





٦٩٧

قانونی سر اجیہ

٢١٧,٤  
ف. ب. س



الفتاوى السراجية ، تأليف السجاوندي ، محمد بن محمد

— كان حيا حوالي سنة ٥٩٦ هـ . بخط محمد بن خليل بن

محمد الشهير بخير الدين زاد الأماشي — ١١٢٦ هـ .

٦٩٧ ٣٣٥ + ١٤ ق ١٧ س ٢١ × ١٤ سم

نسخة جيدة ، خطها تعليق ، رؤوس الفقر بالحمرة .

نسبة بعض الفهارس لعلي بن عثمان الأوشي الفرعاني  
المتوفي — ٥٧٥ هـ .

الحرم المكي (الفقه) : ١٢٤ ، كشف الظنون ٢ : ١٢٢٤

١ — المذهب المسمى — نفى ، فقه المذاهب الإسلامية

ب — الناسخ ج — تاريخ النسخ .



العقار اسم معربة الجنية الصيغة اسم مفعول من يربو اسما

يد صغير ان جاره ايد ضرب ايتدلي متواتر كزيد صغير قبل شتر عدد منسوب وصي بربيعه  
بعد الاثبات زيد كزيد بربيعه فوجود اوله فاكذ حكومت عدل ايد ارشده واجرة طيبة في العود

جرك شتر قالمه اربعم ابو كوف عند نزه ارش الم وامام محمد عند نزه اجرة طيب لازم كلور  
الشيخ الفقيه ابو بكر البليخ ارش بغير المرأة يكون في مال القصة ولاشي على الاب بوصورته عموه حسن

شتر قالمه اربعم حكومت عدل لازم كلور وفيما سورايجي من اجرات الترف في البذر اذا اندملت  
ولم يبق لها اثر لاشي فيه وعند ابي يوسف فيه ارش الم وعند محمد اجرة الطبيب ان بقي لها اثر فيها حكومت عدل مسموع

بوصورته حكومت عدل في ايد معلوم اولور احوال تقدير اولوز واثر شتر تقدير اولوز بينهما اوله تفاوتة حكومت عدل  
في قلة اثر ايد عمر وعقد فرض اولوب اثر ايد بها تقدير اولوز واثر شتر تقدير اولوز بينهما اوله تفاوتة حكومت عدل

في قلة عمر وعقد فرض اولوب اثر ايد بها تقدير اولوز واثر شتر تقدير اولوز بينهما اوله تفاوتة حكومت عدل  
في قلة عمر وعقد فرض اولوب اثر ايد بها تقدير اولوز واثر شتر تقدير اولوز بينهما اوله تفاوتة حكومت عدل

احوال وصية او وارثه نقد وبنه من طاله يرجع به في الزكاة من جامع الفصول في وصية او وارثه  
واذا اقامت ابنته على اكل الخبز لا شترط لسماعها

حضرت زين الدين وولده ابنه كان زين الدين ووكيله حاضر  
اطلاق القصة بغيره وان لم يكن احدهما حاضر  
اطلاق بكيفية من مقرر العواد في الفصل

بفتح بي في غرة الوقف فلبسنا للوقف ان بناه في مال الوقف  
في مال الوقف نواه للوقف او لم يولد ان بناه لنفسه وشره عليه كانه

دلو وكل بالوفاء الوكيل  
بصر الوكيل عا صبا بالبيع والبيع  
صا صبا بالعتبة صبا بالعتبة

والبناء الموقوف لا يجوز بيعه قبل الانهدام طهارة  
في بيع الموقوف من المتاع والرتبة والعقار اذا بيعت عليه رابع الفصول في بيع من مال الوقف

ولا يبيع الا في مال الوقف وبرا المفقود وعلل صبا بالبيع صوازا بالبيع كان يولد في مودة فهو موقوف  
والفاسد يملك في البيع للمرتفق مع الرهن باجازه الى كواخذ دينه اذا كان لا راعه غايضا لا يعرف

وان كتبت اوائته فهي طالع بعث اليها  
وان كان المفقود او وصل اليه  
لم يملك الا فطلعه



اختصاص الملل العثمانية  
من كتاب الخيرية المفتي

[illegible][illegible]



سلم ولور الشمام بكه سام  
 لا يكون آرا لثمة تشبها العاصم العجز حبة  
 علام ثابة تشبها العاصم العجز حبة  
 ولدت ثابة تشبها العاصم العجز حبة  
 فينتحمة الى ثلاث واثق ولا يزيد عليه قوله وعليك  
 بغير ضرورة ولا بأس بالرد ولا يكره في الحتام  
 بعد قضاء العاصم العجز حبة  
 قيل ان العاصم العجز حبة  
 اسبغوا على العاصم العجز حبة  
 فينتحمة الى ثلاث واثق ولا يزيد عليه قوله وعليك  
 بغير ضرورة ولا بأس بالرد ولا يكره في الحتام  
 بعد قضاء العاصم العجز حبة  
 قيل ان العاصم العجز حبة  
 اسبغوا على العاصم العجز حبة

[illegible]











ما في وجوب الركوة	ما صدقة الصوم	فصل في فحش الابل	فصل
٥١	٥٢	٥٢	٥٢
فصل	فصل	فصل	فصل
٥٣	٥٣	٥٣	٥٣
ما سقط الركوة	ما في نية الركوة	ما في نية الركوة	ما في نية الركوة
٥٤	٥٤	٥٤	٥٤
ما في الخراج	ما المكون والركاز	ما في موضع الصدقة	ما في صدقة الفطر
٥٧	٥٨	٥٩	٦٠
كتاب الصوم	ما في نية الصوم	ما في نية الصوم	ما في نية الصوم
٦٢	٦٢	٦٢	٦٢
ما في ما يكره للصائم	ما في الصيام	ما في وجوب يقضا	ما في ما يكره للصائم
٦٤	٦٤	٦٤	٦٥
ما في الشهادة	ما في ما يكره للصائم	ما في ما يكره للصائم	ما في ما يكره للصائم
٦٥	٦٦	٦٧	٦٨

ما في وجوب الحج	ما في اهرام	ما في نية افعال	ما في الحج عن غيره
٦٨	٦٩	٧٠	٧٤
ما في نية جاز المسقى	ما في فراء الصيد	ما في اكلوه	ما في التطيب
٧٤	٧٥	٧٦	٧٦
ما في اللبس	ما في الجماع	ما في الاحصار	ما في الطواف والسجدة
٧٦	٧٧	٧٧	٧٧
ما في الوقوف بوفه	ما في النفقات	كتاب النكاح	ما في انعقاد النكاح
٧٨	٧٨	٧٩	٧٩
ما في نكاح المحارم	ما في نكاح البكر	ما في الاولياء	ما في الاكفاء
٨٠	٨٠	٨١	٨١
ما في الوكالة بالنكاح	ما في النكاح الفاسد	ما في اكلوه	ما في المهر
٨٢	٨٢	٨٣	٨٣
ما في تزويج العبد	ما في انجارات	ما في كل ما يكره للصائم	ما في القسم
٨٥	٨٥	٨٦	٨٧



ما في الرضاع	ما في نفقة الزوج	ما في النفقة	كتاب الطلاق
٨٧	٨٨	٩٠	٩١
ما في طلاق السني	ما في الطلاق	ما في الرضوع	ما في عدد الطلاق
٩١	٩٢	٩٣	٩٤
ما في صمن يقع عليه الطلاق وما لا يقع	ما في الكيل والوفاء	ما في العلق والافاضة	ما في الطلاق المسم
٩٥	٩٦	٩٦	٩٧
ما في طلاق المريض	ما في الرقبة	ما في الخلع	ما في الايلاء
٩٧	٩٨	٩٨	١٠٠
ما في الظهار	ما في اللعان	ما في العدة	فصل
١٠١	١٠١	١٠٢	١٠٤
فصل	ما في النسب	ما في الحضانة	ما في نفقة المطلقة
١٠٤	١٠٤	١٠٥	١٠٦
ما في طلاق الرجعية	ما في النفقة	كتاب العتاق	ما في ما يقع به وما لا يقع
١٠٧	١٠٧	١٠٩	١٠٩

ما في ما يكون اولا	ما في اعتاق احد العتق او عتاق جند مستنكر	ما في الخلع	ما في التبني والسعاية
١١٠	١١١	١١١	١١٢
ما في النفقة	كتاب المكاتب	ما في الكتابة	ما في ما عتق المكاتب
١١٣	١١٣	١١٣	١١٤
ما في عجز المكاتب	ما في النفقة	كتاب العتاق	ما في ولا العتاق
١١٤	١١٥	١١٥	١١٥
ما في ولا المولا	كتاب الامان	ما في ما يكون	ما في ما يكون مكسبين
١١٥	١١٦	١١٦	١١٧
ما في ما على الكلام	ما في ما على الدخول	ما في ما على الخروج	ما في ما على المسكنة
١١٧	١١٨	١١٩	١٢٠
ما في ما على الاكل	ما في ما على الشرب	ما في ما على النكاح	ما في ما على الزنا
١٢٠	١٢١	١٢٢	١٢٣
ما في ما على الصلوة	ما في ما على السجدة	ما في ما على السمع والشرع	ما في ما على النكاح
١٢٣	١٢٤	١٢٥	١٢٥

ما في ما على النكاح







ما في السداد والعلاج ١٦١	ما في الكسب ١٦٢	ما في الدون ١٦٢	ما في مسائل النفقة ١٦٣
فصل ١٦٣	فصل ١٦٤	كتاب اللقيط ١٦٤	كتاب اللقطة ١٦٤
كتاب جعل الایة ١٦٦	كتاب المفقود ١٦٨	كتاب الغصب ١٦٩	ما في مما يحل الفضل وما لا يجب ١٦٩
فصل ١٧١	ما في اختيار النفقة ١٧١	ما في كيفية النفقة ١٧٢	ما في الدعوى المحصورة في الغصب ١٧٣
ما في البرة عن الفضل ١٧٤	ما في المثل للنفقة ١٧٥	كتاب الودقة ١٧٦	فصل ١٧٦
فصل ١٧٧	فصل ١٧٨	كتاب العارية ١٧٨	فصل ١٧٩
فصل ١٨٠	كتاب الشركة ١٨٠	ما في اقسام الشركة ١٨٠	ما في شركة المفاوضة ١٨١

ما في شركة العا ١٨١	ما في شركة الاعمال ١٨٢	ما في الشركة الوجودة ١٨٢	ما في النفقة ١٨٣
كتاب الصبي والذبايح ١٨٣	ما في الامطية ١٨٣	ما في مما يحل كله وما لا يحل ١٨٤	ما في الزكوة الامطارية ١٨٥
ما في الزكوة الاحتيارية ١٨٦	ما في فسخ بطل في بيعته ١٨٧	ما في التسمية على الذبيح ١٨٧	كتاب الاضاضي ١٨٨
ما في وجوب التنحية ١٨٨	ما في ما يجوز من الزكاة وما لا يجوز ١٨٨	ما في ما يحسب من الزكاة ١٨٩	ما في وقت التنحية ١٩٠
ما في فسخ بالوصية بعد البيع ١٩٠	ما في مسائل المسرة ١٩١	كتاب الوصف ١٩١	ما في متى الوقف ١٩١
ما في وقف المنقول ١٩٣	ما في وقف المشاع ١٩٣	ما في نصيب القتم ١٩٣	ما في عوارض الوقف ١٩٤
ما في مصاريف الوقف ١٩٥	ما في الدعوى في وقف ١٩٦	ما في احوال الوقف وسمعه وتكفونه ١٩٦	ما في المثل للنفقة ١٩٦



كتاب الهبة ١٩٨	ما فيهما يكون هبة وما لا يكون ١٩٩	ما فيهما يكون هبة وما لا يكون ١٩٩	ما فيهما يكون هبة وما لا يكون ١٩٩
ما في الرصع والهبة ٢٠١	ما في الصدقة ٢٠٢	ما في الصدقة ٢٠٢	ما في الصدقة ٢٠٢
كتاب البيوع ٢٠٣	ما في انقضاء البيوع وما لا يفسد ٢٠٤	ما في انقضاء البيوع وما لا يفسد ٢٠٥	ما في البيوع الحارة والفاسدة ٢٠٦
فصل في الحيوانات ٢٠٧	فصل في الاشجار ٢٠٧	فصل في الزرع ٢٠٨	فصل في الحب ٢٠٨
فصل في الدور والعتا ٢٠٩	ما في التأجيل ٢١٠	ما في حكام الثمن والثمن ٢١٠	ما في حقوق وما يدر حسب الشئ ٢١١
ما في المراكمة والتولية وغير ذلك ٢١٢	ما في خيار الشرط ٢١٣	ما في خيار الرتبة ٢١٥	ما في الرد والعيب ٢١٦
فصل ٢١٧	فصل في الاشجار ٢١٨	فصل ٢١٨	فصل ٢١٩

ما في الاقالة والوفاء ٢٢٠	ما في هلاك البائع والمتسدي ٢٢١	ما في القبض ٢٢٢	ما في القبض ٢٢٣
ما في بيع التي لم تكن بالاجارة ٢٢٤	ما في السلم ٢٢٥	ما في الاستبراء ٢٢٦	ما في المسائل المنققة ٢٢٩
كتاب الصرف ٢٣٠	كتاب النفقة ٢٣٢	ما في نفقة ٢٣٢	ما في طلب النفقة ٢٣٢
ما في يكون تسليم للنفقة ٢٣٣	ما في الاخذ بالنفقة ٢٣٤	ما في المسائل المنققة ٢٣٥	ما في النفقة ٢٣٥
ما في طلب النفقة ٢٣٥	ما في كيفية النفقة ٢٣٦	ما في تجوز النفقة وما لا تجوز ٢٣٧	ما في فسخ النفقة ٢٣٧
ما في المسائل المنققة ٢٣٨	كتاب الاجارة ٢٣٨	ما في الاجارة الحارة ٢٣٩	ما في الاجارة الفاسدة ٢٣٩
ما في ملكه من الاجارة وما لا يملكه ٢٤٠	ما في اخفاء الدابة ٢٤١	ما في فسخ الاجارة ٢٤٢	ما في اخفاء الدابة ٢٤٣



ما في الضمان	ما في المل المنققة	كتاب القضا	ما في ادب القضا
٢٤٤	٢٤٥	٢٤٦	٢٤٦
ما في نقليد القضا	ما في حكم من القضا	مصل	ما في كتاب القضا
٢٤٧	٢٤٧	٢٤٨	٢٤٩
ما في الاختلاف	ما في لفقة الابا	مصل	ما في المل المنققة
٢٥٠	٢٥١	٢٥٢	٢٥٢
كتاب الدعوى	ما في كيفية الدعوى	ما في الشئ تنازع	ما في دعوى النكاح
٢٥٣	٢٥٣	٢٥٤	٢٥٥
ما في ما ينقض خصما	ما في ما يكون دفعا	ما في دعوى النسب	ما في المل المنققة
٢٥٥	٢٥٦	٢٥٧	٢٥٨
كتاب الاقرار	ما في ما يكون اقرارا	ما في ما لا يكون اقرارا	ما في موقوفه لقوة
٢٥٨	٢٥٩	٢٥٩	٢٦٠
ما في الاستثناء	ما في الرجوع عن الاقرار	ما في الاقرار بالنسب	ما في اقرار المريض
٢٦٠	٢٦٠	٢٦١	٢٦١

ما في المل المنققة	كتاب الشهادة	ما في تحمل الشهادة	ما في الشهادة عن النفس
٢٦٥	٢٦٢	٢٦٢	٢٦٤
ما في التذكية	ما في نقيل شهادتهم	باب من لا تقبل شهادتهم	ما في الشهادة على الكفاية
٢٦٤	٢٦٥	٢٦٦	٢٦٦
ما في اختلاف الشهادة	ما في الشهادة بالمعيار	ما في الرجوع عن الشهادة	ما في مل المنققة
٢٦٧	٢٦٧	٢٦٨	٢٦٩
كتاب الوكالة	ما في ما يجوز الوكيل	ما في ائبا الوكالة	ما في ملك الوكيل ما لا يملك
٢٦٩	٢٧٠	٢٧٠	٢٧٢
ما في عزل الوكيل	ما في مسائل المنققة	كتاب الكفالة	ما في الكفالة بالنفس
٢٧٢	٢٧٣	٢٧٤	٢٧٤
مصل	ما في الكفالة بالمال	ما في الرجوع عن الكفالة	ما في خصوصية الكفالة
٢٧٤	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٦
ما في المل المنققة	كتاب الحوالة	كتاب الصلح	ما في ما يجوز الصلح
٢٧٦	٢٧٦	٢٧٨	٢٧٨



باب في ما يجوز من الصلح	باب في المهادنة	باب في صلح الاب والابن	باب في اتحاق صلح الصلح
٢٧٨	٢٧٩	٢٧٩	٢٨٠
باب في الابرار	باب في مثل النفقة	كتاب الرهن	باب في ما يجوز من هذا وما لا يجوز من هذا
٢٨٠	٢٨٠	٢٨١	٢٨١
باب في الزيادة في الرهن	باب في النقص في الرهن	باب في الافسكاف الرهن	باب في هلاك الرهن
٢٨١	٢٨٢	٢٨٢	٢٨٣
باب في مثل النفقة	كتاب المضاربة	باب في ما يجوز من المضاربة وما لا يجوز	باب في ملكية المضارب وما لا يملكه
٢٨٤	٢٨٤	٢٨٤	٢٨٤
باب في ارضاء المضارب	باب في نفقة المضارب	باب في مثل النفقة	كتاب المزارعة
٢٨٥	٢٨٥	٢٨٦	٢٨٦
باب في مخرج المزارعة وما لا يجوز	باب في صحة شرط المضارب وما لا يصح	باب في المعاملة	باب في فسخ المزارعة والمعاملة
٢٨٧	٢٨٧	٢٨٨	٢٨٨
باب في مثل النفقة	كتاب السب	باب في أحكام السب	باب في الحرمة
٢٨٩	٢٨٩	٢٨٩	٢٩٠

باب في صلح المجري	باب في أحكام المولى	كتاب الاستبراء	كتاب الاكراه
٢٩٠	٢٩١	٢٩١	٢٩٣
باب في ما يحل الاقدام وما لا يحل	باب في ما يجب النكاح وما لا يجب	كتاب الحجر	كتاب المأذون
٢٩٣	٢٩٣	٢٩٤	٢٩٥
باب في ما يكون اذنا وما لا يكون اذنا	باب في تعليل الزرع	باب في الحجر	باب في اقرار
٢٩٥	٢٩٦	٢٩٦	٢٩٧
كتاب نجاسة	باب في جنابة المرقى	باب في ضمان السوف	باب في احوال المال
٢٩٦	٢٩٦	٢٩٦	٢٩٦
باب في ايسر في الطريق	باب في مثل النفقة	كتاب القصاص والدية	باب في وجوب القصاص
٢٩٩	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠
باب في وجوب الدية	باب في اباقة القتل وكيفيته القصاص	باب في القصاص فيما دون النفس	فصل
٣٠١	٣٠١	٣٠٢	٣٠٢
باب في تقدير الدية	فصل	باب في الجنين	باب في البقرة
٣٠٣	٣٠٤	٣٠٥	٣٠٥

باب في ما يملك المأذون  
٢٩٥







[illegible]

العلم والعلم فرينا كافر  
 شل ربح رسول عم  
 وكر ربحا عليه فقال يا رسول الله  
 مع قليل العلم وان اجمل لا ينفع  
 فاطلبوا العلم لا يغني بالعبا  
 رايت العلم نور الانام  
 فضاء الشمس يغني كل  
 من كلام عن علم كرم الله وجهه ور  
 مفتحة الحاصل والناس  
 طلبة والماء

[illegible]



اجل دینی کو مشن یکدمی بشی ایکی درہم کلور اچہ خضر نقاد در الحوا  
یوز یکدمی بشی ایکی درہم کلور اچہ خضر نقاد در الحوا

عوزنگ دیتی کو مشن مقدار در احوال ۵۰۰۰ بشابک در هم در ۱۰۰۰  
عوزنگ بردیشنگ دیتی کو مشن مقدار در احوال ۵۰۰۰ بشابک در هم در ۱۰۰۰  
رجلک برکوزنگ دیتی کو مشن مقدار در احوال ۵۰۰۰ بشابک در هم در ۱۰۰۰  
رجلک بریر مغنک دیتی کو مشن مقدار در احوال ۵۰۰۰ بشابک در هم در ۱۰۰۰  
رجلک بر قولا غنک دیتی کو مشن مقدار در احوال ۵۰۰۰ بشابک در هم در ۱۰۰۰  
رجلک بردیشنگ دیتی کو مشن مقدار در احوال ۵۰۰۰ بشابک در هم در ۱۰۰۰

ووجه المرأة نصف ذية الرجل في النفس وما دونها والزم فيها كامل لم تقوهم ذية كل ذى عهد في عهد الف دينار  
وبه قضاء أبو بكر وعمر رضي الله عنهما قد عرفت وكذا اكل ما في البرك اثنان كالحاجب والعيث واليدى والرجلي والغثية  
والذئبية فانه الواجب اثنان منها ذية كاملة وفي احداهما نصفها وكذا اشجار العينين والكرجل

الدينار من الذهب عشرة آلاف درهم من الفضة ومانع من الابل فقط عند حنينه

وفي شهادة البزارية قال رجل سمعت ان زوجة مات لها ان كان الحية عمره اوان تزوجت  
فواضرها جماعة بانها في ان صدقت الاول صحيح النكاح كذا في فناء النسخ بحمد الله في سنة  
واذا التقي المرأة ومات زوجها فاحمدت وتزوجت وولدت ثم جاء زوجها فاحمد  
لاولى منهي امراته لانها كانت منكوبة ولم يعترف من اسباب الفرقه

فثبت على النكاح سابقا  
 لكن لا يقرها حتى تنقضي  
 مهتها فمن النكاح الثاني فأما  
 ولد فقد اختلف فقيل في الأول  
 قال أبو يوسف فطرته فاصحح  
 لعماري فقد ظهر له الحق  
 فتواري استجوب

وفي الزمير إذا جاء رجل إلى القابلة فزارة وقال لها  
 لا ادري صاحبها لا يفره بالانفاق ولا بالبيع يجوز ان  
 يبيع الراية موصوطة وقد اصاب هذه الجملة ليصير  
 دينا على المالك او سيرة عن الضمة بالبيع كذا التوضيح اذا باع  
 المصوب بامر التراضي به من الضمة كذا التوضيح بغير طاعة  
 يقول التراضي انه كان الامر كما قلت او ترك بالانفاق او بالبيع

الظل يتقص من كثرة الخط فهو قبل الزوال وإذا وقف لا يزال ولا ينقص فهو صحيح  
وعند مجرى قدم مستقبل القبلة فما زالت الشمس على جانبها اليسار فالشمس لم تنزل ولا انصارت  
عن جانبه الايمن فقد زالت كذا ذكره مفتي الثقلية شرح الوافية اخر

اشترى جارية على انها مغيبة فمضى عن الامم ومحمد  
وفي مبسوط الفقيه جابر رجل المحدث وقال اشترى بيتهما  
على انها تفتني كذا الوفا فاذا لا تدرى قال قم  
برمك البيوع لانها اخبرتك عن عيب بها ولو على  
انها ليست بمغيبة لالانه شرط ابرأة من العيب بزازية  
لولا ثمانية لم تجز المذنب ريكا اجنة - التوبة وكثرة الصلوات  
وحسن الناس والمرض وسكرات الموت واحوال القيامة وشفاة الروا

وإذا دفع إلى الزاني مالاً ليتقضى به نفعه الموكل بنفسه  
ثم قضاه الوكيل فإن كان الوكيل لم يعلم بما فعله الموكل فلا ضمان عليه  
ويرجع الموكل على الطالب بما قبض من الوكيل وإن كان قد علم بأن الموكل  
قد قضاه بنفسه فهو ضامن لأن الموكل لما قضاه بنفسه فقد عزل الوكيل  
لأنه عزل الوكيل لا يصح إلا بعد علمه به فإذا علم بفعل الموكل فقد  
بالعزل فصار بمنقذ ما في الدفع فيلزم الضمان وإذا لم يعلم فلم  
يوجد المتقضى فلا ضمان عليه وليس هذا كالوكيل يدفع أمراً يكون  
إذا أدى الموكل بنفسه ثم أدى الوكيل أنه يضمن الوكيل علمه بالأمور  
أو لم يعلم عند الدفع بدفعه فضل الوكيل

[illegible]

مع وكل بيع متاع  
 ابيع فقال انت اعلو  
 وبشتمه فباعه بغير  
 الرد وبه يغني

انا فليس  
 راحة العبد  
 ولين  
 في الرابطة

في جوار  
 في جوار

[illegible]



مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات  
 رقم الكتاب: الف ١٦٨  
 رقم المؤلف: ٢٢٥  
 تاريخ: ١٤٢٠  
 عدد الأوراق: ٢٢٥  
 ملاحظات: حققت في ١٤٢٠

٣/١٦٨  
 ٢٢٥/١٦٨

بسم الله الرحمن الرحيم

قال العبد الضعيف تولاها الله بعصمة وفضل رحمته  
 هذا ما اختصرته من كتاب سبق مني جمعه وتصفيه ونظفه  
 في فائس اجناس الواقات المنقطعة من الجاهل  
 والزوائد المنتجة من فوائد الائمة الامصار في سبيل  
 الدهر والاعصار الى غير ذلك من نسخ يكثر قدامها  
 وينفس قدها واستقصاؤها على سبب كفاية المتصفح  
 لاد الفتوى في حوادث اهل السبلى وانه يكتب صغيرا  
 كثير الغنى لا حوائج على الاثم من الفوائد والاثم من الفوائد  
 والله الحمد اعلى جليل بره وعطائه وحمده امره وبلائه  
 وعلى نبينا الانور وصفته الاظهر معدن الحكم واحكام  
 ومنبع العلم والذكا محمد وآله الطيبين الطاهرين

افضل

افضل كل حجة والطبيب كل سلام **كتاب الطهارة** البواب  
 اثني عشر في الوضوء فيما ينقض الوضوء في الغسل فيما  
 يجوز به الوضوء في الاواني في الاسارى الاكاس  
 في التطهير في الاستنجاء في المسح في التيمم في الخيض  
**باب الوضوء** قال الوضوء من الوضوءات وهي  
 النضافة والحسن سبب وجوب الوضوء في حوائج  
 ارادة الصلاة تسيل الماء على مواضع الغسل شرط  
 ولا يقع بالاصابة لبقية من اعضائه الوضوء الاول  
 متى لم يصل اليه الماء لم يتم الطهارة حد الوجه من قصا  
 السور الى أسفل الذقن طولا ومن شحمة الاذن الى شحمة  
 الاذن عرضا كذا ذكره الشيخ الامام الاجل الشريفة  
 وذكر بعضهم الى حده الذقن كوتر كغسل البيهقي  
 الذي بين العذار وشحمة الاذن لا يجوز وعليه الفتوى  
 وعن ابي يوسف رحمه الله انه يسقط غسل ذلك  
 بالانحاء البصايل الماء الى دخل العين ساقط البصايل  
 الماء الى السور الذي يوادى الذقن وانحدر من وض  
 والى ما استمر سلس من سور الجنة لاقاله حاتم الدين

مفرد عن كل شيء شكر الوضوء  
 الرضوخ وكفاية بعد تمام الوضوء



لوصف البطل الذي في اليمن الى اللغة التي في اليمن  
في الوضوء لا يجوز مسح الرأس بهذا ثلث من أصغر  
اصابع اليد هو المخارز ثلثا بأصبعين واجب مسح  
كل الرأس سنة اذا مسح رأسه باطراف اصابعه لم يجز  
اذا كان الماء متقاطرا اذا مسح رأسه باصبع واحدة  
بجوانبها الأربع او مسح باصبع واحدة ومدها قدر  
الاصابع اليد الاصح انه لا يجوز ولو مسح باصبع واحدة  
ثم بلها ومسح بها في موضع آخر وفي المرة الثانية  
حار اذا مسح رأسه بل كفه اجزاه وبل الحية لاصح الادب  
لا ينوب عن مسح الرأس اذا سجد المرأة على الخمار  
فان كان رقيقا وجاوز الماء الى شعرها ولم يتغير جاز  
اذا توضأ وغسل وجهه ثم حلق لحيته او حاجبيه وقلم  
اطفاله لم يجز بل موضعها المسح على الجبهة كالفعل  
لما تحته او رده في الزبادان المقصود مسح على  
العصابة ثم سقطت العصابة فبدلها بعصابة اخرى  
اي لم تجب اعادة المسح لكن يستحب اذا اصاب الرجل  
المطر او وقع في نهر جاز وضوءه غسله ايضا ان اصاب

جميع بدنه

جميع بدنه او اصاب رأسه ماء المطر قد رثلت اصابته  
اجزاه مسح او لم يمسح قال الامام القاسمي المنسب  
استحب مسح رجليه غسل المرفقين والكعبين وضوء  
خلاف الرقبة رجمته السنة في الوضوء والترتيب يجب  
لا شرط خلاف ذلك ففي الوضوء على الوضوء مستحب  
ثم مسح ماء الوضوء على الزوج مريض لا يمكنه التوضي وله  
حاربة عليها ان يوضيه ولو كانت له امرأة لم يجز  
ذلك يكره ان يستخلص الماء لنفسه تحليل الحية  
مسنون عند ابي يوسف رجمته وهو مختار و مسح  
العنق من الاداب وكذا ادخال الاصبع المبلولة  
في صمغ الاذنين والاداب دون السنة في السنة  
الاولى ان لا يستغسل بغيره في الوضوء يكره التمسك بالثوب  
في الماء والتعنيف في ضرب الماء على الوجه الاول  
المضمضة باليمن والاستنشاق باليسار ويستحب البتة  
بالمياه من في الوضوء وغيره والاعظم **باب ان ينقض الوضوء**  
الوضوء المفضاة التي صارت مسكاه مسكاه واحدا  
لو خرجت من قبلها ريح منتنة لم يجب عليها الوضوء



ولكن يستحب اذا قاء ملاء فيه مرة او طعاما او ما ينقض  
 الوضوء والتقليب عفو واتخذ ملاء الفم لا يمكنه  
 ضبطه وامساكه الا بكلفة وان قاء قليلا حتى لو كان  
 يبلغ ملاء الفم لوجع قال ابو يوسف رحمه الله ان اخذ  
 حبل القنطريون والافلاوق قال محمد ان اخذ سبب القنطريون  
 يغنيان واحد جمع والافلاوقل هذا صحيح لو قاء دما  
 سائلا فان خرج بقوة نفس لا بقوة النيران نقض  
 وان كان علقا يستر ملاء الفم نقطة قشرت فصال  
 منها ما د او غيره نقض الوضوء وان لم يسيل لاضلوا  
 رحمه الله وان خرج من جرحه دم خسه قبل ان يسيل وهو  
 بحال لو تركه لال نقض وكذلك لو القى عليه الرما  
 فشرب فيه العرق المذني الذي يقال بالفارسية شرب  
 ريشه كالدودة خروجه لا ينقض الوضوء مذكور في  
 لسيد الامام باقرين اذا توضأ ثم استنجى لا يفسد وضوءه  
 اذا باشر احرانه مباشرة فاستنجزه وان شارب ملاء  
 الفم انتقض وضوءه خلافا لمحمد رحمه الله المرأة اذا  
 بقطن في سفتي فرجها فخرخت المذوة من كل قسم وبطل

القطن

القطن فعليه الوضوء ولو كان القطن في كل قسم  
 لا طهارة المستحاضة وصاحب الجرح السائل من  
 بعضها تنقض عند خروج الوقت بالحدث ان يقع  
 اذا اسند ظهره الى سارية او نحوها بحيث لو لا السند  
 ما استمسك فقام كذلك فان كانت النساء  
 مستوثقتين على الارض لا وضوء عليه في اصح  
 القولين اذا نام في صلوة وضحك فمعه لا وضوء  
 عليه مذكور في الفتاوى اذا سكر حتى لا يعرف الرجل  
 من المرأة انتقض وضوءه اذا نام في سجدة التلاوة  
 انتقضت طهارته بخلاف سجدة الصلاة اذا نام  
 فاعد اسقط على الارض ان استيقظ حين سقط  
 لا وضوء عليه وان استيقظ بعد السقوط عليه  
 الأفراد اذا مضى عضوا ان فاملاء دما ان كان  
 كبيرا انتقض وضوءه عن محمد رحمه الله المحدث اذا اخذ  
 الكيورة ودخل في المتوضي يتوض ثم انه شك انه مل  
 توضأ ام لا فانه يجعل متوضا من شك في الحدث  
 فهو على الطهارة ومن ايقن بالحدث وشك



في الطهارة فهو على أحدث **باب الغسل** **باب الغسل** في البهائم  
لا يوجب الغسل ما لم ينزل بخلاف الموطوعة امرأة  
احتمت ولم يخرج منها ماء وان وجدت شهوة المأكل  
عليها الغسل وبه اثنى ابو بكر الفضل البخاري رحمه  
وعن محمد رحمه انه لا يجب اذا استيقظ فوجد  
على فراسه بل على صورة المذني او المنني عليه  
فان لم يتذكر الاحتلام اذا احتلم فقد ذكره وينبغي  
خروج المنني ثم سال المنني بعد ما سكنت شهوته عليه  
وعند ابو يوسف رحمه لا يوجب اخذ الفقيه المثلث  
اذا ضرب الرجل او حمل حملا ثقلا فسال منه المنني لا يوجب  
والمستوضي اذا دخل في الجماع لم يبول ثم شك انه يال بال  
يجعل كانه يال اذا اغتسل عن جمابة قبل ان يبول  
ثم نزل المنني عليه الغسل اذا اجنب الكافر ثم اسلم  
قال يمسك الاثمة السحر حتى رحمه انه يجب الغسل وذكر  
القاضي الامام المنسوب الى اسعبي رحمه انه يجب  
الغسل المراهق اذا وطئ لا يجب عليه الغسل لكن يوجب  
تحلقها واعتبارا ويجب على المرأة الموطوءة ولو وطئ

البالغ

البالغ صغيرة فاجزأ فيه على العكس المحزون اذا اجنب  
ثم اتفق قيل لا غسل عليه ثم الماء الاغتسال على الزوج  
ولك الاغتسال في الاغتسال ليس بشرط لو صرف  
البطل الذي على الطهر الى التمتع التي على الرجل الاغتسال  
يجوز لبس على المرأة ان يستقضي صغيرها في الاغتسال  
اذا بلغ الماء الى اصول شعرها بخلاف الرجل اذا بقي  
الحجين بين اطفاره فاغتسل لم تجز ولو بقي الطعام  
بين اسنانه او الدرن بين اطفاره جاز اجنب اذا  
اغتسل بعض اعضائه ثم نام او احدث ثم غسل بالحق جاز  
النية في الاغتسال ليس بفرض المضمضة والاشحاش  
فرضان في الغسل حلقا لما لك ولث اثنى رحمه الله  
غسل يوم الجمعة والعيدين وعند الاحرام سنة يومئذ  
للمصلحة لا اليوم حتى لو اغتسل ولم يصب تلك النية  
فضل الغسل **باب ما يجوز به الوضوء والغسل** اذا خطط  
بالماء شق طاهر ولم ينزل عنه اسم الماء ولا رقة فهو  
وان تغير لونه حتى لو تضاف بجاء الرزرج والعصف  
اجزأه الا اذا كان نجسا كحوض اذا كان غير غشتر



جاز التوضي منه والاعستال فيه الماء اذا كان له  
 طول وليس له عرض وهو كاللجم وقد يصير  
 في عشر لا بأس بالوضوء منه بتيسر على المسلمين  
 الماء اذا كان يجري ضعيف فالأداء ان شاء  
 منه فان كان وجهه الى مورد الماء جاز وان كان الى  
 سبل الماء لا الا ان يكون بين كل غفوتين قدرا  
 يذهب الماء بفاته اما الشدة اذا كان بعضه يجري على  
 الجيفة او في جوف الجيفة فان كان ما يلائم الجيفة  
 اقل فهو طهور والا فلا التوضي بماء الملح لا يجوز التوضي  
 بالثلج الا ان يحث يتقاطر على بدنه جاز التوضي  
 بسور سباع الطير كالصقر والباسق وكحوها وبثور  
 ما يكون في البيوت مثل الهرة والفأرة كره افواه حل  
 لم يجد الماء الا سور حمار او بغل فانه يتوضا به ويتيمم  
 وايضا قدم او اخر جاز ولو توضا به وصلى ثم احدث  
 في تيمم وصلى تلك الصلوة فخرج عن العمدية ولو قدر  
 على شرب ماء مشكوك كسور احمار او بغل يتوضا به  
 اذا اغتسلت يد ماس العين او الكونح لا يصير الماء مقبلا

وان غلبه

وان غلبه لاجل الطعام يصير مقبلا لان فيه اقامة  
 القرية الى المستعمل في الوضوء في رواية محمد بن  
 عن ابن جنيته رضى عنه طاهر وعليه الفتوى ان  
 الكبد اذا اجتمعت في ثقب انسان نقبا وتوضا  
 من ذلك الموضع فان كان الماء منفصلا عن الجرح جاز  
 والا فلا وجه اعلم **باب لاوانه** والابار عقر او نحوها  
 مما لا دم له يموت في ثور الماء لا يفيد الماء ولو وقع فيه  
 حامة او سام ابرص افسد منقذع بري مات  
 في الماء او اللبن او العصر فهو طاهر الا اذا انقطع فيه  
 وقبل لو كان للضفدع البري دم سائل فانما يفيد  
 حية برية ماتت في الاناء ذكر في الفتوى لو كان  
 له دم سائل فانما تفيد الماء وهذا الجواب يوافق  
 قول ابي يوسف رحمه الله اما عند الجيفة ومحمد رضى عنه  
 عنهما لا ينجز ميت غسل ثم وقع في الماء لا يفيد الماء  
 الا اذا كان كافرا بغيره على الطريق بحفرها الرسايقون  
 ويضعون ايديهم على الوضوء طاهرة في الفأرة  
 لو وقع في البئر ينزع كل ماء فيها اي ينزع حتى يظهر



ولو وقعت في البئر فارة او فارتان فانه ينزع منها  
 عنه دون دلو او قيل في التلث كذلك وذكر في  
 التجريد ان ثلث فارات كالتجاجة ينزع اربعون  
 دلو او شعر اخضر لو وقع في الماء افسد عليه  
 حلافا لمحمد رحمه الله بول اخفافيس وروها لا  
 الماء للضرورة وفي بول الفارة قولان بورتان  
 وقعت في المقلب عند حلب فربما عرس ساعها  
 لايفد والصحيح والمكس في ذلك سواء نظر الناس  
 خرد احمم والعصفور لايفد الماء رجل غرق  
 من حوض احمم وبسبب نجاسة وكان الماء يدخل من  
 الانبوب في الحوض فتسايعا لم نجس لانه نجس لانه  
 الماء اجارى جنب ادخل كفة في الماء لا يتنجس ولو  
 ادخل رجل في البئر لا يتنجس هو الصحيح خلافا لانا  
 البقرة الكثيرة لو وقع في البئر ينزع حتى يغلبهم الماء  
 ونظير العجزة ذكر الشيخ الامام الزاهد علي بن محمد  
 البزدي وقال سمعنا الحسن بن الحسن بن الحسن بن الحسن  
 الاجل الاسجيجي الاصح والاشبه ان يظن الله جللا

لها بصارة

لها بصارة في الماء بياقي مقدار قال ابنه في ذلك القدر  
 ثم اوصيفه رضى عنه لم يقدر الكيسر بشئ بل وقصه  
 الى رائى المبطل به فان استغفرت واستغفرت كان  
 كثيرا والافلا وعليه الفتوى وقيل الثلث كثيرة  
 اخذ الاسجيجي رحمه الله اذا وجب نزع عشرين دلو  
 فجاو دلو عظيم يسع فيها قدر عشرين دلو او خواصة  
 واحدة اكتفى خلافا لمحمد بن زياد واذا نزع الماء من  
 فالمعبرة في كل بئر دلو ما فان لم يكن لها دلو نزع  
 بدلو يسع فيها ثمانية ابطال هو الصحيح لا يجوز  
 في الاول ان كان الطاهر اكثر من النجس **باب**  
**الاستسار** سور الحائض واجنب والكافر طاهر اذا  
 شرب احمم ثم شرب الماء من ساعة تنجس شربة  
 مكروه التربة اذا اكلت الفارة ثم شرب الماء  
 على فورها فانه يتنجس ولو مكنت ساعة او عشرين  
 ثم شرب لا سور الصقر والبارى والباشق و  
 نحوها مكروه وكذا سور الوزغة والجمعة والفارة  
 سور الفيل والخنزير والكلب والاسد والذئب

والدلو المذكور في النسخ المقدرة بالدلو العظم  
 المستعمل في الابار غالباً فان كان كبيراً  
 جميع الدلاء او بعضها بحسبه بقدر ما يسع فيه  
 في طوله او عرضه او ما لا يتجس  
 به الماء وما لا يتجس



وانما نجس سور الحمار والبغل تكوي قبل انك  
 في طهارته وبه اخذ القاضي الامام صدر الاسلام وقيل  
 انك في طهوريته وبه اخذ حاتم الدين رحمه  
 سور الفرس المختارانه طاهر سور بابوكل طاهر الا  
 الدجاجة المخلقة وهه اعلم **باب النجس** زرق سباع  
 الطير طاهر كذا اختيار الشيخ الامام الاجل الخبزي رحمه  
 وقال الشيخ الامام حاتم الدين رحمه انه نجس  
 دم السمك طاهر لبن الاثان طاهر لكنه لا يؤكل  
 بول انتضخ على الثوب مثل رؤس الابر قدك لا يضر  
 القوي القليل كما انه ليس بحدث ليس نجس ثوب  
 على ارض نجسة مبتل واثرت النجاسة فيه بحيث لا  
 لا يسيل ولا يتفطر منه شيء قيل لا يصح انه لا ينجس  
 قال الامام فاضل رحمه ولو وقع في الماء لا يفسد  
 رجل توضع ووضع رجله على ارض نجسة اركب  
 الارض صلبة وهي يابسة ولم يقف عليه بالشيء  
 عليه وان كان الموضع رطبا والرجل يابسة وطهر  
 الرطوبة في قدميه عليه ان يمسكها الكلب اذا

اذا اخذ

اذا اخذ عضو الانسان او ثوبه حالة الطرح غل  
 وحالة الغضب لا الكلب اذا دخل الماء ثم يقضي  
 نفسه فاصاب منه ثوب انسان نجس بحل  
 ما اذا اصاب المطر ولم يصل الى جلد ماء فم انبأ  
 طاهر الماء الذي في دود الفلق طاهر خصوص صغير  
 عنه في عثره لا يتنجس بوقوع النجاسة فيه بكرة  
 من بعر الفارة اذا وقعت في وقد خطه قطعت  
 والبور فيها او وقعت في ريق دهن لم يفسد  
 والدهن مالم يتغير طعمها مذكرة في الواقت  
 احسبته ماء المطر اذا جرى في منير بين السطح  
 وكان على السطح غدرات فالماء طاهر وان كانت  
 الغدرة عند المنياب فان كان اكثر الماء لا يلاقي  
 الغدرة فهو طاهر ولا يتنجس من المنياب اذا  
 اصابت ثوب الفاسل فمادام في علاج الغسل  
 فمات شمس عليه مما لا يجد بدا منه ولا يكتنه الاخير  
 لا ينجس لعموم البسوى الماء الطاهر اذا اختلط بالبر  
 النجس او على القلب قال مستخرج تجاري رحمه



ايها كان عالما فالعبارة له قال الفقيه ابو الليث  
 رحمه الله ايها كان نجسا فالعبارة له والله اعلم **باب**  
**طهارة النجس** المتنجس اذا فرك بعد ما يبس ظهر قال  
 شمس الانبياء الشريف رحمه الله لو كان على اليد لاصاب  
 ان لا يطهر النجاسة المستجدة وهي التي لها جرم  
 كشف اذا اصاب اخف او النعل فبست طهرت  
 بالحنك وفي الرطب على اخف وخوه لا بد من الغسل  
 في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رحمه الله انه كوسحه  
 على سبيل المبالغة بحيث لا يبقى لها لون ولا رائحة  
 طهر وعليه الفتوى للضرورة وما دال الغدة نجس عند  
 يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله طاهر عن الجنبفة  
 رحمه الله مثل قوله السكين اذا موه بما نجس فغسل  
 ثلثا وجفف في كل مرة طهر عند ابي يوسف رحمه الله  
 خلافا لمحمد الحوض اذا تنجس ماؤه فدخل الماء من جدار  
 وخرج من جانب اخر طهر هو المختار البساط النجس  
 اذا جعل في منبر جار وركب ببله طهر حصيرة اصابته  
 نجاسة فيست لا بد من ذلك غسل خفيه بلين

فيقول

فيقول فان كانت رطبة يجري عليها الماء **باب**  
 ٢١ ان يتوهم زوالها ويغسل ثلث مرات وكفيف  
 في كل مرة خفف بطايت ساقه من الكراسي فبست  
 البطانة فخلاه الماء ثلثا وامرقة ولم يترهني عصبه  
 طهر النجاسة المرسية التي لها جرم لو رت عنها  
 بكرة اكتفاه بها ولو لم يزل ثلث يغسل الى ان يزول  
 البول اذا اصاب الارض واطبق الى الغسل يغسل  
 عليها الماء ثم يدلك ثم يغسل ذلك الماء جرة  
 يفعل ذلك ثلث فيطهره ولو لم يغسل وكثيرا يست  
 طهرت ايضا اذا اصاب النجاسة الحشيش لم يطهر  
 الا بالغسل اذا مسح الرجل موضع الحج ثلثة  
 طاهرات خرافات تطاف اخرا من الغسل لو نجس  
 العضو النجس حتى ذهب اثره طهر القبي اذا فاء  
 على ثدي امة ثم ارتضعت منه ثلث رضعات طهر  
 الثدي اذا خرج ساقه ثم مسح السكين على صوته  
 او شئ من الاسباغ وذهب اثر الدم غطه الصبغ  
 اذا مات فيه قاذر يصبغ به التوب ثم يغسل ثلثا



وطهر الأمانه ولو في الكلب الغسل ثلاثا بالنجاسة  
 والثالثة ثلثة أنواع خريف خشب وصندل وكافور  
 ونظير ما على أربعة أوجه وقد دخلت وغسلت  
 ان كان الأمانه خريف أو حجر وكان غسقا غسقا  
 النجاسة في ثلثة كبرق وان كان غسقا غسقا  
 كان من خشب وكان حديد أو صنف أو حجاج أو  
 يغسل وان كان من حديد أو صنف أو حجاج أو  
 رصاص وكان صنفلا يغسل لكن لا يكرر غسله  
 وجدا لا يغسل بالديان لكن لا يكرر غسله  
 في جوار العدس للامام محمد الغزالي  
 في باب إزالة النجاسات

طهر اذا غمس يده في سم من نجس ثم غسل يده في الماء  
 اجماري ثلث مرات بغسل حرض والثر السمن باق  
 على يده طهرت يده وكذلك اذا كان على يده المرأة  
 اترضا بنجس الخريف اليد او الأجر اليد ويغسل  
 المتخذ من الحلفاء اذا بنجس يغسل ثلثا ويغسل على  
 الزكل مرة وان كان الخريف قد بما يستعمل يغسل  
 دفعة واحدة الثوب النجس اذا غسل في ثلث احاطا  
 فوج من ثلثة طاهر ولا بد من العصر في كل مرة بحيث  
 لو عصر بعد ذلك لا يسيل منه شيء جلدة الخريف لا يطهر  
 بالديان ما طهر بالديان بطهر بالزكات مع ثلثة كل شيء  
 دنع به احلده مما يمسحه من الفاد وعمل عمل الديان  
 كالشمس والثراب فانه بطهر رجل كان على يده نجاسة  
 رطبة فجعل يده على عروة القمعة كل صاحب الماء  
 على اليد فاذا غسل ثلث مرات طهرت العروة وطهر  
 اليد اذا استسبه على موضع اصابته النجاسة الثوب  
 ذكر في شرح الطحاوي رحمه الله انه يغسل الكل وان في  
 سنج السلام على الكسبي بالرحمة انه يجزى

ويغسل

ويغسل وهكذا عن باج الأمانة احمد بن عبد العزير رحمه  
 الله اعلم **باب الاستنجاء** لا يستنجى بالكتيبة النجسة  
 ولا بالاعظم ولا بعلق الدواب الشرط في الاستنجاء  
 الانقاء دون العدد المرأة لا تدخل اصبعها في رزها  
 في الاستنجاء المستحاضة لا يجب عليها الاستنجاء ولو  
 كل صلوة اذا لم يكن منها بول او غائط الاستنجاء  
 بالماء افضل الا اذا كان على شط نهر جار او شجرة  
 ليست لها ستره فانه لا يفعل بل لا يصير سقيا وشقي  
 ان يستنجى بعد ما خطا خطوات الغسل في الاستنجاء  
 غير مقدرة لكنه يغسل حتى يطعم قلبه بطهر البدن طهرا  
 موضع الاستنجاء موضع الاستنجاء اذا اصابته  
 نجاسة اكثر من قدر الدرهم فاستح ثلاثا اجمارا  
 ولم يغسل اجراه وهو المختار بكرة استقبال القبلة  
 بالفوج في الخلاء والاستنجاء ولا بأس بالاستنجاء  
 ادا لم يرفع ديله اذا استنجى بماء سخين في الشتاء  
 كان ثوابه دون ثواب الاستنجاء بماء بارد وفيما  
 التوان في المستنجى والغسل وبكره كشف العورة



الى اسبغ الوضوء وكذا النظر الى العورة اذا  
دخلت في الخلاء فابدا برجلك اليسرى فاذا  
اخرجت فابداه برجلك اليمنى **بالمسح على الخفين**  
**بمسح المقيم يوما وليلة** اذا لبس الخفين على طهارة  
كاملة او لبسها بعد غسل القدمين ثم غسل النجاسة  
قبل الحدث **وبمسح اليدين** ثلثة ايام ولياليها  
من وقت الحدث الى وقت الحدث سواء كان  
السفر سفر طاعة او سفر معصية المفروض في مسحه الخف  
قد رثت من اصابع اليد وهو المختار اذا مسح خفيه  
ببلل في يده جاز اطهار الخطوط على الخف **للبس**  
**خف لا ساق له** ولكنه يستل الكعب الا قد راى بعض  
جاز المسح عليه ولو كان مقدمة الخف مستهقنة  
لكنها مبدودة فلا بأس **بالمسح على الجواربين**  
اذا كان خفنين بحيث يستمكن على الساق  
من غير ان يربط بشئ جاز عند سماعه عن الخيفة  
رضي عنه انه رجع في اخر عصره **عليه القوي المسح**  
**على الخف المتخذ من البلد جاز** المسح على الصاروج

والطبايع

والطبايع على قول بعض المتأخرين يجوز اذا كانت  
النفقة ذالقاتين وقد سد بها برابطات عليها  
بحيث لا يدخل فيها ثلث اصابع اليد المحرق في الخف  
اسفل من الكعبين ان كان بحال يظهر من الرجل  
ثلث من اصغر اصابع الرجل فانه يمنع المسح  
الحرق المستغرق في خف واحد جمع وفي الخفين  
لا المسح اذا مضت المدقة مسحة وهو مخاف  
من نزع الخفين ذهاب جلبيه من البرد جاز له  
المسح مادام الخوف باقيا اذا دخل الماء خفة وصا  
اكثر الرجل يغسولا لا يجوز المسح وهو اختيار شيخ  
الاسلام علامة العالم رحمه الله واختيار الشيخ الامام  
برهان الدين المرعشي انه رحمه الله لا يتقضى  
مسحه وان صار جميع الرجل يغسولا لان الخف  
مانع سرية الحدث الى القدم صاحب الجرح اسأل  
ومن يغني بمسح مادام الوقت باقيا ولا يمسح  
المسح خلافا لفرقة المسح على الجبة جاز  
ويكتفى بمسح الاكثر سوا سدا على الطهارة او الخش



ولا يبطل بسقوط الجبيرة لا عن برئه وان كانت  
المدح لو ترك المسح على الجبيرة لما ان المسح بغيره  
لا بأس به وان كان لا يقصره يجب المسح عند ما  
وعند انخفيفه رحمه لا يجب المسح على عصابة المقصود  
جائز الفرجة التي تبقى من اليدين العفدين في  
المسح المسح على العمامة والصلبوس والقفايين  
ومها لباسا الكفين لا يجوز ولو نزع احد خفيه بطل  
المسح على الاخر اذا نزع احد الجرموقين الذين  
لبسهما على الخفين الملبوسين على الطهارة بعد  
ماسح على الجرموقين مسح على اخف الطاهرين  
المسح على الجرموقين الباقي اذا ارتفع الكثر العقب  
الى الساق انتفض مسح في رواية عن انخفيفه  
عنه وعن ابي يوسف رحمه ما لم يرتفع الكثر القدم لا  
وبه اخذ بعضهم **باب التيمم** الاستيعاب في التيمم  
شرط هو المختار خلافا لما ذكره القاضي الامام صديرا  
لو ترك تحصيل الاصابع لا يجزئه كذا اذا لم يترك الحام  
النية في التيمم شرط جنب تيمم يريده لوضوء اخره  
عن الجبابة

عن الجبابة

عن الجبابة وان لم ينو الجبابة خلافا لما ذكره ابو الزاري  
رحمه لو تيمم بالرمط والغبار او الحجر الملبس او النورة  
او الجص او الرزائنج او المرداسج الذي لا راب عليه  
او الاجرجاز ولو تيمم بالرماد او الذهب او الفضة  
او الزجاج او النشارة لا يجوز ولو تيمم بالطين  
محمود قال الشيخ الامام حنفي رحمه وحكم الدين  
رحمه الملح اذا كان جبليا يجوز التيمم به وان كان  
ما يبالا الارض النجسة اذا جفت وذات الرطوبة  
النجسة لا يجوز التيمم بها ويجوز الصلاة عليها اذا كان  
بينه وبين الماء قدر ميل لا يجوز التيمم وان خاف  
ذباب الوقت مس فرقى رجليه ماء فركه فتيتم  
وصلى اجزاه بخلاف ما اذا كان الماء في يده على ظهره  
وهو لا يشعر رجله ضرب يده على التراب في التيمم ثم  
اخذ ثم مسح وجهه وذراعيه قال السيد الامام  
من شجاع رحمه لا يجوز وقال القاضي الامام المنتجب  
الى الاستيعاب يجوز رجل اصابه الغبار مسح وجهه  
وذراعيه ولو في التيمم اجزاه جنب تيمم لصلوة العبد



او بخارفة جاز اذا صلى على خارفة بالتيمم ثم ان  
 باخرى فان كان بينهما من الوقت قدر ما يمكن ان  
 يتوضأ ولا يجوز ان يصلي بذلك التيمم اذا كان في محل  
 ماء قدر ما لا يكفي لوضوء به فانه يتيمم او لا يلزمه التيمم  
 وذلك القدر خلافاً لما في رحمه الله اذا تيمم من المصنف  
 او دخول المسجد لا يصلي بذلك التيمم ولو تيمم بحدة  
 السلاوة او لصلاة خارفة له ان يصلي بذلك التيمم  
 ولا يتيمم سجدة السلاوة اذا كان يقدر على الماء  
 المجوس في السجدة اذا لم يجد ماء ولا تراباً لطيفاً  
 فانه لا يتيمم بالمصلين ولو وجد تراباً لطيفاً  
 وتيمم وصلى ثم خرج اعاد الصلوة الامام اذا تيمم  
 لصلوة العبد جاز بخلاف الجمعة كسبق الحديث  
 لامام المقتدى في صلاة العبد في التيمم او لم يكن  
 الماء محيطاً بالمصلي اذا اجنب او احده وعلى  
 اكثر المحضات جدي او جازة جاز التيمم المتيمم اذا  
 وجد في خلال صلوة سورته اجماعاً فانه يمضي فاذا فرغ  
 اعاده ولو وجد بين التمر فانه يقطع اذا وجد برصه

ما وفاته

ما وفاته باله فان لم يعطه تيمم وصلى وان كان  
 لا يتيمم التيمم في مثل ذلك الموضع لزوم الشراء  
 وان كان لا يتيمم الا بعين فحس جاز التيمم اذا  
 راي الماء بعد ما فقد الشهادة فقد صلوة حلالاً لها  
 وهي من مسائل اشني عشر التيمم قبل الوقت جائز  
 المتيمم ان يقرأ القرآن وان يصلي ما شاء من نطق  
 او فرض او فاض او اذا لوانصاب بدن المتيمم بجملة  
 فلهما بخرقة او تراب وان لم يفعل اخاه **بالحيض**  
**والنفاس** اقل الحيض ثلث ايام ولبالها والمراة  
 من ليال يقع في مضي هذه الايام لا يبال بقدرة  
 كالايام والكثير الحيض عشرة ايام وما زاد على ذلك  
 فهي استحاضة الصغيرة اذا رأت الدم لاقل من  
 تسع سنين لا يكون حيض هو المختار الوان الدماء  
 ستة السواد والحمرة والصفرة والخضرة والكدر  
 والبيضة وهي التي على لون التبرنية ويقال التي البيضة  
 وهي على لون التبريق وقيل الاصح ان المرأة اذا كانت  
 كبيرة لا ترى الاخضرة لا يكون حيض قال انما يعقبه اللون



على الكرسف اذا رفع وهو طوي لا حين يحف المراهقة  
 كحارث الدم تقعد عن الصلوة والصوم وادارت  
 نصابا من الدم والطهر صارت عادة لها عداو  
 موضعها اذا تكررت تفرت ولا ينقض الاكل  
 متكررا وعن ابي يوسف انه تنقض بالخلاف  
 مرة وبه اخذ الفقيه ابو جعفر الهندي رحمه الله  
 لم الدين رحمه الله امرأة تحيض من دبرها لا تنسخ  
 الصوم والصلوة وقراءة القرآن المرأة اذا كانت  
 حائضا وقامت طاهرة بكم بطهارتها حين كانت  
 احتياطاً امرأة جاءت تستغني وتقول عادي في الحيض  
 خمسة والآن اراي الطهر في اليوم الرابع يوم  
 بالاعتقال اذا خافت فوت الوقت وتوخر بالصلوة  
 البياض انما الصلوة الطهر اقل الطهر خمسة عشر يوما  
 ولا غايته لاكثره اذا كانت عادتها اول من عشرة  
 ايام فمجرد الدم لا بكم بطهارتها ولا بكل للزوج وطهرها  
 ما لم تغسل ويحضي عليها وقت صلاة كامل واذا كانت  
 عادتها عشرة ايام فمجرد النقطاع الدم بكل للزوج قراها

الكتانية

الكتانية بمجرد النقطاع الدم يخرج عن الحيض اذ كانت  
 برى الدم مرة ستا مرة سبعا فاحتجفت اخذت  
 في الصلوة والصوم والرجعة والنزوح نزوح اقل  
 وهي ستة ايام ولم يكل للزوج ان يطهرها حتى ينقضي اليوم  
 السابع احتياطاً وهذا اذا جاوز العشرة فان النقطاع  
 على رأس العشرة فاكل كل حيض واذا زاد الدم على عشرة  
 ولمرأة عادة معروفة ردت اليه ايام عادتها وما زاد  
 فهو استحاضة واذا ضلت ايامها عمل بالكبر ارباعاً  
 لم يكن لها راي تأخذ بالاحتياط فما دار بين الوجب  
 والحرم تأت به وما دار بين الاباحة وطهرته ترك ولا  
 يأتها زوجها وتغسل لكل صلوة وتقوم رمضان ثم  
 تقضي في واحد وخمسين يوماً متصلة الطهر المتخلل  
 بين التوبين في سنة الحيض كالدم الجاري عند يوسف  
 رحمه الله وهو المختار والدم الذي سراه حالة الحمل والطلاق  
 ليس بحيض اذا تسرعت في صلوة التطوع ثم طهرت  
 فعليها الفضا وان طهرت ثم تسرعت لا فضا عليها  
 المرأة اذا حبست الدم عند الضرور لا يخرج من ان تكون



حائضاً المقلمة حالة الحيض تعد الصبيان حوافراً  
 لا آية كاملة وما دون الآية لا بأس به عند الشيخ الامام  
 الحسين والشيخ الامام السبيعيان وقال حاتم  
 رحمه بكرة هكذا ذكر في التجريد لآية الفصل لا يمنع  
 الحيض والحجب عن مس اليد زهره التي هي اليوم في  
 ايدي الناس من المصحف اليكم لهما في ظاهر الحجاب  
 لا يجوز لمس كتب الفقه اجازة بعض المتفقه  
 لعموم البولي المجلد اذا كان مشترا بالكل اضره وان  
 لم يكن مشترا بالكل الحائض او الحجب اذا قال الحمد لله  
 على قصد النساء لا بأس به ولا بأس لهما بزيار  
 القبور والدخول في مصلى العبد ويجوز لهما الدعاء  
 وقراءة اللهم استغفرك وجوب الاذان والاداء  
 يستحب للحائض اذا دخل وقت الصلوة ان يتوضأ  
 ويجلس عند سجودها وهو الموضع المقدر لصلواتها  
 وتبجح وتهلل قدر ما يمكنها اداء الصلوة لو كانت  
 طاهرة بئلا ترذل عند ما عادة الصلوة اذا اجبت  
 المرأة ثم حاضت فان شئت اغتسلت وان شئت

او الغسل

اخرت الغسل المرأة اذا بلغت فرأت يوماً دماً  
 ويوما طهر وهكذا ستة عشرة من كل شهر حيض  
 وعشرة من طهر من قرب امرأة الحائض استغفرت  
 ويستحب ان يتصدق بنصف دينار **فصل اقل النفل**  
 ما يوجد ولو بساعة عليه الصلوة والكثرة اربعون  
 يوماً عندنا ولو ولدت ولم تزل ولاداً ما هي نفلاً  
 عند أبي حنيفة رضي الله عنه وعند أبي يوسف وهي  
 طاهرة تخلل الطهر في اربعين لا يفصل عند الحنفية  
 رحمه ويكون كله نفلاً اذا خرج اقل الولد لا يكون  
 نفلاً وعليها ان تصلي فيوتى بقدر فيجعل  
 تحتها او يحفر لها حفيرة ويجلس هناك كبلاً يؤذي  
 الولد الطاهر اذا امننت من دود الدم وازادت ان  
 تصلي بلا كرسف فلها ذلك والاحسن ان تقع الكرسف  
 بعد الوضوء اذا كانت عادت بها في النفاس اربعين  
 يوماً فكلما حمل اربعون اخذت حكم الطهارة وحل  
 للزوج قربانها وان لم تغتسل ولو بقي من الوقت قدر  
 ما يمكنها ان يقول الله اكبر وحود ذلك فانها تقضي ذلك



الصلوة وكذا اذا تمت عشرة ايام للحائض علم  
**كتاب الصلوة** ابوابه اثنان وثلاثون في الاذان  
في المواقيت في تنبيه العورة في استقبال القبلة في الشروع  
في افعال الصلوة فيما يكره في الصلوة في القراءة في صلوة  
المسافر في الصلوة على الرحلة والسفينة في الصلوة بالجماعة  
فيما يفد الصلوة في المحرث في السهو في سجدة التلاوة  
في سجرات في الصلوة بالجماعة في الامامة في الاقتداء  
في الفتوات في الجمعة في العيدين في تكبيرات الشريعة  
في صلوة الخوف في المرض في التوتير في التذرية في السن  
في التراخي في زلزاله الفارسي في صلوة الكسوف  
في الاستسقاء في المتوفات **باب الاذان** يستحب  
ان يكون المؤذن على الطهارة ويستحب ان يكون المؤذن  
مستيقظا ويكره الفاسق ويستحب اعادة اذان الحجب  
والكران والمجنون اذان الصبي المراهق لا كراهية لارأيه  
المخيفة رضى عنه اذ اذن بالفارسية قال الشيخ  
الخصي رحمه الله ان علم الناس انه اذن جاز والياكل  
للمؤذن ان يجعل اصبعه في اذنيه ولا يحجب نفسه ويكول

الله

رأسه يمينا وشمالا عند الصلوة والفلاح الصلوة خيرة  
من النوم في الاذان دون الاقامة لو اذن المسافر  
راكبا يجوز بكرة الاذان فاعدا الا اذن لنفسه يعاد الاذان  
بسبب الجبابة ولا يعاد الاقامة لو قدم بعض الكمل على بعض  
فانه يعيد الكلمة المتأخرة اذا ارتد المؤذن فقام الاخر  
جاز والافضل اعادة الاذان تحت بين الصورتين لانه  
يكن لنا الامانة افضل من الاذان اذا بلغ المؤذن الى  
قوله قد قامت الصلوة شرع الامام في الصلاة وقال  
ابو يوسف لا مال يفرغ المؤذن من الاقامة لا بأس  
بالنشوب وهو زيادة الاعلام في سائر الصلوة على نحو  
المناخير من وتوب كل قوم على ما تعارفوه بعضهم  
الصلوة وبعضهم يقولون قد قامت وعن محمد بن  
رحمه الله انه كان يخفق وذكر حاتم الدين رحمه الله ان  
التمخض عند الاذان والاقامة بدعة لو اذن قبل الوقت  
يعاد قوم فاتهم الصلوة قضوا باذان واقامة و  
جماعة اذا دخل المسجد والمؤذن يقيم ينبغي ان يعيد  
ولا يملك فانيما اذا صلى في بيته وترك الاذان والاقامة



فان كان ليلة مسجد حتى لا يكره وان لم يكن كره  
 بترك الإقامة اذا اذن رجل واقام آخر لا يثبت  
 اذا لم يلحق الاول بذلك وحسب بحسب المودون بين  
 الاذان والاقامة قدر ما يمكن ان يصلي اربع ركعات  
 الا في المغرب فانه لا يجلس عند ابي حنيفة رضي عنه  
 بل يكنته قليلا ثم يتم الاذان المعتبر يوم الجمعة الذي  
 بين يدي الخطيب كذا ذكره امام الدين رحمه الله وذكر  
 ستمس الأئمة الخمسة رحمه الله ان الذي عليه المنافق  
 هو المعتبر ان وقع في الوقت **باب المواقف** وقت العصر  
 اذا صار ظل كل شئ مثليه سوى الظل الاصل عند الخيفة  
 رضي الله عنه وقت صلاة العقيقة اذا غاب الشفق وهو  
 البياض الذي يكون في جانب المغرب بعد حجرة وقت  
 الوتر بعد صلاة العقيقة الى اخر الليل الاسفار في صلاة  
 الفجر افضل الاضحية يوم النحر كالحاج بخر دلفة وينبغي ان لا  
 يؤخر تاخيرها لا يمكن للمسبوق قضاء ما فاتة الظهر  
 في الصيف يؤخر وفي الشتاء يجلي تاخير المغرب بركو  
 الا بعد السفر او بان كان على المائدة البدائية يصلي

المغرب

المغرب اول من الصلوة على ايجازة وتأخيرها  
 الى ثلث الليل افضل الى نصف الليل مباح قيل  
 لكل صلوة في اولها عين فانها تجلي في يوم الغيم  
 يؤخر الفجر والظهر والمغرب في يوم الغيم المستحب ان يؤخر  
 آخر الليل اذا امن على نفسه بالاشباه وقت الجمعة  
 ووقت الظهر واحد بكرة التطوع ولا يجوز الفجر عند  
 طلوع الشمس وعند قيام الظهيرة والمغرب اذا غابت  
 قرص الشمس لا يجوز الا عصر يومه اذا ارتفعت مغرة الزوال  
 فاخر في سنة مستوية وخط في مبلغ ظلها على  
 وان وجدت الظل يقصر عن الخط فاعلم ان الشمس  
 لم تنزل وان وجدت تجاوز الخط فاعلم انها زالت  
 وان امتنع الظل عن القصر ولم يأخذ في الطول فاعلم  
 انها ساعة الزوال وهو الظل الاصل **باب سائر العود**  
 زراع الحرة عورة قدم المرأة ليست بعورة في الصلاة  
 سرة الرجل ليست بعورة وركبته عورة اذا انكشف  
 ربع ساق الحرة لا يجوز الصلوة وكذا اذا انكشف  
 شئ من شعرها وشئ من ظهرها وشئ من ساقها



وكان جال لوجع بلغ ربع واحد من هذه الأعضاء  
 متى المرأة إذا كانت ناهية فهي تبع للصبر وإن  
 كانت كبيرة فهي متبوعة بنفسها الركبة مع الفخذ  
 عضو واحد والذكر بانفراده يعتبر عضواً والآنسة  
 كذلك العاري إذا كان جفيرة من له كسوة فإنه  
 يسأله فإن لم يعطه صلى عرياناً ولو وجد في خلال  
 صلوة ثوباً استقبل إذا كان معها ثوب لوصلت  
 فأبتمه انكشف ربع ساقها ولوصلت فأغترت بستر  
 أجمع فإنها نصلي فأغترت الأولى للامة ان نصلي بغير  
 قناع المرأة فقد لوصلت غريبة امرت بالاعادة إذا كان  
 في قميص محلول الجيب بغير إزار جاز هو المختار وإن لم  
 يكن طویل اللحية رجل معه ثوب فله بحسب الفضل ان يصلي  
 عرياناً فأغترت بآيماء ولوصلت فأبتم مع الثوب المختار  
 وإن كان ربع الثوب طاهر صلى فيه فأبتما لا محالة  
 إن كان معه ثوبان فيهما دم أكثر من قدر الدرهم وهما  
 دون الربع فصلت في أكثرهما جاز ولكن لا يجب  
 ولو كان ربع احد هما يجب وما في الآخر قل لم يصل

الآن قلها

الآن قلها ما يجب من كونه في الزيارات إذا استبته عليه  
 الثوب الطاهر من النجس تحرياً وإن كانت الغلبة للثياب  
 النجسة وحده علم **استقبال القبلة** نية القبلة  
 ليست بشرط والتوجه إليها بغية عن النية هو الصحيح  
 القبلة في بلادنا ما بين مغرب الشمس ومغرب الصيف  
 قبله الشافعية عندنا خطأ إذا استبتمت عليه  
 وتحرياً ثم تبين أنه استدر القبلة إجماعاً ولو أدى  
 اجتهاده إلى جهة فتكرت الصلوة إلى تلك الجهة صلى  
 إلى جهة أخرى لم يجزه وإن أصاب القبلة وقيل يكفي  
 والاصح أنه لا يكفي التحري في المسجد في الليل المظلم جاز  
 كذا فتى السيد الامام أبو سبيح رحمه إذا أفتح الصلوة  
 في المعازة من غير شك وتحرياً ثم تبين أنه أصاب  
 قال أبو بكر بن الفضل لا يخبره وقال أبو بكر بن حامد خبره  
 وهو الاصح إذا استبتمت عليه القبلة فأجزه حلال  
 إن القبلة إلى هذا الجانب ووقع اجتهاده إلى الجانب  
 فإن لم يكونا من أهل ذلك الموضع أو كانا من غير  
 مثله لم يلتفت إلى قولهما المسافر إذا ترك استقبال



القبلية عن خوف عدو أو سبع جائز وكذا الركب  
 على الحمل في البادية يجوز افتتاح التطوع على الدابة إلى  
 غير جهة القبلة وعليه الفتوى إذا صلى ركعة بالبحر  
 إلى جهة ثم تحول رأيه إلى جانب آخر فصلى ركعة إلى تلك  
 الجهة بهذا إلى آخر الصلوة جاز من استبدت عليه  
 القبلة بكرة له أن يصلي تمام صلوته بدفات الأجزاء  
 الرابع **باب الشروع في الصلوة** قال سبب وجوب  
 الصلوة الوقت لا الأثر ولهذا تكرر الوجوه في الوقت  
 يجوز افتتاح الصلاة بغير لفظة العربية لو افتتح الصلوة  
 بقوله تعا أو بقوله الرحمن صار شارعا وقوله اللهم  
 اختلف المشايخ وبقوله اللهم اغفر لي لا يصير شارعا  
 المعبر في النية عمل القلب ولا اللفظ التلظظ عند  
 لو كان عند الافتتاح كمال يؤتمل إلى الصلوة في  
 يمكنه أن يجيب بلا كلف كالتبعية معتبرة إذا قال  
 المقتدى نويت صلوة الإمام كفاه ذلك إذا كان مأثوما  
 قبل الإمام الأصح أنه لا يصير شارعا في صلوة نفسه أيضا  
 رجل عليه ظمير وعصر من يومين ولا يدري أيهما أولى

أو يدري

أو يدري ولكن كبر لهما لا يصير شارعا في واحد منهما  
 المصلي لو نوى النفل أو الفرض يصير شارعا في الفرض  
 عند أبي يوسف رحمه الله وقال محمد لا يصح شروعه في الصلوة  
 إذا أراد الافتتاح برفع يديه خذوا ذنبيه والمرأة خذ  
 منكبيه فإذا استقرت في موضع الممارات كبر عليه أكثر  
 المثنى رحمهم الله وعن أبي يوسف رحمه الله أنه يقرن  
 التكبير برفع اليدين تكبيرة الافتتاح شرط وليس  
 من الصلوة وإنما يحصل الأداة عقيبها وعند أبي  
 رحمه الله تكبيرة الافتتاح ركس حتى لا يجوز بها تكبيرة النفل  
 على الفرض عنده وعندنا يجوز إذا نسي نية الصلوة  
 ثم نوى الشروع حال قراءة الشاء يفتح شروعه وبه  
 أفتى بعضهم رجل لم يعرف الصلوة أحس فريضته على  
 العباد إلا أنه كان يصلي ما في موقفتها يجوز إذا التزم  
 لافتتاح وهو إلى الركوع أقرب لم يجزه الأفضل لم يقتض  
 أن يكبر معارضا للإمام عند أبي حنيفة رضي الله عنه وعند  
 بعده وبه أخذ الفقهاء أبو الليث رحمه الله **باب أفعال**  
**الصلوة** إذا كبر للافتتاح لا يخرج أصابعه كل التوجه



بخلاف حالة الركوع ولا يرسل يديه بعد التكبير <sup>فيها</sup>  
 وتضع يمينه على شماله تحت السرة والمرأة تضع يديها  
 على الصدر ولا بعيد السنية في كل ركعة عند الجنيقة  
 رضى عنه وعند أبي يوسف رحمه يعيدها وأجيبا  
 بعضهم المصلي وصره في صلوة كجهرتها أن جهرها  
 أفضل وأن ساء حافت وفيما يقضي وصره حافت  
 حتما أدنى الجهر أن يسمع غيره وأدنى الميقات أن يسمع  
 نفسه الأمانع ولا يعبر ما دون ذلك قراءة الجهر  
 المنفرد يأتي بالتسليم والتحميد هو الأصح إذا رفع رأسه  
 من الركوع يرسل يديه ولا يأخذ بهما وعليه التقوى  
 السجود على اليدين والركبتين ليس بواجب وضع  
 القديين فرض في السجود حتى لو سجد رافعا قدميه  
 لا يجوز ويؤخذ من أعضائه القبلة ما استطاع المرأة  
 في سجود ما تنخفض ولا تنصب كأن تصاب الرجل  
 وتلطف لطفها على فخذيها وتجلس للتشهد على يديها  
 اليسرى وتخرج رجلها من الجانب الآخر المصلي إذا  
 طأء رأسه للركوع قليلا فإن كان إلى الركوع أقرب

جاء

جاز وأن كان إلى القيام لا الأحب إذا بلغت  
 حذبة إلى الركوع أشار للركوع برأسه أو رفع رأسه  
 من السجود وهو إلى الأرض أقرب ثم سجد أخرى ذكر في  
 الفتاوى أنه لا يجوز وقال الشيخ الإمام الأجل التبرسي  
 رحمه جاز ولو دفع قدمه لا ينكسر على النواظر أنه رفع  
 رأسه جاز إذا سجد على صفة جاور سجد قبل الأصح أنه لا يجوز  
 لو سجد على الألف دون الجبهة جاز ولو سجد على كور  
 عما منه جاز ينظر المصلي في سجوده إلى خفيه وفي حالة  
 التشهد إلى حجره القطعة الأولى واجبة والقطعة  
 الثانية فريضة ولكن من أكره فرضتها لا يكفره إفتى  
 الفقيه الإمام عبد الواحد السمرقاني أن يقرأ في  
 القطعة بدعاء محفوظ لا بما يحضره الخروج عن الصلوة  
 يضع المصلي فرض عند الجنيقة رضى عنه وتبين على  
 هذا اثنتا عشرة مسألة فضاء تعديل المكان  
 الصلوة ليس بفرض خلافا لأبي يوسف وإن شاع  
 رحمهما المنفرد ينوي بالتسليم من على يمينه  
 من الحفظة أحسنه وبالتسليم الثانية من على



باب من أحفظه وحده علم **باب ما يكره في الصلوة**  
 ينبغي أن لا يكون مستهين بصره وراء موضع سجوده  
 ينبغي لا يضع المصلي يده على حاصرته ولا يتأول  
 فإن غلبه ذلك وضع يده على فيه يكره أن يعبت  
 بلحية أو بشئ من ثوبه أو جسده أو يفرقع أظفاره  
 يكره تعدد الأبي والتبجعات في الصلوة بالأصابع  
 يكره تخفيض العين وتغطية الفم يكره أن يقوم الإمام  
 في غير المحراب إلا بضرورة لا تأبس بقبل أخته والعوض  
 في الصلوة وأن حصل بذلك حمل كثير لم يضره عند  
 الإمام الخسري خلافا للإمام الأشعري في رجمه إذا بسط  
 كفه وسجد عليه لتفني الشرب عن وجهه يكره ولو بسط  
 لتفني الشرب عن منديل أو ثيابه لا لو صلى وقدره كية  
 إلى المرفقين يكره ينبغي للمصلي أن يستريح بأرط  
 أو سارية أو عمود أو نحو ذلك إلا إذا كان من  
 حرور شئ بين يديه قدر ما يكره المروء بين يديه المصلي  
 أن يمر ما دون موضع سجوده وهو موضع رمي بصره  
 إليه عند القيام إذا صلى حاسر الرأس كرهه وإن قصه

التواضع

التواضع لا تأبس بأن يكون وبين يديه المصلي صحف  
 أو سيف أو شمع أو سراج ويكره أن يكون بين يديه  
 نار موقودة أو صورة مما تعبد بحيث يندول للظن وإن  
 كانت صغيرة بحيث لا يبدو ولا تأبس يكره أن يدخل  
 في الصلوة وله بول أو غائط لأنه يشغل قلبه إذا أتى  
 الإمام وهو ركع كرهه أن يركع دون الصف وينبغي  
 أن يستأني اليهم بالسكينة والوقار يكره أن يشير بالسبابة  
 في الصلوة عند قوله استهدان لا اله الا الله هو المختار  
 المصلي إذا أتم الركوع والسجود لا تأبس بالتخفيف قبل  
 كان النبي عليه السلام أحف صلوة في تمام **باب القراءة**  
**في الصلوة** يقرأ في الفجر في السفر حالة الأس قد سوت  
 البروج وانثقت وحالة الخوف قد رما تسير وروى  
 أنه عليه السلام قراء في مثل هذه الحالة في الفجر بفاحة  
 الكتاب والعود بين وفي الحضر يقرأ وفي الفجر والظلم  
 بأربعين أو خمسين آية سوى فاتحة الكتاب وفي العصر  
 والعشاء دون ذلك وفي المغرب بالقصا حذو الفل  
 ونحوها والأولى أن ينظر إلى حال القوم لو قراء القرآن



بابي ان كان جاز يطول القراءة في الركعة  
 الاولى من الفجر على الثانية وفيما سواها يسوي  
 بكرة ان يوقت شيئا من القرآن لشيء من الصلوة  
 وهذا اذا اعتقد ان غيره لا يجوز ولو اعتقد ان  
 غيره يجوز ولكن قرأ ما تيسر كالقراءة النبي عليه السلام لا يقرأ  
 اذا قرأ آية قصيرة كقوله مدحاً متناً او نحو قوله  
 ثم نظر اخواه وكان مسياً اذا قرأ في احدى الايتين  
 واحد الاخرين او لم يقرأ الا في الاخرين جاز الا ان  
 اذا تعلم سورة بعد ما فقد التشهد تصد صلوة  
 المسبوق ركعتين في ذوات الاربعة يقرأ اذا قام  
 للقصاء وان كان قد قرأ الامام في الاخيرين و  
 خلفه **باب صلوة المسافر** اذ في السفر الذي يقصر  
 اذا قصد ثلثة ايام ولباليها والمقصد السبيل الوسيط كالباب  
 وسبيل الاقدام لا سبيل البريد وسبيل العجلة وفي اجبل  
 يقصر باليقين بالاجبل وان كان ذلك يقطع في السبيل  
 بقدر سيرة اذا خرج المسافر عن عمران البلدة قصر  
 الصلوة سواء كان سفر طاعة او محبة ولا قصر

في المغرب

في المغرب والوتر والسنن المسافر اذا خرج من المص  
 وبقرية من المصقرية فان كانت متصلة بالمص لا يقصر  
 ما لم يجاوز عنها وان كانت منفصلة يقصر وقد اختلف  
 قدر طول السكة فاذا زاد فهو منفصل من اراد الخروج  
 الى مكان قريب واراد ان يتخفف برخص المسافر  
 فتوى مكانا بعيدا قدر مدة السفر فذلك ليس بشي  
 اجبره خرج مع المتأجر في السفر فالبينة في الإقامة  
 بنية المتأجر الا ان يأمر اجبره بما شاء الاصل ان  
 من كان تبعا لان بحيث يلزمه طاعة بصير مقبلا  
 باقامته كالمرأة مع زوجها والجنس مع الامير عبد سافر  
 مع مولاه وصلى الظهر او نحوها اربعاً ولم يقعد على شي  
 ركعتين ثم اخبره مولاه انه قصد سيرة سفر حين  
 خرج ذكر حرام الدين رحمه الله انه يعيد الصلوة وذكر  
 القاضي الامام المنتجب الى الاجماع رحمه الله انه لا يعيد  
 رجل قدم مكة حاجا في غمرة الضحى وهو يريد ان يقسم بها  
 سنة فانه يصلي ركعتين حتى يرجع من مناً لان  
 نيته الإقامة للحال لا يتغير بها لانه يحتاج الى الخروج



الى منّا لقضاء الناسك فصار بمنزلة نية الإقامة  
 في غير موضعها فاذا خرج الى منّا صلى اربعاً اذا نوى  
 الى غير الإقامة في الصلوة اتم اربعاً الا اذا كان  
 لاحقاً بنية الإقامة في موضع لا بناء فيه لا تصح نية  
 الإقامة من اهل الكلاء اذا كانوا اصحاب الاجنبة  
 وانحياهم في رواية عن ابي يوسف رحمه الله صحاحه <sup>الصلوة</sup>  
 قوم حاصروا اهل البغى او الكفرة ونوى الإقامة لا تصح  
 نيتهم اقتداء المأفر بالمقيم يصح في الوقت ولا في  
 خارج الوقت الا في الصلوة لا تنقضي بالسفر كما في  
 المغرب والوتر واقتداء المقيم بالمأفر يصح مطلقاً  
 اذا خرج من مأفر ثم اراد الرجوع الى اهلته فان كان سنة  
 وبين قصبة اقل من ثلثة ايام اتم الصلوة ولو خرج  
 من مأفر من بلدة وجاوز العمران وصلى الظهر ركعتين  
 ثم ترك السفر لم يعد مأفر الى المأفر اذا دخل في صلوة  
 المقيم اتم اربعاً لو ترك العقدة الاولى لم يقصر ولو اتم  
 تلك الصلوة فعليه ركعتان <sup>بصل</sup> مأفر نوى ان يصل  
 الظهر اربعاً ثم سلم على رأس ركعتين لا شيء عليه المأفر اذا

قضى

قضى ظهر فاقته حالة الإقامة اتمها ولو قضى المقيم ما  
 فاقته في السفر قصر ما اقل مدة الإقامة خمسة عشر يوماً  
 اذا دخل الى ارض بلده فيها اهل صار مقيماً نوى الإقامة  
 او لا صلى المأفر ثم مأفر ومقيم فاحد الامام  
 ما يختلف مقيماً لم يلزم المأفر الا تمام **الصلوة**  
**على الراحلة والسفينة** اذا خرج من المصفر سحياً  
 او اقل له ان يصل على الدابة تطوعاً ولو نوى ايماءً  
 ويجعل السجود اخفض من الركوع وينزل للمكثوبة والوتر  
 وسنة الفجر ولا يجوز ان يصل حال مشيه اذا نذر ان  
 يصل لم يجزه على الدابة لو اتم الصلوة راكباً ثم نزل  
 نوى على صيلوته ولو اتم نزل لا ثم ركب اوقع وضع  
 على السج فانه يستقبل رجلان في تحمل احدى ارجلهما  
 بالآخر في التطوع افرأها وكذلك في الفرض حال الضرورة  
 لا يجوز اقتداء احد الركبتين بالآخر اذا كانا على اثنين  
 رجل صلي في سفينة غير مربوطة فاعدا وهو قادر على  
 القيام جاز وكذلك لو كان قادراً على الخروج عند  
 ضيقة رضى به عنه وبشدة التوجه فيها الى القبلة



بخلاف الدابة لو صلى على عجلة لا تسير فانه يجوز ولو  
 صلى على عبيد لا يسير لا لو صلى في طين لا يقدر  
 على النزول او في على الدابة وان قدر على النزول  
 ينزل وصلى قائما بالاياء اذا عجز عن القعود وجوز  
 وان اوى على الدابة وهي تسير لم يجز اذا قدر على  
 ايافها وان تعذر ايافها يتوجه الى القبلة ان قدر  
 وان عجز سقط **باب الصلوة بالجماعة** اذا صلى على سائر  
 وعلى طرف منه جماعة جاز سواء تحرك الطرف الآخر  
 بتحريكه او لا ولو تعجم وعلى طرف منها جماعة وهي تلقا  
 على الارض فان كان يتحرك الطرف النجس يتحرك  
 لم يجز اذا صلى وعلى ثوبه شئ من اكره النصف  
 ما دون الكثير الفاحش الصحيح انه يجزئ حد الكثير  
 الفاحش الرابع كذا ذكر الحاكم الشهيد في الكافي  
 ثم اراد عند الشيخ الامام الخسري رحمه ربيع كل ثوب  
 وعند الشيخ الامام البزدوي رحمه ربيع الموضع  
 الذي اصابته النجاسة من الثوب ان كان كان  
 فربعه وان كان ذيلاً فربعه وهكذا ذكره حسام الدين رحمه

في شرح الجامع

في شرح الجامع الصغير واختاره في شرحه المختص  
 ان الفاحشة ما يستكره ويستفحش النظر  
 الدم الذي يظهر على رأس الفواح او اخرج ولا يبل لو  
 اصاب الثوب منه قليلا قليلا لا يمنع وان امتلأ  
 الثوب لانه ليس بنجس وكذا الثوب القليل اذا  
 صلى وهو حامل ميت لم يغسل او سقط اجنب  
 او جبر ولم يجز ولو كان حامل حدث او شهيد عليه  
 دماؤه او ولدته او معه لحم بازي مذبوح يجوز ومع  
 لحم تغلب مذبوح لا يجوز عند الفقهاء ابن ابي جعفر  
 وابي الليث رحمهما وعنده الكرخي يجوز وهو اختيار  
 حسام الدين رحمه اذا اصابته النجاسة العليقة  
 الثوب او ابدن اكثر من قدر الدرهم الذي هو ثلث  
 الكف لا يجوز وقدر الدرهم لا يضر قول ما لو طهر لم يضر  
 ما لم يفسد اذا صلى ومعه بيضة مذرة صار نجسا  
 وما جاز بخلاف ما اذا كان معه فاروق مضمومة فيها  
 دم او بول اكثر من قدر الدرهم اذا وجد في سائر  
 اثر الاضلع وهو لا يندكر الاحتلام فانه يعيد من الصلوة



من اقرب النعم اليه لو رأى في توبه نجاسة وهو  
لا يدري متى اصابته لم يعد شيئا يكره الصلوة في ثوبه  
اليهودي والمجوسي ويجوز اذا كان على بدنه او ثوبه  
نجاسة قدر ما لو ضمت اليها ما على موضع الاستنجاء  
بصير اكثر من قدر الدرهم لم يضر اذا اصاب طرف  
الا حبل نجاسة اكثر من قدر الدرهم الا فتح آية الجور  
اذا وصل عظم اختبر بابا في ولا يقدر على رفعه  
الا بضرر وصلى كذلك جاز ووجه العلم باب  
**فيما يفسد الصلوة** اذا بكى وارتفع بكاءه مع الصلوة  
من ذكر نجاسة او نذر لانتفاد صلوة بخلاف ما اذا  
اذا كان عن وجع او مية وعشق لو تخرج بغير عذر  
وحصل به حرفان تفسد رفع اليدين لا يفسدها الخمار  
اذا نظر الى شيء مستغما وضم تفسد عند محمد رحمه الله  
اخذ ابو الليث وقال ابو يوسف رحمه الله لا وبه اخذ شيخ  
بخاري ولو قراء القرآن من الخراب ان كان يحفظ  
القرآن لا تفسد قال الشيخ الامام الشافعي رحمه الله  
اذا حصر عن القراءة بعد ما قراء ما يجوز به الصلوة ففتح

عليه

عليه رجل من القوم لا تفسد صلوة الفلح لو اراد  
في صلواته ولذا الواحد بما ذكره لانتفاد صلوة لو اراد  
في صلواته ركوعا او سجودا لانتفاد صلوة رجل  
انحجته قراءة الامام فجعل بكى ويقول لي اونغ او انا  
لا تفسد صلوة اذا تفكر في صلوة فتذكر شوا او  
خطبة او اناء كلاما قريبا او خطبة لم تفسد صلوة  
مذكورة في ملحقه السيد الامام من اصابه وجع  
فقال بسم الله قبل يفسد وقبل لا تفسد وكذا  
لو جرى على الانسان المرض آه وهو لا يستطيع  
الاتساع عنه لو اجبر موت احد فقال ان الله وانا  
اليه ارجعون او اجاب مؤذنا تفسد لو قال عظماء  
رجل الحمد لا تفسد ولو قال يرحم ربك تفسد  
لا يقطع الصلوة مرور شيء بين يدي الصلوة  
كان او كلبا او حمارا ولو جاز بدنه باصبع مراء  
متواليات تفسد صلوة لو تكلم بحرف لا تفسد  
اذا رأى المصطفى على ثوب الامام شيئا اكثر من قدر  
الدرهم فظن انه نجاسة ولم يكن تفسد صلوة



لو قال اللهم ارزقني مالا عظيما او اقض ديني او رزق  
 فلانة يفسد وكذا كل شيء لا يستجيب سؤاله من العباد  
 لو قال اللهم ارزقني العلم والحج وكذا ذلك لم يقبل  
**باب الحديث** اذا سبقه الحديث في صلوة جاز له  
 ان يبنى والاستقبال افضل ولو اغشى عليه في صلوة  
 او نام فيها فاحتمل لم يجز البناء اذا سبقه الحديث فانه  
 يذهب الى الماء وان كان بعيدا ولو كان بقربة سیر  
 ماء فخرج الماء استقبال اذا انصرف المحدث ليتوضأ  
 له ان يغسل اعضاه ثلثا ثلثا ولو استنجى لم يبين  
 سواء كان عليه الاستنجاء او لم يكن لان هذا اثره  
 بد في الجملة المرأة اذا سبقها الحديث فكشفت  
 ذراعيها وغسل يديها جاز لها البناء عند محبة  
 رحمه هو المختار الامام اذا سبقه الحديث وتوضأ  
 في جانب المسجد والقوم ينتظرونه فرجع الى مكانه  
 وبني اجراهم وان لم يكن خلف الايام الا جلا وهد  
 لغين الامانة وينبغي للاول ان ياتم به المنفرد  
 اذا سبقه الحديث فذهب وتوضأ ان شاء اتم  
 صلوة

٢٥  
 صلوة شتمه وان شاء عاد الى مكانه الاول المقدي  
 بعد فراغ الامام كذلك رجل دخل المسجد والقوم في  
 النظر سبق الامام الحديث فاستخلف هذا الرجل  
 قبل ان يقتديا به حاز اخليفته اذا لم يعلم ان الامام  
 لم يصلي ينبغي ان يصلي اربعا ويقعد في كل ركعة  
 احتياطا امام احداث فقدم رجلا على غيره وضوء علم  
 يقوم مقامه حتى قدم الاول غيره صح الاختلاف  
 امام سا فر سبقه الحديث فاستخلف مقيما فانه  
 يتم صلوة الامام ثم يقدم سا فر اليتم بهم ثم  
 تقوم من كان مقيما من غيره ان يسلم ويصلي ركعتين  
 منفردا اذا قاء في صلوة أقل من ملاء الف فابتلعه وهو  
 قادر على ان يتجه فصلوته فاسد ولو رجع القى بنفسه  
 لم يضره والله اعلم **باب في السهو** الامام اذا جهز فمات  
 او خافت فيما يجز قد راية قصيرة سهوا سجدة ثنتين للسهو  
 بعد السجدة ولو سجد قبله جاز المنفرد لو جهز فيما خافت  
 لا سهوا عليه القوي لو سهى لم يلزمه سجدة السهو لا سهوا  
 على الاصح فيما يؤدي المسبوق لو سجد للسهو مع الامام



ثم سجد فيما يقضي فانه يسجد سهو من سهو الركعة  
سجدتان أو سهو ردة وسجد ثم سجد ثانيا لا سهو عليه  
إذا قرأ القرآن في ركوعه أو في سجوده أو في تشهد  
سهو أو سجده أو تشهد حال قيامه أو ركوعه أو سجده  
لا سهو عليه إذا قرأ الفاتحة في الأوليين <sup>أو في الثانية</sup>  
يلزم السهو بخلاف ما إذا قرأ الفاتحة ثم السورة ثم الفاتحة  
أو قرأ في الآخرين السورة لا سهو عليه إذا جهل أنها  
أو تشهد ساجدا لا شيء عليه إذا قام إلى الثالثة ساجدا  
ولم يجلس ولم يستوفائهما كان مكانه إلى القعود أقرب  
فانه يقعد ويسجد للسهو كيف كان إذا أراد أن تشهد  
الأول ربنا لك الحمد سهو لا شيء عليه ولو أراد قوله  
اللهم صل على محمد ولهم السهو عند الامام أبي شجاع  
رحمه وقال الشيخ الامام الحسن لا يزيد يا رحمة فقال  
لا ما لم يقل وعلى آل محمد رجل صلي النظر في وقعه  
في الرابعة قد تشهد فانه يضيف إليها ركعة أخرى  
ثم تشهد ويسلم ثم يسجد سجدة السهو ثم يسلم كما  
في الجامع الصغير رجل سجد في السهو ثم أراد

انہی

ان بنی اخی را پس بپوشید و آنکه اگر اسلم و علمه  
فضل رطل فی صلوته فاذا سجد الامام للسهو كان  
داخلًا فی صلوته والا فلا اذا ترك قراءة التشهد او  
في الترتا و تكبیرات العیدین سهو فعملیه سجد السهو  
بجلاف ما اذا ترك الافتتاح و تكبیرات الركوع و سجود  
و تسبیحاتها اذا سجد فی صلوة فلم يدرك اثلاثا فصل  
ام اربعاء و السهو یسبغ عادة له استقبل الصلوة و ان  
بقي ذلك خیرة تحری الصلوة و سجد السهو  
اللاحق لا یتابع الامام فی سجدة السهو و انما یاتیه  
فی اخر صلوته المسبوق اذا قام الی قضاء ما سبق ثم  
تکبر الامام ان علیه سهو فان لم یقید رکعته سجدة  
تابع امامه ولو لم یتابعه لم تفسد صلوته ولو قید رکعته  
بالسجدة ثم تابعه تفسد الامام اذا طعن ان علیه سهو  
فسی قضاؤه المسبوق قبل ان یقید رکعته بالسجدة  
ثم یتبین انه لا سهو علیه فالجزم الذین رحمهم  
لا تفسد و قال محمد بن الحسن بن الوشیخ الامام الایضا  
تفسد و لو تلی سجدة فی صلوته و نسیمها ثم ذکرها



فعليه السهو اذا سلم وعليه سجدة ان سهو وسجدة  
 تلاوة وسجدة من صلب الصلوة فان كان ذاكر للصلوة  
 او للتلاوة فسدت صلوة وان كان ذاكر للسهو فحاشه  
 فانه يعود ويقضى الاول فالاول المبوق اذا سلم  
 مع الامام ساهيا فان سلم معارنا للامام لا سهو  
 وان سلم بعد عليه هو الامام اذا قام الى سجدة  
 ساهيا بعد ما فقد التشهد والقوم لا يبايعونه  
 بل ينتظرونه اذا عاد قبل تصديدها بسجدة  
 يسلمون وان لم يعد حتى قبل اخراة بالسجدة فانهم  
 يسلمون **باب في السجدة السلاوة** سجدة السلاوة  
 واجبة على الترخي اذا نلت في وقت بكرة في الصلوة  
 فالأفضل تأخير السجدة اذا اراد ان يسجد للتلاوة  
 كتبها فاعدا ولا يرفع يديه وسجد وتقول في سجود  
 سبحان ربّي الاعلى ثم اقول **اذا ناه من حيث**  
**الفضيلة** ويكثر اذا رفع راسه اذا قرأ آية السجدة  
 في الصلوة فان كانت سجدة في وسط السورة فانه  
 يسجد ثم يقوم ويقيم السورة ويركع ولو لم يسجد

ركع

ركع ونوى السجود اجزائه ويكون الركوع عنها اذا  
 قرأ آية السجدة بالفارسية فعلى السامع ان يسجد  
 فانه انما يسجد اولاً اذا قرأ السجدة بالهجا ولم يجب  
 عليه سجدة الحايض او النفساء او العبي او المحبون  
 اذا قرأ آية السجدة لم يجب عليه سجدة وعلى السامع  
 منهم السجدة اذا كان اهلاً للوجوب اجنب اذا  
 قرأ آية السجدة او سمعها عليه سجدة ولو سمع آية  
 السجدة من الطوطي الاصح انه لا يجب ولو سمع  
 آية السجدة من النائم قال ستمس الاثمة اكلوا  
 يجب وقيل لا يجب لان السبب هو التلاوة فممن  
 ولم يوجد قرأ آية السجدة على الدابة لا الا اذا  
 ركب خوف اصاب اذا نلت آية السجدة عند طلوع  
 الشمس وسجد لها عند الغروب او الزوال عاز ولا يد  
 على القلب تلاوة ما را في مجلس واحد كفته واحدة  
 وكذا اذا قرأ ما سمعها من غير مجلس واحد العمل  
 الكثير يقطع حكم المجلس والتبديل لا لو اكل لقمته  
 او تكلم كلمة فزول قبل ولو باع او اشترا فهو



اذا سجد للتلاوة وقراء في هذه السجدة سجدة اخرى  
 لم يجب السجدة وكذا التلاوة في الركوع وضم القرآن  
 في مجلس واحد لزمه اربع عشرة سجدة لو اتمها بمكان  
 التلاوة وتعد وجلس السامع بتعد الوجوب في  
 حق السامع ولو كان على القلب لا وعليه الفتوى  
 وفي تسدية النوب والكراس ينكر الوجوب  
 بتكرار التلاوة ولو تلى على غصن ثم انتقل الى  
 غصن اخر وتلا الاصح انه يتكرر الوجوب لقراءة  
 على الدابة مرارا وهي يسيرة فانه يتعد الوجوب  
 الا اذا كان في الصلوة لقراءة في مسجد جماعة او  
 مسجد جامع او بيت في زاوية ثم تلاها في زاوية  
 اخرى يكفيه سجدة واحدة وكذا حكم الفسنة سواء  
 كانت واقفة او سائرة اذا قرأها في ركعة ثم  
 اعادها في الاخرى يكفيه واحدة هو الاصح المقتضى  
 اذا قرأ آية السجدة فسمعها الامام وهو لم يكن  
 عليهم ان يسجدوا وسلم ثم اعادها في مكانه لم يجب  
 اخرى قيل هذا اذا تكلم اما اذا لم يتكلم فلا اذا قرأ

آية سجدة

ولو سجدوا من غير علم بالصلاة سجدوا اذا قرأ آية السجدة في الصلاة وتعد

آية سجدة خارج الصلوة سجد ما التالى وسجد من سجدة  
 منه جبر التالى بالتكبير عند خفض الرقع ولا ينبغي  
 للقوم ان يرفعوا رؤسهم قبل رفع التالى ولو سمعوا  
 قوم في الصلوة يسجدونها بعد الفراغ ولو سجدوا  
 في صلواتهم لم تجزهم ولم يفسد صلواتهم السجدة التي  
 وجبت في الصلوة لا يودي خارج الصلوة بنية  
 المقتضى لاداء سجدة وجبت بقراءة الامام  
 قبل لا يشترط وقال منهاج الائمة السمرقندي  
 تشترط تشترط للسجدة التلاوة بالشرط  
 للصلوة من الطهارة وستة العترة واستقبال  
 القبلة ولو احدث فيها اعاد ما يكره ان يدع  
 آية السجدة وقراء ما سواها ولا بأس بان يخفي آية  
 السجدة اذا كان بقرية قوم يسمعون ولا يسجدون  
 ولا بأس بان يقرأ آية السجدة ويدع ما سواها  
 لكن يستحب ان يضم اليها آية او آيتين ولا ينبغي  
 للامام ان يقرأ آية السجدة في صلوة خفية  
 فيها ولا في الجمعة والعيد من اذا كان القوم بكال



لا يسمعون القراءة **باب في السجرات** اذا ترك  
 سجدة في الفجر سهوا ذكر ما قبل ان يتكلم بسجدة ما ينوي  
 القضاء ان كان غالب رتبة انها من الركعة الاولى  
 ثم يشهد ويسلم ويسجد السهو ويشهد ثم يسلم  
 ولو ترك منها سجدة بين ما يعلم انه تركها من الركعتين  
 او الركعة الاخيرة سجدة بها ويشهد ويسلم ثم يسجد  
 للسهو وان علم انه تركها من الركعة الاولى صلى  
 ركعة وان لم يعلم من آيتها ترك سجدة بين يدي  
 القضاء في احدهما ثم يشهد ثم يقوم ويصلي ركعة  
 ويشهد ويسلم ثم يسجد للسهو وان تذكر انه ترك  
 منها ثلث سجرات سجدة وينوي القضاء ثم يصلي ركعة  
 ثم يشهد كما ذكرنا ولو ذكر انه ترك منها اربعاً سجرات  
 بضمها الى الركعة الاولى ان كان عقيب القراءة وان كان  
 قبل القراءة بضمها الى الركوع الثاني ويصلي ركعة اخرى  
 قال ولو ذكر انه ترك من الظهر سجدة وعلم من آيتها  
 ترك او لا يعلم سجدة ثم يعيد تشهد ولو ذكر انه  
 ترك منها سجدة بين ان كان يعلم انه تركها من كل  
 ركعة

ركعة او الاخيرة سجدة بين وان علم انه تركها من  
 ركعة قبل الاخيرة فانه يصلي ركعة ثم يشهد ويسلم  
 ثم يسجد للسهو وان كان لا يعلم سجدة بين تشهد  
 ثم يقوم ويصلي ركعة ولو ذكر انه ترك منها ثلثاً او هو  
 لا يعلم بسجدة ثلثاً ويشهد ثم يقوم ويصلي ركعة ولو  
 تذكر انه ترك منها اربعاً او هو لا يعلم من آيتها من  
 ترك سجدة اربعاً وتشهد عقيباً ثم يقوم ويصلي  
 ركعتين ولو ذكر انه ترك منها خمساً او هو لا يعلم  
 سجدة ثلثاً وينوي القضاء في السجدة بين ثم يصلي ركعتين  
 ويشهد عقيب كل ركعة ولو ذكر انه ترك منها ستاً  
 سجدة بين وينوي القضاء في احدهما ثم يشهد  
 ثم يصلي ركعتين ويشهد ثم يصلي اخرى ويشهد  
 ولو ذكر انه ترك منها سبعاً سجدة ثم يصلي  
 ركعة ويشهد ثم يصلي ركعتين ولو ذكر انه ترك  
 ثمان سجرات سجدة بين ليقم بها ركعة ثم يصلي  
 ركعة اخرى ويشهد ثم يصلي ركعتين وكذا الجواب  
 في العصر والعشاء ولو ذكر انه ترك من المغرب



او الوتر سجدة سجدة ثم يعيد تشهد ويسلم ويسجد  
ولو تذكر انه ترك منها سجدة بين فان كان يعلم فهو  
الحاكم وان كان لا يعلم سجدة سجدة بين وتشهد ثم  
يقوم ويصلي ركعة ثم يسجد يسجد بعد السلام ولو ترك  
منها ثلثا فان كان يعلم فهو الحاكم وان كان لا يعلم  
سجدة ثلثا وتشهد ثم يصلي ركعة ولو ترك منها ربعا  
سجدة سجدة بين ينوي القضاء في احديهما ثم تشهد  
عند بعضهم ثم يصلي ركعة وتشهد ثم يصلي الاخرى  
ولو تذكر انه ترك منها نصف سجدة سجدة ثم يصلي ركعة  
وتشهد ثم يصلي اخرى ولو تذكر انه ترك منها ستا  
سجدة سجدة بين ثم يصلي ركعتين حل صلى الله عليه  
ركعات ولم يقعد على رأس الركعتين في صلاته  
وكذلك لو تذكر انه ترك منها سجدة بين فذكر ذلك  
في اصح القولين ولو تذكر انه ترك منها ثلثا فيقف في  
**باب في الصلوة بالجماعة** قال الجماعة سنة لا فطر  
لا احد التحليف عنهما بغير عذر وذكر الملقط ان الجماعة  
واجبة لا يلزم حضور الجماعة للامعي وان وجد قائدا

وكذا

وكذا المقعد ومقطوع اليد والرجل من صلب  
والسجدة الكبرى الذي لا يقدر على المشي اذا زاد على  
الواحد في غير الجماعة فهو جماعة وان كان معه على قفل  
صلوة النساء فرادي افضل بكرة التطلع بالجماعة  
ما خلا التدرج وصلوة الكسوف اذا فاتته الجماعة  
صلى بآله ولو اتم امه او امراته ونحوهما في صلاة  
لم يكره بعد صلاته ركعة من الظهر ثم اقيمت في المسجد  
فانه يصلي ركعة اخرى ويقطع ويدخل مع الامام  
ولو لم يقيد الركعة الاولى بالسجدة قطعها ودخل  
مع الامام ولو كان في الركعة الاولى من النفل  
اعتها ركعتين ثم يدخل مع الامام لو صلى ركعة  
من الفجر او المغرب فانه يقطع ويدخل ولو اعتها  
لم يدخل مع الامام قوم خلفوا عن المسجد وصلوا  
في البيت بجماعة فانه يبايكون فضيل الجماعة  
ولكن دون يبايكون في المسجد حل في محليته  
فانه يصلي اقدمهما فان كانا سواء ففي اوها  
بآيا من بينه وليس له ان يترك الاقرب ويذهب



الى الابد لكثرة جماعة رجل انتهى الى المسجد وقد  
 فرغ الامام وان دخل المسجد صلى فيه وان لم يخل  
 طلب الجماعة لا بأس بتكرار الجماعة في المسجد  
 وتاريخ الطريق ليس له امام ومؤذن ومعين مسجد  
 بنى على سور المدينة لا ينبغي ان يصلي فيه **باب الامامة**  
 للاعلام بالشيعة اولى بالاجابة اذا كان بحسن القراءة  
 ما يجوز به الصلوة فان توافوا وعلم اولى  
 فان توافوا فكبرهم سنا فان توافوا  
 فارضهم عند القوم اولى متيتم عن حدث وشيخ  
 عن الجبابة اولى بالصلوة خلف المبتدع يجوز الا  
 رواية عن الحسن رضي الله عنه الصلوة خلف الرضا  
 العالي وهو الذي ينكر خلافة ابي بكر رضي الله عنه  
 وخلف الجاهلي والقدرى وهو الذي يقول خلق  
 الهوان لا يجوز قال حماد بن محمد اقدم  
 اخفى بان فحق يجوز اذا لم يكن متوصيا ولا  
 شاكافي اجمانه يعني لا يقول انا مؤمن ان شكا  
 ويجتاط في مواضع الخلاف يعني لا يصلي الوتر

ركعة

عن جنابة فالمتيتم عن الجبابة

ركعة ولا يصلي بعد الاقتصار ولا يتوضأ بالماء  
 المستعمل ولا يقوم منحرفا عن القبلة وكذا ذلك  
 امامة الاعلى جائزة والبصير فضل امامة المعز  
 بغير ذوي العذر لا يجوز الا عند زفرهم امامة  
 الاخرى للاعلى جائزة ولو كان خلفه قاضي صلوة  
 الكل فاسد امامة المتيتم المتوضي والقيام للفقهاء  
 يجوز خلافا لمحمد رحمه الله امامة البصري العاقل العاقل  
 في الترويات والسنن المطلقة لا يجوز وله خذ  
 حماد بن محمد قال حماد بن محمد من صفات الزائر لو  
 البيت يجوز به اخذ السيد الامام ابو القاسم رحمه  
 امامة اخفى المشكل لا يجوز بنية امامة النساء  
 شرط ونية امامة الرجال ليس بشرط حاجته  
 اولى بالامامة من غيره لو اجتمع المواجه والمستأجر  
 في البيت المستأجر والمستأجر اولى اذا كان مع  
 الامام رجل قام عن يمينه وان كان مواثنا  
 فان شاد قام فيما بينهما وان شاد تقدمها  
 قال يقوم خلف الامام الرجال ثم البصير اخفى



ثم الاناث ثم المرافقات وهذا في زمانهم المتأخر  
زماننا لا تحضر الاناث **المسجد باب في الاقتداء**  
لو اقتدى من اقصى المسجد بالامام وهو في المحراب  
حاز مقصدا العبد بمنزلة المسجد حتى لا يضر القطع  
الصفوف الا انه لا يجنب كما يجنب المسجد  
هو الاصح التبر الذي لا يمكن العبور عنه الا بعلل  
كالقنطرة وكما يمنع الاقتداء حتى في صلاة الارض  
فمقدار ما ينبغي ان يكون بين الامام والقوم حاصل  
حتى لا يضر الاقتداء مقدار ما يمكن ان يصفط فيه  
رجل صلي على سطح المسجد مقتديا بالذي في المسجد  
فان كان خلفه جاز وان كان بخاء رأسه قال  
الشيخ الامام اكلوا لا يجوز وقال الشيخ الامام الحلي  
يجوز رجل نوى ان لا يؤم احد افضله رجل خلفه جاز  
الامام اذا سبقه احد فاقبدي به رجل جاز  
الاقتداء بالمسبوق لا يجوز اقتداء النازر بالنازر  
لا يجوز الا اذا كان قال الله على هذه الصلوة الي  
الشرعها هذا على نفسه اقتداء القاضي بالمرضى

اذا

اذا ادرك الامام في الركعة الاولى في القراءة فانه  
جهد لا يقراء الشاء وان خافت بقراءه وان ادركه  
فيما سوي الركعة الاولى فانه لا يستفتح قراءة  
المقتدى خلف الامام خطأ الصلوة خارج  
المسجد مقتديا بالامام في المسجد يجوز بسبب اتصال  
الصفوف من كان بينه وبين الامام حائط  
عرض يمنع الوصول اليه الامام لو قصد لم تجز  
الاقتداء وان كان على الحائط نقب ان كان  
بحال يمكن الوصول اليه الامام لو قصد جاز  
ولو كان النقب صغيرا كنقب المنخلة ولا يشبه  
حال الامام سماعا او رؤية ان كان على الحائط  
باب مفتوح لا يعتبر حائلا وان كان عليه باب  
مسدود قال ابو بكر الاسكاف لا يجوز وقال النووي  
الاغتسل يجوز رأس المقتدى لو وقع قدم الرأس  
الامام في الركوع والسجود فانه لا يضره الامام اذا  
رفع رأسه قبل ان يقول المقتدى سبحان ربك العظيم  
فلما فانه يتابع امامه ولو قام الامام الى الثالثة



قبل ان يرفع المأموم من التشهد فالمقتدى يتم  
 ما بقى المقتدى بسم مع الامام وفي رواية عن  
 ابن حنيفة رضي الله عنه وفي رواية بعد اذا سلم  
 الامام لا يخرج المقتدى عن الصلوة الا عند تحميد  
 رحمه الله الامام اذا كان في اجانب اليمين من المقتدى  
 نواه المقتدى بالتبليغ الاولى مع من كان  
 عن يمينه من الرجال والحفظة وان كان في الجانب  
 الايسر نواه بالتبليغ الثانية مع من كان على  
 يساره وان كان خذ المقتدى نواه فيها اذا  
 شرع المقتدى في قراءة التشهد وخرج قبل فراغ  
 الامام ثم تكلم او ذهب جازت صلوة واذا ادرك  
 ركعة من المغرب مع الامام فاذا قام للقضاء  
 ركعة وقراء فيها ثم يجلس ثم يقوم ويصلي اخرى  
 ويقراء فيها ويتشهد محاذاة الرجل المرأة في  
 صلوة ذات ركوع وسجود تفصل صلوة الرجل خلافا  
 لما في رحمه وهو من مسائل الجاهل **والعلم بالفقهاء**  
 يسقط بعد النسيان وضيق الوقت وكثرة النقائص

وهو ان يقوته ست صلوات ويجوز ان يقرأ كل  
 عليه فوائت قد يسهل يصلية صلوة في وقتها ثم ترك  
 صلوة او صلواتين ثم صلى وقتها وهوذا كلفه  
 احمد بن حنبل قال القاضي الامام الراشد صبر الامام  
 رحمه الله يجوز وقال اخوه الشيخ الامام الراشد علي  
 بن محمد البزدي رحمه الله لا يجوز اذا فاتته صلوة  
 حتى سقط الترتيب ثم قضاها الا صلوة وصلايين  
 ثم صلى صلوة دخل وقتها وهوذا كلفه الغاية جاز  
 هو المختار خلافا لما ذكر في المنقذ اذا صلى الفجر  
 وهوذا كلفه لم يوتر لم يجز عند الحنفية رضي الله عنه  
 الا ان يكون في آخر وقت رجل فاته الظهر  
 وقت العصر حال لو صلى الظهر يدرك العصر وقت  
 احمر الشمس فانه يصلي الظهر ثم العصر حتى يبلغ  
 في الليل فلما استيقظ بعد الصبح علم بذلك انه  
 اعاد العشاء رجل اقتدى منطوقا لمن صلى  
 الظهر ثم افسد ما ثم دخل مع الامام ونوى منطوقا  
 اخرى عليه رواية كتاب الصلوة يكون قضا على رواية



زيادات الزيارات يكون تطوعا جل فائده  
 صلاة من يوم وليلة ولا يدري اية صلاة من  
 اعادة صلاة يوم وليلة احتياجا لجل صلاة الظهر  
 فك ان صلى الفجر ام لا فليأخره حتى يقضى  
 لم يصليها اعادة الظهر بعد الفجر اذا شك انه لم يصلي  
 فرض الوقت ام لا فان كان الوقت باقيا صلى  
 وان خرج لا ولو شك بعد الفجر من ذوات الاربع  
 انه صلى ثلثا او اربعا لا شيء عليه المستحب قضاء  
 الفوت ان ينوي اول ظهر بعد على او اول عصر بعد  
 على هكذا من فائده صلوات شهر مثلا لو قضى  
 تسعين فجزايم تسعين طهرا او على العكس جاز المسبوق  
 اذا قام الى قضاء ما سبق فانه يستفتح لان هذا  
 اول صلوة في حق المرأة وان كان اخر صلوة  
 في حق العقدة الا ان يبداء بقضاء ما فاتته  
 او لا فيقضيهما بلا قراءة ثم يصلي مع الامام المسبوق  
 لو بداء بقضاء ما فاتته كان محالها للثبوت ولا  
 صلوة اذا كان ذلك مادون ركعة رجل نسي

صلوات

صلوات فذكرها بعد شهر صلى بعد ما الوقتية وهو  
 ذكر للفاينة اجراه بالمختار المسبوق بكر الشهد  
 ولا يزيد عند بعضهم وقال الشيخ الامام السبكي  
 بانه لقراء الدعوات اذا مات وعليه فوائت دفع  
 الوارث عن الميت لكل صلاة نصف صاع من تراب  
 او قيمة لكل مسكين او مسكين واحد عن كل الفوت  
 يجوز ولا يجوز ان يؤدي عن صلاة لفقيه الفقهاء  
 لو انتقل الى مذهب ليس عليه قضاء ما أدى المرات  
 اذا سلم ليس عليه اعادة الصلوة وان كان الوقت  
 باقيا صلى الوقتية اذا حاضت المرأة في آخر الوقت  
 ليس عليها قضاء تلك الصلوة وكذا اذا مات  
 في هذه الحالة لم يجب الفدية وحده اعلم **باب الجمعة**  
 التي شرط لاداء الجمعة كذا المصنف جامع وهو كل موضع  
 فيه وال وصفي وقيل لو كان اهل به بال لو اجتمعوا  
 في الكبر مساجد هم لم يسعوا فيه فهو مصر جامع  
 ولا الجمعة على الاعلى وان وجد قايما ولا على الشيخ  
 الفاني والمفلوج لا الجمعة على العبد والمساكين ويجوز

مطلوب الدعاء في الصدقة  
 عن صلاة الميت

مطلوب



اما متدما في الجمع العبد لو اذن له مولاه بالجمعة وجب  
 عليه من كان خارجا من المصر في موضع لو خرج  
 واحد من اهل المصر الى ذلك الموضع بينة السفر  
 يباح له قصر الصلوة لاجمعة عليه قال الشيخ الامام  
 والقاضي الامام الاسي جاي رحمة لو كان خلف  
 الامام ثلثة ممن ينفق بهم اجمعة جازت اجمعة ولو كان  
 اقل لا ولو نفر القوم منه قبل تقيد الركعة بالسجدة  
 فانه لا يجوز اجمعة صلوة اجمعة خلف الامير الذي  
 لم يتقلد الامارة والسلمنة من الخليفة جائزه  
 اذا كان سيرة مع الذين عليهم سيرة الامام  
 الصلوة خلف نائب هؤلاء الذين يختلفوا الى  
 الكفر جائزة كذا ذكر السيد الامام ابو القاسم رحمه  
 واحاطه الايمنة في الكثرة البلاد فانهم يصلون الظهر  
 بعد ما يؤدون اجمعة خلف نائب هؤلاء هو  
 والى مصرات فصلت بهم خليفة الميت او صاحب  
 الشرط او القاضي جاز فان لم يكن ثمة واحد منهم  
 واجتمع الناس على رجل فصلت بهم جاز لو صلى

احد غيره

احد غيره اذن الخطيب لا يجوز الا اذا اقتدى به  
 ولاية اجمعة اقامة لجمعة في مصر واحد في موصفين  
 الاصح انه يجوز بكثرة ان يصلوا يوم اجمعة جماعة في  
 في سجن او غيره وان كانوا ارضى او سافري  
 يستحب ان يخرج الى اجمعة ان يمسي طيبا وليس  
 احسن ثيابه وان يغتسل ويضع الى اجمعة فاذا كان  
 جالس على طعام فسمع نداء اجمعة وان حاق فوت  
 اجمعة ترك الاكل وفي سائر الصلوة لا يخرج الاكل  
 ما لم يخف خروج الوقت الغزوي اذا دخل المصر يوم  
 اجمعة ان نوى ان يكثر ثمة يوم اجمعة لزمته اجمعة  
 وان نوى ان يخرج في يومه قبل دخول الوقت  
 او بعد لا اجمعة عليه الصبي لو خطب يوم اجمعة  
 لا يجوز الحجب لو خطب يوم اجمعة ورجع الى منزله  
 فتعدى او جامع او اغتسل استقبل الخطبة  
 ولو خطب بالفارسية يجوز لو خطب بتبعية  
 او بتبعية لجمعة جاز عند ابي حنيفة رضي الله عنه لو خطب  
 مقال الحمد يدرب العالمين لم يحز الامام اذا خطب



سنة

فامر من يشهد الخطبة ان يصلي بهم لم يجز ولو امر  
هذا الامر رجلا قد شهد الخطبة ان يجمع بهم جاز  
اذا كان غائبا عن الخطيب بحيث لا يسمع الخطبة  
فان سكوت له افضل من القراءة والذكر اذا خرج  
الامام للخطبة كره الذكر ورد السلام ما لم يفرغ من الجمعة  
الخطيب لا يلبس على القوم اذا شرع في الخطبة فمن  
كان في سنة قطع على رأس الركعتين وهو خيار  
شمس الائمة الخسري رحمه الله والفاشي الا سيبي  
وقال القاضي الامام ابو عاصم العامري بينهما  
اربعا وبه اخذ برهان الائمة عبد العزيز بن عمر رحمه  
اذا قراء الخطيب قوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا  
عليه وسلموا تسليما قال حاتم الدين يصلي في نفسه  
وقال شمس الائمة الخسري لا اذا تكلم كراته لم يصلي  
الفجر والامام يخطب قام وقضى بنوي صلوة الجمعة  
ولا يقول نويت الفرض لان فرض الوقت الظهر  
لا الجمعة الا انه اذا عجل الجمعة يسقط عنه الظهر السنة  
بعد الجمعة اربع ركعات وقال ابو يوسف رحمه  
ست

غيبه قد كثر الزعم فيها

ست ركعات اذا خرج وقت الظهر وهو بعد  
لم يفرغ من الجمعة فندت الجمعة فيتمها تطوعا ثم  
يصلي الظهر اذا اراد ان يوافي يوم الجمعة لا يبا  
به اذا خرج من المجران قبل خروج وقت الظهر  
وقال مالك رحمه الله يكره اذا زالت الشمس وقال  
ابن ابي عمير رحمه الله يكره اذا طلع الفجر فذكر في العيون  
**باب العيدين** صلوة العيدين واجبة كذا  
ذكر حاتم الدين رحمه الله قال الشيخ الامام الحسري  
رحمه الله بانها سنة مؤكدة ذكر في الجامع الصغير  
عيدين اجتماع في يوم واحد فالاول سنة والثاني  
فريضة اراد بذلك ان يكون يوم الجمعة عيدا  
اهل منابلس عليهم صلوة العيد لانهم يقولون  
باداء المناسك وقت صلوة العيدين طين  
شبيض الشمس اليان ترول السنة فيها التجيل  
اذا تركت الصلوة في عيد الفطر بغية فخرم ان يخرج  
من العيد وان كان بعد خروج من العيد ولو كان  
من العيد سقطت وفي الاصح لو ترك في اليوم الاول



مطهر ترك الخطبة في العبد من القبر

عذر او يغفر عذر فخرجوا من الغد ولو تركوا في اليوم  
 اثنا في عذر فخرجوا في اليوم الثالث والا فلا ترك  
 الخطبة في العبد من لا يغفر لانها سنة واجبة يجب  
 في عيد الفطر اذا أصبح ان يغسل ويسنك  
 ويدوق شيا ويلبس احسن ثيابا جديدا  
 كان او عتيقا ويحس الطيب ان وجهه كمالا في  
 حليبه راحته خبيثة وان يخرج صدقة فطره  
 ان كان غنيا ثم يقدوا الى المصلي جابرا بالتكبير  
 عندهما وعند ابي حنيفة رضي الله عنه يسير بالتكبير  
 الادب في عيد الاضحى ان لا يدوق شيا الى ان يفر  
 من المصلي ليكون افطاره على الاضاحى وقبل  
 يجهر بالتكبير الى ان ياتي المصلي كجواز صلوة العبد  
 مصر في موضعين فرقة يخرجون مع الامام الى  
 اجبانه وفرقة من الضعيفة والشيخ يصلون  
 في المسجد جامع النايب الضعيف عن الامام  
 وجه اعلم **فصل تكبير الامام** تكبير الامام يوم العيد  
 للاقتراح ثم يستفتح ثم يكبر ثلثا برفع يديه

مطهر صلوة العبد مصر في ضيق

وما يجب على المكلف تكبير التشرية عند ابي  
 على الاحرار المقيمين الا مصلا على العبد ولا على  
 المرأة ولا على المذنبين ولا على اهل القوي  
 وعندهما على كل من يصلي المكتوبة ولو كان  
 فزوتا ارب فرا او عبدا او مستورا الا ان  
 المرأة لا ترفع صوتها ولا صوتها عورة وغيرهما يجهرون في الامانة فيه عند كل

عند كل

عند كل تكبيرة وهو سنة فقد يتعوذ ويقرأ الفاتحة  
 والسورة ثم يكبر للركوع فاذا قام للثانية قراء اولاً  
 ثم يكبر ثلثا برفع يديه كما ذكرنا ثم يكبر للركوع وهذا  
 قول عمر بن سعد رضي الله عنه ما به اخذنا وقال  
 بن عباس رضي الله عنهما يبدأ بالتكبير في الاول  
 والثانية والتكبيرات الزوائد عند في رواية  
 سبع في الاولى وخمس في الثانية وفي اخذ في  
 رحمه وفي رواية خمس في الاولى وخمس في الثانية  
 وفي رواية خمس في الاولى واربع في الثانية وفي  
 بعض الدوائر اعتادوا التكبير على مذبح بن عباس  
 تحقفا لموافقة ان اخلفاء عباسية اليوم اذا ذكر  
 الامام في الركوع يكبر للاقتراح ثم ياتي بالتكبير الزائد  
 ما لم يخف فوت الركوع فاذا خاف ركع وكبر تكبيرة  
 الزوائد في الركوع ولا يرفع يديه فلو رفع الامام رأسه  
 تابعه وسقطت عنه الباقيات من تمام خلف الامام  
 في صلوة العبد ثم استيقظ بعد فراغ الامام فانه يقضي  
 على مذبح امامه ويترك رأيه لان الاقوى كانه

غيبته



مستند

لطيفة

خلف الامام اذا شرع في صلوات العيد ثم اقبل  
لا قضاء عليه اذا صلى العيد في بلد ثم استأجر  
من الغد الي قوم يصلون صلوة العيد في بلد  
اخرى فصلى معهم لم يكره التطوع قبل صلاة العيد  
في الجبابة وغيره فالتاء لو ارد ان يصلين  
صلوة الفجر ينبغي ان يصلين بعد فراغ الامام  
التطوع بعد صلوة العيد والخطبة في الجبابة اذا  
امس النهار والضر لا يكره ولو ادى الرابع بعد  
الانصراف كان افضل ليجب ان ينصرف الامة  
من غير الطريق الذي اتى به المصلي وانه علم باب  
**كبيرات التشريق** هذه التكبيرات سنة كذا ذكر في خبر  
وقال محمد لا يثبت في حرمي ما بينها واجبة وهي عقيب  
صلوة الفجر من يوم عرفة الي ثمان صلوات عند  
حنيفة رضي الله عنه وهو مذهب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه  
وقال علي رضي الله عنه الي ثلث وخمسين صلوة  
اخذ ابو يوسف وحمد رحمهما الله وعليه الفتوى  
قال الامام الاسي جاي رحمه الله اهل الرسا يركون التكبير

عليهم

معد اهل الرسا يركون التكبير ثم خلفا

عليهم خلفا لهما لا تكبير على المنفرد عند الحنيفة  
عنه ولا على جماعة المأفون ولا على النساء الا  
اذا كان امامهم رجلا مقبلا ولا تكبير عقيب السلام  
والنفل وصلوة العيد ينبغي ان يكبر عقيب السلام  
قبل ان يحصل ما يقطع الصلوة اذا نسي التكبير قبل  
ان يخرج من المسجد كبر ولو سبقه احد لان  
يكبر ولو خرج من المسجد وتوضأ ثم جا وكبر جاز  
ولو نسي الامام التكبير كبر القوم والمبذوق  
لا يكبر مع الامر اذا قضى في يوم التشريق فاشته  
في غير ايام التشريق لم يكبر ولو قضى ما فاتته في اول  
ايام التشريق في غير ايامها **باب في صلوة الخوف**  
صلوة الخوف سنة وعة في زماننا خلافا للاحق  
رحمهم يجعل الامام الناس في الخوف طائفتين طائفة  
تقوم باداء العدة وطائفة يصلي بهم الامام شرط  
الصلوة فيما سوى المغرب فيصرفون الي وجه  
العدو ثم ياتي الطائفة التي باء العدة فيصلي  
بهم الاخرى من الصلوة ثم ياتي الامام وصد



وينصرف هذه الطائفة ويقومون بأداء العدة  
 وثانية طائفة الاولى فيقفون مابقي لهم واحد بالما  
 قراءة وينصرفون ويقومون بأداء العدة وثانية  
 الطائفة الاخرى ويصلون مابقي لهم وصدا بقراءة  
 قال او ان انصرف الطائفة الاولى في المغرب عقيب  
 ركعتين ولو ان انصرف الثانية عقيب ركعة  
 لو انصرف الطائفة الاولى في الظهر وكوفا على رأس  
 ركعة ان كانوا مقيمين تفصل صلاتهم لو استغلوا  
 بالصلوات حال مقابلة العدة وفدت صلاتهم وخذ  
 السلام لا يضره صلوة اخوف بالجماعة كما بالجموع  
 ويصلون فرادي فرادي اذا لم يترتب لهم النزل  
 حيث ما دارت راحلتهم صلوة اخوف يجوز  
 في الحجفة والعديد سواء كان من جمع او عدد **باب**  
**صلوة المريض** اذا عجز المريض عن الایما بالوجه  
 سقطت عنه الصلوة فاذا ابرأ ان كان يعقل  
 في المرض الصلوة قضاء ما والا صح انه ان راى على  
 وبيلة لم يقض بصلته المريض المومئ سلقبا على

في صلوة خوف من العدين

مغربية

قفاه

قفاه ورجلاه الى القبلة ويجعل سجوده اخفض من  
 ركوعه اذا صلى ركعة بالایما ثم قدر على الركوع وسجد  
 فدت صلواته ولو صلى ركعة فاعدا ثم قدر على القيام  
 بنى على القيام خلافا لمحمد رحمه مريض لا يقدر على الصلوة  
 قائما ومعه قوم لو استعان بهم اعانوه على القيام  
 والنيات على القيام فصل في قاعد اخواه مريض لم يقدر  
 على القراءة فصل في صلاة جازت شيخ ان صلى قائما  
 سلس بوله او سال جرحه او لم يقدر على القراءة  
 ولو صلى فاعدا لم يصبه شيء من ذلك فانه يصلي  
 فاعدا مذكورا في الزيادات اذا اغشى عليه بياضه  
 ثم افاق قضى ما فاتة ولو كان اكثر من ذلك لم يقض  
 صلته صلى فاعدا لما انه خاف ان يصلي قائما اخواه  
 من صلاته فاعدا مريضاً مقيداً بالمرئاة الاعادة بعد  
 او سال جرحه وقت الظهر مثلاً انتظر اخر الوقت  
 فان لم ينقطع توفاء وصلته فان دخل وقت  
 العصر ودام العجز حتى خرج الوقت فقد حكم صاحب  
 البحر ان يل وان انقطع الدم اعاد الظهر لان حد

مغربية

مريض من صلاته قائما سلس بوله



المستحاضة وقد صاحب السائل ان يضيء وقت  
صلوة كامل ولم ينقطع ذلك عنه عزيمت جرح  
تحت ثياب خبثه ان كان لا ينسقط تحت شئ  
الا يتنجس من ساعته الى ان يصل على حاله وكذا  
لو لم يتنجس الثاني الا انه يلحقه شقة وينزاد منه  
عن محمد بن مقاتل رحمه الله في المستحاضة يصيب الدم  
لونها انها تغسل التوب لكل وقت صلوة وقال محمد  
بن سلمة رحمه الله ليس عليها ذلك لان امر  
التوب اليس من امر البدن اذا فاتته صلوة في  
فقد ضاها في الصحة فعل كما فعل الاصحاء وان قضى  
في المرض فوات الصحة قضاء كما قد راعا ابو  
الاحسن اذا صلى منفردا جاز وان كان قاردا  
على الاقتداء بالفارسي رجل افشخ الصلوة قائما  
ثم اعى لا بأس بان يتولمأ على عصا او على حائط  
وكذلك **باب الوتر** الوتر واجب عند الحنفية  
رضي الله عنه والقراءة في الركعات فرض لو ترك  
العقد الاول فيها لاتفد ليس بالقنوت دعاء

موقت

موقت من لم يعرف التيم اناس تعينك  
يقول ربنا اننا في الدنيا حسنة الى القبر وهو  
اختيار من يخرج كاري رحمهم الله او يقول اللهم  
اغفر لنا ويلز ذلك ثلثا وهو اختيار ابى الليث  
وقبل مقدار القيم في القنوت قد روي في اذا التمس  
الشقت لوقت بالفارسية او بابي السكك  
جاز رجل صلى العشاء بغير وضوء فاستلم يمينه  
وصلى الوتر ثم تذكر بعد ذلك اعاد العشاء وركب  
الوتر الامام في الوتر في شهر رمضان يقنت خافته  
هو المختار ويقراء المقتدى الدعاء خلفه وذكر في  
الشيخ الامام جبر والمنفرد حجة السبق بركنين  
في الوتر في شهر رمضان اذا قنت مع الامام لا قنت  
اذا قام للقضاء اذا تذكر في الركوع انه نسي القنوت  
الاصح انه لا يعود لا يصلي على النسي عليه السلام في القنوت  
عند من يخبر رحمهم الله وقال الفقيه ابو الليث  
رحمه الله يصلي لو امتنع اهل القرية عن الوتر اذ بهم  
الامام فان لم ينزحروا فالتيم اذا دخل في الوتر



باب النذر وهو منتهى أنواع نذر الطاعة ونذر العصية  
ونذر مجازي فالأول واجب الوفا به والثاني حرام  
وفيه كفارة البهين ولا ينبغي أن يفعل في أوقات  
الاجبة شيء مما هو العذر والنذر

مع الامام متطوعا ثم فعلية أربع ركعات  
**باب النذر** رجل قال تد علي ان اصلي ركعتين  
بغير وضوء لا يلزمه شيء ولو قال تد علي ففعلها  
يلزمه مع القراءة نذر ان يصلي ركعة او نصف ركعة  
فعلية ركعتان لو نذر بنيت فعلية أربع لو قال تد  
علي ان اصلي الظهر بيمينين ثمان ركعات فليس عليه  
الا أربع مذكورة في واقعات الناطقي نذر ان يصلي  
أربع ركعات بتسليمين اخواه وعلى القلب اذا نذر  
ان يصلي في المسجد الحرام او في المسجد بيت المقدس  
فصلاما في مكان ذونه جاز خلا لفرجه نذر ان  
يصلي ركعتين فصلاما قاعدا جاز وعلى الدابة لا  
اذا قال تد علي ان اصلي ركعتين اليوم فلم يصليهما  
قضاهما ولو قال لا صليتن اليوم ركعتين فلم يصليهما  
كفر يكفيه ولا قضاء عليه اذا شرع في صلاة ظن انها  
عليه ثم تبين انها ليست عليه الاولى ان يتمها  
ولو افسد ما لم يلزمه القضاء اذا شرع في صلاة وهو  
ينوي اربعاً فلم يصلي على رأس الركعتين لم يلزمه شيء

اذا شرع

اذا شرع في صلاة خلف الاني ثم تكلم لم يلزمه شيء اذا نذر  
بالبيت سبعا يلزمه ركعتين لا يؤدى الصلاة  
المندورة وركعتا الطواف بعد طلوع الفجر ولا بعد العصر  
**باب التطوع والسنة** لو ترك الفقير الاول  
في السنة والنوافل لا يفد سنيها المتأخر بالليل  
ان شأبهه قليلا فهو افضل وان شأفاه رجل صلى  
اربع ركعات تطوعا ولم يقراء فيها شيئا او قراء  
في الاخرين لا غنية فعلية قضاء ركعتين لا غيرة ولو قراء  
في احدي الاوليين لا غيرة عند انخيفه رضي عنه  
يلزمه أربع وعلى قول الشيخ الامام الحسيني والشيخ  
الامام حسان الدين رحمهما يلزمه ركعتان ولو قراء  
في احدي الاخرين لا غيرة فالأخريان لا تكون صلاة  
عند حسان الدين رحمه الله خلا لما ذكره القاضي الامام  
الاسيما به رحمه الله سنة الفجر لا يجوز قاعدا ولو قراء  
وهو لا تقضي ولو قرائت مع الفريضة تقضي الزوال  
الزوال فحسب بعد انتهى الى الامام في صلاة الفجر ان علم  
انه لو صلى السنة عند باب المسجد ان كان في موضع

وكيف انما قلنا فاعلم ان القدرة على القيام  
وكذا ان ابن الاكبر في الركعتين فان افتتح  
التطوع فاجتمع بعد جاز عند انخيفه رحمه  
والوتر كالقائض لا يصليها قاعدا الا من عذر  
بجوار العذر في كل صلاة  
في باب النوافل

والنوافل اذا قرائت من وقتها لا تقضي الا  
ركعتا الفجر اذا قرائت مع الفرض قبل الزوال  
في ذلك اليوم مما هو العذر في باب  
صلاة الصلوة



اعتد لذلك آوفي المسجد الصفي به ان كان الامام في  
 المسجد الشوي وان كان واحدا يقف ناحية من الصفين  
 عند سارية من سوارى المسجد فيصليها ثم يدخل مع الامام  
 وان لم يخف فوت شيء من الظهر الا فضل ان يؤدى التطوع  
 والسنن في بيته السنة تتأدى بطلان النية هو المختار  
 من صلى الفوائض وصدقه الاصح انه يأتي بالسنن والسيال  
 الله تعالى لم يأت بها المكافأة بالسنن ولا تكبرها  
 الا بعد ربه افنى خمس الائمة الخسرى رحمه اذا دخل  
 المسجد فان شاء صلى سنة ثم يجلس وان شاء جلس  
 ثم قام وصلى السنة اذا دخل في صلاة الظهر مع الامام  
 قبل السنة فعند الفوائض يصلى الاربعة ثم الركعتين عند  
 ابي يوسف وعند محمد رحمه يصلى ركعتين ثم اربعاً  
 ذكر في كتاب الحصر وذكر صاحب الدين رحمه اختلاف  
 على عكس هذا سنة العتمة اربع ركعات فضل عند  
 ابن حنيفة رضي الله عنه الاربعة قبل العصر سنة غير مؤكدة  
 ووجه العلم **باب في التراويح** التراويح سنة وهي خمس  
 تروجات كل تروجة اربع ركعات بتسليمين لو

لو ترك

لو ترك اهل البلدة التراويح قائلهم الامام على ذلك  
 لو صليها رجل في البيت وصدده والناس يصلونها  
 في المسجد كان تاركاً للسنة ولم يكن سيئاً ولو ترك  
 الناس اقامتها في المسجد وصلى كل واحد في البيت  
 فقد اساءوا لو صلى قوم في البيت والاخرون يصلون  
 في المسجد كان المستخفون محصلين نوع فضيلة  
 وتاركين نوع فضيلة يقرأ الامام في كل ركعة عشر  
 آيات وهو ما ينتظر الامام بين كل تروجة قد رما  
 يصلى فيه اربع ركعات فاذا انتمها ينتظر قد  
 تروجة ثم يوتر الا ان يعلم انه يستغل على القوم  
 والاستداحة على رأس خمس تسليمات مكروه  
 والاحتياط ان ينوي التراويح او السنة او قيام  
 الليل ولو نوى التطوع جاز اكثر المتأخر محمد  
 اذا صلى التراويح مع الامام ولم يجد لكل شفع  
 نيته جاز لان الانتظار لتكبير الامام نيته التراويح  
 فاعدا بغية عند جائز ولو صلى الامام فاعدا القوم  
 قياماً جاز صلى تروجة بتسليمته وقد قعد في السنة

مسح نية التراويح

لو صلى الامام فاعدا القوم قياماً جاز



قد رتبته بحرية عن تسليمين ولو لم يقع على رأس  
 الثانية لا بحرية الآمن تسليمه وتوصله التراويح  
 كلها بتسليمه واحدة وتعد في مواضع القعود واخره  
 وقت التراويح بابين العا اية طلوع الفجر لو صلها  
 قبل العا لا يجوز هو المختار ولو صلها بعد العا قبل وتر  
 جاز التراويح اذا كانت عن وقتها لا تقضى لو قصارها  
 منفردا كان فعلا سحنا اذا شكوا انهم اصبوا  
 تسع تسليمات او عشر تسليمات صلوا تسليمة اخرى  
 وراوى فرادى احتياطا اذا صل تسليمة امام وصل  
 لتسليمة امام آخر لا يستحب ولو وصل كل ترهنية امام  
 لا بأس الا فضل الاستيعاب اكثر الليل بالصلوة وقبلا  
 في احوال الليل لا يكره هو الصحيح اذا اقتدى في التسليمة  
 الاولى بمن يصل في الخامسة او العاشرة مثلا جاز ولو صل  
 التراويح مقتديا بمن يصل مكتوبة او وراى او فله  
 محبة التراويح لا يجوز امام يصل التراويح في المسجد  
 في كل مسجد على الكمال لا يجوز خلاف ما اذا اقتدى  
 بغيره في المسجد الثاني قوم صلوا التراويح ثم ارادوا

مطلوب وقت التراويح

ان يصلوا

ان يصلوا بعد ذلك فرادى فرادى جاز اذا فاته بعض  
 التراويح فاورث مع الامام ثم يصل باقى التراويح وحده  
 جاز الامام اذا فرغ من التشهد في التراويح ان علم ان  
 الزيادة على قدر التشهد لا تنقل عليهم بآية بالدعوات  
 وان علم انه تنقل عليهم لا يريد واذا كثر بآية بالنسبة  
 في كل تكبيرة ويكره الاسراع في القراءة وفي اداء الاركان  
 ثم الامام اذ لم يكن حافظا للقرآن احصا بعضهم ان يقرأ  
 سورة الاخلاص في كل ركعة وقبل الاولى ان يقرأ  
 في كل ركعة سورة من القصص او اشخ في سبع  
 التراويح ثم افسد ما ثم ادا ما لا يثني عليه او اخره  
 في التراويح وفرغ من المعوذتين في الركعة الاولى  
 يركع ثم يقرأ في الثانية بعد الفاتحة شيئا من سورة  
 البقرة المقتدى في التراويح او غيره ما اذا امام  
 كما قعد للتشهد فاذا سلم الامام انبته ولم يؤم بخبر  
**باب ذلة الفارسي** اذا قرأ في الاستفتاح لا اله  
 خبيرك بالخاء لا تفيد اذا اراد قراءة الفاتحة فقال  
 ال والقطع النفس فقال حمد لله لا تفد والاولى

مطلوب الوقت في التراويح



ان يبتدى ويقول الحمد لله اذا قراء باسم الله بالتاء  
 اولين ولا يطاع لانه غير ذلك فان كان  
 لا يجد ايات غيره ما يجوز صلوة دون من خلفه وان  
 امكنه ان يتخذ ايات غيره ليس فيها تلك الحروف  
 يتخذ الا فاتحة الكتاب فانه لا يبرع قراتها وان كان  
 بقراء سبعة بالياء اولين ونحو ذلك يجوز  
 ولا يقصد به احد ولو قراء آياك بغد بكسر الباء لا  
 وبالفتح تفسد ولو قراء اهدنا الصراط بالين  
 لا تفسد ولو قراء مكان الطاء والياء قبل لا تفسد  
 ولو وصل كاف آياك بنون سبعة لا تفسد  
 ولو قراء ولا الضالين بالذال او الطاء عند عامة  
 المشايخ تفسد وقال محمد بن سلمة رحمه الله لا تقوم  
 السجود ولا ان الذالين من الذل والظالين من  
 ظل بطل الا لتقع لو قراء رب باللام قبل لا تفسد  
 ولا يقصد به غيره لو قراء موسى بن مريم اوجس  
 بن عمران قال حاتم الدين رحمه الله الاصح انه لا تفسد  
 دفعا للخرج لو قراء تحسبها جامدة بالحاء لا تفسد

كذا لو قراء

كذا لو قراء هو افسح مني لسا بالسين كذا لو قراء  
 هل في طوبى بالياء ولو قراء اليسرى مكان العبد  
 قبل يجعل عفو المصروف ولو قراء اذا بتلى ارحم  
 ربه برفع الهم وبنصب الباء قال حاتم الدين  
 رحمه الله الاشبه ان لا تفسد لانه لو وجب الصواب  
 في الاعراب وقع الناس في اخرج لو قراء ان المنقذين  
 في سائين ومنه قيل لا تفسد ولو قراء الست  
 ربكم قالوا نعم مكان بلى تفسد اذا قراء لا اله الا  
 وقف ثم قال الا هو او قراء وقالت اليهود وروى  
 ثم قراء غير من تفسد وبه قد شمس الائمة  
 الحسني رحمه الله وقال القاضي الامام ابو البر  
 حاتم الدين رحمه الله لا وعلية الفتوى ولو قراء  
 الخالق البارئ المصور بنصب الواو ذكر في  
 الملتقط انه لا تفسد ونحن ابي الفضل الكرماني  
 رحمه الله انه افسى بالف اذا قراء رحلة النبي  
 والصيف بالين تفسد لو قراء اذا جاء نصر  
 بالين قال حاتم الدين رحمه الله تفسد



لو قراء السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ليس  
قبل لا تقف لأن الصالحين يصلح جميعا للمساج  
بمعنى حامل السلاح إذا قراء كل هو الله أحد ولم يكن  
بل أنه عملة تقف ولو قراء قل هو الله أحد يائسا  
تقف لو قراء والليل إذا يغشي والنهار إذا تجلي  
وما خلق الذكر والأنثى بطرح الواو تقف ولو قراء  
الحمد بالرهاء أو الحياء والرحمن والرحيم بالرهاء أو الحياء  
فإن كان يجهد صدقة عمره ولا يطلع لسانه غير ذلك  
جائز وإن ترك جهده في زمان دون زمان لم تجز  
إذا قراء النجيات بالدال أو بالطاء قبل لا تقف  
ولو قراء باب مكان أو باب أو آية مكان أو آة  
أو التيا بين مكان التوابعين لا تقف إذا ذكر مكانا  
الحليم العليم لا تقف إذا جرى على لسانه حرف  
مكانه حرف يوجد مثله في القرآن ولكنه يخالف  
في المعنى تقف خلافا لابي يوسف لأنها بقية  
المعنى وأبو يوسف رحمه الله يعبر النظم والتأخير  
بعضهم افتوا بقولهما وبعضهم يقول أبي يوسف رحمه

إذا قال

إذا قال في الصلوة الله اكبار وهو يريد الكبر ليس  
يميز بينهما ولا يريد المبالغة قبل لا تقف وقال  
الكثير منهم تقف بكرة الانتقال من سورة إلى سورة  
إذا قراء في الركعة الأولى سورة وفي الثانية سورة  
أخرى فوق تلك السورة أو فعل ذلك في ركعة  
واحدة بكرة إذا قراء في الأولى من التلويح  
المعقوبات وفي الأخرى بين تبت وسورة الأهل  
لا بكرة قبل قرئ في جامع السمعاني أو تسماء ذات  
الصدع والأرض ذات الرجوع فافتنى الفاضل  
بن محمد المازني رحمه الله لا تقف وقال ستمس الأئمة  
أكلوا في رحمه تقف **باب صلوة الكسوف**  
**والخسوف** صلوة الكسوف ركعتان يستحب  
فيها ثلثة أشياء الوقت وذو السطر أو من  
له أمانة الجمة والعبد والمكان وهو مصلح العبد  
والمسجد الجامع ولو صلى في موضع آخر جاز  
ولو صلوا وحدها في منازلهم جاز ولو اجتمعوا  
من غير أن يصلوا أجزاءهم والصلوة أفضل







ركعة ثم افتتح تطوعا فقد نقص الظهر ولو تولى بظهر  
 وكبر من سجدة ان يتكلم بعد ما صلى من الظهر ركعة فهي  
 هي وتجزي بتلك الركعة رجل نوصا وصلى الظهر  
 حازر والقبول لا يدري وهو المختار وقول بعض الزمان  
 رحمهم الله من ليس قلبه في الصلوة مع الصلوة  
 لا قيمة الصلوة ليس شيء واذا صلى فغيرها في  
 عهد اقبل كيف وقيل انما يكون اذا فعل ذلك استخفافا او  
 على اعتقاد حقيقة الصلوة بنية اخصوم ينبغي لا  
 يفعل انما النبي عليه السلام ببلد المعراج لا روي  
 الانبياء كانت في النافذة رجل يخرج المسجد ويحذ  
 طرفها ان كان يتعذر يجوز ثم اذا دخل صلى ركعة  
 ركعتين في كل يوم لاني كل مرة ركعتين القاضى اذا  
 دخل المسجد للقضاء فان شاء صلى ركعتين فنية  
 المسجدا ولا ثم يجلس او يجلس ولا ثم يصلي  
 او ابلغ الصبي عشرة سنين ضرب لاهل الصلوة  
 بالبدون الخشب ولا يجاوز الثلث بكرة الصلوة  
 في الطلوع سجدة التكميل مكرهه عند بعضهم صحيح

صلوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا روي الا في المعراج

خلافا لهما

صلوة الرجل في بيت رجل بغير اذنه

خلافا لهما اذا صلى في بيت رجل بغير اذنه  
 لا بأس وان استأذنه كان حسن **كتاب الجنائز**  
 ابواب خمسة في الفصل في التكفين في حمل الجنازة في  
 الصلوة على الجنازة في الدفن ووجه العلم **بالفصل**  
 من قرب موته يوجه الى القبلة واختيار النجاريون  
 من الائمة الاستيفاء لانه يسر خروج النفس والروح  
 وعلى اخوانه ان يلقوه كلمة الشهادة ولا يقال له  
 قل بيلا يضجر عسي واذا وجد الكثر البدن غسل وان  
 وجد النصف لا المقتدق تغسل زوجها والزوج لا يغسل  
 الزوجة اتم الولد لا تغسل مولاها صبي مثله لا جامع  
 ولا يشتمى لا بأس ان تغسل النساء وكذلك  
 البقية اذا كانت بهذه الحالة حل للرجال غسلها  
 اذا ماتت امرأة في سفر وليست هناك امرأة فانها  
 يتم وكذلك اذا مات الرجل بين النساء ثم اذا لم يكن  
 الرجل وارحم محرم منها فانه يتمها بجرقة وتجمع بصره  
 عن وجهها نراعيها ميتة وجد في الماء لا بد من غسله  
 ولو تحرك في الماء بنية الغسل جاز اخفى المشكل



لا يغسل بل تيمم من وجد قبلا في المصهل لا يعلم  
 انه قتل كحيد ظمى الجنب اذا استشهد او الحائض  
 او النفساء او البقي فانه يغسل كذا المقتول بالقتل  
 ومن قتل اهل البقي او اهل الحرب او قطع الطريق  
 فباتى شئ قتلوه لا يغسل اذا وجد في الموكمة ميت  
 وقد خرج الدم من انفه او ذكره او دبره غسل ولو خرج  
 من عينه او اذنه لا المروج اذا ارتث ثم مات غسل  
 والارتث ان ياكل ويشرب او يوصى بشئ من  
 الدنيا او اواه فطاط او خيمة وهو حي او عاش  
 يوما او ليلة بعد الجراحة اذا سال من الميت الغسل  
 شئ فانه لا يغسل غسله ومن قتل قصاصا غسل فانه  
 الطريق اذا قتل غسل الكافر اذا مات غسل لكن كما  
 يغسل التوب نجس من ولو ميتا لم يغسل نص عليه  
 احكام في المختصر وذكر في النصارى انه يغسل **باب التكفين**  
 رجل مات ولم يترك شيئا يقتض على الناس  
 يكفونه وان لم بقدر واعليه سألوا الناس يكفونه  
 اذا مات الزوج لم يكن على المرأة الكفن ولو ماتت

مطه  
 تيمم

وهي

وهي قصيرة فكفنها على الزوج ادنى ما يكفن  
 الرجل في ثوبين ازار ورواء والسنة ان يكفن  
 الرجل في ثلثة اثواب قميص وازار ورواء ولو اراد  
 بالرداء اللقافة وفي حالة الضرورة تكفن فيها ثوبا  
 السنة ان يكفن المرأة في ثلثة اثواب وكفن  
 الكفانية لها ثلثة اثواب السقط يلف في خرقة  
 الكافر لا يراعى له شرائط الكفن بل يلف في خرقة  
 الشريد لا يكفن كقفا جديدا بل يدفن في ثياب  
 وينزع عنه الفرو والحشو والقلنسوة والسلاح  
 وان اجبوا ان يزيدوا شيئا حتى يبلغ السنة  
 فعلوا اذا نبش الميت وهو طري كفن ثانيا  
 من غير اعتبار الثلث الاكتفاء بكفن الكفانية  
 عند قلعة المال وكثرة الورثة حسن الوارث  
 لو كفن الميت بكفن المثل لا يكون متبرعا وله  
 الرجوع وكفن المثل ما يلبس في الغالب قال الفقهاء  
 ابو جعفر الهندواني رحمه وقال نصر بن حجي  
 ما يلبس اذا فرج للعيد اذا كفن اجنبى ميتا



فاختار له الاسد عدا الكفن الى ملك الملكين لا الاسد  
 الوارث **باب في حمل الجنازة** يسرع بالجنازة وودك  
 دون الخيب المشي خلف الجنازة افضل الا انصرف  
 ولا يأس بالركوب في الجنازة والمشى افضل لا يأس  
 بالوقوف اذا وضعت الجنازة ويكره قبله بكرة الشاة  
 والصوت خلف الجنازة وفي منزل الميت رفع الصوت  
 بالذكر وقراءة القرآن وقولهم كل حي سيموت ويخودك  
 خلف الجنازة بدعة لا يأس بالبكاء على الميت والصبر  
 افضل بكرة النداء في الاسواق ان فلانا قد مات  
 ولا يأس بان يعلم بعضهم بعضا ليودوا حققة الصلاة  
 ولا يأس بان يحمل الوضيع او العظيم في طبق او يقطعا  
 ينزلونهم اذا كانت مع الجنازة نايكة وصاحبة  
 زجرت فان لم ينزف لا يأس للرجل ان يمسي مع الجنازة  
 السنة ان تحمل الجنازة بجوانبها الاربع ويبدا  
 بهن الميت ويمين الميت على يار الجنازة لا يقوم  
 للجنازة الا من يريد حملها بوضع جنازة الرجل  
 قدام الامام والصبي بعد ما تم الخشني ثم المرأة ثم البنية

المراحمه

المراحمه ثم الرضيعة وينوي عليهم بالصلاة والله اعلم  
**باب صلاة الجنازة** نية صلاة الجنازة ان يقول  
 اللهم اني نويت ان اصلي لك وادعوا هذا الميت ادعوا  
 على صبي او امة او عبد او امة جازت ولو صلى عليه  
 صبي لا الصلاة على الجنازة فرض كفاية فاذا قام  
 بها البعض سقطت عن الباقيين الباغي اذا  
 قتل حالة الحرب لا يصلي عليه وان قتل بعد ما وضعت  
 الحرب او زار ما اي اسلمتها غسل وذكر في موضع  
 او مطلقا انه لا يغسل حكم من قتل في جنگ تبار  
 حكم الباغي اذا قتل بفسه جرحا او صلبا يصلي عليه  
 اذا خرج الكثر الولد ثم مات يصلي عليه ميت وجد في  
 دار الحرب في كنيسة وعلمه سيما المسلمين يصلي عليه  
 ولو وجد في دار الاسلام ميت غير مخنون وعلمه زيار  
 مشدود لم يصلي عليه مذكور في الربادات لو دخل  
 دار الحرب واستترى عبدا صغيرا مات العبد يصلي عليه  
 لو دفن الميت قبل الصلاة او قبل الغسل فانه  
 يصلي على قبره الي ثلثة ايام والصحيح ان هذا ليس

مطلوب اذا قتل حالة الحرب لا يصلي عليه

مطلوب اذا قتل بفسه يصلي عليه



بتقدير لازم بل يصلي عليه ما لم يعلم انه قد تمزقا  
 قوم صلوا على جنازة ركبنا لم يجز اذا صلى على ضا  
 وقت الطلوع او الغروب او نصف النهار لا تعان  
 لو صلى على ميت كان على الدابة او على ايدي النساء  
 لا يجوز وعليه الفتوى يقوم الذي يصلي على الرجل  
 والمرأة بجذو الصدر الصلوة على الجنازة في مسجد  
 يعام فيه الجماعة بكرة ولو كانت الجنازة خارج  
 المسجد ومع الامام صف وباقي القوم في مسجد  
 قال ستمس الائمة الحسني رحمه لا بكرة الا اذا بني  
 المسجد لذلك اذا حضر الرجل بعد ما كتبه الامام  
 تكبيرتين ينظر حتى يكتبه الامام التكبير الثالثة  
 ثم يدخل فاذا فرغ الامام كتبه ما فاتة قبل رفع الجنازة  
 مستابعا بلا دعاء لو كتبه الامام غس تكبيرات فالحمد  
 لا يتابعه فاذا سلم الامام سلم معه اولي الناس  
 بالصلوة على الميت الامام الاعظم ان حضر ثم السلي  
 ثم القاضي ثم الوالي ثم الامام الحنفي ثم الابن ثم الابن  
 ولو كان للميت اخوان فالأكبر اولى فلو ارادوا

مقدم

وقال الامام الاسيحي رحمه  
 رحمه الله بكرة

ان يقدم

ان يقدم اجنبية فالصغير منه لو كتب الغائب  
 بالصلوة الى اجنبية لم يلتفت اليه ذلك والولي عليه  
 اولى لبس المشوان والصبيان حتى في الصلوة  
 عبيد مات فالولي اولى بالصلوة من الاب والابن  
 وان كانا حيين لبس في صلوة الجنازة دعاء  
 موقت اذا فرغ من الصلوة لا يقوم بالدعاء  
**باب في الدفن** التمدد هو السنة عندنا دون  
 الشق في كل موضع ينهار القبر ولا يمكن ان يجعل  
 التمدد لا بأس بان يجعل الشق او يتخذ تابوتا لكن  
 السنة ان يغرس فيه التراب ويطين الطبقة  
 العليا نظمين القبور مكروه كذا ذكر في التجرى وذكر  
 في الفتاوى انه لا بأس به بكرة البناء على القبور  
 والكتابة عليه وان يعلم علامة الزيارة وقال شيخ  
 الامام فخر الائمة البندوني رحمه لو احتيج الى الكتابة  
 حتى لا يذهب الاثر ولا يمتحن لا بأس به ذوالرحم  
 المحرم اولى بادخال المرأة في القبر فان لم يكن ذو  
 رحم محرم فاهل الصلاح من غير انتمائها تلى دفنها سجدا



قبر المرأة بثوت حتى يجعل اللين على التمدد ان مبني  
 حالتهن على السنة ولهذا تنفس جناتهن ولا يجا  
 قبر الرجل الا ان يكون شجرة ضرر من مطر او ينج  
 او حرسه يد يخاف على الواصفين ان يتأذوا  
 من مات في السفينة في البحر فانه يغسل ويكفن  
 عليه ويرعى به في البحر لانه تغذ وفنه لا ينبغي ان يدفن  
 في الدار لان ذلك سنة الانبياء خاصة نظرة  
 مات وفي بطنها ولد مسلم قبل تدفن في مقابر المسلمين  
 وقيل تدفن في مقابرهم وقيل في مقبرة علي عليه  
 وعلى هذا واختلفت موطن المسلمين بموت الكفار  
 وكانوا سواء لو اُصيب ان تدخل الرجل والمرأة  
 في قبر واحد قدم الرجل مما يلي القبلة والمرأة خلفه  
 وجعل بينهما حافز من تراب اذا وضع الميت  
 لغير القبلة او على ياره فان كان قبل اماله البر  
 وقد شرعوا للين ان الوا ذلك وان كان اصيل  
 التراب نراك تلحق الميت عند الكثر ما يحيا  
 رحمهم الله ليس بشئ وعند ان افق رحمة عنه سنة

طه الدفن في الدار سنة الانبياء  
 طه الدفن في بطنها ولد مسلم أي يوضع

لا بأس

لا بأس بتغذية اهل الميت من المسلمين وغيرهم  
 بالقبر والرضا بقضا الله تعالى الواف الصابرين  
 والدعاء بالرحمة والمغفرة للميت والله اعلم **كتاب**  
**الزكاة** ابوابه احدى عشر في الوجوب في صدقة  
 السويتم في زكاة الديون في سقوط الزكاة في نيته  
 الزكاة فيمن يبر على العائدين في العشر في اخرج في المعن  
 والركاز في موضع الصدقات في صدقة الفطر  
**باب في وجوب الزكاة** قال نية التجارة في الدرب  
 والفضة والدرهم ليست بشرط لوجوب الزكاة  
 في الفلوس الراجحة كما في الدرهم اليوم لا تجب مالم  
 يكن قيمتها مائة درهم من الدرهم التي تغلب  
 النقرة فيها على الغش او غير من مثقالا من الذهب  
 ولا يشترط فيها التجارة اذا كان النصاب كاملا  
 فيما بين طرفي الحول فنقصانه فيما بين ذلك لا يصح  
 وان عاد الى شئ قبل اذا استمرى جولو ليوجرها  
 من الناس فحال الحول لا زكاة عليه بلغت قيمتها  
 نصابا اذا استمرى خادما للخدمة وهو ينوي الوهاب

نحوه



رجا بانه محال عليه الحول لاركوته عليه اذا كان له  
 عروض او خادم للتجارة وحال عليه الحول او يبلغ  
 نصابا بالدرهم ولا يبلغ نصابا بالذهب او على القلب  
 يجب الزكوة فيها اذا كان له شيء من الفضة وشيء  
 من الذهب وبالنظم يصير ان نصابا فانه يضم احدهما  
 الى الآخر من حيث القيمة اذا استبدل العروض  
 بالعروض او بالعبد لا ينقطع حكم الحول بخلاف  
 ما اذا استبدل الشئ بالشيء ادا كان  
 ملكه عرض او عبد وتوخذ لكب فتوه للتجارة لا يصير  
 للتجارة ما لم يبعها فيكون في الثمن زكوة مع ماله في النصاب  
 لو ورث شيئا ونواه للتجارة لا يصير للتجارة ولو ارث  
 شيئا ونواه للتجارة يصير للتجارة ولو ملك شيئا  
 بخلع او صلح او عن قود ونواه للتجارة في قول  
 للتجارة رده وفي قول لا المستفاد يضم الى ما  
 عن النصاب اذا كان جنب للنصب ولو كان  
 من خلاف النجس او ما عدا السوائم كلها حرام  
 الاولاد ونظم الى الاصول وان كان العبد النصابين

حوالا

حولا ولا رباح نضم الى اقر النصابين **ما صدقة**  
**السوائيم** من كل فصول في الابل في البقر  
 في الشاة في الخيل والبغال في الحملان والقطيع  
 والعجا جيل **فصل في خمس من الابل** السنة  
 شاة وسط سوء كالعنت سمنا او اوسطا  
 او فيها مائتا وري بنت مخاض وسط وفي العشر  
 مائة وفي خمسة عشرة بنت مخاض وفي ثمانين  
 اربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض  
 وهي التي تحت لها سنة وطعنت في السنة الثانية  
 وفي ست وثمانين بنت لبون وهي التي طعنت  
 في السنة الثالثة وفي ست واربعين حقة وهي  
 التي انت عليها اربع سنين عند اهل اللغة  
 وعند اهل الفتوى التي انت عليها ثلث سنين  
 وفي احدى وستين جذعة وهي التي انت  
 عليها اربع سنين عند اهل اللغة وعند اهل اللغة  
 مائتا عليها ست سنين وفي ست وسبعين  
 بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان الى مائة



وعشرين قال فاذا رأت واحدة على مائة عشرين  
تتألف الفريضة فيجب في الخمسة كما في المائة  
فيكون في مائة خمس وعشرين حقان ومن  
وفي مائة وتلتين حقان وساتان وفي مائة خمس  
وتلتين حقان وتلت سباه وفي مائة واربعين  
حقان واربع سباه وفي مائة خمس واربعين  
حقان وبنيت خاض وفي مائة خمس وتلت حقان  
ثم تتألف الفريضة فيجب في كل خمسة  
الى ان اصاب مائة خمس وسبعين فغيرها تلت  
حقان وبنيت خاض فاذا بلغت مائة وساتان  
فغيرها تلت حقان وبنيت لبون فاذا بلغت مائة  
وساتان وسبعين فغيرها اربع حقان الى ما بين  
ثم تتألف الفريضة ابد في كل خمس مثل ما استوفت  
من مائة وخمسين الى ما بين قال وان لم يكن الا بل  
سائمة بل للتجارة لا يعتبر فيها العدد وانما يعتبر  
ان يبلغ قيمتها مائة درهم او عشرين مثقالا من الذهب  
والله اعلم **فصل** ليس في اقل من تلتين من البقر

زكوة

زكوة وفي تلتين منها اربعين نبيع او تسعة وهي تلت  
لها سنة وطعنت في الثانية الى دخلت وفي اربعين  
سنة وهي التي طعنت في السنة الثالثة وفيما زاد  
بحسب الى الستين فاذا بلغت ستين فبعد  
ذلك في كل اربعين ست او سنة وفي كل تلتين  
تبيع او تسعة والجواب يس والبقر الوحشي على هذا  
ولا زكوة في البقر العول خلافا لما لك رحمه  
**فصل** في اربعين شاة شاة وسط وفي مائة  
واحدى وعشرين شاتان وفي احدى ومائتين  
تلت سباه الى اربع مائة فغيرها اربع سباه ثم  
بعد ذلك في كل مائة والمفر والنضان في وجوب  
الصدقة سواء لو كانت ثمانون شاتين طليين  
انصافا فيجب عليه شاتان لا يؤخذ في الصدقة  
الرتبة وهي التي تزني ولد ما ولا الماخض وهي التي  
في بطنها ولد ولا الاكيلة وهي التي سمحت للفم  
ان النبي عليه السلام نهى السعاة عن اخذ كراعم  
اموال الناس **فصل** انجيل الزكوة اخلص السائمة



لا زكوة فيها والانات انخلص فيها عند خمسة عشر  
روايات ولو كانت ذكورا او اناثا فيها الزكوة عند  
ابن حنيفة فان ساء ادى عن كل فرس دينار  
وان ساء ادى ربع عشر قيمتها وان كانت غلوة  
او سكة للغزو لاشئ فيها والخمر والبغال والهنود  
والكلب الملعن اما يجب فيها الزكوة اذا كانت للتجارة  
**فصل** لا زكوة في الحملان والفضيلان والعج جيل  
الا اذا كانت مع الكبار الذي اى التية انت عليها سنة  
فحينئذ فيها ما في المان اذا كان الواجب موجودا  
في النصاب مثاله اذا كانت مئتان ومائة وثمان  
عشر حملا اخذت المئتان وان لم يكن فيها الا سنة  
اخذت هي لا غير **باب زكوة الديون** الدين على  
سبب لوجوب الزكوة الدين المحجور اذا لم يكن له  
بينته وحلف المدين ليس سبب الزكوة واجبة  
في ثمن عبد التجارة وما اشبهه ولا يجب اخراج الزكوة  
حتى يقبض اربعين ادا لم يكن عنده نصاب المديون  
اخلع وبذل الصلح عن دم النعم والدية وبذل الكتابة

لا زكوة

لا زكوة فيها حتى يقبض ويحول عليها اقول نعم عبيد  
اخذة لا زكوة فيه حتى يقبض اذا تزوج على غنى  
من الابل البائنة المعبرة ولم يقبضها حتى  
حال احوال فلا زكوة فيها على احد رجل له على آخر  
ما يتا درهم فوهبها من غنمه وسلط على القبض  
فلم يقبضها الموسوب له حتى حال احوال فلا زكوة  
على الواهب المبيع قبل القبض لا زكوة فيه على شئ  
المديون في البيت والكرم ادا نسي مكانه لو  
الزكوة عند بعضهم وعند بعضهم لا كما لم يوف في حر  
اذا نسي مكانه وهي تعرف في سيلة مال الضمان  
الدين المطالب له من جهة العباد يمنع وجوب الزكوة  
بقدره الدين الموطول قال بعضهم يمنع وجوب الزكوة  
وذكر محمد الاثمة الخشي عن من لا يجنيه لا يمنع  
وبن النذور والكفارات لا يمنع وجوب الزكوة  
**باب سقوط الزكوة** اذا هلك النصاب بعد احوال  
من غير تعدى سقطت الزكوة ولو استرد النصاب  
لا دلوا بما عشي بغير التجارة او وهبه من غنى او ع



بعض فاحش فهو من جنس الكسنة ملك الوهبين  
 الفاحش مالا يدخل تحت تقوم المقومات ولو اقرض  
 النصاب فملك لا يصح من الزكوة ولو اشتري بالف  
 حال عليها احوال عنها سببته صارت الزكوة وبيها  
 في ذمته من عليه الزكوة اذامات لا تؤخذ من تركته  
 وعليه ان يوصى بالاداء عنه واذا اوصى بنقد من ملك  
 ماله الا اذا جازت الورثة لا زكوة في مال القبي والمجنون  
 ولا على من اسلم في دار الحرب ولم يعلم بغيرها من عليه  
 الزكوة لو ارتد سقطت عنه الزكوة وان اسلم اذا طرد  
 المجنون وان لم يستتم سنة لا يمنع الوجوب او احوال  
 احوال على ثمانين من العلم فلم ترك حتى يملك اربعون  
 فعليه سنة وقال محمد رحمه الله في الزكوة عليه نصف  
 لان الزكوة عند الجنيبة رضى عنه وابي متعلقة  
 بالنصاب دون الوصى وعند محمد ودفريهما  
 متعلقة بالنصاب والوصى جميعا فاذا اهدى الوصف  
 سقط نصف الواجب والاحتيال يمنع وجوب الزكوة  
 لا بأس به وجه اعلم بالصلوب **ما في نية الزكوة كسبية**

الاداء

مطلوب منه

مطلوب نية الزكوة منه

مطلوب منه

الاداء اذا كان وقت التصديق كمال كونهما اذا  
 تودي يمكنه ان يجيب من غير فكرة فذلك يكون نية منه  
 لو قال ما تصدقت اليه اخو السنة فقد نويت على الزكوة  
 لم تجز لو اقرض زكوة ماله في حريضة وجعل يصدق ولا  
 النية قال محمد رحمه الله ارجوان كبريه رجل اعطى رجلا  
 درهم ليصدق بها تطوعا ثم نوى الا ان يكون  
 ذلك من زكوة ماله ثم تصدق المأمور جاز على الزكوة  
 رجل ادى زكوة غيره عن ماله ذلك الغير فاجاز  
 المالك فان كان المال فاجاز في الفقير جاز والافلا  
 من عليه الزكوة لو تصدق بالنصاب تطوعا اجزته  
 عن الزكوة رجل له على فقير مائة درهم نهب  
 منه خمسة درهم عن زكوة ماله وحبس الباقي لا يسقط  
 عنه الا زكوة الخمسة وهو خمس درهم رجل له على فقير  
 خمسة درهم فوهبها منه بنية زكوة ما في تقديمه  
 واجبه ان يصدق عليه خمسة ما وبالك زكوة ثم  
 يأخذ ما منه اقتضاء عن دينه لو كان له على غيره  
 فصدق به على غيره من زكوة او يقبضه فقبضه اجزاه



نظروا لكل دينها ما داء الزكوة حاز

رجل وكل دنيا باء الزكوة جاز دفعا الى رجل  
كل واحد منها درهم ليتصدق بها عن زكوة لو خلط  
الدرهم وتصدق بها ضمن الا اذا وجد لالة الا  
بالخلط رجل وضع الى رجل مالا ليدفعه الى فقير عن زكوة  
ماله ثم ادنى المأمور ضمن علم بذلك ولم يعلم عند الخيفة  
رضي عنه رجل شك في الزكوة بعد الوجوب بل ادعى  
ام لا اعاد الوجوب دفع القيمة في باب الزكوة جاز  
الا فضل ان يتصدق بزكوة ماله على فقير بل هو فيها  
النصاب ولا يخرجها الى موضع آخر الا اذا كانت له ثمة  
اقرباء محاج اداء الزكوة على سبيل النسيئة افضل بخلاف  
صدقة النافلة يجوز تعجيل الزكوة قبل الوجوب اذا ملك  
مضابا عن نصب كثيرة اذا كان له مضابا من الذهب  
والفضة فجعل زكوة احد النصابين ثم يملك المحل  
عن الزكوة فالمودى بنوب عن ابى قال في مائة  
درهم خمسة درهم لا زكوة فيما زاد حتى تبلغ اربعين  
وفي خمسة من مضابا من الذهب نصف مضابا ولا  
زكوة فيما زاد حتى يبلغ اربعة مثاقيل اذا ادعى خمسة

ثم ادنى الزكوة  
عنه صح

نظروا الفضل ان يتصدق بزكوة ماله على فقير

بسنه

بسنه زكوة مائة جبارا سنة جبر تساوي سائين  
وسطين مكان سائين جاز من ادنى زكوة مال  
عنده من مال الفقير من عليه الزكوة جاز بخلاف ما  
اذا ادنى بغيره ثم اجاز **باب فيمن تمر على العشرة** سلم  
مر على عاشر مال قدر النصاب ووجد شرطا وجوب  
الزكوة فانه يأخذ منه ربع العشر وكان ذلك زكوة  
ولا يأخذ من المضارب والعبد المأذون والمستضعف  
ولو قر عليه مائة درهم واخبر ان له مائة اخوي في منزله  
قد حال عليه الحول لم يأخذ منه شيئا لو قر على العشر فقال  
اصبته منذ اشهر يعني لم يمر الحول او قال على دين او قال  
اديت زكوة الى عاشر آخر وفي تلك السنة عاشر اخر صدق  
اذا حلف على ذلك ولو قال اديت زكوة في المصدق  
الا في السووم وما يصدق فيه لم يصدق فيه الزم ولو قر  
دخلى على العاشر فانه يأخذ منه نصف العشر ولو قر على  
يأخذ منه عشر كاملا ونصف الخارج رجل مر على عاشر  
اخوارج في ارض قد غلبوا عليها فغشوه فانه يثني  
عكبه لان التقصير جاء من قبله رجل مر على عاشر بما لا



حولاً كاملاً كالفاكهة والترطاب لا يؤخذ منه شيء  
**باب في العشر** يجب العشر في البطيخ والقشيد  
 والبقياض والخوخ والسفرجل والتفاح والكمثرى  
 والمشمش كذا في الرباحين كاللبن والورد والحناء  
 والوسمة وفيما هو من جملة الادوية كالخرنوب وكوه  
 مستم دار خفة جعلها بستاناً في سنة العشر الا اذا سقاها  
 في الاغلب بآبار الخراج المجوسى لوجعل داره بستاناً في سنة  
 الخراج سواء سقاها بآبار خراجي او عسري الماء العسري  
 ماء الابار والعيون والبحار التي ليست تحت حجارة الحدائق  
 الخراجي ماء هذه الانهار الصغار التي حفرتها الاعاجم  
 سجون وجحون ودجلة وخرات خراجي عند بؤبؤ  
 رحمة عسري عند محمد رحمة ماسقي سبي في سنة  
 العشر وماسقي بغرب او بالديانة في سنة نصف العشر  
 ولو سقي في بعض السنة سحاً وفي بعضها بالديانة في سنة  
 هو الاغلب ما يوجد في اجبال من التمار العشر لو كانت  
 له شجرة مثمرة في داره لا يجب العشر وان كانت تلك  
 البلدة عسرية العشر على المواجد وفي المزارعة

على رب

على رب الارض ولو اعان من مسلم فعلى المستعبر وقت  
 وجوب العشر عند ظهور الثمرة حتى لو باع بعد ظهور الثمرة  
 فالمصدق ان شاء اخذ العشر من البائع وان شاء  
 اخذ من المشتري لو عجل العشر بعد الزراعة قبل النبت  
 الاظهر انه لا يجوز لو عجل العشر قبل ان يظهر ثم النخل فذلك  
 مصرف العشر والركوة واحد من عليه العشر لو أدى  
 الفقير بنفسه لا يجوز قضاء وجاز بينه وبين غيره  
 ارض العرب كلها عسرية وقد ما من الغدب الى مكة  
 وبين عدن الى اقصى حجر حمزة كل ارض اسلم أهلها  
 طوعاً مضى ارض عسرية وكل ارض فتحت عنوة وقهراً  
 وقسمت بين الغانمين وان تركت على يد اربابها  
 فهي خراجية الامة مدينة بالصلح والهدنة تركت  
 فيها البيوع والكنائس مدينة بخارجت عنوة  
 الا ان في بعض ارضها العشر سفد سقند صلح  
 فتحت عنوة غير انها عسرية ايضا لانه جعلها لهم  
 حفظ السفن فاذا أدى يجب ان يؤدي بنسبة العشر  
 ثم ينظر الى فضل الخراج فيؤدي **باب الخراج** الخراج واجب

منطقة ارض العرب



في ارض الوقف خراج المقاطعة يجب في كل جربة  
يصلح للزراعة قفينة ما يزرع فيها ودرهم وزن  
سبعة اراد بالقفينة الصاع وبقوله وزن سبعة  
ان يكون كل عشرة منها وزن سبع مثاقيل وجرب  
ارض طولها سبعون ذراعا بزراعت ملك كسرى  
ترتد على زراعة العامة بقبضه وعرضها كدلك في  
جرب الرطبة فحمت درهم وفي جرب الارض  
التي فيها استجار شجرة لا يمكن ذراعتها الخراج بقدر  
ما تطبق ونهاية الطاقة ان يكون الواجب نصف  
الخارج لا يراى على ذلك اذا زرع فاصطبله افة سماوية  
لا شئ عليه ولو تمكن من زراعتها ولم يزرع فخراجها  
في ذمته ولو منع السلطان عن الزراعة لم يجب الخراج  
رجل له ارض فيها كروم فقطع الكروم وزرع فيها  
الحبوب او له ارض زرعها فترك الرعيان وزرع  
فيها الحبوب فعليه خراج الكروم والرعيان لكن هذا  
اذا لم يعرف ولا يفتى به لا يطعم الطليعة في اموال المسلمين  
ارض لا تطبق خراجها الموضوع ينقص فيؤخذ في ما يطبق

وفي جرب الكروم عشرة ص

الاطعام وبنز قور  
بغية هلاك اولاد

سعد الشئ يعرف ولا يفتى

وايه كانت

وان كانت تطبق زيادة لا تراى عند ابي يوسف  
خلافا لمحمد رحمه خراج المقاسمة هو ان الامام يفتح  
البلدة من على اهلها ووضع على ارضهم ان يؤخذ  
منها نصف الخراج او ثلثه او رابعة رجل له ارض  
خراج فخرج عن عمارتها فالامام يوجرها من غيره وخراج  
الخراج فان لم يجد من يشتاها اجبره على البيع  
فان امتنع لا يبيعها الامام رجل اشترى ارضا  
خراجية وبني فيها فعليه الخراج السلطان اذا اراد  
الخراج على صاحب الارض وجعله قال ابو يوسف رحمه  
يجوز وقال محمد رحمه لا وفي فتاوى ائمة سمعت ان  
الامام اذا لم يطلب الخراج بصدق من عليه على الفقراء  
وفي الجبلية اذا كان الواجب من له حق في الخراج كطبا  
العلم والقاضي والمفتي والمعلم بلا اجر والغاري وحو  
ذلك يجوز جعله السلطان اذا اخذ الخراج جاز  
خراج غلبوا على ارض واخذوا الخراج فانه لا شئ  
عليهم اذا ادركت الغلة كان للسلطان حصة  
حتى يستوفى الخراج من عليه الخراج اذا لم يؤد حتى

مطد خراج المقاسمة

مطد ممتة



مصنف سنون لا يؤخذ لما مضى الغاصب اذا كان  
 سقراً او كان للمدعى بيته عادلة فالخراج على المالك  
 وفي اشترى ارضاً عشرة فاعليه الخراج ولو اشترى  
 منه سلم فهي خراجية بعد ارض السواد واجبل  
 خراجية عند السواد عند ذيب الى عقبة حلون ومن  
 التعلبية الى عبادات وفي بعض النسخ ذكر مكان  
 التعلبية العلبس رطلاً اشترى ارضاً فارعة فان بقي  
 من السنة قدر ثلثة اشهر فالخراج عليه وان لم يبق  
 فالخراج على البايغ الخراج يصرف الى عمارة القنطرة  
 والكرابات والماجد وستة اشهر ورم ما سقى  
 من الانهار العظام التي لا ملك لاحد فيها كالبحرين  
 والرجلة والقرات والنيل والى شغل الخير والى  
 وتصرف الى اوراق القضاة والولاء والمخينة  
 والمفتين والمتعلمين وتصرف الى اوراق المجالس  
 ورصد الطريق والى غير ذلك مما يرجع الى عمارة  
 وصلاح دار الاسلام المسلمين فان فضل شيء يصرف الى جميع  
 المسلمين انفقوا في سبيل **باب المعدن والركاز**

نظم قد السواد

نظم اخراج مصرف اقم

ذهب

ذهب او فضة او رصاص او صفر او حديد وجد في ارض  
 الخراج او في فنية الخمس واربعه اقسامه المالك  
 الرقبة رجل وجد في دار معدن ليس فيه شيء عند  
 رضى عنه وهو قولها وان وجد في ارض غير مملوكة لاهد  
 فيه الخمس واربعه اقسامه للمواجد رجل وجد كنز فيه  
 علامات اهل الاسلام كالصنف والدرهم المكتوب عليها  
 كلمة الشهادة فهو بمنزلة اللقطة وان كان فيه علامات  
 اهل الشرك كالصنم والصليب ففنية الخمس واربعه  
 اقسامه للمواجد ان كانت الارض مباحة ولو وجد  
 في ذلك في دار نف ففنية الخمس واربعه اقسامه  
 للمختصة له وهو الذي حصه الامام بتدبير هذه البقرة  
 منذ يوم الفتح فان لم يعرف المختص له يصرف الى اقصى  
 مالك يعرف له في الاسلام وليس في غير القصور  
 والملح شيء كذا في الجص والنورة والياقوت والزرور  
 والفينر وزج واللؤلؤ والعنبر وفي الرقيق خمس لقط  
 عن الركاز والى المعدن وان كان واجد مدنيا حراً  
 وجد في دار معدن او كنزاً يؤخذ منه طهر مسلم خزانة

نظم رجل وجد معدن في دار ليس فيه شيء

نظم رجل وجد كنزاً فيه علامات الاسلام

نظم ليس في دار القصور والنفط والملح شيء

نظم حري وجد في دار معدن او معدن يؤخذ منه طهر



بامان وجد في دار بعضهم ركاز زوده عليهم وان وجد  
 في صحراء فهو له خمس المعدن والركاز يصرف الى البناي  
 والمساكين وانباء السبيل من اصاب الركاز وسعه  
 ان يصدق نخبه على المساكين او على ابائهم واولادهم  
 وكذا حازله ان يصنع في نفسه خندقا جنة **باب في موضع**  
**الصدقات** يصرف العشر والركوة الى ما تقر به شكا  
 في كتابه وهو قوله انما الصدقات للفقراء والمساكين  
 والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم الى اخر الآية والفقير  
 الذي لا يسأل لان عنده ما يكفيه للحال والمساكين الذي  
 يسأل لانه لا يجد شيئا والعاملين على السعاة يعطون  
 ما يكفيهم وكفى اعوانهم والمؤلفة قلوبهم قوم كانوا من  
 المشركين لهم شوكة او كان النبي عليه السلام يعطيهم  
 شيئا وتب الفهم على الكلام ليسوا اوبس قلوبهم وقد  
 ساهم في صدر خلافة ابي بكر رضي الله عنه باجماع الصحابة  
 رضوان الله عليهم اجمعين ومن المؤلفة قلوبهم ابواب  
 بن حوب وصفوان بن امية وعيينة بنت حصان  
 الفواري واقربح بن حارس الطائفي وعباس بن جندب

السلامي

السلامي وزيد بن ارجيل وفي الرقاب اراد به المكاتبين  
 النصارى من هم المديون وفي سبيل الله رفع النصارى  
 الفقير وابن سبيل هو الغريب المنقطع عن ماله  
 لا يجوز دفع الزكوة والعشر الى الزوج ولا الى الزوجة  
 ويجوز الى الاخ والاخت والعمة والحال ولو دفع الى  
 مملوك رجل فقير حازر دفع الى صبي لا يعمل الاخذ  
 لا يجوز الا اذا قبضه من يقبض له لو دفع الى ولد رجل  
 غني ان كان كبير حازر والا فلا لو دفع الى فقير تحت  
 موسر حازر اذا دفع زكوة ماله الى رجل على ظن انه فقير  
 او اجنبي فاذا هو ابوه او غني او ولد من خرج عن العمة  
 ولو ظهر انه عبده لا وفي المكاتب روايات لو ادى  
 الى ما شئ لا يجوز وذلك ان يكون من آل علي بن ابي طالب  
 او آل عباس المطلب او آل جعفر او آل عقیل او ولد حازر  
 من عبد المطلب وكذا لو ادى الى مقدم رجل على فقير  
 ما يناديهم حلت له الزكوة اذا كانت له ما سادهم وما  
 يناديهم مائة درهم فاضلا عن مسكنه وحاو له  
 وسلاحه وثياب بدنه وما يشابهه في منزله كتب العلم

مطلق لا يجوز دفع الزكوة الى الزوج ولا الى الزوجة  
 مطلق لا يجوز دفع الزكوة الى الاخ والاخت والعمة والحال  
 مطلق لا يجوز دفع الزكوة الى مملوك لا يعمل الاخذ  
 مطلق لا يجوز دفع الزكوة الى ولد رجل غني ان كان كبير حازر  
 مطلق لا يجوز دفع الزكوة الى فقير تحت موسر حازر



ان كان من اهل و ان كان مع اللقيطة تجب الزكاة  
وان لم يكن معداً لا تجب لكن يحرم عليه الصدقة المفروضة  
ولو كانت له كتب يحتاج للتصحيح والدراسة لا يحرم  
الصدقة رجل له طعام اكثر من كفاية الشهر ما يتناول  
ما في درهم لا يحل له الزكاة في قول وبه اخذ صاحب الدين  
رحمته لو اخذ السلطان الاموال مصادرة ولو كان  
المؤدى الزكاة قال صاحب الدين رحمه لا يجوز وقال  
سكنى الائمة الشريفة رحمه يجوز رجل دفع مائة  
درهم من زكاة ماله الفقير جائز ولا تجب ان يدفع  
قد ما يغنيه عن السؤال في ذلك اليوم لا يجوز صرف الزكاة  
الى اهل الزينة ولا الى الكلاب والطيور ولا الى بناء الخمر  
ولا تحت التملك ولا يجوز الغيبة والتسقية ولو دفع  
الزكاة الى من يعول به يجوز **باب صدقة الفطر** صدقة  
الفطر واجبة وليست بفرضية حتى لا يكون جاعداً لاهلها  
ثبت بخبر الواحد وقت وجوب صدقة الفطر وقت  
طول الفجر الثاني من يوم الفطر **باب** ان يؤدى  
قبل ان يصلي الامام صلوة العيد التعجيل جائز سنة

منه لانه لو كان مصادرة حرمه

منه لانه لو دفع مائة درهم من زكاة ماله الفقير

منه لانه لو صرف الزكاة الى اهل الزينة حرمه

منه لانه لو كان جائز سنة وسنتين

وسنتين

وسنتين قال الشيخ الامام الشريفي رحمه اذا ملك  
قوله او حرة مسلمة مائة درهم او ما يوازي  
ذلك فاطلها عن مسكنه وامانته وثيابه وخادمه على  
خو ما يعبر بحرمة الزكاة عليه يجب عليه صدقة الفطر  
لاجل نفقه واولاده الصغار اذا كانوا اقارباً  
الامم ويجب على المراء بسبب عبده مسلماً كان او كافراً  
اذا لم يكن معداً للتجارة ولا يجب عن مكاتبه ولا عن  
ولده الكبير اذا بلغ معنواً لا يجب على الجد بسبب حقه  
لا يجب على الزوج بسبب الزوجة لو ادتي عن ولده  
الكبير الذي في عياله او عن زوجته بغير حوائجها  
لو كان عبداً واحداً بين اثنين لا يجب عليهما صدقة  
الفطر عند اطلاقهما فاعني رضيته عنه ولو كان  
عبيداً بين اثنين لا يجب صدقة الفطر عليهما عند  
الاجتيفه رضيته عنه خلافاً لهما العبد اذا اعتق بعضه  
وهو يسعي لا يجب عليه صدقة الفطر واحد وبه اخذ  
ابو الليث رحمه وعند ابو يوسف رحمه ورواية  
عن الاجتيفه رضيته عنه يجب على كل واحد منهما



صدقة فطره على صدقة الصغير اذا كان غنيا فصحة  
 فطره يكون في ماله كذا المجنون وكذا صدقة عبيدهما  
 تكون في مالهما يتولى اداء ذلك وليهما لو مات العبد  
 او الابن الذي وجبت لاجله صدقة الفطر فانه لا يقطع  
 صدقة الفطر لو مات من عليه صدقة الفطر فادى عنه  
 وارثه جاز المريض والمساكين والمامل والمرضع  
 لو افطر وافي رمضان لا يسقط عنهم صدقة الفطر  
 لو اشترى عبدا اشترا فاسدا وقبضه ثم رده فصدقة الفطر  
 على المشتري وفي البيع بشرط اختيار صدقة الفطر على  
 من يستقر الملك صدقة الفطر نصف صاع من تمر  
 او زبيب او صاع من تمر او صغير لو ادى ربع صاع  
 من تمر جيد او ي نصف صاع من خبطة وسط  
 او اربعة انما من شعير او تمر لا يجوز لو دفع صدقة الفطر  
 الى الذمي يجوز والى بن ماض لا اداء المنصوص عليه افضل  
 قال حام الدين رحمه الله وقيل اداء القيمة افضل  
 يجوز ان يعطى ما يجب عن واحد جماعة من المسلمين وان  
 يعطى ما يجب عن جماعة مكسبا ولا يجوز الاباحة وما انظر

من لو ادى من عليه صدقة الفطر فادى عنه وارثه

من لو ادى من عليه صدقة الفطر فادى عنه وارثه

من لو اشترى عبدا اشترا فاسدا وقبضه ثم رده فصدقة الفطر

من لو ادى ربع صاع من تمر جيد لا يجوز

من لو دفع صدقة الفطر الى الذمي فادى عنه وارثه

من لو ادى المنصوص عليه افضل

هو التملك

هو التملك ويعطى صدقة فطره حيث هو ويكره ان  
 يبعث الى موضع آخر الا الى ذوي قرابته من ذوي  
 الحاجة والافضل ان يؤدي عن عبيده واولاده  
 حيثهم عند الجبينة وابو يوسف رحمه الله الغني  
 وعن محمد رحمه الله يؤدي حيث هو قالوا في صدقة  
 الفطر ثلثة اشياء قبول الصوم والفلاح والنجاة  
 من سكرات الموت وغدا القبر وعلم **كتاب**  
**الصوم** البوابة عشرة في نية الصوم فيما يلفه  
 فيما يكون عذرا في الافطار فيما يكره للصائم في الصيام  
 المنهية في وجوب القضاء في وجوب الكفارة  
 في الشهادة على رؤية الهلال فيما يوجب الرجل على  
 في الاعتكاف **باب في نية الصوم** لو نوى  
 قبل ان تغيب الشمس ان يكون صائما غدا من رمضان  
 لم تجزه ما لم ينو صوم قبل ان تصاف النهار عندنا  
 وكذا كل صوم واجب بعينه النفل يجوز نية قبل  
 ان تصاف النهار بالاتفاق الصحيح المقيم اذ انوي  
 في رمضان عن واجب فرقع عن رمضان كذا

من صدقة الفطر ثلثة اشياء قبول الصوم



المرض المقيم في أصح القولين المبكر لونه في رمضان  
 عن وجوب الإفريق عما نوي حلالا لها لو قال نويت  
 ان أصوم غدا عن رمضان ان حتى افواه استحي  
 وبه فتى شمس الأئمة الحلو في رحمه اذا نوى الصوم في الليل  
 ثم انعم عليه او حتى فصومه معتبر لو قال ان كان غدا  
 من رمضان فاما صائم عن رمضان وان كان غدا  
 من شعبان فاما غير صائم ثم تبين انه من رمضان  
 لم يجز تلك النية ولو قال ان كان غدا من رمضان  
 فاما صائم عن رمضان وان كان غدا من شعبان  
 فعن وجوب آخر ثم تبين انه من شعبان لم يقع عيب  
 لو نوى التطوع وقضاء رمضان فقال ابو يوسف رحمه  
 يقع عن القضاء وقال محمد يقع عن التطوع **باب**  
**فيما يفد الصوم** الاكل والشرب والجماع نسيان  
 الصوم لو سبى الماء حلقه حاله المصنعة والاشياء  
 يفد كذا اذا جوعت وهي نائمة اذا فاء اقل  
 من ملاء فيه واعاد بعصبه لم يفد صومه واذا فاء  
 ملاء فيه فغاد بعصبه الى جوفه لم يفد وان عاده

فسد

فلو تقياء ملاء فيه فسد سواء عاد او لم يعد  
 وان كان اقل من ملاء فيه عن محمد رحمه الله  
 وقال ابو يوسف رحمه لا اذا ابتلع شيئا بين  
 لا يفد صومه الا اذا كان قد رخصته فصاعدا لو  
 اخذ سمحة ووضفها واكلها لا يفد لانه نكاح  
 فلا يصل الى جوفه منه شيء واذا المصلح اذ اذ  
 فامسى يفد صومه كذا اذا استمنى بالكف لو اخرج  
 حبسا لا يفد كذا اذا نوى الفطر وعزم عليه الصائم  
 اذا اصابه السهم فطار منه لا يفد صومه ولو ضرب  
 به انك سنانك وبقي في جوفه او طار منه يفد  
 ولو دخل الغبار او الذباب او طعم الادوية في جوفه  
 لا يفد ولو طار في حلقه تلج او مطردون التلج  
 ذكر في الفتاوى انه لا يفد وقال الشيخ الامام  
 سمي الاثمة الشرسى رحمه يفد الحايضة او  
 الامة اذا داواها بدواء يابس لم يفد  
 وان داواها بدواء رطب يفد وقال الكشي رحمه  
 رحمهم الله العبرة الوصول الى الجوف لا الرطب واليابس



اذ اجبت الماء في اذنه الاصح انه لا يفد ولو صب  
 الدهن يفد المرأة اذا جعلت القطنه في قبلها  
 ان انتهت الى الفرج الداخل وهو رحمها انتقضت  
 صومها **باب فيما يكون عذرا في الافطار** من سافر  
 بعد ما اصبح في اهله بكرة له الافطار رجل خاف ان يفطر  
 يزداد عيانه وجعا او حماء شدة فيساج له الافطار  
 وهذا انما يعرف باجتهاده او بقول طبيب حاذق  
 امه افطرت في رمضان نصف اصابعها من عمل  
 من طنج او غيره كان واسعا وتكلموا ان يمنع عما  
 يعجزه عن ادى الفرائض اذا دخل على بعض احواله  
 وسأله ان يفطر لا بأس بذلك بخلاف قضاء رمضان  
 رجل قال تدعى ان اصوم ابد اضعف عن الصوم  
 لا شغاله بالمعيشة كان له ان يفطر رجل في شهر رمضان  
 بحال ان صام صلي قاعدا وان افطر صلي قائما  
 فانه يصوم ويصلي قاعدا رجل نظر الى صائم يأكل  
 ناسيا فان كان بحال يضعفه الصوم واذا اهل  
 يتقوى به على سائر الفرائض يسعه ان لا يجبره

العاصي

العاصي في سفره يساج له الافطار وقطر الصلوة ووج  
 ثلثة ايام غفلا تحسفه رضى عنه انه كره الصوم في طلق  
 ملكة **باب فيما يكره للصائم** يكره مضغ العلك للصائم  
 لا بأس للمرأة الصائمة ان تمضغ لصبغها او لمريض  
 طعاما او المجد منه بدا يكره ان يذوق المرقنة بل لها  
 بكرة ان يذوق الرجل الدهن او العسل غير النسيء للاختيار  
 لا بأس بالسوك الرطيب واليابس للصائم بالغداة  
 والعشي لا بأس بان يستنقع الماء ويحب تحيل  
 الافطار الا في يوم الغيم ويحب تأخير السجود لا الصوم  
 المرأة تطوعا ولا ما وجب بفعلها الا باذن زوجها  
 ولا المملوك الا باذن السيد لا يصوم الاجير تطوعا  
 الا باذن المالك وان كان الصوم يقرب فدية ما يقض  
 اذا ظهرت في نهار رمضان او لعيني يبلغ او الكافر يسلم  
 والمسلم افر يقم فانه يشبه بالصائمين لو كانت طاهرة  
 في اول الشهر ثم حاضت لم تجب النسيئة وينبغي ان يكون  
 اكلها تحقيا **باب في الصيامات المنهية** بكرة الصوم  
 يوم الشك بنية فرض او واجب آخر ولو صام بنية



ان تطوع لا يكره بل الفضل ان يصوم عند الحاجة  
 ثم لا يمتنع الا في رحمة قال الامام السبكي  
 رحمه الله يعبر الناس يوم النكاح بخبر اكلين ولا غار من  
 على الاكل الا اذا كان صائما قبل ذلك ففضل يوم النكاح  
 فلا بأس وقال في الرحمة النبوية وحسب الله من  
 ان وفق ذلك صوما كان يصومه قبل ذلك فالصوم  
 افضل وان لم يوفق يفتي بالصوم عن التطوع في حق  
 المحصر وفي حق العوام يفتي بالتكلم والانتظار الى  
 وقت الزوال صوم الوصال لا بأس به اذا اخطأ  
 في الايام المنهية وصوم يوم النذر ولا يكره غيره انه  
 اذا كان يصوم قبله تطوعا فالصوم افضل والا فافطر  
 افضل يستحب ان يصوم قبل يوم عاشوراء يوما  
 او بعد في الفقه لا يهل الكتاب **باب في وجوب القضا**  
 اذا بلغ الصبي او اسلم الكافر قبل الزوال في شهر رمضان  
 ولو في الصوم ثم اخطأ ليس عليها القضا اذا اغمى في  
 كله عليه القضا بخلاف ما اذا جرت ثم افاق في بعض الشهر  
 يلزمه القضا بخلاف ما اذا بلغ مجنونا ثم افاق في بعض الشهر

اذا استمر

اذا استمر والكبر رتبة ان الفجر طالع يستحب ان يقضى ويكره  
 اذا شرعت في صوم التطوع ثم حاضت قضت المرضي  
 او الما اذا استدام مرضه وسفره حتى مات لا قضاء  
 عليه فان قطع المرض ايا ما ثم مرض لزمه القضا بقدر ما صح  
 وان مات قبل ان يصوم عليه ان يوصى بان يطعم عنه  
 كل يوم مسكنا ويعتبر من التثنية وان لم يوصى وعلقت  
 الورثة جاز لو غدا وغشوا فقيته عن كل يوم حازم فطر  
 بعذرو وهو بقدر على القضا وفعله القضا على الترخي  
 وعن محمد رحمه الله انه ياتم بالتأخير وارا ارتد بطل صومه  
 ولا يلزمه القضا اذا اسلم في قضاء رمضان اذا انقضى  
 القضا لا غير جاز وان لم يعين اليوم الاول والثاني  
**باب فيما يوجب الكفارة** اذا جامع في الدبر عليه الكفارة  
 ولو جامع مكرها او جامع بهيمة لا كفارة عليه اذا اكل الخ  
 لا كفارة عليه اذا اكل براق نفا او غيره بعد ما اخرج  
 من فيه كذا اذا مضغ لقمته ثم اخرجها ثم اكلها لو ابتلع  
 سمته من غير مضغ الخ رانه يجب الكفارة لو اكل  
 الجوز في الاستداء او اكل لوزة رطبة او طينا او اكل

مطلد مته



لم يلبسوا او دوا او شحوا او حيا غير مطبوخ او ميتة قبل ان  
 يدور وينتقل عليه الكفارة اذا اكل او جامع ناسيا ثم اكل  
 مستغرا لا كفارة عليه وان علم ان ذلك لا يفطره او ان  
 الصوم قبل الزوال ثم افطر مستغرا لا كفارة عليه عند الجبنفة  
 رضى عنه اذا جامع مستغرا ثم مرض مرضا يبيح الفطر او كانت  
 المرأة او مرضت بعد ما جمعت لم ينفق لم يجز الكفارة قبل  
 نوى السفر في رمضان وهو صائم فقبل ان يخرج من عمره  
 اكل عليه الكفارة اذا افطر في صوم القضاء لا كفارة عليه  
 اذا افطر في رمضان وارا كيفه كفارة واحدة كذا لو افطر  
 في رمضانين هو الاصح لو افطر ثم كفر ثم افطر فعليه الكفارة  
 الاخرى كفارة الافطار اعتاق رقبته بنية التكفير  
 فان لم يقدر فصوم شهرين متتابعين فان لم يستطع  
 فاطعام ستين مسكينا كل مسكين اودى  
 نصف صاع من حسنة او صاع من تمر او شعيرة ويجوز  
 طعام للاباحة بالتعذبة والتعسية ويجوز عند ان  
 وعث ان عن يوميين ويجوز سحور وعث عن يوم  
 والله اعلم **باب في الشهادة على رؤية الهلال** اذا كانت

علته

وفي نوادر الصوم عن ابي حنيفة شهادة الواحد  
 مقبولة على رمضان في علة وغيره وعلى  
 شق اليعقل شهادة رجلين او رجل وامرأة  
 في علة وغيره ولا يشترط العدالة والحرية  
 ولا نفاذ الشهادة ولا يشترط الدعوى

قوله حرره

ضباب  
 نكته النعيم

علة من سحاب او ضباب او دخان يقبل على هلال  
 رمضان شهادة عدل رجل كان او امرأة او عبدا او امته  
 او محمدا في قوف تأييدا ولا يشترط لفظة الشهادة  
 ولو شهد عدل على شهادة عدل جاز لو كانت السماء  
 صافية مصححة ان كان السحاب جاز من خارج المص  
 او من مكان مرتفع يقبل شهادة عدل ايضا وان  
 لم يكن كذلك لا يقبل الا شهادة قوم يقع العمل بينهم  
 قد روى ذلك ابو يوسف رحمه الله عن محمد بن حنبل وقال  
 حلف بن ابوب حنيفة بسمائة يبلغ قليل والاولى ان يقض  
 ابي راي القاضي وفي هلال الفطر والاضحى وان كانت السماء  
 علة لا يقبل الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين يشترط  
 فيها الحرية والعدالة وان لا يكونوا محمدا ومن في قوف  
 وان لم يكن بالسمائة يشترط شهادة جميع كثر  
 على ما ذكرنا اذا راوا هلال الفطر في النهار انما هو صوم ذلك  
 اليوم ولو افطر وايلزمهم الكفارة اذا تضرعوا في صوم رمضان  
 بشهادة واحد لم يفطر واذا صاموا ثلثين يوما ولم يرو  
 هلال شوال ولو تضرعوا في الصوم بشهادة رجلين لم



ان يفطر وا اهل بلده صاموا للرؤية فليكن يومها واهل  
بلده اخرى تسعة وعشرين يوما للرؤية فليكن هو  
قضاء يوم الا اذا كان بين البلدتين تباعد بحيث  
يختلف المطالع رجل رأى هلال رمضان برستاق  
ليس هناك فاض ولا والى ولم يأت المصير شهيد  
فعلية ان يصوموا بقول هذا الرجل اذا كان ثقة وكذا  
اذا استشهد عدلان على هلال شوال لا بأس بان يفطر  
كذا ذكر في النوازل اذا راوا الهلال بكرة ان يشيروا  
اليه لانه من عمل اجابة اليه الامام اذا رأى هلال شوال  
وصدق وشهد ورد القاضي شهادة له ان يصوم ولو  
افطر عليه الكفارة كره مجاهد ان يقول جاء رمضان  
وذهب رمضان وبنه خذ ابو الليث رحمه وقال يخ  
الامام السرخسي الذي عليه عامة من اجنار رحمهم  
انه لا يكره ما **فيما يجب الرجل على نفسه من الصوم**  
اذا قال الله على ان اصوم يوم الجمعة او الخميس فحاز  
بخلاف قوله اذا جاء يوم كذا فعلى ان اصومه **رجل را**  
ان يقول الله على صوم يوم فخرى على سانه صوم شهر

نزه

نزه صوم شهر ولو قال الله على صوم شهر لرؤية صوم شهر  
كامل ان شاء تابع وان شاء فرق ولو قال صوم شهر  
يلزمه بقية الشهر اذا قال الله على ان اصوم اليوم الذي  
فيه فلان فقدم فلان بعد ما اكل فيه او حاصت لاشئ  
عليه عند محمد رحمه وهو المختار وعن ابي يوسف رحمه  
انه يجب القضاء ولو قدم بعد الزوال لاشئ عليه قوله  
بذير فتم كذا فلان روز روزه وادوم نذره افنى القضا  
الامام محمد بن عبد العزيز المرعشي رضي عنه اذا نذر  
ان يصوم شهر اجملة فصام في مكان آخر حاز خلافا  
لر فر رحمه اذا نذر ان يصوم كذا ما عاش ثم كبر وضمف  
يطعم مكان كل يوم مسكينا مسلما كان او ذميا فان  
لم يقدر لفرته استغفره اذا نذر صيام الجمعة ثم عثر  
او سته وكذا ذلك وهو يعلم انه يشق عليه في يوم الريح  
والصيف فبيله ان يصوم بجزء ذلك في زمان  
الحريف او الشتاء من قبل اذا نذر ان يصوم العيدين  
او ايام السرى صبح والاولى ان يفطر يقضى لو شق  
في يوم العيدين لا يلزمه المضي اذا شرع في صوم على ظن



انه عليه ثم تبين انه ليس عليه لا يلزمه المضي ولا التقصير  
 عند الافاد قبل ذكر في اجماع الاصغر انه لو مضى فيه  
 قبل الزوال ثم افطر لزمه القضاء اذا قال والله لا صوم  
 عدا ولم يصم لا قضاء عليه وكفره بميسته اذا قال الله على  
 صوم الايام ولا نية له فعليه صيام عشرة ايام <sup>عندها</sup>  
 سبعة ايام ولو قال صوم ايام لزمه ثلثة ايام ولو  
 قال يصنع عشرة لزمه ثلثة عشر **باب الاعتكاف** ذكر  
 في تجريد الفقه الاعتكاف سنة مشروعة وذكر  
 ستمس الائمة الشريفة رحمه الله انه قرينة مشروعة الاعتكاف  
 النفل يجوز بغير صوم وهو غير مقدّر بشئ والاعتكاف  
 الواجب لا يصح الا بالصوم اذا اراد ايجاب الاعتكاف  
 ينبغي ان يذكر بلسانه ولا يكفي لايكاف بالنية كذا  
 ستمس الائمة المحلولة رحمه الله الاعتكاف في المسجد  
 اجماع افضل اذا كان يقام فيه الصلوة بالجماعة  
 ثم في مسجد حية ولا يصح الاعتكاف في مسجد لا يقام  
 فيه الصلوة بالجماعة مفرق وتعتكف المرأة في مسجد  
 بغيرها وهو لو وضع المقعد لصلواتها فان اعتكف في مسجد

جماعة

جماعة جاز لا ينبغي ان تعتكف الا باذن الزوج يخرج  
 المعتكف الا البول او عايط او الى جمعة او الى مسجد او  
 ان انهدم مسجد او افترطه بساكنه كرها فان خرج بغيره  
 ذلك من اكل او شرب او عيادة في اعتكافه وقالوا  
 رحمهما الله ما لم يكن اكثر النهار خارجا لغير الجماع  
 عامدا او ناسيا يفسد كذا المباشرة مع الانزال اذا  
 نذر اعتكاف شهر لزمه متتابعات وتعيين الشهر اليه  
 لو نذر اعتكاف شهر معين فحجته جاز خلافا لمحمد  
 اذا وجب اعتكاف ايام العيد والتبرق قضاء ايام  
 آخر وان اعتكف فيه افواه وقد اساء اذا نذر اعتكافا  
 ليلة لم يصح اذا وجب اعتكاف شهر رمضان فلم  
 يعتكف حتى دخل رمضان قابل فاعتكف لم يجزه  
 ولو نذر اعتكاف شهر فمات اطعم عنه لكل يوم نصف  
 صاع من تبرا او صاع من تمر او شعيرة او صاع وان  
 لم يوص واجازت الورثة عليه ذلك جاز نذر اعتكاف  
 شهر وهو مريض فلم يبرأ حتى مات لا شئ عليه وان  
 صح يوم مات اطعم عنه من جميع الشهر اذا نذر



اعتكاف ليلتين دخلت فيه الايام والليالي في غير  
المسجد قبل غروب الشمس ويخرج بعد الغروب من اليوم الثاني  
يكبر الصلوات في الاعتكاف ويحجب الذكر ولا بأس  
بالاكل والشرب والتحدث باللائم فيه والنوم في المعتكف  
ولا بأس للمعتكف ان يتزوج او يبيع او يشتري  
لكن لا يحضر الصلاة في المسجد لئلا يترك اعتكافه فاصح  
نذره ولو لم يتركه الا اذا كان مكانا كرهه او خشيته  
رضي عنه عنه حيا وقرع المسجد الحرام وقال صاحبه لا يكبر  
وعليه عمل الناس اليوم **كتاب الحج** ابوابه اربعة عشر  
في وجوب الحج في الاحرام في ترتيب افعال الحج فيمن حج  
من غيره فيمن حاور الميتات في حواء الصيد  
في اكله وقلم الاطفار في الطيب في اللبس في الجماع  
في الاحصاء في الطواف في الوقوف في المنفقات  
**باب في وجوب الحج** قال لا يجب الحج في العمر الا مرة لان  
سببه البيت وانه لا يتكرر ولو حج مرة ثم ارتد  
ثم اسلم لزمته اخرى اذا استطاع الحج على الاخي  
والان وجد فأيضا عند الجنيحة رضي عنه عنه لكن يجب

في ماله

وقال في الحج ثلثة اشياء الحرام والوقوف  
بعرفة وطواف الزبارة يوم النحر **كتاب الحج**

في ماله الاستطاعة شرط وهو ان يكون عند فضل  
على المسكين والخدم واثاث البيت وثيابه  
وقضاء ديونه قدر ما يكسري به شئ يحمل او مركب  
راحلة وقدر النفقة ذاتها وجايبا وامر الطرقي  
عابا شرط الوجوب عند بعضهم وقيل هو شرط  
الاداء المحرم في حق المرأة شرط اذا كان بينها وبين  
ملكته مسيرة سفر وصنفه المحرم ان يكون عاقلا بالغ  
لاجل مناعتها على التائب وهو كمال يؤمن عليها  
والفاسق لا يصلح محرما كذا المراهق اذا لم يكن لها  
محرم لا يجب عليها ان تنزوج لبصير لها المملوك  
لو حج ثم عتق او البصير اذا حج ثم بلغ لزمه ثانيا اذا  
استطاع بخلاف الفقيير البالغ الحج يجب وجوبا  
مضيفا هو المختار الا انه اذا ادى في آخر عمره  
برقع الاثم المرض اذا قال ان برأت من مرضي  
هذا فلتد على ان الحج فباء وجج جازع حجة الاسلام  
اذا قال لقد علي مائة حجة يلزمه كلها لان مالا يقدر  
عليه لم يظهر اثره في حق وجوب الالباء عند الموت



لو قال الله على حجة الاسلام مرتين لا يلزمه **باب في الاحرام**  
 الصلوة وهو الذي لم تجز اذا اطلق **باب في**  
 عن الفضل الاحرام شرط عندنا وعندنا حتى  
 ركن حتى لو احرم في غير شهر الحج جاز خلافا  
 له واشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة  
 نفسه الاحرام ان ينوي بقلبه العرة او الحجة  
 على حسب ما اراد والذكر باللبان احوط وليس  
 يلزم المحرمون انواع اربعة مفردة بالعمرة ومفردة بالحج  
 وقارن وتمتع فالمفردة بالعمرة ان ينوي بقلبه  
 احرام العرة ويذكر بلسانه وهو الاحتياط اما ليس  
 يلزم ثم يلبي الى ان يستلزم الحج الاسود وهو ان  
 يتسبب انك لم تتسبب ان احرم والنفقة لك والملك  
 لا تسبب لك والركن في العرة الطواف بالبيت  
 سبعا والواجب فيها السعي بين الصفا والمروة  
 فاذا طاف وسعى فقد تمت عمرته ويخلق فيجعل  
 وعامة السنة وقت العرة الا انه يكره في يوم عرفة  
 وايام النحر والتبليق واما المفردة بالحج ان ينوي بقلبه

احرام الحج

المحرمون لموع البقرة

احرام الحج ويذكر بلسانه وذلك لاحتياطكم بلساني  
 والركن في باب الحج شيان الوقوف بعرفات يوم عرفة  
 بعد الزوال الى النحر صبح يوم نحر وطواف الزيارة  
 في اول يوم النحر بعد الزوال واجبات الحج خمس  
 الوقوف بزدلفة ورمي الجمار والسعي بين الصفا  
 والمروة وطواف الصدر على الراجع دون الملك  
 والخلق والتقصير والقارن من ينوي بقلبه الحج  
 والعمرة معا ويذكر بلسانه وذلك احوط ثم يلبي فاذا  
 احرم على هذا الوجه صار محرما ما حرامين حتى لو حن  
 يلزمه جران لوجود اجنبية على خوامين والمتنع  
 من ينوي احرام العرة بقلبه ويذكر بلسانه وهو  
 احوط ثم يلبي فاذا تمت عمرته ينوي احرام الحج قبل ان  
 يتم بايله المأصلي ابي رجوى اصحابا جل قد  
 بدنة تطوى او تذرا او فداء صيد وتوجه معها  
 يريد الحج فقد احرم وان يلبس ولم يأت بذكر يقوم منقلع  
 التلبية ولو بعث بها ثم توجه لم يكن محرما حتى يلحقها  
 فيصير فاعلا فعل المناسك وهو سوق الهدى الا

سطر الاحتياط في



في بدنة المسقة فانه حرم قبل ان يلحقها لوقلة شاة  
 وتوجه معها يرد الحج لم يكن محرما وتفسير التعليل ان يربط  
 على عنق بدنة قطعة نعل وعروة خراوة وان وصل  
 بدنة او اشعرا اي طعن بالترج في اسفل السنام قبل  
 اليسار وتوجه معها لم يكن محرما وصل توجه يرد الحج  
 فاعني عليه فاهل عنه اصحابه اجواه وكذا الوطاف فوابه  
 حول البيت وادقوه بعرفات وغزاة ووضوح الجاه  
 في نهر ورموا بها وسعوا به بين الصفا والمروة بكرة  
 الاحرام قبل دخول اشراج فاذا دخل فيما عجل الاطام  
 فهو افضل الا اذا خاف انه لا يمكنه الاتقاء عن  
 محضورات الاحرام وجه اعلم **باب في ترتيب افعال الحج**  
 على حسب ما اعتادوا العرفيون والخراسانيون  
 والماوراء النهريون حكم الضرورة قال اذا انتهى  
 الرجل الى ذات الوقي ينظر بالغسل والوضوء ثم ان  
 يله العباد والغسل افضل ثم يترج المخيط او يلبس  
 ثوبين جديدين او غسيلين ازارا ورواءا وحديدا  
 اقصد ثم يدهن باي دهن شاء مطيبا وغير مطيب

ثم يصلي

ثم يصلي ركعتين ويقول في دبر صلوة التمام في اريد الحج فبشر  
 وتقبله مني ثم يلبس ارفع صوته والمرأة لا ترفع صوتها بالنية  
 ويتقي تحطرات احرامه من قتل الصيد والدلالة عليه الا  
 اليه والجماع وما كان من دواعيه كالقبلة والملابس  
 والرفق وهو ذكر الجماع محضرة النفس وليس المخيط الا في  
 المرأة فانها يجوز لها ذلك ويحترز عن ستر الرأس  
 بالقلنسوة والعامة وكذا ذلك ولا يلبس الخفين الا ان يكون  
 مقطوعا اسفل من الكعبين ولا ثوبا مصبوغا بعصف  
 او زعفران او غيره مما يطيب به الا ان يكون غسلا  
 بحيث لا يوجد منه رائحة كذا لا تطيب ولا يترج ولا يتم  
 الفواكه التي لها رائحة طيبة ولا يزيل الشفت ولا يخلق الشعر  
 ولا يقص الشارب ولا يقلم الاظفار وكذا ذلك  
 مما يرجع الى الارتفاق ولا بأس بالغسل ويكتفى به  
 بالاسحار وكلما على شرف او هبط واديا او راى ركبانا  
 فانه يلبس فاذا وصل عرفات جرت العادة اليوم انهم  
 يمشون اية يوم عرفة يغسل الحاج او يتوضأ والغسل  
 افضل لانه اكمل الطهارة ثم يصعد الامام المنبر وتؤذن



المؤذن للصلاة بين يدي المنيبر ثم يسيح الامام  
في الخطبة ويخطب خطبتين يجلس بينهما جلسته  
خفيفة كما في الجمعة ويعلم الناس امور الناسك  
ويلبى في هذه الخطبة فاذا فرغ من الخطبة يقم المؤذن  
فيصلي بهم الامام الظهر ثم يقم المؤذن للعصر ولا يؤذن  
فيصلي بهم الامام العصر في وقت الظهر من غير ان يغفل  
بينهما بالتطوع لبيان التوارث بهم ثم انهم يحلون اقامتهم  
ويكبون ويقفون ساعة مستقبل القبلة ويسيدون  
ساعة ويلبون هكذا ادا بهم الى غروب الشمس وفيما بين  
ذلك يمجدون الله ينشون عليه ويهللون ويكبرون  
ويصلون على النبي صلى الله عليه وسلم وبألوان  
حسبهم ثم يذهبون الى خردقة ويخرجون الموعوب  
الى حين دخول وقت العشاء فيصلي الموعوب العشاء  
الاخيرة بخردقة باذان واقامة عندئذ يستعملون الحمار  
التي يرمى بها ثم يسيرون شية واذا انطلق الصبح في يوم  
التحرر يصلون الحجر بغير سجدة ثم يخرجون الى المساكن  
وهو موضع القيام ويقفون حتى يسفر وخردقة كلها

موفق

موفق الا بطن محسرة ثم يأتون الى من قبل طلوع الشمس  
او حيث طلوعها او بعد ما كيف يسترون ويرمون على الحرة  
الاولى والوسطى ولا يرمون شيئا فاذا انتهوا العقيقة  
حجرة العقيقة سبع حصيات بمثل حصي الخذف من الاسفل  
الى الاعلى ويقطعون التلبية عند اول حصاة يرمونها  
ويسمون عند كل حصاة يرمونها رغايل الشيطان وخزبه  
فاذا رمى الحاج الحمار لا يقوم له عليك يرجع الى منزله يمينا  
ثم يكلو او يقصروا لخلق افضل الا في حق المرأة فانها  
لا تخلق بل تقصر والتقصر ان يؤخذ من رؤس السقود راعلة  
فاذا فعل ذلك بكل شئ الا النساء ولا يجزى الله  
اذا لم يكن فاريا ولا تمتعا ولا جانيا على احواله ولو زوج  
كان افضل ثم انه يدخل مكة ويأتي المسجد الحرام ويأتي  
الحجر الاسود فيسلم وهو ان يضع كفيه عليه ويرفعهما  
ويقبلهما وان لم يمكنه ذلك من غير ان يذأ احد يديه بكفيه  
تحت الحجر الاسود كانه يضع يديه على الحجر ثم يقبل كفيه ويستلم  
الركن اليماني وهو ادب ولا يقبله في اصح الاقاويل ثم  
ياخذ بالطواف وهو طواف الزيارة والركن من جانب اليمين



على باب الكعبة فيطوف سبعة أشواط ما وراء الخطم  
من الحجر الاسود الى ان ينتهي اليه شوط واحد وكلما  
مر على الحجر يستلمه ويرمل في التلث الاول يعني يترقبه  
وفي الرابع يمسي على هيئته اي سترته ومن طاق النجاة  
وهو طواف القدوم ورمل لا يرمل في طواف الركن  
والاستلام في اول الطواف وآخر سنة وفيما بينهما  
ادب واذا طاف طواف الزيارة حل له النساء ثم فصلت  
ركعتين اللتين وجبتا عليه بسبب الطواف في أي  
موضع تيسر عليه من المسعى او غيره وان صلى  
في مقام ابراهيم فهو افضل ثم يعود الى الحجر فيستلمه ثم يخرج  
الى الصفا فيصعد الصفا ويرفع يديه ويجعل يده  
اصابعه نحو السماء ويستقبل القبلة ويحمد الله تعالى  
عليه ويهلل ويكبر عواجا وكسبا ثم ينزل من الصفا ويمشي على  
سبيله حتى يصل الى بطن الوادي فيسعي بين الميادين  
الاخضرين ثم يمسي على سبيله الى المروة والمرأة لا تسعي  
سببا وعند التسعي يقول رب اغفر وارحم وتجاوز عما  
تعلم واهدني للحي هي اقوم وانك تعلم ولا اعلم وانك انت  
الاعز

الاغز الاكرم فاذا وصل الى المروة يفعل بهما مثل ما فعل  
بالصفا هكذا سبعة أشواط وتسعي من الصفا الى المروة شوط  
ومن المروة الى الصفا شوط هو المختار فاذا فرغ من ذلك  
يفعل ما شاء والاو الى ان يدخل مكة ويطوف او يصلي  
او ينظر في الكعبة فانه عبادة والطواف للافاقه افضل  
من الصلوة وعند الطواف الذكر افضل من القراءة  
ومن اراد التجارة فالافضل ان يكون ذلك بعد الحج  
ثم يخرج الى منى ويرمي في اليوم الثاني من ايام النحر الزوال  
ثلاث جمار يبداء بالحجرة الاولى التي تلى مسجد اخيف ويؤ  
معروف بحجة كل حجرة سبع حصيات ويقف بنفسها  
بالدعاء رافعا يديه ثم رمي بالحجرة العقبية فلا يقف بعد  
ويستغني ان لا يرمي بالحصاة التي قدر ما ما غيره لان  
ذلك حصاة من لم يقبل حجته ولو رمي بغير حصاة  
مما كان من جنس الارض كقبضة تراب ونحوها جاز  
ثم اليوم الثالث كذلك بعد الزوال ولو رمي قبل الزوال  
عن الجنبفة رضي عنه يجوز ثم رمي الرسم انهم لا يمكنون  
تمام اليوم الثالث من ايام التشرع حتى يرموا فيه ايضا



الجمار الثلاث بل يرتحلون من اليوم الثاني قبل الزوال  
 من ايام التشريق ثم منهم من يبيت ويرمي بول الزوال  
 وهو الصلابة ومنهم من يرمى قبل الزوال وذلك  
 لا يجوز الا رواية عن الحسن رضي الله عنه واذا استأثروا  
 الى مكة فمنهم من يسكن فيها ومنهم من يسير نحو  
 موضع بها يسير اهل مكة فاذا مضت ايام التشريق  
 فانهم يعتمرون ثم ساءوا بينة أنفسهم وابائهم  
 واخوانهم وينبغي للمعتمر ان يحرم لكل عجة باحرام على  
 ولو احرم بعد من العرة في وقت فانه يكره ذلك ثم  
 اذا اراد الا فاقبل ان يرتحلوا يجب ان يطوفوا  
 طواف الصدر سبعاً يصلوا ركعتين الطواف  
 فرادى فرادى جنت تبسة وعند المقام افضل  
 ثم ياتي كل واحد الى رزقه ويشرب منها ويصلي  
 على وجهه ورأسه ثم ياتي الملتزم وهو بين الجمرتين  
 وبين الباب فيضع وجهه وصدره عليه وتثبت  
 باسار الكعبة ساعة ويدعوا ثم يخرج من خفا وهو ينظر  
 الى الكعبة ويخرج بفراقه ويقول غير مودع بابيت الله

ثم انهم

ثم انهم يخرجون من مكة وينزلون بقرب منها الى  
 ان يجمع القافلة ثم يرتحلون **باب الحج عن غيره**  
 رجل وجب عليه الحج من عامه فمات في الطريق  
 ليس عليه ان يوصي بالحج اناج عن الميت اذا مات  
 بعد الوقوف بعرفة او فري عن الميت كل من كان  
 معذور ارجال فعليه ان يحج رجلاً سواء حج المأمور حج  
 نفسه او لا حر اكان او عبدا او امة او صبياً مراهما  
 فان دام الحجر الى الموت اجراه وان حج لم تجزه رجلاً  
 احراً رجلاً ان حج عن كل واحد منهما حجة فاهل عن كل  
 واحد منهما فهو عن الحاج ويضمن النفقة التي تنفق  
 من مالهما المأمور بالافراد اذا قرن صار خالفاً وكذا  
 اذا حج ماشياً ولو حج على حمار كره من حج عن غيره  
 بغير امره وجعل ثوابه له يصل الثواب الى ذلك الغير  
 كان اهلاً بالمأمور بالحج ينفق من مال الامر اذا هبوا  
 جائباً واذا نوب المقام بموضع فحجته يوم ما ينفق  
 من مال نفسه وفي غيره ذلك لو انفق من مال نفسه  
 لا يقع الحج عن الامر رجل اوصى ان يحج عنه بائنه فانه حج



عنه من حيث يبلغ المأمور بالرجوع لا بأس بالنهرين  
وهو ان يخلط النفقة مع دراهم الرفقة ولا بأس  
بان يدخل الحرم يعطي اجرة الحارس وان يتأجر فادما  
للخدمة ان كان لا يخدم مثله نفه المأمور بالرجوع اذ  
جئت عن الميت وانكرت الورثة والتوصي فالتقوله  
وهو علم **باب فيمن جاوز الميقات** موقيت الاقارب  
خمسة اهدادات عرق وهو ميقات اهل العراق  
والخراسانيين وما وراء النهريين والثمانية  
ذوالخليفة وهو ميقات اهل المدينة والثالثة  
الحجفة وهو ميقات اهل الشام والرابع بلبلان  
ميقات اهل يمن والخامس قرن وهو ميقات  
اهل النجر وميقات من كان منزله داخل الميقات  
خارج الحرم الحج وفي العرة احل الذي بين الميقاتين  
والحرم وميقات الكلي الحج والعمرة احل رجل جاوز  
الميقات على قصد حجة او عمرة بغير احوام ثم احوام فانه  
يلزمه دم اي شاة او شريك في بدنة وهو ان يكون  
سابع سبعة والكل يريدون القرية ولا يخرج الا

في الحرم

في الحرم فان رجع الى حد الميقات واحرم ولبى بطل عنه  
الدم مكي خرج من الحرم يريد الحج فاحرم ولم يعد الى الحرم  
حتى وقف بعرفة فعليه دم رجل دخل بيتان بني عامر  
لحاجته فله ان يدخل مكة بغير احوام كالبيتين وميقات  
الحج البيت الا فاني اراد دخول مكة الحاج والزائر  
بالبيت يلزمه اما حجة او عمرة لا يدخلها الا حرما باحد بني  
الاحراميين **باب في فناء الصيد** صيد البحر طلال الحرم  
وصيد البحر لا يجوز فلكم قتل الكلب العقور والذئب والجدوة  
والغراب الذي يأكل الجيف والحية والعقرب والزنخة  
والبعوض والبرغوث والنملة والجملة والقراد والنفقة  
والخنافس وفي القصب والبر بوع والسمور الجزا الحرم  
والمرسل صيد محرم دل جلالا على صيد فرجة فعلى الدار  
الجزا محرم تفرص صيدا فقتل الصيد صيدا اخر ومات الاول  
ضمنه ما رجل احرم وفي يد قفص فيه صيد فعليه ان يكره  
لكن على وجه لا يصنع ولو ارسله ان من يد صمن  
احلال اذا ذبح صيدا في الحرم لم يוכל الحرم اذا ذبح صيدا  
في احل او الحرم فانه بصير ميتة وعلى الحرم الجزا ويحكم



ذو احدل في المكان الذي اصابه او في اقرب المواضع  
 اليه ثم القاتل ان شاء اختار التكفير بالهدى وتغيب  
 المماثلة بين الصيد والهدى من حيث القيمة فان اختار  
 التكفير بالطعام يطعم بقيمة المقتول لكل مسكين نصف  
 صاع من تبرا او صاعا من شعيرة او صاعا من غر و ان اختار التكفير  
 بالصوم يقوم به قيمة المقتول بالطعام فيصوم مكان كل نصف  
 صاع من تبرا يوما محرما اضطر اليه اكل صيد وميتة كل الميتة  
 لا الصيد وان اضطر اليه اكل صيد ومال ان اكل الصيد  
 لو اشتد كحرمان في قتل صيد فعلى كل واحد منهما جزاء  
 كامل ولو اشتد حلالا نفعليهما جزاء واحد رجل شوي  
 بيض صيدا و جلب صيدا او شوي جزاء فعلية قيمتهما  
 محرم قتل سباعا فعلية جزاؤه ولا يجاوز به وما ولو ابتداه  
 السبع لاشئ عليه رجل قتل قملة دفع كسرة خبز وملك  
 فيه ليس بشرط وفي الاثنين والثلاث قبضة من طعام  
 القى ثوبه في الشمس ليقتل الشمس القمل فمات قمل  
 كثيرة فعليه نصف صاع من حنطة وان لم يكن  
 من مقصد ذلك لا يجب شئ دم الكفارة وجزاء

الصيد

من حرم حنطا اكل صيد وشئ كل الميتة لا الصيد

الصيد لو سرق او هلك لاشئ عليه لا باس للمحرمان  
 يصطاد سمكة او ذبج شاة او ابلا او بقرا او خويا  
 وانه اعلم **باب في الحلق** والقلم تحرم حلق رأسه او ربح  
 رأسه فعليه الدم وكذلك اذا طوى البطية او احدى يديها  
 او طوى الصدر والرق او العاونة وكذا اذا اخذ  
 من لحية الربيع وان اخذ من شارب ينظر كم يكون  
 ذلك من ربع اللحية كان عليه قيمة ربع الشارب  
 يتصدق بها لو حلق الحلال رأس محرما بامر او غيره  
 امره فعلى المحرم الدم لو حلق المحرم قبل ان يرمى حرة  
 العقبة قطع التلبية ولو رأى البيت قبل الرمي حلق  
 والذبح قطعة التلبية اذا دبح دم متعة او قران  
 قبل الذبح قطع التلبية لو اخذ المحرم شو محرم او طرفة  
 فعليه صدقة وقال في اجماع الصغیر اطعم ما شأ  
 محرم فلم تطرف اصبع واحدة فعليه نصف صاع من تمر  
 ولو قلم اطرافه فمجلس واحدة فعليه دم ولو قلم  
 اطرافه كف واحدة فكذا ذلك ولو قلم من كل كف  
 او رجل اربعا اربعا فعليه الاطعام الا ان يبلغ



وما فينفض من الدم ما شاء لا بأس بالحجامة والقصد  
 للمحرم وهو اعلم **باب في تطيب المحرم** اذا طيب محصيا  
 كالملاكالرأس والفخذ والساقي فعليه دم وذكر في التطيب  
 لو طيب ربع رأسه فعليه دم وفيما دون ذلك صدقة  
 ولو داوي سفق رجله او جرحه لاشئ عليه ولو ادهن  
 بشم او سمن لاشئ عليه ولو جعل الطيب في طعام  
 قد طبخ او تغير لاشئ في اكله ولو اكل الطيب ابتداء  
 كان كثيرا فعليه دم والا فصدقة والكثير ما يلتزق  
 بجميع الفم لو شتم الطيب لاشئ عليه ولو اكله بكل فيه  
 طيب مرة او مرتين فعليه صدقة وان كان كثيرا  
 فعليه دم ولو غضب رأسه بالجماء او بالوسمة او غسل  
 رأسه بالخطم فعليه الدم والله اعلم **باب في اللبس**  
 المحرم لو ارتز بالسراويل او توشح بالقميص لا بأس به  
 لو اذخل منكبيه في القباء ولم يدخل يديه في الكمان  
 جاز لو غطي رأسه او عقيبته يوما فعليه دم وانه كان  
 اقل فصدقة ولو جمع المحرم اللباس واخفاها فعليه  
 دم واحد المحرم اذا مرض وهو يحتاج الى لبس ثوب

2 وقت

في وقت ويستغنى في وقت فعليه كفارة واحدة ما لم  
 ينزل عنه تلك العلة لا بأس بشد الهيماء والمنطقة  
 ولبس الخاتم صبي احرم عنه ابوه جاز وجنبه ما يجب  
 المحرم ولو اصاب شيئا او لبس ثوبا لاشئ عليه بكرة  
 للمحرمة لبس البدرقع لان احرام المرأة في وجهها وذكر  
 الناطق ان المرأة ترضى على وجهها خرقه وتجا في محن  
 وجهها ويحل لها لباس المخيط وكل ما كان من محض  
 الاحرام اذا فعله بعد زفافه شيء من شاة بالمحرم وان  
 صام ثلثة ايام في اتي موضع كان وان شاء طعمه  
 ساكن وان ارتكب محضرات من غير ضرورة تغير  
 فيه الدم **باب في الجماع** اذا جامع المحرم قبل الوقوف بغير  
 في احد الفرجين فسد حجه ويلزم يدي ويغضي في الاحرام  
 وعليه فضاؤه ولو وطئ في مجلس واحد مرتين فعليه  
 كفارة واحدة ولو جامع بعد الوقوف بعرفة فعليه بدنة  
 ولا يفد حجه ولو اتى بهيمة لا يفد وعليه دم ان انزل  
 ولو لمس امرأة بشهوة فامني يفد وكذلك اذا لم  
 يمن على رواية المبسوط واذا طاف طواف الزيارة جنباً



ثم جامع ثم عاد يلزمه دم رجل وامرأة فالحج بجاءهما  
ثم بعد ما يقضيان ليس عليهما ان يفترقا والله اعلم  
**باب في الاحصار** المحرم اذا منع من الوصول الى البيت  
قبل الوقوف بعرفة لمرض او عذر وجاز له التحلل وعليه  
ان يبعث بناة او بدنة او بقيمة ذلك حتى يشترى  
بها بناة ويؤعد من يحل ذلك بيوم بعينه نكحها  
فيه بالجرم ثم يتحلل ولا يتوقت هذا اليوم بيوم آخر ولا  
محصر بعد الوقوف بعرفة وقال ابو يوسف رحمه  
اذا كان بمكة عذو وغالب يمنعه من الطواف لو احصر  
بعد الوقوف بعرفة حتى مضت ايام التشريق فعليه ترك  
الوقوف بمزدلفة دم وبترك الرمي دم ويطوف  
طواف الزياره وعليه تأخير دم وتاخر اخلق دم  
لو احصر الفار عليه دمان لو حج عن غيره فدم الاحصار  
يكون على الامر من سرفت نفقة ولم يقدر على التخي  
حلل التحلل المرأة اذا حرضت من غير جرم فهي بمنزلة  
المحصر بقطع المحصر السلبية اذا حج مديرة **ما في الطواف**  
**والسعي والرمي** اذا طاف طواف الزياره على غير وضوء

وطاف

وطاف للصدر طاف به اثنان او ايام التشريق فعليه دم ولو طاف  
للزياره جنباً وللصدر طاف به افعليه دمان لاشي على المرأة  
بأخيه طواف الزياره لاجل النفس والجيش ويسقط  
عنهما طواف الصدر اذا عاصت او لقت كل  
طواف بعد سعي من سنة الاصطلاح وهو طواف الزياره  
تحت ابط اليمين والقاه على المكب الايسر من طاف  
للزياره جنباً ولم يقد فعليه بدنة وان كان محدثاً  
ولم يقد فعليه بناة ولو طاف للصدر جنباً فعليه دم  
وان كان محدثاً فعليه صدقة ولو طاف وفي ثوبه  
نجاسة اكثر من قدر الدرهم كره ولا شئ عليه ولو طاف  
مكشوف العورة قدر ما لا يجوز مع الصلوة افراه وعليه  
دم اذا طاف للزياره او بالتطوع وقد وجد النجاسة  
يقع عن الصدر رجل طاف لعمرة وسعى على غير وضوء  
ودخل مكة بعبد الطواف والسعي فان اعاد الطواف  
ودون السعي كان عليه دم الا فاقى اذ ايج واتخذ  
مكة وارا قبل ان يجذ النفر الاول وهو يوم بعد يوم  
النحر يومين فيلبس عليه طواف الصدر وان اتخذ



وادرا بعد ذلك لم يسقط عنه رجل رمي في اليوم الثاني  
 من أيام النحر الحجرة الوسطى والعقبة ولم يرم المستركه  
 جاز وكيفية الرقي قد اختلفوا فيها قال بعضهم يضع  
 السبابة على رأس الابهام كعاقد وقيل يضعها  
 على مفصل الابهام وكعاقد العشرة على وسط السبابة  
 كعاقد السبعين **باب الوقوف بعرفة** لو افاض من  
 عرفات قبل الغروب فعليه دم ولو عاد قبل الغروب  
 لم يسقط فيه قولان لو وقف بعرفة في شيء من ليلة  
 النحر جاز من وقف بعرفات يوم عرفة ولم يستمرها  
 عرفات او قرىها نائما او يقظا ولم ينو وليبي في صفة  
 ساعة بعد ساعة اذا التبس على الناس بلال فاجابة  
 ووقفوا بيوم ثم يتبين انه كان يوم النحر كان حجتهم تامة  
 ولو تبين انه يوم التروية لا يجزئهم من ترك الوقوف  
 مزدلفة بعد روض او كان صغيفا فحلف الرقعة فتجمل  
 بليل لا شيء عليه لا يفت الحج الا يفت الوقوف بعرفة  
**باب المتفرقات** اذا اراد ان يحرم وابوه كاهن وكاهنة  
 الاب مستغنيا عن خدمته لا بأس به الحج راكبيا افضل عليه

سلك الحج راكبا افضل عليه الفتي

الفتي

الفتي لو التزم ان يحج ما سبى بلزقه المشي من وطنه  
 وقال في المبسوط ان شاء ركب وامهق دما اذا خرج  
 بالحج ثم مات واوصى بان يحج عنه فانه يحج من وطنه اذا  
 حج مرة فبعد ذلك التصديق افضل من الحج الثانية  
 لا بأس المحرم ان يكس رأسه بيطون انامله ولا بأس بان  
 يكس جسده احدى او لم يدهم لا بأس باخراج الحجر الاول  
 من الحرم بكرة ان يرمى ان كان دابته في الحرم لا بأس  
 باخذ حجارة الحرم واقتناها لغيره وقطع ما جف من  
 شجرة الحرم ولو قطع شجرة هي من جنس ما ينبت بها ان  
 لا بأس به سوء نيت بنفسها او انبت بها ان  
 ولو انبت ان كان في الحرم شجرة فله قطعها محرم صلا  
 الظاهر منزله يوم عرفة وصدع او مع الامام ولم يكن محرما  
 بالحج لم تجزه العصر الا في وقت العصر لو صلى المغرب  
 عسيتة عرفة في الطريق قبل ان يصل الى مزدلفة اعاد  
 نالم بطلع الفجر ولو لم يعد عادت جائرة وكذلك لو صلى  
 العشاء الاخيرة في الطريق بعد دخول وقتها اعاد  
 بمزدلفة فان صلى الفجر قبل الاعادة عادت الى الجواز

سلك الحج مرة فبعد ذلك التصديق افضل من الحج الثانية



مطلب مقدار الحرم من قبل المشرق ستة اميال ومن  
المناعة ميلا

قيل مقدار الحرم من قبل المشرق ستة اميال ومن  
المناعة اثنا عشر ميلا ويقال لثمة اميال  
وهو الاصح ومن اجانب الثالث ثمانية عشر ميلا  
وفي اجانب الرابع اربعة وعشرون ميلا ليحل المني  
وعاء موقت **كتاب النكاح** ابوابه ستة عشر  
وفي الانصاف في النكاح المحارم في نكاح البكر في الاول  
في الاكفاء في الوكالة بالنكاح في النكاح الفاسد  
في المحلوة في المهر في نكاح العبد والامة في الخيارات  
في نكاح اهل الشرك في الكف في الرضا في نفقة  
الزوجات في المتفرقات **باب في انعقاد النكاح**  
النكاح لا ينعقد بشهادة العبيد والسكران الذي  
لا يعقل وبشهادة الملايكة وينعقد بشهادة الايمان  
والاخرسين والمخدودين في القذف وبشهادة ابيها  
اذا زوج ابنته العاقلة البالغة بحضرتها ومع الاب  
شاهدا اخر جاز لو عقد اذ سمع احد الشاهدين الا  
ثم عقد انا بيا فسمع الاخر دون من سمع اول ثم تجز  
النكاح ينعقد بلفظة البيع والتملك والرهبة والنفقة  
اذا

مطلب النكاح لا ينعقد بشهادة العبيد والسكران ولا الملايكة

مطلب وينعقد بشهادة الايمان والاخرسين

من غيبته

من غيبته

اذا اقربا بين يدي اليهود وقالوا ما ذن وشوهم  
لم يكن نكاحا اذا قال لها يحضر من اليهود توزن من سكر  
فقال شدم اذا قال لا فزوجت ابنتك مني كذا  
فقال الاب زوجت لم ينعقد النكاح بخلاف قوله زوج  
ابنتك مني فقال زوجت اذا قال لا فزوجة خوتين  
بوي داري بزي فقال من دادم وقبل للرجل تو يدري  
وراي بزي بدرفت ولم يقل بدرفت جاز اذا قال  
زوجت ابنتي منك كذا فقال قبلت النكاح ولا  
اقبل المهر فليس بشئ ولو قال قبلت النكاح وشكك  
عن المهر وقع النكاح ولو قال قبلت النكاح وشكك  
عن المهر وقع النكاح ولو قالت زوجت نفسي منك  
بالف فقال قبلت النكاح بالفي جاز النكاح ولو قال  
تزوجتك بالف ديارا حر لا نكاح المكره والسكران  
صحيح والمجنون لا **باب في نكاح المحارم** لا يجوز النكاح  
بين بنى ادم واجن وان الماء لا يخلط الحن  
اذا مت امرأة بشهوة مع الاثر لا لا بوجوب حرمة  
المصاهرة والمتس بشهوة لم يشترط انتشار الالة

مطلب النكاح المكره والسكران صحيح والمجنون لا



كذا في الملتقط وذكر بعضهم انه في السباب يستطرد في  
بالاستمارة بالقلب اذا انظر اليه دخل فرج امرأته  
ثبت حرمة المصاهرة والى دبرها ونحو ذلك الا ان  
لا توجب حرمة المصاهرة وكذا اذا نسى شعرة امرأة  
او اجلى صغيرة لا تستمري امرأة دخلت فرج صبي لا يحرم  
منه في قبلها لا يتعلق به التحليل النجس اذا قبل ام امرأته  
او اجنبية يفتى بحرمة ما لم يتبين انه قبل بغير شهوة كجوز  
للمسلم نكاح الكاتبة وكذا الصائبة عند أحمد رحمه  
عنه الا اذا كانت تقبل الكواكب لا يجوز للمسلم نكاح  
المجوسية والوثنية والمرأة اذا جمع بين امرأة ومختارها  
وخالتها او ابنت اجنبها او ابنة اختها لا يجوز له  
**ما في نكاح البكر** كبر قال لها وليها ان فلانا يكره  
اي يخطبك فسكت فزوجها فقالت لا ارضى فالتكاح  
جائز وهذا اذا سمى الزوج عند ما على وجه يقع لها الموقعة  
بذلك ولو قبل فلان بن فلان كفى وان لم يعلم بهي الزوج  
ابنته ابكر فبلغ الحجب اليها من فضولي عدل فسكت  
فيكون رضا وان لم يكن عدلا يستمر ان يكون الحجب  
ولو كان

مطلوب اذا جسد ما لم يفرغ واختها وانها او بنتها او بنت اختها او بنت  
خالتها

ولو كان المحجب رسولاً لا يستمر العدل والعدالة قال الكوفي  
للبركة بلعك خبر التزوج فسكت وقالت ردوت  
فالتقول قولها ولا يستخلف ولو قالت بلغني الحجب فقلت  
فردت قال الزوج لا بل سكت فالتقول قول السكت  
من البكر لا يكون رضا اذا كان المزوج غير الولي كالعبد  
والكافر والاجنبى او كان وليا لكن غيره او لم يملكه كالاخ  
مع اتحاد والتجديع الاب البكر اذا زوجها وليها فبلغ الحجب  
اليها فضحك فتورضا الا اذا كان على وجه الاستمارة  
ولو سكت مع السكوت يكون رضا ومع الصياح لا الزوج  
ابنته من غير كفوف سكت يكون رضا عند أحمد رحمه  
اذا قامت ابكر البينة بعد الرضول بها طوعا انما قد ردت  
هو المختار اذا تزوج ابنة امرأة بمهر الف ومثلها عشرة  
او زوج ابنته بمهر مثلها الف جاز عند حنيفة رضي عنه  
اذا علم انه فعل ذلك حيانة او فسقا **باب في الاولياء**  
لرؤي الارحام ولاية التزوج بعد العصباء الا قريب  
فالا قرب الولي الا قرب اذا غاب غيبة منقطعة او  
سببت الولاية لها بعد اختلافوا في الغيبة قال ابو بكر بن

هذا الخبر لا يكون رضا اذا كان المزوج غير الولي

هذا اختلاف في الغيبة



اذا كان الولي في موضع لا يصل اليه القوافل في السنة  
 المرأة لا ينظر الكفو انما يطب حجي الخبيرة وقيل القفا  
 الاخبار بانقطاع القوافل والمخا للفتوى ان يكون  
 على سيرة ثلثة ايام اذا امتنع الولي تزوج الصغيرة  
 كان للقاضي تزويجها وللاية تزويج المجنونة للابن دون  
 الاب اذا جئت الاب فالابن ان يزوجه عند الكفر المباح  
 رحمهم الله العبد لوزوج وللع لاجوز وكذا الكافر اذا تزوج  
 وللع المسلم او المسلمة العبد المأذون لا يملك تزويج العبد  
 والامة القاضي اذا تزوج الصغيرة من ابنه كان باطلا  
 القاضي اذا تزوج صغيرة لا ولي لها فان جعل ذلك في  
 عمل القاضي جاز والآ فلا اذا اعتق صغيرة ثم زوجها  
 من رجل او تزوجها جاز اذا اقر عليه وليس له الا ان يشأ  
**باب في الاكفاء** العج ليسوا باكفاء العرب والعرب ليسوا  
 باكفاء القريش وقريش يكون كفوا للهاشمي من له  
 ابوان في الاسلام يكون كفولن له عشرة اباؤ في الاسلام  
 ومن له ابوان في الحرية يكون كفومن له عشرة اباؤ في الحرية  
 ولا يكون كفوا اذا لم يجد مورا معجلا ولا نفقة امرأة لها ثم

سئل اذا امتنع الكافر الصغيرة فاما القاضي تزويجها

سئل العبد لوزوج وللع لاجوز وكذا الكافر

الامل

الاصل وابو ما يعتق فالمعتق لا يكون كفولا لهذا المعتق  
 النبطي لا يكون كفوا لهاشمي رجل تزوج اخته الصغيرة من  
 صبي ليس له طاعة المهر وقيل ابوه النكاح وهو غني جاز  
 امرأة تزوجت من غير كفو فلكولي ان يرفع اليها  
 صبي يفسخ وان لم يكن الولي فارحم محرم كالمعتق رجل تزوج  
 ابنة من رجل ذكرانه لا يشرب المسكر فوجد الاب شيئا  
 فكبرت الابنة وقالت لا ارضى واب الابنة لا يشرب كفا  
 وغالب اهل بيته على الصلاح يفرق بينهما مذكورة في القفا  
 احدي الاولياء اذا تزوج ولية من غير كفو رضاما لا ثبت  
 للباقين حق الاعتراض والفسخ والتدعيم **باب في**  
**الوكالة بالنكاح** رجل ارسل رجلا ليخطب له فلانة فتمزجها  
 له جاز سواء كان بمهر مثل او غيب فاحس رجل امر رجلا  
 بان يزوجه امرأة نكاحا فاحسدها فزوجه نكاحا ضحيا  
 لا يجوز رجل قال لاجنيبة اما اريد ان تزوجك فقالت  
 نوبة وان قال حاسم الدين رحمه الله انه يكون اذا  
 وكلت رجلا بان يزوجهها فزوجهها من نفسه لا يجوز ولو وكلت  
 بان تزوجهها من نفسه فقال تزوجك امة الغنم يجوز

سئل رجل ارسل رجلا بان يزوجه امرأة نكاحا فاحسدها فزوجه نكاحا ضحيا



اذا وكلت بان تزوجها من نفسه وهي غائبة فاذا  
 زوجها من نفسه بين يدي الشهود ينبغي ان يذكر اسمها  
 واسم ابائها واسم جدتها وان كانت معتقة رجل يذكر  
 اسمها واسم معتقها واسم اب المعقن اذا قالت منقبة  
 تزوجت نفسي منك ولا يعرفها الشهود فقال تزوجت  
 جاز اذا اذن لعبد بالنكاح فوكل العبد بالتزويج  
 لا يجوز اذا وكل ان يزوجه امرأة فزوجه امرأتين لا يلزم  
 نكاح واحدة منهما الوكيل بالنكاح اذا غلط في اسم ابائها  
 وكانت المرأة حاضرة لم يصح النكاح فتزويج رجل  
 امرأة برضا ما ثم نقض الفسخ في النكاح قبل اعادة الرد  
 لم يصح بخلاف الوكيل اذا تزوجه امرأة بغير رضا زوجها  
 ابو ما ثم نقض الوكيل يجوز **باب في النكاح الفاسد**  
 رجل تزوج امرأة حاملا من السبي لم يجز ولو تزوج حاملا  
 من الزنا جاز ولا بطلا ما حصة يفسع حملها ولو اوى امرأة  
 تزني فتزوجها من ساعته جاز اذا تزوج ام ولد وهي حامل  
 لم يجز لا يجوز نكاح الامة على الحر ولا معها وان كان غيبا  
 سو قوا على رضا ما لا يجوز نكاح الاخت في عرق الاخت

خط الوكيل بالنكاح اذا غلط في اسم ابائها ونحوها المرأة حاضرة

لا يجوز

لا يجوز نكاح الامة في عرق الحره اذا ماتت المنكوبة او  
 ارتدت وكلفت بدرا الحرب فتزوج اختها جاز اذا تزوج  
 بشرط التخليل جاز اذا تزوج امرأة اليعة ابام  
 ونحوها لم يجز اذا قالت هذا ابني من الرضاع ونبت  
 على اقرارها ثم تزوجت به جاز اذا تزوج بجارية ولد  
 جاز وبجارية مكاتبه لا غائب اخيه عدل او عديل او  
 محمدي في قذف قرياب ان امرأته ارتدت لان تزويج  
 اربعة سواها قالوا لا ولا يلج في هذه الزمان ان تزويج  
 بجارية نفسه حتى لو كانت حرة كان الوطى حلالا بحكم  
 النكاح مسلم تزوج نظرتيه صغيرة فبغلت فلم تقف  
 وبنابانت الحر اذا استتري امرأته ليف النكاح فكل  
 العبد المادون اذا استتري امرأته **باب في الخلوة** حال خلوة  
 قائمة مقام الدخول في حق تاكل المهر وجوب العقد  
 دون الرقبة لو كان النكاح فاسدا لا تصح الخلوة اذا  
 كان احدهما مريضا يلحقه بالوفاع ضرر لا يصح الخلوة  
 في تاكل المهر كميله ونقص في حق وجوب العقد خلوت  
 صحيحة وخلوت الرقبة لا تصح في ظاهر الرواية ويجب

خط اذا تزوج امرأة اليعة ابام ونحوها لم يجز

اذا قالت هذا ابني من الرضاع ونبت على اقرارها ثم تزوجت به

خط اذا تزوج بجارية ولد جاز وبجارية مكاتبه لا

خط العبد المادون اذا استتري امرأته ليف النكاح

خط خلوت المريب صحيحة وخلوت الرقبة لا تصح



العدة لو طلقها اذا دخلت على الزوج ولم يعرفها فمكنت  
ساعة وخرج الزوج لا يكون خلوة اذا حملها الى الترتيب  
من غير الطلاق الحادة تكونه خلوة واذا حملها من الطلاق  
الحادة لا اذا خلا بها وهي حائض او هو صائم صوم فرض  
ثم طلقها يجب العدة ولا يكامل المهر منه خلوة وحده علم  
**باب في المهر** اذا تزوج امرأة ولم يستم لها مهر او علم  
ان لا مهر لها صح ولها مهر المثل ومهر المثل بعينه بقاؤه  
اللاب كوالاخت لابل وبنيت لو اذا كانت ثلثا  
في المال والجمال والبكارة والتبابة والعقل والبر  
في بلدها فنظر كم تنزوج فان لم يكن فبارأة موصوفة  
كذلك اذا تزوج على فرس او حمار او بغ أو نحو ذلك  
غير عين جاز ويجب الوسط فان شأ عطى ذلك فمكنتها  
ولو قال تزوجتك على حيوان لم يصح التسمية اذا تزوج  
امرأة على الف ان كانت قبيلة وعلى الفان ان كانت  
جميلة صحت التسمية ان اذا تزوج على ان لا مهر لها ثم  
طلقها قبل الدخول فلها المنة وهي ثلثة اثواب  
وسط درع وحمار وملاة من كسوة مثلها على قريبا

الرجل

الرجل وفقه فان كان مهر مثلها اقل من ذلك  
يجب نصف مهر المثل لا ينقص من خمسة دراهم  
اذا وطئ امرأة بكم نكاح فاسد فلها الاقل من المستمي  
ومن مهر المثل لا مهر اقل من عشرة دراهم فلو تزوج  
على ثوب قيمته ثمانية فلها الثوب ودرهمان صغيرة  
لا يستمتع بها فزوجها ابوها فلا بل ان يطالب بالمهر  
دون النفقة للاب ولانية قبض صداق البكر البالغة  
ما لم تستميه الابنة ولا يستط حصة الابنة امرأة  
زوجت ابنتها الصغيرة وقبضت الصداق ثم ادركت  
الابنة فان لم تكن الام وصية طالبت الزوج بالمهر ثم  
الزوج يرجع على الام وان كانت وصية رجعت البنت  
عليها اذا وطئ جارية وله من ارغلبه مهر واحد ولو وطئ  
جارية وله من ارار والدعى السبعة فعليه لكل وطئ مهر الزوج  
اذا اختلفا في المهر فالقول لها الي مهر مثلها ولو اختلفت  
ورثة الزوج مع ورثة المرأة في اصل التسمية وان كان  
الاختلاف في مقدار المستمي كم كان فالقول لورثة الزوج  
اذا بعث اليه او انة شيئا وقال بعثته مهر او قال بعثته

مطلوب لا قبض صداق ابنة البالغة ولانية

مطلوب اذا وطئ جارية وله من ارغلبه مهر واحد

مطلوب ولو وطئ جارية وله من ارار والدعى السبعة فعليه لكل وطئ مهر الزوج



فالحق قول الزوج الا فيما يكذب الطاهر ولا يصدق  
 في الطعام المطبوخ والحمل المشوي اذا تواضعوا في السر  
 على مهر وتعاقدوا في العلانية على اكثر من ذلك سمعة فان  
 لم يشهد لان العلانية على سمعة يجب المسمى في العقد  
 وان اشهدا على ذلك فان كان المذكور عند العقد من  
 جنس الاول فلها المسمى في السر والا فمهر المثل  
 اذا تزوج على الف على ان لا يخرجها من بلد ما او على  
 ان لا يتزوجها عليها اخوي وان وفي بالسطر فلها المهر  
 المسمى والا فمهر المثل اذا ارتدت المنكوسة او قبلت  
 ابن الزوج او اباه قبل الدخول سقط المهر اذا مات  
 احد الزوجين قبل الدخول الموضوع يجب المهر كماله لان  
 الموت بمنزلة الدخول اذا تزوج امرأة على عبد فاستحق  
 مفعلي الزوج قيمته اذا تزوج ابنته على ان يزوجها الزوج  
 ابنته او اخته فيكون احد العقد من عوضا عن الآخر  
 صح النكاح ويجب لكل واحد من المثل وهذا يسمى  
 نكاح الشفارة اذا قال تزوجتك على هذا الدن من الخ  
 فاذا هو قتل او على هذه المينة فاذا هي زكيت فانها

معد اذا تزوج على الفان لا يخرجها من بلد ما

معد اذا مات الزوجين قبل الدخول كماله لا يكو

واذا اختارت بمبلغ زوجه الف في نفسها خول  
 فهو فرق بغير طلاق ولا مهر لها ان كان قبل  
 وان كان بعد الدخول فلها المسمى اختيار النكاح

في زونة

نكاح اذا تزوجت من المهر المستحاضر وحالة الطلوع ثم لا تقسم

في رواية حذر المثل وفي رواية المثل رالية امرأة الميت  
 اذا وصفت المهر من الميت جاز ولو وصفت حالة الطلوع  
 ثم ماتت لا تقسم اذا تزوج امرأة على الف درهم التي  
 نقد ابلد فكدت وصار النقد غير صالحا كان على الزوج  
 قيمة تلك الدراهم يوم كسبت عليه الفتوى **باب في**  
**تزوج العبد والامة** اذا تزوج عبده او امته من غيرها  
 فانه ينفذ اذا تزوج العبد بغير رضا المولى لا ينفذ بل  
 يتوقف على اجازة المولى طلقها او فارها لم يكن اجازة  
 وكذا لو قال بئسما صنعت ولو قال طلقها تطليقة جعته  
 كان اجازة ولو لم يرد المولى حتى عتق نقذ اذا اذن لعبده  
 بالنكاح فاختار العبد كما حاسبه قبل الاذن جاز تزوجه  
 له المولى بذلك اذا اذن الورثة المكاتب النكاح جاز  
 ولو تزوج المولى مكاتبه امرأة بغير رضاه او تزوج المكاتب  
 بغير اذن السيد لم تجز يملك المكاتب تزويجا باثبه دون  
 عبده لا يملك المضارب ولا الماذون ولا يملك الغيا  
 تزوج العبد والامة يملك الاب واجد تزوج امة الصغير  
 من عبد الصغير ولم يجز استحقان رجل زوج لعبد الماذون

نكاح العبد لا يجرى تزويجا امة الصغيرة من عبد الصغير



المديون امرأة جاز وأما أسوة للفرار في مقدرتها  
 إذا اذن لعبد أن يتزوج أمة أو مدبره أو أم ولد  
 إلا أن على رقبته جاز ولو كانت قرية أو مكاتبته  
 لا أمة تزوجت بغير إذن سيدها على ألف ومهر مثلها  
 مائة ففضل بهائم أحقرها مولا ما جاز النكاح والألف  
 للمولى وإن لم يفضل بها حتى أحقرها فالألف لها  
 أمة بين اثنين زوجها أحد هما لم تجز أمة الغائب  
 لو احتاجت إلى النفقة ليس للقاضي أن يزوجه  
 أفنى ظهير الدين المرعبي رحمه الله لو تزوج أمة عن  
 لامر عليه **باب في الخيارات** إذا كان بالزوج خيون  
 أو جرام أو برص فليس للمرأة خيار وكذا لو كان بها ذلك  
 أو قرن أو رقيق لا خيار للزوج إذا وقعت إلى القاضي أنها  
 وجدت زوجها عينا وأقر الزوج بذلك القاضي يؤجل  
 سنة حرية وهي تنقص من السنة الستمية بأحد عشر  
 يوما فإذا وصل في السنة والآفاق القاضي بينهما إذا  
 المرأة ذلك والفرقة تطليقة بآيته ولو فرض العيدين  
 في السنة التي أجل فيها فانه يؤجل من السنة الأخيرة  
 عليه

مستند

مطالبة القاضي لو احتاجت إلى النفقة للمساكين  
 قال أبو يوسف أربعة أشياء خلف القاضي  
 قال أبو يوسف في المدعى أحد عشر  
 خيرا قبل أن ينفق بمخلف بآية البكر  
 إذا طلب الحكم بالنفقة في الشراء وإنما البكر  
 الشفعة حين علمت الشفعة التفرقة بلغت  
 إذا بلغت وطلبت المهر التفرقة بلغت  
 بخلفها لقد اخترت الفقرة فيه  
 وإن لم يدعه الزوج وثالثها الشفعة  
 لو أراد ردك بعيب بخلفه أنه لم يرض  
 به ولا أعرضه على أبيه منذ رآه  
 وبها المرأة لو سألها القاضي فيمال زوجها  
 الغلب بخلفها ما أعطاك نفقتك حين فرج ويجوز بعد سنة النفقة  
 منهم عندهم وفاقا حاتم التهامي

وعليه التقدي لو كان الزوج صغيرا فوجده عتيقا  
 فانه يستأنه حتى يبلغ ثم يؤجل سنة إذا قامت المرأة  
 مع العتيق بعد الاجل مطاوعة له في المقام لم يكن ضا  
 عندا بخليفة رضي عنه وهو المختيار ولو رفعت الأثر  
 إلى القاضي بعد تمام السنة وخبرها القاضي فان قامت  
 عن مجلسها قبل أن يختار فلا خيار لها العتيق إذا  
 تزوج امرأة وهي تعلم كماله لا خيار لها القاضي إذا  
 زوج الصغيرة ثم كبرت لها خيار الأدر كالأرواة  
 عمنها بخليفة رضي عنه بخبر الأب واجد من الأوثان  
 إذا زوج الصغيرة أو الصغيرة فلها خيار فإن أدركا  
 ولم يعلم أن لهما خيارا يبطل خيارهما الفقرة بخيار  
 البلوغ الثابت للرجل تسقط كل المهر خيار الأدر ك  
 يبطل بالسكوت إن كانت بكرا وإن كانت ثيبا  
 لا يبطل بالقيام عن المجلس وخيار المخيرة يبطل بالقيام  
 عن المجلس للمعتقة خيار العتق إذا كانت بالغة  
 سواء كانت تحت عبد أو تحت حر فإن لم تعلم بالخيار  
 كانت معذورة مكاتبته تزوجت بأذن مولاهما وهي

مطالبة القاضي إذا تزوج الصغيرة ثم كبرت لها خيار الأدر ك  
 مطالبة الأدر ك إذا تزوج الصغيرة الصغيرة فلها خيار الأدر ك  
 مطالبة الفقرة بخيار البلوغ الثابت للرجل تسقط كل المهر  
 مطالبة الأدر ك بسقط المهر كالمختار أو كالمختار



نكاح الزوجه من زوجها كالمهر على الزوج فانها لا تزوج

نكاح الزوجه من زوجها كالمهر على الزوج فانها لا تزوج

صغيرة فعتقت وهي بالغة لها الخيار اذا اهلكت و  
 زوجها كالمهر على الزوج فان اهلكت و  
 ذلك طلاقا واذا اهلكت الزوج وتحتة جوسنة عضل لا اهلكت  
 فان ابت فروق النكاح بينهما وكان ذلك في نكاح واحد اعلم  
**ما في نكاح اهل الشك** حرته تزوج حرة على  
 لامر لها فلا شيء لها ذمتي تزوج ذميمة في عتق من زوج  
 وذلك في دينهم جائز واذا تزوج لها حرم فانه يخل بينهما  
 الذمى اذا تزوج بغير شهود وذلك في دينهم جائز  
 ذمى تزوج على امر او خيرة نكح اسما او احد بهما فان كان  
 بعد القبض فلهما المقبوض وان كان قبل القبض ان كان  
 باعيا منهما فليس لهما الا ذلك وان كان بواحدة  
 في الحرة القيمة وفي كنفه من المثل اذا ارتدت المرأة بغير  
 النكاح وتجبر على ان تزوج نفسها من الزوج للاول  
 سدا للباب الا ترداد اذا ارتدت الزوجان معا  
 معا او جهلا التراجع فلهما على نكاحهما اذا سبى الزوج  
 معا و اسما معا فلهما على نكاحهما حرته لاربع نسوة  
 سبى وسبى من موهبة نكاح حق فان سبى من

شأن

ونكاح الكفار فاما بينهم جاز كلف ما كان خلافا لثابت  
 في ما والعهدة في النكاح اوجع بين جاز في دينهم  
 اذمة من محارمة اذمة بين احدين ولا يفرق القاضي بينهم اذا علم  
 في عقد واحد او يجمع بين ذلك جاز في دينهم  
 فانه يخل بينهما وعن ابن ابي يوسف انه يفرق بين الزوجين لا يفرق  
 في طلاق الزوجة ولا يفرق بين الزوجين ولا يفرق بين الزوجين  
 اليه فرق بينهم بالاطلاق والذمة اذا كانت في عتق  
 لا يجوز تزويجها و حاول العتق وان كان المعسر وحالا لها

شأن لم يفد كاحهما وفسد نكاح اللتين بقيتا في  
 دار الحرب **ما في القسم** اذا كانت لرجل زوجة  
 حرة ان عليه ان يعدل بينهما في القسم في المأكول والملبوس  
 واذا كان عند احد بهما بيلة يكون عند الاخرى مثلها ولا  
 فضل للمدة على القديمة وان كانت احد بهما سلمة  
 والاخرى كتابية فذلك ولو كانت احد بهما موهبة والاخرى  
 امه يستوى بينهما في المأكول والملبوس ولكن يكن  
 ويبيت عند الحرة ليلتين وعند الامة ليلة ولو وطئ احد  
 اكثر من الاخرى فلا بأس بليس على الرجل ان يجامعها  
 في قسمها ولو وهبت احدى المراتين قسمها لصاحبها  
 جاز ولها ان ترجع عن ذلك متى شئت ولا ان يباشر  
 ببعض سائده دون بعض والاولى ان يقع بينهما  
 تطيبا لقلوبهن واذا قدم من سفر لبس لاخرى اطلب  
 من الزوج ان يسكن عنده ما مثل ما كان عند التي سافر  
 بها اذا كانت له امرأة واراد ان يتزوج اخرى وجب  
 ان لا يعدل بينهما لاسعة ذلك وان كان لا يحب  
 وسعة ذلك والامتناع اولى وبوجوب ترك اذ حال الغم



عليها اذا اقام عند احدى ارايته شهر ليس للثانية  
ان تطالبه ان يقيم عند صاحبه شهر لكن سوى بينهما في  
المستقبل ويعذر بما صنع **في الرضاع** من الرضا  
ثلاثون شهرا والرضاع بعد ذلك لا يوجب الحرمة جارية  
فقطعت وهي بنت سنتين وقد استغنت بالطعام  
ثم ارضعت يثبت الرضاع هو المأكل لا ينبغي ان يرضع  
الولد بعد ثلاثين شهرا ثم اخيه من الرضاع لا يحرم وكذا  
اخت ابنة من الرضاع ولا يجوز احواة ابية من الرضاع  
ولا احواة ابنة من الرضاع اذا ارضعت جبهة تحرم هذه  
الجبينة على زوجها وعلى ابائه واولاده وعلى المصنعة  
واولاده الاصل اقربا المصنعة واقربا زوجها اقربا  
الرضيع واقربا الرضيع ليسوا باقربا للمصنعة كل صبي احتجما  
على ندي واحد لم يجز لاحدهما ان يتزوج بالآخرى اذا  
تزوجت اخت اخيه من الرضاع حاز لا يتزوج الرضيع  
اخت روج المصنعة لانها عمة بكر نزل لها بالي فاصف  
صبي يثبت الرضاع له البينة يتعلق به حكم الرضاع  
لو نزل للرجل لبن لا يتعلق بشربة التجم ولو ارضعت

الصبي

خطا اذا تزوج اخيه من الرضاع جاز

خطا يكره ارضعت صبي يثبت الرضاع

خطا لبن البينة يتعلق به حكم الرضاع

الصبي بلبن امرأة او صبي لبنها في اذنه لا يثبت  
الرضاع اذا اخلط اللبن بالماء واللبن غالب  
يتعلق التحريم ولو اخلط بالطعام واللبن غالب  
لا يتعلق بالكله الرضاع خلا فالرهما لو اخلط اللبن  
بلبن شاة لا يتعلق بشربة الحرمة لو اخلط لبن  
المرايين واحد هما اكثر يتعلق التحريم بالكثيرهما عند  
يوسف رحمه وعنده محمد رحمه منها طيبية ارضعت  
اهل القوية ولا يدرى من ارضعتها من لبن فتر  
رجل من اهل تلك القوية فهو في سوت من المقام معها  
والواجب على النسا ان لا يرضعن كل صبي غير  
صروف فان فعلن فليحفظن او ليكن لبن احواة حلت  
حلت ثديها في فم رضيع ولا يدرى اذخل اللبن في حلقه  
ام لا يحرم السكاح لان في المانع شك اذا اكلوا احواته  
ولها منه لبن فتزوجت رجلا فارضعت صبي  
فمنه من الزوج الاول في الرضاع فان جعلت لبن  
فالابن الاول حتى تدا ثلثا في عند المخنفه رضي عنه  
لا يقبل في الرضاع الا شهادة رجلين او رجل واحد

خطا الواجب على النساء ان لا يرضعن كل صبي



لو شهدت امرأة بانها ارضعتها لاجرم النكاح ولو كان  
بعد النكاح فان وقع في قلب الزوج انها صادقة والا  
ان يطلقها وينزع نصف صدقها ان كان قبل الدخول  
ويستحب لها ان لا تأخذ ولو كان بعد الدخول يعطى  
تمام مهرها والا ولي ان لا تأخذ الا بقدر مهرها ولو قلنا  
فد النكاح وعليه مهر المثل ان دخل بها وان صدقها  
دون المرأة حرمت عليه وان صدقها دون الزوج  
ففي احواله ولها ان تختلف الزوج انها ليست اخيه  
من الرضاع فان كل فرق بينهما رجل له احران  
فارضعت الكبيرة الصغيرة حرمتا عليه ولا شيء لمكبيرة  
من المهر ان لم يدخل بها وللصغيرة نصف المهر ويرجع  
عليها بذلك ان تعدت الفاد دون اقامته بحسبه  
والله اعلم **باب في نفقة الزوج** النفقة على الزوج  
بقدر ريسار الزوج واعاير ودكر اخصاف انه  
يعتبر حالها حتى قال لو كان الزوج مفرطاً في الغنى  
والمرأة في الفقر او على العكس يقضى عليه بنفقة ولو  
اذا اختلف الزوجان في ريسار الزوج فالقول

الزوج

عجيبه

ويؤم النفقة للصغير لغرض الفاق  
والا ذل لا يستدانه درهم

الزوج وعليه نفقة المعسر من فلو اخصه رجلان انه  
موسر يقبل ولا يستط لفظه الشهادة اذا كان الرجل  
فقير يفرض عليه من الكسوة ادنى ما يصلحها للصيف  
والشتاء بالمعروف ولو عجلت تحريق كسوة فلا كسوة  
حتى يتم سنة اشهر ولو لبست لباساً معقداً ولم تحرق  
فليس لها كسوة اخرى حتى تحرق ولو لبست ثوباً اخر  
فلا كسوة لها حتى تحرق مثل ذلك الثوب في المدعى على الزوج  
الوسط اجمال ارفع مما على الفقير وعلى الغني ارفع من  
ذلك ويفرض على الزوج نفقة خادمها وان كانت  
من بنات الاشراف يفرض عليه نفقة خادمها <sup>النفقة</sup>  
المملوكة الامة لا يستحق نفقة الخادم المرأة اذا كانت  
محبوسة لحق الغير او ناشرة او صغيرة لا تطيق اجماع لا  
النفقة ولو كانت بنت تسع سنين تجب النفقة  
الامة والمدة بربع وام الولد لا نفقة لها الا اذا ابوانا  
المولى يسقه بيتاً وضمتها اليه وقطعها عن خدمته  
لو كان الزوج صغيراً او كانت هي في بيت الاب  
او كان الزوج مريضاً لا يطيق اجماع او بهارت

مطلوبه نفقة كسوة فلا كسوة لها حتى يتم سنة

عجيبه

يفرض على الزوج نفقة خادمها

مطلوبه نفقة كسوة فلا كسوة لها حتى يتم سنة

مطلوبه نفقة كسوة فلا كسوة لها حتى يتم سنة



او قرن فلها النفقة اذا تزوج امته من عبده فنفقتهما  
عليه رقة العبد تابع في نفقة الزوجة الا ان يقضى  
عنه المولى المكاتب والمذنب وام الولد يسعون فيما يجب  
عليهم ذكر في الفكاوي انه يجب على الابن نفقة زوجته  
ابيه المعسر يعني واصدق دون الثانية والثالثة وذكر  
في ادب القائل انه يجب نفقة زوجته لكن ينظر ان كان  
للأب حاجة الى من يخدمه يجب ان ينفق الابن  
على الخادم من اتي حادهم كان لا يجب على الاب نفقة  
زوجه الابن رجل له عمامة وصدق لا يجبر على سعيها في  
امارة قالت لو زوجها انت برئ من نفقتي ما دمت  
امراتك وان لم يرض القاضى بالنفقة فالاباء كل  
وان فرض لها القاضى كل شهر نفقة عشرة دراهم صح الا  
من نفقة الشهر الاول دون ما سوى ما ولو قالت  
للقاضى ان زوجي يريد ان يغيب ولا يخلف النفقة  
وارادت ان تأخذ لها كفيلا بالنفقة فانه يأخذ لها  
كفيلا بنفقة شهر وعليه الفدية اذا كفل بنفقة امرأة  
ان كل شهر يؤخذ بنفقة شهر لا غير نفقة المرأة

وكسوتها

من طهر على الاب نفقة زوجه المعسر لا على الاب نفقة زوجته

من طهر صل له عمامة وصدق لا يجبر سعيها في النفقة

من طهر اذا ارادت ان تأخذ لها كفيلا بالنفقة فانه لا يملكها كفيلا بنفقة

من طهر اذا كفل بنفقة امرأة ان كل شهر يؤخذ بنفقة شهر لا غير

وكسوتها لا يصير ديناً الا بقضاء او تراض اذا كان الزوج  
غائباً وليس له مال حاضر فالقاضي لا يأمره بالاستدانة  
فان كان حاضر او هو معسر يأمرها بالاستدانة على  
الزوج ان علم بالنكاح ولو اقامت البينة على النكاح  
لا تقبل لامرأة الغائب ان ترفع الامر الى القاضي  
يامر عبد الغائب ان ينفق عليها من كسبه العجز على  
الاتفاق لا يوجب حق المطالبة بالتفريق اذا فرق  
القاضي سبب العجز على النفقة وله عقار واملاك  
ومتاع حاضر جاز لانها ليست من جنس النفقة اذا فرق  
عليه نفقة الزوجة فجعلها ثم سرق لا يجبر ثانياً بخلاف  
نفقة المحرم اذا مات الزوج بعد ما فرضت عليه نفقة  
قبل الاداء لا يؤخذ من تركته لا يجب النفقة في غيبها  
من نكاح فاسد **باب** **نيل المتفرقة** التصحيح الخطئة  
في عرق الغير مكروه ولا بأس بالتوفيق اذا كانت المرأة  
ممن تخدم فغلبها الخبز والطبخ مذكور في الفكاوي للزوج  
ان يضرب امرأته على اربع حصان ما هو في موضع الاربع  
احداً على ترك الزينة لزوجها والثانية على ترك الاجابة

نفسه

من طهر نفقة المرأة وكسوتها لا يملكها الا بقضاء او تراض

من طهر غلبت الزوج على امرها فالتفت الى امرها بالاستدانة

من طهر لا يملك امرأته ان ينفق من كسبه عجزه

من طهر اذا فرضت عليه نفقة الزوجة فجعلها ثم سرق لا يجبر ثانياً

من طهر لا يجب النفقة في غيبها فاسد

من طهر للزوج ان يضرب امرأته على اربع حصان







لم يطاء الامة ان يطا المنكوة ولا علم **كتاب الطلاق**  
 ابوابه ودون في الطلاق الستى في ايقاع الطلاق  
 في البائين والرجعي في عود الطلاق فيمن وقع عليها الطلاق  
 في التوكيل والتفويض في التعليق والاضافة في الطلاق  
 المسمم في طلاق المريض في الرقعة في الخلع في الابداء  
 في الظهار في اللعان في العقد في النسب في خصانته  
 في نفقة العقد في اختلاف الزوجين في المتفرقات  
**باب الطلاق الستى السنة** في الطلاق من حيث  
 ان يطلق التي خلا بها او دخل بها او دخل بها واحدة  
 فان احب ان يثنى تركها حتى تحيض وتطهر ثم يطلقها  
 اخرى فان اراد ان يثنت فعل بهذا السنة من حيث  
 الوجهين حسن او حسن فالاحسن ان لا يزيد على  
 واحدة حتى تنقضي العقد واحسن ان يطلقها ثلثا  
 في كل طهر واحدة وان كانت صغيرة او كبيرة او حائلا  
 يطلقها واحدة في شهر ثم تطليقة اخرى في شهر ثم تطليقة  
 اخرى في شهر هكذا قال المذخول بها وهي ممن تحيض  
 انت طالق ثلثا السنة ولا نيته له في طالق غير طهر

تطليقة

تطليقة وان نوى ان يقع اثنتان اباحة صحت  
 نيته لو قال لها وهي حائض انت طالق السنة لم يطلق  
 حتى تطهر لو قال لها انت طالق تطليقة سنة او  
 عدلته في طالق الحال لو قال اعد الطلاق لم يطلق حتى  
 تطهر اذا طلقها في طهر لاجماع فيه ثم رجعها واراوان  
 يطلقها السنة لذلك اسأل الثلث والتشبين مكره  
 والطلاق البائين على رواية الامل مكره وعلى روايته  
 ربادات لا وجه اعلم **في ايقاع الطلاق** او قال  
 انت طالق او لا فانها لا تطلق اذا قال تراها طلاق  
 باقى لا يقع شئ به فتنى السيد الامام ابو القاسم رحمه  
 العامي اذا قال تراها طالق او قال تراها طلاق  
 او قال طلاق او قال طلاق قال الغفسي يقع الا ان  
 يشهد قبل ذلك لو قال طلقك الله او قال طلاقك  
 على واجب يقع بخلاف قوله لازم اذا قال كلاما اخر  
 وهي طالق فترجها وطلعت ثم تزوجها لم تطلق بخلاف  
 ما اذا كانت اليدين معقودة بكلمة طلاق او قال وسب  
 لك الطلاق وطلعت اذا قال طلاق نذمت المرأة

منطوقه اسأل الثلث والتشبين مكره



في حالة فداكرة الطلاق يقع بلا نية وفي غير هذه الحالة  
 يستط النية لو قال انت مطلقة بجرم الطام لم تطلق  
 بلا نية لو قال عفوت كردم وبجدايت خشم تا ويا الطلاق  
 اذا اوجب امراته من ان فانوى الطلاق وقع  
 ولو قال لها مرا جيزي بناسي وكتر هذا القول او قال  
 لم يكن بيننا كاخ ونوى الطلاق لا يقع ولو قال لا كاخ  
 بيني وبينك تا ويا للطلاق يقع لو قال ارجع طرف عليك  
 مفقودة لم يقع شئ ما لم يقل ضدى اى طرفى شئت لو قال  
 اطلاق ده فقال دادك الحار لا يقع وان نوى لو قال  
 واده كبير والكرد كبير او كفته كبير يقع ان نوى ومنهم  
 من لم يستط النية لو قال انا بى من كاخك فانه  
 يقع لو قال انت شئ ثلثا ان نوى الطلاق وقع ولا  
 يصدق على ترك النية عند فداكرة الطلاق ولو قال  
 لها يدك طالق او رجلك او ظهرك او دبرك لا يقع  
 بخلاف قوله رأسك او فركك لو قال انت طالق  
 بكسر اللام لم تطلق بلا نية لو قال انت طالق بكسبه  
 او في علمه تطلق ولو قال في مسبهه لا لو قال لها

انما منك

انما منك طالق ونوى الطلاق لم يقع بخلاف قوله انما منك  
 باين او عليك حرام ولو قال لها وهى حامل ان كان  
 ما فى حملك هذا علما فانك طالق واحد وان كانت  
 جارية فانك طالق شتى فولدت علما ما وجارية لم  
 يقع شئ وهى مسئلة عجيبه في قوله حلال الله الامس حرام  
 لا يستط النية في زمانا قاله طهير الدين الرغيباني  
 رحمه رجل قال زينب طالق وله امرأة تسمى زينب  
 طلق رجل قال يا عمره فاجابته امراته الاخرى شئ  
 زينب فقال انت طالق طلق المجنبه قالت انك  
 زوجت على امرأة فقال كل امرأة لي طالق طلق  
 المجنبه قالت من برتوسه طلاقه ام فقال توجهه  
 طلاقه وجهه هذا طلاقه لم يطلق لو قال ابن زل امراتك  
 بيه طلاق قال ابو نصر الدبوسي رحمه لا يقع وقال  
 ابو بكر العياضى رحمه تطلق ان نوى الطلاق وقال  
 ابو بكر الرستغفنى رحمه طلق اذا قال لامرأته براء  
 اخا حرام الدين رحمه انها تطلق البابين لا يلقى  
 البابين الا على وجه البعاد بيان اذا قال لها اذ فقلت

مسئلة عجيبه

قال رجل لفل بنفس رجل الى ثلثة ايام  
 ذكر في الاصل انه يصير كفيلا بعد الايام الثلثة  
 وجعل منزله ما لو قال لامرأته انت طالق  
 الى ثلثة ايام قال الطلاق يقع بعد ثلثة ايام  
 وعنه ابو يوسف انه يصير كفيلا في الحال وفي الطلاق  
 يقع الطلاق في الحال كما ذكره ابو سنان  
 في باب الكفالة  
 صح

سطح الباس على الباس الا على وجه البعاد



فانت باين طالق غم ابانها غم فعلت ذلك فانها طالق  
 اخرى طلاق المكره وان كان من البنية والثلث  
 واقع ولو سكر من المذرو والنفق اولين الركنه وطلق  
 لا وكذا اذا سرب دواء وقبح عقله لو اكره على سرب  
 المحرم فربه وسكر وطلق ذكر في العيون ان يقع وا  
 ابو الليث رحمه الله لا يقع اذا طلق في حالة البصيرة  
 والعته واجاز بعد البلوغ والعقل لا يقع قاله في  
 ارق الماء على راسي فانه استلكني من البصيرة وقل  
 اصباً شراً هيا اعدى اعدى انت طالق ثلثا فقال  
 الزوج ذلك طلقت في القضا والديانة اعلم وان علم  
 لا تطلق بينه وبين الله **باب في الرجوع اليها** قاله في  
 طلق ابنتا فقال دست بازداشتم ناويا للطلاق  
 باينا ولو قال بهشتم او كرهه او باي كرهه  
 وقع بلائيه ويكون رجوعا قاله الامام الحيد رحمه الله  
 قوله كرهه باين عليا وفي قوله باي كرهه كرهه  
 لو نوى البينونة صححت نيته قاله صاحب الدين رحمه  
 ولو قال انت طالق او طلقك ونوى البينونة لا يقع

مسند غريب

ويكون

ويكون رجوعا لو قال من ترار ما كره لا اطلق الا بالنية  
 واذا نوى كان باينا قاله شمس الابنية المغيث رحمه  
 ان هذا فارسية بخلاف قوله خلت سبيلك لو قال  
 بيك طلاق دست بازداشتم وقع رجوعا بخلاف  
 قوله دست بازداشتم اذا شبه الطلاق بشئ وقع  
 باينا اي شئ كان المشبه به لو قال انت طالق من  
 ما هنا الى اثم ام كان رجوعا اذا قال لها اعدى يكون  
 الطلاق باينا لو قال لها طلقني نفسك فقالت انت  
 نفسي وقع رجوعا ولو قال للمباعدة انت طالق باين  
 وقع صريح الطلاق قبل الدخول يكون باينا وبعد الدخول  
 يكون رجوعا اذا كان بلا مال اذا قال انت طالق  
 الطلاق ونوى واحدة او لم ينو شيئا وقع رجوعا عند  
 يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله وقع باينا **باب في عد**  
**الطلاق** الطلاق معتبر بالنسبة ان لو كانت تحت  
 امه فانها بتين الشنئين ولو كان على العكس ملك  
 عليها ثلث تطليقات لو قال ثلثا خبك بازداشتم  
 لا يقع الا واحدة اذا قال انت طالق طلاقا ونوى ثلثا

مسند ولو قال للمباعدة طالق باين وقع

صريح الطلاق قبل الدخول يكون باينا وبعد الدخول رجوعا



صحبت بينه ولو نوى الشنئين لا الا اذا كانت اخراته  
 امة لو قال انت طالق كل تطبيقه طلقته ثلثا لو قال  
 كل التطبيقه طلقته وصرح لو قال انت طالق وصرح  
 في شنئين ونوى الضرب والحبس لم يقع الا و  
 لو قال انت طالق ملا البيت او ملا الدنيا فهي وصرح  
 الا اذا نوى الثلث لو قال انت طالق اقبل المطلق  
 ونوى الثلث يقع الثالث لو قال ترا طلاق ونوى  
 ثلثا وقع ثلثا ولو قال انت طالق كالف فهي وصرح  
 الا اذا نوى الثالث ولو قال كالجحيم فان اراد التشبيه  
 من حيث الاصله كان جعياً وان نوى التشبيه  
 من حيث العدد وقع ثلثا ولو قال انت طالق وصرح  
 لابل شنئين طلقته ثلثا ولو قال كنت طلقك اس  
 لابل شنئين يقع شنئين لو قال انت طالق وسكت  
 لا تقطع النفس ثم قال ثلثا وقع ثلثا ولو قال انت  
 طالق فقبل كم فقال ثلثا وقع ثلثا اذا قالت طلاق ده  
 فقال دادم وقع ثلثا لو قالت انت طالق مع كل  
 يوم تطبيقه تطبيقه وقع ثلثا لو قال انت طالق كل يوم  
 طلقته

سقط لو قال انت طالق من الدنيا فهي وصرح

طلقته



اذا قال كل امرأة املكها فني طالق ان فعلت كذا فمذا على  
من يملكها يوم حلف اذا قال مهر زني كره او بود و باشد  
فني طالق ان لم ينو شيئا يقع من تنزهها دون التي في ملكه  
للمحال وان نوى الاحالية وما يشترج في المستقبل فهو على  
مانوى وان نوى الاحالية غير ما يشترجها وقع عليها با  
حرام الدين رحمه رجل قيل له هل لك امرأة غيره  
فقال كل امرأة لي فني طالق لم تطلق هذه لوقال اخر ان  
توزن فوهم او قال مرارن باشد او قال اگر ندرين جها  
زن باشد فني طالق فتزوج امرأة ثم امرأة لم تطلق الثانية  
لوقال لهما ان دخلت فني طالق فدخلت وقع عليها  
وعلى غيرها لوقال ان تزوجت امرأة كان لها زوج فها  
طالق فابان امراته ثم تزوجها لم تطلق لوقال س اهل البيت  
طالق او قال س اهل بيت طالق و هو اهل بيت لم تطلق  
امرأة عند ابي يوسف رحمه خلافا لمحمد رحمه رجل له اربع  
نسوة فقال حلال الله على حرام يقع على كل واحدة تطليقة كذا  
ذكر عن ابي بكر الفضل رحمه وذكر السيد الامام ابو القاسم  
رحمه عن بعضهم انه يقع على اوصدة منهن غير عین

منه لوقال س اهل البيت طالق

قوله

قوله مهر چه وي بزنه كذا او قال مهر كذا زن كره بزنه كذا  
تقع اوصدة **باب في التوكيل والتفويض** لوقال طلقها  
بين يدي فلان فطلقها لابين يدي فلان وقع وكله  
بان يطلقها لنفسه السنة فقال انت طالق لنفسه السنة  
وهي في الحال محل الطلاق السني طلقت اوصدة و لا يوقع  
في الظهر الثاني والثالث شيئا لانه لم يفوض اليه التفويض  
والاضافة وكله بان يطلقها بعد اطلاقها بغير تصريح الوكيل  
بالطلاق ليس له ان يوكل غيره احد وكيلى الطلاق ينفرد  
بالطلاق الا اذا كان توكيلا بالجمع او بالطلاق صحيح المال  
اذا وكل صيا عاقلا او عبدا بالطلاق صح وكله بان يطلقها  
تطبيقا بالف ثم ابانها الزوج ثم طلقها الوكيل لا يقع وكل  
رجلا بان يطلق امراته ثم ابانها ثم طلق الوكيل في العقد  
وقع بخلاف ما اذا تزوجها بعد العقد ثم طلق الوكيل  
رجل جعل امراته بيده فطلقت نفسها وهي لا يعلم  
ان الامر بيدها لا تطلق لوقال طلق نفسك اوصدة فطلقت  
نفسها ثلثا لا يقع رجل جعل امراته بيدها فقالت  
بالفارسية دست باز داشتم ولم يقل خويشتن را

منه الوكيل الطلاق ليس له ان يوكل غيره

منه وكله بان يطلقها بالف ثم ابانها



فانها لا تبين لو قال لها شيئا من الطلاق صح التفسير  
بجدا في قوله اريد الطلاق لو قال انت طالق كيف  
سئلت طلقت للحال ولو قال حيث نسيت واين نسيت  
لم تطلق حتى تشأ وان قامت عن مجلسها قبل ان  
تداسية لها لو قال لها اختياري وكانت قائمة ففعلت  
او فاعده فالتكاثرت او قالت ادعوا بي استشير ففعلت  
خيارها ولو كانت فاعده فقامت فخرج الامر من يد  
لو قال لو قيل بالطلاق يصح ولو غلبها بعد التفسير لو قال  
لا جنبى طلقها ان نسيت ثم غلبها لا يصح والله اعلم **ما في**  
**التعليق والاضافة** لو قال انت طالق واراد ان يقول  
ان فعلت كذا فخذ انت فمعه ثم حل عنه فقال موصلا  
ان فعلت كذا لم تطلق ما لم يوجد ذلك كما لو اذن العطاء  
لو قال انت طالق ان نسيت او قال ان او قال بالعائنة  
او لم يقع اذا علق الطلاق بشرط وحافت في لفظة  
التعليق او حافت في لفظة الاستثناء بحيث لا يسمع  
ولكنه بين الحروف قبل يصح وبه اخذ السيد الامام <sup>القسيم</sup>  
رحمته وقال حسام الدين رحمه الله لا يصح والمخار لو قال انت

طالق

طالق ثلثا ثلثا ان نسيت طلقت اذا طلق وادعوا شيئا  
فالتعليق له لو قال وانه طالق كما لو كان قد قال  
التعليق بقوله لا يقع قالت لروها اي قرطبان فقال  
ان كنت قرطبان فانت طالق فان كان في حالة الغضب  
تطلق لان هذا على المراجعة يعني خشم رائد ان ولو كان  
في غير حالة الغضب اي نوى المراجعة حمل عليها وان  
نوى التعليق فان كان عالما بنحو امرته راضيا به  
فيما يحل بينها وبين العدم والتسليم الكبير تطلق والا فلا  
قال ان اعطيتني الف درهم فانت طالق فانه يقتصر  
على الاعطاء في المجلس بخلاف ما اذا قال اذا اعطيتني  
قال انت طالق ان لم يربط بزمان طلاقك اليوم  
فلان لا يشاء لا تطلق وله ان يتأخر بعد ذلك ما دام  
اليوم قال انت طالق غدا وبعد غدا طلقت غدا ولو قال  
انت طالق غدا او بعد غدا وقع بعد غدا قال انت طالق  
اذا حضرت نصف حصته لم تطلق حتى تظهر كونه  
حي كجامع لو قال انت طالق الى سنة طلقت بعد سنة  
او قال انت طالق الا واصد غدا فانه يقع سنتين



هذا أو قال أنت طالق تطليقة لا يقع عليك الاخذ  
 طلقته لئلا رجل قبل ان امرتك زنت فقال هي  
 طالق ثلثا ان فعلت فالقول اليها لم تفعل ان لم تجاز  
**باب في الطلاق المبهم** قال ان فعلت كذا فامرأة طالق  
 وله امرأتان فالسعيان اليه لو قال احدكمن طالق ولم  
 يكن له نية طلق واحدة وكبير على البينة قال لا امرأته  
 احدكما طالق ثم وطئ احدهما تعينت الاخرى لطلقة  
 قال امرأتى طالق او عهدي تحرم مات قبل البيان العيب  
 وسوى نصف قيمته وبطل الطلاق اذا طلق واحدة  
 من نساءه الاربع حيا واستشهدت المطلقة فانه  
 لا جمل وطئهن بالتحرى واحيلة ان يتزوجهن ان كان  
 الطلاق باينا وراجعت ان كان رجعا فلو كان  
 الطلاق ثلثا تطلق كل واحدة تطليقة وعدهن  
 حتى تنقضي عدتهن ثم يتزوجهن واحدة بعد واحدة  
 فانه يجوز الثلث وتنفق الاربعة للطلاق **باب في**  
**طلاق المريض** مرض الموت ما الغالب من الهلاك  
 اذا طلق في المرض ومات منه ورثته ان كانت العدة

رجل

رجل محصور او في صف القتال او ترك في رهن سبعة  
 او نحوها لا طلق قودا او رجم طلق امرأته لم يكن فارحة  
 لا برت امرأته وان بازر رجلا او قدم لتفصل فطلق كما  
 فارحته لو قتل في ذلك الوجه وهي في العدة ورثته  
 قالت لزوجها المريض طلقني وطلقها ثلثا كانه فارا  
 ولو طلقها واحدة لا مريض علق الطلاق بفعلها الذي  
 لا بد لها منه كالصلاة والفدية وكلام الوالدين واستيفاء  
 الدين كان فارا المسكول او المقعد او الرمن اذا  
 تطاول العهد وصار رجال لا يخاف منه الموت خرج من  
 ان يكون مريضا مرض الموت مريض قال كنت طلقك  
 في الفتنة وانقضت عدتك وصدقتك ثم اقر لها  
 بدين واوصى بوصيته فلها الاول من ذلك من الميراث  
**باب في الرجعة** اذا طلق رجعية له ان يرجعها ما  
 دامت في العدة وان سخطت ولا يستطع عليها ولا  
 حضرة الشهود ولو شهدا بشهوة او نظر اليه  
 فرجها بشهوة صار مراجعا وكذا لو قال ارجعك  
 وانت عهدي طحا كنت او قال انت امرأتى ما بالرجعة



وقال تزوجتك ولا يصح تعليق الرجعة بشرط  
لو قال وهي في العدة راجعتك اس قال قول له  
ولو قال بعد انقضاء العدة وانكرت قال قول له ولا  
اذا طلق الحامل وقال لم اجامعها فله عليها رجعة ولو  
طلق بعد الحلو الصالحة لارجعة له عليها من لا يريد  
المراجعة اذا دخل على المعتدة يستحب ان يتنحى او  
يسمونها خفق نعل لئلا يقع بصره على فرجها عن هوة  
فيصير مراجعا الطلاق الرجعي لا يحرم الوطئ عينا  
ولو وطئها كان مراجعا **باب في الخلع** لا بأس ان  
وهي حائض اذا رأى منها ما يكره اذا قال لها بالعارة  
سر خريدي بمهر ونفقة محدث فقال من خريدم لا يقع  
الخلع ما لم يقل بعث الا اذا اراد به التحقيق لو قال لها  
خوب تن بخرازمي فقالت خريدم لا يقع خلاف  
با اذا قال خوب تن بخرازمي بكابين فقال خريدم  
وخلاف قوله اخذتم فقالت اخذت اذا قال  
بعث منك تطليقة بمهر ونفقة محدث فقالت  
بكاين خريدم يقع الطلاق قالت خريدم از تو بكاين

فقال

فقال نيك آمد لا يقع اذا قال سر از همه حقها خريدم  
فقال الزوج فرو ختم صح ويكون عبارة عن قوله بكم  
حقها خريدم ويجب عليها رد المهر اذا قالت اخذت  
على الف درهم فقال نجيبا لها انت طالق صالحة  
قوله اخذت اذا قال لاخر طلق امرأتى فطلقها  
على مهرها لم تجز الا اذا كانت غيرة مدحولة لقنها بقول  
اخذت نفسي منك بالمهر ونفقة العدة وهي المهر  
ذلك فقالت امراة ذلك وقال الزوج خلعت  
تطلق باينة ولا يبرء الزوج عن المهر قال ان خلعت  
الدار فقد خلعتك على كذا او تراصيا على ذلك  
صح لو قال خوب تن از من بخر فقالت خريدم  
فقال الزوج فرو ختم فان قبضت الصداق لا ترد  
اليه الزوج وان لم تقبض براء الزوج طلقها  
بعد الخلع على مال طلق ولم يجب المال لو اخذت  
من الزوج مهرها بعد الخلع ولها في دفنة مهران  
ببري الزوج عن المهر الثاني دون الاول لو كانت  
خوب تن خريدم از تو بكاين وعدة ولم يقل



نفقة العرق لا تطالبه نفقة العرق لو قال لا خير اية  
احد كما طالق بكر حنطة والاخرى بكر صغيرة فقبلنا طلقنا  
بغير شيء مذكور في التريادات اذا قال الزوج بعد الخلع  
خوب فزوجتم فان استدل الى ذلك قبل الخلع واستار  
الي ذلك وقت الخلع بحيث يعلم انه المراد يصدق قصدا  
اذا ثبت الخلع باقرار الزوج وادعى الاستثناء موصولا  
يقبل قال خلعتك وادعى انه لم ينو الطلاق صدق  
ولو سمي مالا او قال ذلك محض سؤلها لم يصدق  
لو شهد اثنان انه خالعهما بدون الاستثناء يقبل  
لاشهادتهما على السكوت دون النفي اذا خالعهما  
بشرط ان يكون الولد الصغير عند الاب صحيح الخلع دون  
الشرط لو خلعت ان يحك الولد مدة معلومة بغيرها  
الوفاء بذلك اذا قالت خويت من خريم ولم  
تقل ازتوا وقال فزوجت ولم يقل فزوجتم صح كذلك  
اذا قيل لها خويت من خريمي ازوي فقالت خريد  
ولم تقل خريم او قيل للزوج تو فزوجت فقال فزوجت  
ولم يقل فزوجتم قال استربت نفسي منك اس بكذا

فلم يخلع

فلم يخلع فقال لا بل خلعت فالقول قوله اذا خالع  
مسكنة على خمر او خنزير او ميتة صح ولا شيء عليها قالت  
اخلعني على ما في يدي من الدراهم في العوا فاذا لم يرد  
شي فانها تعطيها ثلثة دراهم لو خلعت بمال في مبرئتها  
يعتبر من الثلث صريح الطلاق بمال المسمى لا بوجوب  
عن المهر عليه الفتوى صغيرة قالت خويت من خريم  
ازتوا بدين فقال الزوج فهو زوجتم يقع الطلاق ولا  
يسقط المهر الوكيل بالخلع لا يملك قبض المال الوكيل  
بالخلع على عبد مطلق لو خالع على عبد وسط جاز خاله  
على مال على انه بالخيار فالحيار باطل بخلاف ما اذا  
شرط ثلثة ايام فقال طلقني ثلثة بالف درهم فطلقها  
واصدق وقعت باينة بثلث الف ولو قالت طلقني  
ثلثة على الف درهم ولم يسئلهما فهي حرة بغير  
شي قال اذا جاء عندك خلعتك على كذا فانه يصح  
ولو قالت اذا جاء عندك خلعتك نفسي منك  
بالف لم يصح خالعهما ثم رجع قبل قبولها لم يصح ولو قالت  
اخلعت منك بكذا ثم رجعت او قامت قبل قبولها



صح إذا كانت الخلع مكره فأنها تؤول إلى الزوج انقضت  
وإن كان الخلع على مال غنيمة لم يفسد الخلع  
أو المبرأة يلزمها ذلك وسواء الزوج عن كل حق  
لها بالنكاح كالملء والنفقة المأخوذة وأما الكنى فلا يصح  
الأبراء عنه وأما يقع عن مؤنة الكنى إذا خلعت على  
مدها الذي قبضت والستور من الزوج على رواية الجاهل  
الصغير لا يكره وعلى رواية المبسوط يكره والزيادة على  
بدل الخلع لا يقع **باب في الأيلاء** مدة الأيلاء الحرة أربعة  
أشهر ومدة إيلاء الامة شهران إذا قال والله لا أقربك شهرين  
وشهرين بعد هذين الشهرين كان موليا وكذا إذا قال والله  
لا أغتسل عنك عن جنانة أربعة أشهر كان موليا ثم إذا  
قربها في المدة كفر بيمينه وإن تركها حتى مضت المدة بانت  
بتطليقة ولو ألى منها مطلقا قضت أربعة أشهر بانقضت  
واليمين على حالها حتى لو قربها بعد ذلك كفر بيمينه إذا ألى من  
أمنه أو أم ولد لم يقع إذا ألى من امرأة ثم قال إن كنت  
في الأيلاء لا يقع قال للمرأة والله لا أقربك سنة إلا بوما  
لم يصبر موليا إلا إذا قربها وقد بقي إلى تمام السنة أربعة أشهر

قال للمرأة

قال للمرأة والله لا أقرب أحدكما أربعة أشهر ثم  
طلق أحدهما قبل مضي المدة لم يقع قال للمرأة الحرة ولأمة  
والله لا أقرب أحدكما كان موليا من أحدهما غير  
فلومات الامة قبل مضي شهرين تعينت الأخرى للأيلاء  
من وقت اليمين المرفوض الذي لا يقدر على الإجماع أو الذي  
امرأة صغيرة أو رتقاء أو الذي بينه وبين امرأة مسبية  
أربعة أشهر إذا أراد الفسخ يقول فيت أيتها ثم لو قدر على الإجماع  
في المدة بطل الفسخ بالثبوت وكان فيه بالإجماع في الفسخ  
**باب في الظهار** لو قال مسلم لامرأة أنت ظهري على  
كظهرتي أو ابنتي أو اختي ونحو ذلك أو قال رأسك  
على كظهرتي أو فرجك صار مطاهرا ولو قال يدك  
أو ظهرك على كظهرتي لم يكن مطاهرا كذا لو قال أنت  
على كظهرتي وهي حرة يقع كذاها بحال قال أنت على  
عأم كاتمي ونوى طلاقا أو ظهرا أو فرج كاتمي وإن لم ينو  
شيئا كان إيلاء لو طلق التي طاهر منها ثلثا ثم عادت  
إليه بعد التحليل أو ارتدت ثم عادت مسلمة عاذا الظهار  
ولو ماتت المرأة سقطت الكفارة فلا لامة أنت على كظهرتي



لم يكن ظاهرا لا يحل تس من طاهر منها بشهوة  
فلو جامعها بعد ما طاهر بكفارة واحدة أو عدة  
والاستغفار كفارة الظهار احتاق رقبته كما ملته  
الرق من قرون بالنية فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين  
فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا لكل مسكين  
نصف صاع من تروا و دقيق او صاع من زبيب  
او شعيرة او تمر او قيمة ذلك يجوز صدقة الكرمي ايضا  
لو اشق طفلا عن كفارة ظهاره او اقيم او خصيا او  
رقبة كافرة جاز واجباين لا كذا المريض الذي الغاب  
في حقه الملاك كفارة العبد الصوم وليس لمولى ان  
يمنعه من ذلك لانه يتعلق به المرأة لو اخطى عن كفارة  
ظهاره مسكينا او صدستين يوما كل يوم نصف صاع  
جاز **في اللعان** اذا قذف امرأة بالزنا او قال  
هذا الولي ليس مني و خاصمة المرأة الى القاضي في الحال  
او بعد مدة فينبغي ان يقول لها القاضي اتركي الخصومة  
والضرف فان تركت والفرقت ثم حاضمت بعد ذلك  
صح فان انكر الزوج القذف فعلى المرأة ان تأتي

بشاهدين

بشاهدين وان لم يكن لهما بشاهدين فلا يمين  
على الزوج وان اقر بالقذف وعجز عن اقامة الدفعة  
شهودا منها زنت لا عن القاضي بينهما اذا كانا  
حريين عاقلين مسلمين غيبه محمد ورس في القذف  
وكان النكاح بينهما صحيحا وان لم يكن اهدىها اهلا  
للسهادة حد الزوج اذا كان ذلك هو الزوج  
وصورة اللعان ان القاضي يعقهما مقابلين يديه  
فيأمر الزوج بان يقول اربع مرات اشهد بالله اني  
لمس الصادقين فيما ربيتها به من الزنا ثم في المرأة  
الحامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيما  
رماها به من الزنا وليسب السبا في موضع الاشارة  
ثم يأمر المرأة ان تقول اربع مرات اشهد بالله اني  
انكاذبين فيما رماه به من الزنا في نفى الولد ايهما  
الزفي بنفى الولد وتقول في الخامسة محضت  
عليها ان كان من الصادقين فيما رماه به الزنا  
وليسب اليه في موضع الاشارة واذا فرغ من الملكسة  
فروق القاضي بينهما وان ابيا البيوت ويكون تطبيقه

مسند صورة اللعان



بآينة وقبل التفريق كانت الزوجية باقية الا انه  
 يحرم الوطئ والاستمتاع ولو جبت بعد النكاح  
 الزوج او خرسيت او ارتدت سقط النكاح ولا يحل  
 لو امر القاضي المرأة بان تلتعن او لا فقد اخطأ وحر  
 بعد النكاح الزوج مرة اخرى ولو التعن الزوج  
 مرة او مرتين وفروق العاني بينهما لم يقع الفراق  
 بخلاف التفريق بعد النكاح ثلثا لو فارق المطلق  
 الرجعية بلا عن بينهما لو فارق امرأة بالزنا ثم ابانها  
 فلا حد ولا لعان لو قال هذا الحمل من الزنا او قال  
 ليس مني فلا حد ولا لعان الملاءمة اذا كثر  
 يحد ويجوز له ان يتزوجها اذا ملاءما فان كان التفريق  
 بحضرة الولادة بعد يوم او يومين ونحو ذلك شفي  
 نسب الولد الا اذا اقرب بالولد او قبل القرابة بالولد  
 فانه لا يقطع النسب وان لم يكن النفي بحضرة الولادة  
 ملاءما ولا يقطع النسب اذا قال للمرأة يا زانية  
 بنت الزانية فاجتمعت المرأة مع احدها على الظاهر  
 بدعي بالحد لا على الام وسقط النكاح **في العدة**

المطلقة الحرة

المطلقة الحرة لعدت ثلث حيض ان كانت من ذوات  
 الحيض وثلثة اشهر ان كانت من ذوات الاستحاضة  
 والصفيرة والامة تعد بحيضتين وان كانت من ذوات  
 الاستحاضة من لوانتت الصفيرة بالاشهر فما حاضت  
 قبل اكتمال العدة استقبلت واعتدت بالحيض  
 بالغة لم تكمل العدة بالحيض حتى آتت استقبلت  
 العدة بثلثة اشهر حد الایاس ثم خمسون سنة قاله  
 حام الدين رحمه وقال الفقيه ابو الليث رحمه خمسون سنة  
 عدة الحامل ان تضع حملها فلو اسقطت سقطت عدها  
 حلقه او بعض حلقه انقضت العدة امرأة اعتدت  
 بالشهر وهي ترى انها آتت ثم حاضت فعدتها الحيض  
 امرأة طلق وتذات عليها تسعة عشرة سنة ولم تحض  
 فعدتها بالاشهر اذا جامع المطلقة طلاقا باينا عليه وجه  
 الزنا لم تقبل العدة ولو جامعها منكر اطلاقها ثم امر  
 استقبلت العدة كذا اخذ المخرج ولو طلقها بعد  
 حاضت ثلث حيض وهو منكر اطلاقها قبل يقع الطلاق  
 وقيل لا يقع الطلاق وبه فتى ظهير الدين المرعشي



اذا جامع المطلقة طلاقا باينا وجعلت فعدتها لا تنقضي  
 بوضع الحمل الا اذا كنتم طلاقا عندها اذا تزوج باورة  
 وهو يعلم انها منكوبة الغير ودخل بها لم تجب العدة  
 حتى لم يحرم على الزوج وطئها قاله الامام المعروف بخلاف  
 رآه رحمه الله اذا اقرانه طلقها منذ كذا وكذا سنة او قال  
 لا ادري فالعدة من وقت الطلاق في حق النفقة والسكنى  
 اما في حق التزويج باختها واربع سواها فالعدة من  
 حين اخبر وان صدقته وقال محمد رحمه الله العدة من  
 وقت الطلاق والفتوى على ان العدة من وقت اقرار  
 ولا يجب نفقة العدة والسكنى اذا قالت انقضت عدتي  
 فالقول قولها مع اليقين المطلقة محقبة بالولادة  
 اذا قالت انقضت عدتي لم تصدق في اقل من خمسة  
 وثمانين يوما امرأة اقرت بانقضت عدتها بالحيض لم تصدق  
 في اقل من ستين يوما لو مات صبي عن امرأة حامل  
 فعدتها ان تضع حملها ولا يثبت نسب الولد منه اذا بلغ  
 المرأة خبر طلاق او موت زوجها فعدتها من يوم طلوع  
 ويوم مات وفي السكاح الفاسد العدة من وقت المأثرة

مطلد مائة

اذا تزوجت عبدا صغيرا او كبيرا ثم ملكته حتى انفسخ  
 السكاح فانه يجب عليها العدة ذميمة طلقها زوجها  
 الذي لا عدة عليها كذا المأثرة عند الجنيحة رضي عنه  
 عدة الوفاة في حق الحرة اربعة اشهر وعشرة ايام  
 وفي حق الامة شهران وخمسة ايام عدة ام الولد يموت  
 السيد او بعثتها ثلث حيض **فصل** اذا وجب السكنى  
 في منزل الزوج وكان الطلاق باينا لا بد من جائل  
 فان كان الزوج فاسقا يخاف عليها منه يخرج المقتدة  
 بهذا العذر وتكون منزلا آخر وان خرج الزوج  
 وتكرها في بيت العدة فهو حق وان لم يخرج الرجل  
 ولكن جعلت بينهما امرأة ثقة تقدر على الحمل  
 محسن المبتوتة لا تخرج لبلا ولا نهارا والمختلعة  
 قبل لها ان تخرج منها وتطلب معاشها كالمستوفى  
 عندها زوجها والصحيح انها لا تخرج **فصل** المتيوفى  
 عندها زوجها يلزمها الحد وهو ترك الزينة في العدة  
 ولا تدهن بزيوت ودهن اخر مطيب او غير مطيب  
 الا من وجع ولا تلبس الحرير الا من عذر والمبتوتة

مطلد ذميمة طلقها زوجها الذي لا عدة عليها

مطلد عدة الحرة اربعة اشهر وعشرة ايام في الوفاة



يلزمها احد وثلاثة ايام حتى الزوج والى آخر العقد حتى  
الشرع والاقعة كذلك الا ان لها ان تخرج ولا احد على  
الولد لا احد على الصغيرة والمدة الممنونة لا احد على الكنية  
لكن عليها الخروج بدون اذن الزوج والمعدة على الكنا  
فاسد لها ان تخرج الا ان يمنعها الزوج لمخصين بها به  
المطلقة طلاقا حقيقيا لا احد عليها بل يستحب لها ان تخرج  
وتطبت وتلبس احسن ثيابها لعل زوجها يرغب اليها  
المطلقة باينا تمتشط بلا سنان الواسعة من المشط لا يطر  
الاخر لان ذلك للرنية وهذا رفع الاذى الحرة اذا طلق  
في سفر في سفر لم تخرج وان كان في مفارقة فان كانت  
الي مقصدها والى منزلها اقل من مئة السوف حلت  
الي اتي ابا بنين سئات وان كان احد ابا بنين  
سفر او الا فردونه اختارت ما دون السوف والسد لعام  
**باب في النسب** نسب ولدا ام الولد ينبت من غير  
دعوة وينتفي بالنفي من غير لعنان نسب ولد الامة  
المملوكة لا ينبت من غير دعوة رجل طلق امرأته بعد الفل  
ثم طأت بالولد ينبت النسب الي سنتين وكذا اذا طأت

لاكثر

لاكثر من ذلك ان كان الطلاق جعيا المطلقة  
اذا اقرت بانقضاء العقد ثم ولدت ولدا اقل من ستة  
اشهر من وقت الاقرار ولاقل من تسعة اشهر من وقت  
الطلاق ينبت النسب المطلقة طلاقا باينا او حقيقيا  
اذا طأت بالولد لا ينبت النسب الا بشهادة رجلين  
او رجل وامرأتين بخلاف ما اذا اقر الزوج بالرجل  
وكان اجمل طاهر احين اقر ينبت بشهادة القابلة  
منكوسة انت بالولد فقال الزوج نزوجك منذ اقل  
من ستة اشهر فالقول قولها وينبت النسب ولا يخلف  
رجل تزوج امرأة كحافا فاسد اجمأت بالولد الي ستة  
اشهر ينبت النسب لكن المدق تعقب من وقت النكاح  
وعندهما وعند محمد رحمه من وقت الدخول والحكمة  
المتوفى عنهما زوجها اذا طأت بالولد الي سنتين ينبت  
النسب فلو انها اقرت بانقضاء عدها بعد وفاة الزوج  
لاربعة اشهر وعشرة ثم ولدت لاقل من ستة اشهر من  
الاقرار ينبت النسب وان ولدت بستة اشهر من  
وقت الاقرار لا البتة المراهون اذا طأت امرأته بالولد

من ينبت بشهادة القابلة

دقلت منه ستة اشهر



يثبت النسب قال ستمس الالبنة اكلوانه رجل تزوج امرأة  
من رضيع ثم جاءت بالولد فادعاه المولى بثبت نسبه  
جارية تخرج في الجوارح فولدت واكثر طعن المولى النسب  
فدعى نسفه من نفسه رجل غاب عن امراته البكر  
التيب وانت عشرة سنين مثلاً فترزجت فجات  
بالاولاد فالاولاد للزوج الاول في طاهر الرواية وعن  
ابن حنيفة رضي الله عنه انهم للزوج الثاني وعليه القوي  
**باب في احصائه** اذا ابانت المسكنة او الذمية او الكافرة  
من زوجها وبنيها ولد صغير فهي اولى بالحصانة عالم  
تتزوج بزوجه اخو ليس الذي رجم حريم من الولد الى  
ان تحيض الجارية ويستغنى الولد الذكر فياكل حرامه  
ويسترب وصره ويلبس وصره فاذا استغنى رجع  
الى الاب فان لم يكن له اب دفع الى اخيه فان لم يكن  
فالى الاخ لاب وام ثم الى الاخ لاب على ترتيب  
العصبات قال فان ماتت الام يدفع الى اخيه  
من قبل الام فان ابنت فالى اخيه لاب ثم الى اخيه  
لاب وام ثم الى اخيه لاب ثم الى ولد اخيه لام

ثم الى

طه الاولاد للزوج الثاني وعليه القوي

الام احق كضمة ولدها قبل الوفاة وبعد  
ثم امها وان غلت ثم ام الاب ثم اخو الولد  
لابويه ثم لام ثم لأم ثم خالته كذا في كذا  
الملتق

ثم الى ولد الاخ لاقت لام ثم الى اخيه لاب وام الصغيرة  
تكون عند الام واجدوا بين الى ان تحيض ولو كانت  
عند غيرهن تكون عندهن حتى تستغنى الام وتحقق  
وكونها اذا ابنت لا تجبر على القبول وهو صحيح والاب  
لو امتنع بكبر الصغيرة لا تدفع الى اولاد الاعمام  
اذا كانوا ذكورا الصغيرة عند عدم العصبات يدفع  
الى اخ الاخ لاقت لام الولد اذا عتقت يفي ام الولد  
اذا كان لها اخ لاقت لام الولد اذا عتقت يفي ام الولد  
مع المولى مثل اخيه الاصلية ليس للامنة وم الولد  
طلب حق احصائه والاب اولى اذا ارتدت المرأة  
تخرج الولد منها ويبقى المولى من هي اقرب فاذا سلمت  
يرد اليها المطلقة اذا تزوجت بمن ليس بذي رحم  
محرم من الولد يخرج الولد منها فاذا ابانت بغير  
ايسها اذا كانت الام ترضع الولد باجرو الاجنبية بغير  
اجر او باجر قليل فان الاجنبية ترضعها عند الام  
او عند فاء دارها ولا يؤخذ الولد من الام لو ارادت  
الاستقال بالاولاد بعد انقضاء العدة من فترة



وقع العقد بها إلى قري مصر أو إلى مصر فإن كانت  
 قريبة بحيث يمكن الاب ان يطالعهم وبیت باهل لها  
 ذلك ولا تنتقل من مصر وقع العقد بها إلى قري مصر  
 وان كانت قريبة ولو انتقل من مصر إلى مصر لم ينتقل  
 ولم يكن مصر ولكن اصل العقد كان بها ليس لها ذلك  
 على رواية المبسوط وهو الصحيح على رواية الجامع الصغير  
 ذلك ولو ارادت الانتقال إلى دار الحرب ليس لها  
 ذلك وان كان اصل العقد بها الا ان يكونا حربيين  
**ما في نفقة المطلقة** اذا طلق او اختار نفسها  
 بالادراك او بالعناق او عدم الكفارة وهي مرفوعة  
 بها فلها النفقة والسكنى وان طالت الترة اذا قبلت  
 ابن زوجها بالسهوة لان نفقة لها على الزوج ولها السكنى  
 ولو قبلت في الترة لان نفقة والسكنى وان ارادت  
 لان نفقة لها على الزوج ولها السكنى ولو استلمت بالعود  
 النفقة ولو ارادت بعد الطلاق ثم استلمت قبل النكاح  
 بدار الحرب تجب نفقة القدرة المطلقة اذا خرجت من  
 الزوج لان نفقة لها النكاح في وقت الطلاق اذا عادت

إلى بيت الزوج

إلى بيت الزوج لها ان تأخذ النفقة لو قال القضاة  
 عذرتي وانما الزوج يكلف ما بالنفقة عذرتي  
 معتد عن طلاق رجعي تزوجت بزوج آخر وظل ثم  
 فرق بينهما فلا نفقة لها على الاول والثاني ولو كانت  
 تعتد عن ابانة فتفقهها على الاول المتزوج عنها  
 زوجها لان نفقة لها في التركة لو اتفق على معتد الغير  
 بشرط ان يرجع به اذا خرجت عن العقد لا ان يرجع  
 عليها تزوجت به او لا لو لم يشترط الرجوع ولكن علم  
 عرفا انه ينفق عليها ليشترط به لم يرجع لو اعطى  
 نفقة المطلقة شهرا او اكثر ثم مات او ماتت فهي كمن  
 يكون ملكها ويورث عنها لو شهد اثنان على طلاق  
 امرأة لم يدخل بها فطلبت النفقة حتى يأل عن عذالة  
 الشهود ليس لها ذلك اذا صالح المطلقة عن نفقة  
 عذرتها وهي تعتد بالشهود صح وان كانت تعتد بخفي لا  
**ما في اختلاف الزوجين في متاع البيت**  
 اذا اختلف الزوجان في متاع البيت حال قيام  
 النكاح او بعد الفراق فما يكون للرجال مثل العمامة والخفين

مطلقا وما كان لرجل والنساء جميعا فهو الرجل  
 الا ان يقيم المرأة البيت مرفوعة



والقوس فالقول فيها قول الزوج ويكون صحيحا  
وما يكون للبأ مثل الوفاة وكما فالقول لها والمتاع  
الشكل وهو ما يكون لها كالفرش والامتعة والاواني  
فالقول فيها للزوج مع البهائم وان كانت البيت ملكا  
للزوجة لو اختلف المهر مع ورثة الميت فالقول للمهر <sup>مختلف</sup>  
الزوجان واحد بهما حر والاخر مملوك فالقول للحر رجل له  
اربعة نسوة في بيت فمتاع البأ بينهما اربعا فان  
كن في بيوت مختلفة فمتاع كل بيت بينه وبين الساتنة  
فيه على ما به اذا ادعى بعد موت الابنة انما اعطى اليها  
من اجهاز كانت عارية لم يصدق بلائنه اذا دفع القطن  
اليها وقال غزيرها ليكون له ذلك منه الثياب فغرلته فهو  
للزوج ولها عليه اجر المثل وصحة علم **في المتفرقات**  
رجل طلق ان يقضي حاجة فلان فقال حاجتي ان تطلق  
امراتك له ان لا يصدق رجل طلق امرأته باينا وسافرا  
لها ان تزوج ديانة بعد الطلاق قال لامرأة تزوجك  
على انك طالق فقالت زوجت نفسي منك لم تطلق  
ولو كانت البدية منها طلقت قالت لزوجها من برتو

طلاقك على طلاقك فقلت زوجت نفسي منك لم تطلق

طلاق

طلاق فقال هي خير لا تطلق بخلاف قوله هي خست  
او هي خير لا تطلق بخلاف قوله هي او هي خير لا تطلق للزوج  
اشتي حراي كني فيقول مراغي سايد لا يكون او باليت  
رجل قال لاخر كراين سيم تاسه دو زند هي طلاق  
هر زني كه جو هي بدست من نهاري فقال نهام فلم  
يود و تزوج فله ان يطلقها رجل قال لاخر زن ارتو  
به طلاق كه اين كار نكرده فقال هذا طلاق فلهذا  
يصير جوابا كذلك رجل له امرأة لا تحبني فالاولي  
ان يطلقها وان لم يكن ما يعطي مهرها عن به جفص  
الكبير اذا اراد ان يجمع المطلقة طلاقا باينا للمهاجرة  
اذا قالت انت طالق في اهلك او في شركي فاني  
الفعلين وجد طلقت ولو وجد لم تطلق الا اذا  
اذا قال كل امرأة اتزوجها في كورة كذا فهي طالق فزوج  
امرأة من تلك الكورة وتزوجها لم تطلق ولو قال  
هر زني كه ساج من دريد فني كذا فزوجها ففوت  
لاجله واجاز با بفعل ذكر في الفضاوي النسفي لا تطلق  
وقال السيد الامام ابو القاسم رحمه الله تطلق وهذا صحيح



لَوْ قَالَ هَرَكْهُ بَدَنٍ سَرَايَ رَأَيْدَ فَاحْرَأَتْهُ طَالِقٌ قَبْلَ الْاَصْح  
 اِنْ لَا يَكُنْثُ اَحَالَفَ اِلَّا اِذَا دَلَّتِ الدَّلَالَةُ وَعَلَى قِيَاسٍ  
 رَوَايَةِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ يَنْبَغِي اِنْ كُنْثُ قَوْلُهُ هَرَكْهُ بَدَنٍ  
 رَأَيْدَ كَيْدٍ بَرَمٍ حَرَامٌ يَنْصَرَفُ إِلَى الْمَرْأَةِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ  
 لَهَا حُرَّةٌ كَانَ يَحْسَبُ رَجُلًا قَالَ لَا جُنْبِيَّةَ اِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ  
 فَانْتَ طَالِقٌ فَرَوْحَهَا فَضَوَّلِي فَدَخَلْتُ فَقَالَ الرَّوْحُ  
 اَوْتِ لَمْ تَطْلُقِي بِذَلِكَ الدَّخُولِ وَتَطْلُقِي عِنْدَ الدَّخُولِ  
 بَعْدَ الْاِبَاحَةِ حَكَمَ الْحَاكِمُ فِي الطَّلَاقِ الْعَلَقُ بِالْبُكَاءِ  
 لَا يَنْفِذُ اِلَّا بِاجَازَةِ الْقَاضِي عِنْدَ ابْنِ نَصْرِ الدُّوسْتِ رَحِمَهُ  
 وَتَحْسِبُ الْاُتَمَّةُ الْخُرْسِي رَحِمَهُ وَقَالَ حَامِدُ الدِّينِ رَحِمَهُ  
 يَنْفِذُ اِذَا قَالَ لَهَا حُرَّةٌ حَالَتْ الْغَضْبُ عِنْدِي اَوْ خُبَرِي  
 اَوْ اَمْرُكَ بِيَدِكَ وَقَالَ لَمْ ارِدْ بِهِ الطَّلَاقَ لَمْ يَصْدُقْ وَفِيهَا  
 عِدَا هَامِصُ الْفَاطِ الْكُنَايَاتُ يَصْدُقُ وَلَوْ قَالَ فِي طَالِ  
 مَذَكْرَةِ الطَّلَاقِ اَحَدُهُنَّ لَا لَفَاطَةُ الثَّلَاثَةِ اَوْ قَالَ اَنْتِ  
 خَلِيَّةٌ اَوْ بَرِيَّةٌ اَوْ بَنَّةٌ اَوْ بَابِنٌ اَوْ حَرَامٌ لَمْ يَصْدُقْ وَفِيهَا  
 عِدَا هَامِصُ لَا لَفَاطَةُ يَصْدُقُ قَالَ الْفَقِيهَ ابُو الْيَسْبِ رَحِمَهُ  
 وَفِي حَالِ الْمَطْلُوقَةِ وَهِيَ حَالَةُ الرِّضَا الْقَوْلُ قَوْلُ الرَّوْحِ

فیصل

في كل الفاظ الكنايات حتى لو قال لها افرجى واخرجني  
 فمضى تقضي استنبيه تحمري خليت سبيلك سركك  
 لا ملك لي عليك لا سبيل لي عليك الحق باهلك  
 وقال لم ارد به الطلاق صدق لو قال لامرأته اذهبي  
 فتزوجي ان لم ينو الطلاق لا يقع واذا نوى التلث  
 فتلث وان نوى الطلاق لا غير يقع وصدق باينه  
 امرأة قالت طلقني زوجي ثلثا وثبت على ذلك ثم  
 تزوجت به جاز عليه الفتوى رجل عرفه انه كان ثلثا  
 مرة فقالت المرأة طلقني ابارصة ثلثا وقال الزوج  
 اصابني الجنون ولا يعرف ذلك الا بقوله فالقول  
 له رجل قال لامرأته اكرهني وسوري توزن خايم  
 يا كينز كجزم فمضى طالق او حرة فابا نهانم تزوج امرأته  
 او اشترى جارية لم يجنب رجل قال لامرأته ان لم  
 تكوني اهل علي من التلث فانت طالق فان استنبه  
 نهائية الاستنهاء لم تطلق رجل قال لامرأته ان لم  
 اجامعك في حيضك فانت طالق ثم قال خضيا  
 او بعد ما طهرت قد جامعتك في ابيض فالقول له

نسخه غریبه



رجل قال لا قرأته أنت طالق ابدأ يوما ويوما طلقت  
 ثلثا آخرها اليوم السادس معناه وجهك اعلم كان افرأ  
 السادس اي يوما يقع الطلاق ويوما لا يقع فيتحلل غيره  
 الواقع في الايام الواقعة وجهه اعلم **كتاب العتق**  
 ابوابه ستة فيما يقع به العتق وما لا يقع فيما يكون  
 اقرارا بالعتق في عتاق احد العبدین فيختلف بالعتق  
 في التبدير في المتفرقات **باب فيما يقع به وما لا يقع**  
 اذا قال لأمته فربك حر فانهما تعتق ولو قال ذكرك  
 حر لا تعتق وكذا اذا قال لعبد ذكرك حرا او يدك  
 او رجلك بخلاف قوله رأسك حيث يعتق اذا قال  
 لعبد انت حر ونوي العتق فانه يعتق وان لم ينو  
 لا يعتق الفاظ الطلاق لا يقع به العتاق وان نوى  
 اذا قال لعبد عتقتك على واجب لا يعتق ولو وجب  
 نفس العبد من العبد فانه يعتق قبل ذلك اذا باع  
 نفس العبد منه فانه يعتق او قال لعبد قد عتقتك  
 فانه يعتق رجل قال حر فقبل له من نوبت فقال عبدي  
 يعتق عبدي لو قال لعبد انت حر ان شاء لا يعتق

لو قال انت حر وحر

لو قال انت حر وحر ان شاء يعتق خلافا لهما  
 لو قال انت حر كيف شئت فانه يعتق شأؤك  
 اذا اعتق اجنبين يعتق ولو اعتق احملا يعتق ما في  
 بطنها ايضا الموكل اذا اعتق العبد قبل قبض الوكيل  
 نفذ العتق ولو قال لعبد سري ببلاد الله حيث شئت  
 ونوي العتق فانه لا يعتق الوكيل بشري العبد لو اشترى  
 قريبا لا يعتق لو اشترى عبدا شرا فاسد انتم السابع  
 بالعتق فاعتق جاز ولو اعتق الارنبف لا او اشترى  
 قريبا بشرط اخبار لا يعتق في سرقة اخيرا او ملك دارهم  
 محرم منه بالقرابة يعتق عليه ولو ملك بني الامام  
 الاخوان لم يعتقوا اذا اخذ العبد مولا في مكان خال  
 وقال ان اعنتني والا لا فتلك فاعتقه خافته  
 القتل عتق وسعى قيمته اذا قال لعبد انت سعي  
 عتق عند ابي يوسف رحمه الله وعند ابو حنيفة رضي  
 عنه انه لا يعتق اذا ذن في جارية ابية لولده او عبته  
 فولدت ولد فهو حر **باب فيما يكون اقرارا بالعتق** اذا قال عبدي  
 اهل الدنيا اقرارا وقال عبدي اهل فرغانة اقرارا وهو من



اهل فرغانة لم يعنق عبده هو الخمار و لو قال عبده يا حرة  
 او قال لامته يا حرة فانه يعنق لو قال عبده يا سيدي ونوي  
 العنق قال بعض المتأخرين رحمهم الله لا يعنق وقال بعضهم  
 يعنق لو قال لامته يا اراد زن قال الشيخ الامام رحمه  
 الدين رحمه الله لا يعنق وقال الشيخ الزنجوري رحمه الله يعنق  
 لو قال عبده يا اراد مرد ولم ينو العنق قال ابو الليث رحمه  
 الله لا يعنق لانه يراو بهنم الكلمة الانانية لو قال عبده  
 تو اراد ترا مني ان لم ينو العنق فانه لا يعنق رجل  
 ان اسم عبده حر ثم دعاه يا حرة لا يعنق ولو دعاه يا اراد  
 يعنق لو قال عبده انت ولدي الاكبر يعنق قضاء  
 ويانه اذا قال عبده الذي هو مجهول النسب وهو اكبر  
 سنامه هذا ابني فانه يعنق عند الجنيفة رضي عنه  
 اذا قال عبده اي تجدير لا يعنق لو قال عبده هذا  
 اخي يا ابني لا يعنق رجل قال عبده يا نبيم اراد يعنق  
 نصفه لو قال له سم منك حر يعنق سكره او قال  
 لمولاه ارادي من سيدا كن فقال ارادي اكره لا يعنق  
 لانه يحتمل انه اظهر بالتعلق لا بالتجنيز رجل قال عبده

يا مولاه

يا مولاه زاده او ابواك حر ان لا يعنق عبده في يد رجل  
 قيل له اعتقت هذا العبد فادعي برأيه اي نعم لا يعنق  
 رجل قال اعتقت عبدي وانا نائم او قال هذا العبد  
 برأيه او قال اعتقت عبدي اسس وقلت ايست  
 لم يعنق رجل قال عبده انت حرس هذه العمل ثم قال  
 نوبت الحرة عن العمل صدق ويانه لا قضاء لو قال عبده  
 انت حر وعليك الف درهم عتق بلا قبول كما لو قال  
 عبدي او حماري حر فانه لا يعنق عبده لو جمع بين حر  
 وعبده وقال احدكما حر لا يعنق عبده ولا يعلم ما في اعقاب  
**احد العبدان او اعقاب عبدين** رجل له ثلثة عبيد دخل  
 عليه اثنان فقال احدكما حر فخرج واحد ودخل اخر فقال  
 احدكما حر ثم مات قبل البيان عتق من الخارج نصفه من  
 الثابت ثلثة اربعة ومن الداخل نصفه وقال محمد رحمه  
 ربه ولو كان هذا القول منه في المرض قسم ثلث على  
 هذا ويجعل على كل عبد سبعة اسهم وتماها في اجماع الصنف  
 وهذه المسئلة تسمى مسئلة الدوائر ولو شهد انه عتق  
 احد عبديه او احدى اميته لم يقبل الا اذا كان في مرض موته

لو قال انت حر وعليك الف درهم عتق بلا قبول كما لو قال

لو قال عبدي او حماري حر فانه لا يعنق عبده

لو جمع بين حر وعبده وقال احدكما حر لا يعنق عبده

مسئلة ثلثة

مسئلة الدوائر



رجل اعتق احد عبديه ثم نسيه فانه لا يجبر على البيان ولو  
 مات وبين الورثة قطع بيانهم رجل له ايمان فقال  
 احدكم يا خرة ثم قال لم اعن هذه عتقت الاخرى فقال  
 بعد ذلك لم اعن هذه الاخرى عتقت الاولى فتعقها  
 جميعا اذا اعتق احدى اميته ثم وطئ احدىها لا يتعين  
 الاخرى للعتق الا اذا حصل العلوق ولو باع احدىها  
 او وهبها او رهنها او اوجرها او مات احدىها لم  
 الاخرى للعتق العتق المبرم لا يوجب تجريم الفرج عند تخلف  
 رضاه عنه اذا قال احدكم خذنا ثم عتق العتق في  
 عند حجي الغد لا يصح البيان عبدين الشريكين عتق  
 نصبه لا يثبت العتق في الكل والشريك ان كانت  
 اعتق وان استسقى العبد وان شاء ضمن العتق  
 ان كان موسرا وقد ايسر ان يكون له مال قدر قيمته  
 مضى صاحبه ياب العتق لا يمنع استسقاء العبد  
 عند ائتمنه من جهة خلافا لصاحبه **ما في الحلف بالعتق**  
 رجل قال لمكاتبه ان كنت عبدي فانت قرم لم يعتق  
 اذا قال لعبده انت حر ان شاء فلان يعلق العتق فيه

نظر العتق المبرم لا يوجب تجريم الفرج

معرفة حد البسار بها

ما دام

ما دام في مجلس علمه فان قام ولسا لم يعتق رجل  
 لو قال لعبده انت حر ان شاء الله ولسا فلا يعتق  
 علمه عتق رجل قال كل مملوك لي فهو حر عتق امهات اولاده  
 ومدة بروه ولا يعتق الولد قال لعبده ان دخلت الدار اليوم  
 فانت حر فقال بعد مضي اليوم دخلت او لمك المولى فله  
 قول المولى اذا قال دخل الدار فانت حر فهو بعتق قوله  
 اذا دخلت الدار فانت حر لو قال كل مملوك امك فهو  
 حر بعد غده وله مملوك فانت حر عتق بعد غده من كان  
 في ملكه يوم حلف لا غيره اذا قال لعبده انت حر عتق  
 درهم فانه لا يعتق ما لم يقبل في المجلس اذا قال ادب  
 الي في كسب ابيض فانت حر فادى اليه في غير كسب  
 لم يعتق وكذا اذا قال ان ادبت الي عبدا رد يا فانت  
 حر فادى اليه عبدا حر فاعلم يعتق مذكور في الزيادة  
 رجل قال لعبدين له احدكما يالف والآخر بغية شئ  
 رجل قال لعبده انت حر قبل موته شهر فمات قبل الشهر  
 لم يعتق وان مات امام الشهر عتق لو قال لعبده انت  
 حر ان شئت عتق فالمشقة اليه في الحال ولو قال انت

مكاتبه ولو كانت له جارية حال فولدت  
 لاقل من ستة اشهر لم يعتق الولد صح

سنة مئة

سنة عجيبة



حرر عذا ان شئت فالمسئبة اليه في الغدا اذا قال لعبد  
 انت حر عذا ثم بدله بالسبيل ان يحضره عن ملكه الى ملك  
 من يتوق عليه قبل حرجي الغدا ثم اذا مضى الغدا يتوجه اليه  
 والله علم **باب في التدبير والسعاية** التدبير يتجزي كما ان  
 الاعناق يتجز اذا قال لعبد انت حر بعد موته فانه لا يبيع  
 ببيعة ولا هبة ويكون مدبرا مطلقا لو قال انت حر انت  
 من مرضي هذا او في سفرى هذا ونحو ذلك فانه يجوز بيعه  
 وهبته لانه تدبير مقيد ولو مات في ذلك عتق كله  
 اذا خرج من الثلث وان لم يكن له مال عتق لثمنه وسعى  
 في ثلثي قيمته قوله انت حر بعد موته بكذا تدبير مقيد  
 لو قال عتقوا عني هذا بعد موته ثم باعه جاز لو قال انت  
 فعبدى حر فعتق عتق عبده لو قال لعبد اذا مت فاعبد  
 لاحد عليك هذا اقرار منه بالتدبير وطى المدبرة جائز  
 للمولى مكاتب التدبير لمولاه اذا قال لامته احديكم مدبرة  
 ثم وطى احدهما لا يتعاقبان الاخرى التدبير عبدين رجلين  
 دبرة احدهما فانه يصير نصيبه مدبرا وليس له خصم  
 ان شاء تدبر نصيبه وان شاء ضمن التدبر ان كان مورا

وان شاء

مدبر المدبر المقيد يجوز بيعه

وان شاء استسقى العبد في نصف قيمته وان شاء  
 اعتقه وان شاء تركه على حاله رجل تدبر عبده على  
 درهم وقال هو مدبر ولا تسئ عليه المدبر اذا قتل مولاه  
 خطأ سعى في قيمته اذا قال لعبد اوصيت لك  
 بنو جاك او برقبتيك صار مدبرا اذا قال كل مملوك  
 املكه حر بعد موته فالموجود في ملكه نصيب مدبرا مطلقا  
 والحادث بعد المني نصيب مدبرا مقيدا **أم الولد** تعتق  
 بموت السيد ولا سعاية عليها واذا اعتقت غنم اولاد  
 من غنم السعاية ايضا أم الولد بين اثنين مات احدهما  
 عتقت ولم تسع للاخر عذا به حنفية رضي عنه لان  
 مالبة أم الولد لا قيمة لها عند أم الولد المصرفة اذا ملك  
 بقضى عليها بان تسعى في قيمتها وتعتق الولد يبيع لام  
 في الحرية والرق والاسيلا **علم ما في المنفقات**  
 أم الولد اذا عتقت فما كان لها من مال فهو لمولى  
 فلو اراد ان يجعل المال لها له ان يوصيها رجل اعتق عبدا  
 فما يكون عليه من الثياب للمولى الا ثوبا يورثه اذا نذر  
 ان يعتق عبدا فاعتق ابقاء جاز به فتى ابو الليث

نظام الولد تعتق بموت السيد ولا سعاية عليها



اذا قال العبد ان يعقك في هذه البلدة فانت حر  
 فباعه بغير فاسد لم يعق بآية بيع جائز اعتق الا اذا  
 كان في قبض المشتري وقت البيع اذا قال العبد اعتقك  
 على ما في هذه الصدوقه من الدراهم فقبل العبد اعتق  
 وعليه القيمة رجل قال العبد اي عبيد كنت عتقتك  
 ليس له ان يعق نفسه شيئا من اشياء عبيد كما  
 فلما اخرج به الى دار الحرب عتق خلافا لهما قال المولاه عتقني  
 على الف درهم فقال اعتقت نصفه اعتقت نصفك  
 عتق نصفه بغير شيء ويسعى في البكاء ولو قال اعتقني  
 والمثله كالمها عتق نصفه خمسمائة اذا عتق عبدا  
 صغيرا لم يجب عليه النفقة ولا يعلم **كتاب المكاتب** المكاتب  
 ابوابه اربعة في الكتابة الجائزة والفاسدة فيما لا يملك  
 المكاتب في عجز المكاتب وموته في المتوفات **ما في الكتابة**  
**الجائزة والفاسدة** الكتابة جائزة حالها ونحوها اختيار  
 في الكتابة ثلثة ايام جائز اذا كاتب صغيرا لا يحفل له خبر  
 الا ان يقبل عنه ان كان خبيثا يتوقف اليه وقد اكره  
 مسلم كاتب عبيد على حرقه فاسدة ولو ادى القيمة

اذا كاتب

طلب عتق العبد الصغير لم يجب عليه النفقة

اذا كاتب عبيد على قيمته لم يجوز ولو ادى القيمة فاعتق  
 اذا قال كاتبك على عبيد فقبل جاز وعليه عبيد وسط  
 ولو كاتب على ثوب مهر وثى او كرسنة وسط فليد  
 لان جهالة النوع لا تمتنع صحة التسمية او كاتب  
 عبيد على درهم فمضى فاسدة الا انه لو ادى ثلثة  
 درهم فانه يعق وعليه القيمة الكتابة تجزى عبيد خفيف  
 رضى به عنه حتى لو كان نصف عبيد جاز وكان نصفه  
 له ونصف كطلبة **باب فيما يملك المكاتب** المكاتب  
 لا يملك المكاتب والهبة والعق ببدل وبغير بدل  
 ويملك التجارة ولو باع بغير فاسد جاز والله يزوج  
 امته دون عبيد وليس له ان يفرض والله يكتاب  
 ولو تزوج ولده او اشترى له لا يجوز ويجوز اقراره بالدين  
 والاستيفاء وله ان يخرج الى التجارة الى اى موضع  
 ولو شرط عليه المولى ان لا يخرج فاشترط باطل المكاتب  
 اذا اوصى بشئ بعينه ثم عتق مضى باطلا الا اذا اجاز  
 بعد العتق وجائز للمكاتب قبول الصدقات اذا اوصى  
 بدل الكتابة من المكاتب عتق فلو وهبه عليه



بدل الكتابة ولا تبطل حريته **باب في عجز المكاتب** المكاتب  
 اذا عجز عن اداء بدل الكتابة يرد الى الرق الا اذا كان له  
 مال حاضر او غائب وقال خروني في حيزه لو خرا الى ثلثة ايام  
 او اكل مكاتب محبوس على نجوم فاضل بنجم كان للمولى فسخ الكتابة  
 بقضاء او رضاً مكاتب مات عن وفاء فانه لا يفسخ الكتابة  
 ما لم يقض القضي المجزئة وفسخ الكتابة حتى لو نزع ان كان  
 بدل الكتابة قبل القضاء بالفسخ جاز ويقضي بموته حراً  
 ولو مات عن وفاء يودى عنه ككتابة ويحكم بحريته في آخره  
 من اجزاء حيوة للمكاتب ان يعجز نفسه المكاتب لو اشتري  
 اباه او ابنه ووجد به عيباً لم يقدر على رده ولا يرجع بالنقص  
 فلو عجز المكاتب ورد في الرق فالمولى يرد بالعيب ويبي  
 المحضومة المكاتب الولد المولود في الكتابة يدخل في الكتابة  
 وكذا الولد المشتري والمولى ان يطالب الاصل دون الولد  
 فان مات المكاتب سعى الولد المولود في الكتابة على نجوم  
 فان ادى حكم بعقبة وعشق ابيه واته المكاتبه ويرث  
 من الاب والام والولد المشتري بعد موت الاب والام  
 يقال له ما تودى بدل الكتابة حالاً والا رد دناك في الرق

عبد بنى

عبد بنى فكتابة المولى ولم يعلم بالجنابة ثم عجز فانه يرفع  
 او يفدى ووجه العلم **باب في المتوفقات** المكاتب اذا  
 اشتري احاه او اخته او عمة او خاله لا يكاتب عليه  
 عند البه حنيفة رضى عنه اذ مات المكاتب لا يصير المكاتب  
 موروثاً لكن يصير ما في ذمته موروثاً وان اعتقه الوارث  
 ان كان وصرح محقق وان كانا اثنين فصاعداً لا المكاتب  
 اذا ملك امرأته لم يفسخ النكاح ام الولد كاتبة مولاها  
 ثم مات محقق وبطلت الكتابة اذا اختلف المولى والمكاتب  
 في قدر بدل الكتابة فالقول للمكاتب المكاتب عبد  
 ما بقى عليه درهم الا ان المولى كالا جيني في مكاسبه  
 المكاتب لا يجبر في دين مولاة في الكتابة وفيما هو  
 دين الكتابة قولان والله اعلم **كتاب الولاء** ما يله  
 في ولاء العتاقة في ولاء المولات **باب في ولاء العتاقة**  
 اذا احقق مملوكاً او عتق عليه بقرابة او باداء بدل الكتابة  
 او عتق بحكم التدبير او الاستبداد او عتق عنده بامر  
 عند الامر حال حيوة او بعد حياته فالولاء يكون له اذا  
 قال لاخر عتق عبدك عني بكذا ففعل فالعتق عن المولى



والولاء لا ايضا سلم اشترى في دار الحرب عبدا فاختقه  
 لا يعقق ما لم يخل سبيله ولو خلى يعقق ولا يكون الولاء  
 له مسلم اعتق كما واهنا قولاه له لكن لا يرثه لاجل الكفر  
 حربته اعتق عبدا في دارنا فولاه له حربته اعتق في دارهم  
 مسلما او ذميا ثبت الولاء ولو كان حربيا لم يعقق  
 الا بالتحلية واذا خلى سبيله لم يكن الولاء له جل اعتق  
 عبدا عن ابيه المييت فالتوب للميت والولاء للابن  
 واذا مات المعتق عن اب وابن فالولاء لابن لو مات عن جد  
 صحيح وافر فالولاء للجد لانه اقرب العصبه وذو الارحام  
 لا يرثون بالولاء لا يرث التنا بالولاء الا ما اعتق  
 من اعتق او كاتب او كاتب من كاتبين او امانات عبدا  
 عن صاحب فرض وعن معتق او عصبه المعتق يعطى لصاحب  
 الفرض فرضه وابنا لمن يتخلى بالولاء **باب في ولاد الموالاة**  
 مجهول النسب اذا لم يكن له ولاد عتاقة له ان يعققه المولاة  
 مع معروف النسب او مجهول النسب فيقول كن مولاي  
 وتحمل جنابتي وجنابتي على اولم يقل جنابتي على ما  
 لي عليك بعد وفاتي فاذا قبل لا فرسخ ويخل في العقد

طرحه على علم الميت فالتوب للاب والولاء لابن

اولاده الصغار

اولاده الصغار ومن يولد له بعد ذلك ويرث المولى  
 الاعلى من الاسفل اعني تجهول النسب ولا يرث الاسفل  
 من الاعلى الا اذا شرط ميراث الاعلى لنفسه ويجوز  
 للعاقده وهو الاسفل فسخ هذا العقد الا اذا عقدت عنه  
 مولاه او عن ولد فحينئذ لا يجوز الا بقضاء القاض ويجوز  
 للاعلى فسخ هذا العقد الا اذا ورث مولاه اللقيط  
 اذا ادرك له ان يوالى مع من مات الا اذا ضمن عنه  
 بيت المال من اسلم على يد رجل فبنفس الاسلام لا يقبله  
 الولاء وله ان يوالى مع من شاء والله اعلم بالصواب  
**كتاب الايمان** ابوابه عسرون فيما يكون يمينا  
 اولها فيما يكون يمينا في فضاء في اليمين على الكلام  
 وكونه في الدخول في الخروج في المسكنة في الاكل  
 في الشرب في اللبس في الركوب في الصوم في الصلاة  
 في النكاح والطلاق في العتق في البيع في التفاضي  
 في الجماع والتمس في الضرب والقتل في النذر في التكفير  
 في المتفرقات والله اعلم **باب فيما يكون يمينا اولها اذا**  
 قال وعظمت قته وجدالته وكوذلك من صفات الشدة

فانه نكل اي قال لا احنف مرقه او كنت بلا افة  
 من طرس او خرس فانه نكل حكما وقضى التنا  
 صح كذا اليمة اجبة عليه الدم واليمين على  
 من انكر وهو القاض التوضا بعد عرض اليمة  
 ارضى القاض اليمة على اخضع باز يقول انه لم  
 تحلف احكم عليك ثلاثا احوط له حتمه ان  
 يحلف بعد مرقه او مرتبة لا عبرة بعد القضا  
 لقوله الله عز وجل احلف لانه ابطال حقه بالنكاح  
 فلا يستقض القضا الى احو  
 رجل ادعى على ميت دينا ودم الوصي الا القاض  
 محمد الوصي وطلب المدعي من القاض يمينه  
 لا يحلف القاض له فائنة التحليف هو النكاح  
 من ربه القاض



رجل ادعى على امرأة مخذرة او مرضي مالا  
 وطلب منه المدعيه ذكر اقصاها القاض  
 يبعث امينا امينه ومعه يبعث اربعة  
 ويفوض ذلك الى راي القاض فلو ان القاض  
 بعث امينا يحلف في اليمين وقال حلفته  
 لا يقبل قوله الا بالثبوت

لا افعل كذا فهو يمين وقوله ووجهه ليس بيمين  
 وقوله حقا له جناب كذا كذا فيه اختلاف المتكلمين  
 وقوله وصقته ليس بيمين خلافا لابي يوسف رحمه  
 وقوله كبرته خدای که این کار کند بيمين به افق طهير الدين  
 المرغيناني وقوله بسم الله لا افعل كذا المختار انه ليس بيمين  
 قوله اكر اين کار كنم تو خدای مني بيمين به افق السيد الامام  
 ابو القاسم رحمه كذا لو قال هرا ميدي که بخدای دارم  
 نوميدم او قال ان فعلت كذا فاستهد واعلى بالنظر اليه  
 او قال ان فعلت كذا فابري من المصحف ولو قال انا  
 بري من القبلة ان فعلت كذا فيها اختلاف الاقوال قوله  
 ان بك مغلظة بيزم اين کار كنم ليس بيمين به افق  
 ستمس الائمة محمود بن عبد العزيز رحمه قوله سو كند خوردم  
 خدای ان فعلت كذا بيمين بخلاف قوله سو كند خوردم  
 بطلاق ذم امرأه منوها زوجها من الخروج فقال كافرم  
 كبريدم فهو يمين كذا قوله على عهد الله ان افعل كذا او قال  
 خدا يرايد برفتم او قال بزم سو كند که این کار كنم قوله  
 مرا حراست بانو سخن گفتن او قال بقرآن او بكتبه که

این کار كنم

این کار كنم قلبن بيمين كذا قوله بملأ يمينه وبنهار وروز  
 وجمع بزم كذا قوله وبیت الله لا افعل كذا قوله انجناس  
 بيمين قوله الطالب الغالب لا افعل كذا بيمين الا اذا  
 اعني ان ماصام وصلى لم يكن حقا قوله مهر چه خدای  
 گفت دروغ گفت که این کار خبني است بيمين حلف  
 لا يحلف ثم قال لا امرأته انت طالق ابره حثت وليم  
**باب فيما يكون بيمين فصاعدا** لو قال انا بري من  
 ورسوله ان فعلت كذا فهو يمين واصلح ولو قال انا  
 بري من چه وبرئي من رسوله ان فعلت كذا فهو يمين  
 لو قال والله الرحمن لا افعل كذا فهو يمين واصلح  
 ولو قال والرحمن والرحيم فهو يمين لو قال ان صبر  
 سورق بيزم ان فعلت كذا فهو يمين واصلح لو  
 قال از خدای بيزم واز شهدا الله بيزم ان فعلت كذا  
 فهو يمين لو قال ان فعلت كذا وانا بري من الكتب  
 الاربعة فهو يمين واصلح ولو قال انا بري من التوراة  
 وبرئي من الزبور وبرئي من الانجيل وبرئي من القرآن  
 فهو اربع ايمان اذا حلف بالله على شيء لا يفعله حلف



ومن حلف على معصية مثل ان يصلي او لا يصلي  
او لا يقتل فلانا ينبغي ان يحث وكيف يحث  
ومن حلف لا يفعل فافعل نصف الحث  
ومن حلف لا يفعله ولا يفعله في حاد القدر في حاد  
بفعله وكذا اضربه في حاد القدر في حاد

في مجلسه او غير مجلسه على ذلك ثانيا وحث لزمه  
كفار تان الا اذا نوى بالثانية الاولى فحينئذ عليه كفارة  
واحدة والله اعلم بالصواب **باب اليمين على الكلام** او حلف  
ان لا يتكلم فقرأ القرآن في خارج الصلوة لم يحث على  
جواب الفساق ويولو حلف لا يتكلم فلانا فوقع فلان  
الباب قال كيت لم يحث بخلاف ما اذا قال كيت حلف  
ان لا يتكلم فلانا فدعا له فهو بائع فلم يستفظ قيل يحث  
واحد الشيخ الامام الاجل السرخسي رحمه الله انه يحث  
حلف لا يتكلم فلانا فمر الحالف بالمحلف عليه وقال  
يا حابط اضع كذا او قال كان كذا يعلم المحلف عليه  
مثل هذا لم يحث حلف لا يتكلم الفقهاء فكلم واحد  
منهم حث حلف لا يتكلم الا بالبد وكلمة حرة حث حلف  
لا يتكلم فلانا فلانا لم يحث بكلام احدهما الا اذا نوى  
الحث كلام واحد منهما لم يحث حلف لا يتكلم فلانا  
فلم يحث على جماعة وهو فهم حث الا اذا استثناه  
ومناه وان سلم وهو على يمينه او على يمينه الصلوة  
لم يحث حلف لا يستداه بكلام فالتقياء لم يحث

على صوابه

من حلف لا يتكلم بعد ذلك حلف لا يتكلم

على صاحبه معاً لم يحث كذا لو كلمه بعد ذلك حلف لا يتكلم  
عبد فلان فكلمه بعد ما باعه لم يحث حلف لا يتكلم بعد  
فكلمه بعد ما باعه لم يحث حلف لا يتكلم صدوق فلان او رفته  
فلان فاليامين على من كان يومئذ صدوقه وزوجته  
على رواية الزيادات قبل قول محمد رحمه الله وعلى رواية  
الجامع الصغير وهو قوله ما على من كان صدوقه وزوجته  
يومئذ الحث قال لاخر يوم اهلكك فعبدي حر وكلمته لا حث  
حلف لا يتكلم يوما ويومين وكلمته في اليوم الثالث حث  
بخلاف قوله لا يتكلم يوما ولا يومين عن محمد بن  
رحمه الله انه سأل جال صفه ابا حنيفة رضي الله عنه قال  
لاخر والله لا اهلكك قلت امرأة فقال ابو حنيفة رضي  
الله عنه نعم ما اذا فبسم محمد رحمه الله وقال انظر حسنا يا شيخ  
فكلم ابو حنيفة رضي الله عنه ثم رفع رأسه فقال حث  
مرتين فقال له محمد احسنت فقال ابو حنيفة رضي الله عنه  
لا ادري اي قوله اوجع لي قوله انظر ام قوله احسنت  
حلف لا يتكلم بسم فلان لم يحث بالاساتع وان حث  
بعد حلف حلف لا يكذب فيل عن شئ اكان كذا



محرک رأسه بالكذب لم يحث قال ابي عبد الله في مقدم  
 فلان فهو قسبروه معا عتقوا ولو سبروه متعاقبا  
 الاول خاصة لو قال ان اخبرني ان فلانا قد قدم فمدي  
 حرق خبره كاذبا عتق عبده بخلاف قوله ان اخبرني ان  
 فلان والاعلام والبشارة يقع على الصدق حلف لا يعلم  
 بمكان فلان فسل عن مكانه قاومي بذلك راسي في  
 حث ولو كانت يمينه على الاخبار لم يحث **باب في**  
**اليمين على الدخول** حلف لا يدخل بيتا أو قسرا  
 أو المسجد أو البيعة أو الكنيسة لم يحث كذا لو دخل بيتا  
 سقفه ولو حلف لا يدخل هذا البيت فدخله عتق  
 سقفه حث لان وصف الكل في المثل الى غير ذلك  
 لا يدخل بيت فلان فمر على سطحه على جواب الكتاب يحث  
 وقال ابو الليث رحمه الله ان كانت اليمين بالفارسية لا يحث  
 لان العجم لا يعرفون هذا دخولا في الدار حلف لا يدخل دارا  
 فدخل دارا بعد ما صارت صحراء لم يحث بخلاف ما اذا  
 لا يدخل هذه الدار حلف لا يدخل هذا البيت فدخل  
 فيه مكرها من غير ان يمشي برجليه لم يحث وان كان

راضيا

راضيا بقلبه ولو دخل بعد ذلك برجله حث وعلى هذا  
 ان كانت يمينه بالخروج حلف لا يدخل بيت فلان فدخل  
 بيتا هو ساكن فيه باجرة او باعارة حث حلف لا يسكن  
 دار فلان ولفلان دار يسكنها دار غلة فدخل دار غلة  
 لم يحث ان لم يكن ثمة دليل دل عليه لو قال والله اني  
 بن من سرايا اندرايم منعقد اليمين قاله القاضي الامام  
 عماد الدين السفي والفاضل الامام جمال الدين الجوهري  
 رحمهما الله حلف لا يدخل دار فلان فدخل دارا من فلان  
 وعنده لم يحث الا اذا كان فلان ساكنا فيها حلف  
 لا يدخل بغداد فمر بها في سفينة لم يحث عند ابي يوسف  
 خلافا لمحمد رحمه الله رجل حلف لا يدخل على فلان فدخل عليه  
 بعد الموت او في مسجد لم يحث رجل حلف لا يدخل دارا  
 كذا فهو على العمران ولو قال كورة كذا او رستاق كذا  
 يحث اذا دخل ارضها **باب في اليمين على الخروج** حلف  
 لا يخرج من هذه الدار فصعد على سطحها لم يحث حلف  
 لا يخرج من هذه الدار فارقت شجرة فيها اعضاءها خارج  
 الدار فارقت تلك الاعضاء حث توسط الطريق

ومن حلف لا يدخل دار فلان فدخلها حث  
 ثم دخل لم يحث

كذا حثه ويدينه  
 ٢١



بحال لو سقط سقط في الطريق لم يكن قال لا تارة  
ان خرجت من غير اذن فعبدني قريبا منها وخرجت  
من غير اذن لم يكن في قوله ان خرجت الا باذني  
يسقط الاذن بالخروج في كل مرة الا اذا نوى مرة  
واحدة ان يقول لها اذنت لك بالخروج في كل مرة  
ولو انها بعد ذلك قال ابو يوسف رحمه الله لا يعمل فيه  
وقال محمد رحمه الله بعمل وعليه الفتوى لو حلف بأستوى  
بند من من وم فاذن له مرة سقطت اليمين وكذا لو ما  
حلف لا يذهب من البلد دون اذن غريمه ففقد الدين  
ثم ذهب بغير اذن غريمه لم يكن حلف بالخروج ونوى  
الخروج الى السوف صدق وبانة لا قضاء حلف لا يذهب  
الى مكة يخرج من العراق على قصد مكة حنت اذا كانت  
لتخرج فقال روجها ان خرجت فانت طالق فهذا  
على الخروج في ذلك الفور بدلالة الحال حلف انه يذهب  
من هذه القرية فاضح الذهاب لم يكن حلف لتأتين  
البصرة لم يكن ما لم يجي آفوق من اجزاء حيوته قال  
ان لم اخرج اليوم فعبدني قريبا ونع من الخروج

حنت المختار

حنت هو المختار قال لا تارة ان لم تأتني الليلة  
فانت طالق فحنها الوالد عن الاتيان حنت  
والله اعلم **في اليمين على الماكنة** حلف لا يكون  
من الدار او من البيت فانقل منها على قصد ان لا يعود  
فانه حنت ما لم ينقل اليه ومناحه عند ابيه حنفة رضي عنه  
وعند ابيه يوسف رحمه الله يعتبر نقل الاكثر قال ابو الليث رحمه  
الله يقول ابي يوسف رحمه الله نأخذ وقال محمد رحمه  
الله اذا نقل ما يقوم به كرخدا بية كفي وله ضد خمس الاثمة  
السختي رحمه الله قالوا ان هذا كان الرجل كرخدا  
وان كان في عيال غيره او ابنا كبيرا يكن مع ابيه  
مخرج وترك فمات نه لم يكن قال ابو الليث رحمه  
الله كانت اليمين بالعارسة اذا خرج بنفسه بنية  
ان لا يعود لم يكن كيف ما كان وبه اخذ صاحب المدين  
السميد رحمه الله وليد الامام ناصر الدين البوقسم حلف  
لا يكون هذا البلد او هذه القرية فخرج منها على قصد  
ان لا يعود لم يكن ولا يستطاع نقل الامل واليتام  
حلف لا يكون هذه الدار فاراد ان يخرج فوجد يابا



مغلقا بحيث لا يمكنه الخروج أو قبضه ولم يترك الخروج  
 لم يحث ولو قال الكر من استب درين شهر باشم  
 فامراته كذا فاصابته حتى وصار بحال لا يمكنه الخروج  
 حتى أصبح حنت اذا قال لامرأته ان سكنت هذه الدار  
 فانت طالق وكانت اليمين بالليل فانها معذورة  
 حتى تنقح ولو قال لرجل لم يكن معذورا حلف لا يكون  
 بالكوفة فخر بها ونوى الاقامة اربعة عشر يوما حث  
 وان نوى الاقامة خمسة عشر يوما حث حلف لا يكون  
 الكوفة شرافا كمن بها يوما كذا اذا حلف بالفارسية  
 كراهين وستانه اثنا عشر فكن شيئا قبل  
 حث حلف لا يكون هذه البلدة فافرا الذهب  
 حث وان اخذ في النقلة من البيت لا يحث  
**باب في اليمين على الاكل** حلف لا يأكل ثم قال نويت  
 كذا لم يصدق اصلا حلف لا يأكل طعاما فأنوى طعاما  
 دون طعام صدق ديانته لا قضاء حلف لا يأكل هذا  
 الرغيف فاكل وبقي منه شيء قليل حث الا ان ينوي  
 كله حلف لا يأكل لهما فاكل لم يسمك لم يحث ولو اكل

كبد

كبد او كرشا ذكرني اجماع الصغير حث ولحقوى على  
 انه لا يحث في عرفنا حلف لا يأكل الا لحم او خبزا الى ان  
 ياكلها حلف لا يأكل عسبا فاكله ورمى بقشره وجبه  
 وابتلع ماوه لم يحث ولو رمى بقشره واكل الباقى حث  
 حلف لا يأكل فاكهة فاكل محسبا او طبخا ما لم يحث  
 عند ابيه حنيفة رضي عنه وغند بها حث وبه افق  
 بعضهم ولو اكل خورا يابا قال في المسوط حث قال  
 حاتم الدين رحمه في عرفنا لا يحث حلف لا يأكل  
 والبعض والجبين والليم ليس باوام خلافا لمحمد رحمه  
 والزميب ادام والملاح كذا والبطن ليس باوام  
 قال الشيخ الامام السرخسي رحمه حلف لا يأكل حراما  
 فاصطر الى اكل ميتة فاكلها حث هو الحمار وكذا  
 اذا اكل لحم عسبا حلف لا يتغنى فاكل لغتين لم يحث  
 حلف لا يأكل هذه الحنطة فاكلها خبزا لم يحث خلافا  
 لهما حلف لا يأكل هذا الدقيق فاكل عسبه قال الشيخ  
 الامام السرخسي رحمه حلف لا يأكل خبزا فاكل القمح  
 او قميصا حث بخلاف الجوزينوع حلف لا يأكل هذا الشيء



اليوم فاكل غيبه قبل مضي اليوم لم يحث حلف لا ياكل  
 من طعام فلان وفلان يبيع الطعام فاسترى منه  
 واكل حث حلف لا ياكل طعام فلان فانه يقع على  
 الطعام الموجود والذي يسهل حلف لا ياكل مع  
 فلان طعاما فاكل على خوان واحد هذا من انا وذاك  
 من انا ولم يحث حلف لا ياكل من مال فلان فتنا  
 هذا يعني سيم راكند ز فاكل الحالف لم يحث حلف  
 لا ياكل من هذه الشجرة واليمين على الخارج منها قال  
 لا فرق تعالى نعمني فقال ان تعدت بعدى حرفه  
 الى منزله وتعدى لم يحث بخلاف ما اذا قال ان تعدت  
 اليوم والبلد علم **باب في اليمين على الشرب** حلف لا يشرب  
 مع فلان فشرب في مجلس واحد هذا من انا وذاك  
 من انا حث حلف ليشربن الماء الذي في هذا الكؤ  
 وليس فيه ماء لم ينفق اليمين خلافا لابي يوسف رحمه  
 حلف ليشربن الماء الذي في هذا الكؤ اليوم وضبت  
 قبل مضي اليوم لم يحث بخلاف ما اذا لم يوفقه باليوم  
 حلف لا يشربن شرايا فشرب المرزقي البكني قيل

وقيل حث

وقيل حث وبه افق الامام ابو بكر سعيد النبي بوري  
 رحمه ولو شرب اللبن او الماء لم يحث لو حلف وقيل  
 هي نخورد حث بكل مسكر عن اسم النبي يقع على المسكر  
 من ماء العنب نيا كان او مطبوخا والسم سبك  
 على كل مسكر من ماء العنب حلف لا يشرب فضبت  
 في فيه فدخل حلقه بغير صفة لم يحث ولو شرب بعد  
 ذلك حث حلف لا يشرب مسكرا فضبت مسكرا  
 في شرب لا يسكر وشرب منه ان كان المحل طحال  
 لو شرب سكر منه ضمت حلف لا يشرب خرا في هذه  
 القرية فشرب في كروها او في ضياعها التي هي خارج  
 العمران لم يحث قال ان شربت او فارت فعبدا  
 كذا يحث باصدا وتنتهي اليمين وفي قوله وانداكر  
 شراب بخورم وفمار كنتم يحث بفعل اصد بها لان كل  
 واحد منها شرط على صفة بحكم العرف كذا عن القاضي  
 شمس الائمة المرغينا في رحمه رجل عوب في الشراب  
 فقال ان تركت شربة ابدأ فارت طالق فان كان يوم  
 انه لا يشرك شربة ولا يشرب لا يحث لو قال ياكل صرعا



بيند شرب بخور دم ينصرف الى وقت الورود الا ان  
لم ينو حقيقة الرؤية حلف لا يشرب هذا اللبن بعد  
ما صار شربا لم يجز حلف لا يأكل هذا اللبن  
فشربه لم يجز واكله بان يتروقه وقيل محض غشا  
يجز حلف لا يشرب دواء فشربه لم يجز  
حلف لا يشرب من هاتين الشرايين فشربه من  
احدهما حلت لو حلف لا يشرب شرايا فقال لو  
به تحرم لصدق قضاء **باب ما جاء في اليمين على الشرب**  
حلف لا يلبس ثياب فلان وفلان ثياب كثيرة  
فاليمين على ثلثة منها حلف لا يلبس هذا الثوب  
فالقي عليه وهو ياتي قلا ان شبه القاه عن نفسه لم يجز  
حلف لا يلبس هذا الثوب وهو لا يفسخ من ساعته  
لم يجز ولو داوم عليه حلف حلف وقال اكراس جلة  
برش من آمد فامرأته كذا لم يجز حتى يلبسه كما يلبسه  
الناس حلف لا يلبس من غزل فلانة فلبس من غزلها  
عمامة عن محمد رحمه الله انه لا يجز قال هذا الثوب على  
فهو على اللبس ولو لبس ثوبا خيط من غزل فلانة لم

ولو لبس

ولو لبس ثلثة من غزلها قال ابو يوسف رحمه الله يجز وقال  
محمد لا وعليه الفتوى ولو لبس ثوبا من غزل فلانة وغزل  
احدة اخرى يجز حلف لا يلبس ثوبا من غزل فلانة فلبس  
ثوبا من غزلها وغزل امرأة اخرى لم يجز حلف لا يلبس  
من غزل فلانة وعليه ثوب من غزلها فدام عليه حلف  
ولو قال عنت به غزلها في المستقبل لم يصدق قضاء  
حلف لا يكسو افلانا فاعاره كسوة او كفته بعد موته  
لم يجز الا اذا اراد به السردون التعليل حلف لا يلبس  
هذا حتى يأذن له فلان فمات فلان سقطت اليمين  
ولو قال الا ان يأذن له فلان فمات فلان له مرة  
استتمت اليمين حلف لا يلبس السردون فدخل احد  
رجليه فيها لم يجز كذا في الخفين **باب في اليمين على الركوب**  
حلف لا يركب هذه الدابة وهو راكبها فدام على ذلك  
حلف لا يركب دابة فلان هذه فباع دابته تلك  
فركبها لم يجز حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة  
بين فلان وغيره لم يجز حلف لا يركب دابة فركب  
بعيره لم يجز الا بالينة حلف لا يركب فرسا فركب



بر ذوات لم يحنت قال ان ركبتا ما بين الدآبين فاما  
طالقان فركبت احدهما دابة والاخرى دابة طلقنا  
حلف لا يركب الاحرار او غلاما ان يركبها مذكورة  
في اجماع حلف لا يركب ذؤب فلان فركب تناسها  
حنت مذكورة في الزيادات حلف لا يجلس على الارض  
فبسط على الارض شيئا وجلس لم يحنت حلف لا يجلس  
على هذا السر فبسط عليه باطا وجلس عليه حنت **في**  
**اليمين على الصوم والصلوة** حلف لا يصوم فصام ع  
من نهام مع النية حنت ولو حلف لا يصوم صوم ع  
هذا على صوم تام حلف لا يصوم ابدا فصام يوما حنت حلف  
قوله الابدية فانه يقع على جميع العمر حلف لا يصوم شهرا  
بكوفة فانه على صوم جميع العمر حلف لا يفطر بكوفة فكاه  
بها يوم الفطر ولم يأكل ولم يشرب حنت حلف لا يصلي  
فصلي بغير طهارة لم يحنت ولو قال ان كنت صليت  
وقد كان صلي بغير طهارة حنت حلف لا يؤم فافتح  
الصلوة ولوى ان لا يؤم فافتح به رجل حنت حلف  
لا دابة ولو ام في صلوة الجائزة او سجدة السلاوة لا حلف

لا يقراء التواتر

لا يقراء التواتر اليوم ينبغي ان يصلي صلوة خلف الامام  
حلف لا ينام حتى يصلي كذا كذا ركعة او يكرر التعليل  
فنام جالس لم يحنت **باب في اليمين على النكاح والطلاق**  
حلف ان لا يتزوج فتزوج نكاحا فانه لم يحنت ولو  
زوجه فضوتى فاحاز بالقول حنت ولو احاز بالفعل  
كسوف المهر ونحو ذلك لا قاله الشيخ الامام الخسري رحمه  
والشيخ الامام علي بن محمد البزدي رحمه وعليه الفتوى  
باللغز لا بالقلم لئلا يتجسس العوام وعن محمد الائمة الخسري  
رحمه انه حنت وعن شمس الائمة المرغنياني رحمه انه  
كان يفتي بالحنث فقيل له لم خالف استاذك شمس الائمة  
الخسري رحمه قال فلم خالف استاذك شمس الائمة الخسري  
حلف لا يتزوج من بيات فلا ولم يكن له بيات فصارت  
فتزوجها اختلف ذكر في النوارل انه لا يحنت وقال  
حسام الدين رحمه حنت حلف لا يتزوج من بيا  
بغداد فتزوج جارية ولدت ببغداد ففتات ببلدة اخرى  
واد طنت بها حنت حلف لا يتزوج امرأة لها  
زوج وطلق امراته ثم تزوجها لم يحنت حلف لا يتزوج

مسألة وعليه الفتوى باللغز لا بالقلم



ما دام بيننا رافقاً بنا را وتزوج لم يحث حلفاً  
 سراً فتزوج امرأة بشهادة شاهدين فهو سراً إذا قال  
 لامرأة الكرم بى دستورى توزن خواهم يا كينز كرم  
 فعبدى حر فابانها ثم فعل لم يحث قال ان تزوجت  
 الشاء فعبدى حر فتزوج امرأة حنت قال ان تزوجت  
 فعبدى حر ثم قال نويت فلانية لم يصديق قال امرأة  
 اخو امرأة اتزوجها ففى طالق فتزوج امرأة مطلقها  
 ثم تزوجها ثم مات لم تطلق حلف لا يطلاق فالحال الا  
 امرأته وقبض الزوج بدل الخلع لم يحث رجل قيل له  
 ان فعلت كذا فامرأتك طالق فقال نعم فقد كان فعل  
 طلقت امرأته والله تعالى اعلم **باب في البيمين على العنق**  
 قال لامرأة ان فعلت كذا فانت طالق وعبدى حر  
 لا يعق العبد لى مال قال لعبد ان فعلت كذا فانت  
 حر ما فباعه ثم اشتراه ثم فعل ذلك الفعل حث  
 قال لامرأة اول ولد نكحني فهو حر فولدت ولداً ميسراً  
 ثم حبس عني حتى خلاها قال حررة ان ملكتك فانت  
 حررة وارثت ولحقت وسببت ثم اشتراه بالعتق

خلاها لها

هذا قالها قال اول عبد اشتريته وحره فهو حر عني العبد  
 المفرد اذا قال لعبد انت حر هذا ان شئت فالتشيتي  
 حلف لا يعق فاشترى اباه حنت كذا اذ كانت قاذى  
 مكاتبته بدل الكتابة كذا اذا امر غيره باعاً و غيره ففعل  
 قال ان ضمتنى ايا ما كسيرة فانت حر فنى على عشرة ايام  
 وقال على سبعة ايام **باب في البيمين على البيع والشراء**  
 حلف لا يبيع بعشرة حتى يزيد فباعه بسبعة لم يحث  
 فباعه ساوياً فحلف لا يبيع فباعه بغيره حث  
 كذا اذا باعه بشرط الخيار قال ان لم ابيع هذا العبد  
 هذه الامة فامرأة كذا فاحقق او تبرحت حلف ان  
 يبيعه اليوم فندم فالشراء يبيعه في ذلك اليوم بشرط  
 الخيار ثم يفسخ حلف لا يشتري فاشترى بشرط  
 الخيار او من فصفى حث ولو اشترى بغيره لا حلف  
 لا يشتري فامر بك خيرة فاشتراه لم يحث الا اذا  
 كان الحالف ممن لا يلى ذلك بنفسه كالمكاتب والمملوك  
 وخواهم حلف لا يشتري ذهباً فاشترى فذهب  
 او طوق ذهب حث مذكورة في الزيادة حلف لا يشتري



عبد فاسترى نصف عبد ثم باع ثم اغتم استرى النصف  
الاخر حنت لو قال ان ملكك عبد والمثله جالها لم حنت  
قال كل عبد استرته فهو حر الى سنة فاسترى عبد لا يفتق  
حتى ياتي عليه سنة من يوم استره حلف لا يستري به  
الدرهم غير الدقيق فاستر به بعضا ودقيقا وبعضها  
سبعا اخر لم حنت والله علم **ما في البيهقي على النكاح**  
حلف لا يدع غريمه اليوم فقدمه الى النكاح وحلفه برخي  
حلف لا يدع غريمه حتى يذهب ثم نام فقام اليوم وذهب  
لم حنت حلف ليقضين ماله عند افجاب المحلوف عليه  
عند دفع الحالف حقه الى القاضى لم حنت حلف ليقضين  
حقه اليوم وكان عليه اليوم ضارا فقصاه زبوا لم حنت  
حلف ليقضين حقه اليوم فاعطاه فلم يقبل فان وصفه  
بين يديه بحيث تناله يده لو اراد حنت حلف  
ليقضين حقه عاجلا فمذع عليه ما دون الشهد الا  
اذا نوى سبعا اخر حلف ليعطين حقه اول الشهد  
فاعطاه في النصف الاول برخي مكنه حلف ليقضين  
حقه رأس الشهد فلا الليل التي يهتل فيها الهلال ولو با

ذلك

مطلد تمة

ذلك وان قصاه قبل رأس الشهد او مات الطالب  
او المطلوب قبل رأس الشهد لم حنت حلف ليقضين حقه  
الي سنة ايام فاليوم الخامس دخل في البيهقي حلف  
ان يأخذ ماله عليه من الدرهم اليوم او يستوفي فاخذ  
مكان الالف غرضا او عبدا وكذا ذلك لم حنت  
ولو حلف على الاثر ان يجبت الا اذا ارادها الا تنقأ  
قال للمديون وله عليه مائة درهم ان قبضها منك اليوم  
درهما دون درهم فبعديا فخر فقبضها في ذلك  
ستفوقا حنت ولو قبض بعضها دون بعض لم حنت  
حلف لا يقبض ماله من المديون لقبض من غيره  
حنت ومن كفيله لا والله علم **ما في البيهقي على**  
**اجماع والممس** حلف لا يقرب امرأة فاستلقى  
على قفاه فقصت المرأة حاجتها منه المنحارة حنت  
قوله تايبك سال دست فراز زن نكنم يقع على اجماع  
حلفت لا تغسل رأسها من جنابة زوجها فهذا  
على التمكن من اجماع قال لا المرأة ان غسلت  
منك فبعديا فخر فجامعها في المفارقة حنت يعني بالجماع

مطلد تمة



حلف لا يفعل حراما لم يجنب بالنكاح انما كذا  
 البديهة يوطئ الا اذا دللت الدلالة بان كان الكالف من  
 جهات الرضا يتقن متى يحس حلف الدوب ولو قال  
 ازفلانة كه زن منسب من ابكار آيد فهي طالق فهو  
 على الوطئ قوله الكر من سر بيا ليهن تو بهم فانت طالق  
 فان نوى اجماع فهو على ما نوى ولا يصدق على ترك  
 الحقيقة وان لم ينو يصدق اليه الحقيقة لو قال الكر من  
 باني فحاشه تواند كنم فهو على ما ذكرنا لا يفتح التكة بكلام  
 و حرام فجامع من غير حل التكة لم يجنب ان لم ينو اجماع  
 ويصدق قضاء وديانة قال ان لم تأتني ضرة اجماعك  
 فانت طالق فانتة ولم يجمع لم تطلق عند محمد رحمه  
 عليه الصوي خلافا لابي يوسف رحمه حلف لا يجمع  
 فلانة او لا يقبلها فهذا على اجوبة دون الموت لو قال  
 ان باصبعك او نكتك او اصببت منك فاليامين  
 على اجماع في الفرج والله اعلم **ما في اليمين على الضرب**  
**والقتل** حلف لا يضرب فلانا فمده شوه او خنقه  
 او قرعه لا على وجه المزاج ذكر في اجماع الصغيرة لم يجنب

وقال التلث

وقال ابو التلث رحمه ان كانت اليمين بالفارسية  
 لم يجنب وبه فتى السيد الامام ابو القاسم رحمه ولو وقف  
 نوبا واصاب على وجه المخلو فحلف لم يجنب حلف المضرب  
 هذا الصبي على الارض حتى ينشق نصفين فضربه على الارض  
 ولم ينشق لم يبر حلف ليضربن عبده بالسياط حتى يموت  
 ضرب فبالوع في ضربه ضربا عنيفا بر حلف لا يضرب  
 فلانا فامر غيره فضربه لم يجنب الا اذا كان سلطانا  
 او قاضيا حلف لا يضرب ولده فامر غيره بالضرب  
 فضربه لم يجنب ولو كانت المسئلة في العبد حلت الا ان  
 اكرهها ردست وباتت نكمت فانت طالق لم يجنب  
 ما دام صبيان حلف لا يضربها الا من جرم ثم ضربها  
 لجرم فالقول له مع اليمين قال ان ضرب هذا العبد احد  
 فامرأة طالق فاليامين على الكالف وغيره ولو قال  
 ان ضرب رأسي هذا احد فاليامين على غير الكالف حل او  
 ضرب ان ان فقال رجل ان ضربة فغدي خرقه  
 ضربه ثم ضربه بعد ذلك لم يجنب وانما يقع هذا على  
 ويامين الفوران يكون لها سبب داخ بدلالة الحال

فقال ضربتها

نقد حقه



موجب فغضب بمبته على ذلك السبب وبين الف  
 خرجها ابو حنيفة رضي عنه لم يسبقها احد قبله ولا  
 حاله احد غيره قال ان قتلتك يوم الجمعة فعبدى حر  
 فضربه بعد اليامين قبل يوم الجمعة ومات يوم الجمعة حنث  
**باب النذر** اذا نذر بقرية نذر على من خسرها ايجاب  
 صحيح ولزمه الوفاء ولو نذر بمقبرة كان يمينا نذرا لا يشترط  
 ضرب فعلية كفارة يمين لو نذر بعبادة الرضا او شيع  
 اجازة او ببناء الرباط او السقاية او السجدة او القطر  
 وما شبه ذلك لم يصح نذر بقراءة القرآن لم يصح نذر  
 مذكورة في فتاوى نجم الدين السفي قال الله تعالى ولو صدقت  
 ولم ينو شيئا فعليه نصف صاع من بر نذر ان يصدق  
 بهذه المائة درهم يوم كذا على فلان فصدق بما افواه  
 قبل حجي ذلك اليوم على مسكين آخر جاز قال ان فعلت  
 كذا فالف درهم من مالي صدقة ففعل وهو لا يملك  
 الا عشرة لم يلزمه الا ذلك القدر ولو لم يكن في ملكه  
 شيء لا يلزمه شيء اذا نذر بخروج ولد يلزمه ذبح الشاة  
 ولو نذر يقتل ولده لا اذا قال ان شفي به مرضي

منه لو نذر بخروج ولد يلزمه ذبح الشاة

او رد غائبى

او رد غائبى وكذا ذلك مما يريد كونه فدية على كذا  
 وكان ذلك فعلية الوفاء وان كان شيئا لا يريد  
 كونه نحو ان قال ان شرب او فامرت او زنت فعلى  
 صوم سنة او حج ماشيا عن ابي حنيفة رضي عنه  
 انه قال في اخر عمره يخرج عن العهد بالكفارة وهو قول  
 الشافعي رحمه الله وبذلك افتى شمس الائمة الحسيني  
 رحمه الله وصام الدين رحمه الله ولو قال باليمين في الكسب  
 صدقة لزمه ان يصدق بما يكون فيه الزكوة ولا راجع  
 العشرة تدخل في كلامه واجراحيته **لما في السكينة**  
 اليمين الخموس لا تجب الكفارة وهي اليمين الكاذبة  
 عمد على امراض اليمين الملعونة لا كفارة فيها وهو  
 ان يحلف على شيء بانه كذا او انه ليس كذا وفي طه  
 ان الاورحما قال اليمين المعقودة على امر في المستقبل  
 يوجب الكفارة عند الحنث وان كان جنونا وقت  
 وجود الشرط او فعل ذلك الفعل ناسيا او مكرها  
 يلزمه الكفارة البته في السكينة شرط اذا حنث في  
 ايمان كثيرة لزمته بكل يمين كفارة السكينة قبل الحنث لا يجوز

نحو اليمين الملعونة على من تخلف عن آية المعقودة

طه البته في السكينة شرط

طه السكينة قبل الحنث لا يجوز



منع الكفارة ترفع الاثم وان لم توجد منه التوبة

منع قد يسار ان يكون فضل على كفارة ما يكفر بيمينه

منع لا يجوز الصوم وان كان يربو او اذا خاف التكفير

منع المعتبر في طعام الاباحة الشبع لا قدر الطعام

منع الادام ليس بشرط

ما حذر كفارة اليمين لا يسهل كذا ذكره في الملتقط الكفارة  
ترفع الاثم وان لم يوجد منه التوبة عن تلك الجناية قال  
الشيخ الامام ابو المعين النسفي رحمه الله اذا حنث وهو  
موسر فان شاء اطعم بنية التكفير وان شاكسا وان  
اعتق وقد ائيب ان يكون له فضل على كفارة قدر  
ما يكفر بيمينه ولو كان في ملكه عبد او كسوة او اطعم عشرة  
ساكنين لا يجوز الصوم وان كان مديونا اذا اختار  
التكفير بالطعام اطعم عشرة ساكنين كل ساكن نصف  
صاع من بر حنطة او دقيق او صاع من شعير او ذبقة  
او قيمة ذلك لو دفع اليه ساكن عشرة ايام كل يوم  
صاع من بر جاز ولو اعطى ساكنا في يوم ساكنا في يوم  
عشرة دفعات لا يجوز الا عن يوم واحد لو غدى عشرة  
ساكنين وعن ائمه جاز وكذا لو غداهم غدتين او  
عن ائمه ثابتن ولو كان فيهم قطيع لا يجوز وان كان  
فيهم سبعان اختلف المشايخ رحمهم الله في يجوز المعتسر  
في طعام الاباحة الشبع لا قدر الطعام والادام ليس بشرط  
والدفع الى الادامي جائز والى الحرابي لا ولو اطعم عشرة ساكنين

بكل مكي

بكل مكي صاعا من حنطة عن يمين كان عن يمين  
واحدة اعطى عشرة ساكنين مداً ثم ادغم استغنى  
المساكين ثم اقتفوا فاعاد عليهم مداً لا يجوز لو ادى  
كل مكي مداً قيمة قيمة ازار سابع جاز ولو كانت قيمة  
كل مداً قيمة صاع من شعير او غير ذلك **فصل في التكفير بالكسوة**  
من اعطى عشرة ساكنين كل مكي اذا اراد ان يربو  
به بحورته بنية الكفارة جاز كذا لو اعطى عمامة او ملحفة  
او كساء او سرويل وان كان امرأة ازارها ولو اعطى  
لثوبا خلعا عن كفارة يمينه فان كان يعلم انه ينفع  
به اكثر من نصف مداه جاز لو اعطاهم ثوبا واحد  
قيمة قيمة طعام عشرة ساكنين اذا نوى الطعام التكميل  
في الكسوة شرط حتى لو كفر عشرة لم يجز والسد عالم  
**فصل في التكفير بالاعناق** من اعتق رقبة سلمه  
او كافرة بنية الكفارة يجوز ولو كان حرثا لا يجوز  
ولا يجزئ الا فرس والرقبة العمياء والشد والمقطوع  
اليدين لو كفر عن ايمان كسرة رقابا او طعاما او كسوة  
او صوما ولم ينو عن كل واحدة جاز ولو استمرى قريبه



تا و یا عن كفارة بحمينه او اعتق عبداً بقا جاز ولو قال  
 لعبدان استترت بك فانت حر عن كفارة بحميني ثم  
 استراه بحرية كفارة المعسر الصوم ثلثة ايام متتابعات  
 فان افطر لمرض او حبس استقبل ولو صام ثلثة  
 ايام ليحيين ولم يعين لكل واحدة منها جاز لو كان  
 معدا وقت الوجوب ثم ايسر لم يجزه الصوم خلافاً  
 للشافعي رحمه و اذا ارادت المعسر ان تكفر بالصوم  
 فليزوجها ان يبيعها وكذا عن كل صوم وجب بغيرها  
 كفارة العبد الصوم ولو كفر بالمال باذن السيد لم يخرجه  
**باب في المتفقات** حلف لا يترك فلان في داره  
 فقال له اخرج عن ابني يوسف رحمه الله برقي بحمينه وذكر  
 في الفتاوى رجل حلف لا يدخل فلان في داره  
 قال ان كان لا يملك تلك الدار فمغف بالقول وان كان  
 يملك فمغف بالقول والفعل حلف على الات حرفة فقال  
 اكر من دست برين ساذ ما نم فانه يحلف على العمل  
 اداها حنث في بحمينه من ذكر العمل لو قال لامرأة اكر من  
 دست برودك فانت كذا فاليمين على القول

باب في المتفقات

خاين

خاين قال اكر من بينه سيم خيانت بدست كيرم  
 فعبدي حر وكان في بحمينه منه شيء فاضره لم يحث انما  
 مراده في المستقبل لو قال لامرأة تو فلان كذا كرده  
 نكروم فقال اكر كرده تو طلاق طلقت لا قرار الزوج  
 بفعلها لو قال اكر با توجبان نكنم كه سك يا ابا ان ارد  
 كرد فامرأة طالق فان حرق بعض ثيابها وجوزها  
 والقتا ما على الارض بر لو قال اكر فزاد من لوني ترا  
 كسان نكنم فامرأة كذا فسط عليه اتر كا كثر بر  
 لو قال اكر روي ابيج ما حرمي فانت طالق فكشفت وجهها  
 في موضع يراها الناس طلقت ولو لم يقصد نظر الناس  
 اليها لو قال ان كان في يدي درهم سوي ثلثة في يدي  
 وفي يدي خمسة درهم لم يحث ولو قال ان كان في يدي  
 من الدرهم سوي ثلثة والمسئلة بالها يصدق بما في  
 لو قال ان كنت املك الا خمسين فعبدي حر وهو لا يملك  
 الا عشرة او لا يملك شيئاً لم يحث رجل قال لا فدا بك  
 نقول هذا من لكر فقال ان قلت من لكر فامرأة كذا بطل  
 ان تغتبر كلامه ومعاملته عما كان عليه قبل السر جنت



حلف لا يعمل مع شيئا في القصاره ونحو ما فعل مع  
 شريكه حنت ولو عمل مع عبده المأذون لا حلف  
 لا يهيب ولا يعير فوهب ولم يقبل او اعار ولم يقبل  
 حنت بخلاف البيع حلف ان يكبس فلانا عند جابعا  
 عيانا فحبه عند جابعا عيانا فحاه ان لم يقطع  
 حنت لو قال هذه الدراهم علي جرم فهو علي الانفا حلف  
 ان فلانا ثقيل وهو عند الياس غير ثقيل وعندك ثقيل  
 لم حنت الا ان ينويها عند الناس قال ان شكوت مني  
 ابي اخيك فانت طالق فحالت عند اخيه او بهي حجاب  
 صبي لا يعقل ان زوجي فعل كذا وكذا لم حنت قال لامرأة  
 انك كسي راجيزي دهی فامرأة كذا ونوي بذلك احما  
 صحت نيته بينه وبين الله تعالى ولو قال انك كسي  
 جيزي دهی لم يقع حلف ما شب قدر فلان كما كنتم  
 فان لم يكن عالما باختلاف العلماء فانه يفرق في اللبنة  
 والعهد من رمضان وان كان عالما باختلاف  
 العلماء فعلى ما نوى ثم وجه الاختلاف ان عند ابي حنيفة  
 رضي الله عنه ان كانت اليمين في النصف من رمضان

فان لا يفعل

فانه لا يفعل ذلك الفعل حتى ينتهي شهر رمضان من السنة  
 القابلة وعندهما الى النصف من رمضان من السنة  
 الثانية رجل قال عبدي حران قال لامرأة انك طالق  
 ان فعل هذا الفعل عتق عبده وطلقت امرأته حل  
 قال لامرأة ان احببت ان يغذبك الله بنار جهنم  
 فانت طالق فحالت احببت به طلق حلف لا يقرب  
 مردست عاريت وادافني الشيخ الامام علي الكاظمي رحمه  
 انه كحنت وقيل لا كحنت الرمي هزى كركم كحنت وادافني  
 لا يا ذن فاذن من حيث لم يسمع لم كحنت رجل قيل له  
 رن از تو سه طلاق كه فلان بخانه تو اندر نيست لا يكون  
 سيما رجل قرع على آخر فاراد ان يقوم بين يديه فقال  
 الما رواه الكبر جيزي فانه لا يلزم الرجل منه شيء واعلم  
**كتاب الحدود** ابوابه سبعة في الشهادة في الارار  
 فيما يجب ائخذ في اقامته ائخذ في حد القذف في النور  
 في حد السر ووجه اعلم **في الشهادة بالزنا**  
 اذا شهد اربعة بالزنا ينبغي للقاضي ان يبذلهم عن الزنا  
 ما هو كيف هو اين زني وبعين زني فاذا اتينوا ذلك



وقالوا اريتم كالميل في المكحلة وسأل عنهم القاضي  
في السر والعلاينة حكم بشهادتهم لا تقبل الشهادة على  
الشهادة ولا شهادة النساء مع الرجال في ما لا حدود  
وانما الشطر شهادة اربعة من الرجال العدول المأخوذ  
ولو شهدوا بزنا متقادم لم تقبل وقد اتفقوا على  
ان لا يرى الامام اربعة شهدوا انه زني بفلانة غائبة  
قبلت ولو شهدوا انه زني باعرا لم يعرفوا لم يقبل  
سأله ان شهد انه زني بفلانة وهي طليقة او  
شهد انه زني بها وهي مكرهة لم يجب له تحريمه خيفة  
رضي عنه اربعة شهدوا بالزنا وقالوا العمدنا النظر  
قبلت شهادتهم اربعة شهدوا زني بتجيلة عند طلوع  
الشمس واربعة افوى شهدوا انه زني بها عند طلوع الشمس  
بدبره عند بدبره ويجعل حلتان بكوفة لم يجب له  
وصيه علم **باب في الاقرار بالزنا** الزنا لا يظهر الا باقرار اربعة  
في مجلس مختلفه والمراد اختلاف مجلس المقر لا مجلس القضاة  
اذا اقر العاقل اباغ بالزنا عند القاضي او سلطة ينبغي  
ان يترد اقراره في كل مرة ويلقنه الشهادة فيقول العلما

كانت

كانت اقراتك او امتك لعنك قبلتها لعنك  
مستها لعنك بك ضيالا لعن بك ضونا وينبغي ان  
يسأل عن الزنا ما هو وكيف هو واين زني ومن  
زني اذا اقر بالزنا متقادم او غير متقادم اربع مرات  
لزمه الجحد لا يجدر ان يكر ان باقراره بالزنا كذا المجنون  
اذا رجع بعد ما اقر ومهر وقت الزم فانه لا يجدر اذا  
اقر انه زني لهذه فعالت ما زني به او قالت تزوجني  
لا يجدر اذا اقر بالزنا ما دون اربع مرات بعد ما شهدت  
عليه الشهود بالزنا لم يجدر **باب في ما يجب له** الخليفة يجدر  
وانتم انتم الزنا انكر ان اذ ان زني كيد اذا صحت اذ ان زني  
لم يجدر عند ابيه خيفة رضى عنه اذ ان زني بجارية كيد عند  
وبه اقد ابوالثيت رحمه وعليه الفتوى قال حمام الدين  
رحمه اذ ان زني بكيسة او تلفظ او وطئ بهيمة لم يجدر اذا وطئ  
جارية ولو لم يجدر ولو وطئ جارية ولو امرأته وقال  
طننت انها كل لم يجدر وكذا المطلقة انكثت وادعى البتة  
او امرأتين اذا وطئ المرهونة وادعى البتة اخرس زني  
بفصيحة او فصيح زني بخرس لم يجدر اذا اكرهه السلطان

سلطان



على الزنا فرني لم يجد ولو كان المكروه غير السلطان فغند  
 ابي حنيفة رضي الله عنه بحد وقال لا يحد وعليه الصبوي  
 اذا زنى في دار الحرب او في عسكر اهل البغى لم يحد وان خرج  
 اليه دارا مستأمن زنى بدمية لا يحد واتحد النسيئة صحي  
 زنى بقبيلة لا حد عليها وعليه المهر وكذا اذا زنى ببالة  
 واستكرهها ولو زنى بامته طابعت او مكرهته يلزمه العقر  
 رجل زنى بقبيلة لا يجمع مثلها فافصا ما لم يحد صل  
 على قفاه فجات امرأة وقويت عليه حتى قصت حاجتها  
 لم يجب عليها التحا اذا رقت اليه غير امرأة وقالت النسا  
 انها احرائك ووطئها لا حد عليه ويلزمه العقر وهو المثل  
 لو وجد على فراش امرأة فظن انها امراته فوطئها عليه  
 اعني دعي امراته فجات غيرها فوطئها يحد وان اجابته  
 وقالت انما فلانة لم يحد الا عني كما فرني في دارنا وثبت  
 بشهادة اليهود نعم سلم لم يبطل التحا في اقامته  
 ينبغي للشهود الزنا ان يبتدوا بالترجم فان استغوا  
 لم يقيم التحا ولو ظهر الزنا بالافرار في حق المحض ابي الامام  
 بالترجم نعم الناس المحض اذا زنى يبرجم وغير المحض يحد

واحد

على ما فرني في دارنا وثبت بها وهو دم لم يبطل التحا

حد ما صلفي  
 ٢١



والرجل لا يخفر له **باب في حد القذف** اذا قذف  
 محصنا او محصنة بصريح الزنا وعن اثباته باربعة شهداء  
 حد الامام ثمانية سوطا ان كان حرا او اربعين  
 ان كان عبدا احصان القذف ان يكون المقذوف  
 حرا عاقلا بالغ مسلما عفيفا عن فعل الزنا وطليقا  
 في مدة عمره وطلي المكاتبة لا يوجب الاحصان اذا قذف  
 محصنا في دار الحرب لم يحد اذا زنى المقذوف سقط الحد  
 عن القاذف قذف خشي بلع ولم يتبين حاله لم يحد  
 اذا قذف رجلا مرارا او جماعة تداحلت حدوده اذا قذف  
 اخر بعد ما ضرب الحد الا سوطا لم يضرب الا ذلك السوط  
 اذا قذف محصنا وقد تم قذفه ثانيا لم يحد اذا قال لاخر  
 بالوطي او انك وطئت فلانة حواما لم يحد بخلاف قوله انك  
 حملت عمل قوم لوط رجل قال لاخر في غضب لست بامرئ  
 لابيه الذي يدعي اليه قد قذف اخرس بالزنا لم يحد وكذا  
 في الجامع الصغير سكران قذف محصنا قد نوب اليه جري  
 دخل دارنا بامان قذف محصنا حد قال لاخر انت ازني النساء  
 لا يحد قال لامرأة باراني يحد ولو قال رجل يا زانية لا يحد

ولو قال

نقد لا يحد بقذف الخشي

من اقترعة بحد بلا شرط اربع عد الزنا  
 موجب للحد بظن بلا قرار مرة عنه وعندنا  
 بشرط الاقرار اربع مرات في اربعة مجلس  
 من مجلس القدر كل اقترعة اربعة اقسام حتى  
 يجلس في بركة القاضي كلما اقر فيه حبس  
 ايامه ثم يجي فيقر هو المروي غم اليه فلما  
 تم اقراره اربع مرات سلكه عن الزنا ما هو  
 وكيف هو وامن زنا ومن زنا وتنتي زنا  
 فلما تبين كذبه من الهية على افعاله

ولو قال لا فباراني فقال رجل صدقت لا يحد المصدقا  
 بخلاف ما اذا قال صدقت هو كما قلت اذا قذف محصنة  
 في خاصة ثم يتبين انها كانت اخته من الرضا لم يحد  
 شهاد قذف اختلفا في الزمان او المكان لم يرد اربعة  
 عيمان شهدوا بالزنا حد واحد القذف ولو كانوا قائلين  
 لا للقاضي ان يقيم حد القذف بعلمه اربعة شهداء بارا  
 ثم رجع واحد قبل امضاء الحد فانهم يحدون حد القذف وان  
 كان الرجوع بعد الامضاء حد الرابع وحد حد القذف  
 لا يورث ولا يسقط بالعفو ولا بالرجوع اذا قذف  
 ام عبد قد ماتت وهي محصنة فلما بين ان ياخذ حد يحد بالآ  
 اذا كانت القاذف مولى العبد لا ياخذ بالحد الا الولد او  
 ولد الولد والاب والجد وعلما **باب في التغير المولى**  
 التغير ولا يملك الحد الا اذا كان اما ما اذا قال لاخر  
 يا فاسق او يا بليد او يا اهل الزنا او يا سارق الجحر او يا ابن  
 الفاحرة او يا سارق او يا كافر او يا خبيث او يا فاجر  
 او يا ديوث او يا قريظا او يا تحنت او يا بغي فانه يغير  
 وخيار التغير الى الامام لو قال يا ابله يا ناكس لا يحد شيئا

مطلوب لا يقيم الحد بعلمه

مطلوب لا يورث ويغاقب على سب من الاشرار  
 من ذكر الراية في السر



وكذا اذا قال يا كلب يا خنزير يا جارا يا تبليس يا قرد  
يا ذئب ولو قال يا خنزير يا كلب يا قرد يا جارا يا تبليس  
رحمة الله على كلب التقيين وقال حيا من رحمة  
يجب اذا قال لام الولد الفبر او الذمي يازاني يبلغ  
التعذير اقصى غايته ولا يبلغ التعذير اربعين سوطا  
بل ينقص عنه سوطا اذا انة بهيمة يعجز عن ارجل  
الي مذهب الشافعي رحمه الله يعجز وحكي ان ابا جعفر  
عبد الله بن فضال الكبيسي النخاري رحمه الله ارسل اليه مذنب  
اشافعي رحمه الله لكثرة بر السفوعة فامر بالتعذير  
والنفى عن البلدة من وطئ شجرة تحذر من  
لطم سما او رفع منديل في السوق عن ابي عبد الله  
اشافعي رحمه الله ضرب التعذير ثم ضرب الرافعي ثم  
اشافعي ثم ضرب القاذف من الكفر وجوب التعذير  
عليه خلف عن اصحابنا فيمن اعتاد الفسوق بأنواع  
الفساد يهدم عليه بيته **ما في حد السر**  
من سر يا حرور يا موجوده وسهله سمود ذلك  
عليه اقر والراية موجودة فعليه الحد ولو شهدوا والراية

من ارسل اليه مذنب فاضى بعز

من وطئ شجرة تحذر

منقطعة

لم يجد الا اذا اخذوا الراية موجودة فلما ذهبوا به  
الي القاضي انقطعت الراية بسبب المرافعة  
فحينئذ يجد لا يثبت سر يا حرور يا موجوده رطل ودرهم  
ولا بالسهادة على الشهادة اذا اقر بسر يا حرور  
لم يجد اذا سرب يا حرور في دار الحرب لم يجد ولو سرب  
ولو سرب في دار الاسلام الحر وقال ما علمت انها حرام  
حد لا حد على من وجد منه راية الحر او فادعوا او  
سرها ملكا الذمي اذا سكر من الحر لم يجد هو الاصح  
من سرب وروي الحر لم يجد حتى يسكر من سرب  
السكر او المنصف او المتكث وكرهه ولو سكر  
من بيند العسل او المرز او الجعة وهو ذلك او من الخ  
ولبن الرمال لم يجد ان كان الذي يجد خذا بخنيفة  
رضي عنه هو الذي لا يعقل منطقا ولا يعرف الرطل  
من المرأة ولا الارض من السماء حد السر ثمانون  
في حق الحر والحررة وفي حق العبيد والاماء اربعون  
واسم علم **كتاب السرقة** بقطع وما لا يقطع في السرقة  
عن حرز في خصوصية في السرقة في كيفية القطع

من لا يثبت سر يا حرور رطل ودرهم ولا بالسهادة

حد الذمي اذا سكر من الحر لم يجد هو الاصح



في قطع الطريق في المتفرقات وصحة علم ما **ما يقطع**  
**وما لا يقطع** اذا سرق عشرة دراهم عندك بعبرة  
 رجال قطع اذا سرق دينار الايب او عشرة دراهم بعبرة  
 لا يقطع لانه لا يقطع في اقل لان من عشرة دراهم  
 مضروبة لا يقطع في النجم والسمك وان كان ملحا ولا يقطع  
 في الصيد والطيور والمصطفى وان كان مفضضا وكتب  
 الفقه والاشعار والسرور والسطح والاشنان وحقق  
 والنور والزرنيخ والنافه والحشيش والزرع كحبل  
 والخبث الا في خشب الساج ويقطع في الكبريت والسكر  
 والباب ويقطع في سرقة عبدة صغير لا يعقل سرق اربع  
 فضة فيه ماء او شراب لم يقطع سرق جبارا معطى  
 او كلبا معه طوق لم يقطع رجل وجب عليه الزكوة عشرة  
 دراهم فاخرجها ووضعها ليؤديها الفقراء فسرقتها منه  
 قطع رجل له على عشرة دراهم فسرقت منه ثلثها لم يقطع  
 ولو سرق منه عروضايب او عشرة قطع رجل سرق  
 مايب او عشرة في بلد ثم ارتفع الى قاض في بلد اخر  
 يساوي اقل من عشرة لم يقطع يقطع في الحصى النفاذ

وفي دفاتر

وفي دفاتر الحب ولا يقطع بالسرقة من بيت المال  
 والله اعلم **ما في السرقة من الحرز** اذا سرق من حرز في  
 بها خارج الدار ثم اتبعه واخذ قطع وان لم يأخذ بعد  
 ذلك لا ولو ناول انما خارج الدار لم يقطع ووجد  
 منها سرق من ابل قيام اول سيد وعليها اعمالها تنق  
 جوالها واخذ ما فيها قطع وان سرق من القطار بعيرا  
 او جملا لم يقطع وظل جماعة في حرز وتولى احدهم اخذ  
 المتاع قطعوا سرق متاعا من حمام ورب المال يحفظه  
 قطع عند ابه حنيفة وضى عنه وعند محمد حرمه لا  
 وعنده القنوي سرق من السطح مايب او عشرة دراهم  
 مضروبة قطع سرق متاعا من رجل في النصارى وهو  
 حاقط له قطع وان لم يكن المال تحت رأسه تحت جنبه  
 سواء كان الحافظ نائما او منتبها لان القنوي يحفظ  
 المعنا وسرق من بيت اخيه او امه من الرضاخ قطع  
 ولو سرق من بيت المضيف لا جماعة نزلوا انا او بيتا  
 فسرقت بعضهم من بعض متاعا وصاحب المتاع يحفظ  
 او تحت رأسه لم يقطع ولو كان في مسجد جماعة قطع

مطد حقه

مطد حقه



ولا يقطع على النباش خلا فالاب يوسف وان تقي  
رحمة لقب البيت وادخل يد فيه واخرج نصبا  
لم يقطع بخلاف ما اذا ادخل يد في صندوق الصير  
او في جيب رجل واخذ المال سارق دخل مع حماره  
فجمع الثياب وحملها ثم خرج من المنزل ذهب الى منزله  
فخرج الحمار بعد ذلك وجاء الى منزله لم يقطع وكذا لو  
على طائر شيئا وركب في المنزل فطار الى منزله ذلك  
فاخذ منه وكذا لو دخل دار ان جمع المساع وطرحه  
في ستر فيها ثم خرج واخذ لم يقطع الا اذا كان الماء  
يجري ضعيفا فحرك بيده ليحري بالمساع لا قطع في سرة  
البوب المسد **ما في الحصة في السرقة ولا اقرار** اذا  
ادعى على اخ السرقة فعليه البينة وعلى المدعى عليه  
البين فاما القرب خلاف الشرع ولا يقطع الا وان  
يحضر المزدوق منه فيطالب بالسرقة لو اقر بالسرقة  
مرة يقطع خلا فالاب يوسف رحمه الله تعالى  
ان يدعى بلفظ الاخذ دون السرقة وكذا يستحق  
ان يشهد بلفظ الاخذ او يقولوا هذا المال للطالب

بعد

در اول

لقد سجدت لربك بالافذ ذوق السرقة  
مطلوبه كذا في السهو وان يشهد بالافذ او بالحق

در اللحد ادعى انه سرق منه كذا فقال كرمته ام ضمن المال  
ولا يقطع ولو اقر بعد ذلك بالسرقة لم يقطع ايضا السارق  
من المودع او من المستقيم والغاصب والمزني يقطع  
بخصوصه هؤلاء لو سرق بغير قند ليس لوالي او شئ او  
او زندي ان يقيم الحد لان ذلك في ولاية سلطان او  
فاقم هذا الاصل العبد اذا سرق لم يقطع الا بخصة المولى  
المولى اذا اقر بالسرقة على عبده لم يقطع والعبد لو اقر  
بالسرقة على نفسه قطع ويرد المال الى المزدوق منه اذا  
اقر وقال انما سارق هذا الثوب بغير تبين ويحفظ  
البائ من الثوب قطع بخلاف ما اذا ثوب القاف ونصب  
البناء لو شهد بالسرقة متقادمة لم يقطع بخلاف الاقرار  
ويضمن في الفصل الاول المال لو اقر بالسرقة مع صبي  
او مجنون او اخرس لم يقطع الاكران اذا سرق  
قطع ولو اقر بالسرقة لا والله علم **ما في كيفية القلع**  
قال القلع مع الضمان لا يجتمعان فاذا قطع السرقة  
مالكة او مستهلكة لم يضمن وان كانت قايمة ردت  
على صاحبها اذا سرق وابها له السيرة مقطوعة او سلا

مطلوبه كذا في السهو وان يشهد بالافذ او بالحق

مطلوبه كذا في السهو وان يشهد بالافذ او بالحق

مطلوبه كذا في السهو وان يشهد بالافذ او بالحق



او اصبعان سوى الابهام لم يقطع رجل سرق شيئا  
 فقطع فيه وردة الى المالك ثم عاد وسرق ثانيا لم يقطع  
 او اسرق ثوبا فقطع في غزله مرة يقطع ثانيا اذا سرق  
 العاقل البالغ او لا قطعت يمينه من الرزء الا اذا كان  
 اسهل اليد اليسرى او مقطوع الابهام من اليسرى او مقطوع  
 الاصبعين ما سوى الابهام او مقطوع الرجل النيمي فحينئذ  
 لا يقطع واذا سرق ثانيا قطعت رجله اليسرى فاذا سرق  
 ثانيا او اربعاً لم يقطع بعد ذلك عندنا وللإمام ان يقتله  
 سياحة لسعيه في الارض بالف او لا يقطع السارق  
 في الحر الشديد والبرد الشديد حاكم قال للحد واقطع يمين  
 هذا في سرقة سرقتها فقطع يمينه محمد التميمي عليه السلام  
 شيئا ثم رده الى ابن المسروق منه او عمة او خاله فان  
 كانوا في محبته لم يقطع اذا ملك المسروق بعد القضا  
 بالقطع لم يقطع لو رد السرقة الى المسروق منه بعد القضا  
 اذا سرق مرات وقطع مرة برغم اصحاب السرقة فهو ذلك  
 حله ولم يضمن المال **باب في قطع الطريق** فاطع الطريق  
 الذي يقطع يده ورجله من خلاف ان يكون واحدا

ملاحظة السرقة ثانيا واربعا ولا يقطع يمينه

قطع

فصاعدا

فصاعدا يشترط ان يكون له شركة يقطع به الطريق  
 وان يكون بينه وبين المضر سيرة ثلثة ايام وقال ابو  
 يوسف رحمه الله اذا قطع في المضر سبلا او خارج المضر اقل من  
 سيرة سفر يجري عليه حكم قطاع الطريق قال القاضي  
 الامام المنتسب الى الاسيحاب رحمه الله وعليه الفتوى  
 لو قطعوا الطريق على قوم وفيهم من هو ذرهم حرم من  
 احدهم سقطا قطع عندهم ويضمنون ماله على انهم  
 ويجب في اجزائهم العمل القصاص فيما ينقطع وما  
 لا ينقطع يجب الارش بعينه دية اجرامه اذا قطع  
 بعض العاقله الطريق على البعض لم يجب احد ويقتل  
 من ولي منهم القتل ان كان القتل موجبا للقصاص لو كان  
 في قطاع الطريق صبي او مجنون سقط احد على القاتل  
 لو كان فيهم امرأة فقتلت واخذت المال دون الرجال  
 لم يقتل المرأة وقتل الرجال هو المحارعة نسوة قطع  
 الطريق وقتلن واخذت المال قتلن وضمن المال فاطعوا  
 الطريق اذا اخذوا المال وقتلوا فان شأ الإمام  
 قطع ايديهم وارجلهم من خلاف يعني ايمانهم ورجلهم

ملاحظة قتل المرأة بمقتل قطاع الطريق يقتل المرأة

ملاحظة نسوة قطع الطريق قتلن او قتلن من



وقتلهم الامام صبرا او صلبا وان شاء الكفر بالقتل  
ولم يقطع ثم اذا اراد يصب حيا ويطعن بجرحت  
تندوته الايسر ويخصص حتى يموت ويترك على خبته  
ثلثة ايام ثم يحكي بينه وبين اهله ليدفنه فاطع الطريق  
اذا قتل ولم يأخذ المال يجب القصاص ويكون ذلك  
الى الاولياء دون السلطان ولو خوف ولم يقبل ولم يأخذ  
المال فانه يغزو ويودع في السجن حتى تجتث التوبة ويظهر  
سيما رجل صالح او يموت فيه واذا اخذ المال ولم ينفع شيئا  
عنه فاذا جاء ثانيا قبل ان يؤخذ فعليه ان يرد ما اخذه  
او ضمانه ان يهلك فان اخذ قبل التوبة قطعت يده ورجله  
من خلاف حكم قطع الطريق فيما يقطع ايديهم وارجلهم  
من خلاف حكم السرقة في جميع ما وضعوا من سلك  
ايديهم ومن يوشعها وذهاب بعضها ولا يجب عقوبة  
اخذ المال حتى يصيب كل واحد منهم عشرة دراهم وان علم  
**في المتوفات** ان رقى اذا قطع جسده حتى  
توبة ويظهر عليه سيما رجل صالح اللص اذا دخل الى  
واخذ المتاع واخرجه فله ان يقال له ما دام المتاع في يده

بطلان  
ثلاثة ايام ثم يحكي بينه وبين اهله ليدفنه  
السلطان  
هذا على الطريق او قتل ولم يأخذ المال يجب القصاص في كل ذلك الا اذا

فاذا ارعى

فاذا ارعى به لم يقال له رجل استقبله للتقصص ومعه مال  
لا باوي عشة قل له ان يقال لم تقص معروف حده  
رجل يذهب في حاجته غير شغل البقرة ليس له ان  
يقبل فله ان يات به الى الامام لمحبس الى ان يبوب  
لان الحبس للزجر مشروعه قوم اخذ السرقة اموالهم  
ودهبوا فاستغفروا فخرجوا في طلب السرقة فان كان  
ارباب الاموال معهم وغابوا ولكنهم يعرفون متاعهم  
ويقدرون على رد المتاع عليهم جاز لهؤلاء القوم  
منهم ان يعاقلوا السرقة لاسترداد المال وان كانوا  
لا يعرفون المتاع ولا يعرفون على رد المتاع لم يجر لهم ان  
يعاقلوا السرقة **كتاب السبر** ابوابه ثلثة عشر  
في الجهاد وفي احكام الاسرى في الامان في الخرج في ظل دارنا  
في السلم بدخل دارهم بامان في احكام الغنائم في التوبة  
الكفارة في الاحكام في احكام الردة في الجزية في النفقة  
في الفاظ الكفر في المنفقات والله اعلم **باب في الجهاد**  
الجهاد فرض كفاية اذا لم يكن النفير عاما فاذا اقام به  
البعض بسقط عن الباقيين فاذا صار النفير عاما



مطهر ولا يخرج الا باذنهما

مطهر لا يخرج الا باذن الدارين

مطهر عالم ليس له ان يغزو

مخيف بصير من فروض الاعيان يخاطب به المطالبون  
من اهل الايمان فيخرج الرجال والنساء والعبيد بغير اذن  
مولايهم من اراد الغزو ولم يكن النية عابا وله ابوان  
لا يخرج الا باذنها ولهما ان يمعاها اذا دخل عليها مائة  
ولا يخرج المديون الا باذن الطالب وعالم ليس له ان يغزو  
احدا فقه منه ليس له ان يغزو ولا يدخل عليهم من الضمان  
ينبغي للامام اذا غزا الكوفة ان يدعوهم اليه السلام اذا لم  
يبلغهم الدعوة فاذا بلغهم الدعوة فان شأ دعاهم ثانيا  
للاعرار والانداد ان شأ بيت عليهم وقتل مقاتلهم  
وسبي زرايعهم ونساءهم ولا يقتل النساء ولا الصبيان  
والمجانين ولا شيخا كبيرا الا اذا كان ذاريا ولا ارحبا  
طين باب صومعة على نفسه ولا يخط الناس ولا ائمة  
ولا سفهاء واذا رأى ان يرب حصونهم او يفرقها بالما  
ويقطع اشجارهم ويحرق زروعهم ويرسمهم بالمنجنيقا  
فعل ويفعل ما كان كتب وغنطالهم وخير المسلمين  
الجهاد في الاشهر الحرم مباح وهي المحرم وشوال ورجب  
وزو الحجة لا بأس بضرب الطبول في الحرب لا ينجس بالصوت

لحرب الا

للحرب الا اذا كان فيه منفعة وتحرير للمسلمين يعفى  
ان المبشرين يترادون في اطلالهم للحارب  
ان يجادع قدرته واذا وادع المسلمون اهل الحرب  
ليس للمسلمين ان يقتلوا كالم يسيروا والامان لا ينبغي  
للمسلم ان يبتدي اياه الحربى او امته بالقتل ولا بأس  
بان يعالجه ليقتل غيره كحوان يقطع قوائم فرس ويحرقه  
واستباه ذلك حمل رؤس الكفار الى دار الاسلام مكره  
الا اذا فيه كتب وغنطالهم كمن او فرغ قلب المسلمين  
بان كان المقتول من قواد المشركين او عظيم مبار  
واذا شترس الكفار باسارى واطفال المسلمين فلهن  
ان يرسمهم ولا يقصدوا اليه المسلمين ولو اصابوا بذلك  
واحد من المسلمين من غير ان يقصدوا والممكن عليهم  
دنية ولا كفارة والله اعلم **في احكام الاسارى**  
الامام اذا اراد ان يقتل الاسير قبل القسمة له ذلك  
لا بأس بان يعارى اسارى المسلمين باسارى الكفار  
وعن ابيه حنيفة رضي الله عنه انه كره ذلك لا يعارى  
اسراؤهم بمال ولا يعارى اسرا المسلمين بالمال

مطهر معاداة الاسارى المسلمين بالكفار



ولو طلبوا واحدا من اسرتهم ويعطوا بدمه شرعا او  
رجلين لم يلتفت الى ذلك ولو اعطى المسلمين رهنا  
عند الكفار والكفار رهنا عند المسلمين على انهم  
لو غدر صاحبهم يقتل الرهن ودماء الدين كانوا في  
حلال فقد المشركون وقتلوا من كان في ايديهم  
لم يسع الامام ان يقتل الرهن الذي كان في يده مكره  
في الزيادات امرأة اسرت بالمشرق وجب على اهل  
المغرب ان يستنفذوا الاسير منا اذا قيل لا يسجد  
للملك الكافر والاقتلاك فالافضل ان لا يسجد ولو  
قتل له اسجد للملك سجدة التحيه والاقتلاك فالافضل  
ان ياتى بها رجل هرب من العدو وشتفى في مكان فاصاب  
العدو وساله عن اصحابه لا ينبغي ان يعلم موضع  
اصحابه وان قتل الاسير منا اذا اراد ان يتخرج كفاية  
في دار الحرب كره الا اذا خشي العنت رجل دخل دار  
الحرب وعنه من المال ما يمكنه شراء اسير واحد فاشترى  
الاسير اجاب افضل من شراء العالم اسيران متقابل  
احدهما الاخر عندنا في دارهم لا قصاص عليه وان كان حطفا

كانت عليه

كانت عليه الكفارة والله اعلم **في الامان** الحرة  
المسلمة او الفاسقة لو امن الكفار عن القتل صح  
ولا يصح امان عبد مجور عن القتل ولا امان الصبي  
وان كان مأذونا بالقتال ولا امان اسير لا رهيل  
اليهم للتجارة اذا قال واحد من المسلمين للكافر لا تخف  
او انت آمن ولا بأس عليك او قال بالفارسية  
شس او قال بابي لان كان فهو امان فهم الكفار  
او لم يفهم الكفار اذا قالوا امنوا على انباينا فانهم  
عليهم يثبت الامان في امهاتهم ايضا مذكورة في  
السير الكبير قوم حاصروا قوما من اهل الحرب فسألوا  
ان ينزلوا على حكم رجل من المسلمين فحكم فقتل  
اوسى او ذمة جارة وان حكم ان تزدوا الى ما فيهم  
لا سلم دخل دار الحرب بغير امان فقال انما رجل منكم  
او قال جئت اريد ان اقاتل معكم فتركه لا بأس بان  
يقتل من اجبت منهم وما خذ من تولم والله اعلم **في**  
**الحرب بدخل دارنا** حربى دخل دارنا بامان فقتلها  
مسلمة او خطاء او تجسس اخبار المسلمين فبعت بها



الى المشرقين او سرق شيئا او زنى او قطع الطريق لم  
 يكن نقصا للعهد حربية دخلت دارنا بامان فخرجت  
 دنيا فصار ت ذميمة ولو دخل حربى فقتل ذميمة لم يصير  
 دنيا حربى دخل دارنا بامان فباع الولد لا يجوز ولو اشترى عبدا  
 مسلما او صحفا يجبر على البيع ولو اراد ان يبيع برذونا  
 له ذكر او شترى برذونا انى وبيرضه دار الحرب منع من ذلك  
 حربا ان اراد ان يبيعها صاحبه شيئا او يهبه ثم خرجها  
 مستاميين لم يوجب ربي ولو فوجا مسلمين ففنى بالدين  
 دون الغصب حربى دخل النيا بغير امان فاقدم حل منها  
 فهو ضئى لعامة المسلمين وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما  
 هو الذى اخذ اذا دخل كافر دار الاسلام بغير استيذان  
 معه كتاب اهل الحرب فانه يصير منا قوم من اهل الحرب  
 خرجوا اليها وقالوا اننا مسلمنا فى دار الحرب فبنا الحرى اذا  
 دخل دارنا ينبغي للامام ان يتقدم اليه ويضرب له منقلا  
 بقدر ما يرى ويقول ان جاوزت الحد جعلك من اهل  
 الذمة واضرب عليك الجزية والله اعلم **ما في المسلم دخل دار**  
**الحرب** مسلم دخل دار الحرب بامان فغصب من حربى شيئا

وروى عن سواد وروى عن  
 فارس بن سيب بلال بن ورقان  
 اخبرى

ادان اى باع ذممة  
 اخرى

ثم فوجا

ثم فوجا مسلمين امرت بالغصب وان لم يقض عليه  
 مسلم دخل دار الحرب بامان فوجد لقطه فعليه ان يبيعها  
 ولو عاقد عقد الربو امع من سلم هناك او مع حربى جاز  
 ولو عاقد عقد الربو امع اسير او مسلم دخل معه للتجارة لا يجوز  
 مسلم دخل دار الحرب بامان فاشترى من احد هم ابنه  
 او اخاه الصحيح انه لا يجوز البيع لكنهم اذا ادانوا جواز  
 هذا البيع ملكه بالقر لبالسراء وان لم يد يوجوا هذا البيع  
 فان فوج النيا معه طابعا لا يملكه وان اخرجه مكرما ملكه  
 بالقر وانه اعلم **ما في احكام الغنائم** قسمه الغنائم  
 فى دار الحرب لا يجوز الا اذا قسم الامام عن اجتهاد  
 يعطى الرجل من الغنيمة سهما والفرس سهما وسوا  
 كان له فرس واحد او اكثر وامير الجند فى هذا الجند له حل  
 ثم الجند الفارى اذا جاوز القرب فارس ثم نفق فريسه  
 فانه يستحق سهم الفرسان ولو باع فريسه بعد جى فريسه  
 يستحق سهم الراجلة الا اذا استبدل به فرسا الفارى  
 اذا مات قبل الخروج الى دار الاسلام لاسهم له ولو مات  
 بعد الافراج الى دار الاسلام يورث عنه سهمه لاسهم لم يورث

القرب دار اسلام دار حرب  
 ارسلت اولاهم سواها  
 اخرى

مطلق يورث سهم الفارى بولد الافراج



ولا المرأة ولا الذمي ولا الصبي ولكن يرضح لهم اذا قاتلوا  
بقدر ما يري الامام من ركب فرسا او لبس ثوبا او حيا  
قبل القسمة للحاجة لا بأس به فاذا فرغ من الحرب رده  
الى الغنيمة ثلثة دخلوا والحرب بغية اذن الامام وغنما  
كانت لهم ولا خمس وان كانوا اربعة بخمس وتوضع في  
الحال واربعة اخماسه لهم كما هو حكم في الجيش العظيم الامام  
اذا لم يقدر على حمل الغنائم ولم يجد دواب يتأجروا للحمل  
عليها قسمها بين الغانمين ان قدر قتل واحد منهم على حمل  
نصيبه فان كانوا لا يقدرون على حمله ولا يجدون التزوا  
بالاجازة فانه يقتل الرجال الذين لم يسلموا وتترك النساء  
والزراري والسجون في الطريق ليسر ملكوا جوعا وعريانا  
ويخرج الحيوان ويحرقها ويحرق السلاح وما لا يمكن احراقه  
يدفنه مصرف خمس الغنيمة البتامة والمساكين وابن  
السبيل الامام اذا وضع الخمس في الغنائم لم يجز  
اليه له ذلك **فصل من قتل قتيلا** لا يكون له سبيله  
وانما يكون للغانمين الامام اذا انقل قبل القتال فقال من  
قتل قتيلا فله سبيله ثيابه جاز وسبيله ثيابه ومركبه وما

حقويه

حقويه وكل ما كان معه ولا خمس فيه واما جنيته فمحمية  
وما كان على فرس او فلة فليس يسلب له التنفيل **فصل**  
من القتال لا يجوز الامام اذا قال من اخذ شيئا فهو له  
دخل هو الامام تحت الاذن امير العسكر لو قال لرجل  
ان قتل ذلك الفارس فلك كذا فقتله لا شيء له  
ولو كانوا قتلى فقال من قطع ايديهم فلك كذا اجازت كوا  
العرب يسترقون **باب في استيلاء الكفار الكفار**  
اذا استولوا على اموالنا واهزلوها بدمهم ملكوها  
عندنا ولو اسلموا فلا سبيل لربها عليها ولو قسموا ما  
استولوا عليها في دارنا لم يجز لو غلب المسلمون على اهل  
الحرب واستنقذوا منهم ما استولوا عليها من  
اموالنا فما وجد صاحب قبل القسمة اخذ بغية شي  
وما وجد بعد القسمة ان كان مملوكا لا يأخذ واما المملوك  
مملوكا اخذ بالقيمة ولو دخل رجل اليهم فانه يملكه  
استراه واخرجه الى دار الاسلام اخذ المالك بالقيمة  
في الهبته وفي البيع باليمن الذي استراه دابة نذت  
الى اهل الحرب في دارهم ملكوها بخلاف العبد اذا ابوع

مطلوبه ما وجد بعد القسمة ان كان مملوكا لا يأخذ



البسم اهل الحرب لو اسروا اهل الذمة و احرزوهم لم يملكوا  
 فاخذ اهل الحرب في دارهم ملكوا ما لو اسروا اهل الذمة  
 و احرزوهم يملكهم هم هكذا المكاتبون والمذنبون و جهات  
 الاولاد متغلب في بلاد الشرك قهرهم و اسروهم و استغلبهم  
 ثم اسلموا فمما يملكه و الله اعلم **ما في الاسلام** السلام  
 صحيح اسلام البصتي العاقل صحيح بصتي سبي من دار الحرب  
 و صلح حكم بسلامه بتعالدار و ان كان معه احد ابويه يكون  
 بتعاله الذمي اذا اسلم بقوله اشهد ان لا اله الا الله و ان  
 محمدا رسول الله و ضلت في الاسلام و تبهرت من اليهودية  
 ان كان يهوديا و ان كان نصرانيا بقوله تبهرت النظرانية  
 ولو قال الحر تبي انا مسلم صار مسلما و غنم دمه و ماله كافر  
 حل عليه سلم فقال محمد رسول الله او قال دخل في الاسلام  
 او في دين محمد فله و قيل اسلامه لو قال النظرانية انا مسلم  
 لا يكون مسلما ولو قال انا مسلم شكك يكون مسلما  
 وكذا لو قال مسلما ثم به افنى الكيد الامام ما طرد من وجه  
 كافر اذن في وقت الصلوة او صلى بجاه صارا مسلما  
 و قل ذمي دار الحرب فسرقت صبي او خضبه الى دار الاسلام

كافر اذن في وقت الصلوة او صلى بجاه صارا مسلما

قال البصتي

قال البصتي سلم ولو استرى صبيها نكح و اخرجه فمولى منه  
 حربتي اسلم في دار الحرب ثم ظهر على الدار فمضى به فموت  
 العفار و اولاده الصغار احراز سلمون **ما في الردة**  
 المرتد يستتاب فان تاب و الا قتل مكانه الا اذا طلب  
 التاجيل فحينئذ يؤخذ ثلثة ايام و ثوبته ان يقول  
 سببت و رجعت الحاديين الاسلام و انا بري من كل دين  
 سوى دين الاسلام اخشى المشكل و المرأة اذا ارتدت  
 لم تقتل و تجلس و تجبر على الاسلام ارتداد البصتي يعقل  
 صحيح الا انه لا يقتل ارتداد الكفران لا يقع حجوجه  
 الردة رجوع الى الاسلام المرتدون اذا غلبوا على مدينة  
 ثم ظهر عليهم فانهم يقتلون و تجبرن او هم و صبياتهم  
 على الاسلام المرتد اذا الحق به الحرب و قضى القاضي لم يفر  
 به دار الحرب فمكسوبة حالة الاسلام قسم بين ورثته  
 المسلمين و كسبه حال الردة يوضع في بيت المال  
 و ما وجب عليه من الديون المؤجلة لصير حالة و ما كره  
 حالة الاسلام من الديون يقضى من كسبه حالة الاسلام  
 من ارتد ثم اسلم ثم كفروا مات فانه يؤخذ بعقوبة الكفر

حله



الاول والثاني قال الفقيه ابو الليث رحمه الله  
**في الجزية** لا جزية على الصبي والاعمى والمراة والمجنون  
 والذي حرض اكثر السنة وانما تجب ركة البالغ من اهل  
 القتال العاقل المحترف وان لم يحسن حرفته على الفقه  
 اشاعته ورهبها وعلى وسط الحال اربعة وعشرون  
 وعلى الغني المكثرة ثمانية واربعون وفي الفقير والغني  
 ينظر الى اهل كل بلد جارية بين نجدني ونبطي جات  
 بولده فادعياه ثم كبر فغلبه نصف فخرج النبطي ونصف  
 فخرج نجداني في زيادات الزيادات قوم عرب من اهل  
 الحرب من اهل الكتاب ارادوا ان يعطوا الجزية  
 ويكونوا ذمة لنا لا باس مستكوا العرب والمتركون  
 لا يقبل منهم الا السبف او الاسلام الذي اذا كان  
 في اكثر السنة غنيا ثم اقتروا فانه يؤخذ منه جزية الا  
 المسلم اذا اعتنق عبده الذي يوضع عليه الجزية نظرا في  
 عجل فخرج راسه سنين ثم اسلم فانه يرد عليه فخرج  
 سنة الذي اذا اسلم بعد حول او مات سقطت عنه  
 الجزية الذي لو لم يؤد الجزية حتى مضت سنون لم يؤد

للقني

لما مضى وهي شتمى مسئلة الموانيد يعني بالفارسية ما  
 الذي اذا بعث الجزية على يد نائبه لم يقبل ما لم يأت  
 بنفسه ويقوم والقابض فاعدا ويكون يد المودى  
 اسفل ويد القابض اعلى ويؤخذ بتلبس من مزنا  
 ويقال اذا الجزية يا عذوة مصروف الخراج والجزية واحد  
 لا شئ لاهل الذمة في بيت المال وان كان فقيرا **باب**  
**البغاة** اذا ظهرت جماعة من اهل القبلة رايا وشت  
 اليه وقالت عليه وصارت لهم منفعة وشوكة وقوة  
 وان كان ذلك لظلم السلطان في حقهم فينبغي ان لا يلام  
 فان كان لا يتسنع من الظلم وقالت تلك الطائفة  
 السلطان فلا ينبغي لنا ان يعينوهم ولا ان يعينوا  
 السلطان وان لم يكن لاجل انه ظلمهم ولكنهم قالوا الحق  
 معنا وادعوا الولاية فلما لم يلقوا ان يعينهم ولا ان  
 ان يعينوه فان قاتلوهم ونهزموهم فانه لا يقبل اسيرهم  
 ولا يقبل منهم موتى الا اذا كان لهم فية يلتجئوا اليها  
 حينئذ يقبل موتهم وجرحهم وما قيل في دار الحرب  
 والنف من مول فلا ضمان في ذلك وما اخذ من كرامهم

بنف  
 على الدوام اعط الجزية على يد نائبه لم يقبل ما لم يأت

اذا وقعت الفتنة بين المسلمين ينبغي ان يلزم بيته ولا يخرج الى الفتنة واذا دعاه الامام وعنده غناء وقد علم سببه التحلف ومنى حش الامام فتنة من قوم يحبسهم ويؤذيهم حتى يتوبوا  
 من طوار الفتنة في كتاب  
 السيرة النبوية



و بعد از آن که بگویند که در این جنگ می‌باشیم و از آنجا که  
 او را رها کرد و علیهم السلام را باقیه آنی که است بقتل او است  
 او العبد الذی تخدّم مولاه و لا یقاتل فی حبس و لا یفصل موا  
 و عیة اهل الحرب لیست بر وافی امرهم و یرجعوا غنم و ملک  
 و لا یبغی للامام ان یأخذ علی الموا و عیة منهم شیئا فان  
 اخذ رده علیهم و لا جریمه علیهم الباغی اذا کان دارم  
 محرم من العادل فانه لا یبأس بالعدل قتله الا دفعاً عن  
 نفسه و یجوز ان یقتل لیست بر باغی فیقتل غیره  
 و الله اعلم **فیه الفاظ الکفر** کاتب الدین اذ قال  
 اگر خدای جهانست ستانم فقد کفر و لو قال اکثر من  
 لا یکفر و لو قبل حکم خدای غر و جل خبیث است فقال  
 من حکم خدای چه دادم فقد کفر و لو نظر فی فتوی و قال چه  
 باز نامه افشوی او ردی بکفر اراده الاتخاف بالسرقة  
 اذ قبل هذا حکم الشرع عاباً و قال انک یسیرت فقد  
 کفر و لو قال بت **اسجد** کنم و باوی گشتی فی لا یکفر  
 لانه یراد به التبعید و لو قال فاسق للمصلین بیایسد  
 مسلمان به بنید و لیسیر الجماس الفسق بکفر اگر می خوری

کوبه شد

کوبه شد و با دایم که شادی ما شاد است بکفر به افشای  
 ابو بکر طرخان امراة قالت بعنت بر همه سویی و شهید  
 گفت مذکور فی الملقط قال قل هو الله احد را بوست یاز  
 کردی قبل بکفر و لو قال بصره بخور که خدای گفته است  
 فتغذوا کفران اراده الاستنزاء و لو قال تا حرام بایم  
 کرد حلال چرا کردم لا یکفر و لو قال فی مرضه ان شئت  
 توفیتی مسلماً و ان شئت کافراً کفر و لو قال انا مؤمن  
 از شاکه فان اول لا یکفر و ان لم یؤل بکفر و لو قال یا رب  
 روزی بر من قراح کن بر من خور مکی قبل توفیق ابو  
 نصر الدبوسی رحمه فی الکفار و الا و لی ان لا یکفر لانه  
 اعتقد ان الله لیس قید بخور و لو قال ای خدای این حکم  
 میبستد بکفر ان اعتقد الله بیهضی بانظلم و لو قال لا اله  
 الا الله ان یقول الا الله و لم یقل لا یکفر رجل علی یوم  
 یوزن فیقول کذبت بکفر رجل عاب البنتی صلی چه علیه  
 فی شئی او قال تسعوه سغیر بکفر رجل قبل له الاخشی  
 فقال لا فی حالة الغضب فقد کفر من قال سلطان  
 ظالم عادل قال الشیخ الامام ابو منصور الماتریدی رحمه



يكفر و قال السيد الامام ابو القاسم رحمه لا يكفر لانه  
 عدل في شئ رجل قال حاله المساجرة باسما بر روبا  
 و يا خدي جنك كن قبل يكفر و قيل لا لو قال اي شي باضا  
 و ند قيل يكفر و ينبغي ان لا يكفر لانه نفسيه الصبور و ان  
 كما لا يستحق تعال به لضعف التوفيق لو قال بخدي  
 و جاك يا فله كه جنين كار كرده ست يكفر به قتي طهر  
 المرغيبا رحمه لو قيل له انت تعلم فقال نعم قيل يكفر لو قال  
 اكر خدي مرا بهشت و مهر سي تو خواهم الاصح انه لا يكفر  
 لو قال ياري من سلمان تو يكفر لو قال ارجل اسم محمد  
 لعنت بر تو باد و مهر كه خدي را برين نام بنده است لا يكفر  
 لو قال اكر فرشتگان و پيغامبران كواهي و هندي  
 تراسيم نيست استوار ندارم لو قال نا افرين ملكي  
 لا يكفر لو قال كافر بودن به از با تو بودن لا يكفر لانه  
 براد به الاستبعاد لو قيل ارجل اي كافر فقال ارجل محمد  
 بني با تو صحبت ندارم قيل يكفر و قيل لا يكفر و چه اعلم  
**فصل** لو قيل له صلي فقال تو چندين كاه نماز كرد  
 او قال چند سر كاه نماز كردم چه بر سر او اوردم كفو قيل

له كافر و كدي

له كافر و كدي فقال كافر و كدي كير يكفر لو قال ليس  
 بر مان مرده اندر منه او قال التمسكم سري بال كن كفا  
 ان اراد به الاستنزاء بالتوان لو قال مرا في احب منه  
 فانه يستتاب و يجدد كاهه ان تاب اذا ادرك الصبي و نصف  
 له الاسلام فقال الان عرفت فمذا لا يدل على انه كان  
 كافرا كافر قال سلم اعرض على الاسلام حتى سلم عندك  
 فقال امكث حتى تذهب الي فله العالم حتى يعرض عليك  
 الاسلام فتعلم عنده الاصح انه لا يكفر و لو قال المذكر بان  
 فله روي مجلس من اندر اسلام اري افوا لانه يكفر  
 رجل قال كنت نجوسيا الان اسلمت على سبيل التمثيل  
 و لم يعترف ذلك حكم يكفره قاله سمسنة اهلوا رحمه  
 لو قال هر چه سلمان كرده ام بكافران مادام اكر اين كار كنم  
 فتفعل لا يكفر لو قال مرا باري از روزه و نماز شتاب گرفت  
 كفو الا اذا اراد به ملالة طبعه لو قال تو بچند كاه نماز كني  
 تا خلافت يي نماري ببيني كفو ان اراد به الاستنزاء لو قال  
 فعل دانستمدان بهانست و فعل كافران بهان يكفر  
 و لو قال ذلك لعالم معين لم يكفر لو قال في حاله الضجر مرا

لو قال كنت نجوسيا اسلمت على سبيل التمثيل  
 كفو



خدای عز و جل است چون از مرهای دنیا را هیچ  
 نیست لایکفر اگر بیغام هر مردی نخواهد فرو برد  
 لایکفر لوقال این کار خدای را افتاده است احاطه  
 لوقال عند الدعاء ای خدا رحمت خود از ما در هیچ  
 من الفاظ الکفر من امرأه ان ترتد عن الاسلام  
 حتی یتین عن زوجها یکفر الرضا بالکفر فالتمس  
 الایمة اهلوا فی رحمته للفضل والصیحة ان الرضا  
 بالکفر لا عدیه مستقبی للکفر لا یكون کفرا قال چه نکار  
 واشد و علی قلوبهم فلا یؤمنوا حتی یروا الغراب  
 الایم اذا اراد قتل کافرا اراد ان یسلم فیه فاه  
 حتی لا یسلم فینتقمه بالقتل لایکفر **فصل** لو طمس  
 التراب علی مکان مرتفع و ذکر مضاحک استند  
 بالحد کرضی کوا کفر و کفر و لو تمی ان یكون الزنا  
 او انظلم او القتل بغیر حق جلا لافاته یکفر بخلاف ما اذا  
 تمی ان یكون الخمر جلالا او تمی ان لا یكون صوم مضای  
 فرضا حیث لایکفر لوقال اراین کبیر همه کلاه  
 معان بر سر نهیم کفر اذا قال لا فریغی ان تسجد تدعنا

طمس کل الزنا او انظلم او القتل بغیر حق جلا لافاته

و سجده

سجده لایکفر لان الماد ان الشکر والمنه لا یتحقق  
 اذا سجد لان سجده تحته لایکفر لو وضع فلسوه  
 المجوسی علی رأسه او ترتر بزنا النضاری او ربط  
 اعلی بکفر ولو علون البایرة علی وسط لایکفر لو لبس  
 السرا عوج قال السید الامام ابو القاسم رحمه لا یکفر  
 و قبل یکفر ان اراد التنبیه بهم من کفر بکتابه طایعا  
 و قلبه مطمئن بالايمان لا ینفعه ما فی قلبه ولا یكون عذره  
 مؤمنا لوقال الله یعلم انی لم افعل کذا و هو یعلم انه فعل  
 قال تمس الایمة اهلوا فی رحمته فی اصح القولین لایکفر  
 و عن السیخ الامام الحسینی رحمه انه قال فی مثل  
 هذا انه یبطل ان کان الحالف یعتقد ان مثل هذا الکلام  
 کاذبا کفر بکفر و الا فلا و علیه الفتوی بحکم الدین رحمه  
 عن ابي جعفر الطوسی رحمه انه لا یخرج الرجل عن الايمان  
 الا بحود ما ادخله فیه کان السید الامام الاصل الاستادنا  
 ناصر الدین رحمه یقول ما یشیقن انه ردة حکم بها  
 و ما یشک فی انه ردة لا یشک لان الثابت  
 لا یزول بابتک مع ان الاسلام یعلو و لا ینقص



للعالم اذا رفع اليه مثل هذا ان لا يبارز بالكفار اهل الاسلام  
مع انه يقضي بصلوة الاسلام تحت ظلال السيوف والاسلح  
**باب في التفوقات** يؤخذ اهل الذمة ان يكونوا على سيطرهم  
كسبيجات يعني الزناران يلبسوا قلائس طولا مضربة  
ويركبوا السروج على قروبورها فاسم الرماة يضع ركوب  
يد علىها عند الركوب ولا يلبسوا ردية مثل ردية المسلمين  
ولا قلائس تختص بها عظماء المسلمين لئلا يستغفروا لهم  
ويمنع الذمى من زنا متخذ من البرسيم ويجب ان يكون على  
دورهم علامات يميز بها عن دور المسلمين ومن كانت  
برزة من سابهم ثوبا تحاذ علامته فوق الماء ولكن  
يؤجرون باحاذ العلامات في الحمامات من اجل اهل خيبر  
ذلك قال ابن حجر رحمه الله الاقوة ان يتركوا ان  
يركبوا الاخذ الضرورة خصوصا في اسواق المسلمين  
وجامع طرقتهم فاذا جاءت الضرورة فليست لوامي جامع  
المسلمين مجيد اهل الذمة لا يؤخذون باظهار الكسبية  
لا يجوز احداث البيعة والكنيسة في دار الاسلام فان كانت  
البيعة والكنيسة القديمة اعادوها كما كانت وليس لهم

فانزلنا من السماء ماء فاصحوا لحياتكم



بان بقر لوحدانية الله تعالى وصفاته الازلية وجميع ما جاء من عند من كتب ورسل ويعتقد بقلبه ذلك والافعال بالان شرط في حق القادر على النطق على الجواب وقيل الايمان هو الاعتقاد بالقلب وانما الاقرار لاجراء احكام الاسلام وهو رواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه الايمان بالتفاضل ليس بواجب بل ادائه بالجملة كفي الايمان لا يزيد ولا ينقص لان الاعمال عند ليست من الايمان ايمان الياس غير مقبول وتوبة الياس مقبولة الايمان غير مخلوق عند ائمة جاريهم وعند ائمة سمرقند رحمهم الله مخلوق وقيل لا اختلاف بينهم في الحقيقة لان البخاريين قالوا الايمان هدية الرب لعبده الى معرفته وذلك غير مخلوق والسمرة قد يكون قالوا الايمان فعل العبد وانه مخلوق وعن هذا يعرف جواب من سأل ان الايمان عطائتي او كسبي ايمان العقل صحيح وهو الذي اعتقد جميع اركان الاسلام بلا دليل المؤمن لا يخرج من الايمان بارتكاب الكبيرة واذا مات بغير توبة فهو ميتة الله تعالى ان تغفر له وان لا

عذبة

مطلد الاقرار بالان شرط

مطلد الايمان بالتفاضل ليس بواجب

مطلد ايمان الياس غير مقبولة

مطلد توبة الياس مقبولة

مطلد ايمان العقل صحيح

مطلد المؤمن لا يخرج من الايمان بارتكاب الكبيرة

مطلد الاقرار بغير مخلوق ولا محدث

مطلد رؤية الله في الآخرة حق

مطلد رؤية الله في المنام لا يجوز والا حوط السكوت

عذبة بقدر جنابته او اقل ثم يدخل الجنة القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق ولا محدث والكتوب في المصنف وال على كلام الله تعالى وانه مخلوق الله تعالى رؤية الله تعالى في الآخرة حق براه اهل الجنة في الآخرة بلا كيفية ولا شبه ولا محارة اما رؤية الله تعالى في المنام اكثرهم قالوا لا يجوز والسكوت في هذا الباب احوط القدر خيره ونشئة من الله تعالى بمشيئته واراوته القدسية الا ان المعاني ليست برضاءه تعالى صفات الله تعالى قديمة كلها من غير تفصيل بين صفات الذات وصفات الفعل وانها قديمة بذات تعالى لا يهود ولا غيره كالمواحد من عشرة لا عاين عشرة ولا غيره ما والله تعالى ليس بحسم ولا جوهر ولا عرض ولا حال بكان ثم ان الله تعالى موصوف بصفات الكمال ويوصف بان له يدا وعينا ولكن كالا يدي ولا كالا عين ولا تشغل بالكيفية وهل يجوز وصفه تعالى بهاتين الصفتين بالفارسية قال السيد الامام الاعظم رحمه الله باليد يجوز وبالعين لا لا ينبغي ان يقال جهده بالتوفيق برابر است لان التوفيق ازلي وفعل العبد



محدث وينبغي ان يقال استطاعت بافضل رتبة  
لا ينبغي ان يقال خذي بأسد وجه جينر نباست لان فيه  
قولا لغيا والجنة والنار وانما لا يفنيان عند الله  
والجماعة نبينا على سلام اكرم اخلق وفضلهم ووجه  
الاغوش واليه ما اكرمه الله تعالى وروية الجنة والنار  
حق ورسالة الرسول لا تبطل بموته رسول الله صلى الله عليه وسلم افضل  
من جملة الملائكة وعلوم بني ادم من الانبياء افضل من  
علوم الملائكة وخواتم الملائكة افضل من علوم بني ادم  
كرامة الاولياء حق والولي لا يكون افضل من النبي  
فضيلة الاماكن حق سقاية الانبياء والصالحين  
لبعض العصاة من المسلمين حق افضل الخليفة من  
هذه الامة ابو بكر بن ابي قحافة اليتيم ثم عمر بن الخطاب  
العدوي ثم عثمان بن عفان الاموي ثم علي بن ابي  
طالب الهاشمي رضي الله عنهم بشرط ان يكون الخليفة  
قريبيا اما لا يشترط ان يكون هاشميا العبدية  
ليست بشرط الصحة الامامة والامارة والقضاء اما  
هي شرط الاولوية العلم افضل من العقل عند اصحابنا

سطح رسالة الرسول لا تبطل بموته

سنة النفصيل

سطح فضيلة الاماكن حق

سطح العلم افضل من العقل عندنا

للمعزة

للمعزة اهل الجنة امنون حسن الغزل غيرة مني من خوف  
اجلال اطفال المسلمين قبلهم في الجنة وقيل هم  
في النار وابوصيفة رضي الله عنه توقف عنهم وقال  
الشيخ الامام السرخسي رحمه الله لا سبيرة ان ولد الكافر  
كافر الكلام في الروح قال بعضهم لا يجوز وقال بعضهم  
يجوز ثم قيل هي اجموعة وقيل عرض وقيل انها جسم  
لطيف وهي ربح مخصوص سنو ان منكر وكبير حق  
سؤالها للانبياء قبل هذه العبارة على ماذا  
تكرهتم انتم غدا البقرة للكافرين وبعض العصاة  
حق يؤمن به ولا تكفر ولا تشغل بكيفية لان المؤمن  
لم يرد بها وقيل يدخل فيه اجموعة بقدر ما يتألم كليف  
ما ليس في الوسع من الله تعالى لا يجوز وقيل يجوز  
ولكنه موضوع وقال القاضي الامام صبر الامام رحمه الله  
العلم بعبارة يجوز وعدم اجواز في حق الله تعالى خطأ  
لا ينبغي ان يقال العاقل عن التوحيد لكن يقال له  
اليس الدين هكذا **باب في العلم** طلب العلم فرضه  
بقدر ما يحتاج اليه لا بد منه في احكام الوضوء والصلاة

سطح الكلام في الروح

سطح سؤال منكر وكبير للانبياء

سطح ينبغي ان يقال العاقل عن التوحيد لكن يقال له



وسائر الشرائع ولا مرمعها وما وراو ذلك  
ليس بفض فان تعلمها فهو افضل وان تكرها فاعلم  
عليه تعلم النجوم قد ما يعرف به موقيت الصلوة والقلة  
لا بأس به **بالتحت** ان يتعلم الرجل من الطب قد ما  
يتمتع بما يضره به **تعلم الكلام** والمناظرة فيه قد ما  
يحتاج اليه غير منتهى قال **الكبير** الامام ابو القاسم رحمه  
وكره جماعة الاستغال بعلم الكلام وتأويله عند كثرة  
المناظرة والمجادلة فيه لانه يؤدي الى اثاره الفتن  
والبدع وتشويش العقائد او يكون المناظرة فيه قليل  
الفهم او طائبا للغلبة لا الحق فاما معرفة الله وتوحيده  
ومعرفة النبوة والذي ينطوي عليه عقايدنا لا يمنع عنه  
عن ابي الليث رحمه قال ان استطعت ان تحاصم  
في البعد فلا تحاصم فانه نهى عن الخوض فيها التوبة في  
المناظرة واجيلة ان كان من يكلمه متعنتا وبريد ان  
يطرحه بكل التوبة واجيلة قراءة الاشعار وان لم يكن  
فيها ذكر العشق والغلام ونحوه لا يكره لا ينبغي للشيخ ان يهل  
عليه ان يتقدم على رب العالم في المشي واجلوس الكلام

له في كل حال يتقدم على رب العالم في المشي والكلام

طالب العلم

طالب العلم اذا توسد بحر لجة السعالين ان كان ذلك  
للحفظ لا بأس **في القرآن** اذا اراد ان يقول  
بسم الله الرحمن الرحيم فان اراد افتتاح امر لا يتقو  
ان اراد قراءة القرآن يتقو افضل للمتقو وان يقول  
اخذوا بالله من السيطا الرحيم والاحت ان يقول ان الله  
هو السميع العليم ثم يقرأ لانه يفسر فاصلا بين التقو والقراءة  
الترصيع بقراءة القرآن مكره عند الاكثر فلا يحل الاجتماع  
اليه رجل تعلم بعض القرآن ثم وجد فراغا كان ينبغي ان يقرأ  
من صلوة التطوع وتعلم الفقه افضل من ذلك لا يعلم  
بآتي القرآن فرض كفاية وتعلم العلم قد رآه لا بد منه فمن  
قراءة القرآن في الحمام ان لم يكن رافعا صوته لا يكره ولا بأس  
بالتسبيح والتسليم رافعا صوته القاري او السميع الله  
فالا فضل ان يكسك عن القراءة ويسمع النداء ويكسك  
الفقه ويجنبه رجل يقرأ القرآن جامعا ولا يمكنه ان يسمع  
القرآن كان على القاري الاثم ولا شيء على الكاتب قراءة  
القرآن عند القبور مكره عند الجنيبة رضى عنه وغيره  
رحمه لا وعليه الفتوى بكرهه ان يصغر المصنف ويكتب

على تعلم الفقه افضل من صلوة التطوع



بقلم رقيق لا بأس بنقط المصحف على جواب المتأخرين  
 وبه ينبغي اذا صار المصحف خلعا ينبغي ان يلف في  
 خرقة طاهرة ويدفن في مكان طاهر او يحرق لا بأس برفع  
 المصحف والتلويح الذي عليه القرآن الى الصبيان ويجب  
 على المولى ان يعلم عبده من القرآن ما يجوز به الصلوة  
 الآية اذا قرئت بقرايتين ولكل قراءة تفسير تفسير  
 الاخرى كانت بمنزلة آيتين نحو قوله تعالى ولا تقربوهن  
 حتى يطهرن بتشديد الطاء والباء قارئ القرآن ينبغي  
 ان يكون له في كل اربعين يوما ختمه وقال ابو الليث  
 ينبغي ان يكون له في كل سنة ختمان يستحب ان يكون  
 الختم في الصيف في اول النهار وفي الشتاء في اول الليل  
 لا بأس للمعلم ان يأخذ الاجرة في هذا الزمان على تعليم  
 القرآن قراءة كل سورة واحدة عقيب الختم الحسنة الشريفة  
 رحمه الله بحسب نقصان دخل في قراءة البعض والله اعلم **باب**  
**في المسجد** بكرة ان يكون قبله المسجد الى المتوضا  
 او يخرج او حمام دخول المسجد مستغلا مكرهه قال الشيخ  
 فاضل غليلك لا بأس بان يدخل من الزفة المسجد

من قراءة آيتين في منزلة آيتين

من قراءة قل هو الله احد عقيب الختم

وغیره

وغیره لا بأس للمحدث ان يدخل في اصح القولين نحو ان يكون  
 في المسجد بغية الصلوة من الذكر والتعليم ونحو ذلك فقد كان  
 في المسجد لا يكره بل يستحب مسجد ضاق على الناس وجنبه  
 ارض لرجل يؤخذ ارضه بالقيمة كرها مذكورة في فتاوى  
 ائمة سمرقند رحمهم الله بكرة ان يطبخ المسجد بطبخ قبل  
 بناء خمس بخلاف السرقين اذ جعل فيه للتطبخين لان  
 في ذلك ضرر وهو يحصل غرض لا يحصل الا به طبع  
 في المسجد ويخلف طريقا فان كان بعد لم يكره بكرة ان  
 يعرض في المسجد شجرة الا اذا كان ذاتا تر فيخرج فيه  
 لتخذه عروق الاشجار ذلك التزكيرة ان يتخذ في المسجد  
 بكرة مسح الرجل على اسطوانة المسجد وان كان فيه سرا  
 مجتمع او حصيرة متخرف فلا بالمسح به لا بأس بنقش المسجد  
 بالجص والساج وماء الذهب اذا لم يكن من الذهب  
 والصرف الى الفقراء افضل لا ينبغي ان يتصدق على  
 اسأل في المسجد اجماع لكنه يتصدق قبل الدخول  
 في المسجد او بعد بكرة النوم والاكل فيه لغية التفتكف  
 واذا اراد ان يفعل ذلك ينبغي ان يوى الاعتكاف

بكرة

مسح بكرة النوم والاكل في المسجد لغية التفتكف



فيدخل فيه ويذكره كما بقدر ما نوى أو يصلي **كعبته**  
 ثم يفعل ما يشاء إذا كتب العلم أو القرآن في المسجد  
 بأجر فانه يكره إذا تعلق بتياب المصلي بعض ما يلقي  
 من الحديث في المسجد ليس عليه ان يرد ان لم يستعد  
 اجلس في المسجد ثلثة ايام للمصيبة يكره وفي غير مسجد  
 حلت الرخصة ثلثة ايام والاحسن تركه يكره تدابر  
 الى القبلة في حالة النوم وغيره لانه اساءة في اداء  
**باب في الدعاء يستحب في الدعاء الاخفاء رفع**  
 الصوت بدعة رفع الصوت عند سماع القرآن ورفع  
 مكره وما يفعله الذين يدعون الوحد والمجبة لا اصل له  
 ويمنع الصوفية من رفع الصوت وتخريق الثياب  
 يكره ان يقول اللهم اني اسألك بحفدة الغرس عرسك  
 او يقول بحفدة الغرس عرسك ويكره ان يقول صلى  
 وسلم على فلان لا على طريق ببيعة النبي صلى الله عليه وسلم  
 يكره ان يقول في دعائه بحق فلان او بحق رسلك  
 وابنيائك كذا ذكر في تحرير ركن الدين في فضل الكرام  
 رحمه وجاء في الامار ما دل على اجواز الكافر اذا دعا يجوز

السنينة

ان يستجاب دعاءه قاله ابو نصر الدبوسي والشيخ  
 الامام ابو القاسم الحكيم رحمه وعليه الفتوى اذا قال  
 اليهودي اطال الله بقاءك رجاء ان يسلم لليهودي  
 الجزية عن صغار لا بائس الدعاء عند ختم القرآن  
 في شهر رمضان على الرسم المهود بدعة ويكره لكن لا  
 يقال للعوام مالا يفهمون مسح الوجه بعد الدعاء لا بائس  
 اذا كتب المرأة التعويذ لتحبيها الزوج كره وقته اعلم  
**باب في التسليم** ينبغي ان يسلم على احد ان لم  
 يلفظ الجماعة وكذلك الجواب لان المومن لا يكون  
 رجل سلم عليه بمفرده وهو يقرأ فانه يجب عليه رده  
 اذا سلم عليه فرد الجواب ولم يسمعه جواب يقطع  
 القرض فان كان المردود عليه اقيم ينبغي ان يتر  
 تحريك شفتيه اذا سلم على جماعة فرد واحد منهم  
 سقط عن الباقيين لانه فرض كفاية ان سلم على ابي  
 اذا سلم لا يجب رده اذا دخل المسجد وبعضهم في غير  
 الصلوة يسلم قال البيهقي الامام ابو القاسم رحمه  
 ولو ترك السلام لا يكون تاركاً للسننة اسأله في ربه

خط الدعاء عند ختم القرآن في شهر رمضان بدعة لا بائس

خط سلم على الواحد بلفظ الجماعة

خط سلم على الساب اذا سلم لا يجب رده



القاضي يكره الاسم على الالة امرأة غيرة سارة عطشت  
 ردة الرجل عليها ويسمونها وان كانت سارة تير عليها  
 في نفق تسميت العاطس واجب وان حمد العاطس  
 فتسميته اليك مرات وبعد ذلك هو خير كره الالة  
 بالسلام على اهل الكتاب بغير ضرورة ولا باس بركة السلام  
 عليهم ولا يزيده على قوله وعليك اذا امر على قوم وهم في  
 معصية يسم عليهم على قصد ان يفسد عاقبة لا يسم  
 في احكام يسم الماشي على القاعد والراكب على الماشي والضعف  
 على الكبير اذا سمع اسم الله يقول سبحان الله او تبارك  
 الله ونحو ذلك ولو سمع اسم النبي يقول صلى الله عليه وسلم  
 فان سمع اسمه مرارا في مجلس فوصل على مرة الكثرة قبل  
 احوال السلام الكثرة قبل احوال السلام الكثرة افضل لانه فضيلة  
 والله اعلم **باب التسمية** التسمية باسم يوجد في كتاب  
 تبارك كالحلي والكبير والرئيسد والتدريج جائز لانه من  
 الاسماء المستتركة ويراد في حق العباد غير عايد في حق  
 تبارك احب الاسماء الى الله تعالى عبده وعبدة الرحمن التسمية  
 بغير هذه الاسماء في هذا الزمان اولى لان العوام يصغرون هذه

هذا التسمية غير عايد الرحمن وكثرة هذا الزمان

الاسماء عند النساء من ولدتها لا يسمي عند الجنيفة  
 رضي عنه خلاف لما محمد رحمه من كان اسمه محمد لا يسم  
 بان يكنى ابا القاسم لان قوله عليه السلام سمو باسمي ولاكنوا  
 بكنيتي مستوخ لان عليا رضي عنه كنى ابنه محمد بن جنيفة  
 ابا القاسم يكره ان يدعوا الرجل ابا له والمرأة زوجها  
 باسمه والله اعلم **باب الكلام** يكره الكلام في المسجد  
 وحلف الجاهل وفي الحلاء وفي حالة الجماع اذا اراد دخول  
 وارسان فانه يستأذن او لا فاذ دخل سلم  
 لا باس بالسؤال عن الاضمار المحدثه والاستخفاف عنها  
 لان فيه مصلحة اذا قال لا فكم اكلت من غري فقال  
 عشرة وقد اكل اكثر من ذلك لم يكن كاذبا لان  
 التنصيص لا يدل على التحفيض لا باس بالمزاج بعد ان  
 لا يتكلم بكلام ياتم فيه او يقصد ان يضحك القوم ومن  
 ابي حنيفة رضي عنه انه كان كثير المزاج ينبغي ان يكون  
 قول الرجل لينا وجهه طامع والفاجور استي والمبتدع  
 من غير مداهنة ومن غير ان يتكلم بكلام يظن انه يرضى  
 بذهبه للحرية فضل على سائر الالاس وهو

من ولدتها لا يسم

من لا باس بالسؤال عن الاضمار المحدثه والاضمار المحدثه

من لا باس بالمزاج بعد ان يتكلم بكلام ياتم فيه

من لا باس بالجنة العزبية



اهل الجنة فمن تعلمها او علمه غيره فهو ماجور **ما في الآ**  
**بالمعروف** الامر بالمعروف واجب اذا علم انهم يسمعون  
 ويحل له الامر بالمعروف وان لحقه الضر استماع الملاهي  
 واجلس عليها فسق والواجب ان يحتجب ما امكنه  
 حتى لا يسمع كالملاهي مباح والتعب بالشرح  
 حرام دار يسمع فيها صوت الغناء والمراير والمعارف  
 يدخل عليهم بغير اذنهم لانه المنع عن ذلك فرض لا يرد  
 منه كما يضرب بربطا قال محمد رحمه كل شئ امنع  
 عنه المشرك الا الخمر واخبرني لا بأس بان يلعب الصبيان  
 يوم العيد بالجوز لا على سبيل المقامرة رجل يصلي ويصوم  
 لكن يضر الناس لا غيبة في ذكره رجل ذكر ما اوى الله  
 على وجه الاتهام لا بأس به ويكره ان يكون قريب  
 والنقص من اعيان اهل كورة او قرية لم يكن غيبة  
 حتى يسمي قوما معروفين رجل علم ان فلانا يتعاطى  
 المناكير فان وقع في قلبه انه لو اخبره اياه بذلك  
 يمكنه ان يغيب عليه حل له الاخبار والآ فلا رجل رأى على  
 ثوب انما نجاسة اكثر من قدر الدرهم ان وقع قلبه

مطاع استماع الملاهي فسق

مطاع كسر الملاهي مباح

مطاع منع الغناء والمراير والمعارف

مطاع جعل صوته وصوم لكن يضر الناس لا غيبة

مطاع نكاح اهل قرية لم يكن غيبة يسمي قوما

انه لو اخبره

انه لو اخبره بذلك استغفل بفسقه يسوع ان يخبره  
 لان الاخبار مفيدة وان وقع في قلبه انه لو اخبره لا يفت  
 الي كلامه كان في وسعه من ان لا يخبره اذا خطر بباله له  
 معصيته لا ياتم ما لم يعزم عليها لا بأس بان يكون بين  
 المسلم والذمي معاملة اذا كان ممن لا يشكره بل رجل  
 المشرك المقتدى الاختلاط الي اهل الباطل ولو شر  
 الا بقدر الضرورة المسلم لا يقود اياه النصراني من البيت  
 الي البيعة ويقوده من البيعة الي الكنيسة نظرية مسلم  
 لا تنضب في بيته صليبا وتصل في بيته حيث يشاء واعلم  
**ما في العيادة والقبور** لا بأس بعبادة اليهود والنصارى  
 رجل عرض في دار مخصصة لا يعاد فيها اجلس في الدار  
 للمصيبة ثلثة ايام عرض والاحسن تركه عظام اليهود  
 لها حرمة لو وجدت في قبورهم لا تك ارض جعلت مقبرة  
 للمسلمين بعد ان كانت فيها قبور المشركين في حالتيه  
 فان لم يبق اثار المشركين فيها لا بأس به وان غطي عنهم  
 وغير ذلك لم يرفع ويختص بعبادته قلع ما نبت  
 على القبور ما دام رطبا لانه يستج ما دام رطبا يجوز ان

مطاع اذا خطر بال معصيته لا ياتم ما لم يعزم عليها

مطاع لا ياتم ما لم يعزم عليها لا بأس بان يكون بين المسلم والذمي معاملة اذا كان ممن لا يشكره بل رجل

مطاع لا ياتم ما لم يعزم عليها لا بأس بان يكون بين المسلم والذمي معاملة اذا كان ممن لا يشكره بل رجل

باصحاب



ان يجتنب الرجل من المصيبة ذكر في خبره الى الفضل ان  
 يطيبين القبور مكرهه والخيار انه لا يكره رجل حفرة قبره في  
 يدفن فيه الميت فدفن غيره لا ينشئ لكن يضمن قية حفرة  
 ولو دفن الميت في ارض غيره فالملك بالخيار ان شاء امر  
 بالاخراج وان شاء سوى الارض وزرع فيها اذا لم يقبضه  
 وقراء شيئا بنية من يتر عليهم لا بأس به قال قوام الدين  
 بن عبد العزيز رحمه الله يكره ان يتمنى الموت لغضب او ضيق  
 عيش بخلاف ما اذا تمنى لتغيير زمانه مخافة الوقوع في  
 المعاصي اخراج السموم الى رأس القبور في الليالي الاولى  
 بركة ذكره الشيخ الامام الزاهد الصفا البخاري رحمه الله في  
 الاعتقاد حاصل انت على حملها سبعة اشهر وكان الولد  
 يتحرك في بطنها ماتت فدفنت ثم رويت في المنام انها  
 قالت ولدت لابنك القبور والله اعلم **باب في النظر المست**  
 النظر الى الاجنبية اذا لم يكن عند شهوة ليس حرام لكنه يكره  
 يجوز ان ينظر من ذوات حمارة من جهة النسب والرضاع  
 والصدرية والى الامة الاجنبية الى صدرها ورأسها  
 وساقيها وعصدها ولا ينظر الى ظهرها وظهرها ويجوز

مكره ان يتمنى الموت لغضب او ضيق

مطلوب اخراج السموم الى رأس القبور في الليالي الاولى

المواضع

المواضع التي يباح النظر اليها اذا أمن الشهوة اذا اراد  
 ان يتزوج امرأة لا بأس ان ينظر اليها وان كان يعلم انه  
 يستهوها اذا اراد ان يستري جارية حل له النظر وان كان  
 يستهوها ولا يجل المس اذا لم يامن على نفسه الشهوة لا يجوز  
 للمرأة ان تنظر الى بطن امرأة عن شهوة وانما يباح للمرأة  
 ان تنظر من المرأة ما يباح للرجل ان ينظر اليه من الرجل اذا  
 دعي اليه تحمل الشهادة على امرأة وهو يعلم انه لو نظر اليها  
 لا يجيب وعلى هذا حكم القدم الصبيح الوجبة يجوز النظر الى  
 الفرج للنكاح والقابلة والطبيب عند المعالجة وبغض  
 ما استطاع **فصل** غمر الاعضاء في التحام مكرهه الا غمر  
 صرة لا بأس بان تغمر الامة الاجنبية للرجل فوق النية  
 اذا لم يكن فيه خوف الفتنة ترك الحجب الذي جف ماؤه  
 منع السنون مكرهه ولا بأس للنساء بدخول الحمام بميزر  
 وبدون الميزر حمام لو كشف ازاره في حمام في الموضع المقدس  
 لذلك ليفله ويعصره لا بأس ذكره المستغنى وطى  
 الجارية المستترة شراء فاسد البس حرام بل هو مكره  
 قاله شمس الائمة اكلوا في رحمهم جاع احابض حرام ومن

مطلوب اذا اراد ان يتزوج امرأة لا بأس ان ينظر اليها وان كان يعلم انه يستهوها

مطلوب اذا اراد ان يستري جارية حل له النظر وان كان يستهوها

مطلوب النظر الى الفرج للنكاح والقابلة والطبيب عند المعالجة وبغض ما استطاع

مطلوب لو كشف ازاره في حمام في الموضع المقدس لذلك ليفله ويعصره لا بأس

مطلوب الجارية المستترة شراء فاسد البس حرام بل هو مكره



استحله كفو الا اذا تناول ويقول النكاح ليس للحرمة او لم  
 يبلغه النكاح للرجل ان يستمتع بامراته وامته الحايض فوق  
 الارز ولا يباح تحت الارز الى الركبة وقبل اذا امن الوقوع  
 في الجماع في الفرج لا يباح جماع المستحاضة لا يباح به المرأة اذا  
 انقطع حجابها الذي بين الفرج والدمبر لا ياكل وطشها اللواط  
 مع مملوكة او مملوكة او امراته حرام الا انه لو استحله لا يكره قاله  
 الدين رحمه لا يباح بالفول باذن الرقبة الحرة وبان يوطئ  
 الا انه المملوكة بكرة ان يوطئ امراته او امته او امرته الاخر او امته  
 الاخر ترابها اذا اعتق واحد من الجوري ونسي العقدة  
 فانه لا يجوز له الوطئ بالتحريم الدخول في الحام بالغداة ليس  
 المرأة لان فيه ابتداء ما يستحب فيه الاخفاء وهو الجماع  
**ما في البيع والشراء** لا ينبغي للرجل ان يستعمل بالتجارة  
 ما لم يعلم احكام البيع والشراء ما يجوز منه وما لا يجوز بكرة  
 بيع الغلام الا رد من عرفه باللواطه رجل اشترى عبدا  
 مجوسيا فابى ان يسلم وقال ان يعني من مسلم قتلت  
 نفسي جازله ان يبيعه من مجوسي بكرة بيع الغدرة ولا يباح  
 بيع الرقيق ولا يباح بيع الزمار من النهران والقلسوة

من المجوسى

ركن من مائة

من المجوسى بكرة الشراء على استيلاء احينه يعني اذا ركن  
 كل واحد منهم فان لم يكن كذلك لا بأس به اذا اشترى  
 شيئا فاستناده بعد الشراء جاز فيما لا خلاف العادة  
 والرسم رجل يبيع ويشترى في الطريق فان لم يكن في  
 صرة يابس لا يباح بان يشترى منه لا يباح بان  
 يخذل الرجل الى ارض الحرب للتجارة ما لم يجعل سله حيا  
 او كراعا اذا اشترى لحما او سمكا او شيئا من الثمار فذهب  
 المشتري والطاء وحسب لبائع ان يفد فانه يبيعه  
 من غيبه ويحل شراء ذلك منه اذا مرض الرجل فاشترى  
 ابنه او والده بغير امره ما يحتاج اليه المريض جاز يشترى  
 المسجد اذا يلى واستغنى الناس عنه قال الشافعيون  
 لا يهل المسجد ان يبيعه وكذلك الجبان وذو ذلك  
 اذا فسد والمختار انه ليس لهم ذلك الا بالاعمال  
 بكرة الاحكام وتلقى الركبان ببلد يضر باهلها  
 من جلب شيئا من ارضه وحسب لا بأس بالاحكام  
 يختص بالاقوات لا يشترى الا اذا كان بارا بالطعام تحريم  
 ويتعدون من الفضة ثوبان فاح وجب القاضى عن صبا

هذا هو الذي في الطريق اذا لم يكن في صرة

والهالك قبل التسليم  
 على البائع

رجل باع ثوبا عند رجل وهو يرى يعلم  
 البيع وتعرف المشتري مدة ثم ادعى ذلك  
 الرجل ملكا لنفسه لا يسمع حرام  
 اذا باع الرجل ما غره توقف  
 عندنا على اجازة المالك  
 فاصحاح



حقوق المسلمين الا بالسعي مجتهد لا باس بمشورة من  
 اهل الرأي والبصر فاذا فعل وتعدى رجل وباع نخب حبوب  
 ما جاز الوالي جاز البيع ولو باع كما سعه الوالي لم يمسسه  
 الاكل الا اذا باع كذلك لما انة يخاف انه لو لم يبع كذلك  
 يضر به الوالي ويغرمه رجل علم جارية انها رجل فرأى  
 عنده انه يبيعه قال وكلني صاحبها ببيعها ببيعته  
 ويطأ ما الا اذا كان الكبر ربه انة كاذب اذا رأى شيئا  
 في يد رجل لا يملك مثله مثل ذلك الشيء فالأفضل ان لا  
 يشتري ذلك منه الصبي العاقل اذا انة بها لا وخوه  
 يشتري منه شيئا واجبه ان انة امرته بذلك مال في  
 الامام اكلوا في رحمة ان طلب الصابون وخو ذلك  
 لا باس ببيعه منه وان طلب الزبيب والباقي القبيح  
 مما ياكلن الصبيان عادة لا ينبغي ان يبيعه **في القتل**  
**وخوه** اذا كان لرجل كلب محفور وتسع عن قتله  
 فانه يرفع الى القاضي ليأمره بالقتل قبل الجرد ولا  
 ويكره عرقها وكذا احواق القملة والعقوب اذا التقى  
 الفيلق في الشمس ليقفل حرارة الشمس واليد لا باس

مطلد حقه

مطلد اذا التقى الفيلق في الشمس ليقفل لا باس

التملة

التملة اذا ابتدأت بالاذى لا باس بقتلها لا باس  
 باحراق حطب فيها نمل التمرة المودية لا ينبغي ان يمس  
 ويعرك اذا نملها لكتلتها تخرج بكين حار خصا التمرة  
 لا باس به ويجرم حضا ونبى ادم لا باس بكتي الانعام  
 القاء القملة مباح لكنه ليس من الادب لا باس  
 بنقب اذن الصبي لا باس بقطع العضوان وقت  
 فيه الاكلة لئلا تسري محلا ان شهدا عند رجل ان  
 هذا قتل ابك لم يبعه قتل ما لم يقض القضي شيئا  
 اذا احترقت السفينة وغلب على ظنهم انهم لو  
 القوا انفسهم في البحر تخلصوا بالسباحة عليهم  
 ذلك ولو كانوا بحال لو القوا انفسهم فيه غرقوا  
 ولو لم يلقوا احترقوا فم بالخيار بين الافات والافا  
 من قتل نفسه كان انة اكثر من ان يقتل غيره  
 والله اعلم **في الاكل** لا باس بالاكل منك اذا  
 لم يكن عن تكبر الاكل على الطريق مكروه اكل الطيب  
 واكل الميتة حالة المحصنة قدر ما يدفع به الهلاك  
 لا باس به اكل دود الرنور قبل ان تنفخ فيه الروح

مطلد لا باس باحراق حطب فيها نمل

مطلد اذا احترقت السفينة

مطلد قتل نفسه كان انة اكثر من ان يقتل غيره



لا بأس به البيضة اذا خرجت من دجاجة ميتة  
 اكلت كذا اللبس الخارج من صنع الالة الميتة  
 لا بأس بطعام الجوسي الا البزجة الصغيرة اذا وجد في بحر  
 الابل والاشاة فانه يغسل ويؤكل ولو وجد في اخشاء  
 البقر لا خبز وجد في خلاه سرفاين الفارغ فان كان  
 على صلابته يرحى ويؤكل الخنزير غنم مذبوحة فيها ميتة  
 فان كانت البزجة الكثرة خري والكل رجل قال من تناول  
 من ماله فهو له مباح فتناول رجل من غير ان يعلم ان ميتة  
 حاز قدر طنج وقعت فيه بكاسة لم يؤكل المرقه وكذا  
 اللحم اذا كان في حالة الغليان فان لم يكن في حالة الغليان  
 يغسل ويؤكل بكرة الاكل والعرب والادمان والتطيت  
 في آنية الذهب والفضة للرجال والنساء الصبيان  
 فلم يأكل حتى مات باغم لا ينبغي للناس ان يأكلوا من  
 اطعمة الظلمة تنقيج الارع عليهم وزوجهم عماير يكون  
 وان اكل بكل وان لم يعلم **في اللبس** لا بأس  
 اجملة مباح اذا لم يتكبر وتفسيره ان يكون معها كذا  
 قبلها الا فضل ان يلبس ثوبا وسطا لا جبة ولا ردائي

بكرة كذا

لا ينبغي للناس ان يأكلوا اطعمة الظلمة ولا اكل كل

بكرة بلبس الحرير المذكور صغيرة كان او كبيرة والاعم على من  
 يلبس الصغيرة بكرة بلبس بالحنة حرير وسداه غير ذلك  
 للرجل في حالة الحرب لا بأس بلبس سداه حرير  
 وحنة غير ذلك لا بأس بلبس الخنزير لوطا واركان  
 سداه ابريما قال السيد الامام ناصر الدين رحمه الله  
 في زمانهم كان من او بار ذلك الحيوان المائي الذي  
 يسمى بالثيرة فندس بالوعرية قضاعة واليوم  
 يتخذ من الحرير الغض فيجب ان يكون مكروما البرق  
 واللبنة اذا كان من الحرير لا بكرة بكرة ان يلبس  
 فلسوة من الحرير او الذهب او الفضة والكراسي  
 الذي خيط عليه ابرسيم كثير او شيء من الذهب او الفضة  
 اكثر من قدر اربع اصابع ولا بأس بان يكون على طرف  
 قدر اربع اصابع من ذلك وكذا على طرف العمامة وكذا  
 علم الحجة ولا بأس بان يلبس الصبي اللؤلؤ وكذا البالغ  
 بكرة الخيل والسوار للصبي الذكر بكرة الخرفه التي تحمل  
 ويحس بها الوفا وكذا التي يحفظ فيها ويحس بها الوفا  
 يريد به اذا فعله للتكبر فاما اذا فعل للحاجة فلا بأس



ينبغي ان يلبس الخاتم في خنصره اليسرى ولا يلبس  
 باليمنى لانه تشبه بالبروقف التختم بالفضة مباح  
 وبالذهب للرجال لا التختم بالجديد والصفير حرام  
 وبالبحر الذي يقال له بشم قال نسمة الاسرة  
 رحمه الله لا التختم انما يكون سنة اذا كانت له حجة  
 الى التختم بان كان سلطانا او قاضيا اما اذا لم يكن  
 محتاجا الى التختم فالتكثير اولى ينبغي ان يجعل الرجل  
 القصد الى باطن الكف لا باس بتوسد الخنصر  
 عليه لا باس بتعلق ستر الحرير على الابواب واسم علم  
**ما في الوليمة والختان** لا باس بان يكون ليلة العرس  
 دف يضرب لاعلا السكاح اذا لم يكن له جلال ولا يضرب  
 على هيئة التطريب ويكره اللعب والغناء وعمل السقوة  
 والنظر الى ذلك رجل بنى بامرانه ينبغي ان يتخذ وليمة  
 لان الوليمة سنة لا يباح اتخاذ الضيافة فوق بلية  
 ايام في العرس والوليمة لا يباح اتخاذ الضيافة غيلة  
 ايام في المصيبة لا باس بضيافة الدق على الابواب قبل  
 الطعام وبعد سنة السنة ان يبدأ بالسبان

قبل الطعام

قبل الطعام وبعد الطعام يبدأ بالسبوح ثم بالشباب  
 الاكل فوق السبع حرام يكره وضع المملحة على الخوان  
 وكذا تعليق الخنزير على الخوان يكره مسح اليد بكافور  
 للمكاتب يكره مسح الاصابع والسكين بالخنزير الا اذا  
 اكله بعد ذلك رفع الدنة حرام مالم يقل صاحب البيت  
 ارفعوا يكمه السكوت حالة الاكل لانه تشبه بالمجوس  
 ابتداء الوقت المستحب للختان من سبع سنين الى اثني  
 عشرة سنة هو المختار وقال الفقيه ابو الليث رحمه  
 الله عشرة سنين غلام حتى فلم يقطع الجلبة كلها  
 قطع الاكثر حاز وان قطع النصف لا يجوز اهل مصر  
 اجتمعوا على ترك الختان حارهم الامام لان الختان  
 سنة مؤكدة صبي غير مخنون ولا يمكن ان يمد حليته  
 ذكره وخشفته طهره اذا رآها انسان يراه كانه  
 مخنون وقال اهل النظر انه على خلاف ما يمكن خشفته  
 لا يشترط عليه بل يترك وكذا شيخ من المحوس والهند  
 يوافقهم وقال اهل النظر انه لا يطبق الختان يترك  
 لا باس بنشر السكر والدرهم في الضيافة وعقد السكاح

يكره وضع المملحة على الخوان

يكره مسح اليد بكافور للمكاتب

يكره السكوت حالة الاكل لانه تشبه بالمجوس

ابتداء الوقت المستحب للختان من سبع سنين الى اثني عشرة سنة

يكره قطع الاكثر حاز وان قطع النصف لا يجوز اهل مصر

يوافقهم وقال اهل النظر انه لا يطبق الختان يترك

لا باس بنشر السكر والدرهم في الضيافة وعقد السكاح



والله علم **باب في التداوي والعلاج** الكسب في التداوي  
 لا بأس به إذا اعتقد أن الشافي هو الله تعالى وجعل  
 الدواء سبباً فاما إذا اعتقد أن الشافي هو الدواء  
 فلا إذا سال الدم من النفس أن يكتب فاتحة الكتاب  
 بالدم على جبهته والشفة وهو ذلك ككشاف المعالجة  
 ولو كتبت بالبول ان علم ان فيه شفاء لا بأس به لكن  
 لا ينقل تعليق التعويد لا بأس به بنزعه عند الحاجة  
 إذا احرق الطبيب او غيره للجن اذنى بعضهم ان هذا  
 فعل العووم واجبه حال الاحتمال ليوم عاشوراء لا بأس به  
 كتب الرقاق والراقي على الابواب في ايام البسوز  
 لاجل الهوام مكره الدواء بعظم بال لا بأس به الا ان يكون  
 عظم اذنى او غير العجين اذا وضع على الجرح ان عرف  
 بيقين ان فيه شفاء لا بأس به والتداوي بالبلل انما  
 لا بأس به ان استار الطبيب اليه بحفرة لرفع  
 النهر الى رجله تطلق بطنه او رمدت عيناه فلم يعالج  
 حتى اضعفه ومات لا اثم عليه رجل قال له الطبيب قد  
 غلب عليك الدم فاخرجه والا يقتلك فلم يخرج حتى مات

لم يأنم

لم يأنم امرأة ماتت وفي بطنها ولد حتى فاته يشق بطنها  
 ويخرج الولد وكل من فعل ذلك ياذن ابيه خيفة  
 فعاش الولد امرأة عالجت في اسقاط ولدها لم يأنم  
 ما لم يستبين شئ من خلقه من اصيب النفس لا بأس  
 بان يتخذ النفس من الفضة ويكره ان يتخذ النفس من الذهب  
 وكذا ايتى اسنانه بالفضة ولايتى بالذهب والله اعلم  
**باب في الكسب** الكسب فريضة قدر ما لا بد منه قيل  
 كل قارئ ترك الكسب فانه يأكل من دينه العاقر عن  
 الكسب عليه ان يطوف الابواب ويسأل وقال بعض  
 المتقشفة وهو اجمال المتزهد السؤل مباح بطريق  
 الرخصة فان ترك حتى مات لم يكن انما وعندنا انما جل  
 منع امرأته من الغزل له ذلك ليس لاحد ان يمنع غيره  
 عن الاستبصار بضوء سرجه والاصطلاح بالبراء الا  
 اذا كان ما يافذ عيين الحجرة وليس له ان يمنع احد عن  
 الاحتشاش في ارضه الا اذا نبت سقيه ويكلفه  
 لا بأس بانشاء الحجير على الفرس الخطب الذي يوفد  
 ان كان لاقية له حين يافذه فهو حلال المطرب يافذ



المال بغير شرط كان حلالا له رجل غرس شجرة القطن  
 في الطريق ان كان لا يضر بالطريق لا بأس به وطيب  
 ورقة فرصاده رجل مات ويعلم انه ان اباه كان  
 يكسب من جنيت لا يكل ولكن لا يعلم الطالب بعينه لكن  
 يرد عليه فالجواز حلال له والا فضل ان يتزوج وتفيد  
 بنية قضاء ابية الزراعة افضل من التجارة لانها اعم  
 نفعا البصر على الفقراء افضل من ان يكر على الغني  
 من الكسب او يبي من الاستغال به على قصد الانفاق  
 في وجوه اخيه والله اعلم **في الديون** رجل مات  
 وعليه دين لا من جهة الغضب قدسية رجوا ان لا يؤخذ  
 به وكذا اذا مات قبل ان يؤدي ما استقرض ان كان  
 بنية القضاء به رجل له على اخو دين لم يقدر على سنيها  
 كان ابرأوه خيرا من ان يدعه اذا سرق من ابية وما  
 ابوه وهو وارثه لم يؤخذ به في الاخوة وانما في السرة  
 رجل له على اخو دين فتقاضاه فنفقه ظلمامات صاحب الدين  
 فالخصومة في الظلم بالبيع لم يمت وفي الدين للوارث المختار  
 المقتضى اذا قضى ونها من كسبها اجبر الطالب على الاخذ

مذهب الزراعة افضل من التجارة

الرقة  
 خط اذا سرق من ابية مات ابوه وهو وارثه لم يؤخذ به في الاخوة

اذا قال

اذا قال المكدي بكون الله او بكون محمد ان تعطيني كذا لا يجب  
 على المستول عنه في الحكم والله اعلم **في مسائل المتفرقة**  
 لا بأس بزخرفة البيوت وتجهيز صنها ونزدهب السقف  
 والصرف الى الاخوة افضل لا بأس ببسط الثياب التي  
 عليها النقاد ويرتبها طيب عليه الملك قد يكره  
 اجلس عليه وان في بعض حروفه لا يردل الكراهية  
 يكره ان يصور الرجل صورة ذات روح ولا يكره ان يصور  
 صورة التي تجار يكره اجلس على الكرسي الذهب والفضة  
 والرجل والمرأة في ذلك سواء لا بأس بمحوه السلام  
 بالذهب والفضة لا بأس بالسرج والتجلم والستور  
 من الذهب عند ابية حبيفة رضيه عنه خلافا لابي يوسف  
 رحمه يكره الرمي الى هدف نحو القبلة اذا كتب اسم  
 فرعون او كتب ابو جهل على رضى يكره ان يرموا اليه  
 لان تلك الحروف حرمته والله اعلم **فصل في خوارق العادات**  
 في اربعة اشياء في الخف يعني البعير وفي الحافر يعني  
 وفي الفضل يعني الرمي وفي المشي يعني العذو وانما  
 يجوز اذا كان البذل معلوما من جانب واحد بان يقول



احد بها لا فخر ان سبقتك فلي كذا وان سبقتني فلا  
 شئ لك فان كان البدل من الجانبيين لا يجوز الا ان  
 يكون بينهما ثلثا والشرط انه لو سبقهما واحد منهما  
 اعطياه وان سبقاه لم يعطهما شيئا فهذا يجوز ان  
 كان فربه بحال قد سبق وقد سبق واد من الجوار  
 احل والطيب لا الاستحقاق ثم المذكور فيهم الطي  
 ان هذا انما يجوز في هذه الاشياء لا غيره وقال الشيخ الامام  
 لو وقع الاختلاف في مسألة بين اثنين وشرط احدهما  
 لصاحبه انما ان كان اجواب كما قلت اعطيتك كذا  
 وان كان كما قلت لا افد منك شيئا فهذا جائز طلبة  
 العلم اذا اختلفوا في السبق ولم يكن لواحد منهم بينة  
 يفرج بينهم بكرة ان يضع الغل على غيره ولا يمس  
 بالقبض اذا خاف الا باو وقال الامام الاسجى رحمه  
 لا يمس بالغل اذا خيف منهم الا باو من قام برفع  
 هذه التوبة على المسلمين من جهة السلطة بالنظر  
 والمعادلة كان مأجورا اذا خاف الرجل على نفسه لا يمس  
 بان يرسو رجل كان في مصر البيت فاخذت الزلزلة

لا يكره الفوار

لا يكره الفوار الى الفضائل تحت يكره ان يتخذ الرجل  
 طلبة الا كلبا كرس مالا يعني اذا لم يكن صياوا رجل  
 فخرج كلبه او حماره جاز ان يطعم سنور من ذلك وليس  
 ان يطعمه خنزيره او شيئا من الكيسة البول في الماء الحار  
 مكروه ويكره ان يبول قريبا الا من عذر بكرة ان ينفق  
 حاجته في الطريق او تحت صنفة النهر او تحت شجرة  
 او تحت راس تظل بها الناس بكرة الدم في اول النهار فيما  
 بين يستحب القبولة فيما بين المجلدين بين راس  
 راس الحنطة يستحب ان ينام الرجل طاهرا ويضع  
 على شق الايمن مستقبل ساعة ثم ينام على راسه  
 لو اتبلى قوم بالرياسة بالخر لا يمس به لامة الشرف  
 فوق ثلثة ايام بلا حرم على رواية الكتاب والفقوى  
 على انه يكره في زماننا يكره ان يحرق نعله او لقمته في الماء  
 لانه اضاعة المال لا فائدة لا يمس بان يمس الغلام  
 والمولى راكب بعد ان يطيق ذلك اجلس متبرعا  
 لا يمس به اذا لم يكن عرق بكتس لا يجوز ان يستفغ بشئ من الخنزير  
 لا الشو الذي يستفغ به الجرازون اذا اخطأ ودرك الكيسة



بالدين جازان يستضاء به ويدرج به الجلب اذا كان الوهم  
 عاليا لو رفع من طريق المسلمين في ايام الرداغ تنقية  
 للمطريق لابس به والله علم **فصل** لابس بان يربط  
 على اصبعه خيطا تذكره الحادثة ويذكر بسم الله الرحمن الرحيم  
 ان ياخذ الرجل من ثوبه حتى يصير مثل الحجاب وخلق  
 الله رب بدعة وقيل سنة خلق العانة ونشف الطمان  
 كذلك لابس بان ياخذ من اطراف اللحية اذا طالت لابس  
 بان يقبض على لحيته فاذا اراد على قبضته شئ خزه وان  
 كان ما زاد طولها لم يتركه يستحب قلم الاطفا يوم الجمعة  
 فان راى انه جاوز احد قبل يوم الجمعة يكره له التاخير واذا  
 قلم اطفاه او جز شعره يجب ان يرض وان روى به  
 فلا لابس وان الفاه في الكيف والمعتل كره رطله  
 مجدق فاذا جاره ان يبنى بجنبها ان يلبس لا يمنع عن ذلك  
 والاولى ان لا يغفل والله علم **كتاب اللقيط** اخذ اللقيط  
 افضل من تركه اللقيط حر في جميع احكامه والى اللقيط  
 السلطان حتى لو قتل كان له ان يصلح وان يقتل  
 وليس له ان يعفو وللا لالقيط بيت المال اذا اقر اللقيط

لو لابس بان يربط على اصبعه خيطا تذكره الحادثة

يغفو  
 في اللقيط السلطان فيقول كماله في جميع احكامه

مط وللا لالقيط بيت المال

انه عبد فلان

انه عبد فلان فان كذبه فهو حر وان صدقه فان لم يخبر  
 عليه احكام الاحوال مثل قبول الشهادة وضرب قاذفه  
 وغير ذلك لا يصح اقراره والا فلا لو ادعى الملقط او غيره  
 انه ابنه يصح من غيره بينة استحقاقا ولو كان المدعى  
 ذميا فهو ابنه وهو مسلم ولو ادعى عامه مسلم وذميا يقضي  
 للمسلم فان كانا مسلمين يقضي لمن اقام البينة فلو  
 قاما اليهما ولو لم يقما ولكن وصف احد علما مات على حسنة  
 فاصابته والاخر لم يصف بجعل ابنا لوصف ولو كان  
 المدعى اكثر من اثنين فغن ابني حنيفة رضي الله عنه انه  
 جوز الي حنيفة لو ادعى حرته وذمى نسب الوالد يقضي  
 للمرتد لقيطة تزوجت ثم اقرت بالرق فهي امته  
 للمقوله لكن لا يفسخ النكاح منكوبة اللقيط ولدا  
 فادعت انه ولد لها لم يصح الا بتصدق الزوج او شهادته  
 القابلة ولو لم تكن منكوبة تصدق وان ادعت  
 انه ابنها من الزنا ولو ادعت امرأان نسب اللقيط  
 واقامت كل واحدة البينة بجعل ابنيها عند ابني حنيفة  
 رضي الله عنه لو ادعى احد نسب اللقيط بعد موته لم يصح

مط وعسى الملقط حائزة من حنيفة

مط تزوجت اللقيطة ثم اقرت بالرق لا يفسخ النكاح



اللقيط اذا صار رجال يعبر عن نفسه باوحي حبل نسيبه  
 وصدقته ثبت نسيبه منه لو وجد اللقيط في دار الاسلام  
 فادرك كما فرجس واصبر على الاسلام ولا يقتل سواه  
 ملتقطه مسلما او كافرا لو وجد اللقيط في مكان اهل الكفر  
 مثل البيعة والكنيسة وكهونها فاللقيط كافر سواه كان لواء  
 مسلما او كافرا وعن محمد رحمه الله ان العبرة للواحد دون المكان  
 وذكر في كتاب الدعوى ان الواجد ان كان مسلما او كافرا  
 مكان الاسلام كان اللقيط مسلما لو ادعى مسلم ان اللقيط  
 عبده واقام البينة قضى به له ولو اقام الذي شهدوا مسلمان  
 على ذلك يقبل والا فلا يأمر القاضي للملتقط بالاتفاق  
 على اللقيط على ان يكون دينا عليه فان النفع بغيره القاص  
 كان منطوقا ولو امره القاضي بالاتفاق ولم يقل على الكفر  
 دينا عليه قال بعضهم يكون دينا عليه وقال بعضهم لا لا  
 افراج الكلام نخرج المشورة ولو كان مع اللقيط مال  
 او هو على دابة فذلك كله له ينفع عليه سنة ويكون  
 المنفق مصدقا في نفقة مثله في تلك المرة بخلاف  
 ما اذا النفع من مال نفسه واراد ان يرجع حيث

الابينة عمن

الابينة عمن تجوز وجد لقيطا لا يعرف الا بقوله وقال  
 المولى كذبت بل هو عبدي فالقول للمولى بخلاف ما اذا  
 كان مأذونا له الملتقط لو امر بجان الصبي فملك الصبي  
 صنع ليس للملتقط ولاية التزويج رجل تنزع اللقيط  
 من يد الملتقط ثم اختصا يدفع الى الملتقط لو سال الملتقط  
 من القاضي ان يأخذ اللقيط منه فان سأل اخذ وان  
 لا والله علم **كتاب النقطة** النقطة اسم لغير بني آدم  
 مال واقع على الارض ورفع النقطة افضل اخذ كان يمين  
 على نفسه ترك البضالة افضل اذا لم يخف ضياعها  
 رفع نقطة لبيد دامت وصونها في ذلك المكان لم يمين قبل  
 اذا برح عن مكانه ثم وصونها في مكانه ضمن واخذ له الويت  
 رحمه الله ولو اخذ صالحا لم يبرأ حتى يرفع اليه صاحبها اذا  
 النقطة نقطة يعرفها البواب المساجد وفي الاسواق والبيوت  
 وعن ابي حنيفة رضي الله عنه ان كانت مائة وخمسة يعرفها  
 سنة وان كانت عشرة وخمسة يعرفها شهر وان كانت  
 ثلاثة وخمسة يعرفها ثلثة ايام وان كانت دنانير وخمسة  
 يعرفها يوما وان كانت حرة او كسرة خبزة يصدق وان كان

انما  
 هذه النقطة نقطة تعرفها البواب والمساجد والبيوت وفي الاسواق



فقيمة اكلها كل لفظة يعلم انها كانت لتدعى لا ينبغي ان تصير  
لكن يصرف الى بيت المال لتوايب المسلمين لو كانت اللفظة  
شيئا لا قيمة له جاز اخذه والانقاع به وذلك نحو حبة  
عنب او كسرة خبز اللفظة اذا كانت تيسر ربح اليه الف  
كالطعام والفاكهة ونحو ذلك او لم يكن كذلك وكبر فيها  
الملتقط مدة التعريف فانه يأكلها ان كان فقيرا او يصدق  
ان كان غنيا وان تصدق على الفقير ثم جاء صاحبها  
اجاز وان شئ ضمن وان لم يكن اللفظة مما يتسارع اليها  
الف او رفع الملتقط الا الى القاضي فان كان مما  
يوجب كالعبيد والحيوان ورأى الصلاح في اجازته فعول  
بان ينفق عليه من اجرة وان رأى الصلاح في بيعه اجره  
بيعه وحفظ ثمنه ولو انفق الملتقط على اللفظة بغير  
القاضي كان منطوعا ولو انفق باذن القاضي ببيع  
ولان يحسب الدابة ليعطيه ما انفق ولو ملك اللفظة  
في يد الملتقط فان استرد عند الدفع او عند مكان الاستلام  
انه انما رغبها ليعرفها ويرد ما عليه صاحبها لم يضمن لو  
التقط لقطات وقال غدي لفظة فمن سمعته يطلب

هذا النفق الملتقط على اللفظة بغير القاضي

شيئا

شيئا فدعوه على كفى ذلك اسمها وفي الكل والاحتياج  
اي قوله غدي لقطات لان اللفظة اسم جنس وان يقع  
على الواحد والمتنوع والجمع رجل وجد لفظة فصاحت منه  
ثم وجد ما في يده فلا مضومة بينهما لو التقط في فمها  
رجل عليه شاهدين يقبل احب لهما ولو اقر الملتقط  
باللفظة لرجل ودفعها بغير قضاء ثم اقام اخو البينة اثباتها  
له ضمن ايتمات اذا وان كان الدفع بقضاء في روايته  
لا يضمن قبل هو قول به يوسف رحمه وعليه الفتوى  
وفي رواية يضمن قبل هو قول محمد رحمه لو ادعى اللفظة  
رجل واتى بالعلامات فالملتقط ان شاء دفع اليه  
واخذ كفيلا وان شئ طلب منه البينة سكران والعقل  
وقع ثوبه في الطريق او سكران ياتم فجاد رجل واخذ ثوبه  
بمحفظة لم يضمن بخلاف ما اذا اخذ الثوب من تحت راسه  
او خاتما من ما صبعه او كيس من وسطه او دراهم من  
كفه لما انه حاف ضياعه رجل نام فاخذ اخو الدراهم من  
كيسه او اخذ من رجله ثم اعاده في ذلك اليوم  
وان اعاده بعد ما استيقظ ثم نام ثوبه اخو يمسكه

هذا اللفظ الملتقط على اللفظة بغير القاضي  
واخذ كفيلا وان شئ طلب منه البينة



حلفا لفرجه رجل مات في البادية فلصاحبه ان  
يبيع بعيره ومناعه ويحل الدراهم الي اهله قوم اصحاب  
مذبحوا في طريق البادية قد وقع في قلبهم ان صاحبه  
قد فعل اباحة للناس لا بأس باكله غريب مات في بيت  
رجل وليس له وارث معروف وخلف مالا وصاحب  
فقيه فلان يتصدق بها على نفسه كذا ذكر في فتاوى  
ابن تيمية سمع قد رحمهم الزارع اذا التقط السبل بعد ما  
تصد الزرع كانت له خاصة لانه مباح التملك كقول  
رحمى صاحبه او نواة رحمى بها صاحبه رجل سبب دابة  
وقال جعلتها لمن ياخذها فاخذها ابنه فلما قيل لصاحبه  
عليها وكذا الصيد رجل اخذ فخرج حمام في قرية ينبغي ان  
يحفظها ويعلفها ولا يتركها بغية علف وان اخذ  
حمام غيره فحى بمنزلة الصالة واللقطة فاذا فرغ  
فان كانت الام غريبة لم يتعرض لفرها وان كانت الام  
والذكر غريب فالفرح له والله اعلم **كتاب جعل الابق**  
واجب الابق اذا قدر على الاخذ فالأخذ اولى وافضل  
جعل الابق واجب صلا فالتفتي رحمه قد جعل

مطلوب غريب تاحي ست دل السبل اورث معروف وخلف

اربعين درهما

اربعين درهما من الدراهم التي تغلب الفضة على الفضة  
اذا رده من سيرة سفر فصار ان رده لاقل من ذلك  
فيل فحجابه قال اجام الدين رحمه عليه يرضخ له بعد ما  
يرى الامام قيمة الابق لو كانت اقل من اربعين درهما  
يقتضى بقيمة الادرها جعل واجب في رد ام الولد  
والمدتر ولا يجب في رد الصال والصبي الحرشي لو قال  
ضاع متقى شئ فمن جاء به فله كذا فاجاب بان فله اجر  
مثله لانه اجارة فاسد الراد لو كان اثنين كان جعل  
بينهما ولو كان المردود عليه اثنين فاجعل عليه ما بقدر الملك  
في عبد المصاربة اجعل على رتب المال في عبد المهرول  
اجعل على المهرن الا ان يكون بعضه فارغا لجعل على  
الراهن لو ابق الموهوب فرد الاخذ ثم رجع الواهب  
في المهنة فاجعل على الموهوب له لو رد آبقه معها شي  
غير مراهون لم يجب للصغير شي لو رد آبقه عبودية او  
او امراته او زوجها لم يستحق اجعل كذا لو كان وصيا  
او سلطانا وكذا شحنة كاروان راضقان اذا رد  
المال من ايدي قطاع الطريق الاستهاد شرط في اخذ



الآتي كما في اللفظة رجل رد عبد وله فان لم يكن  
 في عياله كجبل وكذا الاخ وسائر ذوي الاجام رجل  
 اخذ عبد من سيرة شهر فرب ثلاثة ايام او اكثر فافقه  
 مولاه ثم هرب بعد ما اعتق كان له الجعل رجل قال الاخر ان عبد  
 قد اتبع فان وجدته فخذ فقال نعم فاصابه المأمور على  
 ثلثة ايام وجابه الى المولى لم يجب الجعل رد ابقا فقبض  
 ثم وهبه فاجعل لازم ولو باعه كان له الجعل في ثمنه لو كان  
 الابن لاجل الجعل له ذلك ولا يضمن بالهلاك رجل اخذ عبد  
 ابقا واشهد فقال المولى لم يابوع مني وانما ارسلته في حاجة  
 فالقول له مع يمينه اذا اتى بالابن الى القاضي او السلطان  
 فانه يجسه فاذا جاء اخر بالبينة حلفه القابلية ما بعته  
 ولا وهبته والله اعلم **كتاب المفقود** اذا غاب الرجل  
 او اسرو لم يعلم انه حي او ميت نصب القاضى من حفظ  
 ماله ويقوم عليه ويبيع ماله مما يخاف عليه الفادى  
 وكهوها ما القاضى يبيعه وما لا يخاف عليه الفادى  
 لا يبيعه وان اراد احد من اقرابه ان يبيع شيئا من ماله  
 لحاجة النفقة ويستوفي حقه من جنس النفقة كالنكاح

والدائنة

والدائنة والفكوس الراكبة والكسوة والاكل ونحوه  
 وينفق على زوجته واولاده الصغار وعلى الكبار من الذكور  
 من كان بهم فقر وزمانة وعلى اللوات الفقيرات وعلى  
 والديه ان كانا محتاجين والاب يبيع منقول الابن  
 المفقود في النفقة ولا يبيع غير المنقول ولا يتفق على  
 الاخ والاخت وغيرهما من لا يجب نفقتهم بغير قضاء  
 اذا كان للمفقود على الاخر دين او عتق ودقته فان  
 كان ذلك الرجل مقرآ بالوديعة او الدين بالسبب  
 يستحق به النفقة والقاضى ينفق من ذلك على من يجب  
 نفقته عليه فان كان ذلك منكرا فانه لا يقبل البينة  
 عليه لانه ليس خيم عن المفقود ولومات غريم المفقود  
 وقد اقر له برين فلذلك نصب القاضى وكيله عن المفقود  
 ان ياخذ ذلك من تركته لا يسمع على المفقود بيته  
 ولا دعوى المفقود لا يرت من غيره ولا يورث عنه  
 ولا يقسم ماله بين ورثته حتى يمضي من يوم وليلة  
 سنة قاله الفضل في رحمة واحادي في قسم بين  
 ورثة الموصودين وعليه الفتوى لم اجد من رحمة



كتاب الغضب

وفيما لا يجب وفي اختيار التضمين في كيفية التضمين في الرد  
والخصومة في البراءة عن الضمان في كل المنفعة  
**باب فيما يجب الضمان وفيما لا يجب** الدور والعقار  
لا يضمنان بالعصب خلافاً لمحمد رحمه الله ولو تلف شيء  
بفعل العاصب أو امرئ من كناه ضمن لو استخذه  
عبد غيره بغير امره أو بعنه في حاجته ومات ضمن  
ولو امر عبد غيره بالأباق فابق ضمن مذكورة في فضاء

باب فيما يجب الصيام وفيما لا يجب

لا يضممان بالعصب خلافاً لمحمد رحمه الله ولو تلف شيء  
بفعل العاصب أو أهدم كناه ضمن لو استخذه  
عبد غيره بغير امره أو بعته في حاجته ومات ضمن  
ولو امر عبد غيره بالأباق فابق ضمن مذكورة في هذا

او حد الدين السفى رحمه اذ قال العبد الغير الصبي  
ارتق هذه الشجرة واشتر المشت ثيابك انت تفعل  
وهلك لم يضمن وقيل يضمن ولو قال ضمت اكله ضمن ولو  
قال لناكله ضمن النصف لو جلس على باب غيره  
او ركب دابة غيره ولم يحولها عن مكانه لم يضمن رجل قتل  
دببا او اسد اللرجل لم يضمن في رواية ولو قتل قردا او حيا  
ضمن رجل قتل رجلا في معارفة ومعه مال فضاع المال ضمن  
المال كذا ذكر في العيون وافق طهية الدين المرغيناني  
رحمه انه لا يضمن وهذا ابو بقول ابى حنيفة رضي عنه  
اذا غضب جبا تراخات في يده بفجأة او جنى لم يضمن  
ولو عمقه سبع او ثمانية حبة او اصابته صاعقة  
فمات فعلى عاقلة العاصب الدية ولو قتل الصبي  
ضمن العاصب اذا غضب ام ولد فمات خفف فيها  
لم يضمن ظالمها اذا سقط حمل ان عن دابة  
في الطريق فجاوان ان وحمل غيره اذنه فماتت البقرة  
لم يضمن كذا اذا رفع ان جرة لفه واما الهالك  
فجاوان اخر واعانه على ذلك فانكسر رجل غضب عليه

صلوات علی سیدنا و سیدنا ادریس علیهما السلام

وازاد ايد العصية كالولد عمر ايتان  
 وارتسم الاله غير مضمون الا  
 بالتصديق او المنع بعد الطلب  
 على الانصاع ويحيى المنزلة الثنية  
 فم تلمس



فدفعه بما لا قيمة له فملك عنده لم يضمن ولو استهلكه  
ضمن وان دفعه بشي له قيمة كالقرض والعرض اخذه  
صاحبه وغرم ما زاد الباع فيه وان ملك او استهلك  
لم يضمن **مسألة** تلف خر في ضمن مثله ولو تلف خر  
ضمن القيمة رجل دخل دابته في دار اربا فاقربها  
رب الدار فملك لم يضمن لو رجي من بيته ثوبا ما ذكرك  
فيه بغير امره ضمن اذا كان رباطا ان او ظنوه  
وكذلك ضمن قيمته بغير سره او اذا سعى رجل عند  
او عند شحنة البلد فاقده وامنه مالا فان كانت السعاة  
بغير حق من كل وجه ضمن ان عنده خر رجوعه عليه  
رجل تعلق برجل فقطعت المتعلق به شي فضاغ ضمن  
رجل دخل دارا فخرج منها شيئا وصرعه في شدة  
اف من تلك الدار فان لم يتفادها في الحذر لم يضمن رجل  
رفع فلسوة من رأس رجل ووضعها على رأس آخر  
فطرحه من رأسه فضاغ ان كانت الفلسوة بحيث لا  
صاحبها ولكن دفعها ثوبا ليخيط قميصا فخاطمه بها  
فاندا وعلم صاحب الثوب ولبس ليس له ان يضمنه

في السعي بغيره بقول فرس

وهي

والله اعلم **فصل** اذا انفلت الدابة ودخلت رزعا ان  
يللا او ينارا او فسدت الرزعا لم يضمن مالكا رجل اراد  
سقي رزعه فمنع ان الماء منه حتى فسد الرزعا لم يضمن  
اذا حبس صاحب الموانع حتى ضاعت الموانع لم يضمن  
ولو الغصوبة وناؤه وكمرة البستان لو ملك قبل  
المنع بعد طلب المالك لم يضمن رجل ساق حمار عليه  
وقر خطب وكان رجل وقف في الطريق او يسير فقال  
ان ابق يوت اوقال كوش فلم يسمع الوقف في  
الطريق او سمع ولكن لم يتهيب له ان يتنحى لضيق الطريق  
حتى خرق الخطب شيئا به ضمن وان سمع وتهيأ له ان يتنحى  
ومع ذلك لم يتنحى لم يضمن اذا غصب دابة او عبدا  
فاستفاد لم يضمن قيمته المانع لو اوجر الغصب لف  
وقبض الاجرة فاستهلكه الغاصب لم يضمن عند خيافته  
رضاه عنه خلافا لما كان فيه بيوت واموال خرج ان  
يللا والبقى الباب مفتوحا فخاض سارق سرق منه شيئا  
لم يضمن الرجل اذا انقلب حائط ان بغير ذمة المالك دخل  
فنه سارق وسرق منه شيئا لم يضمن الناقب كذا اذا حل

سارق منه شيئا لم يضمن  
سارق منه شيئا لم يضمن



الرباط عن عنق عبد آبق حتى آبق أو فتح باب القفض  
 حتى طار الطير أو فتح باب الاصطبل حتى خرجت الدابة  
 وضاعت أو شق رق سم من جامد فاصابة السم فبدأ  
 العضوبة إذا ولدت فنقصتها الولادة وبالولد وفاء  
 للنقصان لم يضمن إلا إذا هلك الولد قبل الرد إذا غضب  
 جارية فجلت في يده فرد ما فحالت في يد المالك في الولادة  
 ضمن جميع قيمتها إذا غضب جارية شابة فصارت  
 عجوزة أخذ ما أخذ ما نقص من القيمة وكذا إذا كانت  
 نائمة فأكسرت يديها في يده أو غضب عبدا قاريا  
 أو كاتبا ففسي القواة والكتابة أو الحرفة ضمن رجل  
 غضب جارية فابقت في يده أو زنت أو سرق  
 ولم تكن فعلت قبل ذلك ضمن ما نقصت بسبب ذلك  
 إذا أغرى كلبا على أن يخرج نيا به فان كان هو  
 خلفه ضمن وإن لم يكن خلفه فذلك عند أبي يوسف  
 وعليه الفتوى والله أعلم **باب اختيار التضمين** إذا غضب  
 شيئا وغصبه آخر منه فملك فاما لك بالخيار أن  
 ضمن الأول وإن شئت ضمن الثاني وإن أراد أن

بعض الفهم

بعض الضمان من الأول والبعض من الثاني له ذلك  
 وهو من خواص الربادات رجل كسر غصن شجرة  
 قيمته الغصن قليله فصاحبها إن شاء ضمنه قيمته  
 ونقصان الشجرة جميعا والغصن للكاسر وإن شاء  
 ضمنه نقصان الشجرة لا قدر الغصن والغصن لرب  
 الشجرة إذا غضب اناء فضته أو ذهب فترشم  
 فان شاء أخذه ولا شيء له غيره وإن شاء ضمنه من  
 خلاف الجنس وكذا آنية الصفر والسب والبرصا  
 والنحاس إذا كانت تباع وزنا إذا غضب عبدا ففسي  
 خلا أو غنبا فصار ذيبا فان شاء المالك أخذه  
 وإن شاء ضمنه مثل غضب ثوبا فقطعه قيمتها أو قبا  
 ولم يخطه فان شئت تركه على الغاصب وضمنه قيمة الثوب  
 وإن شئت أخذ المقتوع وضمنه ما نقصه القطع غضب  
 سيرا ذهب أو فضة وصاغه حليا أو ضرب به درهم  
 المالك ولا يعطيه شيئا غضب عبدا جريا فداواه  
 حتى برئ أخذه المالك الغاصب إذا صبغ الثوب  
 المعصوب بالعصفر فان شئت المالك ضمنه قيمته يوم



غضب بغير وسلك له التوب وأنه شأ أخذ التوب ضمن  
 له ما زاد الصنيع فيه وأنه شأ ترك التوب على حاله  
 والصنيع فيه للغاصب قبض التوب ويقسم على قدر  
 حقيقتهما ولو صبغة سود قال الخليفة رضي عنه أن  
 ضمنه قيمته وأن شأ أخذ التوب ولا شيء للغاصب  
 إذا غضب حنطة فعففت في يده فالحالك أن شأ  
 أخذ ما ولا شيء له غيره ما وأن شأ تركها وضمنه مثلها والله  
 أعلم **في كيفية التفريق** إذا غضب ماله مثل ثم  
 اختطما حال النقطاعة من أيدي الناس بحكم بقيته  
 يوم الحسوة عند أبي حنيفة رضي عنه ولو غضب  
 مالا مثل له يعتبر قيمته يوم الغضب بالإجماع المتكلى نحو  
 البكتلى والوزنى والعدوى المتقارب كالجوز والسيف  
 ولو غضب عبدا صغيرا أو حيوانا صغيرا فكبده في يده وبذلك  
 ضمن قيمته يوم الغضب إذا غضب أم ولد فعقر ما أسيد  
 في يده أو نكحها حتى غرم ثلث قيمتها لو كانت قنينة  
 قال القاضى الامام على السعدى رحمه الله ولو غضب  
 مدبرا فمات في يده ضمن قيمته العتق هكذا احتجوا

الذي هو

الدين رحمه الله لو تلف حمارا منقشا مقصورا أو حمارا  
 مغشاة أو كبت نطوحا أو ديكاً مفلأضحا وكذا إذا استهلك  
 وفاترك **باب** لأن فلان يدير المالك ما أخذ وما يعطى  
 ضمن قيمته وفاترك **باب** وهو أنه ينظر كم يستمر فيضمن  
 ذلك القدر رجل قطع شجرة في دار رجل بغير إقراره  
 رب الدار ترك الشجرة فأبته وطريق ذلك أن يقوم  
 الدار مع الشجرة فأبته وتقوم بغير الشجرة فيضمنه فضل  
 ما بينهما وأن شأ أسك الشجرة وضمنه قيمة النقصان  
 وطريقه أن يقوم الدار مع الشجرة فأبته وتقوم بغير شجرة  
 فيكون فضل ما بينهما قيمة الشجرة ثم ينظر إلى ذلك  
 وقيمة الشجرة المقطوعة ففضل ما بينهما قيمة القلع حل  
 صب الماء في تنور رؤس قد سحر فانه يضمن فضل  
 ما بين قيمة التنور كذلك وما بين قيمته على غيره ذلك  
 الوجه وكذا إذا بطل في بئر ماء لأن والله أعلم  
**باب الدعوى والحسوة في الغصب** لو أعتلها في  
 عين المفضوب أو صبغته أو قيمته بالقول فيه قول  
 الغاصب مع يمينه لو أقام الغاصب البينة أنه رد المفضوب



الى المالك واقام المالك البينة انه رده على المالك  
 وبذلك عسره فلا ضمان عليه رجل اقام البينة على انه  
 عصب جارية له فانه يحبس ليحيي بها عاصبا او حيي  
 بلا عاصب الحاكم حتى انه لو كان قائما لا ظهر رجل عصب  
 عبدا فحدث به بياض في العين او قرح او اصابته حيي  
 فاضد المالك نقصان ذلك ثم ارتفع البياض او ر  
 القرح او قلعت غسه الحيي فالمولى يتروا ما اخذت بسبب النقصان  
 اذا غضب تالة فغرسها في ارض المالك او في ارض  
 اخو و بنت عروها في الارض ملكها بالضمان فتمت بها  
 يوم الغضب اذا غضب ساجدة او دخلها في بناية تنقطع  
 حق المالك الى الضمان ولو غضب ساجدة ونهى عليها  
 بئاد لم يملكها ويوفر تر وال ساجدة غضب حنطة وحنها  
 ملك الدقيق وضمن حنطة مثلها غضب غلا وحنه  
 ملك الثوب اذا غضب دارا وجنصرها ردها على المالك  
 وقبل للمالك اعطه ما اراد التخصيص فيها الا ان يرضى صاحبها  
 ان ياخذ حصته غضب درهم او دينار فطالبه بها  
 في بلده اخو فعليه تسليمها وليس له ان يطالبه بالقيمة

مثلها  
 من عصب حنطة وحنها ملك الرض وحن

عصب عينا

عصب عينا ثم لقيته المالك في بلد اخو العين في  
 والقيمة في هذا المكان مثل القيمة في مكان الغضب  
 او اكثر فالمالك ان ياخذ قيمة العين على سعر مكان  
 الغضب وان شاء انتظر ولو كان الموضوب هالكا  
 وهو من ذوات الامثال وسعوه في هذا المكان مثل  
 السعر في مكان الغضب او اكثر تيرة والمثل وان كان  
 السعور في هذا المكان اقل فهو بالخير ان شاء واخذ قيمة  
 العين وقت الغضب وان شاء انتظر حل قال  
 اغتصبنا من فلان الف درهم كنا عشرة فقضى عليه  
 بجميع الف اذا ائلف احد مصرعي بالثان او احد  
 رضى كقيمة فلما لك ان يئلم الاخر اليه فقيمة قيمتها  
 المضمونات يملك عند اداء الضمان مستند الى وقت  
 الغضب ويكون الاكسب للعاصب من ذلك الوقت  
 دون الاولاد وان اخذ الضمان بقول العاصب دون البينة  
 ثم عاد الابق فلما لك ان ياخذ وتروا القيمة اذا غضب  
 مرتبرا فابوع من يده فقضى عليه بالضمان ثم عاد فانه  
 يعود على ملك المالك اذا غضب من سلم امر فخلله



فلما صلبها ان يأخذ ما عصب ثوبا ففعل فلما صلب  
 الثوب اخذ ولا شئ عليه رجل ذبح شاة عذبة فقام  
 يشربها فمالها يأخذ ما ولا ان يضمنه قيمتها يوم العصب  
 رجل خرق ثوب عذبة خرقا ليسير الفين النقصان  
 وقد اليسير ما لا يفوت به شئ من المنفعة ولو كان الخرق  
 كبير المالك ان يضمنه جميع قيمته والله اعلم **ما في البراءة**  
**عن الضمان** المفضوب منه اذا استخدم المفضوب  
 صار قابضا له ورأى الغاصب وكذا اذا لبس الثوب  
 المفضوب علم انه ثوبه اولا وكذا اذا اكل الطعام المفضوب  
 ولم يعلم انه ملكه او علم لواجب المفضوب من الغاصب  
 للمخدومة او يملكه بان كان ثوبا يبرئ الغاصب من  
 ولو استأجر الغاصب ليعلم العبد عملا او استأجره ليعمل  
 الثوب المفضوب لم يبرأ غاصب الغاصب لو رد  
 المفضوب الى الغاصب الاول برئ وكذا لو رد القيمة  
 بعد هلاك العين اذا عصب شيئا وهو قائم فابراه  
 المالك منه صح وصار كالوديعة في يده رجل اخرج قائم  
 رجل من اصبعه وهو قائم ثم اعاد اصبعه في ذلك النوم

بيراء

بيراء ولو انبته ثم نام فاعاده لا يبرئ رجل عصب شيئا  
 من صبي ثم رده عليه فان كان يعقل الاخذ والاعطى  
 ببراءة الا فلا الغاصب لو وضع المفضوب في حجر المالك  
 او في يده وهو قد علم بالموضع الا انه لم يعلم بانه ملكه براء  
 كذا لو وضعه بين يديه فانه براء ولو استأجر المفضوب  
 فحيا بالقيمة ووضعها في حجره او في يد غيره ولو وضعه  
 بين يديه لا يبرأ كذا في الفتاوى وكذا لو رد الدابة الى  
 اصطلبها او الى عبد المفضوب منه لو رد المفضوب الى  
 احد من ورثته منه براء عن نصيب الاخرين اذا كان الرد  
 بغية قضاء ومن عليه الدين اذا قضى اجورهما عليه  
 قال الشيخ الامام الخسري رحمه الله عليه كجبر وقال الشيخ  
 الامام الخواهرزاده وعليه الفتوى الغاصب اذا باع المفضوب  
 باذن المالك قبل التسليم لم يبرأ عن الضمان وكذا  
 عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه لا يبرأ عن محمد رحمه  
 فتم صلب على حنطة رجل ما ثم جاء اخر وصبت عليه الماء  
 فازداد بها نقصا ما برئ الاول والضممان على التسليم  
 والله اعلم **ما في المسائل المتفرقات** اذا عصب ارضا



وزرع فيها كرا ونفضنها الرزاعة فاخرت ثلثة  
الكرار فانه يأخذ رأس ماله ويقصد بالفضل  
رجل غضب ارضا وزرعها ونبت فيها امر الغضب  
بالنفوغ فان ابي قلعه رجل له دار قد تلت اغصان  
شجرة انان فيها واخذت هواء داره فقطع الاغصان  
فان كانت الاغصان بحالة يمكن لصاحبها ان يقطعها  
ويشتد ما يجبل ويفرغ هواء داره ضمن القاطع  
وان لم يكن فانه ينظر ان قطع الاغصان من الموضع  
الذي لو رفع الى الحاكم امره بالقطع من ذلك الموضع  
لم يضمنه والا ضمنه الغاصب اذا اقرت في الموضع  
ورج لم يطلب له الزوج صلا فالاب يوسف رحمه اذا  
اجر المفضول يستقيين باجره في ضمان القيمة ويقصد  
بالفضل لانه كب حيث اذا تزوج بنت مفضول  
يكل الوطى بخلاف ما اذا استرى جارية بتوب مفضول  
رجل له خضم فمات ولا وارث له يقصد عن صاحب الحق  
قد رماله عليه ليكون وديعة عند الله تعالى يوصلها الى خصمائه  
يوم القيمة مسلم غضب لذي يباقي يوم القيمة وذي صمه

الذمي

نظم

نظم اذا تزوج بتوب مفضول يكل الوطى

نظم رجل خضم فمات ولا وارث له يقصد عن صاحب الحق  
نظم ماله عليه ليكون وديعة عند الله تعالى يوصلها الى خصمائه  
يوم القيمة



فدفعه اليه تجوز مثله لم يضمن الاول ما لم يعقب وليس له  
 بضمن الثاني اودع ابنه فادعها المودع عند  
 اخوانك فلما لك بضمن الاول لا غير وقالوا  
 لان يضمن الثاني ان شاء اذا بعث الوديعه الى مالك  
 على يد ابن بالغ ليس عياله ضمن وان بعث على يد ابنه  
 الصغير لم يضمن وان لم يكن في عياله لو رد الوديعه الى  
 منزل المودع او الى احد من عياله المودع فضاقت  
 كذا عن الفقيه الى الليث وشمس الائمة الحسيني جميعا  
 والله اعلم **فصل** المودع اذا وضع الوديعه في مكان  
 فقال صاحبها لا تضع في مكانوت فانه مخوف فغيرها  
 فيه حتى سرق ليل فان كان له موضع اجدر من مكانوت  
 وهو قادر على الحمل ضمن المودع اذا ضل الوديعه  
 بماله او بوديعه اخرى بحيث لا يتميز ضمن واذا ضل  
 بماله بغير فعل فهو شرك لصاحبه المودع اذا كان  
 في بعض الوديعه فالباقي يبقى امانه لو هلك لم يضمن  
 لو ركب الدابة الوديعه ثم نزل وحفظت لصاحبها  
 او لبس الوديعه ثم نزع الثوب وحفظه لملكه برئ

عن الفقيه

عن الضمان ولو وجد الوديعه ثم اقر لم يبر اذا اودع  
 عند صبي تجوز عليه مالا فاستملكه لم يضمن ولو كان  
 ما دون الضمن ولو اودع عند عبد ما دون فاستملكه  
 ضمن الوديعه حالا وان كان تجوزا يوفد به بعد العتق  
 المودع لو مات تجوزا للوديعه ضمن السلطان اذا اودع  
 القوام عند بعض العائنين ثم مات ولم يبين عند من  
 اودع ضمن المودع اذا سافر بالوديعه والطريق  
 لم يضمن ولو سافر في البحر ضمن احراره اودعت صبيته  
 بنت سنة مثلا فاستغلت بئى فوكت البصينه في  
 ومات لم يضمن رجل سال مودع ان هل عندك  
 وديعه فلان فقال لا لم يضمن مودع قال وضعت الوديعه  
 في داري ثم سبت المكان لم يضمن ولو قال لا ادري  
 وصنعته في داري او في مكان آخر ضمن مودع وضعت  
 الوديعه على الارض ثم قام وتركها سافضا ضمن  
 مودع قال ذهب الوديعه ولا ادري كيف ذهب  
 فالقول قوله مع يمينه المودع اذا قال سقطت الوديعه  
 لم يضمن بخلاف اذا قال يفكندم رجل قال لمودعه

مطه مته



من اجبرك بعلامة كذا فادفع الوديعة اليه فحاء  
 رجل يزعم انه رسول المودع فاتي بتلك العلامة فلم  
 يصدق ولم يدفعها اليه وملكك لم يضمن المودع اذا ثبت  
 منه الوديعة فقال اطلبها عند الفحاء صاحبها عند افقار  
 المودع صاغت الوديعة بال غن وقت الصباغ  
 صاغت قبل اقرارك فان قال قبل اقراره ضمن وان قال  
 بعد لا والله علم **فصل** الوديعة ان كان شيئا من  
 فغاب المودع فحيف عليه الفاد فالاولى ان يرفع  
 الاوالية القاضى لبيعه فان لم يرفع حتى يضمن  
 جلب لبن الوديعة مخاف فاده وهي في المصرفة  
 بغير اقرارها ضمن اذا قال المودع ردت بغير الوديعة  
 ومات فالقول لرب الوديعة فيما اخذ منها عينة المودع  
 اذا قال ادعيتها عند اجنبي ثم ردتا على فصاغت  
 لم يصدق الا ببينة قال المستودع اقرني ان ادفع الوديعة  
 الي فلان فدفعها اليه وكذبه المودع ضمن الابينة قال  
 للمودع ادفع الوديعة الى فلان فقال دفعت وكذبه  
 وصاغت الوديعة صدق المودع مع يمينه لو اودع

عند اثنين

عند اثنين عند واحد ونحو ذلك فيما لا يقسم فتمها على  
 ان يكون عند احد هما شرا وعند الاخر شرا لم يضمن ولو كان  
 شيئا مما يقسم فاقسماه ثم ضاع لم يضمن ولو دفع  
 احد هما ما في يده الى صاحبه فملكك ضمن رجل في يده  
 الف درهم فادعاهما رجلان كل واحد منهما انها له او غيرها  
 اباه فكل لهما فالالف بينهما وعليه الف فرب بينهما وان  
 نكل لاحد هما وحلف للاخر فالالف لمن نكل الدابة الوديعة  
 اذا اصابتهما شي فامر المودع رجل ان يعالجها فعاالجها  
 فخطبت من ذلك فالملك يضمن ايتها شافا فضمن  
 المودع لم يرجع على المعالج وان ضمن المعالج رجع على  
 المستودع الا اذا علم انها ليست له ولم يوجر بذلك  
**فصل** ثلثة استودعها الفافاق انان فليكن  
 ان يأخذ نصيبه ليس للمولى ان يأخذ ما اودعه عند لورد  
 المستودع الوديعة ثم استحققت لم يضمن المودع اذا تصرف  
 الوديعة ورجح لا يطيب له مؤنة الرد على المالك لا على  
 المودع لو انفق على الوديعة حال غيبته المالك فغير القاضى كما  
 متبرعا والله اعلم **كتاب العارية** اشتمل الكتب

مطوية في اية هذا اودعه عند  
 مطوية الرد على المالك على المودع  
 مطوية على الوديعة حال غيبته المالك فغير القاضى كما



على فصول ثلثة قال تفتح العارية بقوله اعركك وبقوله  
اطعمتك هذه الارض ومنحك هذا السوب وحملك  
على هذه الدابة اذ لم يرد به الهبة واخذت منك هذا الغبد ودارك  
لك سكنى ودارى لك عمرى سكتى رجل استعار فاقفا  
ادفعك غذا فجاء المستعير من الغد واخذ به غير اذنه  
لوقال اجرتك الدار بلا عوض لا يكون اعارة العبد الماذون  
عليك الاعارة ليس للولد ان يعير مال وللم صغير امرأة  
اعارة سببا من متاع البيت فيما لا يكون في ايدي  
غير اذن الزوج لم تضمن رجل اخذ كوز الفقاخ ليس  
فستقط من يده فانك لا ضمان عليه لانه في معنى العارية  
رجل استعار دابة من غير تعيين منفعة فاعارة غيره  
للحمل او الركوب جاز ولو استعار ليكب بنف فارتب  
صار حيا لها ولو استعار للركوب ولم يعين الراكب ان  
يعيره غيره للركوب فلو ركبها المستعير انما هو المستعير  
الاول وذكر في الابنة البندوني رحمه الله انه تضمن وذكر في  
سنة السنة الحزنى رحمه الله والامام المعروف بخوام زاده  
رحمه الله لا تضمن بعت غلامه ليستعير دابة الى اخيرة

فاستعار

فاستعار الى المدينة فركبها اليها لم تضمن لو استعار ثوبا  
ليلبس فالب غير ضمن والله اعلم **فصل** رجل استعار  
ارضا لبنى فيها او غرس غرسا وبني فيها وعرس فللمعير  
يرجع فيها ويكلفه فلع العرس ونقص البناء وان وقت  
العارية ثم رجع قبل الوقت له ذلك وضمن للمستعير ما نقص  
من البناء والعرس بالقطع لانه غيرة الاعارة لنقص  
بموت المعير وكذا بموت المستعير اذا اعارة دابة الى الليل  
فانت في يده حتى اليوم الثاني ضمن استعار ارضا متوقفا ورع  
تحصت المدق ولم يبلغ احصاء ولم يرجع ويبقى باجرة الارض  
لوردة الدابة العارية مع اجير منته اوتى به او ردها  
الى ربطها لم تضمن وكذا اذا ردها الى عبد المعير من يقوم على الدابة  
والله اعلم **فصل** المستعار اذا هلك في اليد المستعير لم تضمن  
وان اتهم الضمان عند الهلاك العبد المحجور لو استعار شيئا  
فاستملكه يواخذ بوجوب عيبه محجور استعار دابة فاعارة  
من عبد محجور مثله فاستملكها ضمن الثاني في الحال استعار  
دابة فاودعها في يد الاستعار لم تضمن به فنى ابو بكر بن  
الفصل والفقيه ابو الليث وبنه خدام الدين رحمه الله

سطح الاعارة تسفيح المعير ولو لم يمتد  
سطح الاعارة الى الليل حتى يرد في اليوم



وعن ابي حنيفة رضي الله عنه انه يضمن واليه قال الشيخ  
 الامام الحنفي رحمه الله امرأة استقرت سراديل للنبي  
 فلبست وهي فرقت رجلا ما فتون السراديل لم يضمن  
 استقرت فيها فقلته حيا فسرقة فان كان الصبي بضبط  
 حفظها عليه لم يضمن استقرت بها فاسمعة ثم تركها  
 فضاغ فان علم ان المعبر يضمن بكونه فيما يدعي وجره  
 عادة بعض اهل الرسايق لم يضمن رجل استقرت نورانيا  
 تحبين فقوته مع ثوب او بمائة فغطت الثوب  
 العارية فان كان الناس يفعلون مثل هذا لم يضمن استقر  
 دابة فنام في مفارقة المقود في يده فجاؤا ان وقطع  
 المقود وذهب بالدابة لم يضمن المستغير ولو جرد  
 من يده واخذ الدابة من يده وهو لم يستقر فانما جاز  
 لم يضمن وان لم يكن المقود في يده وان نام مضطجعا ضمن  
 اذا طلب العارية فقال المستغير نعم او دفع فتركه وقرط  
 في الدفع حتى سرق فان كان المستغير عاغا عن الرد  
 وقت الطلب لم يضمن وان كان قادرا فان نقص المستغير  
 على السخط والرضاء فانه يضمن اذا استقرت دابة الى

مكافئها

مكان فجاز بها عن ذلك المكان ثم عاد اليه لم يبرأ  
 اذا وضع العارية ثم عاد اليه لم يبرأ اذا وضع العارية  
 ثم قام وتركها ناسيا فصاحت ضمن استقرت دابة فتركها  
 والركب معه غيره يضمن نصف قيمتها استقرت دابة  
 ليحمل عليها عشرة نخاييم تحمل احده فغطيت ضمن فؤا  
 من احده استقرت دابة ليحمل عليها حنطة لنصف  
 تحمل سبعه مثل كيل الحنطة لم يضمن بخلاف اذا حمل  
 عليها مكان الحنطة حرد او جرد او اجرا استقرت بها  
 ليحمل عليها حنطة فبعت المستغير الدابة مع وكيل ليحمل  
 عليها الحنطة تحمل الوكيل طعنا بالنصف فمات لا يضمن  
 وهذا عجيب نفقة العبد العارية على المستغير وكذا الجور  
 ردها عليه وكسوته على العبد **الشركة** الوابيه  
 ستة هي قيام الشركة في شركة المفاوضة في شركة  
 الغنان في شركة التقبل في شركة الوجوه في المتقوات  
 وجه علم **باب في اقسام الشركة** قال رضي الله عنه الشركة  
 على ثلثة اوجه شركة بالاموال وشركة بالاعمال وشركة  
 وهي شركة التقبل وشركة الوجوه وكل واحد منها

**من عجيب المثل**

معلوم القدر  
 الشركة ان ينجي الربح  
 ومنه تراكب جواز  
 فانه كان مجهولا  
 المعقود عليه وجهه  
 فالعقد ثم شركة البيع وكل شركة فاسدة  
 فالربح فيها على قدر المال



على وجهين مفادضة وعنان الشركة بالاموال لا يكون  
الا ان يكون رأس مال احدهما من الدراهم والدينار  
او رأس مال احدهما دراهم ورأس مال الاخر دنانير  
ولو كان رأس مال احدهما فلسا لم تجز الشركة في ركن  
عن ابي حنيفة وابي يوسف رضي الله عنهما وقال محمد بن  
يحيى وعليه الفتوى لانها لا يتعين في العقد لا يجوز الشركة  
بالعروض ولا يجوز وجميع ما يتعين بالعقد التبرع  
رأس مال شركة الا في موضع يجري مجرى النفقة وهذا  
ذكر الشيخ الامام الحنفى حصنة المال عند الشركة  
ليس بشرط بل بشرط عند الشركة حتى لو دفع الف درهم  
اليه وقال اخرج مثلها واشترها وبع اليه اخر حصنة  
ما خرج صحت الشركة نص عليه القدر في ركنه اذا اراد  
ان يقع عقد الشركة ورأس مالهما ما يتعين فالحيلة  
ان يبيع كل واحد منهما نصف ماله بنصف مال  
صاحبه ثم يعقد عقد الشركة ولو كان رأس مالهما  
ما يختلط بالخلط كالكتبي والوزني ومهما جنس  
واحد فلم يخلط حتى يعقد عقد الشركة كجاء خلافا

لرفر رجه

لرفر رجه والله اعلم **باب في شركة المفاوضة** لا يقع شركة  
المفاوضة في الاموال حتى يكون كل واحد من الشركتين  
من اهل الكفاية نحو ان يكونا حريين عاقلين بالغين  
متفقيين في الدين وان يكون رأس مالهما جنس  
واحد كالصالح مع المكسرة فانه تجاز الى السوية في  
القيمة وان يشترط الرج نصين وان لا يكون لكل واحد  
منهما من المال الذي يجوز عليه عقد الشركة سوى رأس المال  
الذي شارك صاحبه وان يتلفظ بلفظ المفاوضة  
لو استفاد احد المتفاوضين مما يجوز عليه عقد الشركة  
بارت او هبة او وصية ونحو ذلك ووصل اليه بطلب المفاوضة  
وصارت شركتهما غنا ما وكذا لو كان رأس مال احدهما دينار  
ورأس مال الاخر دراهم وقيمتها سواء فازدادت قيمة  
الدينار او انقصت قبل ان يرد الدينار في المفاوضة  
شركة المفاوضة كما تصح في الا انواع تصح في نوع المفاوضة  
او جاز على شركة المفاوض لو باع من لا تقبل شرا  
له جاز ولو اقر بالدين له لم يلزم شركة لا يملك واحد  
المتفاوضين شرا شي لنفسه خاصة ويكون



مشتركة بينهما الا مالاً بدنه نحو زرق العيال وكسوتهم  
 ومالاً بد لهم منه فيكون له خاصة وما اشترى احد المتقاولين  
 او لزمه ضمان فغصب كان لصاحب الثمن وصاحب الصلح  
 ان يأخذ اتهما ولان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه  
 احد المتقاولين لو ارتد تبطل المفاوضة صلا وقالوا  
 نصبر عما مال المفاوضة تفسخ بانكار احدها وموت  
 احد هما **ما في شركة العنان** لو كان المال بينهما فعمل  
 على احد هما ان شرط الربح على قدر رؤوس أموالهما جاز  
 ويكون من مال لا عمل له بصاحته عند العامل ويكون  
 ربحه له ووضعته عليه وان شرط الربح للعامل اكثر من  
 رأس ماله جاز على الشرط ويكون مال الدافع عند العامل  
 مضاربة ولو شرط الربح للدافع اكثر من رأس ماله  
 يفسخ الشرط ويكون اعمال الدافع عند العامل بضاعة  
 ولكل واحد منهما ربح ماله وان شرط العمل عليه هتكت  
 الشركة وان قل رأس مال احد هما وكثر رأس المال الآخر  
 فان شرط الربح على السواد وعلى التفاضل والربح  
 على الشرط والوضيعة بينهما على قدر رؤوس أموالهما ولو عمل

اذا ادعى المضارب المهرج بغير نقد او ادعى الرزق  
 الى صاحبها يصدق مع يمينه لانه امانة فاقول  
 حليم مع اليمة اذا لم يكن له بنية على الرزق او الهلاك  
 ان كان له بنية فلا يمين عليه وانما طلت البنية  
 لدفع اليمة عنه من حصول ربح

احدهما

احدهما في المالين دون الاخر بعذر او بغير عذر كان  
 الربح بينهما اذا شرط احد الشركتين نصف الربح وخمس  
 درهم فسدت الشركة شركة العنان يقتضي التقويل  
 حتى يكون كل واحد منهما وكيل عن الاخر اما لا يقتضي التكليف  
 حتى لا يكون كل واحد منهما كفيل عن الاخر حتى لو اشترى  
 احدهما يطالب المشتري خاصة كل واحد من شركتي العنان  
 ان يسبع بالنقد والنسيئة وان يبيع ويودع ويؤجل  
 بالبيع لو قال احدهما لصاحبه اعمل فيه برأيتك جاز له  
 الربح والارتهان ودفع المال مضاربة والتسوية بالمال  
 لم يجز له الا قراض والهبة والهدية **ما في شركة الاعمال**  
 وهي تسمى شركة التقبل اذا اشركا على ان يعمل على ان  
 مارزق منه من شئ فهو بينهما التفقت ضامعةما  
 او اختلفت كالحياطة والحائك ونحوهما وهذه شركة  
 قد تكون مفاوضة وقد تكون عساقاً رجل جلس على  
 دكانه رجلاً يطبخ عليه العمل بالنصف جاز لهما ان يشتركا  
 لحفظ الصيان وتعليمهم الكتابة جاز لثلاثة ليسوا بشركاء  
 تقبلوا عملاً من رجل فعمل احدهم كل ذلك العمل فله الثلث



ولا شئ للاخرين استر كما ولا احد بها بفل ولا اخر رادية  
يستحق عليها الماء او يحمل عليه شئ من المباحات وسأخ  
ويكون احاصل بينهما لم يصح والكسب مستحق وعليه مثل  
اجور الدابة لو استر كما في الاحتطاب والاحتشيش  
او الاصطياد او اجتناء الثمر او طلب الكفون او نقل البض  
او الملح او الجص لم يجز وكل واحد منهما يكون ما اخذ  
ولو خلط الخطب ونحوه فان اتفقا على شئ يكون  
بينهما على ما اتفقا عليه وان اختلفا جاز دعوى كل  
واحد منهما الى النصف ولو احتش احد بها وعانة الاخر  
في اجمع والربط قد نك كل لمتحدة للمعين او مثله بالغا  
ما بلغ عند محمد رحمه وقال ابو يوسف رحمه له اجر مثل ولا  
يجاوز عن قيمة المستر والله اعلم **باب في الشركة الوضوء**  
اذا استر كما وليس بينهما مال ولا عمل على ان يستيرا  
بالنسبة ويبعا بالنقد وما حصل بينهما فهو جاز  
وهي صورة شركة الوضوء وانما سميت بذلك لانها  
استر كما لو جاهدتها وامانتها عند الناس فيبيع لهما  
لها البيع بالنسبة لو جاهدتها وامانتها وقيل

انما سميت

انما سميت بذلك لانه ليس لهما مال ولا عمل فحجب  
كل واحد منهما وينظر الى وجه صاحبه وقد يكون  
هذه الشركة مفادضة وغنا اذا قال الاخر ما كنت  
اليوم من انواع التجارات فهو بيني وبينك فقال  
نعم جاز اذا استرى شيئا فقال له الاخر اشتريني فيه  
فان كان قبل القبض لم يجز وان كان بعد القبض  
جاز ولزمه نصف الثمن وان لم يعلم بالثمن فله الخيار  
اذا علم رجلا ان استريا شيئا واستر كافيه رجلا  
بعد القبض فله الثلث استرانا والله اعلم **باب في المتفرقة**  
اذا قال احد الشريكين لصاحبه لا تجوز ان تجاري فخاؤ  
وهلك المال ضمن رجلا ان لهما دين مؤجل على آخر ففعل  
نصيب احد هما فاقسمان نصفين والباقي لهما الى  
الاجل رجلا ان لا احد هما عبدا ولا فائمة باعاهما بالف  
استر كافيهما يقبضان ولو سمي الكل واحد منهما ثمنا  
لم يشتر كما ولو باع دارا بينهما فقبض احد هما شيئا  
شركة الاخر فيه الشركة في اتخاذ الفيلق فاسرة  
والسبيل في ذلك ان يقرضه نصف البذر او يعينه

فقال اشتركتك فيه فانه كان صح

الفيلق ابراهيم قوردا  
ح



ويشترط ما كذا في الورق فيكون الخارج بينهما ولو كان  
 من احد هما البذر والاوراق ومن الاخر العمل والصلق  
 لصاحب البذر وللعاقل اجر مثل عمله ولو دفع بقوة يبيع  
 وهو ان يكون ما حصل من البقرة من الولد والزبد ومن  
 بينهما فذلك كله لصاحب البقرة وعليه ثمن العلف واجر  
 مثل الحافظ وعلى هذا اذا دفع دجاجة على ان يخرج من  
 القروح يكون بينهما فالجدة في مثل هذا ان يبيع نصف  
 البيض او نصف الدجاجة منه لو فسخ الشراكة بغير  
 اذا كان رأس المال عينا كالدراهم والدنانير وان كان  
 عرضا قيل يفسخ وقيل لا طاحونة مشتركة بين اثنين  
 انفقوا احد هما في عمارة لم يكن متطوعا بخلاف ما اذا انفق  
 على بناء مشترك او ادى خارج كرم مشترك حيث يكون  
 متطوعا وله علم **كتاب الصيد والذباج** ابو بكرة في الطب  
 فيما جلت اكله وما لا يجل في الزكاة الاضطرارية في الزكاة  
 الاختيارية فيمن يجل زكاته في التسمية والتدبير اعلم  
**في الاصطبا** قال رضي الله عنه الاصطبا مباح  
 بقوله تعالى لكم صيد البحر الا اذا كان على قصد اللهو فانه يكره

افذ الطير

اخذ الطير بالليل مباح لكن الاول ان لا يغفل بكرة تعليم الباري  
 بالطير التي يجوز الصيد بالكلب المعلم والنفوس والباري وكذا  
 اجوارح العقلة اما في التعليم ان يترك الاكل ثلث مرات  
 وعن ابي حنيفة رضي الله عنه انه لم يقدر فيه وقال انما يعرف  
 ذلك بالاجتهاد وتعليم الباري ان يرجع اليك اذا دعوته  
 ويترك النفوس وترك الاكل ليس بشئ طمأنينة الكلب  
 المعلم اذا اكل من الصيد لم يؤكل صيده ويقضى كبرية ما  
 اصطاده من قبل عند ابي حنيفة رضي الله عنه ولو  
 امسك الكلب الصيد حتى ادركه صاحبه واخذ الصيد  
 منه ثم وثب الكلب واخذ من صاحبه واكل منه  
 اكل منه ارسل كلبه فخرجه مجوسى فانزله بخرجه لا بأس  
 بصيده ولو كان على العكس لم يؤكل رجل ارسل كلبه  
 على صيد فخرجه محرم فانزله فقتل الصيد فهو حلال  
 ويؤكل وعلى المحرم الجواز مجوسى رعى سهما الى صيد ثم  
 وقعت الرمية بالصيد لم يؤكل ولو رماه وهو لم  
 فاصاب سهمه سهم الاول فان علم انه لولا المجوسى  
 لما وصل الى الصيد فالصيد للمجوسى وهو حرام وكذلك



ان رده عن سنة فلوراده قوة ولم يقطع عن سنة  
 فالصيد لم يكن ولكن بكل استى ارمي الصيد فالكسرة ثم  
 السهم لم يؤكل رجل اكل كل ما ابي صيد فلم ياخذ واخذ  
 غيره ان ذهب على سنة فقد حل رجل سمع حسان  
 او غيره من الاهليات فرمى اليه فاصاب صيد لم بكل كبد  
 ما اذا سمع حسان اسد او ذئب فرمى اليه فاذا هو صيد حلال  
 الاكل حيث بكل رجل نصب شبكة فتعقل بها صيد ثم  
 فاضه الاخر فهو لاخذ ولو اراد ان ان ياخذ قبل  
 ان يتخلص ليس له ذلك رجل جف بئر اخذ صيد قوقع فيها  
 وصار كمال يؤخذ بغير صيد فان حفر البئر للصيد فهو لا اذا  
 باضت الصيد في ارض او تلك السنة الطيبة فاخذ رجل كان له  
 من تقبل بعض المقاض من السلطان فاصطاف فيه غيره  
 كان الصيد لمن اخذه ولا يقع التقبل والله اعلم بالصواب  
**باب فيما يحل اكله وما لا يحل** لا يحل اكل كل ذي ناب من السباع  
 كالاسد والثور والتمر والقند والتعلب والفسع والسنور والكلب  
 وما لا يحل سباع الدواب ايضا كالضب والبربروع وبعوض  
 والسحاب والفتك والسمور والدود ولا يحل الدواب

عن ابن عباس  
 شهادة الاكل في ذبيحة لا يجوز فيه

السلما

التي سلما في الارض كالقنار والوزغة والقنفذ  
 الا الارنب فانه حلال ولا يحل اكل كل ذي ناب من  
 كالصق والباري والنسر والعماب والباشق والنفث  
 والاسهين لا بأس باكل الهدهد والحظاف والفاقة  
 والعقوق والتفوق والذي يقال له بالفارسية نوك  
 لا بأس باكل غراب الذرع والابقع الاسود ان كان  
 اجيف بكرة وان كان لا يأكل اجيف والنجاسة لا يكره  
 وان كان يخلط فيها كل اجيف وبأكل احب وقال حنيفة  
 رضى عنه لا يكره قال اصحابه رحمهم الله يكره انواع السمك  
 واجراد حلال ولا يستطير فيها المذكرة يكره اكل السمك  
 الطافي السمك اذا مات باقة حلت السمك لروم  
 عند قرا الماء او برده عن ابن حنيفة رضى عنه انه لا يحل  
 اخذ الشيخ الامام الاجل الحنفى رحمه وقال محمد بن  
 يحل وبه اخذ الفقيه ابو الليث رحمه وعلمه القسوى  
 لو وجد نصف سمكة على الارض اكل لو قطعت من السمكة  
 قطعة وهي حية اكلت القطعة والبقية اذا رجمي صيد  
 فقطع عضوا اكل الصيد دون العضو ولو قطعت نصفين

كل صيد فاني الحكم الا السمك وكل صيد حلال  
 وبكره صيد فاني الحكم الا السمك وكل صيد حلال  
 الا الجراد والنبات كلها حرام الا السمك والجواب  
 ولا بأس باكل الحيت والارانب والارانب والارانب  
 الذرع ولا بأس باكلها بيضه لا بأس باكلها والارانب  
 الدجاجة فحلت منها بيضه لا بأس باكلها والارانب  
 لا بأس باكلها بيضه لا بأس باكلها والارانب  
 لا بأس باكلها بيضه لا بأس باكلها والارانب

نظر انواع السمك والجواب حلال ولا يستطير فيها المذكرة



اكل رجل ذبح ساة او بقرة او خوصها ثم ابان منها عَصَا  
 قبل الموت فانه يحل الحمار الالهى لا يحل وان صار حشياً  
 والحمار الوحشى يحل وان صار اهلياً ووضع عليه الاكل  
 ثم الفرس مكروه عند ابي حنيفة رضى الله عنه خلافاً لهما  
 والى فى رحمه ثم قال القاضى الامام صدر الاسلام  
 كرايته النجوم وقال حقه شيخ الامام على البقرة رضى  
 المراد كرايته التنزيه وقال الشيخ الامام الحنفى رحمه  
 ما قال ابو حنيفة رضى الله عنه احوط وما قال ابو يوسف  
 اوسع على الناس وعلى ان الامام عبد الرحيم الكيرستى  
 رحمه سال ابو حنيفة رضى الله عنه فى المنام عن كرايته  
 الكراية فقال كراية النجوم باخذ الرحيم السبع اذا نزل  
 على ساة او طيبه فولدت ولداً فانه يحل **باب**  
**الزكوة الاضطرارية** قال رضى الله عنه الزكوة الاضطرارية  
 هو الطعن واجرم وانهار الدم فى اى موضع كان اذا  
 ارسل كلبه المعلم او باريه وذكر اسم الله تعالى عند اكله  
 فاخذ الصيد وجره ومات حل اكله وان خنقه او صده  
 ولم يجره لم يحل وان شارك الكلب المعلم غيره لم يحل

ارسل

ارسله نحو ستمى لم يؤكل واذا وقع السهم بالصيد وغاب  
 عن بصره ولم يزل هو فى طلبه حتى اصابه ميتا اكل وان  
 تقد عن طلبه ثم اصابه ميتا لم يؤكل رضى الله عنه  
 او على سطح او جبل فتمت رضى الله عنه الى الارض لم يؤكل وان  
 وقع على الارض ابتداء اكله وما اصاب المعراض يعرضه  
 لم يؤكل وان جرح اكل ولا يؤكل ما اصابته البندقة اذا  
 مات بها لورمى صيدها بسهم او خشب وسمى فاصاب  
 ذلك سهما موضوعا على حائط فاصاب السهم الموضوع  
 الصيد فخره فقتله فانه يؤكل اذا رمى صيدها فاصابه  
 وفيه من الحيوة ما يبقى فى المذبوح بعد الذبح فلم يذبحه  
 حل وجاجة تعلقت بشجرة لا يصل اليها صاحبها او تحل  
 عليها الموت فرماها فانه يؤكل بغيره او تورنت فى المصير  
 ان علم صاحبها انه لا يقدر على اخذه الا ان يجتمع له عدة  
 كثيرة فله ان يرميه **باب** لو نذت فى المصير لا يرميها  
 وفى المفارقة يرميها الحيوان اذا وقعت فى الثبر ولا يمكن  
 اخراجها وخيف عليها الموت فانه يحل بالزكوة الاضطرارية  
 الجاني لا يندك بذكوة الام عند ابي حنيفة رضى الله عنه

سطحاً او تورنت فى المصير لا يقدر على اخذه فله ان يرميه

سطحاً لو نذت فى المصير لا يرميها وفى المفارقة يرميها

سطحاً او وقعت فى الثبر لا يمكن اخراجها وخيف عليها الموت فانه يحل بالزكوة



رضي عنه رجل رمى صيدا واخذ منه مالكة ولم يكن من الوقت  
 قدر ما يقدر على دجحه اكل والله علم **باب في الذكوة**  
**الاختيارية** موضع الذكوة الاختيارية ما بين اللثة  
 والجبين في الذبح اربعة اشياء المرى والحلقوم والودجان  
 وان قطع الثلث منها اي الثلث كان حاز وقال  
 ابو يوسف رحمه الله ان قطع المرى والحلقوم واحد  
 الودجان حاز والا فلا وقال محمد رحمه الله ان قطع كل  
 واحد من الاربعة اكثره حاز والا فلا السنة في ان  
 والبق الذبح وفي الابل النحر شاة دجبت من قبل  
 وقفا فقطع الحلقوم والمرى واحد الودجان قبل ان  
 يموت حلت اذا ذبح نظفر مفروعة او قرن او عظم  
 او سن من روعة او جرفا من الدم واقرى الاوداج  
 حلت ولا يجوز نظفر او سن غير من روع ولو ابان السن  
 الحيوان بغير الة جازة لم يؤكل شاة دجبت وعلم  
 حياتها وقت الذبح ولم يخرج منها دم حلت حيوان  
 ذبح وخرج منها دم مسفوح ولم يتحرك ايضا فان  
 علم حياته حلت شاة مريضة دجبت ولم يعلم حيوانها

فانه يحل وان لم يخرج منه دم  
 مسفوح ولم يتحرك ايضا صح

قله رحمه الله

قال محمد بن سلمة رحمه الله لو شئت فأها لم تؤكل وان صمت  
 فأوها اكلت ولو مدت رجلها لم تؤكل وان قبضت  
 فأوها اكلت ولو مدت رجلها لم تؤكل وان قبضت  
 اكلت وان نام شعرها لم تؤكل الشاة وان قام شعرها  
 اكلت الشاة اذا شق الذئب بطنها ولم يبق فيها  
 من الحياة الا قدر ما يبقى في المذبوح بعد الذبح فحلت  
 حلت عليه الفئوى الا فضل ان يكون الذابح مستقبلا  
 القبلة بكرة ان يكر الشاة وان تحرك الكبد بعد ما  
 اضجوها ويكره ان يتخف بين يديها بعد ما اضجوها الشاة  
 وهو ان يك عنقها قبل ان يموت وقيل هو ان يبلغ  
 في الذبح حتى يبلغ النخاع وهو عرق في الصلب الى  
 العنق والله علم **باب في من يحل ذبيحته** ذبيحة اليهود  
 والنصارى حلال الا اذا سمعناه يذبح على اسم المسيح  
 ذبيحة الا فرس حلال وذبيحة الصائبي حلال عند  
 رضي عنه عنه وعندهما لا يحل ولو كان الصائبي ممن  
 يعبد الكواكب لا يحل بالاجماع ولا يحل ذبيحة المجوس  
 والنوشي والمرند ولا من الصيد الذي ذكبه الحرم نظري



ذبح صيدا في الحرم لم يحل لانه ليس فوق المسلم يحل  
 ذبيحة المرأة وان كان والصبى الذي يعقل التسمية  
 على الذبح وكونه اقل لا يضر غلام احد ابويه سلم او  
 كتابتي والا فمحو سى وكذا ذلك يحل ذبيحة المجنون اذا  
 تحول اليه دين اهل الكتاب يحل ذبيحته والله اعلم  
**باب في التسمية على الذبح** اذا قال بسم الله او قال  
 الله ولم يظهر الهاء فان قصد ذكر الله يحل والا فلا  
 اذا غطس عند الذبح فقال الحمد لله وذبح ولم ينو التسمية  
 على الذبح لم يجز اذا ذبح وسمى ولم يحضره النية جاز التسمية  
 الواحدة لا تجزئ عن الذبايح الا اذا ذبح من معا اذا  
 قال بسم الله واسم فلان لم يحل اذا قال بسم الله صلى  
 على محمد حل والاولى ان يجرد التسمية ويكره ان يقول  
 بسم الله اللهم تقبل عن فلان رجل ارجو ان يكون سمي  
 لم يعتبر رجل اضع شاة الذبح فسمى وتركها ومال  
 اليه الاخرى وذبحها بتلك التسمية لم يحل ولو سمي  
 على الذبح وفي يده سكين فالتقى ذلك السكين واخذ  
 سكيناً اخرى وذبح افواه اذا اضع شاة لذبحها

ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه الا به  
 وتشرط التسمية فيها ارغى اختيارى والاضطاري  
 وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم  
 ولا تأكلوا زكوة غير المسلم والكتاب حل ذبيحة الكتاب  
 ثم قويا كان او حريتا وان تركها ناسيا حل  
 لقوله عزم تسمية المؤمن في قلبه

مطلق رجل ارجو ان يكون سمي لم يعتبر

وسمى

وسمى عليها ان او شرب ماء وحدد سكيناً وما  
 شبه ذلك من محد لم يعتبر ثم ذبح بتلك التسمية  
 وان طال الحديث او باع او اشترى لا متروك التسمية  
 على ما احوام صلا فالتا ففى رحمه الكتابي اذا ذبح  
 باسم المسيح لا يحل ولو ذبح باسم الله واراد به المسيح  
 يحل والله اعلم **كتاب الاضاحي** ابوابه ستة  
 في وجوب التضحية فيما يجوز به التضحية وما يجوز فيها  
 يحسب عن التضحية في وقت التضحية فيما يفعل  
 بالاضحية بعد الذبح في المتوفات والله اعلم **باب**  
**وجوب التضحية** التضحية واجبة وقال الله في  
 رحمه مستحبة وعند محمد واجبة بوف سنة مؤكدة وانما  
 تحب على الغنى المسلم المقيم ذكرها كان او انشى وحد  
 الغنى ما ذكرناه في باب صدقة الفطر ذكر في الال  
 لا يجب الاضحية على الحاج اراد به اذا كان مسافراً  
 اهل مكة تجب عليهم اذا كانوا اغنياء وان تجوا لا تجب  
 على الالب ان يضحى عن اولاده الصغار على كل الرواية  
 به اضى طاهر الدين المرحوم رحمه وذكر في القديري



انما يجب وهو رواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه ومكذا  
 اختيار حرام الدين رحمه الله ان كان للصغير مال ضخم  
 ابوه من مال الصغير لكن يتصدق بهما بل بالكل الصغير منها  
 ويدخله قدر حاجته ويتباح له بالباقي شيئا يستفيعه  
 رجل اوجب على نفسه ضحيا ذكر في النور ان لا يرضى  
 الا شتان وقال حرام الدين رحمه الله الطاهر ان يجب الكل  
 رجل له شاة فتوى ان يفحى بها المذكور في فباوى الصدر  
 الشهيد حرام الدين رحمه الله اذا اوجب على نفسه  
 اضحية لا يجب الا الشتان والصحيح يجب العشرة انتهى  
 بخلاف ما اذا اشترى بها بنية الاضحية حيث يجب فقصر  
 اشترى اضحية ففدت فاشترى اخرى مكانها ثم  
 وجد الاولى ضحى بها ولو كان غنيا ضحى بواحدة منهما  
 فقصر ضحى في اول ايام النحر ثم ايسر في اخر ايام النحر عاده هو  
 رجل وهب له شاة فاجبها اضحية فوضع الوضوء فيها  
 فعلى الموهوب له مكانها اخرى والله اعلم **فيما يجوز**  
**الاضحية وما لا يجوز** التضحية بالجدع العظيم من الضان  
 وهو ما اتى عليه اكثر السنة وبأدون ذلك لا يجوز ويستط

من النور

من المفران يكون شيتا وهو الذي انت عليه سنة ويستط  
 من الابل ان يكون شيتا وهو ما انت عليه خمس سنين وطعن  
 في السادة ويستط من البقر ان يكون شيتا وهو ما  
 انت عليه شتان وطعن في السنة الثالثة يجوز التضحية  
 بالجاموس هو المختار ولا يجوز بالطبي والوعمل والحمل وحمار  
 الوحش لو نذر سبع على شاة فولدت ولد الاضحية  
 بالولد وتجزى الجرباء والتولاي في المجنونة اذا كانت شيتة  
 ولم يكن بهما يمنع الرعي وكذا العرجاء اذا شيت على طليها  
 الى المسك ولا تجزى العرجاء البين عرجها ولا العرجاء  
 البين عورما ولا المرفضة البين مرضها ولا الفحشاء  
 البين عجبها التي لا تبقى ولو اشترىها موهبة للتضحية وهي  
 سميكة فصارت عجبها في المسبوط انه لا يجوز وفي الطبي وى  
 انه يجوز كما في المعسر ويجزى الجأ وهي لا قرن لها والعضاء  
 وهي التي قطع بعض قرنها او انكسر والا ففضل كبش اقرن  
 وتجزى الخصى ولا تجزى التي لم تخلق لها اذن ولا الثمأ  
 وهي التي لا اسنان لها الا اذا كانت تعلف وكذا التي  
 ذهب اسنانها لا يجوز ذلك اذا كان مبيعها ذلك



من الاختلاف ولا يجزئ الجزاء المقطوعة أطباء ما  
وهي رؤس ضرعها فان ذهب بعض أطباءها بقول الأكثر  
حاز وإذا ذهب من الأذن أو الذنب أو العين  
أو اللبنة أكثر من الثلث لا يجوز عند أبي حنيفة رضي عنه  
وقوات الثلث لا يمنع على رواية إجماع الصغير وأما  
الرغفران في رواية الطحاوي رحمه يمنع وفي رواية  
عبد الله بن أبي ربيعة الرابع مانع وقال أبو يوسف ومحمد  
مادون النصف لا يمنع وبه أخذ أبو الليث رحمه وأما  
**ما يحسب من النضجة** الشاة لا تجزئ إلا من  
واحد والبقرة تجزئ عن سبعة كذا البدنة إذا كان كلهم  
يريدون به وجهه أو شاة واحدة أو كان واحد منهم صيا أو كان  
شريك السبعة من يريد اللحم أو كان نظريا وكذا ذلك  
لا يجوز للأخرين أيضا رجل اشترى بقرة ليضحي بها  
عن نفق ثم اشرك فيها جماعة أفراة حتى ما غلظا  
فدبح كل واحد منهما أضحية صاحبه جازت النضجة  
شاة أو اثنين دجا بها عن نكها أفراها  
رجل دعى قصابا ليضحي له فضحي القصاب عن نفسه عن الأخر

رجل غيب

رجل غصب شاة فضحي بها لم تجز إلا إذا ضحيتها  
المغصوب منه قيمة الشاة حيث ضحى شاة أو شاة  
ما تحقت وأجاز المستحق البيع احتسب عن النضجة انتهى  
شاة شاة فاسد اضحى بها حاز رجل وهو له شاة  
فضحي بها ثم رجع الواهب في الهبة يقع عند محمد رحمه  
وبجزيه عن النضجة أن قال تد على أن اضحي شاة فضحي  
بدنة أو بقرة حاز ضحي شاة نفق عن غيره لم تجز  
سواء ضحي بأمه أو بغيره أمه رجل ذبح أضحية بغيره بغير  
أمه في أيام النضجة حاز ولم يضمن والله أعلم **ما**  
**وقت النضجة** الأفضل أن يضحي في أول أيام النحر  
وهو اليوم العاشر من ذي الحجة ثم في اليوم الحادي عشر  
ثم في اليوم الثاني عشر ولا يجوز بعد ذلك ولو ذبحه  
في ليلة العيد لم تجز ولو ذبح في ليلة الحادي عشر أو الثاني  
عشر حاز مع الكراهة ولو كانت الأضحية في المصبر لم يصح  
قبل صلوة العيد فإن صلى في أحد مسجدين أمانى مسجد  
الجبالة أو في مسجد إجماع ثم ذبح حاز وإن لم يخطب الإمام  
ولو كانت الأضحية في موضع لا يؤخذ من المصبر جاز ذبحها



قبل الصلوة سواء كان الامام في المصرا ولم يكن لان العبرة  
 لمكان الاضحية دون المضحى اذا كانت الصلوة يوم العيد جازت  
 التضحية بعد الزوال وكذا يجوز من الفداء قبل صلوة العيد  
 لو علم الامام انه صلى بغير وضوء وقد ذبح النكس ذبا يحرم جاز  
 بحدوث وقت فيها فترة ولم يبعث والى يصلي صلوة العيد فلو  
 بعد طلوع الفجر جاز عليه الفتوى من عليه التضحية اذا لم يصح في  
 الوقت سقطت عنه الا اذا عجز عنها للتضحية عندئذ او كان  
 في ملكه شاة فقال اضحي بها فحشد يصدق بعين الاضحية  
 ولو ذبحها تصدق باللم وقبته النقصان الامام اذا صلى في  
 بشهادة الشهود وضحي النكس ثم تبين انه يوم غرة افرأتم  
 الصلوة والذبايح المفروضة والبلد علم **باب فيما فعل الاضحية**  
**بعد الذبح** الافضل ان يصدق بثلث الاضحية ويقتل بالثلث  
 ضيافة الاقارب والجيران ونجباء التلث الباقي لنفسه  
 لم يصدق بشئ فلا بأس ولا بأس بان يهدي الى غنما  
 لا يكمل ان يجز صوف الاضحية ولا ان يكمل لبسها ويبيع  
 ان ينفخ صرغها بالماء البارد حتى يرتفع ولو خرا وطب  
 تصدق به يجوز الانتفاع بجلب الاضحية ويجوز بيعه بما ينفع

الف  
 موطأ  
 حاز عليه العترة  
 موطأ  
 حاز عليه العترة

موطأ  
 حاز عليه العترة

في البيت

في البيت مع بقاء عينه كالكيل والمخل او غراب او فانس  
 ونحو ذلك ولو باعها بالدرهم او الدينار او ما كولا وسر  
 تصدق بها ولا بدفع طلبة ولا رأسها اجر القصب والكل  
 له ان يركب ابلا او بقرا او جديها اضحية او يحمل عليها فان  
 فعل ذلك ونقصها تصدق بنقصانها وان اوجر بالحمل  
 بالاجرة ولو اشتري بقرة فاجبها اضحية يستحب ان  
 يجلدها او يفلدها واذا ذبحها تصدق بجلدها وجلدها  
 لو باع الاضحية جاز خلافا لابي يوسف رحمه وليست  
 بغيرتها اخرى وليصدق بفضل ما بين القيمتين وله  
 الاضحية لا تجز صوفها ولا شعرها كالا ثم ولو ذبحها مع اللم  
 او بعد ما جاز ولو ذبحها قبل اللم تصدق بها رجل ضحي  
 عن الميت جاز ولا يلزمه التصديق بالكل الا اذا كان باره  
 الافضل ان يضحي الرجل بيده ان قدر عليه فان لم يدر عليه  
 فوض اليه غيره اذا ضحي شاتين المحاراة ان يكون التضحية  
 بها وقال محمد بن سلمة رحمه لا يكون التضحية الا واحدة  
 والله اعلم **في المسائل المتفرقة** شراء الاضحية بعشرين  
 افضل من شراء شاتين بعشرين ان شاة افضل من سبع

موطأ  
 حاز عليه العترة

موطأ  
 حاز عليه العترة



اذا استويا في القيمة والعلو لان حكمها اطيب وان كان  
 سبع البقرة اكثر قيمة من سبع افضل البكش فضل  
 من النعجة اذا استويا قيمة وحكمها وان كانت النعجة اكثر  
 قيمة ولحمها خفي افضل الانثى من المور افضل التيس  
 اذا استويا قيمة الانثى من الابل والبقر افضل الذكور  
 اذا استويا في القيمة شرا الاضحية بعشرة اولى من  
 ان يقصدوا بالف التضحية عن الميت افضل من  
 ان يقصدوا الاضحية كلها اذا اوصى بان يضحى غنم  
 ذلك يقع على اشارة بكرة ذبح اشارة الى اذ كان  
 مرفوعة على الولادة اذا اختلطت الذكوة بالميتة  
 واحال حال الاختيار دون الاضطرار فان كانت الذكوة  
 اكثر تحريمي واكمل والله اعلم **كتاب الوقف** ابوابه  
 ثمانية في صحة الوقف في وقف المنقول في نصب القيم  
 في عمارة الوقف في الشهادة في مصارف الوقف  
 في اجارة الوقف في المنفقات **ما في صحة الوقف**  
 عن ابن حنيفة رضي الله عنه ان الوقف باطل فيما سوى  
 المسجد الا ان يحكم به الحاكم او يعلقه بكونه فيقول

اذن

اذا امت فقد وقفت واري على كذا وعن ابن بكير  
 ان حنيفة رضي الله عنه قال ان ابا حنيفة رضي الله عنه  
 رجع من ان يقول ان الوقف لا يجوز فالوقف  
 جائز عنده الا انه ليس بلازم فله ان يرجع حال  
 حيوته ولو رثته ان يرجعوا بعد وفاته وهكذا اروي  
 الحسن رحمه الله عن ابي حنيفة رضي الله عنه وقال  
 ابو يوسف رحمه الله يزول عن ملك الوقف بمجرد القول  
 وقال محمد رحمه الله لا يزول حتى يجعل للوقف ولتباوسه  
 اليه وعليه الفتوى التابيد في الوقف ثم طاعة محمد  
 رجل جعل بيته مسجدا تحت سرداب وفوقه بيت جعل  
 باب المسجد الى الطريق وغرله عن ملكه لا يصير مسجدا  
 الا اذا كان السرداب لمصالح المسجد وان اخذ وسط  
 دار مسجدا واذن للناس بالدخول فيه لا يصير مسجدا  
 وان اخذ ارضه مسجدا فانه يصير مسجدا اذا سلم الى المسكون  
 او صلى فيه جماعة باذنه او واحد باذان واقامة باذنه  
 وقال ابو يوسف رحمه الله اذا قال جعلت مسجدا يصير  
 اذ اني سقاية للمسلمين او حيا يسكنه فهو السبيل



أورباطا أو جعل أرضه مقبرة قال محمد رحمه الله إذا شق  
الناس من السقاية وسكنوا النجان والرباط ودفنوا  
في المقبرة وأهدر المال الوقف على آخره أو  
على الصلوة والسلام ذكره حام الدين رحمه الله في الفتاوى  
أنه لا يجوز وذكر في تحفة الفتاوى أنه يجوز وبه فتى السيد  
ابو القاسم رحمه الله رجل جعل أرضه مقبرة وفيها أشجار  
فلو زنته أن يقطعوا الأشجار رجل قال إن مت من مرض  
هذه فقد جعلت أرضي هذا وقفاً لم تجز إذا وقف أرضاً  
على عمارت مصاحف لم تجز رجل قال هذه الشجرة للمسجد  
لم يصير للمسجد حتى يتركها المسجد رجل وقف أرضاً  
فيها زرع لم يدخل الزرع الآيات إذا قال جعلت غلة  
كرومي وقفاً صار الكرم مع الغلة وقفاً رجل وقف أرضاً  
على مسجد ولم يجعل فيه عبد المالك بن النخعي أنه يجوز  
إذا قال جعلت حجرته لدهن السراج على المسجد صارت  
وقفاً وليس له أن يرجع عنه بعد ما سلم إلى المتولي  
إذا قال جعلت أرضي هذا وقفاً وموقوفة كانت وقفاً  
على الفقراء عند أبي يوسف رحمه الله وبه أخذت الخراج

وقال محمد

وقال محمد رحمه الله لا مال لم يسلم إلى المتولي وبه أخذ  
حام الدين رحمه الله وقال بعض أصحابنا رحمهم  
الله اختلاف فيما إذا قال جعلتها صدقة موقوفة أم إذا  
لم يذكر اسم الصدقة لم يصير وقفاً عند أبي يوسف رحمه  
الله أيضاً قال ضيعتي هذه سبيل لم يصير وقفاً إلا إذا كان  
القائل من ناحية يعلم أهل الناحية بها الوقف  
المؤبد بشرطها والله أعلم **باب في وقف المنقول**  
وقف المنقول لا يصح إلا تبعاً أو إذا كان متعلقاً  
بشئ جعل فريسة جيتسا في سبيل الله جاز لمكان  
العرف وكذا إذا وقف سلافاً أو كراعاً في سبيل  
أو وقف الكتب أو المصاحف أو وقف ضيعة  
مع الثيران والعبيد والآلات الحرائث يجوز رجل وقف  
بقرة على رباط علي بن مخرج من البانها وسميتها  
يعطى لابناء السبيل فإن كان في موضع تعارفوا  
ذلك جاز لو وقف أو أن يعطى الموتى أو ثياباً  
يجوز ولو وقف بغطا يعطى على الميت أو الخمار  
قال شمس الأئمة أكلوا في رحمه الله لا يجوز ولو وقف



مطهر صل وقف نور الاناء بقرتهم لم يجز

دار فيها حمامات بخرصين ويرجع من يدخل من وقفه  
الحمامات رجل وقف نور الاناء بقرتهم لم يجز  
ويباح الكعبة اذا صار خلقا لا يجوز اخذه لكن بسبعة  
السلطان وليستعين به على الكعبة **ما في وقف**  
**المساع** وقف المساع المحمل للقة لا يجوز  
عند محمد رحمه الله وبه اخذ مساجد باري رحمه الله عليه  
الفتوى وقال ابو يوسف رحمه الله يجوز الا في الجاه  
والمقابر وبه اخذ مساجد بلخ رحمه الله ووقفى العاق  
يجوز ان يجوز بالاتفاق فلو طلب بعضهم القصة قال  
ابو حنيفة رضي الله عنه لا يقسم ويتباينان وقاله  
رحمه الله يقسم رجل غرس شجرة في المساع فأتى فحبل  
احد وزنته حصته للمسي لا يفتح لان حصته مساجد  
في المنقول رجل وقف ارضا في مسحق وفتح منها مساجدا  
يبطل الوقف فيما بقي اذا وقف نصف الحمام جارا لا  
مساجد لا يحتمل القصة **ما في نصب القيم**  
ليس باهل المسجد التولية رجل طلب التولية لا يجوز  
لان الخيرة في غيره الواقف اذا شرط التولية لنفسه

ولا ولادة

ولا ولادة في قول القوم والاستبدال لهم وخرجه الى المتولى  
جاز المتولى اذا اراد ان يقوض اليه غيره عند الموت بوصية  
جاز متولى وقف عليه سرق ليس سرقا ان يفرق في امواله  
الوقف رجل وقف وقفا ولم يذكر الولاية لاحد قبل الولاية  
للمواقف وعلى هذا قول ابي يوسف رحمه الله لان عنده  
التسليم ليس بشرط اما عند محمد رحمه الله لا يصح هذا الوقف وبه  
يفضى وقف على ارباب نصبوا متوليا بدون استطاح  
يرأى القاضي لا يجوز لومات المتولى والواقف حي فاليه  
نصب القيم ووصى الواقف اولى بنصب القيم من القاضي  
فان لم يورث اليه احد فلقاضى او ليس للموقوف عليهم بنصب  
القيم اذا وقف على ولادة وهم في بلد اخرى فلقاضى  
بلد هم ان ينصب فيما القاضى او انصب فيما جعل له  
شيئا معلوما يأخذ كل سنة حل له قدر اجرت له وان لم  
يشترط الواقف ذلك ليس لقيم المسجد ان يشترط  
جواز ذلك وان ذكر الواقف ان القيم يشترط جواز ذلك  
المتولى اذا اراد ان يستدين على الوقف ليجل ذلك  
في ثمن الداهن فان كان بامر القاضى بمالك والا فلا



والله أعلم **في عمارته الوقف** الواجب ان يتبدى  
من ارتفاع الوقف بعمارته شرط الوقف ذلك اولا  
قيم الوقف اذا اراد ان يبنى حوנית في المسجد وفناء  
ليس له ذلك القيم اذا جعل البياض فوق السواد  
لينفرد بنفس المسجد ضمن القيم لو انفق دارهم الوقف  
في حاجته ثم انفق مثلها في مرة الوقف يبرء عن الضمان  
قيم الوقف ادخل جده عا في دار الوقف لينفع من غلتها  
له ذلك المتولى لو انفق على الوقف من ماله وشرط الرجوع  
له الرجوع مسجد بابه على مرتب الريح فيصير المظهر باب  
المسجد فيصير الباب ويشق على الناس الدخول في المسجد  
كان للقيم ان يتخذ طلة على باب المسجد من غلة الوقف اذا  
لم يكن في ذلك ضرر لاهل الطريق رباط وعلى بابه قنطرة  
على نهك كبير لا يقدر على الاستفاد بالرباط الا بالجاذرة القنطرة  
وليس للقنطرة غلة فان شرط الوقف انه يصرف الى  
ما فيه مصلحة الرباط فانه يصرف الى القنطرة وان لم يشترط  
فكذلك اذا كان بحال لو لم يصرف الغلة الى القنطرة فخرج  
الرباط قيم اراد ان يتخذ منارة من وقف المسجد اذا كان

القوم

القوم لا يسمعون الاذان من غير منارة لا بائس بذلك  
يجوز الاتفاق على قنديل المسجد من وقف المسجد اذا وقف  
بينا على عمارته المسجد جاز وعمارته وبناؤه لا ترينه والله  
اعلم **في مصارف الوقف** رجل وقف وقفا في صحة  
على الفقراء فالصرف اليه فيقصر هو من اولاد الوقف فضل  
ثم اليه قرابة الوقف ثم اليه مولى الوقف ثم اليه جيرة  
ثم اليه اهل اهل وان كان الوقف في حالة المرض يجوز صرفه  
اليه وله قاله ابو القاسم الصغار السلمي رحمه رجل  
وقف على فقراء اولاده فادعى واحد منهم انه فيقصر العبط  
مالم يظهر فقره عند القاضي رجل وقف ضيقة على اولاده  
واولاد اولاده ابدا ما تناسلوا اولاد اولاد اولاد  
قسم بينهم بالسوية لا يفضل الذكر على الاناث ولا يخل  
اولاد البنات في هذا على ظاهر الرواية عليه القصور رجل  
وقف على ولده وجعل اخوه للفقراء فمات ولده لا يصر  
اليه ولده بل يصرف اليه الفقراء ولو قال على ولدي  
واولاد اولادي اخوه للفقراء فانه لا يصرف الى الفقراء  
مادام واحد من اولاد اولاده باقيا وان سفل رجل وقف



منزلا على ولد به على اولادها ابدانا تاسلو ليس لها  
ان يكسافيه لان حقها في الغلة رجل وقف ضيعة على  
الفقراء ثم افتقر لم يكل له الاكل رجل وقف ضيعة على  
مسجد على ان ما فضل من العماره فهو للفقراء فاجتمعت  
الغلة قدر ما لو احتاج المسجد يمكن عمارته وزيادة فتر  
الزيادة الى الفقراء رباط استغنى عنه وبجنبه رباط  
اخر صرفت الغلة الى ذلك الرباط وان لم يكن جنبه رباط  
فانه يرجع الوقف الى ورثة الواقف رجل اخذ  
ضارة مغللة ونف المخلصة معلومة فغيرها بها  
يرد الى مكان اقرب الى هذه المخلصة سراج المسجد يجوز  
ان يترك في المسجد من وقت المغرب الى وقت الفجر  
مسجد منى محمد ليس للموتى ان يهدمه وبني ثانيا ولا  
في تزنيته لو اراد اهل المسجد ان يجدوا المسجد بابا وجولو  
الباب عن موضعهم ذلك فان خالفوا ينظر انهم اكثر  
وافضل كره للموزن ان يكون في بيت هو وقف على المسجد  
قيم المسجد لو اشترى بغلة الوقف تو باودفع الى  
المالكين لا يجوز ويعطى الدرهم اذا اراد ان يتصدق

منه الدار

مطلبة المسجد يجوز ان يترك في المسجد من وقت المغرب الى وقت الفجر

منه الدار وهذا العيين فتصدق بتمنيتها جازا اذا  
وقف على المجاهدين فانه يصرف الى من كان محتاجا  
منهم **باب في الدعوى والشهادة في الوقف**  
رجل باع ارضاء ثم ادعى انه وقفها واراد ان يعتم  
البنية تسمع بنية ولو لم يكن له بنية ليس له  
ان يحلف المدعى عليه رجل غصب ارضا موقوفة  
فاقام الواقف البنية عليه لسمع بالاتفاق الغنم  
في غصب الدور والعقار الموقوفة بالضيان  
كما ان الفتوى في غصب منافع الوقف بالضيان  
الشهادة على الوقف بالشهادة يجوز وعلى المظ  
لا وعليه الفتوى اذا شهدوا ان هذا وقف  
عليه كذا ولم يبينوا الواقف جاز قاله صاحب  
الدين رحمه رجل وقف وقفا على مكتبة  
قرية على علم ذلك المكتبة فشهد بعض اهل  
المحلة على من غصب ذلك الوقف وليس لهم  
اولاد في المكتبة يفتح وكذا اذا شهد بعض  
اهل المسجد للمسجد بشئ صاحب لا واقف



له ان يسمع الدعوى في امور الوقف ويقضي بالبينة والكل  
 ولاء السلطان ذلك ايضا وعرف ذلك دلالة قيم وقف  
 في الغلة على اربابها الا انه حرم واحد منهم وصف نصيبه  
 الى نفسه فلما خرجت الغلة الثانية اراد ان يأخذ نصيبه  
 في الاولى من الغلة الثانية فان اصار اتباع الشرا  
 دون تعزيم القيمة له ذلك متى اخذ جميعا على القيمة  
 والله اعلم **باب اجارة الوقف وبيعها ونحو ذلك**  
 متولى الوقف اذا اجر دارا موقوفة اكثر من سنة فان  
 شرط الوقف ان لا يواجر اكثر من سنة لا يجوز وان  
 لم يشترط فالمتعار ان يقضى بالجواز في الضايغ في كل سنة  
 الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز وفي غير الضايغ يقضى  
 بالجواز اذا اراد على السنة الواحدة الا اذا كانت المصلحة في الجواز  
 وهذا شئ يختلف باختلاف الموضع والزمان حل استأجر  
 ارضا موقوفة وبني فيها حائوتا ويسكنها فادوية  
 يزيد في الغلة ويخرج من الحائوت بيطران كان اجره  
 مستأجرة فاذا اجاز لسكنها كان للقيم فتح الا ان  
 فبعد ذلك رفع البناء ان كان لا يرفع الوقف وان كان

بغير نبيس

بغير نبيس له رفعه فبعد ذلك ان رضى المستأجر ان يملكه  
 القيمة بقيمة مبنيا او منزوعا ايها كان اقل فيها والا  
 فيستكر الى ان يخلص ملكه حائوت لرجل فارض وقف  
 فابى صاحبه ان يستأجر الارض باجر المثل فان كانت  
 العمارة بحال لو دفعت استأجر المثل فاستأجره فانه  
 يؤخر برفع العمارة والا فيستكر في يد ذلك الاجر استأجر  
 حائوت وقف باجر المثل فجاذا في الاجر لم يفسخ الا  
 رجل وقف داره على قوم باعها منهم وجعل آخره للفقراء  
 فاجرو القيم الدار منهم حاز لانهم لم يملكو رقبته الدار انما حقهم  
 في الغلة فصاروا في رقبته الدار وغيرهم سوا قيم الوقف  
 لو استأجر بغيرهم ودانق واجر مثله درهم واستعمله  
 عمارة الوقف ونقد الاجر من مال الوقف ضمن جميع  
 ما نقد المتولى او القاضى اذا اجر دار الوقف ثم غل  
 او مات لم يفسخ الاجارة فان ادر باط اراد ان  
 يجر بواجر وينفق عليه فاذا صار معمورا لا يواجر ارض  
 خاف القيمة من وارت الوقف او من ظالم ان يبيع  
 ويصدق بالتس كذا ذكر في النوارى والفتوى

ويصح الوقف في الملك  
 صدق



على ان لا يجوز القيم اذا اشترى من غلة المسجد جانوتا  
او دارا يستغل ويبيع عند الحاجة جاز ان كان له ولاية الشراء  
واذا جاز له ان يبيعه اهل الجماعة او المتولي لورثه الوقف  
لم يصح وعلى المترين اجرة الدار سواء كانت مقرة للغلة او لا  
وكذا اذا باع المتولي وسكن المشتري الدار وهو محتار للصوى  
الاشجار الموقوفة ان كانت ثمرة لا يجوز بيعها الا بعد التعلق وان  
لم يكن ثمرة جاز قبل التعلق ثمرة جوز في دار وقف فخرت  
الدار لم يبع القيم الشجرة لاجل العارية لكن يكرى الدار ويؤجرها  
وبسعين بالجوز على العارية لانفس الشجرة اهل المسجد لو باعوا  
غلة المسجد بغير اذن القاضي الاصح انه لا يجوز مسجد حتى لو  
بانيه فخرت فاختد كجنبه مسجد فليس لاهل المسجد ان يبيعوه  
ولست عينوه بتمنه في مسجد اخر لا على قول ابي يوسف رحمه  
هو مسجد ابدال فالحمد رحمه وعليه الفتوى استبدال الوقف  
جائز ما لم يكن مسجد **باب في الالتماسة** رجل وقف  
بعد وفاته وقفا صحيحا فلا ان يرجع لانه وصيته ولموصي  
ان يرجع وان لم يرجع يعتبر هذا من جميع المال في رواية  
ومن التمس في رواية بناء الرباط افضل من العتق

رجل ذهب

وافضل لو اقل العبادات انفق في الدين حتى ان  
انفق افضل من صلوة التطوع واجل انفق  
او دوما وجب الى الابد لها وانفق مدارس الاسلام  
مصلحة وانما انفق فلهذا احصت منها كالمسجد والرباط  
استوفى البهاج لانها اشتملت من العلم واصحاب الدين  
والحالة ونحوها فضلها من ثلث العالم

استبدال الوقف جائز ما لم يكن مسجدا

بناء الرباط افضل من العتق

رجل ذهب عنه المال فقال ان وجدته فلتد على ان  
اقف ارضي هذه فوجبه فعليه ان يقف ارضه على من يجوز  
دفع الزكاة اليه فاقف على ولد صحيح الوقف ولا يخرج  
عن عمدة النذر شجرة وقف على مسجد بسبب اوبس  
بعضها قطع البابس وترك ابنا الوقف اذا شرط  
نفسه شيئا نحو ان بالكل ويوكل مادام حيا واذا مات  
كان لولده وولد ولده مثل ذلك صحيح هذا الشرط واجبه  
الشيخ الامام اكلونه وحام الدين رحمهما قوم جمعوا  
درهم لعارية قنطرة واشترى وبعضها الطعام للعمال  
فحضر ناكل من لا يعمل لكن يسدي العمال ويرسد لهم ويقيم  
على العمل جاز له ان يأكل معهم ليس لارباب الوقف  
ان يعقدوا على الوقف تحقدهم راحة انما ذلك للقيم  
وانه علم **كتاب الرهبة** ابوابه سبعة فيما يكون قبضا  
في الرهبة الجائزة والفاخرة في الرجوع في الرهبة في القسمة  
في حكم الرهبة في المتوفات **ما فيما يكون بهبة**  
**وما لا يكون** اذا دفع الى اخوتها وقال انفسك  
كان بهبة بخلاف ما اذا دفع اليه درهم وقال انفقها

مطلوب

فيما يكون بهبة وما لا يكون

سل اذا دفع الى اخوتها وقال انفسك كانت



زيد عموه المصارف كما في يد شوقه  
 اقرضه بقرض يا هبة ذكر اولنا  
 مبلغ مذبور هبة اوليو قرض اولوي  
 احو اولور كنه العزم طوعا  
 عمه

حيث ست يكون قرضا اذا قال لا فرداري لك هبة  
 يكتسبها في هبة ولو قال داري لك هبة كني او كني  
 هبة ودفعها اليه في عارية اذا قال لا فرداري لك  
 عري فهو بمنزلة الهبة وكذا قوله خلعتك داري وقوله  
 هذا الثوب ولو قال داري لك رقبتي او جسسي فهو عارية  
 وقال ابو يوسف رحمه هبة رجل قال لا فرعي وجهي واج  
 هبة في هذا الشيء فقال وهبت وقال الرجل قبلت ولم  
 اليه جازع بن المبارك انه مر على قوم يضرعون الطنور  
 فقال لهم هبوا مني هذا الطنور حتى تروا كيف ضرب  
 فدفعوه اليه ففرضه على الارض وكسره وقال اريتم كيف  
 ضربت فقالوا ايها الشيخ قد عشنا وانما قال ذلك كخر  
 عن الضمان عن قول ابي حنيفة رضي الله عنه رجل قال  
 لا فرهب مني هذا فقال فدا مو اباداء او قال له تو ربح  
 نسبت لم يكن هبة لو قال غرست هذا الكرم باسم ابني  
 الصغير فلان لم يكن هبة بخلاف قوله جعلت باسم ابني  
 رجل سبت دابته فقال من ساقليا خذها فاخذها  
 رجل لم يكن الاخذ الا ان يقول ذلك لقوم معينين رجل

قال لا فر

وتصح الهبة ان كانت الهبة برضاها  
 فان كانت خوفا من الناس او استيحا  
 منهم لا تصح الهبة

قال لا فر خلعتي في كل حق لك فابرام بغير قضاء وكذلك  
 وبانته خذ لي يوسف رحمه خلافا لمحمد رحمه وعليه الفتوى  
 رجل قال لا فر من اكل مالي فهو في كل قبل لا قبل لا بعد ان  
 باكل والفتوى على انه بكل قوله جميع ما املكه لفلان فمنه  
 هبة حتى لا يجوز بدون القبض قال لا فر ابن جوالق كنتم  
 نرا تبتسكين اللام من جوالق فالهبة على الخطه دون الجوالق  
 ولو قال بك اللام من جوالق فالهبة على الطرف دون الخطه  
 رجل قال لامرأته قولي وهبت حدي منك فقالت ذلك  
 وهي لا تحسن العربية لم يصح رجل قال لا فر وهبت لك  
 فقبضت من هذه الصبرة فاكلت الموهوب له خضر الواب  
 لم تجز ولو قال وهبت لك من هذه الصبرة فقبضت فاكلت  
 فاكلت جاز دين بين شيككين وهبت اهد بها النصف  
 مطلقا نفذ في الربع وتوقف في الربع والتدبير علم  
**باب فيما يكون قبضا في الهبة** الهبة لا يقبض الملك  
 الا بقبض الموهوب له لو قبض في المجلس جاز ولو قبض  
 في خارج المجلس لا يجوز الا باذن الواهب الموهوب  
 لو كان صغيرا لا يعقل او مجنونا فحق القبض اليه وليس

مطلقا لا فر من اكل مالي فهو في كل قبل لا قبل لا بعد ان

مطلقا لا فر من اكل مالي فهو في كل قبل لا قبل لا بعد ان

هبة وهبت منزلها لزيد بشرط ان ينفقها  
 الى موتها وسكنت المنزل اياه ثم مات الموهوب  
 وادعت الواهبة اياه من ورثة الموهوب  
 لها ذلك فانها خذ المنزل اذ دخل ذلك الشرط  
 في عقد الهبة والا فلا كما في المصنف المبسوط



طرد الزوجة الصغيرة إذا كانت له من المال ما كان لها

وهو ابوه او وصي ابيه ثم الى جده ثم وصي جده ثم القاض  
ثم الى من نصب القاض فان لم يكن واحدا من هؤلاء فولاية  
القبض لمن في عياله اخ او غم او خال او غيرهم ويقبض  
الزوج للزوجة الصغيرة اذا كانت في عياله وان كان لها  
اب صغيرة في عياله اجنبي برضا ابيه والاب غائب  
فقبض الاجنبي لها صحيح دون قبض الاخ في قبض الملقط  
على اللقيط رجل ادعى شيئا ثم وهبه من المودع وليس له  
بحضرتها جازت الربة وهو قابض الاقرار بالربة يكون اقرارا  
صحيحا اما لا يكون اقرارا بالقبض اذا وهب لرجل شيئا في  
صدوق ودفع الصدوق اليه ان كان الصدوق مقفلا  
لم يكن قبضا اذا وهب لابنة الكبير وهو في عياله يثبت قبض  
الابن وان كان الابن صغيرا يصير الاب قابضا له لجزء  
الربة وما ذكر في الكتاب ان قبضه لاجل ابنة الصغيرة يعلم  
بها وهب ويشهد بذلك للتوفيق لانه شرط لو وهب  
للصغيرة شي وقبضت له امه لم يجز اذا لم يكن في عياله ولو وهب  
شيئا حاضر من رجل فقال الموهوب له قبضته صار  
قابضا عند محمد رحمه صلافا لابي يوسف رحمه قال لا

ويثبت هذا

طرد الابنة طالق قبولها

وهبت هذا العبد والعبد حاضر فقبضه الموهوب له جازت  
الربة وان لم يقبل قبلت والله اعلم **باب في الربة الجائزة**  
**والفاسد** الربة لا تبطل بالبدن وطالع الفاسد وهبه  
على انه بالجواز جازت الربة والجواز باطل بهبة المتاع  
فيما يحتمل القسمة لا يجوز سواء كان من ثبته او من غيره  
ثبته ولو قبضها بل يفيد الملك ذكره امام الدين رحمه  
في كتاب الواقعات ان المختار ان لا يفيد الملك وذكر  
في موضع اخر انه يفيد الملك ملكا فاسدا وبه يفتي اذا  
وهب اثنان من رجل دارا فانه يصح بالاجماع وهب  
من رجلين درهمهما صحا يجوز عليه الفتوى وهب زعما  
دون الارض او على العكس لم يجز ولو وهب من عا  
وسلم مقصوما جاز وهبة المتاع فيما يحتمل القسمة  
كالطاحونة والحمام يجوز احدا شيئا يكون له حصبه  
وهبت منك حصتي من البرج ان كان المال لا يصح وان كان  
مستملا يصح وهبت درهمها من الزوج في حال الطلاق  
ومات في النفاس لم تقم بهبة الدين من غير من عا الدين  
لا يصح الا اذا سلط على القبض اذا اشترى دارا فوهبها

طرد وهبت زعما دون الارض او على العكس لم يجز

طرد وهبت المتاع فيما يحتمل القسمة كالطاحونة والحمام

طرد وهبت من الزوج في حال الطلاق مات في النفاس لم تقم



الرجوع في الهبة

مطلوبه مرض الموت

من رجل قبل القبض جاز الهبة في مرض الموت بنقد من  
 اتكلت وحده مرض الموت ان يكون الموت منه غالباً ولو  
 الا بق من ابنه الصغير جاز الا اذا ابقى اليه دار الحرب ولو  
 منه عيب المعصوب او الموهوب لا رجل سقطت منه ولو  
 فوهبها من رجل وسلطه على الطلب والقبض وطلبها وحبسها  
 فالهبة باطلة لان قيامها وقت الطلب خطر والهبة تبطل  
 بالاضطرار رجل دفع ثوبين الى رجل وقال لهما شئت فخذوا  
 لك والاخر لفلان فان باقى الذي له قبل ان يتفقا جاز  
 والاخر لرجل له على الف درهم من نقد بيت المال ألف  
 درهم غلته فقال وهبت احد المالين منك جاز واليه السيا  
 واليه ورثته بعد وفاته رجل قال لالاخوان كان كذا فقدرت  
 ما لي عليك لم يصح اذا عتق ما في بطن جارية ثم وهب الام  
 جاز هبة الجبين والذهبن في سمس لا يجوز وهب نصف  
 عشرة اتوب مختلفة جاز وان كان متفقة لا اذا  
 من الزوج سبباً على ان لا يطلقها اليه وقت كذا فطلقها  
 قبل مضي تلك المدخ والهبة باطلة اذا وهب في مرض الموت  
 فلم يلم حتى مات بطلت الهبة واسد على اعلم

باب الرجوع

**باب في الرجوع في الهبة** لا رجوع في الهبة الا بقضاء  
 او رضا اذا وهب من الفقير شيئاً لا يملك الرجوع  
 وقيل هذا اذا نوى الصدقة اذا وهب شيئاً وازداد  
 في يد الموهوب له زيادة متصلة متولقة من اصل او غنم  
 متولقة فانه يبطل الرجوع اذا وهب ذي رحم محرم لا يصح  
 الرجوع اذا علم الموهوب حرفة او القوان او كان فرا  
 فاسلم في يد الموهوب له صح الرجوع اذا وهب رضا فني  
 الموهوب له فيها بناء بطل الرجوع ولو زال ذلك السبب عا  
 حق الرجوع لو تغير شعر الموهوب لا يبطل الرجوع لو زال  
 الموهوب عن ملك الموهوب له يبطل الرجوع فلو عاد الى  
 ملكه عاد حق الرجوع العوض يمنع الرجوع وان قل  
 ونفس التعويض ان ياتي الموهوب له بلفظ يعلم الواهب  
 انه عوض هبته بان قال هذا عوض هبتك او فداء هبتك  
 او مكافات هبتك ونحوها لو عوضه عن عابن لا يصح  
 التعويض لو عوض عن الموهوب له صح اذا وهب للصغير  
 شئ فغوضه الاب من مال الصغير شيئاً لم يصح ولو وهب  
 ان يرجع في هبته اذا اراد الواهب الرجوع فقال الموهوب له

مطلوبه لا رجوع في الهبة الا بقضاء او رضا

مطلوبه اذا وهب من الفقير شيئاً لا يملك الرجوع

مطلوبه لو زال بناء الموهوب له عاد الموهوب له

مطلوبه نفس التعويض



زادني يدني خيرا وقال الواهب وهبه كذلك قال لقول الله

عنه اذا وهب من اجنية شيئا ثم تزوجها فله الرجوع بخلاف ما اذا

وهب من امراته شيئا ثم طلقها وهب شيئا من عياله او اجنية  
او مملوك زوجته لا رجوع له وهب لاجنية شيئا وهو عبد  
الرجوع كذا لو كان عبد امراته وهي سclave عجيبة لو تصدق  
على غني لا يملك الرجوع رجل وهب شيئا فقبضه الموهوب له  
وتصدق على غيره فله الرجوع قبل تسليم الموهوب له  
رجل وهب دينارا عليه لم يرجع وهب له عمرة في ثل واحد  
بالقبض فقبض كان له الرجوع ولو كانت الهبة ثوبا فقبضه  
لا يصح الرجوع ولو كان الموهوب عبدا فاداه حتى يراه صح  
الرجوع لو عوض في الهبة من غير شرط ثم استحققت الهبة  
رجع بالعوض ان كان قائما وبقيته ان كان مستهلكا او استحققت  
نصف العوض لم يرجع بنصف الهبة لكن لا ان يرد نصف  
الباقى ويرجع بكل الهبة اذا وهب متاعا في بركة فنقله  
الموهوب له الى بركة اخرى بطل الرجوع ان كانت قيمته في البركة  
التي نقلها اليها اكثر رجل وضع صبا في الميعة او علق فيه صبا  
لا الرجوع بخلاف ما اذا علق او علق اتخذ صبا للقتل

رجل اتخذ

رجل اتخذ لوليه ثيابا او تكميزه ثم اراد ان يخرج يرفعه  
الي ولله الاخر او تكميزه الاخر ليس له ذلك الا اذا بين  
وقت الاتخاذ انها عارية الرجوع في الهبة في كل وقت  
يعتبر من جميع المال في رواية ابي حفص رحمه وفي رواية  
سليمان اجور جازي رحمه يعتبر من البتة مريض وهب  
عينا ولا مال له غيره فمات فرجعت ورثته في التكميز  
لا تبطل الهبة في الباقي مريض وهب عبده ولا مال له  
غيره فمات الموهوب له او باعه ثم مات المريض صح  
نصفه وضمن ثلثي قيمته لو رثته والله اعلم **باب في**  
**الصدق** لا يجوز الصدقة حتى يقبض لو تصدق  
على غنيتين جازي رواية عن ابي حنيفة رضي عنه  
وهو قولهما ولو تصدق على فقيرين جاز بالاجماع  
العوض المتاع جائز ان يار اليه في النود والصدق  
بمن العبد على المحتاجين افضل من الاعاق فقيرة  
محتاج مودة لهم فاراد ان يوتر الفقراء على نفسه فان  
علم انه لو اتفق بغيره على الصدقة فالأبنا افضل والا  
فالا اتفاق على نفسه افضل المكدي الذي يال الحام

فصل في  
الصدق بمن العبد على المحتاجين افضل

الحاف الحاف انبئ  
الح



وبأكل اسرافا يوجب على الصدقة عليه ما لم يتيقن انه  
 يصرف اليه المعينة قبل سئل النبي عليه الصلوة والسلام  
 فقد كثر السؤال فمن يعطى قال من رقق قلبك عليه  
 اذا اخرج الخبز الى المسكين فلم يجده فان شئ ادى اليه  
 مسكين اخر وان شئ لا رجل اخرج اليه را هم من الكيس  
 او الجيب ليدفعه اليه مسكين ثم بدله فلم يدفع فليشئ عليه  
 من حيث احكم رجل تصدق على ميت او دعاله فانه يصل  
 الثوب اليه الميت اذا جعل ثوب عمله لغيره من المؤمنين  
 حاز ولو قال جميع ما املكه صدقة فانه يصرف الى مال زكوة  
 فيمك قدر قوته وقوت محياله ويصدق بالباقي  
 ثم اذا اصاب شيئا تصدق به قبل ما امسك قوله  
 مالي في اي كس صدقة لا يتناول الديون على الناس  
 الصبتي اذا تصدق بماله باذن الاب لا يصح صل تصدق  
 على ابنه الصغير دارا والاب ساكنها جاز عند ابنه  
 رحمه خلا فالاب حنفية رضي عنه وعليه الفتوى  
 والله اعلم **في احكام الهدايا** اب الصبتي اذا اهدى اليه  
 معلم الصبي او مؤدبه في العبد شيئا ان لم يسأل ولم يلح  
 عليه

طلب رجل تصدق على ميت او دعاله فانه يصل  
 الميت

لاباس به

لاباس به رجل اهدى الى جارية شيئا من الاكولات في نساء  
 فارد ان يأكل في هذه الايام فان كان نزيلا وخو به باج  
 وان كان فيه شيء من الفواكه لا الا ان يكون بينهما انسا  
 رجل اهدى اليه مقرضه شيئا فان كان لم يهد اليه شي قبل  
 الاستقراض كره القبول اذا دفع الرسوة لرفع الجور عنه  
 او احد من اهل بيته لم ياتم اذا اجاز ملك دار الحرب لرسول  
 ملك دار الاسلام جائزة فلي له ولو اهدى ملك القدر الى امير  
 العسكر فهو جميع العكر جارية جأت الى رجل وقالت بعثني  
 مولاي اليك هدية وسعه ان ياخذها رجل اخذ ضيافة  
 للنخاع فاهدى اليه هدايا ووضعوا بين يدي الابن او ذنوبا  
 الى الوالد او الى الوالدة او كان ذلك في عرس فرفعوا  
 الى الزوج او الى الزوجة او الى اب الزوج او امه او الى  
 اب الزوجة او امها فما يصلح للصبتي يكون له مثل نيا الصبي  
 او شئ يستعمله الصبي وكذلك ما يصلح للزوجة فهي لها  
 وما يصلح بحرفة الزوج فهو له وما يستوي ذلك فما كان  
 من جهة اقارب اب الصبتي ومعارفه فلا اب الصبتي وما كان  
 من جهة اقارب الام ومعارفها فلا ام الصبتي ولو وجد

طلب رجل تصدق على ميت او دعاله فانه يصل  
 الميت

طلب رجل تصدق على ميت او دعاله فانه يصل  
 الميت



سبب اودجه يستند به على غيره ما قلنا يعتمد على ذلك  
وينبغي ان يعدل بين اولاده في العطا والعدل عند  
رحمة ان يعطيهم على السواء وعند محمد رحمه يعطي على سبيل  
لذلك مثل خط الانبياء وان كان بعض اولاده مستغنيا  
بالعلم دون الكسب لا بأس بان يفضل على غيره وعلى جواز  
المنافسة لا بأس بان يعطي من كان عالما متادبا ولا يولي  
من كان منهم فاسقا فاجرا مذكور في شرح الطحاوي  
اعلم **باب في سائل المتفوقة** اذا ذهب من صغير تعبيرا  
فرده ايصح رده كما يصح قبوله حسنات الصبي له ولا بوجه  
التعليم والارشاد والتسبب للوجود والبقاء اذا ذهب  
للصبي شئ من الاكل قال محمد رحمه يباح للوالدين ان يكلوا  
وقال اكثر من نخب تجاري لا ياكل رجل قال لا فرانت في كل مما  
اكلت من باله فله ان ياكل الا اذا قامت اماره النفاق  
رجل قال لا فادخل كرمي وخذ من لعب له ان ياخذ قدامه  
به ان واحد والله اعلم **كتاب البيوع** ابواب ثمانية  
عشر في انعقاد البيع فيما يجوز بيعه وما لا يجوز في البيع  
الاجبزة والفاسدة في التأجيل في الثمن والتمس فيما يخلو تحت

معرفة كيفية اللعقة للاولاد

طه حسنات الصبي له ولا بوجه

مطلوب مال لا فادخل كرمي وخذ من لعب له ان ياخذ قدامه

يجوز بيع العقار في كل موضع عند ضرورة  
وضورة الدين وضورة النفقة وضف  
القيمة وعند شراء الملك الى الحراب  
اذا لم يقدر على التغير على الكلاء

البيع

البيع في المراجعة والتولية في خيار الشرط في خيار الزينة  
في العيوب في الاقالة في اختلاف البايع والمشتري في القبض  
والتسليم في الوكالة بالبيع في البيوع التي تلحقها الاحاف  
في السلم في الاستبراء في المتفرقات **باب في انعقاد**  
**البيع وعدمه** اذا قال لا فبعت منك هذا بكذا فقال  
او قبلت ثم البيع وكذا لو قال المشتري استترت منك هذا بكذا  
فقال البايع هو لك او هات الثمن قال استترت هذا مني  
بكذا فقال استترت لا يتم البيع كذا اذا قال المشتري للبايع  
هذا مني بكذا فقال بعت لا ينعقد البيع ما لم يقل المشتري  
استترت لو قال ابيعك هذا بكذا واراو به ايجاب البيع  
فقال المشتري استترت او قبلت يتم البيع كذا لو قال المشتري  
اولا استري هذا منك بكذا فقال البايع بعت اذا قال  
لا فبعك عمدي هذا بكذا فقبضه المشتري ولم يقل شيئا  
ينعقد البيع قال الشيخ الامام المعروف بخوهر زاده رحمه  
اذا قال لا فبرضيت بهذا بعشرة فقال البايع بعت ثم البتة  
فذكورة في فتاوى ائمة السمرقند رحمه قال لا فبعت منك  
هذا بكذا فقال المشتري استترت فلم يسمع البايع قول المشتري

ومح  
اشترى جارية على انها مقيمة  
وفى مبوطا الفقيه جاد حبل الى محمد  
اشترتها على انها تفتي كذا لو نفاذا  
قال قم لزمك ابيع لانها اخبرك عن عيبها  
ولو على انها ليست بمقيمة لا لانه  
شرط البراءة من العيب صرحه كذا ابرار

ان مات البايع لا يبطل الاجل  
وان مات المشتري صل المال  
درر



لا ينفق البيع فان سمع ذلك اهل المجلس والموجب يقول  
 لم اسمع وليس في اذنه وقرم الصديق قضاء اذ وقع عندنا  
 مثلاً بين يدي صاحب الرمان وحمل رمانه برضا صاحبها  
 ولم يتكلم الاخر انعقد البيع بينهما لان البيع ينعقد عندنا بالتعا  
 في الاستياء والنفيسة والخبسة جميعاً اذا قال لغيركم هذه  
 من الحطب فقال سق الحمار فاقه لم يكن بيعاً الا اذا سلم الحطب  
 والنعقد الثمن رجل ابتاع من رجل ثوباً بتسعة دراهم فقال  
 رب الثوب بالفارسية بدن درهم بل كم تدوم سنيدي فقال  
 الاخر رضيت فقال صاحب الثوب لا تتبع فله ذلك متساوياً  
 قال احد هما بعت بعشرة وقال الاخر اشترت بتسعة فقال  
 ومضيا على ذلك كان بيعاً بتسعة لانه ينظر الى اخرهما كلاماً  
 فيحكم بذلك اذا تعاقد عقداً ببيع وهما يمينا او يسيرا على دأ  
 في محل واحد او اثنين فان اخرج المني طب جوبة متصلاً بكلام  
 صاحبه ثم البيع وان فصل لا وان قل بخلاف النفيسة قال بعت  
 منك هذين العبدين هذا بكذا فقال قبلت في هذا دون هذا  
 لم تجز وكذا اذا قال بعت منك هذا بكذا وهذا بكذا اعلى ان يبيع  
 هذا الاخر بكذا فقبل المشتري ذلك لو قال بعت منك هذا

بكذا

بكذا فقال المني طب اشترت وقال للبايع مفارنا لقوله  
 رجعت لم يصح البيع قال لا فربعت منك بكذا او قام من مجلسه  
 او قام المشتري ثم قال اشتريت لم يتم البيع اذا قال بعت  
 هذا من فلان الغائب بكذا فبلغه الخبر فقبل البيع وقول  
 عنه ان في المجلس توقف على جازته اذا كتب كتاباً  
 انه بعت هذا من فلان بن فلان بكذا فبلغه الكتاب فقال  
 في مجلسه اشتريت ثم البيع قال بعت هذا من فلان بن فلان  
 بكذا فاديب يا فلان فقل له فذهب الرسول واخبره  
 بما قال فقال في مجلسه ذلك اشتريت او قبلت ثم البيع  
 رجل باع اثماً جارية فاذا هو غلامه فلما بيع بينهما اذا قال  
 بعتك هذا الحمار واسأرا الى العبد يصح لو باع حيواناً على انه  
 كبت فاذا هي نجيحة ينعقد البيع فله الخيار واشتد على علم  
**باب فيما يجوز بيعه وما لا يجوز** لا يجوز بيع المراءى نفعي الكلام  
 الا اذا قطعه محرمة لو باع حشيشاً قد نبت بتكلفه  
 بان يسقى الارض لاجل الحشيش جاز فمكوثه في القفا  
 بيع فرس عائد لا يجوز اذا كان لا يمكن اخذه الا بغيره لو باع  
 العلق وهو الذي يقال بالفارسية زروك جاز بيعه بذر



الفتن  
سنة ١٠٠٠

سنة ١٠٠٠

الفتن لا يجوز عند أبي حنيفة رضي الله عنه وقال صاحب  
جاء وعليه الفتوى لمكان العادة والضرورة بيع دود القن  
لا يجوز عند أبي حنيفة رضي الله عنه وقال أبو يوسف رحمه الله  
القن فيه يجوز والأفلا وقال محمد رحمه الله جاز مطلقا وعليه الفتوى  
بيع النخل لا يجوز إلا إذا وجد العسل في كوارتها فاشترى  
الكوارف بما فيها من النخل فحينئذ يجوز بيع القن جازن كذا في  
جميع الحيوانات سوى الخنزير بيع لحم الباع الميتة لا يجوز  
وإن كانت مذبوحة يجوز حتى تؤذج الكلب والحمار وباع  
لحمه جاز في اختيار حرام الدين رحمه الله إذا جمعت السمكة  
في حوض له فباعها لم تجز ولو أخذ السمكة والقمامة في حوضه  
فإن كانت بحال يؤخذ بغير صيد جاز البيع والأفلا بيع لبن  
نبات آدم وشعور الناس لا يجوز ولو أخذ الشعر النابت على  
مخ من مخدع وأعطاه هدية عظيمة لأعلى وجه البيع والشراء  
لأنه بيع الثمرة بعد الظهور يجوز وإن لم يصير مستغفرا به  
لأنه بيع عظام الميتة وقرنها وعصبها وصوفها ووبرها  
وشعرها لا يجوز بيع جلود الميتة قبل أن تدبغ بيع عظم الفيل  
جائز خلافا لمحمد رحمه الله لا يجوز بيع شعور الخنزير بيع الشب بغير

لأرض جائز

سنة ١٠٠٠

سنة ١٠٠٠

للأرض جائز ومقصود ذلك في رواية وبه أخذ من  
بلغ رحمهم الله وفي رواية لا يجوز للجهالة بيع الطريق جائز وبيع  
مسيل الماء لا لأنه مجهول غالباً بيع حق المرو على رواية  
كتاب القسمة والجامع الصغير يجوز وعلى رواية الريايات  
لا إذا باع حق السفلى حتى يبنى عليه بناء لا يجوز لو باع العلو  
جاز ويكون السطح للبايع والمشتري عليه حق الحواف فتيه كذا  
بناء العلو عليه سكة غير نافذة أجمع أهلها وباعونها  
لم تجز كذا القسمة بيع سرقين الرباطات لا يجوز إلا إذا جمعه  
رجل فباعه اشتري طينا بوطل فإن كان لا يتففع به سوى  
الأكل لم تجز اشتري ثياب الصواعين فإن وجد فيه ذهب  
أو فضة جاز والأفلا لا يجوز بيع صيد في الحرم حرم باعة  
باع حلال خلافا في الحرم صيد في محل جاز عند أبي حنيفة رضي الله  
خلافا لمحمد رحمه الله باع حرته فإن أسلم صح وإن قتل على ذمة  
بطل بيع الأبق لا يجوز وإن سلمه قبل الأقرار إلا إذا باع  
ممن يزعم أنه في يده إذا باع ما في المحرق من الجمل دون الرقبة  
يجوز سواء سلم أو لأنم باع أو باع ثم سلم في يومين أو في  
اليوم الثالث ولو سلم بعد ما مضى اليوم الثالث انتقض البيع

سنة ١٠٠٠

سنة ١٠٠٠

سنة ١٠٠٠

سنة ١٠٠٠

سنة ١٠٠٠

سنة ١٠٠٠

سنة ١٠٠٠

سنة ١٠٠٠



مصلحة الموقوف من صاحب

مصلحة الموقوف من موقوف

مصلحة الموقوف على طهر الغنم لا يجوز

اذا اشترى الثوب المغصوب من صاحبه قال الشيخ الامام ضاها  
اذا يبيع ان كان العاصب مقرا او كان للمالك بنية وقال  
صام الدين رحمه الله يبيع موقوفا ان قدر على التسليم جاز والا  
فمنع بيع الموقوف موقوف بيع الصوف على طهر الغنم لا يجوز  
بجلاف بيع قوائم السجود وبجلاف بيع الكراش على وجه الارض  
حيث باع بان يرحل خود بفرد لا يجوز ولو باع كسناه يجوز  
والله اعلم **باب في البيوع الجائزة والفاسدة** ما يله في الصيد  
والجوارى في الحيوانات في الاشجار في الزرع في الجيوب في الدور  
والعقار **فصل** اشترى جارية بشرط انها بعتة جاز  
اشترى ما بشرط ان يامها وبشرط ان لا يامها فاسد اشترى  
جارية بشرط انها حامل لم تجز ولو باع بهذا الشرط جاز اشترى  
عبد اعلى ان يطعمه اكنيبص فهو فاسد اذا اشترى على ان يفتقه  
فهو فاسد فان اعتقه جاز البيع خلافا لما اشترى عبد اعلى  
ان يبيعه من فلان فسد البيع اذا اشترى على ان يهادات  
لبن بالف ومات او مات المشتري او مات جميعا لم تجز لو ارث  
المشتري ان يبيعه من وارث البايع باقل من الثمن باع  
عبد بالف نسنة فاشترط اخيار لا جنبى فاجاز الشرط

له اخيار

له اخيار البيع ثم اشتراه الا جنبى بمائة قبل نقد الثمن  
جاز وان كان البايع هو الذي اشترى لم يجز لان شراء  
ما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن فاسد اشترى عبد اخير  
او خنيزه فقبضه فاعتقه او وصبه جاز وعليه القيمة  
اشترى عبد اهو ودقعه عنده شراء فاسد فاعتقه فان  
كان العبد حاضر جاز اذا اشترى عبدين وبين ثمن كل  
واحد منهما ثم بين ان احدهما حر لم تجز في العبد ايضا ولو طهر  
احدهما مدبر فالبيع في الاخر جائز والله اعلم **فصل في**  
**الحيوانات** الحرام اذا علم عددها وامكن تسليمها يجوز بيعها  
اذا اشترى شاة على انها حلوب يعني بائنه جاز ولو اشترى  
على انها لبون يعني شيرناك لا يجوز لانه لا يضبط اشترى  
حيوانا على انها حامل فالبيع فاسد اذا باع شاة بث اثنين  
او بغيره ببيعين جاز بيع الكلب المعلم جائز ببيع ثم  
والبقرة وكذا ذلك يجوز بيع الحمام المختلفة بعضها  
ببعض متفاضلا وكذا البان البقر والغنم لو باع رطلين  
من شحم البطن برطل من الالبنة او باع رطلين من لحم طير  
من شحم البطن جاز لو باع حمل شئ من الحيوانات فالبيع باطل

طه اشترى حيوانا على انها حامل فالبيع فاسد

طه الكلب المعلم جائز

طه شحم البطن جاز



لانه على سبيل ما نهى عن بيع الملاقيح والمضامين والملاقيح  
 ما تضمنتها الارحام والمضامين ما تضمنتها الاصلاب  
 لو باع لبنا في ضرع لم يجز وان سلكه قبل الاقتراف اشترى دابة  
 بمائة درهم على ان يجعل عليها المشتري كذا من الى موضع كذا  
 لم يجز والله اعلم **فصل الاشجار** رجل باع شجرة بشرط القطع  
 الاصح انه يجوز شجرة بين اثنين باع احدهما نصيبه من اعم  
 والاشجار قد انتهت حتى لا يضرها القطع جاز رجل ان اشترى  
 ارضا فيها اشجار على ان لا احد منها الارض وللآخر الاشجار  
 جاز اشترى شجرة بشرط القطع كجزر وقيل بشرط بيان  
 موضع القطع رجل باع من اخر شجرة او عليه ثم قد ادرك او لم  
 يدرك جاز وعلى الباع قطع النمر من ساعته شجرة اصلها  
 واحد لها فرعان باع صاحبها احد الفرعين جاز ان يبيع موضع  
 القطع ولا ضرر في القطع ببيع نزل الكرم بشرط ان لا يكون  
 لو باع نصف نزل الكرم من اعم والنزل لم يدرك بعد لم يجز  
 الا من الشريك والحيلة في ذلك ان يبيع الكل ثم يفسخ  
 البيع في النصف او الثلث ونحو ذلك لو باع نزل الكرم  
 بعد ما انفق وادرك من اعم او غير من اعم جاز لو باع

النصف بغير حال  
 اح

تفاوت

تفاوت بتفاوتين او سفر حلبة بسفر حلتين جاز اذا اشترى  
 الكرم مع الغلة وقبضه ان رضى الا كما جاز البيع وله  
 حصته من الثمن وان لم يرض لم يجز البيع اشترى اوراق  
 الشجر على ان يأخذ شيئا فشيئا لم يجز وان لم يذكر شيئا  
 فان اخذ ما في اليوم جاز وان مضى يوم فاليوم البيع وحيلة  
 ان يشتري الشجرة فيأخذ الاوراق ثم يبيع شجر من الباع  
 والله اعلم **فصل في الزرع** زرع بين اثنين باع احدهما  
 نصيبه اقبل الادراك لم يجز ولو لم يفسخ حتى ادرك  
 الزرع جاز رجل اشترى حنطة في سبيلها جاز وعلى الباع  
 تحصيلها بالكس والتدريه مبطنه بين رجلين باع  
 احدهما نصيبه من رجل برضا صاحبه لم يجز فطن في  
 ارض بين رجلين باع احدهما نصيبه من شريكه او من غيره  
 شريكه دون الارض لم يجز فطن بين الاكار وورب الارض  
 وهو لم يدرك بعد فباع رب الارض نصيبه من الاكار  
 لم يجز ولو باع الاكار من رب الارض جاز النوة في النمر  
 لو باع فهو فاسد ولو باع حبة هذه القطن جاز قاله  
 الفقيه ابو الليث رحمه الله لو باع من اخر شجرة النبط



بان قال اين بالين ترا فروضتم جاز لو باع رزعا قبل ان  
 يدرك على ان يقطعه المشتري او يبرسل دابة فياخذ جاز  
 وان اشترى على ان يتركه حتى يدرك الذرع لا والله  
 اعلم **فصل في اجوب** بيع الحنطة بالحنطة والذوق بالذوق  
 وزنا لا يجوز الا ان يعلم انها يتماثلان كعلا بيع الحنطة بالذوق  
 متفاضلا جائز باع قفيز حنطة بقفيز حنطة لا يجوز  
 ولو باع قفيز شعير بقفيز حنطة او على القلب جاز  
 بيع الحنطة بالحنط لا يجوز عندهما وعلمه القوي باع قفيز  
 من صبرة جاز باع كل قفيز من هذه الصبرة بكذا فالبيع  
 في قفيز واحد جائز وفيما عداه عند به حنيفة رضي الله عنه  
 الا اذا كاله ودفعه اليه كل قفيز بدبرهم اذا اشترى ما يكال او  
 يوزن فباعه بعد القبض قبل ان يكيله او يزنه فهو جائز ولو  
 اشترى بعد ديا فباعه قبل العدد لا يجوز وعن صاحبيه كجوز  
 بيع اكل بالعصير متفاضلا لا يجوز بيع السم بالشح لا يجوز الا  
 ان يكون الشح اكثر من الدهن الذي في السم ليكون  
 الدهن بمنزلة طابعا في مقابلة الشح سبع القطن المحلج القطن  
 الذي فيه جت لا يجوز الا مثلا بمثل كذا الدقيق المنحول بقفيز

المنحول

المنحول المتقابض في بيع الطعام بالطعام ليس بشرط  
 بيع المكيل بالمكيل اذا كان احدهما نقدا والاخر شيئا لا يجوز  
 اذا تخاف اذا باع حنطة بحنطين او حور حورين  
 يجوز اذا باع كز حنطة وكز شعير كز شعير وكز حنطة  
 لعلي يجوز وهي تسمى مسئلة الاكرار والله اعلم **فصل في**  
**الدور والعقار** اذا اشترى دارا وشرط مع الدار نقدا  
 لم تجز دارا وارض بين رجلين باع احدهما طرحة جاز في نفسه  
 ولو باع نصيبا معا كان لشركته ان يبطل البيع اشترى  
 عشرة اذرع من مائة ذراع من حمام او دار فهو جائز  
 عند ابي حنيفة رضي الله عنه بخلاف ما اذا اشترى عشرة  
 اسهم من مائة سهم من دار بيع العقار قبل القبض يجوز  
 بخلاف المنقول لو اشترى قرية ولم يستطع المقايمة  
 فد البيع ولو انه استغنى هذه الاشياء الا انه لم يبين  
 حدودها قال السيد الامام ابو شجاع العلوي يجوز وقال  
 الامام الخراساني رحمه الله لا يجوز اشترى ارضا على ان يكون  
 جميع فراجها على البايع جاز البيع بيع المعاملة ولو لوفا  
 واحد وانه بيع فاسد لانه بيع بشرط لا يقتضيه العقد



وانه يفيد الملك عند اتصال القبض به كباير  
 البيوع الفاسدة مذكرة في فسادى ابي بكر ابن الفضل  
 وعن سيد الامام ابي شجاع والقاضي حسن المائري  
 والقاضي الامام علي السغدري ان بيع الرهن رهين  
 حقيقة ولا يطلع الانتفاع للمشتري الا باذن البائع  
 وهو صامس لا اهل واستملاك وللبائع استملاكه  
 الى قضى دينه متى شاء لانهم يريدون به الرهن حقيقة  
 والعبارة للمقاصد لا للالفاظ الا ترى ان الكفالة بشرط  
 براءة الاصل حوالة واحالة بشرط مطابقة الاصل كفالة  
 وعن الشيخ القاضي الامام الاسيحي ابي رحمة قال اشيع  
 جابر ويومى بالوعد قال بعض مشايخنا رحمهم الله من اراد  
 ان يترهن شيئا ويبيع له الفلانة فلو جبه ان يشتري المحدث  
 شراء باتام بعد المشتري البائع بعد المتفق عن مجلس العقد  
 ان يقبل هذا البيع اليه اذا اوفى اليه جميع ما ادى من  
 الثمن بعد ان يرفع غلة واصرف او اكثر عليه قد اراد  
 وقد قال شمس الائمة المرحية رحمه الله ينبغي ان يقول  
 لو اضعا على ان لا يكون هذا الشرط ملحقا باصل العقد

بطل قال ابو

رجل قال لافران لك ارضا فربة في يدي في موضع كذا  
 لا تساوي شيئا فبعها مني بكذا ولم يعرفها البائع فباعها  
 بذلك الثمن وهي اكثر من ذلك طار لو باع الخبز  
 في السقف لا يجوز ولو نزعها وسلم الى المشتري فبطل  
 جائزا والله اعلم **في التاجيل** من باع ثمن حال ثم خجل  
 اجلا معلوما او مجهولا جهالة متعارفة لا الحصاد والرياس  
 والسيرور والمهرجان وقدوم الحاج صار مؤجلا التاجيل  
 في القبض باطل اشترى شيئا الى سنة فممنوعه البائع حتى  
 مضت السنة فلا باطل السنة المستقبلية عند حقيقة  
 رحمه ولو اشترى الى رمضان فممنوعه حتى دخل رمضان  
 كان المال حالا رجل له على فردين من ثمن مبيع فطلب  
 فقال المديون ليس عندي الا ان قسنا زعا فقال الطاهر  
 اذهب واعطني كل شدة عشرة فله ان يأخذ جميع الثمن  
 لان هذا ليس بتاجيل لو باع الى السيرور او الى المهرجان  
 وهما لا يعرفان السيرور والمهرجان فهو فاسد وان كان  
 ذلك معلوما عندهم جاز لو باع الى الحصاد والرياس  
 او الى الجدار لم يخر ولو باطل جهالة المشتري الا بطل قبل



محله انقلب جائز او لوباع الى آجال مجهولة متقاربة  
 كسبوب الريح والى ان يحطر السما او قدوم حل من سفر  
 فان اسقط الاجل قبل التوفيق ونقد الثمن انقلبت  
 استري سينا بالف على ان يؤدي الثمن اليه في مال  
 اخر فان كان الثمن حالا فالبيع فاسد وان كان مؤجلا  
 الى شهر فالبيع جائز والاجل باطل رجل اخذ دراهم  
 عنده فاجله صاحب الدراهم فان كانت ملكه صح الباي  
 ولو كان الثمن عنينا كالعرض ونحوه وضرب فيه الاجل ففسد  
 البيع **باب احكام الثمن والمثمن** الزيادة في الثمن جائز  
 حال قيام السلفه استري قد يحيا ثم زاد الباي في ثمن  
 جائز ولو مات ثم زاد لم يجز استري ثوبا فاطمنا  
 او استري حديدا فجعله سيفا ثم راده في الثمن جائز  
 ولو راده حنطة بعد ما طمناها لم يجز الزيادة في الثمن جائز  
 استري سينا بدرهم نقد البلد ولم يقبض حتى تغيرت  
 فان كانت لا تخرج في السوق ففسد البيع وان كانت  
 تخرج ولكن ان انتقصت قيمتها لفسد البيع وانقطع  
 ذلك فعليه قيمته يوم القطع من الذهب والفضة عند محله

المراد

رحمه الله وبه اخذ برهان الاثيمة قال لا فروع  
 منك هذا بالف درهم فقال استريت منك بالف  
 درهم فالبيع جائز فان قبل الزيادة ثم البع الفين  
 وان لم يقبل ثم بالف استري حارية بالف متقابلة  
 ذهب وفضة فهما نصفان باع غلاما ببيعاهما  
 وتفاضل ثم ابراه الباي من القيمة ثم مات الغلام  
 ضمن القيمة ولو قال ابراهك من الغلام فهو يبراه  
 واذا باع بوزن هذا الجوز وفضا جاز وقيل لا يجوز قال  
 لا فروعك هذا بالف درهم الا امانة نقد سينا  
 فقبل البيع فالثمن سمانة نقد بيت المال اذا  
 استري من المديون سينا بالدين الذي عليه جاز  
 بخلاف ما اذا استري بمينة من عنده بماله عليه  
 الدين حيث لا يجوز اذا استري بمينة او دم او محرر  
 وقبض ما استري برضاء الباي لم يملكه والمقبوض  
 في يده امانة لوباع ام ولو او مدته فمات في يد  
 المستري فلا ضمان عليه وقال ايضا القيمة قال  
 استريت هذا بهن درهم التي هي هذه الصرة



فباعه منه بها فتنظر وايقظها فاذا هي على خلاف نقد  
 البطل فانه يطالبه بنقد البطل لانه مشروط عرفا رجل  
 قال استيرت هذا برهنه الدراهم التي في هذه الحايبة  
 فقال بعث بها ثم راي الدراهم فله الخيار وهذا يسمى  
 خيار الكمية اذا استيرت شيئا بدين عليه وهما يعلمان  
 انه ليس عليه شيء لم يجزه ويكون هذا بخلافه شيء  
 بلا ثمن ادعى ملكا او موزونا فباعه منه وقبض الثمن  
 ثم تصادقا انه لم يكن عليه شيء بطل البيع اذا قال لا  
 بعث هذا منك بعشرة ووهبت منك العشرة فبطل  
 المستير جاز الشراء ولا يبرء من الثمن لانه لم يجبه  
 وصحة علم **في الحقوق وما يدخل تحت البيع** رجل استير  
 منزلا فوقف منزلا فليس له الا على الا ان يقول بكل  
 حق هو له او بكل قليل وكثير هو له فيه او منه ولو استير  
 بيتا فوقف بيت لم يكن له الا على ولو استير دارا فوقف  
 فله العلو وان لم يكن يقول بكل حق هو له فيه وبهم  
 الدار يدخل الكيف ولا يدخل النقلة ما لم يقل بكل  
 حق قال الشيخ الامام حسام الدين رحمه في عرفنا

يدخل العلو

يدخل العلو من غير ذكر في الفصول الثلاثة رجل استير  
 بيتا في دار او منزلا او مسكنا لم يكن له الطريق الا ان  
 استير به بكل حق هو له فيه او برافقه او بكل قليل  
 او كثير وكذا لو استير ارضا لم يدخل السرب الا بذكر  
 الحقوق اذا استير دارا يدخل العلق والمضاج والسليم  
 اذا كان مقصلا ولا يدخل القفل استير حماما لم يدخل  
 فيه القصاص وان ذكر برافقها اصطا وسكة في طينها  
 ورق وباعها فان كانت الدرع في الصدف فله شيء  
 والا فلبايع استير فربا يدخل فيها الغدا استير  
 جارية وعليها ثياب يباع مثلها بها دخلت تحت البيع  
 فان شاء البايع اعطا ما اليه عليها وان شاء اعطى  
 غيره ذلك مما هو كسوة مثلها ولا يكون له من الثياب  
 حصته من الثمن حتى لو استحققت او وجدته استير بها  
 عيبا لم يملك رد ما رجل باع شجرة يدخل ما تحتها  
 من الارض في البيع استير ارضا قد بذر فيها  
 صاحبها ولم ينبت لا يدخل تحت البيع ولو بنبت  
 ولم يصر له قيمة قال الفقيه ابو الليث لا يدخل وقال

نقد

يدخل في ربا يدخل فيها الغدا



ما اشترى كرمها فبها يخل الشجر ولا يخل ما عليها من الثمر ولا ما فيها  
من الزرع والبقول واصول القطن ولا قووم شجرة

حسام الدين رحمه يخل اشترى كرمها فبها شجرة  
يدخل الشجر ولا يدخل ما عليها من الثمر ولا ما فيها  
من الزرع والبقول واصول القطن ولا قووم شجرة  
اخلاف ولا يدخل ورق التوت ولا الورود وان ذكر  
الحقوق اشترى حمارا غير مكوف دخلت البئر دعه ولا كما  
مذكور في الوقفات احكامه قال السيد الامام ناصر  
رحمه انما ذلك بحسب العرف رجل اشترى كرمها بسا  
على ان سدده بخمس مائة فاذا هو الف فالنوب كله  
له بذلك الثمن وكذا اذا اشترى منبلا على انه كذا اعر  
فوصح ان يرد فالزيادة للمشتري وكذا اذا اشترى لو  
لو على ان وزنها مثقال فاذا وزنها مثقالان او  
اعلم **باب في المراجعة والتولية ونحو ذلك** قال المراجعة  
بيع ما اشترى بمثل ما اشترى وزيادة بيع والتولية  
بيع ما اشترى بمثل ما اشترى من غير زيادة بيع  
الوصفية البيع بالنقصان عن الثمن الاول وبيع  
المساومة هو بيع العين بالثمن الذي يتفقان عليه  
لا يجوز بيع المراجعة والتولية الا اذا كان الثمن ماله

مثل

مثل اشترى ثوبا فباعه ببيع ثم اشتراه فاراد ان  
يبيعه مراجعة طرح منه كل بيع كان قبل ذلك فان  
كان يستوفى الثمن لا يبيعه مراجعة صورته المصلحة  
اذا اشترى بعشرة وقبضه ثم باعه مراجعة فمخبة  
عشرة وسلم المبيع وانقد الثمن ثم اشتراه بعشرة  
فاراد ان يبيعه مراجعة يحط عنه الربح الذي ربح وهو  
خمس ويبيعه مراجعة على خمسة ولكن لا يقول  
اشترى بخمسة لانه يكون كاذبا لكن يقول قام  
على خمسة والآن ابيعه ببيع كذا يجوز ان يضيف  
اليه راس المال اجرة القصار والصنيع وجره الحمار  
في حمل الطعام ويقول قام على كذا اشترى جارية  
فامعورت باعها مراجعة ولا يلزمه البيان بخلاف  
ما اذا فقاء عيها بنفسه او فقاء ما غيره فغرم الارش  
اشترى ثوبا فاصابه قرض فاراد حرق نار لم يلزمه  
البيان بخلاف ما اذا انكسر بشره وطبته رجل اشترى  
جارية ثوبا فوطيها ولم ينقصها الوطى باعها مراجعة  
فلا يلزمه البيان بخلاف البكر اذا صالح عن عيوبها



عشرة دراهم على ثوب لم يبعه راحة ولو ظهرت  
 الخيانة في المراجعة فالمشتري ان شاء اخذها بآتيته  
 وان شاء فسخ وفي التولية يحط قدر الخيانة حتى  
 لو قال لا فخر استريت هذا العشرة وابيعه منك بعشرة  
 ثم يبين انه كان استره بتسعة فانه يحط عن المشتري  
 درهم رجل ولى رجلا فلم يعلم المشتري بكم قام عليه  
 فابيع فانه فان اعلمه في المجلس صح وله الخيار ان  
 اخذها وان شاء رده والله اعلم **في خيار الشرط**  
 قال خيار الشرط فوق ثلثة ايام لا يجوز وقال لا يجوز اذا  
 بين مدة معلومة الخيار اذا كان للبائع ليخرج المبيع  
 من ملك البائع ولا يدخل الثمن في ملكه الا انه يخرج  
 عن ملك المشتري الخيار اذا كان للمشتري فالباع  
 يخرج عن ملك البائع ولا يدخل في ملك المشتري عند  
 حنيقة رضي عنه من له الخيار لو فسخ بغير حضر  
 من صاحبه لم يجز الخيار اذا كان للمشتري وملك  
 العين في يده او انتقص نقد البيع وكذا اذا زاد  
 المبيع زيادة منفصلة متولقة من الاصل كالحسن والحمال

والبئر

والبئر من المرض وذباب البياض من العين  
 وكحو ذلك وكذا اذا كانت منفصلة غير متولقة من  
 الاصل كالصنع والحيطة او كانت ارضيا فموت  
 فيها او بنى بناء وكذا لو حدثت زيادة منفصلة  
 متولقة من الاصل كالولد والارثس والعقار  
 والابن والصوف والتمرة ولو حدثت زيادة  
 غير منفصلة غير متولقة من الاصل كالهيئة والكسب  
 والغلة فانها غير مانعة من الفسخ لو كان الخيار  
 لهما ونصرف البائع في المبيع يكون فسخا للبيع وكذا  
 نصرف المشتري في الثمن يكون فسخا للمشتري  
 مكيدا او موزونا او محبدا وشرط الخيار في نفسه  
 او ثلثه او ربه جاز مذكورة في الزيادات لو شرط  
 احد المتعاقدين الخيار لغيره جاز خلافا لفرقة  
 الاستخدام واللبس والركوب للنظر في البيع بشرط  
 الخيار لا يبدل على الاختيار الا اذا كرر اذا دعي  
 الجارية المشتراة اليه فرائسته لا يبطل خياره كذا اذا  
 روجها الا اذا وطئها الزوج قال احد هما بعد مضي



طهارة الخيار اذا مات لا يورث خياره

المرقة مصنت مرقه الخيار وقال لا فربعد الاجارة  
فان لقول المدعي الاجارة باع بشرط الخيار فمات المشتري  
فالبائع على خياره من له الخيار اذا مات لا يورث  
خياره خلافا لثاني رحمه الله تعالى انه كان  
او خيار فقال المشتري ليس بكاتب ولا خيار لم يجز  
القبض منه يعلم انه على الشرط استمرى جارية على  
انها بكر فقال المشتري لم اجد ما بكر او قال البائع كانت  
بكر ورائت عند رثتها عندك قال لقول للبائع فان لم  
يقبضها حتى اختلفا نظر اليها التبا فان قلنا  
لزمته بلايين وان لم يكن محضرة القاضي من النساء  
من يتزوج بها من لزمته المشتري ولا يمين على البائع  
استمرى على انه بالخيار لم يجز البائع عليه تسليم  
لقد المشتري الثمن استمرى جارية على انها تغني كذا  
وكذا صوتا فاذا هي لا تغني شيئا لا خيار له وكذا  
اذا استمرى كبش فطوى استمرى بقرة او ساة على  
انه بالخيار فحلب لبنها بطل خياره استمرى خفاة حرق  
على ان يجزئه البائع او استمرى طلقا على ان البائع

طهارة جارية على انها تغني كذا وكذا صوتا

بجعل الرقعة

بجعل الرقعة عليه جاز لو قال البائع للمشتري بعد  
قبض المبيع وقد مصنت ايام لك الخيار الى ثلثة ايام  
فله الخيار الى ثلثة ايام استمرى شيئا يفد نحو  
اسمك الطري والفاكهة واشترط الخيار ثلثة  
ايام تخاف البائع ان يفد قبل ان يجيز او يمضي مرقه  
الخيار فانه يقال للمشتري ايا ان تردده وامامه يافد  
استمرى ثوبين او عبدين او دابتين على انه بالخيار  
في ايهما ثلثة ايام ان عيى الذي فيه الخيار يوتي  
حصته كل واحد منهما كان البيع في احد هما بانا في  
الاخر الخيار اذا استمرى على انه لم يقدر الثمن اليه  
ثلثة فلا بيع بينهما وهذا بخبر لثمة البيع بشرط الخيار  
رجلان استمرى شيئا على انهما بالخيار فرضى احدهما ليس  
للاخر ردة خلافا لهما لو شرط الخيار الى الفد فله  
الخيار مالم يمضي عند وكذا اذا شرط الخيار الى وقت  
الظهر والعصر ونحو ذلك له الخيار مالم يمضي ذلك  
الوقت والله اعلم **باب في خيار الرؤية** اذا استمرى  
شيئا لم يره جاز وله الخيار اذا رآه ولو قال قبل



قد فسخت فتح الفسخ لو نظر الي وجهه اجارية او  
 العلام او الدابة او كفى اجارية يبطل خياره وكذا  
 اذا راي صحى الدار ولم يبر بيوتهما ولو راي العدم او  
 اجارية من خلفه لا يبطل استرى الثمار على الاستجار  
 وراى من كل شجرة بعضه بطل الخيار استرى ثيابا  
 وراى موضع الطي منها فلا خيار له الا اذا كان في  
 شئ مقصور لم يقع بصره عليه كجوز الاعلام استرى  
 دارا وراى ما من الخارج يبطل الخيار كذا ذكر في كتاب  
 القسمة لكن هذا في عرفهم لان الباطن كان يخالف  
 الخارج اما في عرفنا خالف فلا بد من وقوع البصر على  
 الباطن الوكيل بالقبض واقبض وهو ينظر اليه بطل خيار  
 الموكل بخلاف الرسول بالقبض الا على اذا استرى  
 شيئا لم يره له الخيار وانما يبطل خياره فيما سوى  
 العقار بالمس فيما تمس وبالشتم فيما شتم  
 وبالذوق فيما ذاق وان كان شيئا لا يبان فيه  
 هذه المعاني كالعقار فانما يبطل خياره بان يقبض  
 وكيله ذلك وهو ينظر اليه الوكيل اذا استرى

لم يره

لم يره فله الخيار وان راه الموكل قبل ذلك اذا استر  
 ارضا لم يره ما فزع الاكار فيها باذنه ثم راما فليس  
 الرؤية استرى عدل متاع فباع منه ثوبا او هبة  
 وسلم لم يره منه شيئا بحكم خيار السطر والرؤية  
 من له خيار الرؤية لو مات بطل خيار الرؤية اذا  
 استرى شيئا قد راه من قبل فقال لم اجد على الصفة  
 التي كانت بل تغير فان كان يتفاوت في مثل هذه  
 المدة غالبها فالقول له والله علم **باب في الرد والعيب**  
 كل ما يوجب نقصان الثمن عند التجار فهو عيب  
 استرى جارية بلغت سبعة عشر سنة ولم يخص  
 له الرد وفيما دون ذلك لا وجه لما لا يخص وقد  
 كانت حاضنة في يد البائع لم يرد ما لم يدع ارضا  
 الخيضة الجبل وبالرداء والمرجع في الجبل قول السأ  
 ولكن لا ترد بقولهن وانما قولهن لتوجيه الخصومة  
 واليمين على البائع والمرجع في الداء الى قول الأطباء  
 العيب الذي يثبت بقول البائع يكفي بقول  
 امرأة واصرة والذي يثبت بقول الاطباء مالم

طهر الرضا الرؤية لو ما بطل خيار الرؤية

معدومة



يتفق انسان عدلان لا يثبت العيب الائمة  
 المسترة اذا قالت بي وجع الصدر لم ترد عليها  
 وجدها ذات بغل فهو عيب اشترى امته فادعى  
 ان لها زوجا فقال البائع كان لها زوجا عندي  
 فطلقها قبل البيع او مات قال قول له بل ايمان اشترى  
 امته فادعى ان لها زوجا واقام البيعة على السكاه  
 لم يقبل حتى يحضر الزوج ولو اقام بيعة على وارث البيع  
 قبلت اشترى جارية فوطئها او قتلها او لمسه  
 بشهوة ثم وجد بها عيبا لم يردوها ولكن يرجع بنقص  
 البيع الا اذا قبلها البائع اشترى جارية فوجد  
 ذنبه او زانية او وجد ما زفراء او خراء له الرد اشترى  
 جارية تركية لا تعرف التركية له الرد ولو اشترى هندية  
 لا تعرف الهندية فان عتد اهل البصر عيبا له الرد ولا  
 فلا ففس الولادة في بني ادم عيب اشترى عبدا  
 فوجد رانيا ليس له الرد الا اذا اعتاد الرنا اشترى  
 عبدا فوجد مدبونا له الرد وكذا اذا كانت تحت امه  
 اشترى عبدا علم انه خصي فادى هو فخل لم يرد اشترى عبدا

هذا اشترى عبدا فوجد مدبونا له الرد

بر كبتة دوم

بر كبتة ورم فقال البائع ورم حديث فاشتراه على ذلك  
 ثم ظهر انه قديم ليس له الرد اشترى عبدا فباعه من وارثه  
 ومات فوجد الوارث به عيبا نصيب القاضى خضا ويرد  
 الوارث عليه العبد ويرد الخضم على البائع وبأخذ الثمن  
 ويرفعه الى الوارث اشترى عبدا فباعه من فرغ رد  
 بعيب بقضاء القاضى له ان يردده على بايعه وان قبله  
 بغير قضاء باقر ليس له ان يردده وان كان ذلك  
 عيبا لا تحذنه مثله اشترى عبدا علم ان به عيبا طر  
 مع جهالة وان وجد به عيبين وحدث به عيبا  
 عنده رجع بنقصان العيبين الاولين وكذا البيع  
 الرد بالعيب ولو هلك الولد له الرد رجل اشترى  
 امته ترضع فوجد بها عيبا فامرها بان ترضع جيبا  
 لم يكن رضاء وكذا اذا امرها بالجنحة او الطنج او غسل  
 الثياب ولو حلب من لبنها فستر او باع فهو رضا  
 وكذا اذا جرد صوف شاة وابنه علم **فصل** اشترى غلاما  
 فوجد غير خنثون فان كان صغيرا فليس بعيب وان كان  
 كبيرا فان كان حبشيا فذلك وان كان مولدا وهو

هذا وجد بها عيبا فامرها ان رضأ او جنحت او غسلت



الذي ولد به دار الاسلام له الرد استتري عبدا واجره ثم وجده  
 عيبا فله ان ينقض الاجارة ويرد على البايع ولو رهنه  
 ليس له النقص الرهن استتري عبدا قابض من يده  
 ثم وجده به عيبا فباعه لم يرجع على البايع مادام حيا استتري  
 عبدا فباعه فظهر المشتري بعيب فقال المشتري الاول  
 حدث عندك فاقام المشتري الثاني البيعة انه كان  
 به عند البايع ورد على بايعه فلبايعه ان يرد على بايعه  
 بذلك العيب عند ابي يوسف رحمه الله فاما في رد  
 رجل باع عبدا فوجد المشتري به عيبا فاراد رده وبيع  
 يعلم ان ذلك العيب كاذب وسعه ان لا يأخذه حتى  
 يقضى القاضى عليه لانه لو اخذه بغير قضاء لم يكن  
 له الرد على بايعه استتري عبدا فاذا هو حلال الدم ففصل  
 في يده رجوع بكل الثمن البول في البول في البول من العبد الصغير  
 انما لا يبعد عيبا اذا كان ربا عيا او حاسبا قاله الحنفية  
 رحمه الله استتري عبدا فادعى اباها وقال يقبني ابها  
 لم يخلف البايع انه لم يابوع عنده حتى يقيم المشتري  
 البيعة انه ابوع عندك وان اراد ان يخلف البايع

خلف يابسه

يخلف يابسه ما تعلم انه ابوع عندي بخلفه يابسه ماله  
 حق الرد عليك من الوجه الذي يدعى استتري عبدا  
 فجاؤا ليرده بعيب قال البايع لم اباعك هذا فقال  
 له مع يمينه وبجملته في خيار الشرط والرؤية القول  
 للمشتري استتري عبدا فادعى في يد البايع او بال  
 في الوأش في صفرة ثم ابوع عنده او بال بعد البلوغ  
 لم يرد به بذلك العيب ولو جبن مرة في صفرة ثم عاود  
 في يد المشتري بعد البلوغ له الرد رجل استتري عبدا  
 فاحتقه على مال ثم وجده به عيبا لم يرجع بالنقصان  
 بخلاف ما اذا كان الاعناق بلا مال وبخلاف ما  
 اذا علم بالعيب بعد موته **فصل في الاشجار** استتري  
 نخلا فاكل ثمره ثم وجده به عيبا لم يرد به وان اخصرت الثمرة  
 رده استتري كرم ما مع غلاتها ثم وجدها عيبا فان  
 اراد الرد رد ما ساعته وجدها كذلك لانه لو جمع  
 الغلات او تركها يتسع الرد عليه استتري ارضا ففعلها  
 ثم وجدها عيبا رجوع بالنقصان استتري شجرة ففعلها  
 فوجد ما لا يصلح الا لطلب رجوع بالنقصان الا ان يرضى

عنه



نظرة آخر

نظرة

الصيغة  
التي هي  
عذر

نظرة

البايع بقطوعة اشترى ارضا فوجد خراجها بقصدا  
على خلاف اكمالها له الرد بعد ما خلف انه لم يعلم خراجها  
ولا يرضى به اشترى حيوانا فذبحه بنفسه فاذا امعاه  
فانده فادفع ما رجع بالنقصان عند معاودة عليه  
الفتوى لو اكل امعاه بعضه ثم علم رجع بنقصان  
ما اكل ويترد الباقي والله اعلم **فصل** رجل اشترى دابة  
فوجد بها عيبا فركبها في حاجته فنورضا بالعيب  
بخلاف ما اذا ركبها لغيره وان ركبها ليقضيها  
اولي شئها لها علفا فليس برضا اذ لم يرد من  
ذلك بان كانت صعبة او هو عاخر عن الشئ او كان  
العلف في وعاء فان كان في وعاءين فلا حاجة  
الي الركوب وكان رضا اشترى دابة او جارية  
فوجد بها قرصا فداوا ما فنورضا الصلح عيب  
في الحمار والبغل والفرس ونحوها وكذلك باجور  
خاص اذا قال بدي شرط في فرواسم كعادته  
ثم استحق من يداشترى له الرجوع **فصل** اشترى ثوبا  
فوجد فيه دما فلو كان كمال لو غسل نقص الثوب الى

اشترى

اشترى ثوبا وصبغه احمر ثم وجد به عيبا رجع بالنقصان  
وليس للبايع ان يقول انا اقبله كذلك اشترى  
ثوبا فقطعه ولم تحيطه فوجد به عيبا رجع بالعيب ولو قال  
البايع انا اقبله كذلك له ذلك وان باعه المشتري لم  
يرجع علم او لم يعلم وان خاطه ثم وجد به عيبا كان له  
الرجوع ولو قال البايع انا اقبله كذلك لم يكن له  
اشترى ثوبا فقطعه لبا سالا بنة الصغرة فحاطه ثم وجد  
به عيبا لم يرجع بالنقصان اشترى ثوبا ولبس  
تحرقه ثم علم انه كان عيب لم يرجع بالنقصان عند  
اخره حنيفة رضي الله عنه اشترى ثوبا بخمسة وهو  
بساوي عشرة فوجد به عيبا بنقصه خمسة رجع  
بدرهمان ونصف لانه نصف الثمن وقد كان نصف  
المبيع والله اعلم **فصل** اشترى طوا فوجد به عيبا  
وقد اكل بعضه رجع بنقصان ما اكل ويترد الباقي  
بحسنه عند ابي يوسف وحمد رحمهما الله وبه كان رضي  
الفقيهان ولو باع نصفه رد ما بقي عند محمد  
ايضا وعليه الفتوى ولا يرجع بنقصان ما باع

نظرة اشترى ثوبا بخمسة وهو بساوي عشرة فوجد به عيبا بنقصه خمسة رجع بدرهمان ونصف

نظرة اشترى طوا فوجد به عيبا وقد اكل بعضه رجع بنقصان ما اكل ويترد الباقي



استرى خبزا فوجد اقل من السعر المعهود رجع  
بالبيع وكذلك كل ظهر يسره استرى سمنا ذائبا  
فاكله ثم اقر البايع ان الفارق دفعت فيه ومات  
رجع بنقصان العيب عندها وعليه الفتوى كثيرة  
المخ في الشح اذا كان خارجا من العادة عيب استرى  
بذر اوفيقا فوجد ربيعيا او استرى بذر البطيخ  
فوجد بذر القثاء ان كان قايما بده وان كان  
مستهلكا عليه مثله ورجع عليه بجملة استرى بياضا  
او بطيئا او قثا او جوزا فله فوجد فله لا ينفع  
به رجوع كل الثمن وان وجد البعض فله لا ينفع فان  
كان قليلا يجعل هرا وان كان كثيرا كان البيع  
استرى شيئا مما كمال او يوزن فوجد ببعضه  
عيبا رد كله او اخذه يعني اذا كان في وعاء واحد  
اما اذا كان في وعائين فوجد باحد هما عيبا  
لا يفسد باي يرد العيب خاصة اذا قبضه بالواحدة  
الوعاء واستحو بعضه لا خيار له في ردية وفي روية  
له الخيار والله اعلم **فصل** اذا استرى شيئا فوجد

مطل استرى بذر البطيخ فوجد بذر القثاء ايه كان  
رده وايه كان مستهلكا عليه رجع بجملة

مطل استرى بياضا او قثا او جوزا فله فوجد

عيبا فيهم

عيبا فيهم البايع ثم ترك المحضوة اياها ثم خافهم  
فقال له البايع لم امسكته هذه المدة فقال لا انظر  
هل يردل هذا العيب ام لا فله ردده المستري يعلم  
بالعيب لو استهلك كسب المبيع بعد القبض لا ينفع  
عليه رد المبيع وكذلك لو كان الكسب جارية فوطئها او  
اعتقها او دبرها ولو استهلك رد المبيع بمنع الرد  
استرى شيئا فوجد معيبا فوضعه على المبيع او وهبه  
او فروم لم يملكه متنع ثبوت الرد الزيادة المتصلة بالمبيع  
الرد بالعيب كذا لا ينفع الاسترداد عند ما خلا فله رد  
الموكل اليه وجد عيبا رده على الوكيل او اطلع المستري على عيب  
بالمبيع ان شأ اخذه بجميع الثمن وان شأ رده وليس  
له ان يحسبه ويرجع بالنقصان لو حدث بالمبيع في يد  
المستري عيب واطلع المستري على عيب كان في يد  
البايع رجع بالنقصان وليس له ان يرد المبيع الا اذا  
رضى البايع بالاخذ لو اذال مرض في يد المستري وقد كان  
اصل المرض في يد البايع ولم يعلم المستري بذلك له الرد ان  
شيئا فوجهه من افترج رجع فيه واطلع على عيب له

مطل

مطل وجد الموكل عيبا رده على الوكيل



يرد على البائع والله أعلم **في الأقالمة والفسخ**  
 الأقالمة جائزة في المبيع بمثل الثمن فإن شرط أقل أو أكثر فانه  
 باطل وبتر ومثل الثمن الأول الأقالمة بيع جديد في حق غيره  
 المتعاقدين كالشفع وغيره فسخ في حقهما إلا أن لا يكون  
 بان حدث في المبيع ما يمنع الفسخ فحينئذ يبطل ولا يكون  
 شيئا آخر هناك الثمن لا يمنع الأقالمة وهناك المبيع فسخ  
 إذا هلك بعض المبيع جازت الأقالمة في باقية المشتري شيئا  
 ولم يقبضه حتى وهب من البائع والرهنه نقض البيع إذا  
 قال المشتري بيع بازرد دم فقال البائع بازكرتم تحت الأقالمة  
 الأقالمة إذا كانت بالقول لا بد من الإيجاب والقبول وإن  
 كان بالفعل وهو التعاطي لا بد من التسليم والقبول  
 اشتري جارية ثم أنكر الشراء فان رضى البائع بمبيته وعزم  
 على ترك خصومته حل له وطهرها لأن الجود من المشتري والشكر  
 مناقضة للبيع الوكيل بالشر لا يملك الأقالمة خلافا  
 لابي يوسف رحمه الله اشتري شيئا وقبضه ثم تعطلت أمه  
 البائع المشتري من الثمن جاز اشتري جارية وقبضها  
 ثم تعطلت أمه اشتراها في الثمن كالحا وترادوا عاد البيع

لا يملك المشتري الأقالمة

الأول

الأول في البيع الفاسد لكل واحد منهما حق الفسخ  
 قبل القبض وأما بعد القبض فإن كان الفاسد  
 قويا دخل في صلب العقد فلكل واحد فسخ العقد  
 صاحبه وإن لم يكن الفاسد قويا كشرط منصف  
 شرط لأحد منهما فلكل الشرط حق الفسخ إذا تم البيع  
 الصحيح فليس لأحد منهما حق الفسخ وإن لم يفرقا  
 إلا بأذن الآخر في البيع الفاسد إذا فسخ العقد فالبائع  
 يستره والمبيع مع الزيادة المتصلة والمنفصلة المرفوض  
 إذا باع من اجبني ما يباي الفاحج مائة ولا  
 مال له بخبرها صار مجابيا له خمسمائة فتنفذ المائة  
 بقدر ثلث ماله ثم يقال للمشتري إن يبلغ الثمن إلى  
 تمام ثلثي الألف والألف فسخ رجل اشتري صابونا  
 رطباً ثم تعطلت أمه البائع فيه وقد جفت ونقصت لم يجب  
 على المشتري شيء إذا اشتري عشرة أفقوة حنطة  
 فاستحوذت منها قبل القبض بخبر المشتري لتفوق  
 الصنفقة قبل التمام والله أعلم **في اختلاف البائع والمشتري**  
 إذا اختلفا في الطوع والكراهة فالقول لمع الصفة والنية

المشتري صابونا رطباً ثم تعطلت أمه البائع فيه وقد جفت ونقصت لم يجب على المشتري شيء



من يدعي الفاء قال المشتري البيع بات وقال البائع  
بيع وفاء فالقول لمدر البات ولو قال البائع بعثك  
بيعا باتا فالقول له الا ان يدل الدليل على بيع الوفاء  
كان نقض الثمن كثيرا الا اذا ادعى صاحبه انه قد تغير  
مذكورة في الملتقط اذا ادعى احد هما انه كان في البيع  
جبار فالقول قول المنكر وعن ابي حنيفة رضي الله عنه  
القول لمدر الجبار استمرى خلا في خابية تحمله المشتري  
في جرة فوجد فيها قارة ميتة فقال البائع هذه كانت  
في جرتك وقال المشتري لا بل كانت في خابيتك  
فالقول للبائع لانه انكر العيب امرأة استمرت  
سنيان ثم قالت كنت رسول زوجي وكان البيع  
على وجه الرسالة فلا ثمن لك وقال البائع لا بل  
بعثتها منك فالقول للمرأة اختلفا في قدر الثمن  
والسلف مالكة بعد القبض ثم تجي الفاء فالقول للمشتري  
مع يمينه ولو كانت السلف فائمة تخالفوا وتزادوا استمرى  
عبد بين وقبضها فمات احد هما واختلفا في الثمن  
فالقول للمشتري مع يمينه الا ان يثبت البائع ان باع

الحمل والافقة

الحمل ولا يأخذ مما يدعي من الزيادة من ثمن الميت  
سنيان باع يأخذ ما يقربه المشتري من ثمن الميت  
فحينئذ لا يحلف المشتري اذا باع ارضا ثم ادعى انه  
وقفها وقفا صحيحا فقام البينة على ذلك اطل  
القاضي البيع وليس للمشتري حبس الارض  
بالبث وان لم يكن له بينة فلا يمين على المشتري  
والارض ملكه قاله الفقهاء ابو جعفر والليث  
رحمهما قال المشتري مات البيع في يد البائع قبل  
قبضى وقبل نقد الثمن وقال البائع مات في يدك  
فالقول للمشتري وله علم **في القبض والتسليم** باع  
سلعة ثمن قبل للمشتري ادفع الثمن اليه او لا فاذا  
دفع قيل للبائع سلم المبيع وفي بيع المقايضة اثنى بيع  
السلعة بالسلفه قيل لهما سلم معا باع شيئا وخطا  
بينه وبين المشتري صار المشتري قابضا حتى لو  
هلك هلك من ماله لو قبض البيع بغير اذن البائع  
قبل نقد الثمن لزم تسليمه اليه البائع فلو خلى بينه وبين  
البائع لم يكن البائع قابضا اعار البائع المبيع للمشتري

م

الفقيهان  
ابو جعفر والليث



قبل قبض الثمن أو أدوى عنده بطل حق البائع في حبس  
 باع دارا وسلمها إلى المشتري وللبائع فيها مبيع لم يفتح  
 التسليم ولو أمره بقبض الدار وادخله بقبض المبيع صح  
 التسليم باع دارا وهي غايبة فقال للمشتري سلمتها  
 إليك وقال المشتري قبضتها لم يكن قبضا إلا إذا كانت  
 الدار قريبة بحيث يقدر على غلقها وكذا الدابة اشتري  
 حنطة في بيت مغلق ودفع المصاح إليه وقال خذت منك  
 وبينه فهو قبض وإن لم يقبل خذت فليس بقبض اشتري  
 شيئا كل شي بدرهم على أن تمن هذا بعينه حال ومثلها  
 مؤجل لم يقبض المشتري شيئا من ذلك ما لم يوف ثمن  
 الجميع رجلا أن اشتري بعبد صفقة واحدة فغاب أحدها  
 فلم يضر أن يدفع جميع الثمن ويقبضه فلو حضر الغائب لم  
 نصبه حتى ينقضي شرك الثمن رجل باع ماله من ابنه الصغير  
 لا يكون ذلك القبض عن قبض الشر ما لم يتمكن الأب  
 من القبض حقيقة فلو هلك بهلك من ماله أنشأ  
 لو باع فاستأجر البائع في غسلة أو صبغة ونحو ذلك ثم  
 هلك الثوب قبل أن يحدث البائع فيه عيبا فهو على البائع

مطلد مئة

مطلد مئة

اشتري جارية

اشتري جارية فتزوجه قبل القبض فوطئها  
 الزوج كان المشتري قابضا وإن لم يطأ مالا باع  
 جارية فوضعا عند متوسط ليوفيه المشتري ثمنها  
 فقبض المتوسط بعض الثمن وسلم الجارية إلى المشتري  
 كان للبائع أن يرد الجارية حتى يوفيه الثمن وأورد  
 فله أن يضعها على يد المتوسط إلا إذا كان عند وإذا  
 تعذر رد الجارية ضمن القدر اشتري شيئا من طعام  
 وأمر البائع أن يكبله في غداية المشتري ففعل المشتري  
 غائب فهو قبض به كذا إذا استوفى كرا أو لم يوف  
 بأن يزرعه في أرض المستوفى ففعل صا قابضا  
 عينا جارية فاقطع على المشتري اشتري الثمر  
 على رأس النخل فالجدا على المشتري اشتري حنطة  
 مكايلة فالكيل على البائع وقبضها في وعاء المشتري  
 على البائع أيضا اشتري وقرطوب فعلى البائع أن ينقله  
 إلى منزل المشتري ولو هلك في الطريق هلك على البائع  
 أجرة الناقل على البائع وأجرة وزن الثمن على المشتري  
 هو المختار من له الدراهم إذا وجد دنانير من غلته فله

مطلد

مطلد اشتري وقرطوب فعلى البائع أن ينقله إلى منزل المشتري

مطلد أجرة الناقل على البائع وأجرة وزن الثمن على المشتري



ان يمد يد وياخذ البائع لو وجد الثمن زوفا او غيره  
 لم يسترد المبيع بخلاف ما اذا وجد ستوة او شقيقة  
 باع وابنه وهو ركب عليه فقال المشتري احملي  
 فحملته معهما فابصا والله علم **ما في التوكيل بالبيع والشر**  
 التوكيل بالبيع بملك قبض الثمن وتسليم المبيع وان منع  
 عن ذلك ويرد عليه بالعيب التوكيل بالبيع الفاسد  
 لو باع بيعا صحيحا جاز صلافا لمحمد رحمه التوكيل بالبيع  
 بالنقد لو باع بالنسيئة لا يجوز كذا اذا قال بع عبدي في  
 محتاج الى النفقة او قال بعه فان الغرماء يذرون مؤنن لو وكل  
 بالنسيئة فباعه نقدا قال الشيخ الامام المعروف بخبر رادم  
 رحمه ان باعه بالنقد مما يباع بالنسيئة جاز والا فلا وذكر  
 في مختصر عصام انه يصح مطلقا وعليه الفتوى في كل من رآه  
 التوكيل بالبيع المطلق بملك البيع بعين فاش عند جسد  
 التوكيل بشيء بشيء بعينه بملك شرا بتمن فالي التوكيل بشيء  
 شيء بعينه لو اشترى مالا يتعاقب فيه الناس ان صدق  
 الموكل انه اشتراه له فقد عليه والا فلا التوكيل بالبيع بملك  
 الاقالة ولو ابراء المشتري عن الثمن او قطعه صح ضمن

مطلوب التوكيل بالنقد لو باع بالنسيئة

مطلوب وكذا البيع بالنسيئة فباعه نقدا جاز

الموكل

الموكل التوكيل بالبيع اذا باع محض لا يقبل شهادته  
 له بمثل القيمة على رواية البيهقي لا يجوز وعلى رواية الوكا  
 يجوز التوكيل بالشر او ارضى بالعيب بعينه في القسط  
 خصوصية مع البائع لاني الزامه الموكل الا اذا ابراء البائع  
 من العيب قبل القبض المبيع او اذ رد على التوكيل بالعيب  
 يحدث ببيئته او بابراء بين فهو لازم على الموكل وان  
 كان عيبا لا يحدث مثله كالا صبيغ الرايد والشر الناجية  
 والتردد بغير قضاء باقرار التوكيل ذكر في البيهقي انه يبرم الموكل  
 من غير خصوصية وذكر في عامة روايات المبسوط انه  
 يلزم التوكيل ولا يخاصم الموكل وهذا اصح دفع الاخر درهم  
 وقال الشريفي بها طعنا ما ذكر في الكتاب انه على الحنيفة  
 وقال الفقيه ابو جعفر ان كثرة الدرهم فعلى الحنيفة وان  
 قلت فعلى النجسة وان كانت بين امرين فعلى الرقيق  
 دفع الاخر درهم وقال الشريفي بها شيئا لم يجر الوكالة  
 ولو قال اشترى لي بها شيئا او قال شيئا على ما تختار  
 جازت ولو قال اشترى لي درهم لم يصح التوكيل او لم  
 يبين الثمن فاذا بين يقع ذلك على المصطفى مما فيه

مطلوب وبغير قضاء باقرار التوكيل يبرم الموكل في كل



وكله بشره لو لم يبيع وان بين الثمن ولو وكله بشره  
 لو ب وذاي او زنيحي او بعل او فرس جاز وان لم يبين  
 الثمن ولو وكله بشره او جارية ان بين الثمن جاز ولا  
 فلا اذا اذره ببيع داره فباع نصفها جاز وان اذره بشره  
 دار بعينها فاشترى نصفها لم يجز الا ان يشترى النصف  
 الاخر قبل ان يرد الموكل الوكيل بالشره ان يكتسب بشره  
 على الموكل لاجل الثمن الوكيل اذا باع ثم اشترى من المشتري  
 ببيع جديد ثم ورد الاستحقاق رجع الوكيل على المشتري ثم  
 المشتري على الوكيل ثم الوكيل على الموكل وقيل ان يرجع  
 الوكيل على الموكل ولا والله علم **في البيوع التي تلحق بالاجازة**  
 رجل باع ثوب غيره بغيره فقطعه المشتري ثم اجاز المالك  
 البيوع جاز بخلاف ما اذا اجاز بعد ما قطعه وها طه باع عبده  
 بغير امره ثم مات فجاز المالك البيوع لم يجز بيع الفضولي  
 عند ما ينفقه ويتوقف على الاجازة قال الطحاوي رحمه  
 الله لا جازة في بيع الفضولي قيام اربعة اشياء المالك  
 والمشتري والبايع والمبيع رجل اشترى غلاما وقبضه  
 فاستحق ان يان بالقضاء وقبضه ثم اجاز البيوع جاز لانه

ما لم يرجع

ما لم يرجع على البايع لا ينفذ البيوع شرك الغان اذا  
 اشترى جارية ذات رحم حرم من شركه لم ينفذ على شركه  
 الاب اذا اشترى لابنه الصغير او المعتوه مملوكا وارحم حرم  
 من الولد لزم على الاب دون الابن قال لا ينفذ منك  
 عبدي هذا بكذا لاجل فلان فقال لاخر اشتريت وقع الشراء  
 له وكذا اذا قال المشتري اشتريت منك هذا بكذا لاجل  
 فلان فقال المالك بعت ولو قال المالك بعت هذا منك  
 بكذا العبدان فقال لاخر اشتريت توقف على اجازة فلان  
 بيع اسكران من المحرم جائز لانه وان كان بعين خبيث  
 الصبي الذي لا يعقل لو باع شيئا ثم اجاز بعد البلوغ او جاز  
 وليته لم يبيع كذا المعتوه ولو كان صبيًا تجوز الا انه يعقل  
 البيوع والاشياء فباع شيئا من ماله ثم اجاز بعد البلوغ  
 جاز الا اذا كان غيب فاحترس الاب اذا كان محمودا لانه  
 او مستورا حال لو باع مال ينف من الابن الصغير والكبير  
 المعتوه مما يتغيب الناس في شدة فقال بعت مال نفسي  
 من ابني فلا بكذا جاز ولا يحتاج الى قوله قبلت الاب لو باع  
 ضيعة او عقارا للصغير فان كان الاب ينفذ امسه فإ



لم يجز الا ان يبيعه بضعف القيمة كذا المنقول قاله  
 حاتم الدين رحمه الوصي اذا باع عقار الصغير بمثل  
 القيمة يجوز على ظاهر الرواية قال شمس الاثمة اكلونه  
 انما يجوز باحدى الشرطين الثلاث اما ان يرغب فيه  
 المشتري بضعف قيمة او الصغيرة حادثة اليه ثمنه  
 او كان عليه المبت دين لا وفاء له الا به وعليه القوي  
 لا يجوز بيع الوصي مال اليتيم ولا شراؤه من نفسه الا  
 ان يشتري ما يباوئ ثمنه عشرة اوسع ما يباوئ  
 عشرة نجسة قاله الامام الاجل الحنفى وحرر الآ  
 ابن دوى رحمه الله القاضي اذا اشتري من الوصي  
 مال اليتيم جاز وان كان القاضي جعله وصيا القاض  
 لو باع ماله من يتيم لا يجوز الوصي اذا اشتري لاحد  
 اليتيمين من الاخر لم يجز وكذلك لو ادن لهما  
 فبما يعالمن بجزء بخلاف ما اذا تباعا باذن الاب  
 اذا جاز ببيع الابن عليه وفيما دون ذلك لا  
 والله علم **باب في السلم** لقيمة السلم شرط منها اتمام  
 جنس السلم فيه انه حنطة او سقمونيا وغير ذلك

ومنها

الذكر بين السلم والسلف  
 السلف تأخير الثمن وتجيل الثمن  
 السلم تأخير الثمن وتجيل الثمن

بسم الله الرحمن الرحيم  
 في بيان ما يباح في السلم  
 في السلم

ومنها القدر ومنها اعلام الصفة انه جيد  
 او ردي او وسط ومنها اعلام النوع حتى لو اتم  
 في الحنطة ينبغي ان يبين انه سقي او خشبي او  
 ربيعي او خريفي وذكر في الفتاوى او قال كندم  
 ينكحوا او قال كندم سره كفى ذلك ومنها بيان  
 الاجل المعلوم واذا في متق الاجل ما يمكن تحصيل مثل  
 السلم فيه هو المختار ومنها اعلام مقدار رأس المال  
 اذا كان مما يتعلق العقد تحدد كالمكيل والموزن  
 والمعدود ومنها ان يبين المكان الذي يوفيه  
 اذا كان السلم فيه حمل ومونة فاذا لم يكن له حمل ومونة  
 يوفيه في أي مكان كان ومنها ان يكون عقد السلم  
 بآثار اختيارية ومنها ان يكون السلم فيه لا يتوهم  
 انقطاعه عن ايدي الناس من وقت العقد الى وقت  
 محل الاجل ومنها قبض رأس المال قبل ان يفارق فلو  
 سار ميلا او اكثر قبل القبض جاز ما لم يتفرقا بالاب  
 ولو نال ما جال بين فليس بفرقة ولو نال ما مضى بين  
 كان فرقة اذا سلم مائتي درهم في كرو حنطة مائة

ولو اختلفا قد السلم في شرط  
 الرداءة والابر لقول المدعيهما  
 المسلم اليه شرط الردى وقال رب السلم  
 لم يشترط شيئا حتى يكون العقد فاسدا  
 في لقول قول المسلم اليه رب السلم جوف  
 في انكار القضي ودعى امرئ فخر في الرداءة  
 فكان مقتضى ادعاء المدعي ان السلم يكون  
 وقال المسلم اليه شرط شيئا فلو جاز  
 لقول رب السلم عند الحقيقة لا بدعي  
 القضي فالصلح في الصورية القول المدعي  
 القضي عنده وعندهما القول للمدعي  
 ولو اختلفا في الابر قال احد شرطنا الابر  
 وقال الاخر لم يشترط فابهما ادعى الابر  
 فالقول قول عند الحقيقة لا بدعي القضي  
 وعندهما القول للمدعي كذا في صدر السهم



منها فقد ومائة نسيئة فالسم في الكل فاسدة  
 السم في الخنزير ذكر في الملقط انه لا يجوز قال حاتم الدين  
 رحمه الله لكن يحاط في وقت القبض من جنس السم  
 لا بأس بالسم في اللبن والابوا اذا سمي مبلغا معلوما  
 يجوز السم في الثياب اذا باتت طولا او عرضا ورقعة اذا  
 سم في الحرير يستطد ذكر الوزن بخلاف الكرايس اسم  
 ثوبا به روبا في ثوب مروي او قطن في رغووان لا يجوز لو اسم  
 في اللبن او فار لا يجوز الا اذا اسم في قيمان معلوم فقياسه  
 التجار لا يجوز السم مكيال رجل بعينه وند راع رجل بعينه  
 اذا اسم في الحنطة وزراع من اب حنيفة رضي الله عنه لا يجوز  
 اب يوسف رحمه الله انه يجوز لعادة الناس اذا اسم في حنطة  
 بلخ او قرية بعينها لا يجوز ولو اسم في حنطة ولاية عظيمة  
 كوراق وخراسان وخرماتنه جاز اسم في الكاغذ عدد الخبز  
 كذا في العدديات المتعارفة كالخوز والبعض وكذا الاستقصاء  
 عدا اذا اسم قطن به روبا في ثوب مروي يجوز ولو اسم  
 قصب في بوارى لم يجز لا يجوز اسم في العبيد والجنود والحيوان  
 والجمهر واللائى والخرز ولا في الدرس ولا الكراع والكلود

وفي الخطب

وفي الخطب خرما ولا في الرمان والسفرجل والبطيخ والقثاء  
 وما اشبه من العدوي المتفاوت لا بأس في السم في القثية  
 والمحاقين ونحو ذلك ولو استضعف في ذلك بعينه  
 جاز ولو ضرب في الاستضعاف اجلا صار لما عدا به  
 حنيفة رضي الله عنه حتى لا يجوز الا بالشرط اسم وبقية  
 القاضي الامام علي السعدي وليد الامام ابو جعفر عليه السلام  
 اخبار في اسم اذا بطل ضار فان كانت الدرهم فائمة  
 في يد اسم اليه صح اسم والا فلا اذا اسم مائة درهم في ثوب  
 من جنس واحد صفتهما واحدة وطولهما واحد ولم  
 يبين حصته كل ثوب من المائة لو اسم كيليا او وزنيا  
 في شيئين مختلفين من جنسين او نوعين في جنس  
 واحد ولم يسم حصته كل جنس وحصته كل نوع من  
 رأس المال لم يجز لا يجوز اسم في اللحم عند اب حنيفة رضي الله عنه  
 وان بات موضعها وان كان مخلوجا العظم فيه روايتان  
 اسم في الشحم والالية جائز لا بأس بالسم في السمك المالح  
 وزنا معلوما وخراب معلوما وان اسم فيه عدا لم يجز اسم  
 في السمك الطري عدا لا يجوز فلو باعه وزنا معلوما وخرابا



معلوما فان كان العقد في حينه والاجل في حينه ولا ينقطع  
 فيما بين ذلك جاز والافلا لا بأس بالسلم في العكس عددا  
 لاضمة في السلم في القصب والخبث والعيون الا اذا وصف  
 بوصف ولا يختلف ولا يتفاوت ولا يثبت خيار الروية  
 في السلم من عليه السلم لو مات قبل اجل الاجل يصير حلالا  
 وموت من له الدين يبطل الاجل اذا حل الاجل ولم يقض  
 السلم فيه حتى مات وصار غير موجود لم يبطل السلم ورب  
 السلم ان شاء اخذ رأسه وان شاء انتظر الوجود استل  
 فياضة منه اذا ادعى السلم الردي وانكر المسلم اليه شرط  
 اصلا فالقول لرب السلم كذا اذا قال لرب السلم كان فيه اجل  
 وقال المسلم اليه لم يكن وهب السلم فيه من السلم اليه قبل  
 القبض وقبل لزومه رد رأس المال لانه بمنزلة الاقاة  
 وكذا لو ابراه عن نصف السلم قبل القبض لزومه رد  
 نصف رأس المال اذا تقابل السلم واراد ان يخذ  
 مكان رأس المال شيئا اخر برضا المسلم اليه ليس له  
 ذلك الا اذا كان السلم فاسدا من الاجل حل السلم  
 في كونه حظه والمسلم اليه عند محل الاجل ان يكتمال

المسلم فيه

المسلم فيه في عند يد رب السلم ففعل وهو عايب  
 لم يكن قبضا احواله والكفالة برأس مال السلم جائزة  
 ولو تفرقا قبل استيعاء رأس مال بطل السلم والحوالة  
 والكفالة لا بأس بالكفالة بالمسلم فيه رب السلم  
 اذا اخذ رهها بغير السلم فيه وهناك في يد صار  
 مستوفيا بقدر قيمته ولو اخذ المسلم اليه رهها برأس  
 المال فان هناك في يد قبل التسوية السلم ولو لم يهلك  
 حتى اخذته فابطل السلم فبعد ذلك لو هلك هناك برأس  
 المال ويجب عليه رد رأس المال الاستصناع جائزة فيها  
 فيه تعامل وللمستضع خيار ولا خيار للصانع ان يبيع  
 ما صنع الا اذا اراد المستضع ورضى به وانددت اعلم  
 ما في الاستبراء سبب وجوب الاستبراء استحدث ملك  
 الوطى بملك اليمين من جهة الغير بائني وجهه كان استن  
 جارية بكرة او ثيبا من امرأة او صغيرة عليه الاستبراء بجبضة  
 او بشر ان كانت صغيرة او آية ولا يطأ ولا يمسها  
 بشهوة ولا ينظر اليه فرجها بشهوة ولو وضعت حملها فقط  
 الاستبراء الا في صوم الجماع فانه لا يجامعها في نفسها لو قبضها



وهي حائض يحسب تلك الحيضة اجارية اذا وقعت  
 في سهم رجل فانه يستبرأ بها ولا يابس بالقبلة والمثارة  
 استرى جارية قد حاضت من قبل وقد ارتفع  
 حيضها لا يجبل ظهرها ليس له ان يطأ ما حتى يعلم  
 انها غير حامل والتقدير ثنتين هو المختار وقبل التقدير  
 بقدر وفاة للحره باربعة اشهر وعشرة ايام اذا حاضت  
 في يد البايع قبل قبض المشتري لم يحسب تلك  
 الحيضة لو تقايل قبل التسليم الى المشتري لا يجب  
 الاستبراء ولو تقايل بعد تسليم يجب لتورث اجارته  
 على البايع بخيار الشرط لا يجب الاستبراء ولو كان  
 اختيار البايع او المشتري في البيع الفاسد لتورث  
 اجارته الى البايع بعد قبض المشتري يجب الاستبراء  
 الاستبراء على الذمي مسلم استرى جويشة فحاضت  
 في يوم ثم اسلمت صل له وطئها فغاصت فوطئها  
 او البقت الى دار الحرب ثم عادت الى صاحبها  
 بوجه من الوجوه لا استبراء عليه اذا وطئها قبل الاستبراء  
 انما ولا استبراء بعد ذلك استبراء هادي معتدة

فالفقت

فالفقت عدتها بعد حيضته ساعة فاستبراء عليه  
 الحيضة لاستقاط الاستبراء يجوز اذا لم يقربها المولى  
 بعد ما حاضت عنه وظهرت وحيضته ان يزورها  
 البايع ممن ليست تحته امرأة حرة ثم يسويها وتكلمها  
 الى المشتري ثم يطلقها الزوج قبل الدخول بها فحمل  
 للمشتري بغير استبراء ويكون على الزوج نصف  
 المهر وينبغي ان يبرئه المولى الاول عن ذلك وحيلة  
 اخرى ان يزورها البايع من المشتري اذا لم يكن  
 تحته حرة ثم يستبرأ بها فينفك النكاح ويقط عنه  
 جميع المهر ويجل له بغير استبراء استبراء البايع تحت  
 لا واجب والله اعلم **في المثل المتفرقة** رجل اذ ثوبا  
 من التاج فقال اذهب به فان رضيت استبرأته  
 بعشرة ففعل كما يقول فضاغ في يده ضمن القيمة  
 لان المقصد من على سوم الشراء مضمون بالقيمة اذا  
 باين الثمن استبرأه بعد او غاب قبل ان يفاء الثمن لا  
 يبري ابن هو والعبد في يد البايع فاقام البايع  
 البينة انه باع هذا من فلان الغائب وغاب قبل



دفع الثمن وطلب من القاضي البيع باعته من دينه  
 ويوفي الثمن رجل كسب مالا ما فاشترى بذلك  
 الدراهم شيئا ودفعها لا يطيب له وتصدق به  
 ولو اشترى بذلك الدراهم ودفع غيره بها أو اشترى  
 مطلقا ودفع تلك الدراهم أو اشترى بدراهم آخر  
 شيئا ودفع دراهم الفضة اختلفوا فيه والصواب  
 على أنه يطيب دفعا لخرج من الناس وهو قول  
 الكرخي رحمه الله وأبو الليث رجل باع عبد غنيفة  
 بعينه فلم يتقابضا حتى أكل العبد الرغيف ضار  
 البائع مستوفيا للثمن لأن الطعام المبيع على البائع  
 ما دام في يد البائع وصار به مستوفيا رجل اشترى  
 وطنا وزنا معلوما بثمن معلوم بخط غنيفة من الثمن  
 حصته الزرارة رجل باع من أخو حيا في بيت  
 ولا يملكه أخواجه إلا بقلع الباب اخذ البائع  
 تسليمة خارج الباب رجل باع شيئا واشتغ  
 عن الاستهاد بغير ما كان يشهد شاهدين  
 هو الخمار صبي باع واشترى وقال أنا بالنع وهو ابن

مقيم  
 مصلح ما غنى واشترى وقال أنا بالنع وهو ابن  
 ثم قال لست ببائع لم يلتفت إلى دعواه

التي غنى سنة

اثني عشر سنة ثم قال لست ببائع لم يلتفت  
 إلى دعواه ولو قال ذلك وهو ابن إحدى عشر  
 سنة صدق رجل اشترى عبدا ما فاشترى وأدع  
 أنه كان له وأنه اعتقه منذ سنة يسأل الموعظ البيهقي  
 على الملك دون العتق فإذا قام البيهقي على الملك  
 يثبت العتق وإن لم يكن له بيته استخلف المستعني  
 اشترى عبدا فاكسب في يد البائع أو وهب له  
 هبة ثم مات قبل القبض فالكسب للمشتري عند  
 أبي حنيفة رضي الله عنه وكذا إذا رده بعيب اشتراه  
 فوهبت له هبة في يده ثم رده قال الشيخ الإمام البزرجي  
 رحمه الله يرد الهبة وقال الشيخ الإمام حم الدين  
 رحمه الله لا ترد عبدا يطلب البيع من مولاه وهو موقوف  
 بانه يحسن صحبة غدر لانه متعنت والتداعلم  
**كتاب الصرف** الصرف هو بيع الذهب بالذهب  
 أو الفضة بالفضة أو الذهب بالفضة أو الدرهم  
 بالدينار لا يجوز بيع الذهب بالذهب الا مثلا بمثل  
 وكذا الفضة بالفضة ولا محبرة للجودة واليسانة



في هذا الباب ولا بد من قبض العوضين قبل الافتراق  
 بالابدان فلو افتراق قبل قبض عوضين او احدهما بحيث  
 لا يراه الا فبطل يجوز التعريف في كل طرف قبل قبضه  
 يجوز بيع الذهب بالفضة مجاورة من باع سيفاً  
 محلي بمائة درهم وعليه فممنوع من ثمنه محلي جاز  
 والمقبوض حصته الفضة وان لم يباين ذلك وان لم  
 يتقايضا حتى افتراق بطل البيع في اكلية وان كان  
 لا يتخلص الا بضر فيه ايضا وان كان يتخلص بغير  
 ضرر جاز البيع في السيف وبطل في اكلية باع انا فضة  
 وقبض بعض ثمنه ثم افتراق بطل البيع فيما لم يقبض  
 وضع فيما قبض وكان الاثنا مستمرا بينهما وان اختلف  
 بعض الاثنا فالمستمر ان شاء اخذ الباقي حصته  
 من الثمن وان شأ رده باع قطعة نقرة فاستحو  
 بعضها اخذ باقي حصته ولا خيار له باع درهما وديار  
 بدرهمين وديارين جاز خلافا لفرق وان في جميعهما  
 باع احد عشر درهما نقرة وديار جاز باع درهمين  
 او درهمين صحيحين بدرهم غلة جاز باع عدليا

بعد ليين

بعد ليين جاز ولا شرط التقابض قبل الافتراق او غيرها  
 انما يحصل اذا توارى كل واحد عن صاحبه بحيث لا يراه  
 حتى لو لم يكن العدول في بيع فدخل بيته ليخرجه فدخل حيا  
 يراه ولم يتوار عن بصره فهذا لا يكون افتراقا اذا كان  
 الغالب على الدراهم الفضة فهي درهم وان كان الغالب  
 على الدينار الذهب فهي دغيب ويعتبر فيهما من كرم  
 الفضل ما يعتبر في اعياد وان كان الغالب عليهما  
 الفس فليس في حكم الدراهم والدينار حتى لو بيعت  
 بخبرها متفادلا جاز ويصرف الى خلاف خبرها  
 باع شيئا بالفلوس الراكية كما في درهم الناس  
 اليوم جاز ولم يعين لو باع شيئا بالفلوس الفارة  
 فانه لا تجزئ حتى يعين الدراهم والدينار لا يتعين  
 في عقود المعاوضات وفسوخها حتى لو بطلت الدراهم  
 التي اضيف اليها العقد قبل القبض لا يبطل العقد ولو  
 لم تملك كان المستر ان يحكم ويدفع غيرة المستر  
 شيئا بنصف درهم فلوس جاز وعليه ما يصف  
 درهم من الفلوس وضع الي صير في درهما وقال عطفي



بنصف درهم من الفلوس ونصفه نصف الاجبة جاز  
 البيع نصار فادراهم دين بدنانير دين جاز نصار فادراهم  
 دينار بدرهم وتقابضا فوطيل شترى فيها زبوا ولم  
 يستبدل حتى افترقا بطل الصرف في قدر ما رجل له  
 على عشرة دراهم فاشترى منه دينار بعشرة  
 مطلقه لا بماله عليه لم يصرف قاصدا وان تقاصح  
 خلافا لفرجه ببيع دينار بعشرة دراهم وسلم  
 الدينار ولم يقبض الدراهم حتى اشترى منه ثوبا بعشرة  
 لم يقع المقاصدة فان تقاصح هو المختار جارية قيمتها  
 مائة مثقال ذهب وفي غنقها طوق ذهب قيمته ثمانون مثقال  
 اشترى بها رجل بمانتي مثقال ذهب فنقد من الثمن مائة  
 فالنقد ثمن الطوق وكذا لو اشترى بها بمانتي مثقال مائة  
 ومائة ثمنه اشترى ابريق فضة بمائة دينار فوضعا  
 فصالح من العيب على دينار وقيمة العيب اقل جاز اشترى  
 قلبا بعشرة ثم غضب بايع القلب بعشرة او استوفى  
 يكون عن بدل الصرف لان قبضه كان استحقا فعلى اي  
 وجه وجد يقع على المستحق والله تعالى اعلم

كذلك

**كتاب الشفعة** ابواب خمسة في ثبوت حق الشفعة  
 في طلب الشفعة في تسليم الشفعة في كيفية الاخذ بالشفعة  
 في المتوفات **باب في ثبوت حق الشفعة** الشفعة انما  
 تجب في العقارات فيما ملكت بعوض يعني مالا اذا اوجب  
 دارا بشرط العوض وتقابضا ينبت حق الشفعة  
 لاشفعة للجار المقابل ولا جاره هو ساكن باعارة او جاره  
 الشفعة تثبت للشريك في البقعة او لائح الشريك  
 في الحقوق كالشرب وسيل الماء والتمر ونحو ما تم للجار  
 الشفعة للمسلم والدخلى على سواء من خاص تسقى منها  
 ارضى معدودة او كروم فهم شفعاء كلهم وان كان عاملا  
 والعام والخاص مفوض الى ارضى القاضى اذا باع بشرط  
 اخبار المشتري فليس فيه الشفعة ان كان اخبارا للبايع  
 اذا اقر البايع بالبيع وانكر المشتري فليس فيه الشفعة  
 اذا سلم الشفعة ثم حط البايع عن الثمن فله الشفعة  
 لاشفعة للوقوف رجل له دار في ارض وقف فلا شفعة  
 له ولو باع هو وعمارته فلا شفعة لجاره ايضا لاشفعة  
 في الدار المبيعة بيعا فاسدا اذا صالح في دار او عمارتها



على ثأيه وهو واحد لا شفعة فيها رطلان لكل واحد منهما  
 داروهم متلازمان فان قسما بعا بالدارين فشفيع كل واحد  
 من الدارين احق بها من المشتري والله اعلم **باب**  
**طلب الشفعة** الطلب على ثلثة مراتب طلب الموانبة في  
 ورجال وطلب استحقاق وطلب عند القضي فطلب الموانبة  
 ان يطلب عند سماعه البيع على الفور من غير سكوت وشهد  
 على طلبه شاهدين ثم لا يكت حتى يذهب الى المشتري  
 او الى البائع ان كانت الدار في يده او الى الدار المبيعة  
 وطلب عند واحد من هؤلاء طلبا اخر وهو طلب استحقاق  
 ويشهد عليه شاهدين ثم يطلب عند القضي فطلب الموانبة  
 يصح باي لفظ يفهم منه الطلب حتى لو قال طلبت او اطلبها  
 او انا طالبها كفي ولو قال شفعت منجوم بطلت شفعة  
 واما طلب الاستهاد بان تشهد على المشتري فيقول اطلب  
 الشفعة او باي عبارة يفهم منه الطلب في دار استرها  
 من فلان بن فلان التي اصد حدودها والثاني والثالث  
 والرابع فكلها في طلب عند القضي ان يقول اشترى  
 فلان بن فلان دار ويزكر حدودها ويقول انا شفيعها

بالجوار

بالجوار ان كان جارا بدار احد حدودها والثالث والثالث  
 والرابع اذا علمها الشاهد وهو في طريق ملكه ونحوها  
 وطلب طلب موانبة وعجز عن طلب الاستهاد بنفسه  
 فوكل وكيله فيطلب الشفعة فان لم يجد وكيله وجده  
 فيما يبعث على يديه كتابا الى رجل يوكله بالطلب ينبغي  
 ان يفعل ذلك والا فيبطل شفيعته اذا علم بالبيع  
 في نصف الليل ولم يقدر على الخروج للاستهاد فاشهد  
 حين اصبحت شفيع قبل له ببيع بحجب وارث  
 دار كذا فقال من استرهاها وبكم استرهاها فلما اخبر  
 بذلك طلب الشفعة صح الطلب الشفيع اذا طلب  
 الشفعة فقال المشتري علمت بالبيع قبل هذا فلم يطلب  
 وقال الشفيع علمت به الساعة فالقول للشفيع الشفيع  
 لو قال طلبت الشفعة حين علمت كان لقول له ولو قال  
 علمت منذ كذا وطلبت وقال المشتري ما طلبت فالقول  
 للمشتري والله اعلم **باب يكون تسليم الشفعة** اذا  
 ثبت طلب الموانبة وطلب الاستهاد فهو على شفيعته  
 ما لم يعلم ببلانه عليه الفتوى وقال ابو الليث رحمه الله



ان امكنه اخصار الثمن ولم يحضر ثلثة ايام بطلت شفقة  
 اشترى دارا فقال له الشفيع شفقتك بالك فاذا هو  
 اشترىها بغيره فهو على شفقة بخلاف اذا كان مشتريا  
 لشفقة الشفيع اذا ظن ان المشتري فلان فبكت  
 فاذا المشتري بخيره كانت له الشفقة اذا او هبت الشفقة  
 لان لم يكن تليما للشفقة لو صالح اجنبي الشفيع  
 على درهم بطلت شفقة ولا شئ له من الدرهم الشفيع  
 اذا سلم ثم طلب الشفقة لا تبطل شفقة كذا اذا اخبر  
 فقال الحمد لله او سبحي ابد او الله اكبر او شئت مما طسما طلب  
 ولو جاء الى المشتري فقال يا شفيعك اخذ الدرهم منك  
 بالشفقة بطلت شفقة اذا اخبر بالبيع فلم يطلب ان  
 كان المخبر عدلا بطلت شفقة وان كان واحدا غير عدل  
 لا الوكيل بالبيع اذا سلم الشفقة صح كذا الاب والوصي  
 اذا سلم شفقة الصغير كجيلة لا سقط الشفقة قبل  
 وجوب الشفقة مكرهة عند محمد رحمه خلافا لابي حنيفة  
 رحمه والمختار انه لا بأس بذلك اذا كان الجاني غير  
 اليه واجله من وجوه والمختار ان يبيع المرد ويضعف

الشفقة  
 الشفيع اذا ظن ان المشتري فلا شفقة له كذا في نسخة  
 الشفقة كانت

قيمة

قيمة وينقد الثمن الا عشرة دراهم ثم يبيع من البائع  
 ببقية الثمن ذهبيا او ي عشرة حتى لو استحققت  
 الدار من يد المشتري رجع على البائع بمثل ما اعطاه  
 وحده علم **باب في الاخذ بالشفقة** الشفقة على قدر  
 رؤس الشفقاء لا على مقدار الانصبا اذا كان ثمن  
 المشفوع محالة مثل اخذ الشفيع بمثله وان لم يكن مثليا  
 اخذ بقيمة اشترى دارا بالجياد ونقد الزئوف او  
 بنهر جة اخذها الشفيع بالجياد اذا كانت الدار  
 في يد البائع لا يقضي للشفيع حتى يكون البائع والمشتري  
 حاضرين ولو كانت في يد المشتري لا يشترط حاضرة  
 البائع لا ينبغي للقاضي ان يقضي بالشفقة حتى يحضر  
 الشفيع الثمن وان قضى لا ينفذ قضاؤه وكان للمشتري  
 ان يجلس الدار على الشفيع حتى ينقد الثمن انما عليك  
 الشفيع الدار بقضاء القاضي او تسليم المشتري اليه  
 اذا اختلفا في الثمن فالقول للمشتري مع يمينه وان  
 اقاما البينة فبينة الشفيع اولى اذا اشترى لابنه الصغير  
 دارا ثم اختلف الاب مع الشفيع في الثمن فالقول للاب

ان المشتري  
 الشفيع اذا كان الدار محال على البائع لا يقضي للشفيع حتى يحضر

يقضي القاضي بالشفقة مثل حصة الثمن

انما عليك الشفيع الدار بقضاء القاضي او تسليم المشتري اليه

مطد القول للاب بلا يمين



اشتري دارا من اثنين فليس للشفيع ان يأخذ  
 ما باع احدهما ولو كان المشتري اثنين والبائع واحد  
 فللشفيع ان يأخذ نصيب المشتري اثنتي الشفعة  
 بطلبين ومات فليس للوارث اخذ ما بالشفقة  
 وكيل باع دارا بالف ثم حط من الثمن شيئا فللشفيع  
 الاخذ بالالف رجل اشترى دارا الى وقت الحصة  
 فليس له ان يجعل الثمن ويأخذ بالشفقة الشفوي  
 اذا طلب الشفعة بالجوار فالتقاضي بآله بل يرى  
 الشفعة بالجوار ام لا فان قال نعم يقضى بالشفقة  
 والا فلا من اشترى له فله الشفعة ومن باع او سعى  
 له فلا شفقة له فريض باع دارا من وارثه فقبل قسمها  
 واجبني شفيعها لم يجز البيع الا باجارة الورثة فان  
 اجازوها جاز واخذها الشفيع بالشفقة قال البائع  
 بعثها بالف وما استوفيت الثمن وقال المشتري  
 بالفين والدار مقبوضة اخذها الشفيع بالف ولو قال  
 البائع استوفيت الثمن اخذها بالفين البائع اذا  
 حط بعض الثمن عن المشتري اخذها الشفيع بالباقي

ولو قلا

ولو حط الكل اخذها بالكل المشتري لو رد الدار على البائع  
 بسبب هو فسخ من كل وجه لم يبطل حق الشفعة وجه غلم  
**باب المسائل المتفرقة** وكيل باع دارا وقبضها المشتري  
 فوكل الشفيع البائع يأخذها بالشفقة لم يصح اشتري  
 دارا فوهبها لافروعا بالمشتري فالموهوب له  
 خصم عند ابى يوسف رحمه صلوات الله عليه اذ قال  
 المشتري للشفيع لا اعرف لك دارا استحق بها  
 فالقول له مع يمين فيخلف على البتات عند محمد رحمه  
 وعند ابى يوسف رحمه على العلم وعليه الفتوى يشتر  
 للشفيع خيار الرؤية والرد بالعيب اذا علم صفة اذ  
 ولها خيار البلع والشفقة ينبغي ان تطلبها معا ولو  
 طلبتها متعاقبا صح الاول دون الثاني رجل اشترى  
 دارا وقبضها وبني فيها بناء او عرس فيها اشجارا  
 ثم حضر شفيعها فالتقاضي يقضى له بالشفقة وبأمر  
 المشتري بنقض البناء والاعراس الا اذا كان  
 في القلع نقصان بالارض واراد الشفيع ان يأخذ  
 مع البناء والاعراس فيتمتها مقلوعة فله ذلك



مطلوب زرع المشتري ثوبه الاخذ بالشفعة المادراكه

مطلوب المشتري ان ينسب الارض في المشتري اذا اخذ المشتري بالشفعة

والقول المشتري زرع في الارض ينظر الى وقت الادراك  
ثم يقضى بالشفعة ولو جعلها المشتري سجدا او حبة  
او ربا طال كان للشفعة ان يبطل ذلك وله ان ينسب  
القبر ويرفع الميت الشفع لو بنى في الدار التي اجدها  
ثم استحقت الدار ونقض عليه البناء رجع بما ادى اليه  
دون قيمة البناء بخلاف المشتري واعلم **كتاب القسمة**  
ابواب خمسة في طلب القسمة في كيفية القسمة فيكون  
من القسمة وما لا يجوز في فتح القسمة في المتفرقات  
**باب في طلب القسمة** اذا طلب الورثة من القاضى  
قسمة العقار وقالوا هذا ورثنا عن ابينا لم يقسم  
القاضى بينهم حتى يقيموا البينة على موته وعدد ورثته  
عند ابيه حليفة رضى به عنه وفيما سوى العقار يقسم  
بينهم باعترافهم وكذا لو ذكروا الملك ولم يذكروا كيف  
انتقل اليهم قسمها بينهم ويكتب في الصك بان  
قسمت بينهم باعترافهم ارض او عامات اثنان واقام  
البينة انهما في ايديهما وطلبوا القسمة من القاضى  
حتى يقيموا البينة على الملك واربعين تبركين لاحدهما

شئ قليل

شئ قليل لا يتفع بنصيب بغير قسمة فطلب صاحب  
الكسبة القسمة والى الاخر قسم بينهما وان كان  
على العكس قال الكر في رحمه والشيخ الامام حري  
والشيخ الامام الاسيماي رحمه الله لا قسم وذكر الشيخ  
رحمه ان هذا قول اصحابنا رحمه الله وذكر الحاكم التبريد  
رحمه في مختصر الكافي انه يقسم واليه قال الشيخ الامام  
المعروف بخوارزمية رحمه الله وعليه الفتوى قال  
الدين رحمه الله اذا كان لبعض الشركاء غيبا وطلب  
احصوا القسمة فان كانت الدار بينهم بالميت قسم  
وان كانت بالشرا ولا الرقيق والجوهر والحكم والرحا  
لا يقسم لطلب احدهم ارض بين رجلين طلب احدهما  
القسمة وقدمه الى القاضى فابى شريكه وقال  
بعت نصيبى واقام البينة على البيع لم يقبل لرفع القسمة  
والله اعلم **باب في كيفية القسمة** الفرعة لتعيين  
الانصاف مستحب لتطبيب النفس داران او كرا  
بين اثنين وطلب القسمة او احد هما قسم كل  
دار على حدة وكل كرم على حدة فلا يجعل نصيب احدهما

مطلوب حصة



في دار واحدة الآب الترضي التيسر وقسمت العنب  
 بالوزن بالقبان او الميزان صحيح الطريق يقسم على  
 عدد الرؤوس لا بقدر مساحة الاملاك اذ الم علم قدر  
 الانصبا وفي الشرب متى جعل قدر الانصبا يقسم  
 على عدد الاملاك لا على عدد الرؤوس اقتساما دارا  
 كل واحد منهما طائفة على ان يرد واحد هاداهم سما  
 حاز رجل مات عن روضة وبنت وادخل اب فخرت  
 المرأة بشئ يقسم البنت على سبعة للبنت ابنة ولا في  
 ثلثة به فتى عماد الدين النسي رحمه مات عن امرأة  
 حامل فان كانت الولادة قريبة ينتظر وان كانت  
 بعيدة يحبس للحمل ميراث ابن واحد وعليه الفتوى سفل  
 لا علولة وعلولة سفل له وسفل له علوة قوم كل واحد  
 على حدة وقسم بالقيمة ولا يعتبر بغير ذلك عند محمد  
 دارا قسم ما فوق بيت فيه حمامات في نصيب احد هم ولم  
 يذكر والحمامات وقعت القسمة فهي بينهم كما كانت  
 ولم يذكر وصاحب القسمة فان كانت الحمامات لا يؤخذ  
 الا بصيد القسمة فانز كرم بين رجلين قسمتهما

طه مات عن امرأة حامل

نصيبين

نصيبين وفيه اعصاب وانما فان لم يقولوا هذا  
 النصف لفلان بكل قليلة وكبيرة او بما فيه من الاعصاب  
 وانما فان الاعصاب وانما تبقى بينهم شئ كما كانت  
 القسمة في مستوي الافراد استيفاء وفي مختلف الافراد  
 مبادلة لو كانت بينهما حصة او دراهم او ثياب جنس  
 واحد فخير احد هما نصيبه جاز والله اعلم **باب ما يجوز من القسمة**  
**وما لا يجوز** ينبغي للقاضي ان يقسم الدار ولا يدخل في القسمة  
 الدراهم اذا امكنه القسمة بدون ذلك الا بتراضهم  
 دار او ارض قسمت ولم يذكر وفي القسمة الطريق فان  
 لم يكن مفتوح فيما اصابه ان ذكر واكمل هو له فانه يتر في  
 نصيب صاحبه وان لم يذكر وادلك فالقسمة فاسدة  
 وكذا هذا من سبل الماء كتر حنطة بين رجلين مليون  
 ردي عشرة جيرة فاخذ احد هما لكس والآخر  
 عشرة وقيمة العشرة مثل قيمة السكس لم يخبر اذا  
 انقسمت الدار وفيهم غائب فمات الغائب فاجاز  
 وارثه نفذ اقتساما دارا وفي التركة دين محيط او غير  
 محيط وطلب الغرماء دينهم ردت القسمة ولو كان له



مالا فوجعل الدين فيه لتبقى القسمة قسمة الدين  
لا يجوز تخليل بين شريكين قسما يبا على ان ياخذ كل واحد  
منهما طائفة ويستمرها لم تجز وكذلك البقوات والغنم  
يقسم للصغير ابوه او وصي ابيه او جده او ينصب القاسم  
له وصيا او امينا اقتسمت الورثة دارا وفيهم امرأة الميت  
ثم ادعت حرا على زوجها واقامت البينة تنقص القسمة  
وكذا الوارث لو ادعى ديناً ولم يعلم **ما في القسمة**  
لو اختلف القاسمون فشهد القاسمان قبلت  
شهادتهما خیار الرؤية في قسمة الثياب من نوع واحد  
والبقرة والغنم لا يثبت في رواية ابي حفص الكبير رحمة  
وفي رواية ابي سليمان رحمة ثبت وعليه الفتوى  
لابس باستراط الخبار في القسمة اذا قال القاسمان  
اصابني موضع كذا ولم يستكه الى ولم يستكه على نفسه  
وكذبه شريكه خالفوا فسخت القسمة واربين حلين  
اقتسما ثم استحق نصفهما ما عا فانه تنقص القسمة  
لحق المستحق ولو استحق نصف ما في يدهما معلوما او ما  
فالاستحق عليه ان تراجع وابطال القسمة وان تراجع

على وجه

على صاحبه بحصة من ذلك واربين اثنين اقتسما  
لصنفين ونبي كل واحد منهما في نصيبه ثم استحق لم يرجع  
احدهما على الآخر بقيمة البناء ولو كانت داران بينهما  
فاقتسماهما واخذ كل واحد منهما دار الوبي احداهما في  
داره ثم استحق رجوع بنصف قيمة البناء وانما علم  
**ما في المال المتفرقة** ينبغي للقاضي ان ينصب قاسما  
عدلا مأمونا عالما بالقسمة يرزقه من بيت المال ليقيم  
بين الناس بغير حرج فان لم يفعل ينصب قاسما باجر  
ولا يجبر الناس على قاسم واحد ولا يترك اجرة القاسم  
على عهد الرئيس لا على عهد الانبياء الا ان لا يترك القاسم  
الاجر على كل رجل وسفل لا فليس لصاحب القلوان شئ  
وان يتد وتذا بغير رضا صاحبه ارض بين حلين بني  
فيها احد هما بناء فقال له الا فرارفع بناءك فانه يقسم  
الارض بينهما فما وقع من البناء في نصيب الذي لم يكن  
فله ان يرفعه او يرضيه بالقيمة على كل رجل وسفل لا فليس  
لصاحب السفل لا يجوز التصرف في الملك المشترك الا برضا  
الاخر وله ان يفعل ما هو من جنس السكنى لو استخذه عبدا







فعلية درهم وان اسكن فيه حدا او قصارا فعليه  
 درهمان جاز كذا اذا استاجر دابة على انه ان حمل عليها  
 حنطة فبذرههم وان حمل عليها سغير فبنصف درهم والله  
 اعلم **باب الاجارة الفاسدة** دفع غلا الى  
 حائك ليحكي له بالثلث والرابع فبى فاسدة على ربه  
 الجامع الصغير وبه اقضى الشيخ الامام الخسرى رحمه  
 وقال شيخ بلخ رحمه به يجوز وبه اخذ ابو الليث القا  
 الامام ابو على السنفى رحمه الله للعوف والعادة اجارة  
 المتاع من غير الشريك لا يجوز استأجر طحايا بطحا  
 هذا الوجه من الحنطة بقفين منه لم يجز كذا اذا استاجر  
 رجلا ليحمل له طعاما بقفين منه استأجر ارضا برأفة  
 ارض افوى لا يصح فلا خيرة فيها كذا اجارة السكنى  
 بالسكنى والركوب بالركوب لا يفسخ والتبليس بالتبليس فراضة  
 الشبان على الاكدا لا يفسخ لا خيرة فيه بخلاف ما اذا  
 دفع البقر لياخذ الحمار الاستيجار على الطاعان  
 كالامانة والاذان وتعليم الفقه لا يجوز الاستيجار  
 لفعل الميت او لجملة لا يجوز استأجر اباه او امه او

مطل  
 لا يرضع الرضيع بالعقد بل بتجديد او شرط  
 او الايقاع الاستيفاء المنفعة المعقود عليها  
 فان افسحت الاجارة فلا اجر عليه الا انها مضي  
 من مائة

وبعض اليوم بالجواز على الامانة  
 وتعليم القرآن والفقه ملتقى

او جدته

او جدته للجدته لم يجز استأجر ارضا ولم يستأجر  
 فيها لم يجز كذا استأجر دابة ولم يستأجر يحمل عليها استأجر  
 بيتا ليصلوا فيه شهر رمضان لم يجز استأجر تربة لاف  
 الفارة لم يجز استأجر سببا فاستأجره البايع لحفظ  
 لم يجز خلاف ما اذا استأجره لغيره او قتل استأجر  
 المهرتين لحفظ الرهن لم يجز استأجر الموضع لحفظ  
 استأجر طاحونة على ان عليه لاجرة حال انقطاع الماء  
 ايضا لم يجز استأجر حماما سنة على ان يحط عنه شهرين  
 للتقطيل لم يجز بخلاف ما اذا شرط ان يحط عنه قدرا  
 كان معطلا لا يجوز الاستيجار على الفناء والنوح وراءة  
 السوا استأجر رجلا ليعلم وله حرفة كذا على ان يعمل  
 له وله مدة معلومة لم يجز لو استأجر من طاعة لتزني  
 العروس فبى فاسدة لو استأجر امرأته او امته للطنج  
 او الخبز لم يجز الا اذا استأجر امرأته للخبز او الطبخ ببيع  
 استأجر امرأته لارضاع وله منها لم يجز اذا وقع ارضا  
 الى رجل ليعرس فيها استجارا على ان يكون الارض وجر  
 بينهما نصفين لم يجز فان فعل فالشجر لرب الارض وعليه

مطل استأجر من طاعة لتزني العروس فبى فاسدة

مطل



قيمة الشجر وادج ما عمل استأجر حرمين ان ولا قيمة له لم يخرج  
استأجر دابة الى الكوفة ايا ما معلومة او استأجر حرام  
ليخط له هذا السوء او ليخبر له هذه العشرة المتختم في حق  
لم يخرج خلافا لهما الا جاز في نفسه الشروط الفاسدة  
وكل جهالة تؤثر في البيع تؤثر في الاجارة اذا شرط المخرج  
على المتأجر نفس الاجارة استأجر عبد فاجره من البائع  
قبل القبض لم يخرج والله اعلم **ما يكره من الاجارة وما لا**  
**يكره** اجرة بيتا ليتخذ فيه بيت نارا وبيعة او كسبة او  
يباع فيه الخمر لا بأس عند ابي حنيفة رضي الله عنه خلافا لهما  
اجرة نفقة ليعمل في الكسبة ويعمر ما لا بأس به يهودي اشجار  
مسما بحمل له فراجار اجرة المشاطة مكره الا ان يكون  
من غير شرط خرة اجرة نفقة من حل في عيار  
لا بأس به ويكره اذا خلاها اذا استأجر رجلا فغنتك له  
غزلا فالاجور يطيب له كذا اذا استأجر رجلا ليحلب له  
الطنبور او البئر ليطا او نحو ذلك لطيب الا ان لا ياتم  
بهذا لانه اعانة على المعصية لا بأس بان يستأجر الملم  
الطير الكافرة التي قد ولدت من الجور ولا يستحب ان يكون

اجرة نفقة من كافر ليعمل له العتق ليعتق منه  
فما كرهه اجرة نفقة من مجوسي ليعتق له  
النار لا بأس **صح**

مطلقة اجرة نفقة من كافر على الالباس مكره  
ظلالا

الطير حقا

الطير حقا لا بأس بان ترضع السم له ولدا كذا اذا  
استأجر عبد ليخدمه او دارا ليكنها او ارضا ليعمرها  
له ان يوجره من غيره العلم او الم يكن ابوه حيا فليس  
لله في حقه ان يعلمه الحياكة لانه يعير بذلك والله  
اعلم **ما في استحقاق الاجرة** الاجرة لا تملك الا  
بالتعجيل او باستنراط التعجيل او باستيفاء الاجرة بدل  
عنه الاجر اذا كانت مسكوتا عن اجلها يطالب بها عند  
مضي كل يوم في السكنى وفي الكراء يطالب به كل ماسر  
مرحلة اذا سكن دارا مقدق للخلعة او ربيع ارضا مقوفة  
للاستغلال من غير استعجار يجب الاجرة على جوب  
المتأجر من وعليه التقوى كذا اذا دخل حماما مستأجرا  
الدار اذا ادعى شراء الدار فالاجرة لازمة عليه عالم  
يسبب البيع اذا غضب الدار المتأجرة عاصب لم يجب  
الاجرة على المتأجر استأجر رجلا ليضرب لبنا استحق  
الاجرة اذا قام وقال لا حتى يسهه الحياط والقصار لا  
يطالبان بالاجرة عالم بغير غرض العمل بحل للقاضي ان يأخذ  
الاجرة على كتب السجلات والمخاض والوثائق قدر ما يجوز

لا يزوج الاجر بالقدن تعجيله او طه او الاستيفاء  
او الاستيفاء المنفعة المعقود عليها  
فان الغنى الاجارة فلا اجر عليه  
الا بما مضى من الاجارة



لغيره النظر اذا ارصفت بلين الشاة لاجرة لها  
 بخلاف ما اذا ارصفت بلين استرها الجياط اذا حاط  
 في بيته فسرق الثوب يسترد منه الاجرة في الاجارة  
 الفاسقة كحرد التملكين من الانتفاع لا يجيب الاجرة استأجر  
 جنار الغنم له في بيته فيضرا من دقن لم يستجب الاجرة  
 حتى يخرج الخنزير من الثور اذا دفع الى خياط ثوبا في طه  
 ولم يستطع الاجرة الا اذا قال لا اريد منك الاجرة  
 استأجر رجلا لينزف له بيتا يتماثل والا صباح من  
 قبل المستأجر فلا اجرة له ولو قال ان دللتني على صائتي  
 فلك درهم ثم شى معه ودله عليها فلا الاجرة بخلاف ما اذا  
 دله من غير ان يشى معه قال لا افران خطت هذا الثوب  
 فارسي فلك درهم وان خطت روميا فلك درهم  
 ما في العملين عمل استحق المسمى كذا لو قال ان خطت اليوم فلك  
 درهم وان خطته غد فلك نصف درهم لا يجاوز خمسين  
 درهم ولا ينقص عن نصف درهم فصا رجلا الثوب ثم  
 قصه فلا اجرة لو قصه ثم مجد فلا اجرة قال لا افرع لي هذا  
 درهم فباعه عليه اجر النسل لا يجاوز درهمين ثلثة استأجر

على عمل

عدد ثمنه

على عمل بالبشرة فمريض احد هم وعمل الاخران ذلك  
 العمل فالاجرة بينهم وكما ما منطوقه عين في ارضيه استأجر  
 دارا لكل شهر درهم ولم يبيتين عدد الشهر فاعقد فانه  
 فيما سوى الشهر الواحد فلو سكن في الشهر الثامن لم يسمي  
 كذا في كل شهر وله ان يفسخ في اليوم الاول من الشهر  
 استأجر دابة الى مكان معلوم ليحمل عليها طعاما فلما ذهب  
 الى ذلك المكان لم يجد الطعام فعليه اجرة الدابة استأجر  
 رجلا لينذهب الى البصرة فيجي بعياله ودهم قوم معلوم  
 فذهب اليهم فوجد بعضهم قد مات فجاءوا عن بقي  
 فله الاجرة بكتاب ذلك استأجر رجلا لينذهب بكتاب  
 الى فلان بالبصرة ويحيى بجوبه فذهب فوجد فلانا  
 ميتا فرد الكتاب فلا اجرة له وقال محمد رحمه له اجرة  
 الدابة ولو وجد فلانا غائبا فترك الكتاب هناك  
 ورجع له اجرة الدابة استأجر رجلا لينذهب بطعام  
 الى فلان بالبصرة فوجد فلانا ميتا فرد له فلا اجرة له  
 اذا استأجر شريكه او دابة شريكه ليحمل طعاما مستنكفا  
 بينهما فحمل الاجرة بعد المحذور اذا اجازت وفيه من العمل



لما وجب الاجرة في الاجارة العائرة كجباله المستي  
 بان جعل المستي ثوبا او دابة يجب ان يمتثل بالثمن ما بلغ  
 وان كان الفاسد بسبب اخر لا يجوز المستي  
 الاجرة اذا كانت ثيابا او عروضا قال شرط فيها بيان  
 القدر والصفة والاجل لو كان للاجرة حمل وموتة بشرط  
 بيان مكان الابقاء الاجرة لو كانت حيوانا لا يجوز الا  
 اذا كان معلوما والله اعلم **في فسخ الاجارة** قال  
 الاجارة تفسخ بالغير رجل اكثري ابلا الى ملكه فاد  
 ان يقعد ولا يذهب فهو عذر ولو اراد الكاري ان لا يذهب  
 ليس له فسخ الاجارة استأجر رجلا لينحده في مصر او لم  
 يقعد بالمصر ثم سافر فلما جبر فسخ الاجارة استأجر رجلا  
 ثم وجد كراة ارضه او وجد الكاري كراة اعلى منه فليس  
 بعذر استأجر رجلا ليشترى فيه ويبيع كذا من الثياب  
 ثم بدله ان يتحول الى تجارة اخرى فهذا عذر استأجر  
 بيتا او دكانا وقرعة دين فارجح لا يقدر على قضاءه الا من  
 ضمن ما جوفس القاضى العقد وباعه في الدين ولو باع  
 المستأجر لينفرض دينه لم يفسخ ما لم يرفع الى القاضي على الفسخ

يتفرق من العذر

مطلوب منه

مطلوب منه

يتفرق صاحب العذر بفسخ الاجارة الا اذا كان لا يمكنه  
 المضي الا بضرر ويشترط قضاء القاضي لفسخ المستأجر  
 بيع الاجرة قال الشيخ الامام السبكي اية رحمه الله لا يفسخ  
 وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله يفسخ وبه أخذ  
 حاتم الدين رحمه الله الاجارة تفسخ بموت الموكل  
 والمستأجر فلا تفسخ بموت الوكيل والقاضي والميت  
 استأجر عبد للعمل فمرض فهو عذر ولو وجد غيره حاد  
 فليس بعذر استأجر ارضا للزراعة فغلب عليها الماء  
 او اصابه نزل لا يصلح معه الزراعة فهو عذر اذا انقصت  
 الاجارة وفي الارض زرع فانه تبرك الى ان يدرك  
 بالاجرة فغير ارضفت صيا سدا ثم آتت ان تضرعه ولا  
 الصبي تدبى غير ما لا تجبر على ارضاعه الا عند حنيفة  
 رضى عنه عنه استأجر دابة الى موضع فمات  
 المواجه في بعض الطريق في موضع لا يمكن الرفع الى القاضي  
 ركبها المستأجر وعليه الاجرة حتى يأتي ذلك المكان ولو ماتت  
 الدابة في الطريق لم يضمن الاب او الوصي لواجب الصبي  
 سائر فادرك الصبي ففسخ الاجارة بخلاف ما اذا

مطلوب اذا انقصت الارض وفي الارض زرع تبرك الى ان يدرك



اوجد ارجح لو اوج كل الدار من رجل ثم تفاسي العقد <sup>النصف</sup>  
 لم يبطل في الباقي يقع شرط ان يحار في الاجارة للمساكن  
 خيار الرؤية في الاجارة الطويلة المروسة بنجار او غيره  
 يكتب استأجره جميع المنزل لثلاث سنين متواليه بخير ثلاثة  
 ايام من اوف كل سنة والله اعلم **في الاختلاف في الاجارة**  
 اذا قال امرتك ان تحيطه فباء وقال ان يحاط امرتي فباء  
 او قال امرتك ان تصبغه امر تصبغه اصفر وقال الصباغ  
 امرتني ان اصبغه اصفر فالقول لصاحب التوب <sup>اليمين</sup>  
 امرتني ان يقطع سناله فقلوها فقال امرتك يقطع غيرة  
 هذه السنة فالقول له اختلف القصار ورب التوب  
 في الاجرة ولم يأخذ في العمل كالحا او تاردا ولو فرغ من العمل  
 فالقول لرب التوب اذا ادعى الطمان بعد مضي مدة  
 الاجارة ان الماء كان منقطعا عن الرضا والكر الاجر يجعل  
 الحال حكما وان كان الماء في الحال منقطعا فالقول للمساكن  
 والافلاك قال المسكن اكرتني الى الفارسية بدرهم  
 وقال الاجر الى موضع اخر قد كبرها الى الفارسية فلا كراء  
 عليه لانه خالف ادعى رب البيت الاجارة وقال الساكن

كانت

كانت اعارة فالقول للساكن والله اعلم **في الضمان**  
 بيطار او حجام جم او حاتم او قصبا وقصدا فحصل السداد  
 لم يضمن القصار اذا ادق التوب فحرق من حنفته  
 ضمن ولو هلك الشيء في يد الاجير المستكر بغيره  
 بشئ لا يمكن الاحتراز عنه كالحرق الغالب او عرق  
 الغالب والعارف لا يضمن وان هلك بغير ضمانة  
 يمكن الاحتراز عنه في الجملة قال ابو حنيفة رضي الله عنه  
 لا يضمن وبه اخذ ابو الليث وحام الدين رحمهما وقال  
 ابو يوسف ومحمد رحمهما لا يضمن واقضى بعضهم بالصلح  
 على نصف القيمة في هذه المسئلة وكذا في كل اجير مستكر  
 كالصباغ والحياط والبغار والراء اجير لو صد وهو  
 الذي يقال له اجير خاص الذي يستحق الاجرة بتكليفه  
 في المدة وان لم يعمل لا يضمن ما تلف بصنعه مما يصلح اذن  
 الاجرة فيه تلميح القصار او غلامه لو انقلبته المدة  
 فيما يدق من الثياب ووقع على ثوب من القصار  
 مخرقته فالضمان على السداد ولو وقعت على ثوب  
 من غير القصار ضمن الغلام والتلميح الاجير المستكر



اذا ساق الدابة فتناطحت فقتلت بعضها بعضا او  
وطئت بعضها بعضا ضمن وان كان اجبر واحد لا يوزن  
فحل على انني فوطيت لم يضمن البقار اذا حرضت بقوة في  
البقار عليه الموت فبها لا يضمن ولو لم يذبحها حتى ماتت لا يضمن  
ايضا اكثر دابة فضرها او كبحها فماتت ضمن استأجر دابة  
ليس كبرها فاردف موه رجلا مثله في الحمل فماتت يضمن قيمتها  
ان كان صغيرا بحيث تقدر ثقله وان كانت الدابة لا تطيق  
حملها ضمن الكل لو ضاع الصبي من يد الطير فمات او سرق  
شي من ثيابه او حليبه لم يضمن لانها اجبر الواحد الحمار  
المتأجر اذا ضل فان ذهب بحيث لا يسع وعلم انه لو طلب  
لا يظفر به لا يضمن تبرك الطلب لو نذرت شاة من القطيع  
فخاف الراعي على الباقى ان يتبعها فلا ضمان عليه في النار  
استأجر دابة الى موضع كذا فركبها في المصرو لم يذهب الى  
ذلك الموضع يضمن ولو كان هذا في الثوب لا استأجر  
ارضاً لينزعيها حنطة فزرعها ربطة ضمن ما نقصتها  
ولا اجر عليه استأجر رجلاً ليجعل له متاعاً في طريق كذا فمات  
في طريق اوفى بملكه الناس فملك المتاع لم يضمن بخلاف ما

اذا حمله

اذا حمله في البحر استأجر رجلاً لينجيه في بيت المتأجر فلما  
اخرج من السفرة احترقت من غير صفة لم يضمن وله الاجر  
لو اتفق حلقوم الطاحونة وصاغت الحنطة ضمن الطويل  
لو قال للخباط انظر الي هذا الثوب فان كفا في قميصا فاقطعه  
بدرهم وخطه فقال بعد ما قطعه لا يكفيك ضمن ولو قال انظر  
ايكفيني قميصا فقال نعم فقال اقطعه فاذا هو لا يكفيك  
لم يضمن لانه اخرج الكلام مخرج المسورة استأجر رجلاً ليجعل  
له اماء من الفرات فوقع في بعض الطريق فانكسر فان  
ضمنه في المكان الذي حمله قيمته وان شاء ضمن في المكان  
انكسر واعطاه من الاجر بحسبه وان رجمه الناس  
في الطريق ضمن انكسر لم يضمن اذا دفع صبي الى سائر اذن  
له في ضربه فضربه في ادب فمات لم يضمن فصار او شاة  
او صباغ حبس ثوبا بالاجرة فملك لم يضمن وكذا  
كل عامل لعمله ان في الممول اختلف لخلق رأس عذو  
للاجرة الاجرة ضمن كذا احوال وغاسل الثوب والله اعلم  
**مسائل المتفرقة** مؤنة الرد على الموه وقال  
حام الدين رحمه الله يجب ان يكون مؤنة الرد في الاجبر



طريقة الاجير ليس على المتاجر

طريقة الاجير ليس على المتاجر

المسترك عليه نفقة الاجير ليس على المتاجر ولو شرط  
عليه نفقة الاجارة على جنوب الكتاب وقيل في زماننا  
لا نفقة اذا استاجر دارا دخل فيه السرب والطريق امر  
حيث لا يخط له ثوبا او خفاقا ليخرج خفاقا لمبعضته في  
الخط عادة تلك البلدة استاجر بعير يحمل عليه مقدار  
من الراد فكل بعضه انه يبرز عوض ما لكل استاجر حقه  
للبناء او الفرس فانقصت المدة لزمه فلع ذلك كذا  
لو انقصت مدة الاجارة وفي الارض رطبة اذا سلم ثوبا  
الي خياط يخط له باجر رسمي واخذ كفيل بالخياطة جاز  
وضمن الكفيل بالخياطة اذا استاجر دارا اجارة فاسره  
واجرها من غير اجارة صحيحة قيل لا يجوز وبه في طائفة  
المرغبين في رجمه رطل استاجر دارا سنة فوجب له  
الاجير اجرة مقدار رمضان جاز الراعي والبقال ليس  
رعي الاولاد حتى لو ولدت ساة او بقرة فمكر الولد  
في اجبانه حتى صاع بخلاف اجير لو ولد له ثوب  
على الاجير المسترك ان يرعى ما يولد حتى يحسنه الكوا  
دابة من الغررة الى العا فذلك في غروب الشمس

في غروب

4 وقيل يجوز وبه

وفي عرف ديارنا لو قال الى سبائكاه ويقع على صدارة  
العصر فينظر ذلك الى تعارف اهل البلدة لو استاجر دارا  
الي بلدة كذا وادخل المحاري البلدة عليه ان يات به الي  
منزل المتاجر والله اعلم **كتاب القضاء** ابو به سبعة  
في ادب القاضي في تقليد القضاء فيما يجوز من القضاء وما لا يجوز  
في كتاب القاضي الى القاضي في الاختلاف في النفقات  
في المتوفقات والله اعلم **في ادب القاضي** ينبغي للقاضي  
ان يسوي بين الخصمين في الجلوس والنظر اليهما والكلام معهما  
اذا سلم احد الخصمين على القاضي لا ينبغي ان يبرز على قوله وعلم  
لانه لو زاد نكسر قلب الاخر ينبغي ان يقوم على راس القضا  
اجلواز يمنع الناس من اساءة الادب اذا حضر الخصمان  
لا بأس ان يقول مالكا وان شاء سكنت حتى يبتدأ  
بالكلام واذا تكلم المدعى بكت الاخر ويسمع مقالته فاذا  
فرغ يقول للمدعى عليه لطلب المدعى ما ذا تقول وقيل  
ان المدعى اذا كان جاهلا فان القاضي يأل المدعى عليه  
بدون طلب المدعى فاذا سأل او فرضى عليه وان التزم  
للمدعى اتم البينة فان قال لا بينة لي خلفه القاضي اذا طلب



طريق الجبر المدعى على يد السبب

طريق معرفة الدعوة الخاصة

المدعى عليه ان يقال المدعى من اي وجه يدعى هذا الحال سأل  
القاضي ولكن لو ايجب الجبر على بيان السبب لا ينبغي للقاضي  
ان يلقن احد هما حجة ولا يسمي الى احد هما ولا يصف احد  
ولا يقبل هدية احد هما ويقبل الهدية من محرم او ممن كان  
يهدى اليه قبل القضاء وان كانت الهدية لاجل القضاء  
لا يقبل ويجيب الدعوة العامة ولا يجيب الدعوة الخاصة  
وهي التي لو علم المصنف ان القاضي لا يجيب تير الدعوة  
الامن كان يتخذ قبل القضاء لا ينبغي ان يسرع ويتسرع  
في مجلس القاضي ولا يقضي هو غرضان او دخله هم او فاعل  
او به جوع او عطش مفراط او لطة ولا يقضي وهو عيشي  
ولا بائس بان يقضي وهو متكئ ويكره ان يقضي للحفوم  
ولا بائس فيما كان معلوماه وان كان شائبا ينبغي ان  
يقضي شهوته من اهله قبل ان يجلس للقضا كل من جاء  
او لا فهو اولي بالتقديم الا الغريب فانه لا بائس بتقديمهم  
الا اذا كانوا كثيرا ويدخل بذلك المصنف في اهل المص  
حينئذ تقدمهم بالتسوية بالنوبة لا بائس بان يقضي  
في منزله او حيث احب وان قضى في جنب الجماعة

فمن جالس

منها حسن لانه نفى التهمة القضاء في الجسد لا يكره  
حلا فالت في رضاه عنه اذا جلس القاضي ناحية  
من الجسد للفصل والحكم لم يسم على الخصوم ولا يسم  
عليه الخصوم والله اعلم **في تقليد القضا** القعد  
والصبي يصلحان قاضيا المرأة تصلح قاضية فيما سوى  
الحدود والقصاص الفاسق يصلح قاضيا والعدل  
افضل الا ان لا يصلح قاضيا السلطان اذا قضى بنفسه  
الا اذا كان غالب وقضائه على الجور ومن طلب القضاء  
والامارة لا يولي لان الخيرة في غيره الدخول في القضاء  
وحضه لمن لا يخاف العجز ويأمن على نفسه الحيف  
والاستماع عنه غريبة هو المختار خوارج عليه واعلى بكرة  
وقدروا قاضيا من اخوارج لم تجروا ان قدروا من  
اهل العدل جاز لا يجوز للقاضي ان يأمر غيره بان يقضي  
بين اثنين الا اذا ولاه السلطان ولي من شئت  
واستبدل من شئت اذا قبل الرجل قضاء بكرة لا يدخل  
فيه القرني ما لم يكت في رسمه تقليد القضاء بالشرط  
مضافا الى وقت في المستقبل يجوز بان قال ان قدم

السلطان ذلك حينئذ له ان يأمر بذلك ولكن  
لا يملك غيره الا اذا قال له السلطان

حظ القضا بان طر مضافا الى وقت المستقبل يجوز



فلما فانت قاضي بلنزه كذا السلطان اذا مات لا يقول  
 قضائه القاضي اذا فسق او جاز او ارشى لا يقول  
 انما يستحق القول القاضي اذا ارتد ثم صلح فهو على حاله  
 والله اعلم **باب يجوز من القضاء وما لا يجوز** قضاء القاضي  
 في العقود والفسوخ ينفذ طاهرا وباطنا عند اية ضيقة  
 رضى عنه حتى لو ادعى كساح امرأة فارغة واقام  
 شاهدي زور وقضى القاضي بالسكاح بينهما حل له  
 وطهرها وكذا اذا اقامت المرأة شاهدي زور على الطلاق  
 وقضى القاضي بذلك فانه يقع الفراق بينهما القاطن  
 اذا قضى في حمل الاجتهاد وهو لا يبري ذلك بل يبري  
 ذلك قال الشيخ الامام شمس الابن المرحوم رحمه الله لا ينقد  
 وعن الشيخ الامام الخسري رحمه الله انه ينفذ وانه يفتي  
 الدين عن محمد رحمه الله كل شئ اختلف فيه العلماء فقضى  
 بذلك جاز وليس لقاضي اخوان يبطله وانه قد افقه  
 ابو البت رحمه الله لا يعتبر خلاف ان قضى رضى عنه  
 وانما يعتبر اختلاف الصيانة ومن كان معهم اذا ادعت  
 على زوجها الطلاق او الامة الحرية وافر الزوج والمولى

كل شئ اختلف العلماء فقضى بذلك جاز

من غاب

ثم غاب يقضى على الغائب القاضي اذا قضى في مسئلة  
 طلاق المكره على قولنا او على قول الخصم نقض القاضي اذا  
 قضى ببيع ام الولد جاز عند اية ضيقة وانه ينفذ جميعا  
 خلافا لمحمد رحمه الله لو قضى بالسكاح بغير شهود قال محمد  
 جاز وقال ابو بكر بن الفضل اذا قضى بقول زوج او  
 بقول بخلاف قول صاحبا برجمهم جاز اذا كان القاضي  
 من اهل الرأي والاجتهاد اذا رزى بام امانة فمعه  
 الى القاضي فلم يفرق بينهما وقرها على ذلك وليس  
 لقاضي اخوان يفرق بينهما اذا قضى لامرأة ورفع  
 قضاؤه الى قاضي اخر جاز لم يكن لثالث ان يبطله  
 لا ينبغي للقاضي ان يقضى على الغائب وللقايت بالنسبة  
 ولو قضى نقض قال شمس الابن المرحوم القاضي اذا  
 وقعت له حادثة او لولده فاناب عنه وكان من اهل  
 الامة وخصما عنه وقضى له او لولده جاز القاضي  
 اذا قضى للامام الذي قلده القضاء او لولده الامام جاز  
 الامام يقضى بعلمه كجد القذف والقصاص والتفدية  
 اعلم **فصل** القاضي اذا قضى في مسئلة للاستيفار

مطلبة



أو قضى بشاهدين وبهوان يقيم المدعى ما  
 وحلف مكان شاهد آخر لم ينفذ القضاة إذا حالف  
 اجتهاده الكتاب أو الخبر المشهور لا ينفذ قضاؤه القاض  
 إذا قضى للمرأة أو الولد أو الولد لا يجوز القاضي القاض  
 يعلم حصل قبل القضاة أو في موضع لو قضى فيه لا ينفذ كما  
 لو قضى في بلدة أخرى ليست في رسمه أو قضى في مكان  
 أو خرج إلى بعض مزارعه وقضى القاضي إذا غل ثم قلتم  
 يحكم بما شهد عنه الشهود حتى يعيد لها صاحبها القاض  
 إذا قضى بعلمه في الحدود والحالصة سدعا لا يجوز قضا  
 قاض رستا لا ينفذ عند أبي حنيفة رضي الله عنه فلم  
 الحاكم المحكم ينفذ في الفضل المجتهد أو لم ينفذ به قضاء  
 القاضي قال سمي الأئمة الشري رحمهم الله لا ينفذ وقال  
 الدين رحمهم الله ينفذ ولكنه لا يقضي به القاضي إذا ارش  
 وقضى على الوجه لم ينفذ قضاؤه الشاهد إذا قضى قضا  
 حاجته إلى اثنين فقطما أحدهما لم يجز القاضي إذا قض  
 يفسخ البين على امرأة واحدة في حق من عقد البين  
 على كل امرأة على واحدة لا يفسخ البين في حق غير من

مطلبة

ولو كان

ولو كان قال كل امرأة اتهمها في طالق ففسخ البين  
 على امرأة واحدة فإنه يفسخ في حق غيره ما عدا محمد رحمه  
 وبه أخذ حكام الدين رحمهم الله وعن أبي يوسف ورواية  
 عن أبي حنيفة رحمه الله لا يفسخ وهو اختيار طه بن زيد  
 المرغيناني رحمه الله والله أعلم **في كتاب القاضي إلى القاضي**  
 في الديون والعقارات جائز وفي الحدود والقضاة  
 وكذا لا يجوز في المنقول والعبيد والجواري وأتت بعضهم  
 في العبيد أنه يقبل كما هو في قول أبي يوسف رحمه الله كتاب  
 القاضي في النكاح والطلاق وأثبت الوكالة والوصاية  
 جائز كتاب القاضي إلى القاضي فيما دون سيرة سفر  
 لا يجوز في طاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله لو كان  
 حال إلى باب القاضي لا يمكن الرجوع إلى منزله في يومه  
 ذلك يعيد وعليه الفتوى يكتب القاضي اسم المدعى واسم  
 أبيه ووجه وكذا اسم المدعى عليه واسم أبيه ووجه وكذا  
 وينسبهما إلى قبيلتهما ويختصهما أو صاعتهما أو ذكر  
 اسمهما واسم أبيهما ووجههما كفي وأن كان معروفا  
 مشهورا كشرة أبي حنيفة رضي الله عنه وابن أبي السيل



لا يشترط ذكر النسب إذا احتج إلى تعريف العبد  
 المأذون فإنه يذكر اسمه واسم مولاه واسم أب مولاه  
 ويشترط أن يقرأ الكتاب على الشهود ويجبرهم بما فيه  
 ويختتم الكتاب بخضعتهم ويجب أن يحفظ الشهود ما في  
 الكتاب في كتاب القاضى لو كتب من فلان بن فلان  
 القاضى بباحية كذا بامر فلان بن فلان إلى فلان بن فلان  
 بن فلان القاضى بباحية كذا وإلى من يصل إليه من قضاة  
 المسلمين وحكامهم كفى وعمل به ذلك القاضى وغيره ولو  
 لم يعين قاضيا لا يكفي خلافا لابي يوسف رحمه الله إذا قال  
 هذا كتاب من فلان بن فلان القاضى إلى كل من وصل  
 إليه من قضاة المسلمين وحكامهم إذا أتته كتاب إلى ما  
 يسأل الذي جابه البينة على أنه كتابه وحاشا له ثم يقرؤه  
 عليهم ويشهدون على ما فيه ويجوز على كتاب القاضى  
 إلى القاضى شهادة على شهادة رجل واحد  
 وأما ما لا ينبغي للقاضى المكتوب إليه أن يفتح الكتاب  
 إلا بخضعة الخصم كتاب القاضى إلى القاضى يقبل مع  
 كسر خاتم كذا عن شمس الأئمة أكلوا في رحمته لو مات

القاضى القاضى

القاضى الكاتب أو غل قبل أن يصل كتابه إلى هذا  
 القاضى لم يعمل به القاضى المكتوب إليه بنفذ الكتاب  
 على وارث المطلوب أو على وصيه إن مات المطلوب  
 إذا كتب قاضى إلى قاضى ثم انتقل المطلوب إلى يد الكاتب  
 فقدمه الطالب إليه لم يحكم عليه بشهادة أولئك حتى  
 شهدوا عنده بخضعة الخصم إذا ذكر في السجل الشهود  
 شهدوا على موافقة الدعوى ولم يقسم الشريعة  
 لا يصح إلا إذا كان القاضى عالما كاملا ما يثبت القاضى  
 إذا سمع البينة أو الأقرار ويكتب بذلك إلى القاضى  
 فإنه لا يقضى بذلك بل يكلف المدعى إعادة البينة  
 والله أعلم **باب في الاستخلاف** المدعى إذا قال بنيتي  
 غائبة لا يمكن احضارها فحلفه جابه القاضى إلى ذلك  
 ولو قال بنيتي حاضرة في المصر لم يجبه القاضى إلى التحليف  
 إذا ادعى على فرد عاوى فالقاضى يحلف المدعى عليه بما  
 وأصره على الدعوى وكلها قبل هذا إذا كان السبب متجدا  
 إذا حلفه في مجلس قاضى أو حاكم محكم ليس له أن يحلفه بما  
 ولو حلفه في وسط قوم له أن يحلفه بما عند القاضى

ولا يلزم الابتناء لو كان إذا استخف حامل النسخة  
 النسخة بالطلاق والعناق لا يثبت تحليفه بالطلاق  
 والعناق كي لا يضيع أموال الناس وكذا بتقليد  
 الامان بالمكان والزمان وباحضار المصحف  
 لهذا المعنى جرد على الهدى في الاحكام

لو كتبه على واحد على الدعوى إذا كان السبب متجدا



الصبي العاقل المأذون له يستخلف ويقضى عليه بكونه  
 الاستخلاف لا يجري في النكاح والرق والعق والابلاء  
 والرجعة والولاء والنسب وأمومية الولد عند أبي حنيفة  
 رضي الله عنه وعند بهاء جري والقنوي على قولهما في النكاح  
 الخليف على صورة الكار المنكر لا على صورة دعوى المدعي  
 يستخلف في النكاح بالله ما بينكما نكاح قائم وفي البيع  
 يستخلف بالله ما بينكما بيع قائم ولا يستخلف بالله  
 ما بعته فلعنه باعته ثم فسخ وفي القرض والوديعة يستخلف  
 بالله ما له عليك هذا المال الذي يدعيه ولا شيء منه في الغصب  
 يستخلف رده عليك ولا بالله ما يمتحق ولا يستخلف  
 بالله ما غصبت فلعنه غصب ثم سلم إذا ورث شيئا فادعى  
 عليه فإنك خليف على العلم وفي الشراء والهبته خليف على  
 البسات لا استخلاف في الحدود والحالصة بدينك واستخلف  
 في دعوى التغير لا يستخلف الأب في مال الصبي ولا الوصي  
 في مال البتيم ولا المتولي في مال الوقف الاستخلاف بالطلاق  
 مكروه والمدعى عليه إذا لم يكن على وجه الصلاح غلط عليه  
 فيقول له قل بالله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة هو

هذا الخلف على صورة الاسكار

هذا الخلف بالطلاق مكروه

الرقيم

الرقيم الطالب الغالب المدرك الذي يعلم من الستر  
 ما يعلم من العلانية تخلف الاخر من ان يقال له  
 عليك محمدته وميثاقه ان كان كذا فيستخير به ثم يخلف  
 اليهودي بالله الذي انزل التوراة على موسى ويستخلف  
 النصراني بالله الذي انزل الانجيل على عيسى ويخلف المجوسي  
 بالله الذي خلق النار ولا يخلف بالبراه على النار لان في  
 ذلك تعظيم النار البينة بعد الخلف سموعة اذا ادعى  
 على فردنيا موصلا فانه لا يخلف في ظم القولين لو ادعى  
 على عبد مجور حقا يؤخذ بعد الحق فان انكر خليف الاول  
 ان يعرض اليه ثلثا ثم يقضى بكونه ولو عرض اليه اربع  
 عليه مرة واحدة وكل فقضى عليه جاز والله اعلم **ما**  
**نفقة الاقارب** شرط وجوب هذه النفقة ان يكون  
 وارثا من اهل الميراث بقراءة الرجل الموصى او المرأة  
 الموصية يجبر على نفقة ابويه واجده واجدة اذا كانا متوحدان  
 وان لم يكن بهم زمانه ويجب نفقة الولد الصغير ذكره  
 او انثى اذا كان فقيرا ولا تبنته طيلة الزمانه وفي الاولاد  
 الكبار الامانات كذلك وفي الذكور الكبار تبنته طيلة نفقة

هذا التسمية سموعة بعد الخلف

هذا لا يخلف في الدين الموصل قبل صلوه

هذا ولو عرض اليه اربعة اضرع وكل غش في



والزمانة فاذا كان زمتا او مغلوبا او مقطوع اليدين  
او الرجلين او اهل اليدين او اعشى او نفق العيين او كان  
به ما يمنع عن الكسب يجب لهم النفقة نفقة الولد الصغير  
على الاب دون الام فان كان الاب معسر غير منفق  
بأثر الام بان تنفق عليه ويصير ذلك دينا لها على الاب  
نفقة الولد الكبير على الاب والام اثلاثا معسرة اب  
وابن موسر فانفق على الابن الموسر من له نصيب حرما  
الزكوة والمعسر من تحل له الزكوة معسرة ام وجد التث  
على الام والتثان على الجد معسرة اخ موسر وابن ابن  
وبنت موسرة فنفقة على البنت رجل معسرة بعسر  
فانه يجبر ان ينفق ما فضل من كسبه عليه هذا ان كان وحده  
فان كان للابن رزقة واولاد صغار فانه يفضل للاب  
على الابن فيما كل معه ولا يرض لها نفقة على صدق الابن  
اذا اعطاه اياه نفقة شهر او كسبه كسوة فضلت كسبه  
على نفقته وكسوته للاب ان يسل الا واولاد الصغار الزكوة  
في الاحمال اذا قدر واعليه فيستفك كسبهم محتاج له ابنا  
موسر ومتوسط فالنفقة عليها اكثر كذا ذكر اخشاف

وعلى الموسر اكثر صح

وذكر في المبسوط

وذكر في المبسوط عليها بالسوية وقال من يتخا حرم  
اذا تنقا وتافى اليها رتقا وتافا حيا يجوز ان تنقا  
النفقة الابن الكبير اذا كان مستغنيا بالعلم ولا ينفق  
الي الكسب كانت نفقته على الاب الرجل اذا كان لا ينفق  
على الكسب لكونه من اهل البيوت فنفقة على قريبه  
الموسر وان كان به قوة الكسب كذا عن بعض المشايخ  
خر تحته امه وله منها اولاد لم يجبر على نفقتهم العبد لا يجبر  
على نفقة اولاده سواء كانوا من الحرية او الامة لا ينفق  
نفقة الولد الصغير وحده علم **فصل** لا يجبر على نفقة  
الكافر الا على نفقة ابائه وامهاته الذين هم المحتاجين  
ولا يجبر على نفقة ابويه المستأمنين لا يجبر الكافر على نفقة  
المسلم الا على نفقة ابائه وامهاته واولاده الصغار الذين  
اسلموا باسلام اعمهم ونفقة اولاده الكبار ان كانوا من  
اهل الاستحقاق معسرة لهم لاب وام وعمة كذلك فنفقة  
على العم معسرة له عم لاب وام وحال الاب وام والتثان على  
والثالث على الخال له حال وحالة من قبل الام فنفقة عليها  
اثلاثا له خال وابن عم لاب وام فالنفقة على الخال والميت لابن العم

سنة غريبة



صغير له أم موسرة واخت لاب واخت لامعته  
 من أربعة اسهم من النفقة على الام وثلاثة اسهم على  
 الاخت لاب وام رجل له اخ رئيس محتاج لاخته اولاد  
 صغار او كبار مات فانه يجبر على نفقتهم ولا يجبر على  
 نفقة اولاد عمه واولاد اخواله يجب على الصغير النفقة  
 الا قارب وجهه علم ما في **باب النفقة** اذا كان  
 في البلدة قوم صالحون فامتنع واحد منهم من القضا  
 لم يأثم وان لم يكن غيره صالح يأثم ولو كان في البلدة قوم  
 يصلون للقضاء فامتنعوا جميعا اثموا الا اذا كان  
 السلطان بحيث يفضل الخصومات بنفس القاضي اذا  
 لم يكن مجتهدا فعليه اتباع رأى الفقهاء وان كان مجتهدا  
 فانه يشاور الفقهاء ويقضي بما راه صوابا ولا يترك  
 رأيه الا اذا كان غيره اقوى في الفقه ووجه الاستدلال  
 حينئذ ترك رأيه وبأخذ برأى ذلك الرجل القاضي اذا  
 رأى خطه على سجل فحطه ولم يتذكر القضاء لم يعمل به القاضي  
 اذا قال ثبت عندى ان لهذا على هذا كذا يكون قضا وكذا  
 ذكر القاضي الامام ابو عاصم العامري ونحو الآية اكلوا

وبه اقرضوا

وبه اخذ حاتم الدين رحمه الله اذا قال القاضي بعد ما قضى  
 بشهادة مستقيمة رجعت عن قضائه او وقفت على  
 تبيين من الشهود او قال بطلت حكمي لم يعتبر والقضاء ما  
 القاضي اذا وجد شهادة في ديوانه وهو مخوف بخبره ومكشوف  
 خطه لكنه لم يتذكر الحادثة لم يقض بتلك الشهادة بخلاف  
 حنيئة رضي الله عنه القاضي العاسق اذا قضى فلهما  
 اخوان يبطل قضاؤه الاب اذا كان فاسقا بمنزل فلان  
 ان يأخذ مال اليتيم منه ونقصه على يد عدل الى وقت  
 حاجة اليتيم او الى وقت بلوغه لا يجبس الاب واجد  
 بدين الولد المجبوس بالدين يمنع من الاكتساب هو الاثم  
 ويمنع من الخروج الى الجمعة والجماعات وتسييع الخراف  
 ومجادة المريض ولا يمنع من وطئ جارية وامرأته  
 القاضي يستحق الكفاية من بيت المال في يوم البطالة  
 عند من يخرج بجاري وهو الاصح وقال شيخنا لا يستحق  
 المجبوس في السجن كيفيل القاضي اذا عجز عن استخراج  
 الحق عن المطلوب له ان يسقي بالوالي مؤنة  
 الشخص قيل انها على بيت المال والاصح انها على المتد

المجبوس بالدين يمنع من الاكتساب

ولا يمنع اقاربه من الدخول عليه ولا يمسح على

خط القاضي الاستعانة بالوالي

مله اجرة المستحق من المتد هو الاصح



التقاضى اذا افضالات كل التقضى له يرى خلاف  
 ذلك فانه يتبع رأى القاضى عن محمد رحمه ورواية  
 عن ابي حنيفة رضى عنه وعن ابي يوسف رحمه  
 يتبع رأى نفسه القاضى اذا خوض الى شفعوى التقضى  
 بطلان اليمين بالطلاق جاز وعليه الفتوى وانه علم  
**كتاب الدعوى** ابوابه سبعة في كيفية الدعوى  
 في الشئ يتنازع فيه اثنان في دعوى النكاح فيما  
 ينتصب خصما في الدفع في النسب في المتوفات  
**باب في كيفية الدعوى** ولو ادعى محمد وداود لم يباين  
 انه كرم او ارض او شهود شهدوا ذلك عن شمس  
 الائمة الشرسى رحمه انه لا يصح وقال شمس الائمة لم يصح  
 رحمه ان بين البلد والمحلة صح اذا ادعى جدد او  
 احد حدوده يتصل بحدود المدعى عليه يحتاج الى اعلان  
 عليه وجه لا يبقى فيه منازعة اذا قال مالي بالكوفة دارا  
 وقال مالي على حد مال ثم ادعى دارا بالكوفة وادعى مالي على  
 ان سمعت لامكان التوضيح ادعى ملكا كالميت  
 ونحو ذلك ثم ادعى ملكا مطلقا لا يقبل ولو كان على نفسه

ويكفل التكفل بنفسه او بغيره المدعى عليه  
 كفى بنفسه وله ان يطالب ويكفل بالخصم وصح  
 ان يعجز الواحد كفيلا ويكفل وان اعطاه فله  
 ان يطالبه بالكفيل بنفس الوكيل وان كان المدعى  
 منقولا فله ان يطالبه مع ذلك كفيلا بغيره بخلاف  
 كفاية الكفاية والحكمة مشر الى ان القاضى يملك ولو  
 لم يطلب المدعى وهذا اذا كان المدعى جاهلا بخصمه  
 واما اذا كان عالما فلا يكفله القاضى بل يطلبه كفاية الم  
 واذا كان كفيلا ولو كان الخصم معروفا والمدعى جاهلا  
 وعنه محمد انه لا يجز عليه اذا كان معروفا لا يخفى نفسه  
 والمدعى جاهلا لا يخفى بذلك القدر كما في الكرم

والتقاضى يجوز في كل الامكن  
 توفيقه ودر الامكن

يقبل

يقبل اذ انما من عليه الدين وماله في يد اجنبى فخص  
 الدين بقيمة البينة على ذى اليد بحصة الورثة اذا ادعى حصة  
 لانه من ذكر الورث يعني اذا كان غائبا وكان المدعى  
 عليه منكر الكون ذلك في يد اذ ادعى قيمة المستهلك  
 لا يحتاج الى تعريف ذلك الشئ قال الشيخ الامام شمس  
 رحمه خلافا لبعضهم كذا اذا ادعى ثمن محد وولم يبينوا  
 احد ووضح اذا كان المدعى غائبا في يد المدعى عليه فله ان  
 احصاه ليستبين اليه الدعوى وان لم يكن حاضرا ذكر  
 قيمتها وان ادعى عقارا حدوده وذكر انه في حد المدعى عليه  
 وانه يطالبه وان كان المدعى غائبا عظميا لا يمكن نقله  
 الى مجلس القاضى فان شأ الحاكم فخصه بذلك وان  
 بعث اليه امينين من امثاله قال وفي العبيد بين  
 حنهم وسنهم وصفتهم وخليتهم وقيمتهم وان كان  
 المدعى حاضرا في مجلس القضاء يكفيه الاسانحة المدعى  
 انه استهلك دوابه او شهود شهدوا ذلك ولم يبينوا  
 الذكور والامانات عند واقبل لا يقبل **باب في الشئ**  
**يتنازع فيه اثنان** اذا كان احدهما اخذ بغيره الا

ادعى على زيد انه دفع اليه كذا دينارا ليدفعها  
 الى غريمه فله ان يحد زيد وخطف ثم ادعى المدعى  
 ذلك المال على عمرو وقال انما دفعت اليك  
 لتدفعها الى غريمي وزعم انه دعواه على زيد  
 كان خطاء وظنا لا يسمع دعواه على عمرو  
 وللتناقض مرفقة



والاخر اخذ بلحاظها فاما سواء وكذا لو كانا في سرج واحد  
ولو كان احد هما في سرج والاخر في سرج فادعيا ما في سرج  
السرج لو ثبت في يد رجل وطرف منه في يد اخر فهو بينهما  
نصفان دار عشرة ابيات بيت منها في يد رجل وبيت  
منها في يد رجل اخر قال احب بينهما نصفان اثنان  
ادعيا ملكا بينهما واقام البينة والحد في يد ثالث ولم  
يورثا او ارثا نأربحا واحدا او آخر احد هما دون الاخر  
فهو بينهما وان ارثا وتاريخ احد هما سبق يقضي لهما  
ادعي احد هما الشراء والاخر الدينة مع القبض الشراء  
اولي اذ لم يورثا ولو ادعي احد هما الرهن اولي عبده  
يد رجل اقام عليه البينة رجلا ان احد هما بغصب الاخر  
بوردقة فهو بينهما وان ادعي اثنان كل واحد منهما  
منه هذا العبد واقام البينة فكل واحد بالخيار ان  
اخذ نصف العبد بنصف الثمن وان ترك الخارج  
مع ذبي البند اذا اقام البينة على الملك المطلق يقضي تبينه  
الخارج مع ذبي البند اذا اقام كل واحد منهما البينة على  
النساج يقضي لصاحب البند وكذا النسج في الثياب

اللائحة

التي لا تسج المرأة وكل سبب في الملك لا يترك فهو  
كذلك الخارجان اذا ادعيا ملكا مطلقا واقام البينة  
يقضي بينهما نصفين اذا اقر المدعى عليه ان هذا كان في  
يد المدعي يوما بتسليم اليه اذا ادعي العفار واقرا المدعي  
عليه انها في يديه فانه لا يكتفي بذلك في كونه ذا اليد  
يقوم المدعي البينة على ذلك بما في دعوى النكاح  
ادعيا نكاح امرأة فاقرت لاحد منهما ثم اقام البينة يقضي  
لاحد هما كما لو لم يقر اذا ادعي عليه منكوسة الغيرة كما فانه  
بسته حضرة الزوج وكذا اخذ اقامة البينة ادعيا نكاح  
امراة ولم يورثا واقام البينة فلهي لدى اليد ادعي عليه  
غيرة منكوسة او على بكر في بيت ابوها وسال ابيها  
القاضي على يدي رجل لا يصنعها القاضي لو اقامت  
المرأة شاهدا واحدا عدلا انه طلقها بحال بينهما ولو اقامت  
شاهدين فاسقين فذلك في رواية رجل وامراة  
في دار اقام الرجل البينة ان الدار داره وان المرأة  
امراة واقامت المرأة البينة ان الدار دارها والرجل  
المدعي مملوك لهما يقبل بينة الرجل في النكاح وبنيتهما

مطلوبه المرأة شاهدا واحد لا يملكها بحال بينهما

مطلوبه



في الدار ولا يجعل الرجل مملوكا لها لان تنزوحها بنفسها  
او ارسلها ان ليس مملوك لها والله اعلم **باب فيما ينصب**  
**خصما في حق اقامة البينة** رجل في بديه دار ادعى  
رجل انه اشتراها من فلان واقام البينة وقال انني في  
الدار فلان ذلك او عينها فلا خصومة بينهما وقال  
المدعي اشتريتها من فلان وامرني بالقبض منك لم  
تدفع الخصومة عنه ادعى ثوبا او دارا في يد اخر واقام  
البينة واقروا اليد انها لفلان الغائب او دعها  
اياها لم تدفع عنه الخصومة ما لم يقيم بينة تعرف المودع  
بوجهه ولو ان المدعي ادعى عليه الفعل كما اذا قال  
عصبت مني او سرفت مني هذا الشيء لا تدفع الخصومة  
وان اقام المدعي عليه البينة على المودعة ادعى على عبد  
محمود عليه مالا بسبب الاستملاك او الغصب  
يشتهر فخصمة المولى لسماع البينة بخلاف العبد المأذون  
ادعى عينا في يد اخر انه ملكه فشهدت يده ان باع  
فلان من فلان هذا العين من هذا المدعي وهو في يد  
البائع يقبل وكذا اذا كان شهدا انه اشترى مالا من

البينة  
المدعي عليه مالا بسبب الاستملاك او الغصب  
يشتهر فخصمة المولى لسماع البينة بخلاف العبد المأذون

بن فلان

بن فلان وقبضه منه وكذا لو كان مكان البيع محبة  
عيني في يد رجل ادعى افعلى انه ملكه اشتراه من فلان  
الغائب وصدقه ذواليد فانه لا يؤخر بالتسليم ادعى  
دينا على ميت واقام البينة على وارث ليس في يد  
شئ يسمع وكذا لو لم يكن للميت مال تنزوحك تسمع الدعوى  
والبينة يكلف على العلم احد الورثة ينصب خصما  
فيما يدعى للميت او على الميت **باب فيما يكون**  
**دفعاً للدعوى والشهادة وما لا يكون** المدعي عليه  
اذا اقام البينة ان هذا المدعي شهد به هذا فلا تدفع  
عنه الخصومة وكذا اذا اقام البينة انه استشهد به  
هذا الشيء او اسام او اقرا انه ليس له او انه قبله بقرعة  
وكذا اذا اقام البينة ان هذا الشاهد ادعى هذا الدار  
لنفسه تدفع شهادته اذا اراد ان يرد المنة بجيب  
فاقام ابائع بينة على اوانه باع يقبل اذا ادعى  
دارا ملكا مطلقا واقام البينة على ذلك ثم اقام المدعي  
عليه البينة انه اقرا في مجلس القاضي ان هذه الدار ميراث  
له عن ابيه فهو دفع ادعى دارا بطريق الميراث عن ابيه



واقام البينة واقام ذواليد البينة على اقرار اب المدعى  
ان الدار ليست له او ما كانت له فهو دفع ادعى حصارا  
انه سرق منه منذ عام واقام بينة ثم اقام المدعى عليه البينة  
انه في يديه منذ خمس سنين لم يكن دفعا ادعى قيمة الحارثة  
سنة ملكة فاقام المدعى عليه البينة ان الحارثة قائمة  
راينا ما في بلدنا لم يكن دفعا لو انكر المدعى عليه مرة ثم قال  
ان الارض التي في يدي ليست على هذه الحدود ولم يصح الدفع  
في دعوى غير صحيحة لو ادعى المدعى عليه الدفع يطالب بذلك  
كما ذكر في فداوي نجم الدين السفي رحمه وفيه نظر المدعى  
عليه اذا قال له دفع اليه اشي متروكة بمحل بمحل الى المجلس  
او على ما يراه القاضي لو قال له بينة في المصير جعلت  
ايام ولاستوفى منه الحال اذا قال المدعى لا بينة لي ثم  
اقام البينة يقبل لا مكان التوفيق اذا قال عند القاضي  
هذا كان لفلان عام اول ثم اقام بينة انه اشتراه منه  
ولم يوقت البينة جاز ولو قال كان لفلان عام اول  
في فيه يومئذ ثم اقام البينة على الشراء منه لم يقبل الا ان  
يوقت البينة وقتا بعد عام اول عبدا في يد رجل اقام حل

مطلوب اذا قال لا بينة لي ثم اقام البينة يقبل لا مكان التوفيق

البينة انه

البينة انه عبدا واقام ذواليد انه باعه من فلان ولم يملك  
له فهو حضم ادعى دارا اصلها وبنائها واقام البينة ثم اقام  
المدعى عليه البينة انه اقر في خيرة مجلس القاضي ان ذواليد هو الذي  
بنى العمارت تبطل شهادة الشهود واقام المدعى البينة على  
دعوى ارض فيها اشجار ولم يتقوض الاشجار ثم اقام ذواليد  
البينة انه عرس الاشجار لم تبطل شهادة الشهود المدعى  
في صحة الاصل ادعى عبدا في يد رجل انه له واقام البينة  
وقضى له ثم ان صاحب البينة اقام البينة انه لم يقبل  
المدعى عليه لوانه بالدفع بعد قضاء القاضي بالملك  
المطلق لسمع التناقض كما يمنع الدعوى لنفس يمنع  
لغيره اذا ادعى عمارا فانكر المدعى عليه كونها في يده  
يخلف فاذا اقر يخلف انها ليست بملك المدعى ولو اراد  
المدعى اقامة البينة فانه لا يكتفي باقرار المدعى عليه انه  
في يده بل يجب ان يقيم البينة انه في يده بخلاف المنقول  
المدعى عليه لو اقام البينة انه اشترى من فلان ولم يقبل  
ولو ادعى على الشهود مالا وقال انه دفعت اليهم كذا كذا  
بشهاد واعلى فلان وقد شهدوا فعليه ان يرد ذلك



سقط ما جارية مولد لا قبل من ستة اشهر من يوم ما ولد له البائع  
وانتهت ام ولد له وبقيت البيع

التي فاقام البينة على ذلك بطلت شهادته شهود المدعى  
والله اعلم **باب دعوى النسب** باع جارية فولدت  
لاقل من ستة اشهر من يوم باع فهو ابن البائع وامي  
ام ولد له وبقيت البيع وان جأت به لاكثر من ستة  
اشهر لم يكن ابنا له الا بتقدير المشتري اذا ادعى احد  
التوأمين ثبت نسبهما منه جارية بين رجلين جأت  
بولدين في بطنين فقال احد هما هذا الاصغر ولدي والاكبر  
ولدي شريكي وصدقه الشريك صحت دعوى الاصغر وصارت  
الجارية ام ولد له وغرم لشريكه نصف قيمتها وعليه نصف  
العقد والاكبر يكون حرا ويثبت نسب من مدعى الاكبر  
وعليه نصف الولدان كان موثرا وتسبع الغلام في  
قيمه ان كان معسرا وبقيت له ايضا نصف العقر جارية  
بين رجلين جأت بولد فادعيها ثبت نسبها  
وبرت من كل واحد ميراث ابن كامل وبيران منه  
ميراث اب واحد ادعى على رجل انه اخوه لابي وامه  
او انه عمه او ادعى امرأة انها اخته او عمته ولم يدع ميراثا  
ولا هاهنا لم يقم ولو ادعى انه ابوه او ابنه يكون خصما

اذا اراد ان يثبت

اذا ارادت اثبات نسب من ابيه وابوه ميت لم يقبل  
بينته الا على خصم وهو وارث الميت او غريم عليه الميت  
حق او رجل له على الميت حق او موصى له ولد الزنا  
يثبت نسب من الام دون الزاني قضاء القاضي بالنسب  
بشهادة الزور ينفذ باطنا عليه انحصاف والله اعلم  
**باب في الميراث المتفرقات** وارفي يد رجل فقام اخر  
البينة انها كانت لابيه ومات وتركها ميراثا له ولا خيه  
الغائب لا وارث له غيرهما قضى له حصته وبترك الغيب  
الغائب في يدي ذي اليد عند ابيه حنيفة رضي عنه  
رجل ادعى ديناً على الميت وقدم وارثا من ورثته الي  
القاضي فاقر له الوارث بحقه فاراد الطالب ان يقسم  
البينة عند القاضي على حقه ليكون حقه في جميع مال الميت  
ويلزم ذلك جميع الورثة والقاضي يقبل ذلك ويسمع  
شهوده ويحكم له في جميع مال الميت بدنيه وكذلك لو اراد  
له بذلك جميع الورثة رجل مات في بلدة وماله وتركته  
حيث توفي وورثته في بلدة اخرى فادعى قوم حقوقا  
واموالا فان كان البلد الذي فيها الورثة منقطعا

هذا الفصل في النسب شهادة الزور ينفذ بالباطن

مطلوب حقه



عن هذه البلية جعل له القاضي وصيا فيستوفى ويؤتم  
عليه وان لم يكن منقطعا لم يجعل القاضي وصيا لكن سمع  
شهودا المدعيين وكتب لهم بما يقع عندهم من امرهم  
الي قاضي بلد فيه الورثة ليقتضي لهم ثم يكتب ذلك القاضي  
الكاتب ليسلم التركة اليهم اذا قام البينة على حل حال  
فمات المدعي عليه بعد تزكية الشهود وقبل القضاء فانه  
ليقتضي عليه وارثه من غير إعادة البينة اذا ادعى على حل  
انه اقر ان هذا الشيء لي فخره بالتسليم الي ولم يدع انه  
ملك فانه يسمع دعواه في اصح القولين اذا ادعى تبدا  
فيها تمار واقام بينة وسأل القاضي ان يجعل ذلك على  
يدي عدل حتى يسأل عن شهوده فانه يضع ادا كان  
المدعي عليه معروفا بالاستدراك ولو طلب ذلك بعد  
الدعوى قال حاتم الدين رحمه في تحفة القضاة اذا  
كان المدعى عليه فاسقا متلفا فغير ثقة اجاب الي ذلك  
وانه علم **كتاب الاقرار** ابوابه ثمانية فيما يكون اقرارا  
فيما لا يكون اقرارا في معرفة المقربة في الاستثناء في الرجوع  
عن الاقرار في الاقرار بالنسب في اقرار الرقيق في التفوق

دفعه

وجه العلم **باب فيما يكون اقرارا** اذا ادعى على غيره شيئا  
فقال زنه كان اقرارا كذا اقرار البرتي عنه كذا اقرار  
ما كثر ما تنقاصا فيه او قال لم اعطكك لو بسخى قبل يكون  
اقرارا الا اذا قال على وجه الاستثناء اذا قال لست قد  
اقرضتني الف درهم فقال الطالب بلى ثم جدد الموقان  
المال بل زنه الاقرار يقع من غير تصديق وقبول لكن  
بطلانه يتوقف على البطلان اذا اقر مجهول صح وتعلق  
له بين المجهول اقرارا بكون صحيح واقرارا بكون لا  
قال لا فلي عليك كذا فقال لا فالحق اليقين او البطلان  
او صدقا او يقينا فهذا اقرار قوله جميع ما في يدي لفلان  
اقرار قوله اين كاله من تراكب اقرار قال لفلان على  
الف درهم ان مت فعليه المال ان مات او عاش  
لو اقر كحل حارية او شاة صح لو قال لفلان فلانة على كذا  
فان فسر وقال اوصي به فلان او مات ابوه فورثه صح  
وان ابهم لم يقع امرأة قالت لرجل طلقني كان اقرارا  
بالسكاح الاقدام على استياع لا يكون اقرارا بملكته  
ذلك لدى البعد على رواية الزبادات وعلى رواية



اجماع يكون اقرا والاول اصح والله اعلم **باب فيما لا**  
**يكون اقرا** اذا قال لرجلين لاحدكما علي كذا او قال  
 رجلا لرجل لك علي حدنا شي لم يصح رجلا قال لا رجلا  
 لك علي احدنا مائة دينار والاخر الف درهم لو اخذ  
 بشي لو قال لفلان علي عشرة دراهم او لفلان علي  
 دينار لم يصح تعليق الاقرا بالشرط لا يصح اذا قال  
 اما فني فلان المختار انه لا يكون اقرا بالرق في رثا  
 او قال لاخر لي عليك الف درهم فقال ولي عليك  
 مثلها او قال لاخر اعتقت عبدك فقال لا فوئت  
 ايضا لم يكن اقرا ذكره الناطقي رحمه وقيل يكون اقرا  
 اذا قالت لزوجها مائة دينار او توهمي بالبيت يا فقم لا يكون  
 هذا اقرا بقبض المهر اذا قال لفلان علي فيما اعلم او قال  
 في علمي لم يصح خلافا لابي يوسف رحمه اذا قال المديني  
 عليه لي نخرج من هذه الدعوى لا يكون اقرا اذا قال  
 لفلان علي درهم في شهادة فلان او في علمه او في قضائه  
 او بفتواه لا يلزمه شي بخلاف ما اذا قال بشهادة  
 او حكمه اذا قال لفلان علي صوح ثم قال ردت حق الام

لم يقبل

لم يقبل اذا قال لفلان قبلي الف درهم فهذا اقرا بالدين  
 وذكر القهستاني رحمه انه اقرا بالوديعة والله اعلم  
**باب في معرفة المقربة** اذا اقر بمال عظيم لم يصدق  
 في اقل من مائتي درهم عندهما وقال الشيخ الامام حجة  
 رحمه الاصح انه يثبتني قوله في الف والقبول والفقير العظيم  
 القليل والغني لا اذا اقر به درهم فعليه ثلثة ولو اقر به  
 كثيرة لم يصدق في اقل من عشرة لو قال له عليه كذا درهم  
 فعليه درهمان ولو قال كذا درهم فعليه احد عشر ولو قال  
 كذا وكذا فعليه احد عشر ولم يصدق في اقل من ذلك  
 ولو قال له علي من واحد الي عشرة فعليه عشرة لو قال  
 له ما بين الحائط الي هذه الحائط فله ما بين الحائطين لا عشر  
 ولو قال علي عشرة دراهم كانت عليه احد عشر دراهم ولو قال  
 عشرة وتوب عليه توب والبيان في العشرة اليه لو قال  
 علي درهم اضعافا لثقة مصاعفة لرغبة اربعة عشر  
 لا بقوله درهم يلزمه ثلثة وبقوله اضعافا لثقة  
 وبقوله مصاعفة اثني عشر فحمله ما قلنا لو قال لفلان  
 علي درهم ودينين يلزمه التام من ذلك ولو اقر بجزء



في دار ان يلزمه القيمة لان الاقرار بكل شئ لا يمكن  
تسليمه يكون اقرارا بالقيمة لو قال غصبت منه ثوباني  
منديل لزمه لو قال له شركت او شركة في هذه الدار  
فهذا اقرار بالنصف **ما في الاستثناء** اذا اقر  
بشئ واستثنى الاقل او الاكثر صح ولزمه الباقي  
ولو استثنى الكل فان كان الاستثناء من جنس الشئ  
منه لزمه الكل وان كان من خلاف الجنس صح الاستثناء  
كخو ان يقول عبيدي اقرارا لا هو ولا وليس له عبيد  
لم يعقوا اذا اقر كخو وقال متصلا به ان هذا الميراث  
شئ لو قال على مائة دينار الا ثوبا او ثاة لم يصح الاستثناء  
ولو قال الا درهما والامانة جوزة او الا قفص حنطة  
طرح عنه بعد الشئ قال لعلان على عشرة الا ثلثة  
الا درهما يلزمه ثمانية وطريق ذلك ان يستثنى الاجنة  
وهو درهم من الذي يليه وهو ثلثة تبقى درهما ثم استثنى  
درهمين من عشرة تبقى ثمانية نفس على هذا واعلم  
**ما في الرجوع عن الاقرار** قال لعلان على الف درهم لابل  
الفان فعليه الفان وقال رفرعه ثلثة الاف

لو قال

لو قال على درهم لابل ثلثة درهم وديار اذا قال غصبت  
منه الف او قال ودعني الف الا انها زبوف صدق  
وصل ام فصل لو قال الا انه ينقص كذا ان وصل صدق  
وان فصل لا الا ان يكون الفصل بطريق الضرورة  
بان القطع عليه الكلام ثم وصل لو قال له على الف درهم  
من ثمن خمر او خمر لزمته الف اذا قال او رضيت  
فلان الف درهم رتوقا او قال الف درهم ثمن متاع  
وهي زبوف فقال لقوله هي جبار لزمته الجبار لو قال  
اخذت منك الف درهم وديعة فملكك وقال صاحب  
المال اخذتها غصبا فهو صامس ولو قال اعطيتني الف  
درهم وديعة فملكك وقال صاحب المال غصبتها  
فالقول للمقر وكذا لو قال اعرت هذا فلانا ثم رده على قال  
فلان غصبتها مني ولو قال اقررت لك كذا وانا صبي  
او ثائم فالقول له مع يمينه والله اعلم **ما في الاقرار بالنسب**  
من اقر بغلام بولد مثله لم يثبت له نسب معروف  
ابنه وصدقه انقلام ثبت له نسب وان كان مريضاً  
شارك الورثة في الميراث صبي في يد رجل قبل له هذا



ابنك فادعى برسه اي نعم ثبت نسبه منه بخوارق الرجل  
بالولد والوالدة والروضة والمولى وكذا اقرار المرأة بالولا  
دين والزوج جائز ولا يقبل بالولد الا ان يصدقها زوجها  
او يقيم الحجة وان لم يكن زوج تصدق ومن اقر بنسب  
غيره بالدين والولد مثل الاخ والعلم لم يقبل فلو كان له  
وارث قريب او بعيد فهو اولى من المقله وان لم يكن له  
وارث استحق المقله ميراثه ومن مات ابوه فاقرباؤه  
لم يثبت نسب اخيه وشاركه في الارث امرأة مجهولة  
النسب اقرت انها بنت لجدا الزوج اولايه وصدقها  
الاب واجد وكذا بها الزوج فرق بينهما **في اقرار**  
**المريض** اذا اقر في مرضه وعليه دين الصبي او دين من  
بسبب معاين فانه يقضى ذلك الدين اولاً فان فصل  
منه شيء يقضى ما ثبت باقراره في المرض وهو مقدم على الولا  
اقرار المريض لو ارثه بالطل الا ان يصدق الورثة لو اقر  
لاجنبى في مرضه ثم قال هو ابني ثبت نسبه وبطل اقراره  
لو اقر لاجنبية بدين ثم تزوجها لم يبطل اقراره لهما طلاق  
امراته في مرضه ثلثا ثم اقر لها بدين ومات وهي في العدة

فلما اقر

فلما اقر من الدين ومن ميراث لها رخص اقراره  
ولاجنبى في كلام واحد وانكر الاجنبى الشك بطل الكل  
ايمان اقرت ما تركه الاب الفانم اقرارها ان عليا  
دينها فالتقير يعطيه جميع ما في يده ان كان الدين متوقفاً  
لما في يده اقرارها الوارثين ان الموت قبض من هذا  
الغيرم نصف دينه يرى الغيرم عن نصيب المتقير وعلم  
**ما في سائل المتقيرة** اذا اقرت في قوصرة لزمه التمر  
والقوصرة ولو اقر بديانة في اصطلح لم يلزمه الا بطل  
لو قال عصبتك البيت بالطعام ذكر في شامل البيت  
انه يؤخذ بذلك وهذا قول محمد رحمه الله اما عند مالك  
البيت قال له على الف درهم مؤجل فقال لا بل هي  
حالة لزمه الدين حالا قال هذا العبد لفلان لا بل لفلان  
وادعى كل واحد ان له وسلم العبد الى الاول بقضاء  
لم يغرم الا اذا كان اقراره الغصب وان كان الرفع  
بغير قضاء غرم قيمته الثاني اذا قال لا فورك على كذا  
فقال لا فورك ليس لي عليك شيء ثم قال في مكانه بل  
عليك ما تقول فليس عليه شيء اذا اقر بشئ وصدقه



المقر له ثم رواه لم يفتح الرد قال فلان على الف درهم  
فقال فلان ليس عليك شيء وإنما الالف فلان  
فالالف للثاني خلافا لفرجه أدب باع عبده ثم قرآن المسبح  
كان حر لم يبرأ المستر عن الثمن أو كتب إليه غائب  
أما بعد فإن لك على الف درهم أو نحوها كان أقرارا إذا قرأ  
أن هذه الدار كانت للمسلم أمر له بالرد إليه إذا قرأ  
بعد الدخول أنه طلقها قبل الدخول لزمه مد ونصف درهم  
**كتاب الشهادات** أبواب عشرة في محل الشهادة  
وأدائها في الشهادة عن النسخة في التذكية فيقبل  
شهادتهم فيمن تروى شهادتهم في الشهادة على الشهادة  
في الاختلاف في الشهادة بالمليحة في الرجوع عن الشهادة  
في المتفرقات **باب في محل الشهادة وأدائها** محل هي  
شيء سوى العبد والامة وسعك أن تشهد له بالملك  
وقيل إنما تشهد إذا وقع في قلبك أنه له وأما العبد والامة  
فإن كانا صغيرين لا يعبرن عن النفس فما فذلك  
وإن كانا كبيرين أو صغيرين يعبرن فأنما بكل الشهادة  
إذا عرفوا أنها رقيقة أو سمع صبي أو حتى أقر له

بالحق

بحق ثم بلغ الصبي أو سلم الذمى حل لهما أن يشهدا  
بذلك إذا سمع شاهدان أن الطالب براء المطلق  
لا يسعهما الامتناع عن أداء الشهادة إلا أن يسعهما  
بالاستيفاء رجل له شهود كثيرة فدعا بعضهم فان كان  
يعلم أن غيره يشهد له وسعه أن لا يجيبه القاضى إذا لم  
يكن عدلا فالت هدى سعة من لا يشهد لانه ربما لا  
يقبل ويخرج إذا وجد خطه على صكك ولم تذكر الحاشية  
لم يحل له أن يشهد إذا شهد على صكك ولم يعلم الشهود  
بما في الصك فقام الشهود وقيل لهم أشهدوا عليه  
شهد أن هذا فلان وفي يده ما بغير حق ولم يقولوا فوا  
عليه فصد به قيل لا يجوز وقال السيد الامام الاجل القسيم  
يجوز شهدا أنه ملك المدعى ولم يشهدا أنه في يد المدعى  
عليه بغير حق الاصح أنه لا يقبل شهدا أنه باع هذا  
المخدود بابه حدها وحقوقها ولم يقولوا بابه حدها  
وبه حدها ولم يقبل كذا عن نجم الدين النسفي رحمه  
لأن حروف الصلاة متقارب بعضها عن بعض  
ولو قال كواهي مي درهم فلان وابن فلان برين جينر



مع الاستماع في مواضعها يقبل ولو قال كواهي  
 و بهم لا يقبل لانه وعد الابد يفرقون بين قوله  
 كواهي حي و بهم وبين كواهي و بهم اذا شهد اجناب  
 رجل او دفنه او اخبره بذلك رجل او امرأة حل له ان  
 يشهد على موته اذا شهد عرس امرأة او الزفاف  
 او اخبره بالنكاح رجلان ان هذا امرأة فلان حل له  
 ان يشهد انها امرأة فلان اذا سمع الناس قوما  
 لا يتصور تو طوهم عدولا كانوا ولم يكن يقولون  
 ان هذا بن فلان او اخ فلان حل له ان يشهد بذلك  
 كذا اخبره رجلان عدلان بلفظة الشهادة الشهادة  
 بالشهادة على العتق لا يجوز اذا استمر ان هذا فاضى ببلد  
 كذا او و الى بلد كذا حل له ان يشهد بذلك يقبل  
 في النكاح والطلاق والوصية والوكالة شهادة  
 رجل وامرأتين يقبل شهادة رجل اخر عدل على الولا  
 يقبل في الولادة والبكارة والعيوب بالنسبة  
 في موضع لا يطلع عليه الرجال شهادة امرأة عدلة  
 وقيل يشترط لفظ الشهادة وعن شمس الائمة

طه ح

محمد م

كلوا في روم

كلوا في روم ان القابلة لو قالت اقول انها ولدته او  
 اخبرت انها ولدته كفى بذلك الشهادة على الافلاس  
 ان يشهد او يقول لا اعلم له بالسوي ثياب بيل ونهاك  
 اذا شهد وابدأ رجل لم يقبل وان كانت مشهورة  
 مستغنية عن بيان احد و عند ابي حنيفة رضي  
 عنه لو شهد ا فقال هذا ملك فدا المدعي لانا انما نعرف  
 فيه تصرف الملاك لم يقبل بخلاف ما قالوا فيما يطرحونها  
 بالشهادة لم تعين لكنه استشهد بخدا يقبل و قد علم  
**باب في الشهادة عن النسخة** اذا شهد شاهد على الحق  
 بنفسه او شهد الا فاعلى شهادة او على مثل شهادة  
 لم يقبل ولو شهد الا فممثل شهادة قبلت بان كان  
 يضبط جميع ذلك لفظا ومعنى بالسماع مرة ويجب  
 ان يشير الى المدعي والمدعى عليه والى المستودع  
 منقولاً والصوتى على ان القاضي اذا حضر شهادته  
 لم يقبل الاجمال من ان شاهد عن الشيخ الامام الاجل  
 الشرعي رحمه الله انه سئل لو ان شاهد شهد  
 عن نسخة شهادة وشهد الباقر و قالوا ان شاهد



بمثل ما شهد به هذا التام في هذه النسخة بل يكفي  
 بذلك قال نعم اذا قال له هذا علي هذا واسألهما وكان  
 حال يمينه ان يعقبه بانه لو كلف ذلك وسئل  
 ايضا لو ان اليهود ايمون فكتب شهادتهم في نسخة  
 وقراءتة التام ما في تلك النسخة فلما فرغ من القراءة  
 شهد اليهود وقالوا لا نجيز كواهي في وهم وكوا  
 بهيم ما وي ارنس نسخة برخوانه مرس مدعي اربن مدعي  
 عليه بل يقبل قال نعم على الوجه الذي قد ثبت يعني قد قر  
 والله علم **باب في التزكية** قال ابو حنيفة رحمه الله لا يسئل  
 على شهود ما لم يطعن المشهود عليه فيما سوي الجود  
 والقصاص وقال ابان في السر ونزك في العلانية والقضايا  
 على انه يال في السر وقد تركت التزكية في العلانية  
 زمانا لكيلا يندفع المزك ولا يخوف المزك اذا كان واحد  
 عدلا والاثبات افضل وعلى هذا المستخرج عن ابان السو  
 ال المزك من غلب حسنة على سيئة يقبل شهادته  
 عن محمد بن سلمة رحمه الله قال العدل من يجنب المستغنى  
 ويكون فيه يعطه نفعه لا يكون سليم القلب لانه ليس

مطهر والفتوى بالاثبات

عليه الام

عليه الامر ولا يشع صاحب الكبيرة لا يقبل شهادته  
 العدالة تقط بتأخير الصلوة عن اوقاتها اذ الركن  
 اجمعة حرة بغير عذر سقطت عدالته عندئذ لا يسمي حلو  
 رحمه وقال شمس الاثمة الشري رحمه الله لا مال له بها  
 ثلث مرات متواليات الاكلف اذا كان كذلك  
 بغير عذر لم يقبل شهادته من اعتاد شتم جاريه واهله  
 كل ساعة ويوم سقطت عدالته شرب الخمر الا يقط  
 العدالة فانه لم يدين رحمه الله الحي اذا سكر لا يقبل شهادته  
 من جلس على بس الفجور والمجانة على الشرب لا يقبل شهادته  
 وان لم يكره التام اذا عدله واحد وجره واحد  
 السؤال فان عدله اخر قبلت شهادته من عدله جماعة  
 وجره اثنان لا يقبل شهادته صبي اقبل لا يقبل شهادته  
 ما لم يال عنه ولا بد ان يتأني بول البلوغ قد راى يقع في كل  
 اهل المسجد ومحلته انه صالح وكذا الغريب اذا نزل يقوم وقد  
 بعضهم ذك بسة اشهر وبعضهم بسة وعليه الفتوى  
 اذا سئل المزك عن التام فان وجد عدلا يقول غدا  
 هو عدل مرضي الشهادة وان عرفه فاسق فينفي ان يقول

العدالة تقط بتأخير الصلوة عن اوقاتها

مطهر اذا ترك اجمعة حرة بغير عذر سقطت عدالته

مطهر اعتاد شتم جاريه واهله كل ساعة ويوم سقطت عدالته

مطهر اذا سكر لا يقبل شهادته

مطهر شهادته صبي محتمل

مطهر شهادته الغريب اذا نزل



من لا ينفق على نفسه ولا على غيره من شهودك لكونه ينفق على نفسه

من لا ينفق على نفسه ولا على غيره من شهودك لكونه ينفق على نفسه

من لا ينفق على نفسه ولا على غيره من شهودك لكونه ينفق على نفسه

من لا ينفق على نفسه ولا على غيره من شهودك لكونه ينفق على نفسه

من لا ينفق على نفسه ولا على غيره من شهودك لكونه ينفق على نفسه

من لا ينفق على نفسه ولا على غيره من شهودك لكونه ينفق على نفسه

انما اعلم ستر على التام اذا جرح المزمع الشهود لا ينبغي  
للقاضي ان يقول للمدعي جرح شهودك ولكن يقول له  
زدني شهودك او يقول لم يجد شهودك وحده اعلم  
**باب من تقبل شهادتهم** شهادة الاخر للاخر في الدعوى والحال  
جائزة شهادة الرجل لغريمه المفلس جائزة اذا استأجر  
ثم شهد احد بهما على الاخر تقبل ان كان عدلا اذا شهدا  
القاضي على القسمة جازت رجل يحسن الدعوى فامر  
القاضي عدلين بالتعليم ثم العدلان يشهدان على تلك  
الدعوى والخصومة تقبل شهادة اصحاب الابهواء  
جائزة الاخطائية وهم قوم من الروفص ينسبون  
الي ابن الخطاب الاسدي لامن مذهبههم تصديق بعضهم  
بعضا وكذا يجوزون الشهادة زورا على من خالفهم الوكيل  
بالخصومة اذا غل قبل ان يقيم فشهد للموكل حاز وان  
خاتم ثم شهد لا شهادة الحرسي المتناس على من يجوز  
وعلى المدعي لا شهادة اهل الذمة بعضهم على بعض جائزة  
شهادة عمال السلط جائزة كذا ذكر في الجامع الصغير قال  
الفقيه ابوالليث رحمه الله ان كان العاقل مثل عمر بن الخطاب

فشهدا

فشهدا جائزة وان كان مثل يزيد بن معاوية لا تقبل  
شهادته من يلعب بالطبخ ولا يريد القمار ويحفظ الصلوة  
ويتفرغ عن شهادة الزور وشهادته جائزة وانما اعلم  
**باب من لا تقبل شهادتهم** لا تقبل شهادة الرجل  
لوالديه وجده وجدة وولده وولد وولده وان سفل  
ولا تقبل شهادة احد الزوجين لصاحبه شهادة اهل  
السجن بعضهم على البعض فيما يقع بينهم لا يقبل  
شهادة النساء بائنا افرادهن فيما يقع بينهن في  
لا يجوز شهادة اهل الربوا لا يجوز شهادة العبد والمكاتب  
وام الولد لا يجوز شهادة الاخرس بالاشارة وشهادة  
الاعمى لا يجوز شهادة المدعو في القذف اذا باب لا يقبل  
صلا قال في رجمه ولو حقه دمي في قذف ثم لم تقبل  
شهادته على المسلم والذمي لو شهد اثنان على ابيرهما  
انه طلق اتهما فان كانت الام تدعي ذلك لا تقبل  
شهادة الاجير الواحد لا شهادة لا تقبل سوء كان اجيرا  
من ذمة او من امة او مياومة شهادة الوصي  
ليست بعد القول لا يجوز ومن ردت شهادته بنفسه او زوجه

من لا ينفق على نفسه ولا على غيره من شهودك لكونه ينفق على نفسه

من لا ينفق على نفسه ولا على غيره من شهودك لكونه ينفق على نفسه

من لا ينفق على نفسه ولا على غيره من شهودك لكونه ينفق على نفسه

من لا ينفق على نفسه ولا على غيره من شهودك لكونه ينفق على نفسه

من لا ينفق على نفسه ولا على غيره من شهودك لكونه ينفق على نفسه



طالع او تروق او كلف وصغر وشهد بغير اوله لا يجوز

ثم زال وشهد لا يقبل ولو ردت بزوج او كلف او صغر  
وشهد بعد زوال هذه العوارض يقبل رجل احتاج ان يخرج  
شهودا الى صيغة استرها او استأجره او بلمهم ليكنوا  
ان كانت لهم قدرة المتى او مال يتكرونها لا يقبل  
شهادتهم والا فتقبل او اطعن المدعى عليه في الشهود وانهم  
عبيد فعلى المدعى اقامة البينة على حريتهم ولو قال هما  
مخدومان في القذف فعلى الطاعن اقامة البينة **واعلم**  
**في الشهادة على الشهاده** لو شهد رجلان او  
واحدان على شهادة رجل ثم شهد على شهادة آخر  
شاهدان شهد كل واحد منهما على شهادة غيره هما  
والفرعان لا يعرفان المشهد وعليه تقبل ويقال للمدعى  
اقم البينة على ان المشهد وعليه هذا الاكتماد على شهادة  
نفسه يجوز ان لم يكن بالاصول عذر حتى اذا دخل  
بهم عذر ليسد الفروع انما يجوز الشهادة على الشهادة  
اذا كان الاصل متبنا او عايبا مدق سفر على طاهر الرواية  
او رخصا لا يستطيع الحضور اليه مجلس القاضى والنقوى على  
انه يجوز الشهادة على الشهادة فيما دون مسيرة سفر اذا كانا

بعضا او رخصا  
طالع او تروق او كلف وصغر وشهد بغير اوله لا يجوز

بحال لو شهد

بحال لو شهد لا يمكنه الرواج الي منزله في يومه ذلك  
لو شهد الفرعان والاصولان قد خرسا او عيبا او ارتدا  
او فسقا لم يقبل الشهادة على الشهادة يجوز الشهادة  
على الشهادة لا يقبل في المجدود في الشهادة على الشهادة  
يحتاج الى التحميل والاداء فالتحميل ان يقول كل واحد من  
الشهاد ان فلانا بن فلان على فلان بن فلان كذا حقا وشهد  
على شهادتي بذلك ولو قال استشهد بحيل ما شهدت او كما  
شهدت او على ما شهدت لم يصح التحميل واما الاداء ان  
ان فلان بن فلان من فلان شهد عندي على فلان بن فلان  
كذا حقا واستشهدني على شهادته وانا الان استشهد على شهادته  
شهادة الابن على شهادة والده جائزة وعلى قضائه  
لا الفروع لو عدلوا الاصول جازت **ما في الاختلاف**  
**في الشهادة** شهد بقرض الف درهم وزاد احد هما  
انه قد قضاهما فشهادتهما على القرض جائزة شهد احدهما  
بالف والاخر بالف وخمسائة والمدعى يقول لم يكن  
الا الف لم تقبل شهادة من شهد بالزيادة شهد احدهما  
بالشراء والاخر بالهبة لم يقبل كذا اذا شهد احدهما بالهبة

طالع كيفية تحمل الشهادة

طالع شهادة الابن على شهادة والده جاز وعلى قضائه

طالع الفروع لو عدلوا الاصول جازت



والاخر بالصدق شهادته على قتل او قطع او غصب  
او عمل واختلفا في الوقت او المكان لا يقبل ولو شهد  
على اقرار القاتل في وقتين او مكانين جازت شهادته  
احدهما بطلاق او عتاق او بيع في وقت او مكان  
وشهد الاخر في مكان اخر قبلت وكذا اذا شهد احدهما  
بالاقرار والاخر بالاثبات بخلاف النكاح شهد احدهما  
انه ملك المدعى وشهد الاخر على اقراره بذلك لم يقبل  
شهادته احدهما ان قيمة المعضوب كذا وشهد الاخر على  
اقراره بذلك لم يقبل شهادته احدهما انها جارية والاخر  
انها كانت جارية سمعت يقبل شهادته احدهما ان الطلب  
اقرانه استوفى فشهادته على البراءة جازت ولو شهد  
على هبته او صدقته او يخطي لم يجز لو ادعى بلفظة سكر  
وشهد بلفظة حانة لم يجز ادعى عشرة الاف درهم  
وشهد اليه بمبلغ عشرة الاف لم يقبل لان مبلغ هذا  
المال مال آخر شهد اعلى دعوى ارض انها حقة كمال  
واصاب في بيان حدودها وخطا في المقدار قبلت وانه علم  
بما في الشهادة بالميراث ادعى عينا بطريق الميراث

ادعى عشرة الاف درهم وشهد اليه بمبلغ عشرة الاف لم يقبل

خط حقة

عن ابيه

عن ابيه فشهادته الشهود انه كان في يد مورثه لم يقبل  
اذا شهد بالميراث فما لم يجز الميراث بان قلامات  
ونكره ميراثا لا يقبل وارث قام البينة عليه واثباتها  
لابية اعارها او ادعاها الذي في يديه الدار فانه يافدا  
كما اذا شهد انه مات وهو في يديه يوم مات ولو شهد  
انها كانت ملك ابيه او انه يكسرها بغير ميراث  
ويحتاج في تعريف الميراث الى ذكر ابيه وجب ادعى  
ملكا بسبب الارث وشهد واعلى الملك المطلق يقبل  
شهادته انه ابن الميت ولم يشهد انا لا نعلم له وارثا غير  
تقوم القاضى في ذلك وتافى قدر ما لو كان له وارث لظهر  
ثم يدفع اليه الميراث وان كان الموارث من كسبه كالجدة  
والاخ والعم لا يدفع اليه المال فان كان زوجا او زوجة  
عند محمد رحمه الله يدفع اليه او فر النسيين وهو النصف  
للزوج والرابع للمرأة وقال ابو يوسف رحمه الله اقل النسيين  
شهادته وارثه له غيره لم يقبل حتى يبين فيقول لانه هو  
او ابوه او ابنه او عمه او نحو ذلك فلو ذكر انه ابنه او ابوه  
او اتمه لا يحتاجان الى قولهما انه وارث ولو ذكر انه اخوه

لا وارث له غيره



يجب ان يقول انه اخوه لاب و أم اولاب اولام شهادة  
 الوصي بالدين للميت لا يجوز لو حضر رجل واحد في يدي  
 رجل انها كانت لابيه مات وتركها مبيترت له واقام على ذلك  
 بيته ولم يشهدوا على عدد الورثة لم يقبل وحده علم **ما في**  
**الرجوع عن الشهادة** اذا رجع الـ بعد قبل الحكم سقطت  
 شهادته وان رجع بعد الحكم لم يفسخ الحكم لو رجع الـ بعد  
 في غير مجلس القاضى لم يعتبر ولو رجع في مجلس القاضى  
 صح بمنزلة ان شاء الرجوع الشهادة على رجوع الشاهد  
 في غير مجلس القاضى لا يصح رجل شهد فلم يبرح مكانه  
 حتى قال او همت بعض شهادته يعني اخطأت بسيما  
 ما يجب على ذكره او ذكرت زيادة باطله فان ظهرت  
 عند الله عند القاضى جازت وان برح ثم عاد لم يقبل  
 شهدا انه سرق من هذا ثم قال اعطى سرق من هذا لم يقض  
 بشهادتهما لانهما اقربا لعقبة رجع احد الـ بعد  
 بعد الحكم غرم نصف المال ولو كانوا ثلثة لم يغرم شيئا  
 فان رجع افر وبقى واحد غرم الرضعاان النصف شهد  
 رجل وامرأتان بمال ثم رجعت امرأة بعد الحكم غرم ربع البينة

مطرد اذا رجع الشاهد قبل الحكم سقطت شهادته  
 مطرد اذا رجع بعد الحكم لم يفسخ الحكم  
 مطرد لو رجع الـ بعد في غير مجلس القاضى لم يعتبر

مطرد ولو رجع في مجلس القاضى صح  
 مطرد الشهادة على رجوع الـ بعد في مجلس القاضى

مطرد رجع احد الـ بعد بعد الحكم غرم نصف المال

شهد رجل

شهد رجل وعشرة نسوة ثم رجعوا فعلى الرجل سدس  
 المال وعليهن خمس امس المال ولو رجع الرجل  
 وثمان نسوة فعلى الرجل نصف الحق ولا شيء على الراجعين  
 شهدا انه طلق امراته قبل الدخول ثم رجعا ضما نصف  
 المهر ولو شهدا انه طلقها بعد الدخول لم يضمنا شهادتهما  
 شهدا بيمين وشاهدان شهدا بوجود السرطان رجعا  
 فالضمان على شهود اليمين خاصة شهدا باليقين عن  
 القصاص ثم رجعا لم يضمنا شهدا بالقصاص ثم رجعا  
 بعد الاستيفاء فعليهما الدية شهود الفروع وشهود  
 الاصل رجعوا فالضمان على الفروع شاهد الزور يشهد  
 في السوء اما وجدنا هذا شاهد زور فاحذروه وحذروا  
 الناس عنه ولا يضرب عند ابيه حنيفة رضى عنه عليه  
 القسوى وقال لا يضرب وجعا ويحبس ثاويبا والاعلم  
**ما في مسائل المتفرقة** يكره بلفظين الـ بعد و هو ان يقول  
 القاضى اشهد بكذا وكذا ولا يابس بتفريق الشهود  
 اذا اتهمهم اذ مات رجل فاقرباوان بدين الـ  
 على الميت فلم يعطيا ولم يقضى القاضى عليهما حتى شهدا

مطرد شهادته بعد الزور

مطرد كره القاضى ان يقول القاضى اشهد بكذا

مطرد ولا يابس بتفريق الشهود اذا اتهمهم



بذلك الدين لرب الدين عند القاضي يقبل ويست  
الدين عليها وعلى غيره بها من الورثة اذا شهد ابدار  
لرجل وتركا من احد ود الاربعة قبلت بخلاف اذا  
غلط في حد واحد ينبغي للسامع ان يقول حدس  
بيوسه ملك فلان بن فلان من فلان الا اذا حصلت  
المعونة بذكره وذكر ابيه شهد الرجل على الميت بالف  
ورهم وشهد الاخوان للاولين بمنزل ذلك جاز خلافا  
لابي يوسف رحمه الله اذا شهد او قال لا شهد القاضي  
بذلك اذ لم يكف ما لم يسميا القاضي ويسنان الى ابيه  
وكذا في كل موضع شهد على فعل ولم يسميا الفاعل  
لم يقبل اذا شهد اثنان ان زوج فلانة مات او قتل  
وشهد الاخوان انه حي فشهادة الفروع الاول اولى اذا  
كتب شهادة على صك البيع ثم ادعى المحدث وان كتب مما  
انه شهد بما فيه وكان في الصك انه باع وهو يملكه بطل  
دعواه ولو كتب ان شهد على الصك شهدت على امر البيع  
انه باع شمع دعواه والله اعلم **كتاب الوكالة** الوضعية  
فيما يجوز به التوكيل في اثبات الوكالة فيما يملكه الوكيل

ما في الاول

في عمل الوكيل في المتفرقات والله اعلم **باب فيما يجوز به التوكيل** التوكيل بالبيع والشراء والاجارة والاستيجار  
والاعطاء والافاضة جايئز وبالشق من لا يجوز التوكيل  
بشياء الحقوق برضا الخصم وبدون رضا الخصم لا يجوز يقضى  
لا يلزم الا ان يكون الموكل حرا وعاقل او سافرا او يدير السفر  
وان كانت الموكلة امرأة فخرق لا يخرج الى الحمام وكونه  
فذلك عندنا يبيى وبه في بعض المتكسرين منهم التوكيل  
بشياء واحده ودوا القصاص لا يصح الا بخرقة الموكل  
التوكيل باثبات حد الزنا او باستيفاء لشيء التوكيل  
باثبات القصاص وحد القذف وحد الشرب جايئز  
بشرط ان يكون الوكيل ممن يعقل العقد ويقصده  
لو وكل صبا بعقد البيع والشراء او عبدا محجورا او لا يملك  
بهما الحقوق فان عتق العبد رجع العهرقة عليه بغير  
لويغ الا اذا قال لا فرانت وكنتي فهو وكيل في تحفظ  
ولو قال انت وكيل في كل شئ يصير وكيل في البياعات  
والهبات والمعاوضات واما في الطلاق والعنان  
روايتان اذا قال لا فلا انما هناك عن الوكالة لا يصير



وكله بشفعة مملوك بكذا ولم يبين الذكورة ولا الانوثة لم يصح  
وكله ان يشترى له حمارا او فرسا وكحو ذلك بكذا ولم  
يبيّن الذكورة والانوثة صح وكل رجلا ولم يعلم الوكيل  
بذلك لم يصح وكذا فان اخبره ان ان بذلك وصفا  
صار وكذا وان كذبه لا اذا قال لرجلين وكلت احدهما  
ببيع هذا فانهما باع جارا اذا وكل رجلا بكل حق لاجاز  
الوكالة يجوز لو وصى اليتم ان يوكل بكل ما يجوز ان يفعله  
بنفسه في امر اليتم والله اعلم **في اثبات الوكالة**  
اذا ادعى ان فلانا وكله بطلب كل صومع هو بالكلية  
وقبضه والخصومة فيه وجا بالبينة على الوكالة ولو وكل  
غائب ولم يخبر الوكيل احد الموكل قبله حتى واراد ان  
الوكالة لم يسمع حتى يخبر خصما فان احضر رجلا مدعى  
عليه حقا للموكل والمدعى عليه مقرا وجا على المدعى بسمع  
من شهود الوكيل على الوكالة وينفذه الوكالة فان حضر  
غريبا يدعى عليه حقا للموكل لا يحتاج الى اعادة البينة وكلم  
للقاضي بالوكالة على كل خصم يخبر ويدعى قبل حقا للموكل  
فلو كان وكله بطلب كل صومع قبل جل عينه لم يسمع من شهوده

على الوكالة

على الوكالة الا بخبر من ذلك الرجل رجل حضر عند القاضي  
وقال قد وكلت هذا الرجل بطلب كل صومع بالكلية بالخصومة  
في ذلك وليس معهما احد للموكل قبله حتى فان كان القاض  
يعرف الموكل ويعرف انه فلان بن فلان بن فلان فيقبل  
القاضي ذلك وانفذ ما للوكيل فان احضر الوكيل احدا  
يدعى عليه حقا للموكل وقد غاب الموكل كان الوكيل خصما  
له وان كان القاضي لا يعرف الموكل لا يقبل الوكالة وان  
قال الموكل انا اقيم البينة انه فلان بن فلان بن فلان لهذا  
الرجل لا يلتفت الى ذلك واذا تقدم رجل الى القاضي  
فاذعن ان فلان بن فلان وكله بقبض دينه الذي على فلان  
هذا واحضره الى القاضي معه فان صدقه الغريم في الدين  
والوكالة والقاضي يحبس على الدفع اليه وان اقر بالدين  
وحجده الوكالة فليس له ان يكلفه حلا فالحما ولو اقر بالوكالة  
وحجده الدين فقال الوكيل انا اقيم البينة على هذا الحق لم يقبل  
القاضي بينة ولا يكون وكذا باثبات الحق الا ببينة مستندة  
على الوكالة او بخبرة الموكل فيوكل لان الوكالة لا تثبت  
باقرار رجل قال انا وكل فلان بقبض الدين فبينة منك



المدعا عليه في الوكالة والوديعة ثم الى ان يدفع لم يجبر رجل  
 ادعى ان فلان بن فلان وكله وفلانا الغائب يطلب كل  
 حق له قبل فلان بن فلان والخصومة في ذلك وقبضه واقام  
 على ذلك بنية فالقاضي يقضي بوكالته ووكالة الغائب  
 ويحكم هذا الحاضر ويثبت الحقوق ولكن لا يقبض حتى يحضر الغائب  
 رجل قدم الى القاضي فقال ان فلان بن فلان على هذا الف درهم  
 وقد وكلني فلان بطلب كل حق له وقبضه والخصومة فيه وحضر  
 شهودا فشهدوا له بالوكالة وعلى المال في ذلك المجلس فان  
 على قول ابي حنيفة رضي الله عنه لا يقبل الشهادة على المال  
 بل يقبل على الوكالة ويقضي بالوكالة ثم يأمره باقامة البينة  
 على المال وقال ابو يوسف رحمه الله يقبل البينة على الامور  
 جميعا فان عدلت البينة يقضي بالوكالة ثم بالمال وعلى هذا  
 الوصاية والورثة واذا شهد للوكيل على الوكالة اباه  
 لم يقبل شهده للوكيل رجلان الطالب وكله يقبض منه  
 من هذا الرجل وشهد الاخر انه جراه في ذلك جازت  
 شهده احدهما انه وكله بالخصومة في هذه فذكر عند قاضي الكوفة  
 وشهد الاخر انه وكله بالخصومة فيها الى القاضي البصرة جازت

شهادتهما

شهادتهما وانه اعلم **باب يملك الوكيل والمالك**  
 ليس للوكيل ان يوكل ما وكل به الا اذا قال له الموكل  
 اعمل فيه برأيك فان وكل الوكيل اخر بغير اذن موكله  
 فقد الوكيل بخصمته جاز بخلاف الطلاق والعتاق  
 لكن حقوق العقد ترجع الى الاول وان عقد بخصمته  
 توقف على جازة الوكيل الوكيل يقبض الدين اذا وكل  
 من في عياله بالقبض صح التوكيل بالبيع توكيل بقبض  
 الثمن الوكيلان يقبض الدين لا يملك احدهما قبضه  
 والوكيلان يرد الوديعة وقضاء الدين لاحدهما ان يفعل  
 الوكيل بالتقاضي وكيل بالقبض في طاهر الروية والقوى  
 على انه ينظر ان كان التوكيل بذلك في بلد كان يعرف  
 بين التجار ان المتقاضي هو الذي يقبض الدين كان  
 توكيلا بالقبض والا فلا الرسول بالتقاضي يملك القبض  
 دون الخصومة الوكيل يقبض الدين يملك الخصومة عند  
 حنيفة رضي الله عنه الوكيل بالخصومة اذا اقر على موكله عند القاضي  
 صح لو وكل بالخصومة واستثنى عند الاقرار فاقترع عند القاضي  
 لم يصح لكنه يخرج عن الوكالة ولا يسمع خصومة الوكيل بشئ



عبد مطلق لو اشترى اب الموكل عتق عليه الموكل اذا قال لا  
 وكلت في جميع اموري فطلق امرأه الموكل وقع قاله  
 الدين رحمه وقال السيد الامام ناصر الدين ابو القاسم رحمه  
 لم يقع رجل امر رجلا ببيع عبده فباعه واخذ بالثمن رهنا  
 فضايع في يده لم يضمن وكذا لو اخذ به كفلا وقوى المال على  
 الكفيل الوكيل بالاجارة ليس له قبض الاجرة والمستأجر  
 وان ذهب الاجرة قبل القبض جاز وان لم يكن شيئا بعينه  
 وصحة علم **باب في غزل الوكيل** اذا وكله ببيع غدا فحضر  
 الغد ولم يبع لم يغزل اذا غزل الوكيل وهو غائب فحضر  
 بذلك رجل عدل ورجلان فاسفان الغزل فان كان  
 المنجزة فاسفالم يغزل الا ان يصدره تعليق الغزل بالخط  
 لا يجوز اذا وكل رجلا بطلاق امرأته ثم غزل الوكيل فحضر  
 المرأة الاصح انه يغزل لو وكل رجلا بالطلاق والعتاق  
 وكاله غير جائزة الرجوع يعني بي باكرت لم يملك له  
 بخلاف ما اذا وكله بالطلاق او العتاق او البيع او الشراء  
 او الاجارة او النكاح وما شبه ذلك لو قال وكلت  
 بهذا وكلما غزلت فانت وكيلي وكاله مستقبلة ثم قال

ونزل

عنك عن الوكالة المطلقة وعن الوكالة المعلقة  
 بالشرط فانه يغزل قاله الامام الاجل الحسبي والفاضل  
 الامام الاسيحي رحمه وقال الفقيه ابو جعفر رحمه  
 ينبغي ان يقول رجعت عن الوكالة المعلقة بالشرط  
 وعنك عن الوكالة المنجزة تبطل الوكالة بموت الموكل  
 وجنونه جنونا مطبقا اليه شهر او لحاقه بدار الحرب مرثا  
 الوكيل اذا جتن جنونا مطبقا او قضى بلحاقه بدار الحرب  
 مرثا لم يجز تصرفه الا ان يعود مسلما وكيل الوكيل يغزل  
 بموت موكل موكله ولا يغزل بموت موكله الوكيل اذا  
 اختلط عقله بالشرب ويعرف الشراء والقبض فهو على  
 وكاله بخلاف ما اذا اختلط عقله لسبب البسج لانه تخبر  
 المعنوه اذا قال للوكيل رد علي الوكالة فقال ردوها  
 خرج عن الوكالة الموكل اذا باع يغزل الوكيل فان رد  
 المشتري المبيع بقضاء القاضي يعود الوكالة اذا وكل  
 اب ابنتي غدا ثم غزله قبل حي غدا صح الوكيل ان  
 الاضحية اذا لم يستتر حتى مضى وقت التفجئة ثم اشترى لم يفقد على  
 الموكل والله اعلم **باب في مسائل المتفرقة** لو اقام البينة على الوكيل

مطلوب الوكالة بموت الموكل

وانز وكل وكيل بشي ثم تصرف فيما طلق  
 بطلت الوكالة وان وكل رجلا في قضية  
 برضا خصمه لم يملك له غزله الا بخبره وكله له  
 حقا ورهنا في  
 كماله



بقبض الدين انه اوفى الدين رب الدين قبلت تبينه وري  
 من عليه الدين رجل وضع اليه عشرة دراهم لينفقها على  
 فانفق عشرة من عشرة فاعطته بعشرة رجل قال لا  
 امرتك ببيع عبدي بنقد فبعته نسيئة وقال امرني ببيع  
 ولم تقل شيئا فالقول للامر رجل ادعى ان فلانا مملوك  
 دينه الذي له عليه فصدقه وادى ثم حضر الغائب وصر  
 فالقول له مع يمينه ولم يرجع المدعيون على القابض لشيء وان  
 وضع ذلك اليه على المكذب او اسكوت يرجع رجل له على  
 دراهم فامر ان يشتري له بهذا العبد او محمد فلان جاز ولو  
 لم يبيع المبيع ولا البائع لم يجز عندنا بيمينه رضي عنه ربه  
 اذا وكل المدعيون بقبض الدين من نفسه او من عبده لم يصح  
 ولو وكله يابره نفسه صح الوكيل بالخلع اذا خلع بالف  
 على انه ضامن يصح وان لم تأمر المرأة بالضمان وادى  
 الوكيل رجع على المرأة وكذا يرجع ايضا قبل المداة المستبضع  
 اذا اشترى ما امر به بقبض المال والنفق البعض في الحمل  
 والكراء لم يضمن لو قال الامر للوكيل قد امرت بك عن الوكالة  
 ببيع فقال الوكيل قد بعته اس لم يصدق ولو بذر الوكيل

فقال بعت

فقال بعت من فلان ثم قال الموكل اخرجك من الوكالة  
 جاز ببيع رجل وكل رجلان يزوجه فلانة وهي تحت  
 روج فمات الزوج او طلقها وانقضت عدتها فزوجها  
 جاز ولو تزوجها الموكل واباها ثم زوجها الوكيل لم يجز  
 رجل وكل رجلان يزوجه امرأة فزوجها على غير او خنته  
 او روجه امرأة ولم يسم لها مخرج جاز ووجب مهر المثل  
 وحده اعلم **كتاب الكفالة** ابوبه خمسة في الكفالة بالنفس  
 في الكفالة بالمال في الرجوع بما ادى في خصوصية في الكفالة  
 في المتوفى **في الكفالة بالنفس** اذا قال كفلت  
 بنفس فلان او بروحه او برقبته او بجسده او امره  
 او بكل عضو يعبر عن البدن او بنصفه او بثلثه او قال انا  
 رغبم به او قبيل او ضمينة او هو علي او اتي صار كفلا او  
 احضار عند الطلب الكفالة بالنفس الى احصاء والديان  
 واحدا او اثنين ورواها جان جائزة لو كفل نفسه الى شهر  
 يصير كفلا بعد شهر هو الاصح ولو قال انا كفلت نفسي الى  
 شهر او اضمني شهرا ما لست بكفيل لم يصير كفلا اصلا  
 لو قال استأجر فلان من لم يصير كفلا هو المختار اذا قال



ليقوم اسد وان كفيلا فلان بنفس فلان والمكفول  
 حاضر والطلب غائب والكفالة باطلة فان قيل ان  
 عنه توقف على اجازته اذ كفل بنفس رجل ثم كفل  
 بنفس رجل اخر فما كفيلا لا كفالة في الحدود والعقوبات  
 الا اذا سمحت نفسه بذلك ووجه العلم **فصل** مريض ابرأ  
 ولزته او اجنبيا عن الكفالة بالنفس صح اذا كفل  
 على ان يسلم في مجلس القاضى فسلم في السوق او في غيره  
 فاض برى وان سلم في المفازة او القوت لا اذ كفل بنفس  
 ان ان ثم ان المكفول عنه سلم النفس الى المكفول له  
 وقال هذا تسليم عن الكفيل برى الكفيل اذ مات الطالب  
 فلم الكفيل نفس المطلوب الى وصيه برى ولو سلم الى احد  
 ورثته برى عنه دون الاخرين اذ كفل بنفس رجل على  
 ان لم يسلم اليه يوم كذا فماله على فتواري المكفول له فصب  
 الحاكم له ويكلف لم المطلوب الى الكفيل برى عنه فصب  
 قال ابو الليث رحمه الله هذا خلاف جواب الكتاب ولكن  
 لو فعل به فاضى فمحسن الكفيل بالنفس اذا صاح  
 لم يصح في رواية ابي سليمان وفي رواية ابي حفص صح

وعليه الفتوى

وعليه الفتوى والله اعلم **باب في الكفالة بالمال** الكفالة  
 بالمال جائزة معلوما كان المال ومجهولا بامر المكفول  
 او بغير امره والطالب ان شاء طالب الاصيل وان  
 طالب الكفيل وان اخر عن الاصيل يكون تأخيراً  
 عن الكفيل كما في البراء لا يجوز الكفالة بدل الكتابة الكفالة  
 بالدرك جائزة او استتري عبد فضمن له رجل بالعهدة فهو  
 باطل عند ابي حنيفة رضي الله عنه لو كفل بالبيع اذ كفل بالتمن  
 للموكل لا يبيع اذا ادعى على صبي محجوك فكفل عنه رجل صح اذا  
 قال انج ترا ان فلاني بايد جواب كويم صار كفيلا  
 كذا لو قال جواب ان بر من وعد ان يقضى دين غيره  
 بان قال بديهم لا يجب عليه كفالة بالدين عن سيب  
 مفسر لا يصح خلافا لها اذا قال يا بايعت فلانا فصححت  
 الكفالة بخلاف ما اذا قال يا بايعت احد من الناس او  
 قال من باع فلانا فهو على اذا قال ما ذاب لك على فلان  
 فعلى ثم اقر فلان للمكفول له بدين فانه يلزم الكفيل قال الغفر  
 ما اقر لك به فلان فهو على ثم مات الكفيل ثم اقر له فلان  
 لزم المال في تركه الكفيل وكذا في ضمان الدرك مريض قال

مطد الكفالة بالمال جائزة معلوما كان ومجهولا

مطد وان اخر عن الاصيل يكون تأخيراً عن الكفيل

وينت المال بالينة والاقرار  
او بانكول من اليه صراحة



فخلان من خلان على كذا درهما فاصمونه عنى فضعفوا ثم خففوا  
 الغائب واجاز جاز استحق الطالب لو ان الاصيل  
 فوده يترد بالرد ودين الطالب على حاله وهل يعود الدين  
 على الكفيل فيه روايات لو رد الكفيل التاجنة ارتد ولو  
 ابراه فوده لا يترد اذا كفل موصلا والدين حال تاجر الدين  
 عنهما والله اعلم **باب الرجوع والكفالة** عبدك كفل غني  
 مولاه فعتق فاداه او كفل المولى عنه فاداه لم يرجع واداه  
 منها على صاحبه اذا كفل عن غيره بامر له لا يرجع قبل الاداء  
 فاداه يرجع على الاصيل وان كان امره لا اوفى دين غيره  
 بامره فان تقضى القضا بوجه من الوجوه انتقل الى ملك  
 الامر ولو كان بغير امره يرجع الى ملك القاضى امره خلا  
 ان يقضى عنه الفاعل عليه لف فقال قضيت وصدقة  
 الامر وكونه صاحب المال فلا رجوع له على الامر من قضى ثابته  
 غيره باذنه يرجع به عليه من غيره شرط الرجوع بمصلحة  
 تمن البيع بخلاف الزكوة وفي اجابات المرسومة بين  
 الظلمة اختلاف الشيخ لو قال لا افرقضي عنى ديني  
 فقصاه يرجع به كذا اذا امره ان ينفق عليه ففعل **صل قال**

سئل عن رجل اشترى من رجل ظلمة خصال

خلطه

خلطه اعني الذي بينهما في السوق اخذ واعطى ارفع الى  
 فذل ان الفاعل على الفاعل على الفاعل ورجع الخلط  
 على الامر اذا تعلق بالحياد ونقد الربوف رجع على الكفيل  
 بالحياد رجل قال لصنيعة وهو يخاف على دابته من الذئب  
 ان اكل الذئب حمارك فاما ضامن فاكله الذئب لم يضمن  
 وطمع علم **باب الخصومة في الكفالة** رجل قال ضمنت لك  
 عن فلان مائة درهم لك عليه الى شهر وقال المدعي انا  
 والقول للضامن قال الطالب ضمنت حالا وقال الضامن  
 الى سنة قال قول للطالب عند يدي يوسف رحمه خلافا  
 لقر رحمه اذا كان الضمان باجل فاداه المطلوب ان  
 يفر فلا يسجل للكفيل عليه ضمن درهم على ان يعطى  
 نصفها حرمها ونصفها بسمرة فند ولم يوقت اخذ بالخالف  
 حيث ساء اذا كفل عن رجل بامره بما ذاب له على فذل  
 فعاد المكفول عنه فاداه المدعي البينة على الكفيل بالف  
 لم يقبل حتى يحضر المكفول عنه وان كانت الكفالة بغير  
 امره قضى على الكفيل خاصة كفيل صالح ربح المال على الف  
 بحسمائة يرى الكفيل والاصيل عن جمع مائة



وصرح اعلم **باب في المثل المتفرقة** واذا سأل  
 المدعي من القاضي ان يأخذ كفيلا بنقيب المدعي عليه  
 فان قال له بيته حاضرة في المصر اجابه القاضي الى ذلك  
 واخذ من المدعي عليه كفيلا الى ثلثة ايام وان كان المطلوب  
 مسافرا لم يجبه على اعطاء الكفيل لكن يوطئه الى وقت  
 من مجلس الحكم كذا ذكر الشيخ الامام البصري رحمه الله  
 سمعنا الاثمة اهلوانه رحمه الله فان القاضي يال الرقة  
 التي يريد الخروج الى سفر معهم متى تريدون الخروج ويكلفه  
 الى ذلك الوقت وان لم يعلموا من حاله اجبه على اعطاء  
 الكفيل ثلثة ايام رجل له على رجلين الف درهم فكفل رجل  
 بحاله على احد هما على ان يبري الاخر فالكفالة باطلة رجل  
 اسفار شيئا او غصبه واخذ منه كفيلا يحمله الى ذلك  
 الموضع فالكفالة جائزة كقالة المكاتب لا تصح وان  
 له مولاه بذلك فان كفل يواخذ بعد حرية وتصح الكفالة  
 العبد المادون باذن مولاه يجوز تقليد البقرة من الكفالة  
 بشرط اذا كفل بالدين على ان يسلم من مال الاصل قال  
 بعضهم لا تصح وقال بعضهم تصح ويجب وعليه تسليم الدين

من ماله

من ماله دلال معروف في يد ثوب تبين امره  
 فقال ردوت على الذي اخذت منه برئ الاب او ضمن  
 عن الابن الصغير المهر في حالة الصحة وادى في المرض ما  
 خا اخذت المرأة بحسب من نصيب الابن ووجه العلم  
**كتاب الحوالة** الحوالة بالديون جائزة برضا المتحامل  
 عليه ولا يشترط رضا من عليه الدين الكفالة بشرط  
 برأة الاصيل حوالة وحوالة بشرط مطابته الاصيل  
 كقالة اذا تحت حوالة برئ المجمل من الدين ولم يبرج  
 المتحامل له على المجمل الا ان يجد المتحامل عليه الحوالة ويكلف  
 ولا يثبت عليه ما او يموت المتحامل عليه مفلا او غنى  
 كفيلا ولو فليس يحكم المتحامل عليه لا يعود الدين على المجمل  
 خلافا لهما اذا طالب المجمل عليه من المجمل بمثل مال الحوالة  
 فقال اعلنت بدين كان لي عليك فالقول للدفع اذا  
 طالب المجمل المتحامل له بما احال به وقال انما اعلنت بكفيله  
 لي وقال المتحامل له لا بل اعلنتي بدين كان لي عليك  
 فالقول للمجمل رجل عنده رهن بمال فاحال الغريم بالمال  
 على رجل فلم ترهن منع الرهن حتى يقبض في صحيح التروا



والمرتين لو احوال غير مباله على الراهن لم يكن له منع التبرع  
وعلى هذا لو باع شيئا له ان يحبس المبيع لاجل التبرع  
رجل او دوح عند رجل الف درهم و احوال بما عليه لا  
حاز وان هلك بربى المودع بخلاف ما اذا كانت  
الحوالة مطلقة غير مقيدة بذلك المال رجل له على  
رجل الف درهم وبها كفيل فاحال رتب المال غير ما  
على المطلوب بذلك المال ثم احوال غير مباله فوعلى الكفيل  
بذلك لم تصح الكفالة الثانية ولو احوال او لا على الكفيل  
ثم على المطلوب بذلك الدين او كانت الكفالتان معا  
رجل له على الف درهم فاحال عليه غير مباله الى سنة  
ثم ادعى المحيل المال الى المحال له قبل السنة فله الرجوع  
على المحال عليه حالا رجل له على رجل الف درهم  
حياد فقال اعط غيري هذا هذا الفابن ذرة ففعل  
فانوبرى عن ابياد رجل عليه دنانير فاحال عليه  
ماله عليه درهم من الدنانير التي له عليه على رجل  
للمحيل عليه دنانير على ان يعطيه درهم من الدنانير التي له  
عليه لم تصح الحوالة اذا قال لا فلفلان بن فلان على فلان

في فلفلان

دين فاحتل له عنى ففعل ضلع الطالب فاجاز لم يجر الا  
اذا قبل عنه قابل في المجلس فحينئذ يتوقف على اجازة الوصي  
اذا احوال بمال البتيم فان كان خيرا للبسيم بان كان اثنا  
املح صح والله علم **كتاب الصلح** ابوابه سبعة فيما يجوز وفيما  
لا يجوز في المهاديات في صلح الوصي في استحقاق بدل الصلح  
في الابراء في المتوفات **باب فيما يجوز الصلح** الصلح على  
الاقرار والائتمان والسكوت عن دعوى المال المتنازع  
وانجانية العهد والخطا جائز صالح عن من جهول على علم  
او على جهول لا يحتاج فيه الى القبض جاز اذا وقع عن مال  
بمال فهو بيع وان وقع عن مال بمبايع فهو اجازة او دوح  
كما حاصلا حصة على مال ان يترك الدعوى جاز غصب ثوبا  
او عبدا قيمته دون المائة فاستهلكه فضا له منه على مائة  
جاز قال لولى الدم صاحبك محسنة جاز الصلح محسنة  
اذا صالح على دعوى كرم او دار او درهم او صالح عن مائة  
على نصفها فالقبض قبل الاقيراق لا يكون شرطا لثبته  
ضيقه ثم باعها البايع من اخر ثم ان المشتري اضر الضيق  
فاراد الاول ان يخاصمه فقال الثاني صاحبه على كذا وترك



الضيعة في يد ي ففعل جاز وتقصير الضيعة ملكا للثقة  
 صالح على ثياب في الذمة ان يضرب لها اجلا جاز **فعل**  
 دار مسجدا فادعاه افرضا له او اهل المسجد جاز غصب  
 كرا فضاله على نصف كرا او الطوم قائم وهو جاز  
 ولا يطيب الفضل صلح السكران جائز ادعى جولا انه  
 مجرم فانكر ثم صالحه على مائة جاز وان علم **ما في الجوز**  
**من الصلح** الصلح بعد الخلف لا يجوز لا يجوز الصلح من دعوى  
 حدا دعوى دار افضاله على الف درهم تحية السنة  
 والتحية عندهم كالعراة عندنا لم يجز صالح عن الف درهم  
 الى اجل على خمسة حالة لم يجز طالب الودعة قال المودع  
 لم يودعني ثم صالح جاز ولو قال ردتها عليك ثم صالح  
 لم يصح وقال لا يصح وبه اثنى القاضي الامام ابو البركات  
 صالح عن حيوان لم يجز الا ان يكون بعينه صالح على عذر  
 او ذر عن بعينه لم يجز الا ان يثبت ان شرط السلم صالح  
 عن مال على قبلي او وزني موصوف في الذمة يشترط  
 بيان القدر والوصف وبيان الاجل ليس بشرط  
 ولو بنى الاجل ثبت الاجل صالحه عن درهم على دينار

الى اجل

الى اجل لم يجز ولو صالحه منها على قبلي في الذمة واقترا  
 قبل القبض بطل صالحه عن مائة دينار على خمسة دينارين  
 فان كانت الدنانير قايمة في يد المودع عليه وهو مقر  
 لم يصح وان كانت مأكلة او كان المودع عليه مسلما صح  
 صالحه عن دعوى دار على سكنه بيت منه ابد لم يجز  
 مذكورة في المال صالحه على درهم الى اخصاد لم يجز  
 كحاشي البسج صلح المكره لا يجوز استري حيوانا فهو بعينه  
 بياضا فضاله منه على درهم ثم ذهب البياض بطل  
 الصلح ادعى ارضا فضاله على البعض منها لم يطل في الباقي  
 والله علم **ما في المهاباة** دار بين رجلين نهبا بيا على  
 ان يسكن كل واحد منهما منزلا حاز ولو كانت المهاباة  
 في نخل وشجرة على ان يأكل من اغلة النخل وهذا غلة الشجر  
 لم يجز نهبا بيا في دار على ان يأخذ من اغلة سنة وداك  
 غلة سنة طار فان زادت الغلة في نوبة احد منهما فافضل  
 بينهما محبدين رجلين نهبا بيا على خدمته جاز وكذا  
 في العبد نهبا بيا في غلة عبيد على ان يأخذ من اغلة  
 شتر وهذا غلة شتر لم يجز نهبا بيا في اعنات على ان يكون



نصفها عند هذا ونصفها عند الآخر ليعلف ويشرب لبنها  
 لم يجز كذا الوترها في نزل بقرة بينهما ثيابا على ان يسكن هذا  
 الدار والآخر يستخدم العبد سنة جازا من احداهما  
 افضل خدمته فترها ثيابا على ان تستخدم احدهما الفاضلة  
 سنة والاخرى الاخرى سنتين جاز وكل واحد منهما  
 نقص المهاباة بلا عذر اذا لم يرد التعت والاعلم **باب**  
**صلح الاب والوصي** ادعى على صبي دعوى في دار وعبد  
 فصالح الاب فان لم يكن للمدعي بيعة لم يجز الا ان يصالح  
 على مال نفسه وان كانت له بيعة جاز الصلح على مال غيره  
 بعذر قيمة المدعي او بزيادة قليلة اذا كان للصبي دينا  
 على اخو فصالح الاب على مال قليل ولا بيعة له والاخر  
 منكر للدين جاز وان كان الدين ظاهرا بيعة او اقرار  
 صالح على ما يتغابن الناس في مثله جاز وان حقه مقدار  
 ما لا يتغابن الناس في مثله فان كان الدين واجب  
 بمبايعة الاب جاز على نفسه وضمن قدر الدين او لم  
 يملك وجوبه بمبايعة الاب لم يجز صلح وصي الاب بخبره  
 صلح الاب صلح وصي الاخ والعم والام لا يجوز الا في مرضه

والموت

والموت وصي الاب لو صالح عن القصاص في النفس  
 ولو في كتاب الصلح انه لا يجوز وذكر في اجماع الصغار في كتاب  
 الرىادات انه يجوز والله اعلم **باب استحقات بدل الصلح**  
 صالح عن الف درهم على مائة فاستحققت المائة رجع بمثلها  
 وان كان الصلح على جنس اخر فاستحق فان كان الصلح  
 على دينار فله ان يأخذ بمثلها ان لم يتفرقا وان استحق  
 بعد الاقتران بطل الصلح وكذا ان كان الدين خطبة فحق  
 على الصغير ثم استحق الصغير بعد الاقتران بطل الصلح اذا  
 كان له على اخو عشرة دراهم وعشرة اقفوة خطبة فحق  
 على احده عشرة دراهم ثم فارقته قبل القبض انتقض الصلح  
 بعذر درهم واحد لو استحق بدل الصلح وهو خبير عليم رجع  
 المدعي على دعواه ان كان الصلح عن النكاح وان كان  
 عن اقرار عا د بالمال المدعي به ادعى حقا في دار فصالح  
 منه على مائة واستحققت الدار الا اذا عالم برجوع بدل  
 الصلح ولو ادعى كل الدار فاستحق منها شئ رجع بحسب  
 وصية العلم **باب في الابرار** اذا ادعى دارا او عبدا ثم قال  
 ابرأك عن هذه الدار او عن خصوصتي في هذه الدار



او من دعوى هذه الدار فهو باطل ذكره في الناطق رحمه  
 قال ابراهيم عن جميع ما لم يكن براءة لا نسلم بنص على  
 عدم معنيين اذا قال لاقول لي قبل فلان تبطل حصونه  
 التي كانت له معه اذا كان له على الف درهم فقال  
 اذ الي غدا منها خمسة على ابيك برئ من الفضل ففعل  
 فهو بري وان لم يدفع الخمسة اليه غدا عادت الالف  
 قال صاحبك عن الف درهم على خمسة تدفعها  
 الي غدا وانت بري من الفضل على ابيك ان لم تدفعها فالا  
 عليك على جالها فالاجر على ما قال ولو قال ابراهيم  
 غدا فالابراء واقع على الخمسة او لم يعط رجل قال  
 انت بري من دعوى على ان يكلف لي مالي في قبلك  
 شي فقبل وحلف لم يبرء ولا ان يكلفه ثانيا وجهه علم  
**باب مسائل المتفرقة** لو اختلف ثلثة نفر في  
 فضاح احدهم صاحبه على عبد ودفع اليه ولا يرضى لثالث  
 بركك فمنازعة الثالث على جالها والمصالح يخرج عن  
 الخصومة ولو اراد المصالح نقض الصلح له ذلك التنازع  
 انما يقع اذا لم يكن في التركة دين شرط اختيار في الصلح

ثلثة ايام

مطهر اخبار في الصلح ثلثة ايام جازية

ثلثة ايام جازية صلح على شي لم يبره فله ان ياراه  
 اذا كتب في محضر الصلح انه صلح على مال معلوم لم يكن مالم يبين  
 قدر المال صلح من دم محمد على عبد جازيعة قبل القبض  
 ولو صلح من دار على عبد لم يجر صلحه من دار على وكيل  
 او موروث في التركة جاز الا استبدال عنه اذا قال الصلح  
 على دعواك لم يكن او ارادني على ميت مالا وورثته  
 غيب الا واحدا فحكمما رجلا واقام البينة لم يجر على الثقات  
 رجل قضى رجلا درهما ريفاً فقال نفقه فان جارك عليك  
 والا فزده على فقبله على ذلك فلم ينفق رده استجنا  
 على رجل وسفل لافراد صاحب العلوان بنى على  
 بناء منه صاحب السفل ان لو اراد صاحب السفل ان  
 يشتد وتدا على الحائط او ينقب كوة او يحفر طاقا فله  
 العلوان منع والى علم **كتاب الرهن** ابوابه ستة فيما  
 رهن في الزيادة في الرهن في تصرف الرهن والمرهين  
 في فكاك الرهن في هلاك الرهن في المتفرقات  
**باب فيما يكون رهنا وما لا يكون رهنا** اذا قبض المرهين  
 الرهن محررا مفرغا متيمنا تم العقد لا يصح الرهن الامانة

مطهر اخبار في الصلح ثلثة ايام جازية

مطهر اخبار في الصلح ثلثة ايام جازية

مطهر اخبار في الصلح ثلثة ايام جازية



كالودائع والمصارف والشركات وانما يصح بدين  
مصنوع الفقاعي لو اخذ رهنا بالزئيل والكيس لم يكن رهنا  
اذا اخذ غمامة المديون بغير رضاه لكون رهنا عنده لم يكن  
رهنا بل غصبا لا يجوز رهس المتاع من الشريك ولا من  
غيره لا يجوز رهس التمر على رؤس الشجر دون المسجة ولا من  
الشجر دون الارض الرهن بالدرك وبما يندوب له على  
فلان لا يجوز استئجار ثوبا فقال للبائع امسكه حتى اودي  
ثمنك فهو رهس تراضيا ان يكون الرهن في يد صاحبه  
لم يصح الرهن للاب ان يرهن مال ابنه بدين على الاب  
يجوز ان يرهن ماله عند ولده الصغير بدين له عليه  
لاجل الولد ولا يجوز للوصي هذا اذا دفع ثوبا في فقال خذها  
سنت رهنا بكذا فاحذها لم يكن واحدا منها رهنا قبل  
ان يجتا احدهما وجه اعلم **ما في الزيادة في الرهن**  
الزيادة في الرهن جائزة قبل قضاء الدين والمقران هما  
بالدين ويقسم الدين بينهما على قيمة الاصل وقت الرهن  
وعلى قيمة الزيادة وقت الزيادة فايتهما هلك هلك  
من الدين كسب المهرين وما يوجب له ونصه على الايدخل

في الرهن

في الرهن وما تولد من الرهن كالولد والتم والدين والوصف  
والوبر والارثس والعقر وما استبه ذلك يدخل في الرهن  
ويقسم على قيمة الاصل يوم الرهن وعلى قيمة الزيادة يوم  
فان هلك النماء عند المهرتين قبل الافسك حار كان  
لم يكن وعادت حصته من الدين الى الاصل وان لم تهلك  
الزيادة وهلك الرهن كان المهرتين احق من سائر العوام  
الزيادة في الدين على ان يكون الرهن رهنا بالاول وهذه  
الزيادة لا يجوز خلافها لابي يوسف رحمه الله **ما في**  
**التصرف في الرهن** بيع المهرين موقوف فان اجاز  
المهرتين جاز ويكون الثمن رهنا للرهنين اذا ائتمن المهرين  
صح وبطل الرهن ثم ان كان الراهن موسرا فلا سعاية  
على العبد ويجبه الراهن على الدين ان كان الدين حالا وان  
كان مؤجلا ولم يجل الاجل اخذ المهرتين من الرهنين قيمة العبد  
فيجبه بهما رهنا مكان العبد فاذا حل الاجل كان كانه  
القيمة من جنس الدين استوفى قدر دينه ورد الفضل  
وان كانت القيمة اقل رجع بالفضل وان كان الراهن  
مع النظر الى قيمة العبد وقت الرهن والى قيمة وقت

مطد بيع المهرين موقوف فاجاز المهرين



العقود والى الدين الذى رهين به العبد فبيع العبد فى الاقل  
من هذه الاشياء الثلاثة ليس للمرتن ان يرهين او يغيره او  
يؤجره او يوهب او يودعه عند اجنبى ليس فى عياله فلو  
اودعه عند غيره كمن ضمن ولو كان الرهن مصحفا او كذا  
ليس له ان يقراء فيه بغير اذنه فان كان باذنه فمادام يقراء  
فيه كان عارية فاذا فرغ عنها عاد رصدا لوجاب الرهن  
وحاف المرتن هلاك الرهن المنقول رفع الى القاضى حتى  
يسبغه وبمسك الثمن ويدفعه الى المرتن اذا سلب الرهن  
المرتن او رجلا على بيع المرهون فله ان يسبغه بغير خسر الوتة  
والله اعلم **باب في الاقفاك الرهن** اذا رهين شيئا  
بشئ فند وطالبة المرتن بقضاء الدين باوشى فابى احصار  
الرهن فان كان للرهن حمل ومونة فانه يجبر الرهن  
على قضاء الدين بعد ما يكلف ما بقى الرهن ولا يجبر المرتن  
على الاحصار وان كان شيئا ليس بحمل ومونة لا يجبر  
على قضاء الدين قبل الاحصار رجل رهين عبد بن الف  
درهم فقضى خمسة اصد هما لم يكن له ان يقبضه حتى تؤدى  
باقى الدين على رواية المبسوط وعلى رواية الربادى

له و نکل

خط لواء الرهن مصحفا او كتب بالبرس انقوشه

نظر

له ذلك المرات ان يطالب الرهن بدينه ويجب له ليس عليه ان يمكنه من بيع الرهن حتى يقبضه الدين من ثمنه فاذا قضاه الدين قيل له سلم الرهن اليه رجل رهن عبد يساها لها بالف ثم اعطاه عبدا قيمته الف رهن مكان الاول فالاول رهن حتى يردده اليه الرهن لو مات الرهن باء وصية الرهن ليقضي الدين وان لم يكن له وصي نصبت له وصيا واحده ببيعة الاشاة المروية اذا ماتت فذبح جلد ما وصاري او عشرة فهورهن بعشرة بقتك بذلك الرهن مضمون باقل من قيمته ومن الدين عندنا وعند افعى رجه هو امانة ونفسه اذا كان الدين عشرة وقيمة الرهن عشرة فالرهن يكون مضمونا بقيمة عشرة عندنا وعندنا يكون امانة اذا انقضى عهده الرهن ثم اراد المرات جبه له ذلك ولا يطل الا بالرد على سبيل الفسخ رجل رهن واقيمه اربعودرها بعشرة دراهم فاكل السوس فصار قيمته عشرة فانه يفتك به درهمين ونصف رجل رهن شجرة فرضا وهي مع الورق او عشرة فذهب او ان الورق

در هفتاد و نه ضابطه بهم رسیده غصه فیه عشره  
بعشره فصار خراغم صارت خلائیسا و کثرت

في خمسة ايام امانة عندما وان كان لي عشرة  
وقية الرب عشرة صح

منى ولا سجل السر من الآلاء على سبيل الفسخ



فانتقض ثمنه فالدين على حاله لانه بمنزلة تغير السعر  
وهذا علم **ما في هلاك الرهن** المرتهن اذا البس حاتم  
الرهن فوق حاتم فملك يملك الدين كذا اذا ركب  
دابة الرهن يردّها الى منزلها فملك لا يركوبه اذا ملك  
الدرهم او الدينار او الكيل او الموزون المربوطة بحبسها  
ملك بملكها من الدين وان اصلها في اجوده تجيدها  
وردها سواء اذا اتفق الراهن والمرتهن على ان الرهن  
اذا اصاع صاع بغير شيء لم يكن كذلك ويضع بالدين اذا قال  
لا اقرضك شيئا واقله درهم اذا قال خذ هذا ايضا  
ببعض حقك فاخذ فملك فانه يملك بما شاء المرتهن  
اذا اخذ الرهن بشرط ان يقرضه كذا فملك في يوم  
قبل ان يقرضه يملك باقل من قيمته ومما سمي له من الدين  
جباية الراهن على الرهن مضمونة حتى لو ضي المرتها  
على الرهن صار مستوفيا من دينه بقدر احمائه اذا ضي  
الرهن على نفه سقط من الدين بقدر ما انتقص  
من المهرول اذا قال الراهن للمرتهن هلك الرهن  
عندك وقال المرتهن لا بل قبضته مني فملك عندك فالقول

للراهن

للراهن بعد استيفاء الدين فعليه رد ما استوفى الا  
اذا كان سقوط الدين بغير عوض وانه علم **ما في المثل**  
**المتفرقة** مونة الرد على الراهن اجرة الراعي على الراهن وكذا  
نفقة المهرول وكسوته فاما علاجه ومداوانه واجرة البيت  
يحفظ فيه الرهن على المرتهن اذا كان الدين والقيمة سواء  
وان كان الدين اقل فالعلاج يكون بينهما بالحبس  
الرهن اذا كان كراما فالسقي والعارضة والحراج على المرتهن  
اذا جنى الرهن على الراهن او المرتهن او مالهما فهو  
استمري عبدا وقبضه واعطاه بالثمن رهنا فملك به  
ثم وجد العبد حرا واستحق ضمن المرتهن الرهن العبد  
المسلط على البيع اذا باع بعض الرهن بطل الرهن في الباقي  
اللاب او ارهن مال ابنه الصغير وقيمة الرهن اكثر من  
الدين فملك ضمن قدر الدين دون الزيادة ولو كان  
وصيا ضمن جميع القيمة رجل استأجر باحة او غنمة وهبتها  
بالاجر شيئا فضايع لم تضمن **ما في المصاربة**  
ابوابه خمسة **ما في المصاربة** وما لا يجوز فيما يملك المصارب  
في الاختلاف في المصاربة في نفقة المصارب

كسوة  
مطبوقة الرد على الراهن اجرة الراعي على الراهن وكذا

الرهن  
مطبوقة الرد على الراهن اجرة الراعي على الراهن وكذا



ال. بیج



مذكورة في الزيادات قال فله مضاربة بالنصف وتسمى  
 البزوبع فله ان يستري ما شئت للمضارب في لا الرب  
 المال ان بطا جارية المضاربة والله اعلم **باب في اختلاف**  
**في المضارب** مضارب هو العاقل فقال لرب المال وحت  
 الي العاقل وحت العاقل قال رب المال دفعت اليك العاقل  
 فالقول للمضارب لو اختلف المضارب مع رب المال  
 في العموم والخصوص فالقول لمن يدعي العموم لو اختلفا  
 في قدر ما شرط للمضارب من الربح فالقول لرب المال  
 لو قال رب المال دفعت اليك بضاعة وقال الآخر  
 مضاربة وقد ربح فالقول له مع يمينه لرب المال لو دعي المضارب  
 الهداك والضايح فالقول له مع يمينه سواء كانت المضاربة  
 جائرة او فاسدة والله اعلم **باب في نفقة المضارب** نفقة  
 المضارب في عمله في المصر في مال نفسه واذا خرج بنيت  
 قل او كتبه فنفقته في مال المضاربة الا اذا كان يغدو الى بعض  
 لواحى المصر ثم يروح الى منزله فنفقته طعامه وسريره وكونه  
 وركوبه وعلف الدابة التي يركبها في سفره وحقه في غسل  
 ثيابه ودهن لسانه وخطب وما اشبهه فاما من اللوا

طه حقه

واقفة طاعة

واجرة الحجامة والنفقة وغير ذلك مما يرجع الى اصلاح  
 البدن من ماله ولو انتهى الى مصر هو مصره او له فيها اهل  
 سقطت نفقته ولو عاد الى مصره الى مصر الذي قد مال  
 فيه فان لم يكن ذلك مصره ولا له فيها اهل قد عاد يستجير بال  
 المضاربة فنفقته في مال المضاربة لو خرج الى السفر بال  
 المضاربة وبماله ايضا فانفقته على قدر المالين بالخصم  
 لو اتفق في السفر من مال نفسه ليرجع في مال المضاربة  
 له ذلك في المضاربة الفاسدة والنفقة في مال نفسه  
 كل من يعين المضارب على العمل ويخدم وابنه فنفقته  
 كنفقته الا ان يكونوا عبيد رب المال فيغيبوه فنفقته  
 عليه رب المال لانفقته لم تبضع من مال البضاعة  
 وجهه اعلم **باب في المثل المتفرقة** ادا مات رب المال  
 او المضارب بطلت المضاربة وكذا اذا ارتد ولحق بدار  
 الحرب واذا غل رب المال المضارب ولم يعلم بغيره حقه  
 وباع جاز ولو علم بغيره والمال في يده غرض له ان يبيع  
 لو سافر المضارب بالمال واشترى به متاعا فمات رب المال  
 وهو يعلم ثم سافر الى مصر فنفقته بعد موت رب المال على نفسه

طه اذا مات رب المال او المضارب بطلت المضاربة

طه واذا غل رب المال المضارب ولم يعلم بغيره حقه

طه ولو علم بغيره والمال في يده غرض له ان يبيع



ويضمن ما يهلك في الطريق وان سلم فباع حازبه ولو فوج  
 من ذلك المصير قبل موته ثم مات لم يضمن نفقته في سفره  
 وفي ذلك المصير الى ان يبيع المتاع على المصاربة لو ماتت  
 المال والمصارب بمصر آخر غير مصرت المال وفي بيع  
 متاع المصاربة فخرج به الى مصرت المال لم يضمن نفقته  
 حتى يبلغ مصرت المال في مال المصاربة وكذا لو كان رب المال  
 جيا فاسل اليه رسولا ونهاه عن التصرف لو كان في بيع  
 نقد لا متاع لم يكن نفقته في المصاربة مصارب موقوف  
 ورهم استمرى بها عبدا فلم ينفذ حتى يهلك فانه يدفع  
 اليه رب المال الفاقوى وارثي المال جميع ما يدفع اليه  
 رب المال ثم يقسمان الربح اذ ارجح المصارب فجزء  
 المال جميع رأس المال وما بقي بينهما لان النفقة مفروقة  
 الى الربح اذ ادفع الفامصاربة بالنصف مفروقة ورجح  
 الفاقما قسم الربح نصفين ثم يهلك الفاقما قسم  
 المال والقسم باطله وما اخذ المالك يجنس من المال  
 ويغرم المصارب جسمانية اخذ ما فاضد المالك من رأس ماله  
 وانما يضمن لانه اخذ متملكا واعلم **كتاب المزارعة** ابوابه

فيما يجوز المزارعة

فيما يجوز المزارعة وفيما لا يجوز في السنة ط في المزارعة في المعاملة  
 في الكرم في الفسخ في المتفقات **باب فيما يجوز المزارعة**  
**وما لا يجوز** المزارعة فاسد عند ابيه حنيفة رضي الله عنه وعندهما  
 جابزة وعليه الفتوى لتعامل الناس اذا كانت الاشياء  
 كلها من جانب ومن جانب الاخر العمل بحسب جاز وكذا لو كان  
 الاشياء كلها من الاخر الا ان المزارعة ومن الاخر الا ان  
 لا يخرج جاز لو كان البذر على العامل والبقوع على صاحب الارض  
 لم يخرج الا رواية عن ابي يوسف رحمه الله لو كان البذر على صاحب  
 الارض والبقوع على العامل جازت لو كان من احد المزارعين  
 محب وابا في على الاخر لم يخرج لو جمع بين البقر والبذر  
 لم يخرج خلط الحنطة بالحنطة ليس بشرط لصحة المزارعة بيان  
 ما يزرع في الارض شرط اذا دفع ارضا مزارعة ولم يبين  
 وقتا الفتوى على انه يجوز في بلاد ما في سنة واحدة في  
 رزق واحد يعني يك غلة لو شرط على المزارع انه ان يزرع  
 في شهر كذا فله نصف الخارج وان يزرع في شهر كذا فله الثلث  
 صح الشطر الاول دون الثاني دفع ارضه الى عامل عليه  
 انه ان يزرعها حنطة فيبكر او ان يزرعها شعير فيبكر جاز



ولو قال على ان يزرع بعضها حنطة وبعضها شعير لم يصح  
 بين حلين دفعا احدهما الى صاحبه ليزرعها الاخر يزرع قبل  
 نفسه على ان الخارج بينهما نصفين فهي فاسدة ولو شرط ثلثي  
 الخارج للمزارع جازت ولو دفع الارض الى صاحبه على ان يزرعها  
 بذر من قبل الدافع فان شرط الخارج بينهما نصفين لم يخر وكذا  
 اذا شرط ثلثي الخارج للدفع والثلث للمزارع او على العكس ولو كان  
 البذر من قبلها نصفين ان شرط الخارج للمزارع **فهي** بينهما  
 نصفين جازت وان شرط ثلثي الخارج للمزارع والثلث للدفع  
 فان كان البذر محتلا وقت الاتفاق لا يجوز وان كان محتلا  
 فيه روايان وان شرط ثلثي الخارج للدفع والثلث للمزارع  
 فسد ولو كان البذر من قبلها اثلاثا ثلثا من قبل  
 والثلث من قبل الدافع او على العكس فهو فاسد ارض  
 لرجل دفعها الى اخر ليزرعها بكثر حنطة مشتمكة بينهما شرط  
 ان يكون الخارج بينهما نصفين او ثلثان لاحدهما والثلث  
 للاخر فهي فاسدة **ما يصح من الشرط وما لا يصح**  
 اشتراط الحصد والدياس والتذرية على المزارع **فهي** المزارعة  
 لابي يوسف رحمه الله يجوز شرط الحصاد والجمع على العامل وبه

نفسه في

نفسه في والبوليت اشتراط كرى الانهار وانما البذر  
 وقفا واخرات منفعة اشتراط الكراب في موضع الخرج الا  
 انه لا يفيد وعليه العنوي اشتراط كرى الجداد قال صاحب  
 الدين رحمه الله لا يصح خلاف لما قاله ولله برهان الاثنية والدين  
 اشتراط التبن للذي ليس له بذر من قبله منفعة ولو شرط  
 ان يكون الحب اولى بينهما او شرط الحب بينهما وكذا  
 عن التبن صححت المزارعة خلافا لابي يوسف رحمه الله التبن  
 لصاحب البذر ولو دفع الارض الى اخر ليزرعها بذر  
 على ان يدفع صاحب البذر او لا لم يخر في المزارعة العكس  
 الزرع لصاحب البذر وللعامل او مثل عمله لا يزرع على شرط  
 عند ابي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله يجب بالعامل  
 وان كان البذر من قبل العامل فلصاحب الارض **ما في**  
 وجهه اعلم **ما في المعاملة** وهي تسمى مائة  
 بلغة اهل المدينة المعاملة في الاسجار والكروم بخر من الثمرة  
 مائة عند ابي حنيفة رضي الله عنه وعندهما جائزة  
 اذا ذكرت معلومة ويستعمل في فواشعاعا والعنوي على  
 يجوز وان لم يبين المدة ويكون بخر واحد اذا دفع الاسجار



معاملة وهي تنريد بالعمل جازت وان انتهت لا بشرط  
بعض العمل على صاحب الكرم فسدت ولو شرط على المبيع  
القاء السرفين وغرس الأشجار وقطف الغنم فهي كافة  
إذا أدركت البطلع أو البادجنان كان الالتقاط عليهما  
وكذا إذا أدركت الفطير أو الفيلق لو دفع أرضه معاملة  
عنه سببين جاز للمعامل لا يملك أن يعامل غيره بدون  
إذن إذا كانت النخل بين اثنين فدفع أحدهما إلى صاحبه  
معاملة على أن يخرج بينهما اثلاثا فالخارج بينهما بقدر  
الملك ولا يجوز للمعامل لو دفع أرضه إلى آخر ليتخذ ما كرمها  
بالنصف فغرس فهي لصاحب الأرض وللغراس قيمة ما  
أحرقته وأجر مثل ما عمل للمعامل إذا جمع لقطات الكرم أو مثله  
دون الثلثة من ذلك ولو دفع إليه الثلث يكون غرسه  
المثل والله أعلم **باب في فتح المارعة والمعاملة**  
المارعة غير لازمة من قبل من عليه البذر فإن امتنع  
لا يجبر ولا شيء عليه للمعامل بما كرم وحفر الأناها ولو امتنع  
الآخر بغير عذر أجبره الحاكم إذا مات أحد المتعاقدين بطلت  
المارعة وإذا انقضت مدة المارعة والنزع لم يدرك

كما على المارعة

كان على المارعة أجر مثل نصف الأرض لأن يستحصل  
إذا دفع كرمه معاملة فمات العامل في السنة فانقورت  
الكرم بغير امر القاضى لم يكن مستبرعا ورجع به في الثمن ولا يجبر  
للعامل على الغلة حتى يعطيه له نفقته فكذا في الزرع ولو عا  
والمدق كالأهل لم يرجع قاله الناطق بالمعاملة لازمة من المتعاقدين  
وتبطل بالموت وتفسخ بالاعتذار يجوز إخراج العامل بغير  
أن يكون سارقا معروفا بالسرقه إذا دفع أرضه لغيره  
أخر بغير رفق فكرها ولم يزرعها فله أن يسو بالمدين فاج  
لا وفاء عنه إلا بئس الأرض ولو زرعها لم يسو بها نبت الزرع  
أولا حتى يستحصل ثمرات رب المال والزرع بقول كالمزارع  
أن يقوم على الزرع حتى يدرك ولا أجر عليه للأرض ولو علم  
**باب في المثل المتفوق المارعة** إذا شرط عليه حصا  
فتعاقل عن حصاده حتى يهلك ضمن إلا أن يؤخر تأخير  
قد تفعل الناس مثل الأكارا إذا ترك السقي متعاقضا  
الزرع ضمن وقت ما ترك السقي قيمته ثابتا في الأرض  
فإذا لم يكن للزرع قيمة قومت الأرض فروعته وغير  
فروعته فيقسم فضل ما بينهما رجل دفع إلى رجل شجار

معاملة لازمة من المتعاقدين تبطل بالموت وتفسخ بالاعتذار

مخوفاً يخرج العامل بغير امر القاضى فامورها بالرفق



معاملة ليقوم عليها وفيها من الاشجار ما لو لم يستر  
 يفسد البذر ولم يستر العامل حتى افسد البذر  
 ضمن اذا دفع ارضه مائة فاسد فكرت الرزق  
 وحفر الانهار ثم امتنع صاحب البذر عن المزارعة فعليه  
 مثل عمل المزارع رتب الارض قال كنت اجبري فزعت  
 ببذري والمزارع قال كنت اكارالك وزعت ببذري فالتقول  
 للمزارع مذكرة في النفاذ والمزارع اذا قال لصاحب البذر  
 تركت البذر عليك وقبل الاجرة لم يفهم اليه المزارع  
 على الارض رجل له ارض واراد ان يأخذ بذرا من حل حتى  
 يزرعها ويكون ذلك بينهما فالوجه ان يستري نصف البذر  
 ويبرأ به البايع عن الثمن ثم يقول له ازرعها بالبذر كله على  
 ان الخارج يكون بيننا نصفين **واعلم كما في الشرب**  
**ابوابه اربعة في احكام الشرب في الجرم في اصلاح المحرم**  
**في الموات وانه علم ما في احكام الشرب من كانت**  
 في ارضه بئر له وعين ماء له منع الناس من الدخول في  
 ارضه الا ان يكون للناس اليه ذلك حاجة ولا يجز  
 ما من غيرهما فيكون عليه ابا حاتم ماها لشفاقتهم

ومواشيهم

ومواشيهم وليس عليه ابا حاتم الرزق ومواشيهم  
 واذا منع المحتاج الى الشفة من الدخول في ملكه فيقال له  
 اما ان تاذن بالدخول او احملهم اليها فان امتنع عن احد  
 هذين لهما ان يقتلوه بالسلاح ولو كان له ما يملكه فليحظر  
 يقاتله دون السلاح لو قال لرجل كفتي يوما من نديك  
 حتى اسقيك يوما من ندي لم تجز وكذا لو جعله مقابلا  
 بنوب او عبيد ولو اخذ النوب او العبد رده ولا شيء عليه  
 بما انتفع الشرب اذا بيع مع الارض كان له قسط الثمن  
 لو بيع الشرب بمقصود المخرج كما اذا اشترى كراما وشرب  
 كرم آخر لو ادعى بان يسقي ارضه مدق معلومة جازت  
 لو اراد رجل ان يدخل الماء في داره ويجريه الى بستانه  
 له فالحجير من منعه عن محمد رحمه الله لا بأس بالحد البستان  
 بماء الشفة اذا كان ذلك لا يضر باهل الشفة لا بأس  
 بان يورس على نهر الشفة اذا لم يضر بالطريق وللتناس  
 ان يمنعوه لو استأجر اصحاب الشرب من يقيم الشرب  
 بينهم كل شهر بشئ معلوم ويقوم على نهر جار **باب الجرم**  
 من حفر بئر افله حريمها حريم بئر العطن اربعون ذراعا وحريم

من حفر بئر العطن اربعون ذراعا



خطه من نهر الناصح ستون ذراعاً من كل جانب

خطه من العين خمسمائة ذراعاً من كل جانب

نهر الناصح ستون ذراعاً من كل جانب وعن أبي حمزة  
اربعون ذراعاً من العين خمسمائة ذراعاً من كل جانب  
من حفرة نهر في ارض موات لم يستحق حرباً عند أبي حمزة  
والصحيح انه استحق بالاجماع ثم المستحق عند أبي يوسف رحمه  
قد رصف بطن النهر من كل جانب وقال محمد رحمه قد رطن  
النهر من كل جانب نهر لرجل وعلى شط النهر ارض لرجل  
فتنازعاً في المسألة ان كان بين الارض والنهر حائل  
كالخابط ونحوه فالمسألة لصاحب النهر والاخرى لصاحب  
الارض ولصاحب النهر فيها حق حتى ان صاحب الارض  
لو اراد دفعها كان لصاحب النهر منه ولصاحب الارض  
ان يفرس فيها ويلقى طينه ويجتاز فيها **باب**  
**اصلاح المجري** ليس على اهل الشفة من الكويته كويته  
ونحوه على السلطان نهر الشفة اذا كان مجري في دار رجل  
فاصلاحه على صاحب المجر نهر كبير ينشعب منه نهر فخرت  
فوهة النهر الصغير لم تجب النفقة الا على اهل النهر الصغير نهر  
بين قوم اتسع بعضهم عن كربة فالحاكم يأمر الآخرين ان  
يكروه ولهم ان ينفقوا الشرب عن الشرب حتى تدفع

الهم حصته

الهم حصته لو ارادوا ان يكروا النهر عليهم ان يكروه  
من اعلاه فاذا جاوزوا ارض رجل دفع عنه وقال  
الكرى عليهم من اوله الى اخره **باب في احكام الموات**  
قبل الموات هي التي لم تكن ملكاً لاهد ولم تكن من رقوق  
البلد قريت او بعدت وعن أبي يوسف رحمه قال  
هي بقعة لو وقف رجل على ادناه من العامر فناداه  
بأعلى صوته لم يسمعوا قرب من في العامر اليه اذا اجتمع  
مبته باذن الامام ملكها وان كان بغير اذن الامام لم يملكها  
لكن يصير حق بها من غيره ولم يكن لغيره ازعاجه كالنهر  
في الاراضي المباحات اصله لهؤلاء عليه السلام مناصح  
من سبق لو ان مجري خارج البلدة قريب منها فمات  
او امكنه عظيمة لم تكن ملكاً لاهد كان ذلك ارض موات  
وعن الطحاوي رحمه فقال قال ما قرب من العامر ليس  
وليس للامام ان يقطع ما لا غنى للمسلمين عنه يعني  
اذا كان اجمة او غياصاً او جراباً يكون منه او نخلة  
لاهل البلدة الدجلة والفرات والامهار العظماء فمات  
فليس لمن يليها ان يقطعها ويضمها الى ارض نفسه

خطه تفسير ارضي الموات



سئل ابو يوسف رحمه عن نمرود وهو نمر عظيم اتخذ حل  
ارضا كانت مواتا وليس لها نمر فوق نمر وفي موضع  
ليس ملكه احد وساق الماء اليها من ذلك النهر قال  
ان كان يدخل على اهل مرو ضرر في ما بينهم فليس له ذلك  
لو نبتت شجرة من عروق شجرة في ارض اخرى فهي لصاحب  
الشجرة الا اذا انبت بها صاحب الارض وسقاها لوانت  
حب من الزرع فنبت وادرك فالزرع بين صاحب  
الارض والاكار على قدر نصيبها وان سقاها رب الارض  
واقام عليه حتى نبت فهو له وان كان للحب قيمة فعليه  
قيمة ذلك والا فلا شيء عليه **واعلم كتاب الاشربة**  
العصير ما دام حلوا او قارصا حلالا واذا غللا واستد صارا  
خرا عندهما وعند ابي حنيفة رضى عنه لا مال ينفذ بالزبد  
الحرام قليلها وكثيرها ويبرق في شربها لغير العطين  
قد رما يرد به ظاؤه اذا خاف الهلاك في السفر ولا يجوز  
التداوي ولا يجوز بيعه ويكفر مستحله عصير العنب اذا طبخ  
حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه فهو حلال وان غللا واستد  
الا ان المسكر منه حرام وان شربه للشكوى لا لاشعر الطعام

والنفقوى

والنفقوى على الطاعة والتداوي فلا يكل فكل ما عينه حلال  
عصير العنب اذا طبخ اذ في طبعه او النصف وهو ما ذهب  
وبقي نصفه او الطلا وهو ما طبخ وذهب منه ما دون ثلثيه وقد  
غللا واستد وقدف بالزبد وهو البازق حرام خلا للبس  
ولا حد على شربه مالم يكر نقيع الزبيب والتمر اذا غللا  
واستد حرام مكروه وتسمى هذا سكر وصورة النقيع  
ان يترك الزبيب في الماء اياما حتى يستخرج حلاؤه  
ثم يطبخ اذ في طبعه المطبوخ اذ في طبعه من الزبيب  
والتمر اذا غللا واستد كالمثلث من العنب وقال احمد  
لا يكل شربه وبه هذا الفقيه ابو الليث عن ابي يوسف رحمه  
اذا اراد الرجل ان يشرب النبيذ ليكرمه فاول قرح  
منه حرام والقعود له حرام والمشي اليه حرام عن محمد بن القائل  
رحمه قال لو اعطيت الدنيا بخرافية ما شربت المسكر ولو  
اعطيت الدنيا بخرافية ما اقيمت بحرمة نبيذ الزبيب  
والتمر اذا كان مطبوخين اذا شرب تسعة اقداح من  
نبيذ التمر فاجاب اليه العاشر كرمي كيد لان السكر ايضا  
الي ما هو اقرب اليه العصير اذا وضع في الشمس حتى ذهب



ثلثاه لا بأس به كذا إذا طلبت الخابية بالخردل وجعل  
 فيها ومضت مرق ولم يستد ولا يسكر فلما بأس به  
 الخمر إذا طبخت حتى ذهب ثلثها لا ياكل العصير إذا ذهب  
 ثلثاه وبقي ثلثه بالطحين وقد حلط بالماء ورقق وترك  
 حتى استند حل شره قال أبو عبد الله الخيرة في رجه وهذا  
 يسمى بجني وحيد يا وشوط الفضلي أن يطبخه بوجع  
 الماء أدنى طبخة لو حلط الماء بالعصير فطبخ حتى ذهب ثلثها  
 الجملة فهو بمنزلة النصف لأن الماء اسرع عليا وكذا الذاب  
 من العصير أقل من السنتين السرب المتخذ من الخنطة وهو  
 الذي يسمى الكركه حلال وكذا الحقة وهو ما يتخذ من السقم  
 وكذا المنزرو وهو ما يتخذ من الذرق وكذا ما يتخذ من العسل  
 والبنين يكره سرب رودي الخمر ولا يجدر سربه لم يسكر  
 لا بأس بالانتياذ بالربا واحتشم والمرقت والتقية وإذا  
 تخللت الخمر حلت تخليل الخمر مشروعة وتخلل الحاصل به  
 مباح لبن الرملة في كراهية على أصل أبي حنيفة رحمه  
 قولان وأما القاضي الإمام صدر الإسلام أنه كره شره  
 لبن الحمار طاهر لكنه لا يؤكل لا بأس بان يستعمل

بلبن ساء

بلبن نبات ادم وشره العصير إذا وقعت فيه فارة  
 فماتت فأخرجت قبل التفسخ والتفتت وترك  
 حتى صار خمرانم تخللت أو ضلها فانه ياكل به في بعض  
 الأنفحة طاهر وتفسير الأنفحة إذا شرب السجدة  
 اللبن فيوجد من لبنها وما قد اجتمع فيه اللبن وهو الأنفحة  
 ويحل أكلها سواء كانت زكيا أو ميتة وكذا ما في شرخ  
 الساة الميتة مباح والله أعلم **كتاب الكراه** مائل  
 فيما ياكل الاقدام وما لا ياكل وفيما يجب الضمان وما لا يجب  
 وحده علم **باب فيما ياكل الاقدام وما لا ياكل** إذا كره على  
 سرب الخمر أو أكل الميتة مما يخاف منه تلف عضو كما إذا قال  
 لا قطع يدك أو أصبعك أو لاجوحتك وكان الكبر  
 رايه انه يفعل ذلك لو امتنع حل له ان يفعل ويأثم  
 بعدم الفعل إلا إذا كان لا يعلم انه مباح له ذلك  
 ولو قال لا جسدك أو لا خربتك ان لم تفعل فله  
 لا يباح له ذلك ولو أكره بشئ يخاف منه تلف عضو  
 ان يتكلم بالكفر أو يشتم رسوله أو يسلم بفكر ان يظهر  
 ذلك بلكانه ولا يضمن بقلبه ولو صبر حتى قتل كان



ما جوار من سماء الاخرة ولو اجري كلمة الكفر محمد  
 حبس او قيد كفو ما بنت منه امرأة ولو قال كذب فينا  
 بالايان لم يصدق لو اكره على الزنا او القتل انما فعل  
 وعلى من اكرهه القصاص لو اكره على قتل امته وعصبه  
 لا يجل ايضا لو اكره بالصيد على القطع لم يسهه وقيل له  
 تقتلن هذا او تترنين بهذه المرأة لم يفعل واحدا  
 منها قيل لرجل لاقتلتك او تقتلن فلانا او تستملكن  
 ماله فلم يفعل واحدا منها حتى قتل كان ما جوار ولو  
 استملك المال لم يكن به انما قيل لمحم لاقتلتك  
 او تقتلن هذا الصيد فابى حتى قتل كان ما جوار ولو  
**باب فيما يجب الضمان والواجب** اذا اكره على اكل  
 مال الغير فاكل فالضمان على الفاعل لو اكره على العتق  
 فاعتق رجع بقيمة العبد على المكره لو اكره على الطلاق  
 فطلق رجع على المكره بنصف المسمى وبالنفقة  
 ان لم يكن المسمى ولا رجوع ان كانت مدخولة او اكره  
 على الواصف وهو يطلقها فلانا اذا اكره على النكاح بالشر  
 من مهر المثل يجب بقدر مهر المثل وتبطل الزيادة ولا يرجع

على المكره بشئ

على المكره بشئ لو اكرهت المرأة على النكاح بالشر من مهر  
 يجب بقدر مهر المثل وتبطل الزيادة ولا يرجع على المكره بشئ  
 لو اكرهت المرأة على النكاح من كفو باقل من مهر المثل قال  
 للزوج اما ان يبلغ الي تمام مهر مثلها والافارقها فان دخل  
 بها وهي مكرهه فمذا رضاه من الزوج تبليغه وان دخل  
 بها وهي طليقة فذلك رضا منها بالمسمى الا ان لا يوافق  
 حق الاغتراض وان كان الزوج غير كفوف فزوج بينهما  
 لو اكره على التدبير فبرجع على المكره بالنقصان في الحال  
 فاذا مات المولى ومحق التدبير رجع الوارث بباقي قيمته  
 على المكره لو اكره على العفو من دم العمد لم يضمن اذا اكره  
 على شر من يعقوب عليه باليمين او القربة اذا اكره على  
 الاقرار بشئ لا يلزمه المسمى من المكره اذا ادركه عتق  
 او استولد لا يفسخ بخلاف ما اذا كانت ابنة او اوجه وفي  
 الاعاق وكهوه اذا لم يفسخ ان شاء رجع على المكره على  
 من اكرهه ثم هو على المشتري وان شاء رجع على المشتري  
 اذا اشترى شيئا مكرها وهلك المشتري في يده من غير  
 تعدى هلك امانته اذا اكره على التوكيل بالطلاق فوطئ

على اليمين او النذر لم يرجع المكره على المكره بما وجب عليه  
 وكذا في الطهار والابلاء في الاكره على شره



لم يقع الا اراه كما يتحقق من السلطان يتحقق من غيره عند  
يوسف ومحمد رحمهما الله اذا كان قادرا على ايقاع ما توعد به  
وعلمه الفتوى في زماننا والله اعلم **كتاب الحجر** قال ابو حنيفة  
رضي الله عنه الحجر على امر السفيه العاقل البالغ باطل الا على  
الطبيب الجاهل الذي يستفي الناس الستم وعنده انه دواء  
والحق في الماضي الذي يعلم الناس اجبل والمخرج او المكار  
المفلس وقيل هذه الاستثناء ليس بظاهر عنده وقال  
ابو يوسف ومحمد رحمهما الله وان افنى رحمه الله على امر السفيه  
المبذر ماله في الخير والشر جائز وكذا اذا كان معقلا لم  
لا يمتد الى التصرفات ولا يصبر عنها ويقع في الغبن  
وعندنا ان افنى رحمه الله الفسق من اسباب الحجر ايضا ثم  
عندنا يوسف رحمه الله لا يصبر نحو ابا الفاد ما لم يحجر عليه  
الحاكم فاذا جره لا يصبر مطلقا فيه بعد ذلك الا باطلا وقد قال  
محمد بن جرير بدون حجر ويطلق بدون اطلاق اذا ترك السفيه  
اذا حكم حاكم بالحجر ثم رفع قصاؤه الى القاضي استنع فلا يبيع  
عقاره ولا منقوله الصبي اذا بلغ مبدرا مفسدا ماله  
لا يحسن التقيده والتدبير في التصرفات فانه يمنع عنه

آخر ما مضاه فانه نجر عندنا حنيفة رضي الله عنه  
ايضا فلو اعتق صح وسعى الغد ولو باع  
واستمرى او اقر او تصدق لا يضر للقاضي  
ان يبيع ذنابه المردون لقضاء ذراهم  
عليه اذا استنع فلا يبيع صح

ماله الى ان يبلغ خمس وعشرين سنة فحينئذ يدفع اليه  
عندنا حنيفة رضي الله عنه وعندنا ما لا يدفع يجوز اذ كان  
وبيعه وهبته وتسلمه ونحو ذلك الصبي الذي لا يعقل  
البيع لو باع او استمرى واجاز المولى لم يصح وان كان  
يعقل البيع والشراء بمعنى انه يعقل ان البيع سالب للملك  
والشراء جالب له جاز ويعرف الغبن البسيط من الغش  
فاذا تصرف فالولي ان راي المصلحة فيه اجاز وان  
اذن لمثل هذا الصبي بالتصرف والاذن تفدي تصرفه  
سواء كان فيه غبن او لم يكن لو اذن القاضي للصبي بالتصرف  
والاب يابى صح اذا تصرف الابن العاقل ثم اذن له  
بالتصرف فاجاز ذلك المتصرف نفذ والله اعلم **كتاب**  
**المأذون** ابو حنيفة فيما يكون اذنا فيما يملكه المأذون  
في تعلق الدين برقبته في الحجر في الاقرار والله اعلم **باب**  
**فيما يكون اذنا وما لا يكون اذنا** اذا قال العبد لا امرتك  
عن التجارة كان اذنا له الاذن في الاجارة يكون اذنا  
للتجارة وكذا اذا اذن له ان يحتطب او يستقي الماء  
ويبيع ولو قال له استر ثوبا وبعه فهو اذن ولو قال



له آتية طعاما او ثوبا بالكمسة لم يكن اذنا الاذن بالتجارة  
 يكون اذنا بالاجارة المأذون في نوع يكون ما دونها في  
 الانواع كلها لو قضى القاضي في هذه المسئلة على مذهب  
 رحمه يكون متفقا عليه اذا اراد بيعه ببيع ويستند  
 فسكت يكون اذنا الا ان يابح من مال المولى ثم اذا  
 اذن للعبد الابوح بالتجارة لم يصح وان علم العبد بذلك الا اذا  
 اذن له ان يتصرف مع من في بيده اذا اذن لعبد في التجارة  
 وهو في يد غاصب جاهد ولا يثبت للمالك لم يصح اذا اذن  
 لعبد من بعيد ولم يسمع لم يكن اذنا لو قال لاهل السوق  
 يا بيعوا عبيدي فلانا فانه قد اذنت له في التجارة فبايعوه  
 وهو لا يعلم بذلك صار ما دون له بخلاف ما اذا قال يا بيعوا  
 ابني الصغير فلانا فانه قد اذنت له اذا قال لعبد اذنا  
 غدا فقد اذنت لك بالتجارة فبايعا صار ما دون له اذا اذن  
 لعبد فاحضه عدل او انسان فاستفان او رسوله غير عدل  
 ما دون له اذا اذن لعبد يوما او شهرا كان ما دون ابد ما لم  
 يحجر عليه والله اعلم **باب فيما يملكه المأذون** للمأذون ان يذن  
 لعبد في التجارة وليس له ان يقرض او يتكفل او يتزوج او يتردد

اوله

او يعيق على مال او يكاتب او يهرب بعض وغيره ولا  
 ان يظا الا الامة المشتراة وان حط عن عيب قدره كط  
 مثله في التجارة في العيب جاز وله ان يهدي البشير الطعام  
 وان يضيف من يطعمه وان يعير كاتبة او يره من  
 ويرتهن قيمة الدار كالزوجة والامة يتصدق بغنم اذن  
 على الرسم والعادة العبد المأذون في الشفعة بنيه  
 مولاه او غنم غنمه له الحر والعلم **باب في قبيل الدين**  
**برقبته** ديون العبد المأذون متعلقة برقبته يبايع  
 الغراء ويقسم بينهم بالخصص فما فضل من دينهم طوبى  
 به بعد الحرية الا ان يهديه المولى فحينئذ لا يبايع اذا اذن  
 لعبد احد مولى في التجارة فله حقه دين قبل الذي اذنت فيه  
 والا يباع لضيق فيه رجل قدر مراه وقال انا محب لك  
 فاشترى وبيع لرفه كل شيء في التجارة الا انه لا يبايع  
 رقبته فيه حتى يحضره مولاه فيقر بالاذن ويباع كسبه اذا  
 قال للناس هذا عبيدي قد اذنت له في التجارة فبايعوه  
 ووجبت عليه الديون ثم استحقه رجل وانكر الاذن  
 او ظهر العبد مدبرا او اتم ولم يلحق العبد من الدين شيء



في الحال المستحق عليه غرم الاقل من القيمة ومن الدين  
 للغرماء لانه غنيمتهم ولو لم يقبل عبدي او لم يقبل ببيعوه لم  
 يغرم شيئا ولو اني القبلي وقال هذا ابني قد اذنت له  
 في التجار فباعوه فجار رجل واستحق انه ابنه فان القليل  
 يغرم جميع الدين بالغام بالغ المولى اذا باع المأذون بغير  
 اذن الغرماء فلم يفسخه اذا كانت ديونهم حالة الا اذا  
 وصل الثمن وكان فيه وفاء بالديون او قضى المودونهم  
 او ابرؤا العبد من الديون وان كانت ديونهم مؤجلة  
 لهم ففسخه وياخذون الثمن قدر ديونهم اذا اصل المأذون  
 وان كانت الديون اكثر ويضمنون المولى الى تمام القيمة  
 ولو مات العبد قبل الفسخ ان شاءوا ضمنوا المولى ويجوز  
 ذلك العقد ويصير كأنهم باعوه من المولى بقدر قيمته حتى  
 لو وجد المشتري به عيبا رجع على المولى والمولى على الغرماء  
 وان شاءوا ضمنوا المشتري القيمة واذا ضمنوا يفسخ  
 العقد ويسترد الثمن اذا اعتنى عبده المدينون بالغرم  
 ان شاء اتبع العبد وان شاء ضمن المولى الاقل من ثمنه  
 ومن الدين سواء كان عالما بالدين او لا المولى لا يملك

الكاتب عبد

اكتساب عبده المأذون المدينون المستفوع دينه لما فيه  
 عند ابيه حنيفته رضي الله عنه خلافا لهما والله اعلم **باب في الحجر**  
 اذا لم يستهر اذن العبد بكيفية ان يقول المولى له قد جرت  
 عليك فاما اذا استهر اذنه بين الناس فاما الحجر  
 بحجره عند اهل سوقه او اكثره وانما يبيع الحجر اذ علم العبد  
 بذلك فان لم يعلم واجبه بذلك عدل او ستور ان  
 يصير محجورا ولو كان الحجر غيبه عدل لم يصير محجورا الا اذا  
 صدقه وان كان الحجر رسولا صار محجورا وان كذبه اذا  
 قال ان هاء غده فقد جرت عليك لم يصح العبد المأذون  
 اذا البقي او ارتد او حبس جنوبا مطبقا ينفى شهر اصاب  
 محجورا ولا يعود الا اذن بافاقة ولو اغنى عليه لا يصير  
 ولو حبس المولى جنوبا مطبقا صار العبد محجورا عليه فاذا  
 افاق عاد الاذن اذا دبر المأذون لم ينحج بخلاف ما اذا  
 استولد المأذون اذا حجر على عبده المأذون بعبده  
 عبدا مأذون فان لم يكن على الاول دين لم يصير الثاني  
 مأذونا ولو حجر على الثاني ابتداء لم ينحج والله اعلم **باب في**  
**الافرار** اقرار العبد المأذون بالكفالة بالمال المبيع والي



وَبِوَاحِدِهِ حَالًا مَح

والعضوب واستهلك الولد والعمارة والحيات  
في الاموال جائرة ولو اقر بالحياتية المرجية للرفع او الغدا  
لم يقع لو اقر بمهر امرأة وصدقته يواخذ به بعد حجة لو اقر  
باقتصاص امته بالاصبع لم يقع الا بتصدق المولى اذا اقر  
بعد حجة بين او بين رجل جاز بقدر ما في يده دون الرية  
اذا اقر في حرضه وهو بين جاز الا ان ما ثبت في الصحة  
والذي ثبت او بمعاينة السبب او في فضل من ذلك  
صرف الى ما اقر به في حرضه **والعلم كذا الجنيات** ابوابه  
في ضمان الضرب والرمي في ضمان السوق في الحياطة المائل  
في البئر والطريق في المتفرقات **باب في جنابة الفرض الربوي**  
اذا ضرب امراته في ادب فحانت فعليه الدية والكفارة اذا جاز  
الاستاذ الولد باذن الاب فملك لم يضمن والاب لو ضرب  
بنفسه ضمن رجل ضرب رجلا سبيلًا فخرصة فبئر منه فعليه  
الرش الضرب ان بقي اثر الضرب وان لم يبق لا يجب شيء  
سوى التعزير وقال ابو يوسف رحمه الله يجب حكمة عدل وقال  
محمد رحمه الله الطيب ومن الادوية رجل رمى مهادًا وضعفه  
في داره او ارضه فجاوز السهم داره وصار الى دار جاره

من ادخل امراته داره فحانت فعليه الدية والكفارة

من ادخل امراته داره فحانت فعليه الدية والكفارة

من ادخل امراته داره فحانت فعليه الدية والكفارة

فقتل رجلا

فقتل رجلا فعلى عاقلة الدية لو ضرب احداد المطرقة على  
احد يده الحماة فقتلته الرية عن احد يده او ضربه ثوبًا او  
دابة خارج الحانوت فعليه قيمته وان ائلف نف او عبدا  
فعلى عاقلة وان لم يبطئ من دقه ولكن اصحلت الزبح  
النار والمسئلة كالجواهر فهو مهر الجمل اذا اصاب على  
عاقلة المصول عليه لم ياتم وضمن رجل يهدم داره فقتل  
جداره يهدم المضمن ساة لقصاب فقتلته فقتلها  
ما نقصها كذا من قطع اذن الحمار ودينه واما في عين  
الحمار وعين حورقة وعين الفاس والسجل والحمار  
ربع القيمة ولو قطع احدى قوائم الدابة ضمن جميع قيمتها  
الحمام او الفصاد او البذر في او الحنان اذا جرح او قتل  
او نزع او ختن باذن صاحبه فسرى الى النفس وما  
لم يضمن اذا اسلم على كلبه على ان وهو كسبي خلفه فمرو  
لثوبه ضمن وان لم يكن خلفه فملك عند الجاهل يهدم حماره  
وعليه الفتوى رجل اقتص بكرا بطرير الرنا كرها فقتلها  
بحيث لا تستمسك البول فعليه الدية والدية وان كان  
تستمسك فقتلته الدية والله اعلم **باب في ضمان السوق** رجل ساء

من ادخل امراته داره فحانت فعليه الدية والكفارة

من ادخل امراته داره فحانت فعليه الدية والكفارة

من ادخل امراته داره فحانت فعليه الدية والكفارة

من ادخل امراته داره فحانت فعليه الدية والكفارة



دابة فوق السرج على رجل فقتل ضمن رجل سابق على دابة  
فأصابته بيدها أو برجلها حصاة أو نواة أو نار غبارا أو  
حجر أصغير أفقفاً وعياناً أن لم يضمن بخلاف الحجر الكبير  
رجل سار على دابة فوقف على أن لروث أو بول  
فغضب أن أن بروثها أو بولها ضمن وفيمن الراكب كل  
شيء أصابه الدابة بيدها أو برجلها أو رأسها أو كدمت  
بغيرها أو ضبطت بيدها وأن نخت بدنها أو برجلها  
لم يضمن إلا إذا أوقفها في غير ملكه وكل شيء ضمن الراكب  
ضمن السابق وعلى الراكب الكفارة إذا أوطأت الدابة  
ولو كان معاً أيها فالضمان عليها رجل وقف دابة  
في غير ملكه فبالت في رباطها فمات ضمن ما تلف به إذا  
دابة أن أن بغيره أو أنه فالقت الراكب فمات ضمن  
الدابة ولو ضربت الناحس فمات فدمه مبرور عليه  
**ما في الحائط المائل** إذا مال حائط إلى طريق المسلمين  
أو على دار أو كان داهياً من قصد عانحو فأعليه فقتل  
عليه في ماله يعني قيل له أن حائطك هذا مائل فأوقع  
فلم يفعل في مرقه بقدر على ذلك حتى سقط ضمن ما تلف به

إذا كان

إذا كان المتقدم إليه حراً بالغاً أو صبياً أرزاً ولينه في الحصة  
أو عبداً ذل له مولاه بالخصومة وله حق المرور ويستتر  
أن يكون التقدم إليه ممن يملك نقضه دون المستفيد المشبه  
والمرتبه وينبغي أن يشهد على أنه تقدم إليه حتى لو وجد التقدم  
إليه شهد عليه فهو داهي حائط المائل إذا كان مستتر كباين  
ثلاثة فاستشهد على واحد فلم يفعل حتى سقط ضمن قدر نصيبه  
من الملك والاشهاد على الكلب العقور بمنزلة الاشهاد  
على الحائط المائل عند سائح سمرقند وعرج حاتم الدين  
أنه قال فيه نظر رجل شهد عليه في حائط مائل فبأن الدابة  
وسقط عند المشتري فلا ضمان على أحد ولو كان مكانه  
كشيء أو جناً حاضراً عاقلة البائع لو شهد على ولي البعثة  
ثم بلغ فأنه يعاد الاشهاد رجل شهد عليه في حائط مائل  
فلم ينقضه حتى سقط فقتل أن ما ضمن غنمه بنقضه  
وعطب ضمن صاحب النقص ولا ضمان عليه في عطب  
بالعشور على القتل ولو كان مكان الحائط جناً حاضراً  
عاقلة وحده علم **ما في البئر في الطريق** إذا جف بئر  
في طريق المسلمين فوقع فيه أن أن فمات على قتلته



الدية الا اذا مات غما او جوعا ولو حفر في دار لف او في  
مقبرة فعشر به ان ان اذا حفر بئر انتم سدا رأسه  
ثم جاء رجل وفتح رأسه فالتصمان على الاول اذا كسبه  
بالسرب وكفه دون الحنطة والذيق اذا حفر بئر على  
فأرعة الطرق فالق عينه فيها ان انما مات فالتصمان  
على الملقى رجل استأجر رجلا ليحفر له في فناء داره فحفر فوقع  
فيها ان ان ومات فان اخبر المستأجر الاجير ان  
حق الحفر لم يضمن الاجير اذا استأجر رجلا ليخرج له حياضا  
في فناء داره او حانوته واجبره ان له حق الاشراع  
في القديم فسقط وانلف بالاضمن الاجير ورجع على الامر  
وان لم يجبره شيئا ولكن علم الاجير انه ليس له حق  
الاشراع لم يرجع الاجير بما ضمن الا اذا سقط البناء  
بعد الفرائج رجل رشح الماء في الطريق فجاء حمار ورنح  
وعطب ضمن بريد به اذا رشح كل الطريق بحيث لا يجد  
طريقا يمر فيه رجل جعل قنطرة من بغير اذن الامام او بط  
الحجر في الطريق فتعذر رجل المرور عليها فعطب لم يضمن  
كذلك لو وضع خشبة في الطريق فتعذر رجل المرور عليها

مسحورة

مسحورة علق رجل مناهم قنطرة وجعل فيه  
بواقي او حصى فعطب به رجل لم يضمن وان كان  
الذي فعل من غير العشرة ضمن وان جلس رجل  
من العشرة في المسجد للحديث او لدرس الفقه او قراءة  
التوارة ضمن وان جلس للصلوة قال الشيخ الامام ابو  
رحمة يضمن على اصله خيفة رحمه وقال الشيخ الامام  
رحمة لا كما لو كان في عين الصلوة رجل فعد في الطريق فبيع  
بأذن السلطان فعشر به ان ان وتلف لم يضمن الا في  
حيته او عوقب في الطريق فعشر به ان ومات وكسبه  
السيف فدمه على صاحب السيف وقيمة السيف على القاتل  
وحده علم **باب في سائل المتفرقة** رجل حمل شيئا في الطريق  
فسقط عنه فعطب به ان ان حريق وقع في محله فندم  
رجل داغ فيه بغير امر صاحبه وبغير امر سلطان حتى ينقطع  
عن داره ضمن ولم يأنم رجل اخرج الى الطريق اعظم كنيفا  
او منيرا با او جرسا هو البجر الذي يكون في محارط او  
وكا ما فلو احد من عرض الناس ان يهدمه ليس له الدية  
ليس بما فذ ان يسرح كنيفا ولا منيرا بالآبادن جميع



اهل الدرب المتعجب الذي في الطريق ليس لاصحابهم  
 فيها ولا يعرفونها به فتنبه لعضدها اذا طرح الشئ في سكر غيرة  
 لم يبين وان كانت نافذة ضمن ما تلف به قال مساج  
 سمع خبيرة محمد لا يبين لعموم البلوز في بلادنا رجل سقى ارض  
 نفسه فاتبسق الماء من ارضه الى ارض جاره فافسد رعا  
 له اوافد الارض لم يبين رجل فمطصبا فالقاه في الشمس حتى  
 مات ضمن اذا سقى انما شرا باسم ما فسد به فمات  
 التغير حتى ابن سبع سنين او نحوه دفع في الماء او قط  
 من سطح فمات فان كان يحفظ نفسه لاشي في ذلك على  
 الابوين وان كان لا يحفظ نفسه فعليهما التوبة والاستغفار  
 اذا وقع انما في البحر فسمع ساعة ثم عرق يمينه علم  
**كتاب القصاص والديات** ابوابه عشرة في وجوب  
 القصاص في وجوب الدية في اباحة القتل وكيفية القصاص  
 في القصاص فيما دون النفس في تقدير الديات في الجاني  
 في القسامة في العاقل في حناية العبد في المتفرقات  
 وحده علم **باب في وجوب القصاص** رجل اعمى نورا وفي  
 فيه انما او القاه في نار لا يستطيع الخروج منها

فاحرق

فاحرق او ذبح رجلا بليطة القصب او غرزه بسنة  
 او ابرة فمات فعليه القصاص اذا قتل اياه او مولاه  
 قتل به الحر يقتل بالعبد المسلم بالذمي اذا اقر القتل  
 عمد فعليه القود اذا ضرب انسان بالحد ينفق فقتله  
 من غير ان جرعه قال الشيخ الامام الحسيني رحمه الله  
 القصاص وقال حاتم الدين رحمه الله لا لان المقترع  
 اية حنيفة رحمه الله اخرج اذا شق بطن رجل فافرج  
 حسوه ثم ضرب رجل عنقه بالسيف يجب القصاص  
 على الحارز وعلى الشاق تلت الدية وان كان الشق  
 جال لا يتوهم معه بقاء احيوة فعلى الشاق القصاص  
 وعلى الحارز التغير وان كان اجبايات معانفو فاعليها  
 القصاص مكاتب قتل عبده لم يقتص قاطع الطريق  
 اذا قتل رجل في حبس الامام قتل به وحده علم **باب**  
**وجوب الدية** القتل بالقتل وقتا كالحشب الكبير والحجر  
 العظيم بوجوب الدية عند اية حنيفة رحمه الله كذا اذا قتل  
 صلبا او غرقا او ضرب به بالسوط الصغير والى في القتل  
 حتى مات كذا اذا غرزان ابا بيرة او نحوها حتى مات



رمي اليه سلم سها فارتدت قبل الاصابة او رمي سها  
 في صف القتال فاصاب رجلا من اصحابه ظن انه  
 مشرك ففبه الدية تجنون شهرا على رجل سلافا فقتل  
 المشرك عليه لزمته الدية والكفارة الاب والابنتي  
 اذا اشتبه كما في قتل الابن او الخاطي مع العايد فعليه  
 الدية قتل الخطا يوجب الدية على عاقلة ومن ذلك  
 اذا انقلب بايم على ان فقتله او وطئت وابنته  
 فقتله قتل الصبي يوجب الدية على العاقلة **باب**  
**اباحة القتل وكيفية القصاص** رجل شهد على رجل سها  
 او عصي كبير في خارج المصقلة ان يقتله اذا اراد ان يشكوه  
 علما او امانة على العاقلة فلم يتطبع او دفعه لا بالصل  
 فدمه هدر اذا قال لا اخر اقلني لم اجل له قتل فعليه الدية وقال  
 اقل عدي لم اجل قتل ولو قتل لم يضمن القصاص اذا  
 كان بين صغار وكبار فلكبار ان يستوفوا ولا ينتظر  
 بلوغ الاخرين ولو كان بين حاضر وغائب ينتظر وصول  
 الغائب اذا قتل العبد المبرهون يستطاع اجتماع الرأى  
 والمهرتين للقصاص اذا قتل العبدان كان له اب حر

رفق  
 من ينفذ شهرا على رجل سلافا فقتله المشرك عليه لزمته الدية

قتل الخطا يوجب الدية

من قتل الصبي يوجب الدية على العاقلة

ولو قتل فعليه الدية صح

القصاص في الكا بين صغار وكبار فلكبار ان يستوفوا ولا ينتظر  
 اما لو كان بين حاضر وغائب ينتظر وصول الغائب

للعبد المقتول بحر ومولى القصاص للمو

وهو

ومولى القصاص للمالك الواحد يقتل بالجماعة التفتاد  
 بالجماعة تقتل بواحد ذكر اكان او انثى يقتل الرجل يقتل  
 النقتل القصاص يورث بين الزوج والزوجة اذا قتل  
 الزوج زوجته وله منها ولو حتى لم يقتض من القصاص  
 يجب ان يقتل بالسيف فيضرب علاه به فلو القاه  
 في شبر او قتلته بجر او بنوح او غرر وكان مستوفيا مباح  
 الدم اذا التجأ الى الحرم لم يقتل ولم يخرج عنه لكن منع  
 عنه الطعام والسرب حتى يضطر ويخرج من الحرم ثم  
 يقتل ولو انت القاتل في الحرم قتل فيه والله اعلم **باب**  
**القصاص فيما دون النفس** رجل قطع يد رجل او  
 نجسته حتى ابانها عليه القصاص ولو قطع يد رجل لانه  
 المفضل لم يجب القصاص لا يقطع اليمنى باليسرى ولا  
 اليسرى باليمنى ولا اليد بالرجل في الاصح القصاص اذا  
 قطعت من المفضل الابهام بالابهام والسبابة بالسبابة  
 اذا كانا رجلين وامرأتين اذا قطع اصبع اربعة من يد  
 رجل ولا اصبع اربعة ايضا فلا قصاص بينهما وفيها حكم  
 عدل اليدان لا يقطعان بيد واحدة ومن قطع يميني

من قتل الزوج زوجته وله منها ولو حتى لم يقتض

من قتل الصبي يوجب الدية على العاقلة



رجلين قطعت يمينه واخذت منه دية فيكون بينهما  
 نصفين رجل يعض يدا ان فاستخرج يده من فيه سقط  
 اسنان العاض لم يضمن لا قصاص بين الرجل والمرأة  
 فيما دون النفس ولا بين الحر والعبد ولا بين العبد  
 ويقطع طرف المسلم بطرف الذمي اذا كانت المقطوع صحيحة  
 ويد القاطع مثلا او ناقصة الاصابع والمقطوع يده  
 ان شئ قطع وان شئ اخذ الارش كاملا **فصل**  
 لا قصاص في اللطمة ولا في الكسرة ولا في الوطأة ولا  
 في الدقة ولا قصاص في لحم الفخذ ولحم الساق ولحم العضد  
 والساعد وانما فيها حكومة عدل من آلة القصص في الطرف  
 اذا قطع وسري الى النفس ومات ضمن الدية وفي الموضحة  
 اذا كانت عمدا وبقي لها ان تزج بالقصاص في السمحاق  
 والباطنة والرامية اذا اراد ان يقتص في الموضحة  
 فانه يقتص بالتيكين فيبدي باي الجانبين شئ  
 من الموضع الذي اوضحه ولا يقتص الا بعد التبريق  
 اذن الحر باذن الحر وانف الحر بانف الحر لا قصاص في  
 الاستعارة اذا لم ينبت لا قصاص في العين اذا قوت

من آلة القصاص في النفس اذا استوفى  
 في طرف من علقته سرقة عن النفس  
 ضمن ارش اليد وفي الموضحة

وانما الجرح

وانما يجب اذا كانت قائمة وذهب ضوءها وطريقه  
 ان يوضع حواله عينية شئ مبتل وتقر المرأة المحاجة اليه  
 عينية فيذهب ضوءها لا يقتص العين البهي بالبي  
 ولا على القلب لا قصاص بين اللسان اذا قطع حرقته  
 حر وكان يستطاع ان يقتص منه فانه يجب القصاص  
 في الشفتين القصاص الثنية بالثنية والنايب بالنايب  
 والفرس بالفرس لا يؤخذ العليا بالسفلى ولا العلى بالقلب  
 رجل كسر سن رجل عمدا وسن الكاسر الكسرة فانه يبر  
 سنة بالمبيرة ويقدركا كسر اذا كسر نصف سن رجل  
 فاسود ما بقي لم يقتص وفيه حكومة عدل اذا ضرب سن  
 رجل فتحرك فانه يستأن حولا فان اخضر او اسود  
 وفيه كمال الدية وان اصفر يجب حكومة عدل اذا قطع  
 سن رجل لم يقلع سنة لكن يؤخذ بالمبيرة والى ان شئ  
 الى اللحم ويسقط ما سواه كذا ذكره العبد وري رحمه الله  
 سن رجل فانه لا يستأن حولا لان النيات اذ غلبت  
 ما اذا نزع سن صبي حيث يستأن اذا نزع سن رجل  
 فاستخرج المنزوع سنة سن النازع فثبت سن الاول



فعلى الاول خمسمائة درهم لاقصاص في العظم سوى  
 اذا قطع ذكر مولود قد تحرك من الخشقة او من الاصل  
 عند انقضاء القصاص وان كان لم يتحرك فحكومة عدل  
 وكذا في اله الخصى والعنيتين **وما علم** **في تقدير الدية**  
 دية الحر مسلما كان او ذميا الف دينار وعشرة الف  
 درهم او مائة من الابل فان كان القتل خطا عجبيا  
 بنت مخاض وعشرون بنت لبون وخمسون مختارا  
 وعشرون حقة وعشرون جذعة وان كان القتل شبه  
 عمد يجب خمسون بنت لبون وخمسون مختارا  
 بنت مخاض وخمسون حقة وعشرون جذعة وعشرون  
 جذعة وعن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله يجوز ان يقتص  
 من البقر ما يمان ومن سائر الفان كل شاة قيمتها  
 خمسة دراهم ومن احلل ما سائر وقيل قول ابي حنيفة  
 رحمه الله هكذا ايضا دية الحر على نصف دية الحر مسلمة  
 كانت او ذميمة ثم الاصل ان كان في نفس زوجا ففي  
 احدهما نصف الدية في كليتيهما الدية كاملة كاليد  
 والرجلين والاذنين والمجائبين والشفتين وكل ما كان

عشرة اضعى

عشرة اضعى احدها عشرة الدية وفي الجميع كمال الدية كاصابع  
 اليدين واصابع الرجلين ففي كل اصبع الف درهم في الرجل  
 وخمسمائة في المرأة وكل ما كان في النفس اربع اضعى  
 ربع الدية كالاشعار وكل ما كان في النفس واحد كما اذا  
 ذهب عقله او ماء صلبه حتى انقطع او قطع المار او الذكر  
 او اللسان او طلق اللجينة او تنقرها ولم ينبت او حلق  
 رأسه ولم ينبت دية كاملة لو حلق رأسه قرصا  
 فنبت ابيض لم يجب شئ وان كان عجبيا يجب النقصان  
 في قطع الذكر والاشياء بدفعه وبيان ان قطعها  
 عرضا وان قطعها طولا فان قطع الذكر او لانه اشياء  
 تجب وبيان ولو بداء بالاشياء ثم بالذكر فعلى الاشياء  
 الدية وفي الذكر حكومة عدل لو قطع الخشقة خطا  
 دية كاملة من ضرب عضوا فادب منقعة ففدية  
 العضو كما اذا شلت يد رجل بضربة ضمن خمسة اشياء  
 في كل مفصل من اصابع اليد سوى الابهام ثلث اشياء  
 الاصبع وفي مفصل الابهام نصف اشياء الاصبع وفي شئ  
 الرجل خمسمائة وفي سن المرأة نصف ذلك اذا قطع







[illegible]

على اهل المحلة بالدية فان لم يكمل اهل المحلة خمسون  
 رجلا كثررت الايمان عليهم حتى لو كان واحد استخلف  
 خمسين حرة ولا يدخل في القسامة الصبي والمجنون والعبد  
 والمدبر وعلامة القتل ان يكون به اثر من جراحة او خرج  
 الدم من مجبنيه او اذنه فان لم يكن به شئ من ذلك فلا  
 قسامة ولا دية لو وجد قتيلا في دار ان القسامة  
 عليه والدية على عاقلته ولا يدخل السكان مع الملاك  
 في القسامة وهي اهل النخطة وان كان واحد دون  
 خمسة اذ وجد في المحلة او وجد القتيلا في قفينة  
 القسامة على الركاب والملاحين وان وجد في مسجد  
 محلة فعلى اهلها وفي المسجد الجامع وفي ارض الاظم فلا قسامة  
 والدية على بيت المال لو وجد قتيلا في مباح وفي ايدى  
 المسلمين فالدية على بيت المال وان وجد بين فرسين  
 فعلى اقربهما به ان كان بحال يسمع الصوت وان كان  
 لا يسمع يجب على واحد منهما ولو وجد في وسط الفرات  
 فبقرية الماء فهو هدر وان كان محبسا باب على فليقتل  
 لقوى من ذلك المكان وان وجد في دار القوف او في ارض

الوقف

الوقف فان كانت الارباب معلومين فالقسامة  
والدية عليهم وان كان الوقف للمسجد فهو كماله وجد  
في المسجد وجد قتيلا في دار وقف بحسب الدية على عاقلة  
ولو كان مكانا فدمه مدمر ولو وجد قتيلا على دابة في  
محلة ومع الدابة رجل يسوق او يقود ما او ركب عليها  
او كان الرجل يحمل على ظهره فالقسامة والدية عليه  
لو مر رجل في محلة فاصابه سهم او حجر ولا يدري من اي  
موضع اصابه ومات ذلك فعلى اهل المحلة القسامة  
والدية لو ادعى الوالي عليه واحد منهم بعينه لم تسقط القسامة  
عن الباقيين بخلاف ما اذا ادعى على واحد من غيرهم  
لو شهد اثنان من اهل المحلة على رجل من غيرهم انه قتله  
لم تقبل قتيلا وجد في دار صبي او محتوه فالقسامة والدية  
على عاقلة ما لو وجد قتيلا في دار دعي كررت عليه  
يحبس فان حلف بحسب الدية في ماله الا اذا كان نواجا  
فلو فيها نسيم فحسب كحل على العاقلة لو وجد قتيلا  
في دار امرأة كررت عليها فحبس يحبس فان حلف  
كانت الدية على عاقلة ما ولا يجب عليها شيء اذا وجد

[illegible]



او رجلا وكذا ان يوجد نصف البدن  
 مستقرا فلا شيء عليه وفي العبد او اوجد  
 قسما القسامة والقيمة خلافا لابي يوسف  
 ولاقاة في يده او اوجدت مقبولة في محلة  
 بها وهي العبد في ما بالصيانة  
 للامام محمد بن نويرة بن عبد الله بن  
 ابي حنيفة

رأس في محلة او نصف بدن لم يجب القسامة وان وجد  
 اكثر البدن او نصف البدن مع الرأس تجب القسامة والدية  
 على اهل المحلة وعاقبتهم وحده علم **باب في المعاقلة** الدية  
 في القتل العمد في مال العاقل وفي الخطا وسببه العمد وهو ان يقتل  
 بشئ الغالب فيه الهلاك الدية على العاقلة والعاقلة  
 اهل الديوان ان كان العاقل من اهل الديوان تؤخذ من  
 عطياتهم في ثلث سنين فان خربت العطايا في اكثر  
 من ثلث سنين او اقل اخذ منها ومن لم يكن من اهل الديوان  
 فعاقلة قبيلته عليهم في ثلث سنين لا يبرأ الواحد منهم  
 على اربعة دراهم في كل سنة وينقص منها فان لم يتسح  
 القبيلة لذلك ضمن اليها اقرب القبائل وادخل العاقل  
 مع العاقلة فيكون كواحد منهم اذا كان حرا عاقلا بالغا  
 وذكر في شرح الطحاوي رحمه عاقلة من ليس من اهل الديوان  
 انصاره فان كانت نصرته بالمحال والدروب حمل عليهم  
 وان كانت بالجرف فعلى الخسوفين الذين انصاره كالانصار  
 بمرقند والاساقفة باسبيجاب فان لم يكن انصاره  
 من هذا الجنس يكون عاقلة عشيرة ابيه من ليس لعشيرة

والاديوان

ولا ديوان فغن ابيه حنيفه رحمه انه يكون في مال دية فدية  
 عصام وفي طاهرة الرواية على بيت المال وعليه الفتوى  
 قاله حماد الدين رحمه عاقلة المقتل قبيلة مولا  
 وعاقلة العاقلة لا تحمل اقل من نصف عت الدية  
 وانما ذلك في مال الجاني سببه العمد فيما دون النفس  
 الجاني حكمه العدل اذا بلغ قدر نصف عشرة الدية فعلى  
 العاقلة في جنابة الخطا لا يعقل العاقلة جنابة العمد  
 ولا جنابة العبد ما وجب صلحا او باعتراف الجاني الا ان  
 يصدر قوه ولا جنابة في دار الحرب ولا قصاصا سقط  
 بالسيادة وحده علم **باب في جنابة العبد عليهم** العبد اذا  
 ضمه يجب على مولاه الدفع او الفداء ولو ملك قبل الاختيار  
 لاسي عليه لو جنى العبد جنبا يمين قبل للمولى اما ان تدفعه  
 اليه ولي الجنبا يمين ليقسماه عليه مقدرا حقهما واما  
 ان تعديه بارس كل واحد منهما اذا اعنق المولى الجنابي  
 وهو غير عالم بالجنابة ضمن الاقل فقيمة ومن الارش  
 وان باعه واغتصقه بعد العلم فعليه الارش المولى اذا  
 ادن للعبد الجاني في التجارة وحقه دين لم يعثر



للمفداء أو أجنبته أم الولد أو المدبر جنابة ضمن المولى  
 الأقل من قيمتها ومن ارشها كل جنابة لو حصلت في الحر  
 وفيها نصف عشرة الدية فإذا حصلت في العبد فبغيرها  
 نصف عشرة قيمته إلا إذا بلغت خمسمائة خمسينه ينقص  
 نصف درهم ويجب فيها له جالاً وإن كانت يد يجب  
 نصف قيمته إلا إذا بلغت خمسة آلاف خمسينه ينقص  
 خمسة خمسينه درهم وكل جنابة ليست لها ارش مقدرة في  
 حق الحر ففي العبد نقصان القيمة لو قطع احد اذني العبد  
 في رواية يجب نصف قيمته وفي رواية نقصان قيمته  
 كذا في نصف احد كاحي جبين وإذا قطعاً عيني عبيد أو قطع  
 يديه أو رجليه أو يداً ورجلين جانب واحد فإن شأ  
 المولى حبس العبد ولا يرجع بشئ وإن شأ دفعه إلى  
 الجاني ورجع بقيمته قيمة العبد المقتول خطأ لا يبرأ على  
 عشرة آلاف درهم بل ينقص خمسة عشرة وفي الأثر  
 لا يبرأ على خمسة آلاف بل ينقص منها خمسة وإن  
 كان العبد قليل القيمة فالواجب قدر قيمته وقته أعلم  
**ما في المتوفات** العفو عن القصاص من ذوب ولو غنى

عن الكل

عن الكل أو البعض بغيره عن القصاص والدية ولا يبرأ  
 عن ظلمه ولو غنى احد شرى القصاص بطل حقه ونقلب  
 نصيب الآخر مالا المتزوج رأسه ولو قطع يده لو عفا  
 على الشبهة أو القطع ثم سرى إلى النفس ومات ضمن دية  
 النفس بخلاف ما إذا عفا عن اجنبية أو القطع ومات  
 عنه من له القصاص ليس له ان يطلب الدية بغير رضا  
 القتيل ولو صالح معه على مال جاز قتل العمد لا يجب  
 الكفارة عند ما قتل خطأ بوجوبها إلا إذا كان لغيره النسب  
 وكفارة اعمى أو رقبة مؤمنة فإن لم يقدر فخصم شهر  
 متتابعين بنينة من الليل شهراً بقصاص إذا جعوا  
 بعد الاستيفاء عليهم الدية رجل امرصياً يقتل حل  
 فقتله فالدية على عاقلة ويبرءون به على عاقلة إلا  
 في ثلث سنين إلا إذا كان عبيداً نجواً رجل شج نفسه  
 وشج غيره ومخوة الاسد وناشتة حية فعلى الجاني ثلث  
 الدية إذا رمى المسلم فارتد المرمى اليه ثم وقع عليه  
 السهم فعليه الدية ولو رمى عبيداً فاعتقه مولاهم ثم وقع  
 السهم فعليه قيمته للمولى رجل قطع يده فاقض



له ثم مات فعلى المقتض منه القصاص رجل المقتض  
 عضو صبي رضيع لم يعرف سلامته ففيه حكمه على  
 اذا قطع كف رجل من المفضل وليس فيها الا صبع  
 فعليه عشرة الدية وان كانت اصبعان فخمسة الدية  
 ولا شيء في الكف والله اعلم **كتاب الوصية** الوصية  
 فيما يصح فيما لا يصح في الوصية لجامعته في تنفيذ الوصية  
 في الرجوع عن الوصية في الايصاء فيما يملكه الموصي وعلم  
**باب فيما يصح من الوصية** الوصية سبعة ما دون الثلث  
 الا اذا كانت الورثة حيوانا في الوصية بالكثر من الثلث يجوز  
 باجازه الورثة وانما تعتبر الاجازة بعد موت الموصي لا قبله  
 فعلى الوصية بالسداد جائز قبول الوصية انما يكون بعد  
 الموت فان قبلها في حال حياة الموصي او رد ما فذلك باطل  
 ولا القبول بعد الموت ولو مات الموصي ثم الموصال قبل ان  
 يقبل الوصية صار ميراثا لورثة الموصال الذي اذا وصى  
 بما هو قرينة عندنا وعندهم مثل الصدقات وعقود الرقاب  
 وان يشترط في بيت المقدس جاز ولو وصى ببناء البيعة  
 او الكنيسة جاز خلافا لهما الوصية لما في البطن جائرة

وان اوصى له في فلاة او في مكان لا يملكه احد  
 او لغيره او لغيره فان كانوا اوصوا له في فلاة  
 بين غنيمتهم وبقية الموصي في فلاة لا يملكه  
 فذلك لمن جازى او الشئ او المال والام  
 لا امل والا باجازه او في فلاة لا يملكه  
 امرأة محتاجة ارسلت في زوجها او كسرة  
 لا يزوج لها لم كانت او شيا صفة او كسرة  
 هي كل جارية بلغت وصوت او كسرة وان كان  
 كل امرأة جارية بلغت وصوت او كسرة او كسرة  
 امرأة لم ينكر او لغيره من كسرة  
 ان بان بنى فلاة او لغيره من كسرة  
 او لغيره من كسرة او لغيره من كسرة  
 الى ان يصير ملكا الا ان يغلبه الشئ او كسرة  
 ما لم يبلغ والكل مل ما بين الرعين الى ان يغلبه الشئ او كسرة  
 الشئ قد غلب عليه وان شئ من الرعين الى ان يغلبه الشئ او كسرة  
 وروي في الرعين في ما بين الرعين الى ان يغلبه الشئ او كسرة

اذا اوصى

اذا اوصى ان يقرض من فلان بعد موته بشئ منه وهي  
 من الثلث فانه ينفذ رجل يدعى الاسلام ويتجمل هو  
 يكفر اياه فوصيته بمنزلة وصايا المسلمين اذا اوصى بان  
 يتخذ طعاما بعد وفاته ويطعم الذين يجفرون النعرة  
 جاز من الثلث والله اعلم **باب فيما لا يصح الوصية**  
 اذا اوصى بان يصلي عليه فلان ويحجل بعد موته الى بلد  
 اخر او يكفن في ثوب كذا او يطاين قبره او يضرب على  
 قبره قبة او يدفع الى ان لا يقرأ على قبره شيء  
 باطل الوصية للمسجد لا يجوز الا اذا اوصى بان يتفق  
 عليه الوصية للوارث لا يجوز الا باجازه الورثة  
 بعد الموت اذا اوصى بعقب فصار ذريتها بعد موت  
 الموصي بطلت الوصية وصيته البصية باطله وان  
 ادرك ثم مات كذا الوصى المكاتب ثم تحقق اذا اوصى  
 بحصالح القرية لم يحز الوصية للقاتل لا يجوز الا باجازه  
 الورثة الوصية لاهل الحرب ذكر في جامع الصغرة انه  
 لا يجوز في السيرة الكبيرة ما دل على الجواز قالوا وروى  
 انه لا ينبغي ان يفعل فلو فعل جاز اذا اوصى بثلث

قلت اذا اوصى ما يتخذ طعاما بعد وفاته ويطعم الذين  
 يجفرون النعرة جاز من الثلث

نقد



ماله لله تعالى فلي باطله عندا به حنيفه رضي عنه وقال  
 محمد يصر في وجهه البهر **باب في تنفيذ الوصية**  
 اذا اوصى بثمره يستأنم مات فله هذه الثمرة وحدها  
 ولو اوصى بغلة بسانه كانت الغلة الحالية وما يقبل  
 المريض اذا ضعف بحيث لا يقدر على الكلام فاوصى  
 برأسه اية وصية وعرف ذلك منه لم يكن وصية  
 الا عند محمد بن الحنفية اذا اوصى بجزء من ماله فان  
 البورنة يعطونه ما شاءوا وان اوصى بسهم من  
 فله مثل السدس اذا اوصى بخنطة في طرف فله خنطة  
 دون الطرف ولو اوصى بخلع ما بينه فله الخلع  
 كذا القوصة مع الثمر اذا اوصى بثلاث ما لم يكن  
 يصر في الغزو وعند محمد رحمه الله الحاج الفقيه ايضا  
 اذا اوصى لفقر او بدين معينة فالا فضل ان لا يعطى  
 غيره ولو اعطى جاز اذا اوصى بالدرهم فاعطى  
 الخنطة اجاز اذا اوصى بهذه البقرة لم يكن للثمة  
 ان يتصدقوا بقيمتها بخلاف ما اذا قال هي  
 لي كذا فلا يكون ان يتصدقوا قاله الفقيه

ابو القاسم

ابو القاسم رحمه الله يصر المريض بالمناقع يعتبر من  
 جميع المال يعتبر لتنفيذ الوصية في الثلث القيمة يوم  
 القسمة العشر والطريق للبدلان في الوصية الا لو كان  
 الحقوق خلاف الصدقة الموقوفة اذا اوصى بثلاث ثلثة  
 درهم فملك درهمان وبقي درهم وهي يخرج من الثلث  
 فله درهم كله وكذا لو اوصى بثلاث ثلثة افقة ولو  
 اوصى بثلاث ثلثة دقيقة او النسيان المختلفة الاحكام  
 والمسئلة كالهالم يكن له الا ثلث الباقي مريض قال الفقيه  
 نصيب من ماله يخرج الثلث من ماله اذا قال روستا  
 سرايا دكارها يدعيه لزم من يعطى كل قريب ليس لورث  
 اذ في ما ينطو عليه اسم اليا دكار رجل اوصى الى رجل وقال  
 ده بستم وجاهه كن يصر هذا الى الخنطة ولو قال جاهه  
 بفر وسبك وبردوتان وصيه بن الفرف هذا  
 الى جميع ثيابه الا الحق مريض قال الهلان على دين قصده  
 فانه يصدق ما بينه وبين الثلث مريض قال الخطوب  
 فلما كذا اليه عنى فابى فلان فانه يعطى غيره الوارث  
 اذا قضى دين الميت لم يكن متبرعا انسانا قسم ما تركه



الاب ثم اقراهما ان الاب اوصى لافر ثلث ماله فان  
 الموقوفية ثلث ما في يد وطه علم **ما في الوصية جماعة**  
 اذا اوصى لولد فلان فالوصية بينهم ثلث كل مثل خط الاستينار  
 لو اوصى لزيد وعمر وثلث ماله فاذا عمر وميت فالثلث لزيد  
 وان قال ثلث ماله بين زيد وعمر والثلث لهما كان  
 لزيد نصف الثلث اذا اوصى بثلث ماله لثلاث فلهم  
 سبعة هذا لفظ الموصي فاذا البسول خمسة فمال كل  
 لهم اذا قال ثلث ماله لفلان والباقي للفقراء وثلثا معسر  
 بل يرضى مع الفقراء في الوصية اختلف المتأخرين رحمه  
 اذا اوصى بحرية فم الملائم لداره وذكر في الراد  
 يصرف الى كل من يصلي جماعة اذا اوصى لاصحابه  
 فمى لكل ذي رحم محرم من امراته ومن اوصى لاخته  
 فمى لزوج كل وارث محرم منه ومن اوصى لافقار الوصية  
 للاقرب فالاقرب لكل ذي رحم محرم منه ومن لا يرث ولا يرث  
 فيهم الوالدان والولد ويكون للثلاثين فصاعدا اذا اوصى  
 لاهل فلان يصرف الى زوجته وقال لا يصرف الى كل من  
 بعوله اذا اوصى لاله فالوصية لبنى ابنة الذين يسبون

يدخل

ويدخل في ذلك ابن الموصي وولده لصلبه ان لم ير ثوبه  
 اذا اوصى لارامل بنى فلان فان كل حصصين صرف الى  
 فقرايتهم اذا اوصى لرجل ثلث ماله ولا يخرج جميع ماله ولم  
 يجر الورثة فالثلث بينهما نصفين وعندهما اربعاً وعلم  
**ما في الرجوع عن الوصية** اذا اوصى بشئ ثم عرضه  
 على البيع كان رجوعاً لو اوصى بارض ثم نهي فيها او بوجوب  
 ثم قطعه فمحصا وحاطه او قطعا فغزله او بغير قسم او  
 بنصفته فصاعداً حاتماً او بقاءه فذبحها كان رجوعاً  
 جود الوصية على رواية المبسوط رجوع وعليه الفتوى وعليه  
 رواية الجامع لا قال الوصية التي اوصيت بها الفلاني بالطلقة  
 او قال فمى لفلان كان رجوعاً لوقال كل وصية اوصيت بها  
 لفلان فمى لوارثي فلان ثم مات فهو ميراث الا اذا اوصى  
 الورثة فمى للموصي له والله علم **ما في الايصاء** اذا اوصى  
 الى عبد او ذمي او فاسق اخرجهم القاضى عن الوصاية  
 ولو تصرفوا قبل الافراج جاز اذا اوصى الى عبد غيره وفي  
 الورثة كبار لم يصح خلاف المكاتب لو قال اذا درك  
 ابني فهو وصي لم يصح اذا اوصى الى من يعجز عن القيام



مطلوب لا ينبغي له ان يغزل الوصي كما يغزل الوصي الا ان كان له مال

بحق الميث ضم اليه الفاضل عنده ولا ينبغي للقاضي ان يغزل  
الوصي اذا كان عدلا كافيا ولو غل جاز اذا اوصى اليه  
رجل فقبل في وجه الموصى ثم قال لا قبل فله ان يقبل بعد  
للموصي ان يوصي الوصي اذا قال لا فجلعتك وصيا فيما  
اترك صار وصيا في التركين اذا اوصى اليه اثنين  
لم يجز لاحدهما ان يتصرف دون صاحبه الا بشرط الكف  
وتجربة الميث وطعام الصغار وكسوتهم ورواد الوديعة و  
قضاء الدين وتنفيذ وصيته بعينها واغناؤه بحبسه  
والحضومة في حقوق الميث اذا اوصى اليه رجل بماله فمات  
في ماله ولم يترك له فله ان يوصي من يقدّم فلان فهو كما  
قال اذا اقام البينة على الوصية لم يقبل الا على خصم وهو  
الوارث او رجل للميث عليه دين او قبله صا او رجل له  
قبل الميث حق او رجل اوصى له بوصيته والله اعلم **باب**  
**فيما يملك الوصي** الوصي ان يبيع التركة بغير خسر من الغرماء  
وله بيع كل التركة لقضاء الدين وان لم يكن الدين محظا  
بالتركة الوصي لو باع المنقول بعين بغير بيع الوصي  
على الكسبة الغائب جائز الا في العفارة لو كان للكسبة الغائب

مال نقل

مال نقل لا من تركه الاب لم يملك الوصي بيع ذلك وصي الا في  
والعم والام فيما ورث الصغير والكبير الغائب من هولا  
بجنته وصي الاب في الكسبة الغائب وصي الام لا يبيع  
للصبي الا الكسوة والطعام وصي الاب حق بمال اليتيم المجد  
فان لم يوص فالحج يقوم مقام الاب الا ان وصي الاب  
يملك بيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصايا والتجدة  
الوصي اذا استمرى مال اليتيم لنفسه ان كان خيرا  
لليتم جاز ونفسه ان يشتري ما يساوي عشرة  
بخمسة عشر الوصي او باع مال اليتيم بالنسيئة فان كان  
لا يخشى عليه الجود والمنع عنه حلول الاجل جاز اذا اشترى  
احد مال اليتيم بالف والاخر بالف ومائة والاول او  
من الثمانية باعته من الذي لا يخشى عليه الجود والمنع للوصي  
ان يودع ويبضع ويترجم بمال الصبي وله ان يتفوق المال  
في تعليم القرآن والادب ان كان الصبي يصلح لذلك فان  
كان لا يصلح لا يبدان بتكلف قدر ما يقرأ في صلوة ومقابلة  
الوصي الموصى له عن الورثة جائزة ومقاسمة الورثة  
عن الموصى له لا الوصي في نوع يكون وصيا في الانواع

فدرا ضمه عليه من ائمه  
الواذا انما يجزى  
ولا يضمن الوصي  
موتة مجزاة او  
موتة مجزاة او  
موتة مجزاة او  
موتة مجزاة او



وكذا الوصي اذا اشترى للصغير او اشترى  
ما ينفق عليه من مال نفسه فانه لا ينفق متطوعا  
وكذا الكسوة من الدرر

كلها بخلاف وصي القاضى وطاعه **فصل** الوصى اذا  
قال للصغير بعد ما بلغ انفقت مالك عليك صدق في  
نفقة مثله في تلك المدة ولو قال انفقت من مالك عليك  
لا رجع به عليك لا يصدق ولو قال صانع مالك صدق  
مع اليقين الوصى اذا راد في عدد الكفن ضمن الراد فانه  
راد في قيمة الكفن ضمن الكل الوصى لو انفذ الوصايا من  
نفسه رجع في التركة هو لمختار الوصى لو استعمله  
مال اليتيم واحتاج ان يبرئ نفسه فانه يسترى لليتيم  
سبيبا ويعطى الثمن من مال نفسه الوصى اذا باع  
عبد لليتيم ثم استحق العبد رجع المشتري على الوصى الثمن  
ورجع الوصى في مال الصغير والصغير على الورثة ولو كان  
ابايع امين القاضى لم يرد رجع المشتري عليه كذا اصول  
القاضى لو طمع السلطان الظالم في مال اليتيم فضايع  
الوصى ببعض مال اليتيم فان لم يمكنه الدفع الا بهذا  
لا يضمن اذا اوصى بصدقة فلو وصى ان يضعه في ذنب  
الكبار دون الصغار للوصى ان يأكل من مال الصبي  
بالمعروف محتاجا اليه بقدر ما يتعين كذا احصاء النسب

ثم ذكر الطحاوي

رحمه وذكر الطحاوي رحمه خلاف هذا والله اعلم **كتاب**  
**المرافق** ابوابه اثني عشر في استحقاق الميراث  
وعنده في النضياء المذكور في النضياء والاثبات في المحج  
في العصبات في الولاء في اصول المحج في نصيب المقتاتة  
في تخرج الانضياء في المناسحة في ذوى الارحام في النفقة  
**باب** استحقاق الميراث **وعنده** قال اول ما يبداء  
من تركة الميت بتجهيزه وبدفنه وما يحتاج اليه من قضاء  
ديونه الاولى فالاولى ثم تقينذ وصاياها من ثلث  
ما يبقى بعد الدين والكفن ثم قسمت الباقي بين ورثته  
على فرائضه تعالى ثم العصبات الاقرب فالاقرب  
اخرهم مولد العتاقة ثم الرد على ذوى الارحام بقدر سهمهم  
الا الزوج والزوجات ثم ذوى الارحام الاولى فالاولى  
ثم مولد الموالاة ثم المولود بالنسب من جهة الفتيحة لا يثبت  
النسب من ذلك الغير اذا مات المولى على اقراره ثم الوصى له  
بجميع المال ثم بيت المال ما يستحق به الارث ثلثة الثلث  
والقراية والولاء وما يجرم به الارث ثلثة الثلث والكفر  
والقتل بطريق المباشرة بلا تاويل من لعائل البائع

مطلب



الكفرة يرث بعضهم بعضا الا اذا اختلفت دارهم  
 كالترك مع الهند ولا يرث المجوس بالانكحة الفاسقة  
 التي يستحلونها فيما بينهم والمرث لا يرث احد اولادها  
 عنه وما كتبه في حالة الاسلام لورثة المسلمين وما  
 اكتبه في حالة الردة في وصية علم **باب في انصاف**  
**الذكور** اذا كان الميت ابن او ابن ابن فللاب السكس وان  
 لم يكن له ولد ولا ولد لابن فله الفاضل من سهرام اصحاب الفاضل  
 اجد يقوم مقام الاب حال عدمه عند ابنة خيفة رضى عنه  
 وعليه الفتوى للاخ لام السكس وللأخوين لام فصاعدا  
 ويتصل بهذا مسئلة المشتركة وتسمى حارية وصورها  
 ماتت المرأة عن زوج وأم وأخوين لام وأخ لام وأم  
 فلزوج النصف وللام السكس وللأخوين لام الثلث  
 ولا شيء للاخ للاب وأم لأنه لم يبق شيء ليكون له حكم العصب  
 للزوج النصف مع كل الورثة الا مع الولد وولد الابن وان  
 فله معهم الربع ووجه علم **باب في انصاف الاثنا** للزوجة الواحدة  
 فصاعدا الربع الا مع الولد وولد الابن وان سفل فلها ثلثهم  
 الثمن للام الثلث الا مع الولد وولد الابن وان سفل اولادها

مطلبة  
 نصف  
 زوج ام اخواتها

صلى  
 ط  
 ام

في الاقوة

من الاخوة والاخوات فصاعدا فلها معهم السكس وان  
 جباوا بالجد وللام ثلث ما يبقى بعد نصيب الزوج والزوجة  
 في فرعتين زوج وابوين او زوجة وابوين للزوجة الواحدة  
 فصاعدا السكس وان كانت صبيحة فان كانت فاسقة  
 وهي التي في نسبها ذكرين اثنين كام الام ونحوها  
 فهي من ذوات الارحام اذا اجتمعت اجرت فاولادها  
 بالميراث اقرهين الى الميت ان كانت لميت حرة من جهة  
 وحرة من جهتين بان كانت أم اب ابية وهي بعينها  
 أم أم أمه فالسكس بينهما اثلاثا الثلثان للزوجة الثانية  
 ثم تصوير اربع جذات مستويات الدرجة أم أم أم وأم  
 أم الاب وأم أم اب الاب وأم اب اب الاب وتصور  
 اربع جذات مستويات ابويات أم أم أم أم الاب  
 وأم أم أم اب الاب وأم أم اب اب الاب وأم اب  
 اب اب الاب **فصل** للنسب النصف وللأثنين  
 فصاعدا الثلثان نصيب بنت الابن كنصيب بنت  
 الصلب عند عدمها ولها بنت الصلب السكس تكملة  
 للثنتين اذا تركت ثلث بنات ابن بعضهن من سفل من



بعض كسبت ابن و بنت ابن ابن و بنت ابن ابن ابن  
وترك ايضا ثلث بنات ابن ابن بعضهن اسفل  
من بعض كسبت ابن ابن و بنت ابن ابن و بنت  
ابن ابن ابن ابن و ترك ايضا ثلث بنات ابن ابن  
ابن بعضهن اسفل من بعض كسبت ابن ابن ابن و بنت  
ابن ابن ابن و بنت ابن ابن ابن ابن ابن فنقول  
النصف للعليا من الفروع الاول بالفرض والسكس  
لوسطي ذلك الفرق مع من يوارثها في الدرجة وهي العليا  
من الفروع الثاني تكملة للثلاثين ولا شئ للبقية فان  
لم تكن للعليا من الفرق الاول وارثه فلو سطر ذلك الفرق  
مع العليا من الفرق الثاني التثان بحكم الفرض ولا شئ  
للبقية ففسر على هذا قال فان كان مع واحدة منهن  
غلام فان كان الغلام مع عليا للفرع الاول فالمال بينهما  
لذكر مثل خط الانثيين وان كان الغلام مع الوسطي  
من الفروع الاول فالنصف للعليا الفروع الاول والباقي  
بين الغلام واحدة للعليا الفروع الثاني وان كان الغلام  
مع سطر من الفرق الاول فالنصف للعليا ذلك

الفرق

الفرق والسكس لوسطي ذلك الفرق مع من يوارثها  
في الدرجة وهي عليا الفرق الثاني والباقي بين الغلام  
واحدة ومن يوارثها وان كان الغلام مع عليا الفرق الثاني  
فهو بمنزلة ما اذا كان مع وسطي الفرق الاول وان كان  
الغلام مع سطر الفرق الثاني او مع وسطي الفرق الاول  
فالنصف للعليا الفرق الاول والسكس لوسطي ذلك  
الفرق مع من يوارثها في الدرجة والباقي بين الغلام  
من يارثه وبين من هي اعلى منهم فمن لم يأخذ بالفرق  
سببا على هذا القياس فافهم وان كان مع كل واحد  
منهن غلام فالمال بين الغلام الاعلى واحدة للذكر مثل  
خط الانثيين قال ونصيب الاخت لأم النصف  
فان كان اثنتين فصاعد فلهما الثلثان ونصيب الاخت  
لاب كنصيب الاخت لأم و أم عند عمرها و غيرها السكس  
تكملة للثلاثين نصيب الاخت لأم السكس فان كانت  
اثنتين فلهما الثلث و اذا كان اخ لأم واخت لأم  
كان الثلث بينهما نصفين و هو علم **ما في المحجب**  
يسقط المحدث كلها بالأم والأجداد بالاب وكذا المحدث

ويسقطن اي حجت كل من سواهما  
اليوتات او انموذات بالأم بسبب الوفاة  
نصبت



من قبل من حرم عن الميراث كالكافر والمملوك والقاتل  
 لم يحجب عنه أمّا من حجب عن الارث فقد حجب عنه كالم  
 الميت اذا حجب باب الميت فانها تحجب أم أم أم أم  
 اذا استكملت بنات الصلب السليتين سقطت بنات الاب  
 اذا كان موته او اسفل منهن ذكر في عقبه من فحسبوا  
 بينهم للذكر مثل حظ الانثيين واذا استكملت الاخوات  
 لاب وام الثلثين سقطت الاخوات الا اذا كان معهن  
 اخ في عقبه من وجه علم **باب في العصابات** البنت  
 مع الابن عصبة كذا الاخت مع الاخ اذا كانا لاب وام  
 او كانا لاب الاخت لاب وام اولاب مع البنت او بنت  
 الابن عصبة اقرب العصابات بقدرها الى الميت بنوا  
 الصلب ثم بنوهم ثم بنوا بينهم وان سفلوا ثم الاب ثم اخ  
 اب الاب وان علوا ثم الاخ لا يجتمع ثم الاخ لاب ثم بنوا  
 الاخ لاب وام ثم بنوا الاخ لاب ثم بنوهم هكذا ثم العم  
 لاب وام ثم العم لاب ثم بنوهم على هذا الترتيب ثم عم  
 الاب لاب وام ثم عم الاب لاب ثم بنوهم على هذا الترتيب  
 فافهم الاخت لاب وام اذا صار عصبة مع البنت كما

اولا من الاخ

اولى من الاخ لاب ومن ابن الاخ لاب وام ومن العم  
 فان لم يكن من هؤلاء احد صرف الى مولد العصابة ذكر  
 كان او انثى فان لم يكن فالى عصبة على الترتيب الذي ذكرنا  
 ووجه العلم **مع الولاء** اذا مات المقتول عن معتق  
 او معتقة وعن صاحب فرض فانه يعطى لصاحب الفرض  
 ورثته والباقي للمعتق الولاء لا يورث ويكون لافرض  
 الناس عصبة بنفسه الى المقتول حتى لو مات المقتول  
 عن ابن وبنت فالولاء لكل لابن ولو مات عن  
 ابنين ثم مات احداهما عن ابن فالولاء لكل لابن المقتول  
 واحكام وللاء المولاة قد ذكرنا في كتاب الولاء ووجه العلم  
**باب في اصول الحب** كل مسألة فيها نصف وما  
 بقى او نصفان فاصلها من اثنين وكل مسألة فيها  
 ثلث وما بقى او ثلثان وما بقى او ثلث وثلثان فاصلها  
 من ثلثة وكل مسألة فيها ربع وما بقى او ربع ونصف  
 وما بقى فاصلها من اربعة وكل مسألة فيها سدس  
 وما بقى او سدسان وما بقى او نصف وما بقى خمس  
 ستة وهي قد تقول الى سبعة كما اذا ترك اباً



واختين لاب واختين لام وقد تقول الى ثمانية ايضا  
كما اذا تركت زوجا واما واختين لاب وام وقد تقول  
الى تسعة والى عشرة قال وكل مسئلة فيها ثمن وما  
بقي او ثمن ونصف وما بقي فاصلها من ثمانية وكل مسئلة  
فيها ربع وسدس وما بقي اربع وسدس وما بقي او  
ربع وثلاث وما بقي اربع وثلاث فاصلها من اثني عشر  
وهي قد تقول الى ثلثة عشر والى خمسة عشر والى سبعة عشر  
كل مسئلة فيها ثمن وسدس او ثمن وسدس او ثمن  
او ثمن وثلاث فاصلها من اربع وخمسة وقد تقول الى  
سبعة وخمسة عشر وانه علم **ما في تصحيح المقاسمة**  
اذا اردت ان تعرف الموافقة بين السهام والروس  
او بين الروس والروس فاطرح من اكثرهما بين  
بقدر اقلها من هربنا وهربنا الى ان يتقفا في درجة  
فان بقي من احد الجانبين واحد ومن الجانب الاخر كذلك  
فاعرف انه لا موافقة بينهما وان بقي من احد الجانبين اثنان  
ومن الجانب الاخر كذلك كان بينهما موافقة بالنصف  
وان بقي احد الجانبين ثلثة ومن الجانب الاخر كذلك كان بينهما

الافق

موافقة بالثلث على هذا القياس فافهم وان بقي من احد  
الجانبين اربعة ومن الجانب الاخر كذلك كان بينهما  
موافقة بالجذر ومن اربعة واثني عشر وان كان من الجانبين  
اثني عشر ومن الجانب الاخر كذلك كان بينهما موافقة  
بجذر من اثني عشر على هذا فافهم ثم اذا وجدت موافقة  
بين سهام من المكسر عليهم احس اوبين رؤوس رؤس  
قال واذا انكسر السهام على بعض الورثة فان كان  
بين سهامهم وعددهم موافقة فاضرب وفق عددهم  
في اصل المسئلة وعولها ان كانت عايلة فما اجمع  
فمنها تقسم المسئلة وان كان بين سهام كل الزوجين  
وبين عددهم موافقة دون الاخرين فاضرب وفق  
عددهم في العدد الاخر فما اجمع فاضرب في اصل المسئلة تقسم  
المسئلة اذا انكسرت السهام على عدد من متساويين  
او اكثر وليس بين السهام كل فريق وعددهم موافقة فاضرب  
احد الاعداد في اصل المسئلة فمنها تقسم المسئلة ولو كان  
العدد غير متساويين فكسرها متداخلين او كانت اعداد  
غير متساوية فكسرها متداخلة فاضرب اكثر الاعداد في اصل



المسئلة فمنها تخرج المسئلة وتعرفه الجزء والمفضل بان  
 زدت على قتل العددين مثله او مثليه او ثلثه امثاله هكذا  
 بلغ العدد الاكثر كاربعة داخله في ثمانية وفي اثني عشر  
 ستة عشر قال واذا انكسرت سهام على عددين غير متساويين  
 ولا متداخلين لكنهما متوافقين فاضرب وفق احد بهما في الاخر  
 فما اجتمع فاضربه في اصل المسئلة واذا انكسرت السهام  
 على اعداد غير متساوية ولا متداخلة ولكنها موفقة فابعد  
 ان توقف اكثر الاعداد جانباً وتطلب الموافقة بين الاخرين  
 وتأخذ وفق احد بهما وتضربه في الاخر فما اجتمع تطلب الموافقة  
 بينه وبين العدد الموقوف وتأخذ وفق احد بهما وتضربه  
 في الاخر فما اجتمع تضربه في اصل المسئلة وان انكسرت السهام  
 على عدد وليست بينهما موافقة فاضرب كل عدد في اصل المسئلة  
 ولو انكسرت على عددين غير متساويين ولا متداخلين  
 ولا متوافقين فاضرب احد بهما في الاخر فما اجتمع فاضربه  
 في اصل المسئلة وان انكسرت السهام على ثلثة اعداد متساوية  
 فاضرب احد الاعداد في الاخر فما اجتمع تضربه في الاخر فما اجتمع  
 تضربه في اصل المسئلة فمنها تخرج المسئلة على الصفة وطه علم

باري في النصاب

**باب في تخرج النصاب** اذا اردت ان تعرف نصيب  
 كل فريق بعد الضرب فاضرب ما كان نصيبه قبل الضرب فيما  
 في اصل المسئلة فما بلغ فذلك نصيبهم وان اردت ان تعرف  
 نصيب كل فرد من ذلك الفريق فانظر اليه ما كان لهم في  
 النسبة اليه عدد رؤوسهم مفرداً ثم خذ تلك النسبة من عدد  
 رؤوس الكل بعد الاختصار فما حصل فهو نصيب كل فرد منهم  
 مثاله خمس حبات واربع نبات وعشرة وثمانون اصل المسئلة  
 من ستة ونصفيها من مائة وعشرين فاذا اردنا معرفة  
 نصيب كل واحد من اجزاء بقول عدد رؤوس كل الورثة  
 في الحاصل بعد الاختصار عشرون وعدد اجزاء خمسة  
 ونصفيها من كان في الاصل واحد ونسبة الواحد اليه  
 الخمسة بالجس فتأخذ خمس العشرين وهي اربعة فتعلم  
 ان نصيب كل واحد من اثنين اربعة **باب في الرد**  
 اذا اردت تصحيح مسائل الرد فانظر فان كان الرد  
 على جميع من في المسئلة فاطرح السهم الزائد وقسم  
 الباقي بينهم على قدر سهامهم وان كان في المسئلة من  
 لا يرد وعليه كالمزوج والروضة فخذ سهم من لا يرد وعليه من



اصل يخرج سهم منه وضع حب الاخرين من اقل حب يخرج  
سهماهم على الصحة ثم ان وجدت الباقى بعد عطاء نصيب غير  
عليه من اصل يستقيم على سهام الاخرين فيها والا فاصرب  
اصل مسئلتهم في اصل من لا يرد عليه فيخرج على المسئلة صحة  
مثاله زوج وصيف واخ لام اخذنا سهم من لا يرد عليه وهو  
النصف من اثنين واخذنا سهام اجدية والاخ من اثنين  
واعطنا للزوج سهم من اصل بقى سهم فلم يستقم على اجدية  
والاخ فضر بنا سهمهما في الحاصل وذلك اثنان في الفريضة  
الزوج فصار اربعة فاعطينا نصفها للزوج ونصفها لهما  
وهو اعلم **ما في المسألة** اذا هلك واحد فلم تقسم تركته  
حتى يهلك بعض ورثته فالبديل ان يقع فريضة الميت  
الاول ثم يقع فريضة الميت الثاني ثم ينظر ان استقام  
نصيب الميت الثاني من الاول على فريضة او وفق  
فريضة ان كان لهما وفوق في فريضة الميت الاول فما  
اجتمع يقع منه المسئلة مثاله زوج وبنت وعصبة ثم مات  
الزوج على امرأة وبنت وعصبة ففريضة الميت الاول  
من اربعة وفريضة الميت الثاني من ثمانية ونصيب

فريضة فيها والا فاصرب صح

الثاني في الاول

الثاني من الاول سهم وذلك لا يستقيم على فريضة  
ولا موافقة بين نصيبه وفريضة ايضا فاصرب فريضة وذلك  
ثمانية في فريضة الميت الاول وذلك اربعة يصير اثنى وثلاثين  
كان للزوج سهم ضرب في ثمانية فصارت ثمانية  
فاستقامت على فريضة واجمعة في هذا انك اذا اردت  
معرفة نصيب كل واحد من الفريضة الثانية بعد نصيب  
فاضرب ما كان له فيما ورث الميت الثاني من الاول اربعة  
وفوقها ان كان له وفوق ولومات بعض ورثة الميت الثاني  
ولا يستقيم نصيبه على فريضة فاصرب فريضة او فوقها  
ان كان له وفق في مبنى الفريضة التي قبلها وطريق  
معرفة الانصاف ما قلنا والله اعلم **ما في ذوي الاحكام**  
هم اصناف اربعة اولهم بالميراث اولاد البنات والبنات  
بنات الابن ثم الاجداد الفاسدة واجداد الفاسدة ثم  
اولاد الاخوات واولاد الاخوة لام وبنات الاخوة ثم  
الاخوال والخالات والاعمام لام وبنات الاعمام واولاد  
هؤلاء ووجه اعلم **فصل** في النصف الاول او ليعلم  
بالميراث اقربهم الى الميت فان استووا فميراث كل واحد



او ولد صاحب فرض فهو اولي حقه ان بنت بنت الابن  
 لما كانت ولد صاحب فرض كانت اولي من بنت بنت  
 واما ولد ولد الوارث ليس باولي في اقبح القولين حقه  
 بنت بنت بنت الابن ليست باولي من بنت بنت بنت  
 البنت واذا اختلف بطن فعند محمد رحمه وهو رواية  
 عن ابي حنيفة رضي عنه يعتبر اصولهم وعند ابي يوسف  
 رحمه وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه يعتبر ابناءهم وفيه  
 اختلفي بعضهم لانه ليس مثاله بنت بنت بنت وبن  
 ابن بنت عند محمد رحمه سهران لبنت ابن البنت وسهم  
 لبنت بنت البنت لانه يعتبر الاصل وعن ابي يوسف  
 رحمه المال بينهما نصفان **فصل** في الاعداد والحد  
 الفاسدة اوليهم بالميراث اقربهم الى الميت اذا كان  
 الميت جدها فاسدا من احد هاتين قبل ابيه كاب ام اب  
 الام والاخر من قبل امه كاب اب ام الاب والام الميت  
 كذلك جده من قبل ابيه كاب ام اب ام وجده من قبل الام  
 كاب اب ام ام فالسليان لقاربة الاب وانسبت لقاربة الام  
 ثم ما اصاب قرابة الاب تلتها بلح من قبل ابيه وثلاثة للجد

من قبل امه

من قبل امه وما اصاب قرابة الام فعلى هذا **فصل**  
 في اولاد الاطوت وبنات الاخوة اولاد الاخوات لاب  
 وام المال بينهم لذكر مثل حظ الانثيين وان اجتمع اولاد  
 فعند ابي يوسف رحمه من كان لاب وام فهو اولي حقه من كان  
 لاب ومن كان لاب فهو اولي حقه من كان لام وعند محمد رحمه  
 يعتبر الاصول بنت اخ لاب وام وابن اخت لاب وام  
 عند ابي يوسف رحمه لبنت سهم ولابن سهمان وعند محمد رحمه  
 على العكس اعتبار الاصول اذا اجتمع اولاد الاخوة لام  
 واولاد الاطوت لام فالمال بينهم لافضل لذكر بنات الاخوة  
 عند ابي يوسف رحمه من كانت لاب وام فهو اولي حقه  
 كانت لاب ومن كانت لاب فهو اولي حقه كانت لام  
 وقال محمد رحمه يعتبر الاصول حقه قال في بنت اخ لاب  
 وام وبنت اخ لاب وبنت اخ لام ان السكس لبنت الاخ  
 لاب والباقي لبنت الاخ لاب وام **فصل** في الاجرام  
 والاخوال اوليهم اقربهم فان استووا في القرب فمحمد  
 كان لاب وام فهو اولي حقه من كان لاب ومن كان لاب  
 فهو اولي حقه من كان لام وان اجتمعت قرابة الاب وقرابة



الام فالتكاثف لقراءة الاب والتكثف لقراءة الام وان اجتمعت  
 قرابتان لاب كقمة الاب وحالته وقرابتان لام كقمة  
 الام وحالتهما فالتكاثف لقراءة الاب بينهما اثلاثا والتكثف  
 لقراءة الام بينهما اثلاثا فان اجتمعت لافعال وحالات  
 والمال بينهم لذكر مثل خط الانشياين والكلام في اولادهم  
 كالكلام فبهم وان اختلف بطن فعند ابي يوسف رحمه الله  
 وعند محمد رحمه الله بغير اصولهم حتى ماتت عن بنت خال وابن  
 حالة كان لبنت احوال سهم عند ابي يوسف رحمه الله ولاس حاله  
 سدها من وعند محمد رحمه الله على العكس **باب في مسائل النفقة**  
 اذا فرج اكثر اعصاء الولد جياتهم مات وراث وان كان  
 اقل لا يوقف للحمل نصيب ابن واحد وعليه الصلوات  
 الغرق والحرقة والهدم يجعلون كائهم ماتوا معا  
 ولا يتوارث بعضهم بعضا ويرث منهم الاجباء الفقير  
 لا يرث عنه مالم يحضر عن عمره تسعون سنة هو طبا  
 المتجسسى اذا اولى بسبيين فان كان لا يحب احد ماله  
 فانه يرث بالنسبين حتى ان تجوسيا لومات عن عصبه  
 وعن امه التي ولوته وهي ايضا اخته لابيها بن برفج

انما كالورثة بقسم التركة بينهم بقدر حصصهم  
 الا ان وقف قائم يقدم على الكل لانه جامع  
 بين حقيقته فيؤخذ من التركة او لا ثم  
 بقسم الباقي بين الغرماء كدائع المارح  
 والمفترق والحصه في كتاب العقه  
 قسوى طبر

الوجه بالسنه

ابوه بالسنه فولدت منه هذا الولد فتكثرت مال هذا الولد  
 له من لاثمها امه ونصف المال ايضا لهما لاثمها اخته لابيها  
 اختني كالاختي في صوغ الارث الا ان يكون استودع  
 ان يكون ذكر افيعد ذكر الحيا اذ مات امرأة عن زوج واخت  
 لاب وام وختني لاب فانه يجعل ذكرا ولا يعطى له شئ  
 لانه لم يبق شئ يكون له حكم العصبه اذ اثبت نسب  
 من رجلين فها يبرأ منه ميراث اب واحد واذ مات  
 فلو يرث من كل واحد ميراث ابن كامل ولله المثلثه  
 لا يرث من الاب وقومه ولومات يكون ميراثه لام واولاد  
 الام الابن والنسب في ذلك سواء وما بقي من الام واولاد  
 الام فلعصبته **باب في النفقة** من الولد المصغر عن عند الطهر  
 وكبر اخاهما مسلمان ولا يريان في ابويهما الا ان يصطلي  
 فلها ان يأخذ الميراث بينهما لو قبضت على لورثة التبركة  
 ولاد بن عبد الميت فصاعحت ضمن للاخوين الا اذا كان  
 التركة في موضع يخاف عليها **باب في الخنثى** اذا كان  
 للمولود الة الرجال والانه انثى او ليست له الة النساء  
 ولا الة الرجال فهي خنثى فان بال من مبال الرجال فهو



وان بال من مبال النبا وفتى اننى وان كان يبول  
 منها نظراً فان كان ما يخرج من مبال الرضال اسبق  
 فهو رطل وان كان ما يخرج من مبال النبا اسبق فهو  
 اننى فان خرج منها معاً فهو مشكل عند حبيقة رحمه  
 وعندهما ينسب اليه اكثرهما بولاً فان بلغ وخرج له  
 لحية او وصل اليه النبا فهو رطل وان ظهر له ثدي  
 كثرى النبا او نزل له لبن او طاحت او حبلت  
 او امسك الوصول اليها منى او امرأة حكم خنثى في الصلوة كالمراة  
 في القعود والتمارات مع الرجل ويسجد فيه ولا يلبس  
 ولو قبله رجل بشهوة ثبت حرمة المصاهرة لوزوج خنثى  
 من خنثى وبها مشكلان يتوقف في الكاح فان ما قبل  
 التبيين لم يتوارثا لو قال كل عبد لي قرا وقال كل امته لي  
 ففى حرة وله خنثى مشكل لم يعتق ولا يقبل قوله انادكر او  
 اننى ولو قال كلى القولين يعتق لو اراد الخنثى لا يقتل ولا يضر  
 القتال لا يعطى له سهم ولكنه يوضع له شئ كالنبا ولو لم  
 تقتل ولا تدخل في قسامة ولا يؤخذ منه الجزية ولو اصاب  
 الى ضانته وقد بلغ حد الشهادة لا يحنث اجنبى ولا اجنبية

للكهنة

لكن يشترى له جارية ختانة فتحنثه ولو لم يكن له مال  
 فالامام يشترى له جارية ختانة فتحنثه ثم يبيع او يزوج  
 امرأة ختانة لحنثته ولا جد على قاذفه ولا يقطع الرطل  
 بيدها لانها في القصاص فيما دون النفس كالمراة لو سجد  
 الشهود على خنثى انه غلام وشهود انه جارية والمطلوب  
 سيرت قضى بشهادتهم الغلام وان كان المدعى خنثى  
 بانها جارية **كتاب الجبل** والمخرج ما يلبس في الصلوة  
 والصوم في الكاح والطلاء والعنق والاعان  
 في الوقوف والصدقة والبيع في الوكالة في الامانة  
 والمضاربة والدين **باب في الصلوة والصوم** اذا  
 انظر اربعاً فاقمت في المسجد فالحيلة ان لا يكس على  
 رأسه الرابعة حتى تنقلب هذه الصلوة نفلاً ويصل  
 مع الامام اذا التزم صوم شهرين متتابعين وصام  
 رجب وشعبان فاذا استعبان نقص يوماً فالحيلة  
 ان يافرقة السفر فيبني اليوم الاول من شهر  
 رمضان عما التزمه اذا اراد ان يجبال لا متتابع  
 وجوب الركوة لما انه كاف ان لا يوصى فيقع في المنع



فالتبيل ان يهب النصاب قبيل تمام الحول ممن يتوق به  
 ويسلم اليه ثم يستوصيه اذا اراد ان يكون العدة محسوم  
 ابيه او صلواته وهو فقير فانه يعطى من ماله من كفايته  
 ثم يستوصيه ثم يعطيه هكذا الى ان يتم **باب النكاح**  
**والطلاق** اذا اراد ان يكون لائنة محرم في طريقه الحج  
 فانه يزوجه من غير ان يعلمها بحلف ولا يعلم العبد  
 بذلك اذا حلف ان لا يتزوج باوش مثلاً فلو تزوج  
 او شئت في خارج او ش زوجها فانه مضونى ثم اخبرت  
 فاجازت لم يثبت حلفت امرأة ان لا تتزوج فزوجها  
 وضونى من رجل واضبرها وقبضت المهر لم يثبت  
 اذا حلف ان لا يطلو فلانة فخلوها اجنبى ودفع يدها  
 اخلع الى الزوج لم يثبت وكذا لو تزوج ربيعة وامرأة  
 او امرأته بترصونها فامضعتها اذا قال كل امرأة تزوجها  
 منى طالى فترجى امرأة ثم جعلها سفوفى المذهب حكما وصيا  
 حكمه وادعت المرأة وقالت ان هذا تزوجنى على صديق كذا  
 وقد كان حلف بطلاق كل امرأة تزوجها قال قالان  
 اذا تزوجنى وطلقت قبل الدخول فلازم عليها برفع

الاصف

الى نصف صدق في فمه بالدفع الى وانه باطل في ذلك قال  
 الزوج على حلفت ولكنه هذه اليمين لم يكن صحيحاً لانه  
 غير الملك فقال الحاكم اني قد حكمت بطلاق هذه اليمين  
 لانها مخالفة لنص الحديث وهو قوله على السلام والطلاق  
 قبل النكاح فانه يرفع اليمين في حق هذه الا ان هذا  
 كما يعرف ولا يفتى به بالقلم ثلثا بنى العوام رجل قال  
 لامرأته ان لم اطلقك اليوم ثلثا فانت طالق ثلثا فحلفت  
 ان يقول لها انت طالق ثلثا على كذا ولا يقبل المرأة  
 ولا يقع الطلاق في رواية عن ابي حنيفة رحمه الله  
 اذا اراد ان يتزوج رجلاً ليجلها وهي تخاف ان لا يطلقها  
 او يعلقها فالحيلة ان يشتري زوجها عبداً صغيراً فادرا  
 على الحماح فيزوجها منه بشهادة شاهدين فاذا بنى  
 بها يربيه لها او يملكها ببيع فاذا تملكته تقع الفرية بينها  
 ثم يبعث المملوك الى بلد فيباع هناك ثم يتزوجها بعد انقضاء  
 العدة لو ان رجلاً طلق امرأته طلاقاً بائناً وانكر فالتبيل  
 ان تدخل المرأة بيتاً فيها زوجها فيقال له انك تزوجت  
 امرأة وهي في هذه الدار فيقول الزوج ليست بأمرأة



في هذه الدار فيقال كل امرأة لك في هذه الدار من طالق  
بأبى ما إذا حلف بغير المرأة اليه فيظهر طلاقها رجل قال  
لا والله ان لم تطبخ قدر انصفها حلال ونصفها حرم فأتت  
طالوت فالحيلة ان تجعل الحرف في القدر وتطبخ البيضة  
فيها إذا حلف بثلاث تطليقات ان لا يكلم فلانا  
والسبيل ان يطلقها واحدة بآبنة ويدعيها حتى تنقضي  
عدها ثم تكلم فلانا ثم تنزوها حلف لا يدخل دار فلانا  
فالحيلة ان يحمل مرفوعا حتى اذا انتهى الى الباب **رجل**  
في الدار فكلاما اراد ان يدخل يفعل هكذا رجل في فيه  
لقية فقال رجل ان اكلتها فامرأة طالوت وقال آخر  
ان طرحتها فعدي حرقا فالحيلة ان يطرح نصفها و  
ياكل نصفها او يأخذها ان بعينه امره رجل قال  
لا والله ان قربتك الى سنة فانت طالق ثلثا فالحيلة  
ان يتركها اربعة اشهر حتى تبين منه بطلقة ويكث  
ثمانية اشهر تمام السنة ثم تنزوها رجل له امرأتان  
تطلب احدهما طلاق الاخرى فالحيلة ان يقول اطلقت  
فلانة ان اراد ان تنزوها امرأة ويقول اطلقت

امراة

امراة الاخرى اذا ارادت المرأة ان تقطع طلع المحل ان يقول  
له لا اطاعك حتى تحلف بثلث طلاقه انك لا تأخذه  
فيما اطلب فاذا حلف مكنه فاذا قررها مرة طلبت منه  
فان طلقها طلقته والا فلك ذلك **فصل في الوقف** **رجل**  
قال ان فعلت كذا فعدي حرقا جميع ما املك صدقة فآبنة  
ان يهب ذلك كله ممن يتوق به ويسلم اليه ويفعل ذلك  
فمن يستوهم به رجل اراد ان يكاتب جارية له وطاها  
فانه يهبها لابن له صغير ثم تنزوها ان لم يكن تحته حرة  
ويكون اولاده احوار **فصل في الايمان** لو دخل جماعة على  
رجل فآخذوا امواله وحلفوه ان لا يخبر باسمهم فاسم  
ان يقال له نقذ عليك اسماء والقبائل فمن ليس  
اذا ذكرناه قل لا واذا استرينا الى اسارق فاسكت  
وقل لا اقول فيظهر الامر ولا يخفى اذا حلف لا يمكن هذه  
الدار وهو كنهها فشوق عليه نقل المتاع فانه يسبع  
المتاع ممن يتوق به ويخرج بنفسه واهله ثم يسري  
المتاع منه في وقت يلبس عليه ذلك فالسبيل ان يسبع  
منه شيئا بذلك الدين لو قال الطالب ان لم اخذ



منك حتى غذا فامراته طالق وقال لا فدان عطيتك  
فعبدي آخر قال سبيل ان يتسنع المطلوب فيجئ الطالب  
ويأخذ منه جبر رجل قال لامرأته وفي يدك شراب  
فانت طالق وان صبت فذلك وان صبت او  
اعطيت عبديك وانت طالق والحيلة ان يسير فيه ثوبا  
حتى يشف السراب رجل حلف ان لا ينفق على امرأته  
والحيلة ان يوجع نفسه منها ويخرج لها ويكسب لها  
رجل علم ان امير البلدا اراد ان يحلفه ان لا يحلف الملك  
فكتب على كفه الايسر الملك فلما قبل عليه كذا  
عبديك وفادك كذا ان كنت تحالف هذا الملك  
جعل الرجل يسير بدمه اليمنى الى الملك المكتوب على الكف  
وكلما يديه في التمس وهو يقول لا احالف هذا الملك علم  
يحت **فصل في الوقف والصدقة والبيع** رجل وقف  
ارضا وخاف ان يبطله قاضي يري قول الخليفة رحمه  
فالحيلة ان يقر في صدك الوقف انه رضى في قاضي  
قضاة المسلمين فامضى ذلك فلا يبطل بعد ذلك  
ابدا اذا اراد ان يبيع نزل الكرم من اعداوه ولم ينفج

فالسبيل

فالسبيل ان يبيع الكل منه ثم يفسخ البيع في النصف  
حلف لا يبيع هذه الجارية ولا يهبها فبإباح النصف  
بكل الثمن وذهب النصف لم يثبت اذا اراد البائع ان  
يأمن خصومة المشتري فالحيلة ان يأمره اذا اراد بيعه  
ان يقول المشتري ان خاصمتك في عيب فهو صدقة  
الوكيل بشئ بشئ بعينه بثمن معين اذا اراد ان يشتري  
لنفسه فالحيلة ان يزيد في ثمنه شيئا قليلا او ياجر  
انما يشتريه له رجل اشترى انا وفضته بدرهم  
ليس معه الا قليل درهم فاراد ان يتفرقا ولا يبطل  
فالحيلة ان ينقد ما عنده ويستقضى منه ثم ينقد ويشتري  
مكدا الى تمام الثمن مثل هذا يفعل في السلم اذا اراد دفع  
التضييع يقول له اشتره مني فابيعك باقل مما  
اشتريت فاذا اجابه اذا ذلك بطلت شفعية  
**فصل في الوكالة** اذا اراد الوكيل بالبيع ان يكون  
على غيره فانه يأمر غيره فيبيع بحضرة الوكيل الاول يجوز  
ويكون العهدة على الثاني الوكيل بالبيع اذا اراد ان يشتري  
ذلك الشئ لنفسه فالسبيل ان يبيعه ممن يتوق به ثم



يشتريه منه رجل استقرض من رجل عشرة دراهم علم  
يرغب الابرج درهمين فالبكيل ان يشتري منه ما  
ساوى فلما بدرهمين ويستقرض منه عشرة حل  
خوصم اليه في ضيقة فغير حو فارد ان يسقط الدين فاحيلة  
ان يقول لانه الصغير بالضيقة اذا اراد ان لا يكفل لاس  
سبا ينبغي ان يقول ان كلفت فسد على ان تصدق  
بعدي فاذا طلب منه الكفالة يقول ان كلفت ان لا اكفل  
لو اراد ان لا ان يقضى له الدين على غائب ويقبل بنية عليه  
فاحيلة ان يكفل له على الغائب رجل فحيلة هو ذلك ثم انهم  
الكفيل الى القاضي ويقول ان لي على فلان بن فلان الغائب  
كذا وان هذا الكفيل عنه فيقول الكفيل ان كلفت عنه ولكن  
لا ادري للمدعي على الاصيل دين ام لا فيقيم المدعي البينة على  
ذلك فيقضى للقاضي بالدين على الغائب ثم انه يبرئ  
الكفيل ووجه علم **فصل في الاجارة والمضاربة والدين**  
اذا اجار ارضاً وفيها ثمر فارد ان يسلم الثمر للمستاجر  
فانه يدفع الثمن الى المستاجر معاملة على ان لرب المال  
فروا من الف جزو من الثمر والباقي للمستاجر اذا اراد

مطد قصا والدين على الغائب على الكفيل

المرتين ان لا يبطل الدين بهلاك الرهن فانه يشتري  
منه عبداً بذلك الدين ولا يقبضه فلو مات العبد لا يبطل  
دينه ولو مات المطلوب يكون الطالب احق به من سائر  
الغرماء ولو قضى دينه حال حيوته اقاله البيع اذا اراد ان  
يسره من نصف دار مثلاً عما يبيع نصف الدار الذي  
يطلب الرهن ويقبض منه الثمن على ان المشتري بالخيار  
ويقبض الدار ثم ينقض البيع بحكم اختيار فيبقى في يده  
مخبراً لانه الرهن بالثمن اذا اراد ان يجعل المال مضموناً  
على المضارب فاحيلة ان يقرض المال منه ويسلم اليه  
ثم يأخذ منه مضاربة بالنصف ثم يدفع الى المشتري  
ويستوفى من في العمل قال الفقيه ابو الليث رحمه الله  
بالحيلة الهرب من الحرام فذا ناس اصدقه قوله عليه السلام  
لرجل اشترى صاعاً من تمر بضاعتين ارأيت هلا  
تمرك بلسنة ثم اتبعت بلسنة ثم ارايت علم بالصوت  
**كتاب ادب المفتي والسنة على الجواب** بكرة تعظيم  
الافتاء لقوله عليه السلام اجركم على ان اراجكم على الصواب  
وعن سلمان الفارسي رحمه الله ان ناساً كانوا يستفتونه



فقال هذا خير لكم وشري لي وعن عبد الرحمن بن ابي ليلى قال  
 ادركت مائة وخمسة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ورضي الله عنهم فممنهم من اصاب ال عن حديث اوتوي  
 الا وادان اخاه كفاه ذلك والصحيح انه لا يكره ذلك لمن كان  
 اهل القوان لقوله تعالى فاسالوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون  
 فكان هذا امر بالاجابة عن السؤال وقال عليه السلام المصطفى  
 بالحاكمة بين وبين عباده وعن عيسى صلوات الله عليه انه  
 قال لا تسكروا بالحاكمة عند اجها ل فتظلموا ولا تسفوها اهلها  
 فتظلموهم وتاويل ما رويوا اذ لم يكن اهلا ولا به يقول عليه السلام  
 من اقصى الناس بغية علم لعنت ملائكة السموات والارض  
 ولا ينبغي لاحد ان يفتي الا ان يعرف قائل العلم ويعلم  
 من اين قالوا ويعرف معاملات الناس فان عرف اقاويل  
 العلماء ولم يعرف مذاهبتهم فان سئل عن مسألة يعلم ان علماء  
 الدين يتحل مذاهبتهم قد اتفقوا عليه فلا بأس بان يقول  
 هذا جائز وهذا لا يجوز ويكون قوله على سبيل الحكاية وان  
 كانت مسألة قد اختلفوا فيها فلا بأس بان يقول هذا  
 جائز في قول فلان وفي قول فلان لا يجوز وليس له

الاجازة

لا تسكروا بالحاكمة عند اجها ل

قال ابو المصطفى اذا سئلت عن مذنبين فندبهم فقل  
 في الفروع يجب علينا ان نجيب بان مذنبنا صواب  
 يتحمل الخطا ومذهبنا في هذا خطأ ويتحمل الصواب  
 لانك لو قطعت القول لما صح قولنا ان المذهب  
 خطي ويجب ان يشاهد في قوله

انه يجازي فيجب بقول بعضهم ما لم يعرف حجة عن ابي  
 يوسف وزفر وعافية بن يزيد انهم قالوا لا اجل لاحد  
 ان يفتي بقولنا ما لم يعلم من اين قلنا قيل لعصام بن يوسف  
 انك تكثر اختلاف لابي حنيفة رضي الله عنه فقال لان  
 ابي حنيفة رضي الله عنه اوتي من الفهم ما لم يوت فادرك  
 بفهمه ما لم يدرك ولا يسعنا ان نفتي بقوله ما لم نفهم  
 عن محمد بن الحسن رحمه الله سئل متى اجل للرجل ان يفتي قال  
 اذا كان صوابه اكثر من خطائه عن ابي بكر الاسكاف السلمي  
 عن عالم في بلدة ليس هناك اعلم منه هل له ان يفتي  
 قال ان كان من اهل الاجتهاد ولا يصح قيل كيف يكون  
 من اهل الاجتهاد قال ان يعرف وجوه المسائل  
 ويأخذ اقرانه اذا خالفوه قبل ادخا الشروط للاجتهاد  
 حفظ المبسوط عن حلف بن ايوب رحمه الله قبل له  
 لم لا تفتي وانت تعلم انه ليس في هذه البلدة احد اعلم  
 منك فقال ارايت لو دخلت كما بلا يسعك ان تفتي  
 وليس هناك احد اعلم منك وعن بعضهم قال لو ان  
 الرجل حفظ جميع كتب اصحابنا لا بد ان يتلمذ للفقهاء



حتى يرشد الى اليه لان كثير من الملأ اجاب عنه اصحابا  
 رحمه الله على اهل بلدهم ومعاملاتهم فينبغي لكل مفتي ان ينظر  
 الى عادة اهل بلده وزمانه فيما لا يخالف السيرة عن ابيه  
 بكر الاسكاف رحمه الله قال الفقيهان اذا راي كل واحد منهما  
 رايان في مسألة خلاف راي صاحبه فانه لا يسع لواحد منهما  
 ان يفتي بقول صاحبه ولا ان يدله عن معبود رضى الله عنه قال من  
 سئل عن علم وهو عنده فليقل به وان لم يكن عنده فليقل  
 وجه العلم **باب من العلم ان يقول لا اعلم لا علم** مثل سداد  
 ابن حكيم عن قوله عليه السلام ان الله تعا خلق ادم على صورة  
 فقال نوح ولا نفرة فقال ابو الليث رحمه الله هذا امر الله  
 تعالى بقوله والراشخون في العلم يقولون انما به عن ابي معبود  
 رضى الله عنه ان الذي يفتي الناس بكل ما يسئلونه لمخون  
 وعن ابن سيرة رحمه الله ان الملأ لا يجزى باب ان اشار  
 عندها ولا بالمجيب ان يجيب عنها عن السعي رحمه الله قال  
 سلوا عما كان ولا تسئلوا عما لا يكون حكى ان ابا يوسف  
 رحمه الله دخل على مارون الرشيد وعنده انسان يبسط  
 في الكلام فقال له مارون احكم بينهما فقال له ابو يوسف رحمه

انا لا اخوض

انا لا اخوض فيما لا يعنيني فقال له الخليفة حسنت وامر  
 له بمائة الف درهم وامر بان يكتب في الدواوين ان ابا  
 يوسف رحمه الله اخذ مائة الف درهم تبرك بالابيعه عن  
 الحسن البصري رحمه الله ترك الراي نحو من سنة ثم عاد  
 فقبل له في ذلك فقال وجدت رايي خيرا من رأيهم لا تقسم  
 عن ابي القاسم الصغار البجلي رحمه الله انه كوشل عالم ويكف  
 ويجوز هذا فترك برأيه اي نعم يجوز ان يستعمل ما اشار به  
 ثم التقوى على الاطلاق على قول ابي حنيفة رحمه الله ثم يقول  
 ابي يوسف رحمه الله ثم يقول محمد بن الحسن رحمه الله ثم يقول  
 رفر بن الهذيل والحسن بن زياد رحمه الله وقيل اذا كان  
 ابو حنيفة رحمه الله في جانب وصاحبه في جانب فلفني بالجبار  
 والاول اصح اذا لم يكن المفتي جهمدا لانه كان اعلم العلماء  
 في زمانه حتى قال الشافعي رحمه الله الناس كلهم عيال  
 ابا حنيفة في الفقه وللهذا قيل سلم لابي حنيفة رحمه الله سبعة  
 ايمان العلم عن القاضي الامام علي بن ابي ابي ان سئل عن  
 فقيهين اختلفا في جوابين مختلفين اي الجواب يتبع  
 قال يتبع قول اقلهما بعد ان يكون او عهما لا يتبع

هذا الفتوى احوال في نسخة واثم ابا يوسف ثم رفر بن







بها الزوج قبل اتمام المولي حله لان لم يجب عليها القدر  
 من المولي حين اعتقها وان لم يدخل بها الزوج قبل القيد  
 فلا ينفذ الكاح لانها في العدة وكذا اذا سئل عن باع عبيد  
 احد بهما والاخر لغيره صفقة واحدة بغير ادن ذلك الغير  
 بل يجوز البيع ام لا وهل للمشتري اخبار ام لا فان قال لا اؤتم  
 فقد اخطأ وينبغي ان يقول ان اجاز المولي الاخر جاز البيع  
 فيها وان لم يجز فان كان المشتري علم وقت الشراء بذلك  
 لزمه البيع في الواحد حصته وان لم يعلم بذلك الا بعد البيع  
 ينظر ان علم قبل القبض فلا ان ينقض البيع كله وان علم بعد  
 قبضها لزمه الباقي حصته كذا اذا سئل عن له على رجلين دين  
 فاقض من احد بهما خمسة ومن الاخر كذلك وخطبها ثم وجد  
 بعض الدراهم بنهرجة وكل واحد منهما ينكر بل له ان يرد  
 احد بهما ينبغي ان يقول ان وجد ما دون الستة بنهرجة  
 لم يرد شيئا وان وجد ستة بنهرجة ان يرد على كل واحد  
 منها ما درهما ولو وجد بنهرجة سبعة ان يرد على كل واحد  
 منها ما درهماين وان وجد ثمانية فلا ان يرد على كل واحد  
 منها ثلثة فعلى هذا القياس فافهم كذا اذا سئل عن رجل

عجيبه

تزوج بملأه

تزوج بملأه حالته ينبغي ان يقول ان كانت احواله لانه  
 اولابيه وامه لم يجز وان كانت لابيه جاز لانه لا قرابة بينهما  
 ولو سئل عن تزوج بعمته يقال لان كانت العمه لابيه انتم  
 اولابيه لم يجز وان كانت لاه جاز اذا سئل عن رجل تزوج  
 واخيه من افر في محقة واقعة القهر بالجوهر كيف يكون  
 هذه المسئلة فقل له صورتهما جارية بين اثنين جأت بولد  
 فادعيه فموا بينهما فان كبر الغلام وله اخت من هذا الاب فخت  
 من هذا الاب كلها هما من غير اتمه فزوج الاثنين والام  
 من رجل بعد موت ابيه حكم بالجوهر لانه لا قرابة بينهما واذا  
 سئل عن رجل خرج تاجرا وترك امرأته في المنزل فورد  
 عليه كتاب امرأته انه قد تزوجت رجلا اخر فابعت له  
 كل شئ شيئا للنفقة كيف يكون هذه المسئلة فقل  
 هذا رجل كانت امرأته بنتا لمولاه فمات مولاه فصار امرأته  
 فبطل النكاح فكتبت اليه وهو غيب ما انزلت اليه النفقة  
 عن الامام ان بكر الاسكاف البخاري قال كان المستفتي اذا عمل  
 نصر محمد بن سلام ويقول جئت من مكان بعيد فتمثل بهذا  
 البيت فلا تخن تاديبك من حيث جرتنا ولا تخن عينا



خط يكون المقتضى حليما رزينا ليس القول منسبطا

عليك المذاهبا قال الفقيه ابو الليث رحمه الله ينبغي ان يرفع  
 اول الامر ويقول حتى افرغ من هذا العرف اذا لم عليه بعد  
 ذلك جازله ان يجيبه بثل هذا وفي اجملته يجب ان يكون المقتضى  
 حليما رزينا ليس القول منسبطا الوجه ينبغي ان يقدم من  
 جاء اوله ولا يقدم الشريف على الوضع عن بن عباس  
 رأس العسل ان يغضوا الرجل عن من طله وان يتواضع لمن دونه  
 وان يتدبر ثم يتكلم واذا اجاب المقتضى ينبغي ان يكتب بحسب  
 جوابه والله اعلم ونحو ذلك وقيل في المسائل الدينية الذي اجمع  
 عليها اهل السنة والجماعة ينبغي ان يكتب والله الموفق او يكتب  
 وبالله التوفيق او يكتب وبالله العصمة ونحو ذلك **كتاب**  
**الفوائد** في اخبر عن النبي عليه السلام انه قال لكل شيء عمامة  
 وعماد هذا الدين الفقه وروى انه قال افضل المجلس عند  
 مجلس النظر فان في ذلك خبايا حج الله تعالى وروى انه عليه السلام  
 قال طلب العلم فرضية على كل مسلم ومسلمة ويوم طلب في العلم  
 افضل عنده تعالى من عشرة الاف سنة وروى انه عليه السلام  
 والسلام لمن تعلم العلم رياء وسمعة لم يكن في النار **كتاب**  
 منه وليس نوع من انواع الغدب فيها الاستيفاد في الحديث

من انتقل

من انتقل ليتعلم غفلة قبل ان يخطو وقال عليه السلام  
 درس سنة من العلم مثلا رجل مات وترك ابنا فاما لم  
 كله له اعطاهه لثا ابراهيم كسبة وفي الحديث يزدن  
 يوم القيمة مداد العلماء مع دم الشهداء فيرجع مداد العلماء  
 على دم الشهداء وعن حميد بن عيسى بن جرم عليه السلام يا صاحب العلم  
 تعلم من العلم ما جهلت وعلم الجهال مما علمت روي ان  
 الله تعالى خير سليمان بين العلم والملك فاختر العلم  
 واعطاه الله تعالى الملك ولعلم جميعا قبل الفضل بالعلم  
 والادب لا بالاصل والنسب عن ابي رزق قال العلم  
 ولابة والادب افادة ومجالسة العلم زيادة وعن عروة بن  
 زبير قال لا ولادة تعلموا فانكم ان تكونوا صغارا قوم سي  
 تكونوا اكبارا اخرين قيل من لم يتعلم في صغره لم يتعلم في كبره  
 قيل من لزم الرفاق عدم المراء وعن لقمان الحكيم انه قال  
 لا ينه لاكثر النوم والاكل فان من اكثرهما جاء يوم القيمة  
 مضطربا عن الاعمال الصالحة قيل من اجله على التواني  
 حصل على الامانة وقيل ما اشار العمل من اضرار  
 الكل من حال يادرو من طلب الشيء وجد وجد

خط الفضل بالعلم والادب لا بالاصل والنسب



قوله تعالى والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا قيل  
عز ابن المنى على قناطير المحن قبل لابن عباس رضي عنهما  
بم نلت ما نلت بل ان سؤل وقلب عقول ودين  
في السر والضراء صبور وقيل لابي حنيفة رضي عنهما  
بم نلت ما نلت قال باد به في الافادة ولم استكف  
بالاستفادة قيل كل خير نال بالطلب وينزاد بالاد  
وعن بعض الصحابة قال تفقوا وقبل ان تشددوا قبل  
مغناه ثم رجوا قال ابو نصر محمد بن سلام البجلي رحمه  
العلم ميت وجبوته الطلب فاذا حي فهو ضعيف قوته  
الدرس فاذا قوي فهو محتجب كنهه عقيم فساد العلم  
عن محمد بن سلمة قال من لم يتخذ هذا الامر صناعة مختلف  
اليه كما يختلف الى السوق لا يرفع له كثير شئ عن نصر بن  
بجي قال كان سببان يختلفان الى الحسن بن زياد رحمه  
فقال اهد هما لصاحبه الا ترى الى حرص هذا الرجل  
بفني الحسن دخلت عليه البارحة وهو يتعشى وجاريه  
يدير كتابا وهو يسمع وعن ابي يوسف رحمه الله قال  
الي ابي حنيفة رضي عنهما تسعة عشرة سنة وما فاني صلو

الغداة

الغداة مع ابن ابي ليلى وعن زفر رحمه قال اختلفت  
الي ابي حنيفة رضي عنهما وعشرين سنة ما فاني  
قطر ولا اضحى اعلم ان نبينا صلى الله عليه وسلم هو محمد بن  
عبد بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن  
قصى بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب  
بن فهر بن مالك بن نضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة  
بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان  
واسم امه امينة بنت وهب بن عبد مناف بن  
زهد بن كلاب توفي ابو له وانه حامل به وتوفي  
صبي وهو ابن ست سنين وظهره التي ارضعته  
سما حليمة كان ميلاده يوم الاثنين في ربيع الاول  
في اليوم الذي ولد فيه في اخر الضحى ودفن في ليلة  
الاربعاء من وسط من الليل اوجي له نكاح وهو ابن  
اربعين سنة واقام بعد الوحي بمكة ثلث عشرة سنة  
ثم هاجر الى المدينة وتوفي وهو ابن ثلث وستين  
سنة وقدمات عن تسعة سنين وكان خلافة ابي  
بكر عبد الله بن قحافة باجاء اصحابه رضي الله عنهم ورضي

محمد بن عبد الله بن عبد المطلب واسم امه امينة  
واسم ضيقه ولقد رسلته كم عكث في مكة  
والمدنية ويوم ميلاده ووفاته ودفنه







وعاش اربعة وخمسين سنة ومات يوم الجمعة ودفن  
 بمصر رحمه وانه اخذ العلم من مالك ابن انس ومحمد  
 بن الحسن وشيخه بن غياث واصحابه يضيفونه اليه  
 مسلم بن خالد الوبلي عن حلف ابن ايوب البجلي قال  
 ان الله تعالى جعل العلم بعد نبوته في اهل بيته ثم بعدهم  
 في التابعين ثم بعدهم في اهل حنيفة واهل بيته  
 فمن شاء فليرض ومات فليسخط وعن ابي يوسف  
 رحمه قال ما انا من اهل حنيفة رضي الله عنه الا كورقة  
 صغيرة على شجرة كثيرة اغصانها وقال ابن المسمى انا  
 من اهل يوسف الا هكذا واما صاحب قراتنا برواية  
 حفص بن سليمان بن المغيرة البزازي وهو عامر بن  
 ابي النخعي هو جده لته الاسدي كوفي وهو قرا على عبد الوهب  
 بن عبد جبيب سلم وهو قرا على علي بن ابي طالب رضي الله عنه  
 وهو على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم القراء السبعة  
 عاصم ابي النجود والثاني عبد بن كثير المكي والثالث  
 نافع المدني والرابع حمزة بن جبيب الزيات القوسي  
 وال خامس ابو عمرو بن العلاء البصري والسادس عبد

بن علي

ابن عامر التميمي وابي ابي علي بن حمزة الكلابي  
 عن ابي الاسود الدؤلي مصنف النخعي ليس شئ آخر  
 من العلم الملوكة حكام على الناس والعلماء حكام  
 على الملوكة وسئل بعضهم العلم افضل ام المال  
 قال العلم قال فما بال الناس يرون افضل اقل  
 العلم على ابواب اصحاب الاموال ولا يري اصحاب  
 الاموال على ابواب العلماء قال لان العلماء عرفوا  
 منفعة الاموال وجهل اصحاب الاموال منفعة العلم  
 وفضل عن ابي عبد الله البجلي رحمه قال لا تفتحوا بكم  
 هؤلاء يغني اصحاب اهل حنيفة رضي الله عنه فاني  
 ربما اوتيت مسألة فلو لا ما حفظت من اقاويلهم  
 ما دريت كيف اضع قدمي فيها عن بعض المشايخ رحمهم  
 قال نحو هذا الكتب فانكم انما لا تجدون استاذا غير  
 قيل العاقل الذي لا يضيع في السر شيئا يستحي منه  
 في العلانية وقيل ينبغي للعاقل ان ينظر في شأنه  
 ويعرف اهل زمانه ويحفظ خطاياه عن علي رضي الله عنه  
 قال من عامل الناس فلم يظلمهم وقد شتم فلم يكذبهم



سنة خصال في سنة رجال مكتوبة في التواريخ  
النجف في الأشعر والشيخ في الأصول  
يلعب مؤيد وعز بن خزل آت

والسُّوم في الأعرار والغفلة في الطويل

والضافة في القصر والكسرة في الموشح

والمحاذة في السمعة والشطارة في العبد.

والله في الايج ٥

کفر و کفر

صوم نموده ایم و عیادت او اطعام  
غذیه مایه آرد کسغذیه او عیادت کامله

کفارة صوم

طعام سب سے کھینا اور صوم شہری متتابعہ  
اور عنق رقیہ کاملہ

کفارة الفجار

او غنق رحمة كامد

كفارة القتل

لعمارة القلعة  
مستأجرة بعين رقبته مؤمنة كالم  
والأطراف

الم. والاسبق

عما ابو یحییٰ

و وعدهم فلم يجالهم فهو من كملت حروته وظهرت  
عذالته ووجبت اخوته عن ابن المبارك من تلاه  
الْحَنِيفَةَ رَضِيَ عَنْهُ وَسَفِيَانَ السَّوَرِي رَضِيَ عَنْهُمَا  
قَالَ إِذَا وَصَفَ لِي رَجُلًا لَمْ يَعْلَمْ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ لَا أَتَى  
عَلَى قُوتٍ لَهَا قِيلٌ مِنْ كَسَسَ دِينَهُ عَلَى هَوَى نَفْسِهِ  
بِدَنِهِ وَشَهْوَةِ كَلَامِهِ فَقَدْ هَلَكَ وَغَرِقَ فِي جَرِّ عَظِيمٍ وَهُوَ  
لَا يَسْعَى عَنْ عَالِي سِرِّهِ ابْنُ طَالِبٍ رَضِيَ عَنْهُ أَنَّهُ تَكَلَّمَ بِكَلِمَاتٍ  
كَلِمَاتٍ لَمْ يَسْبِقْ أَحَدٌ فِي أَجَابَتِنِهَا وَالْإِسْلَامُ أَوْتَرَاهَا مِنْ كَلِمَاتٍ  
كَلِمَاتٍ وَجِبَتْ حُجَّتُهُ وَالثَّانِي هَذَا هَلْكَ أَوْرَاءُ عَرَفٍ قَدِيرٍ وَكَلِمَاتٍ  
أَنَّ الْكُلَّ شَيْءٌ قِيَمَةٌ وَفِيهِ أَمْرٌ مَا كُنَّ وَالرَّابِعُ سَلَّمَ عَنْ  
سُتٍّ تَكُنْ دَلِيلَةً وَأَمَّا سَلَّمَ عَنْ سُتٍّ تَكُنْ أَمِيرَةً  
وَأَمَّا سَلَّمَ عَنْ سُتٍّ تَكُنْ نَظِيرَةً قِيلَ مِنْ عَدِيٍّ  
سَانَهُ كَثْرَةُ أَهْوَانِهِ قِيلَ مِنْ مَالٍ إِلَى أَحَقِّ مَالٍ إِلَيْهِ الْخَلْقُ  
قِيلَ الْمَوْعِظَةُ كَهَفٍ لَمَسَ وَعَامًا قَالِ رَضِيَ عَنْهُ وَشَدِيدُ  
لِلْفَاضِلِ الْأَمَامِ أَبِي زَيْدٍ الدَّبُوسِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ شَوْحِدَتِ  
لِتَأْصِيلِ الدَّلَائِلِ فِي الْوَرَى فَوْضَنِي رَبِّي جَاهِلًا  
عَنْ سَهْمٍ فَأَجِيبَتْ مَا قَدِمَتْ عَنْ سَنَنِ الْهَدَى

المستطفي

५५०

لمستنبطى الاحكام بالراى والفهم قد بدئت  
بتحرير هذه النسخة الشريفة الموسومة بفتاوى  
الراجية للإمام العلامة سراج الدين والمجلد  
من محمد بن عبد الرشيد السجواني اخفى تغريه  
تعالى بغفرانه اللابق بخبايه واسكنه جنة خبايه  
في اليوم السابع من شوال المكرم سنة ثمان  
ومائة والفر وختمت بتوفيقه تعالى في اليوم  
مزدى الحجة الشريفة في السنة المرفوعة على يد  
الفقيه المعترف بالعلم والتفقيه محمد بن محمد  
بحجة الدين راده الامام بنى بسم الله بحكمه  
حيث عن الافات والبلية غفاسه ولو بالبر  
وحسن اليها واليه التمس فتمادى فائق معانيها  
الراسخين وبلغنا بدرجة العلماء العالمين وحسن  
امورنا وامور جميع المسلمين بحسنه خاتم الانبياء  
والمرسلين امين ما رت العلماء  
وصلى الله على سيدنا محمد وآله  
الطيبين الطاهرين المعصومين  
والحمد لله رب العالمين

امورنا و امور جميع المسلمين بحسنه عامه  
والمسلمين امين ما رت العالمين  
وصلى الله على سيدنا محمد و  
الطيبين الطاهرين المعصومين  
وآله و سلم و اجمعين











قصص الراعي

وای  
وای  
وای  
وای  
وای

نصف	نصف	نصف	نصف
ربع	ربع	ربع	ربع
ثلث	ثلث	ثلث	ثلث
سبع	سبع	سبع	سبع

[illegible]